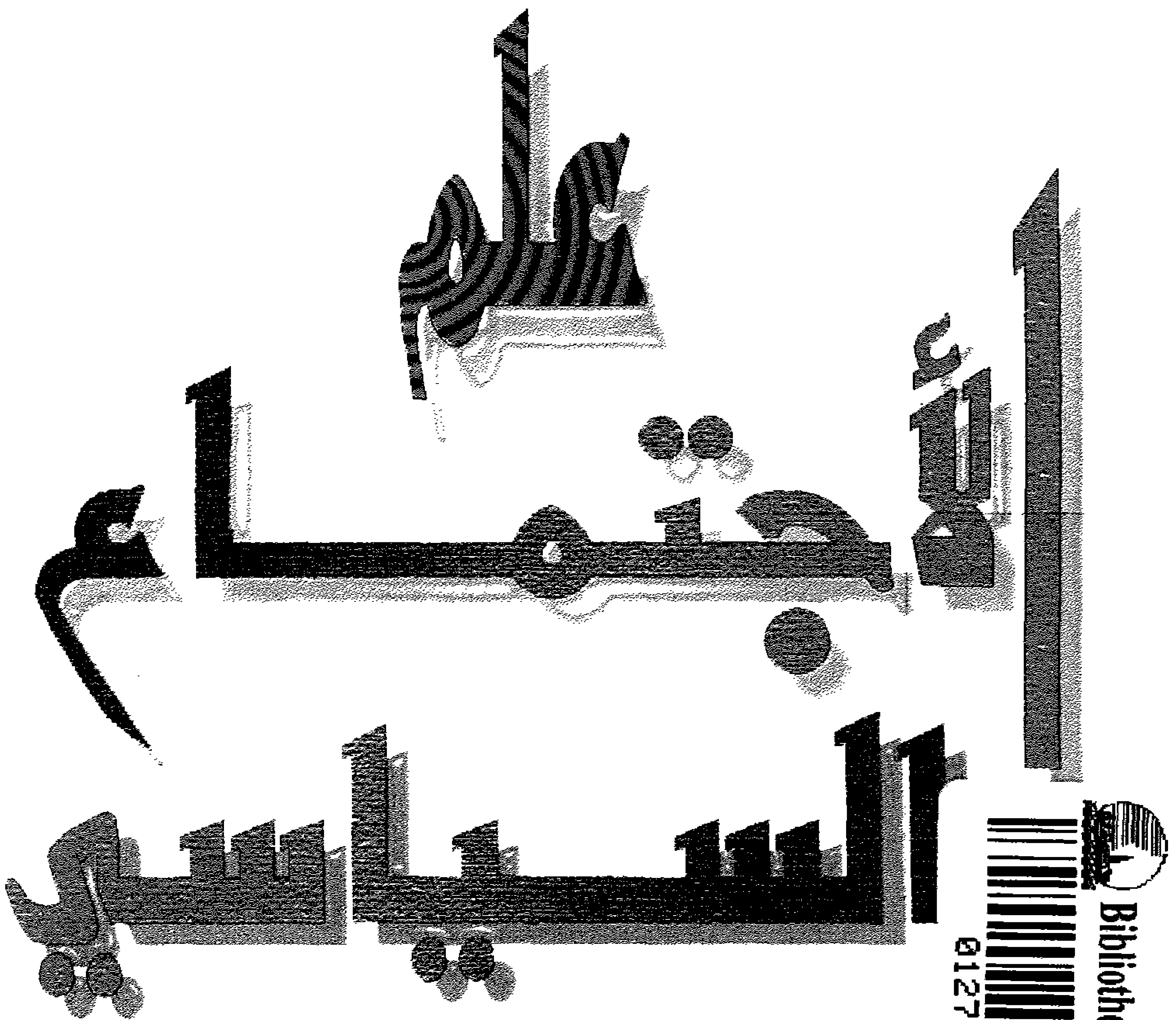
فيليب بـرو



ترجـمة

د.محـمد عـرب صـاصيلا



علم الاجتماع السياسي

الطبعة الأولى
1418هـ - 1998م

مجد
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

بيروت - الحمراء - شارع اميل اده - بناية سلام - ص.ب: 113/6311 لبنان
هاتف: 791123/4 / 802428(01) - 220924(03) - فاكس: 603654(01)
المصيطبة - شارع بارودي - بناية طاهر - هاتف: 311310 - 301030(01)

فيليب برو

علم الاجتماع السياسي

ترجمة

د. محمد عرب صاصيلا



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

تمهيد

يوجد على الأرجح الكثير من الكتب غير المفيدة، التي تخيب أمل القارئ وتسعى لإفقاد الثقة بالمكتوب. وهذا الكتاب سيساهم في تطويل قائمتها إنْ لم يبلغ طموحَه الرئيسي، المتمثل بنقل المكتسبات الأساسية لهذا الفرع العلمي، الذي تحرَّك كثيراً، بطريقة واضحة وسهلة المنال.

إنَّ التبسيط أمر شديد التعقيد؛ والأمر المريح أكثر، أحياناً، هو الاعتصام في عَالَم تعبيرٍ غير شفاف يحمي المؤَلِّف ويخيف القارئ. أما اللغة التي نتبنّاها هنا فتسعى لأن تكون مفهومة بسهولة من قِبَل نموذجين من الجمهور: الأول يتكوَّن من طلاب الحلقة الأولى (ولاسيما في اختصاصات الدراسات السياسية، والحقوق، والعلوم الإنسانية). وهؤلاء يتوفَّرون على حدٍ أدنى من السهولة الفكرية في استعمال التصوّرات؛ لكنّ من المشروع أنْ نُقَدِّم لهم، بمقدار ما يكون ذلك ضرورياً، أمثلة ملموسة عن القضايا المعروضة.

والجمهور الآخر، ذو الحدود الأكثر تشوُّشاً، يتكوَّن من أولئك الذين لا يكتفون تماماً بأساليب التفسير المقدمة في دراسات الصحفيين ورجال السياسة. فهذا الأدب، الذي يركِّز بشكل طبيعي على ما هو ظرفي أو على السلوك الفردي، له فائدته الإجتماعية الفريدة في نوعها؛ ولكن له حدوده أيضاً. وهنا تكمن، بدون شك، فائدة علم الاجتماع السياسي. فهو يساعد على شحذ النظرة باتجاهات جديدة، ويعمل على إنبثاق أسئلة بليغة الدلالة. كما يركز أيضاً الانتباه على «المواربات» التي تتحكم بأي مشروع لتصنيف الوقائع السياسية القابلة للملاحظة، وتفسيرها.

إنَّ موضوعَ هذا المؤلَّف[1] يكمن في رسم نوع من اللوحة العامة لهذا الفرع العلمي. ويعني هذا القيام بعملية تركيب لإسهامات المدارس الفكرية المختلفة، والتعريف بالاتفاقات اللغوية الرئيسية التي بُني حولها تقليد علمي أصيل. هناك اختيارات لا يمكن تجنّبها أردنا التحكم بها بدافع الحرص على الفائدة والإنصاف. فمن المناسب، بالفعل، أن نوفّر على القارئ آثار بعض الأساليب أو التحزّبات التي تقود إلى المبالغة في تقدير أهمية بعض نماذج التحليلْ ذات المصير الزائل. وبالعكس، فإنه يجب إنصاف مقاربات متينة فكرياً، حتى، وإنْ كانت غريبة كلياً عن اهتمامات مؤلِّف هذا الكتاب. ويوصي الإنصاف أيضاً بالتحرّر من موقفٍ سهلٍ يكمن في تركيز الانتباه على نواقص المؤلَّفات الأكثر قوة وثغراتها. إنّ أيَ نص هو بالفعل قابل، دوماً، وإلى حدٍ كبير، للنقاش. وأي مؤلَّف، وإنْ كان حاسماً، يعاني من نواقص وأخطاء. وهذا الكتاب التدريبي يريد أن يبقى معتدلاً في النقد، ويركِّز، بالعكس، على النقاط القوية للتحليلات، التي تمثّل، بعبارات الخِصْب العلمي، تاريخاً على الصعيد الفكري. هل يعني هذا القول بأنه يجب دعوة القارئ للتنازل عن كل قدرة على النقاش؟ لا، بالعكس تماماً. لكن الدخول السابق لأوانه في الجدل، وفي وقتٍ ما زال ينقص فيه حدٌّ أدنى من المعالم الإجمالية، ينطوي على خطر إكراه حرية الحكم، ويشجع بالتالي على تكريس لغة الغابة المضرة سواءً في هذا الفرع العلمي، أم في الحياة السياسية.

إنَّ الخطة تتضمن عدة مستويات. فالفصول الثلاثة الأولى كُرِّست

(1) هناك بعض المؤلَّفات الأخرى، المختلفة جميعها بمقاربتها، وأسلوبها في العرض، ومستوى العمق المأخوذ به، ومنها:

- D. Colas, Sociologie politique, PUF, 1994;
- J.P. Cot, J.P. Mounier, Pour une sociologie politique, 1er éd., Seuil, 1974.;
- J. Lagroye, Sociologie politique, 1er éd. Presses de la FNSP/ Dalloz 1991.
- P. De Laubier, Introduction à la sociologie politique, Masson, 1983.
- C. Leclercq, Soiologie politique, Eyrolles, 1994;
- P. Lecomte, B, Denni, Sociologie du politique, PUG, 1990.
- Y. Schemeil, La Science politique, A. Colin, 1994; R.-G. Schwartizenberg, Sociologie politique, 1re éd., Montchrestien 1977.

للمقولات المؤسِّسة التي بدونها لا يكون لعلم الاجتماع السياسي موضوع: السلطة (الفصل الأول)، الدولة (الفصل الثاني)، المنظومات والنظم السياسية (الفصل الثالث). وهي تتتالى وفقاً لمنطقِ بَسْطٍ تبدو فيه الظاهرة السلطوية، في كل مرحلة، في تعقُّدٍ اجتماعي متزايد. أما محور الفصل الرابع وحتى التاسع فبني وفق منطق حَصْرٍ معاكس. ونعني بذلك أن هناك تركيزاً تدريجياً على سياقات وفاعلين ذوي صفة نوعية خاصة سياسياً: التكيُّف الاجتماعي (الفصل الرابع)، والعمل الجماعي (الفصل الخامس)، ثم المشاركة السياسية (الفصل السادس)، وأخيراً الأحزاب (الفصل السابع)، والممثلون والحكام (الفصل الثامن)، والمهنة السياسية(الفصل التاسع). وعلى مستوى مختلف كلياً، يوجد الفصل الأخير: «وصف الواقع أم بناؤه؟». وتبريره يُستمد من أنّ أصالة الخطاب العلمي بالنسبة للخطب الأخرى الممكنة عن «السياسي» تكمن في التساؤل بشكل منظَّم عن الشروط المنهجية لِصحَّته. إننا لم نُرِدْ إذن الفصل بين تقديم الأجوبة والتأمل في طريقة طرح الأسئلة.

لقد وضعت المراجع في نهاية كل فصل بطريقة تُسَهِّل القيام بانتقاء أكثر دقة، وأكثر سرعة للقراءات، بغية الوصول إلى تعمّق محتمل. وحرصاً على إعطاء قيمة خاصة للمؤَلَّفات التي صمدت أمام تجربة الزمن، فقد فُهْرِسَتْ على حدة تلك التي اعتُبِرَت، أحياناً لأسباب ذاتية، ربما مؤَلَّفات كلاسيكية. وبالمقابل، ولكي لا نضلِّل القارئ بمراجع كثيفة جداً، سعينا جاهدين لأن نلغي بنشاط الإحالات غير الضرورية، أو التي توحي بها المجاملة البسيطة.

وأخيراً وضعنا في نهاية المجلد بعض المصطلحات الأولية المصحوبة بشروحات موضوعية لها. إلاّ أن التعريفات المقترحة لن ترضي بالتأكيد المختصّ، لكنها يمكن أن تسهل الاتصال الأول مع التصوّرات الرائجة في هذا الفرع العلمي.

مقدمة

1 ـ علم الإجتماع السياسي هو نظرة، نظرة فقط من بين نظرات أخرى ممكنة، على الموضوع السياسي. إنَّ من السهل توضيح وجود مقاربات أخرى، موازية بل منافسة، أكثر بدون شك من توضيح تأثيرها المحتمل على نمو هذا الفرع العلمي. ومن بين الخطب الرئيسية الممكنة عن الموضوع السياسي، سنأخذ أولاً بخطاب الفاعل الملتزم. فالمناضلون، والممثّلون، والمنتخَبون، والقادة، والمثقفون، المتورطون في معارك من أجل قضية كبيرة، يُعِدُّون تحليلات لها دائماً طموح تفسيري. وبهذه الصفة فإنها تتموضع في ميدانٍ مشابهٍ لميدان التحليل العلمي. لكنَّ منطقاً مؤَسّساً مختلفاً يخترقها: إنه منطق تبرير العمل. ويقود هذا البُعد لإعطاء قيمة للوقائع ولعناصر التقدير التي لها فائدة استراتيجية من وجهة نظرهم. وهكذا تقود ضرورة عدم إضعاف تماسك الحزب إلى فرض حدٍ أدنى من الانضباط في التعبير. ومن المحتم إسدال الصمت، عَمْداً أو بلا وعي، على وقائع قابلة لأنْ تكون مُسَرِّحَة بشكل مفرط: وربما يكون ذلك بشكل خاص لأنَّ متطلبات المعركة السياسية تتضمن بحثاً عن سببيَّة تكون مُنْتِجَة للدعم. وهذا يعني أنْ يعزو المرء لمعسكره، بمقدار ما يكون الأمر مستساغاً، مسؤولية الأحداث الايجابية، ويرمي على المعسكر الخصم مسؤولية الأحداث السلبية.

إنَّ لهذا المنطق فائدته الاجتماعية، وهو لا يمكن أنْ يُدَان باسم مطلب وهمي، هو مطلب نزاهة فكرية جذرية. وببساطة فإنه لكي نفهم خطاب الفاعل الملتزم، من المهم معرفة «من أين يتكلم». ويتبع ذلك أنّ بقاء المرء في موقع السياسي الصارم عندما يكون، في الوقت نفسه، مثقفاً ممزوجاً بمعارك الحياة السياسية، سيكون أمراً إشكالياً.

وهناك خطاب آخر عن الموضوع السياسي، هو خطاب الفيلسوف، بل النبي. ومنطقه المؤسِّس تهيمن عليه النبرة الموضوعة على مسألة القيم. فبينما يتساءل السياسي بابتذال: «كيف يعمل هذا؟»، تكون الأسئلة المركزية في هذه المقاربة، بالأحرى: «ما هي الحكومة الجيدة؟»، «كيف نتصور المستقبل الجماعي الذي يؤمِّن التضامن والعدالة؟»، الخ... من كانط (Kant) إلى ريكور (Ricœur) أو إلى رولز (Rawls)، ومن أفلاطون إلى ماركس أيضاً، توجد قضية «الأخلاق» (L'Ethique) في مركز فهمهم «للسياسي» (Le Politique) حتى وإنْ جرى أحياناً البحث عن ضمانة نفوذ العلم (كما لدى ماركس). إنَّ الأخلاق تحيل إلى اختيارات ذاتية: وهي ترتكز على اقتراحات ليس عليها أن تكون قابلة للبرهان. وحتى لو وُجِدَ في عدد من الفلسفات السياسية عملٌ يهدف للتعرّف على قيم كلية، وللارتقاء بها، فإنّ البحث عن «مطلق»، يُجَسِّد «الخير» السياسي، يبقى دائماً مطبوعاً بخاتم النسبية.

أما الخطاب الثالث عن الموضوع السياسي، وهو رئيس اليوم، فهو خطاب وسائل الإعلام. ونعني بذلك الطريقة التي يُقاد بها الصحفيون المحترفون لعرض الأحداث السياسية، واقتراح تفسيرات لها، والقيام، بشكل خاص، بصياغة شبكات قراءة، ومنظومات أسئلة. ويضع الخطاب الإعلامي في المقدمة مطلب إعلام (المواطن)؛ لكنّ ديناميته الداخلية تكمن بالأحرى، وكما بيّن ذلك جيداً جـ. بودريّار (J. Baudrillard)، في الاتصال من أجل الاتصال، بعد أن أصبح الهدف النهائي للاتصال (تربية المواطن؟، السماح له بالاختيار؟) مُشَوَّشاً تدريجياً. ومهما يكن الأمر، فإنّ المنطق المؤسِّس للخطاب الإعلامي يهيمن عليه الاهتمام بشدِّ انتباه القارئ (أو المشاهد). فبدون حدّ أدنى من المستمعين، يختفي الإعلام بالفعل. ولذلك، فإنّ التحليل والتفسير سيخضعان لمطلب أوّلي يتجلّى في أن يكونا جَذّابَيْن، ومقنعَيْن، ومفهومَيْن من قِبل الجمهور المُسْتَهدف. وينجم عن ذلك اختيارات تعسفية فيما يتعلق بمستوى العمق المأخوذ به، والأدوات التصوُّرية القابلة للاستعمال. ومع ذلك فإنَّ هناك جسوراً بين عمل الصحفي وعمل التحليل العلمي. فالسِيَر الذاتية، التي يكتبها شهود يقظون عن الحياة السياسية، وحريصون، من جهة أخرى، على اللجوء لمناهج المؤرِّخ الدقيقة، يمكن، بحقٍ، أنْ تُغذي التطلع لاكتساب الصفة العلمية.

وإذا كان الخطاب العلمي عن الموضوع السياسي لا يمكنه التطلع لشرعية اجتماعية عليا، فإنّ له فائدة نوعية في المجتمع. إنَّ منطقة المؤَسِّس هو بالفعل منطق التفسير. ويمكن فهمه بطريقة علمية كمحاولة طموحه لكشف **الحقيقي**. ولكن هل الحقيقة أمر يمكن الوصول إليه؟ وهل يوجد، بشكل خاص، شيء **حقيقي** في ذاته، قابل للتوضيع، ومعارض جذرياً لما سيكون الخطأ؟[1]. إنَّ عمل التفسير يمكن تصوّره، بطريقة أكثر ملاءمة، وفي آن واحد، كمشروع تنقية للنظرة التي تسمح بالرؤية **أكثر**، بفضل إقامة تقنيات التقصي والتصوّرات الدقيقة، وكتأمل ثابت في شروطِ صِحّة النتائج. وبهذه الصفة المزدوجة، لا يمكن للانتاج العلمي أنْ يُختَزل في مسعى آخر عن الموضوع السياسي.

هذه المتطلبات تفترض وجود إخلاص ثابت لأخلاقٍ معينة، من العقيم السعي للبرهنة على صِحَّتها الموضوعية. إنَّ النزاهة والوضوح العلميين هما رهانان. ويمكنهما بدون أي شك أنْ يولّدا نتائج خيِّرة على تطور المنظومات السياسية. والمعرفة الأفضل لآليات عملها الواقعية من شأنها أن تُسهِّل السيطرة على الصعوبات القابلة للظهور. وهما يساهمان، بالمقابل، وعلى حدّ تعبير ماكس ويبر (Max Weber)، في «فك السحر عن العالَم»، لأنَّ التحليل العلمي يُعَدُّ، من حيث الجوهر، مزيلاً للأساطير؛ فمن نتائجه بالفعل أنّه يبدّد المظاهر المزيَّفة، ويهزّ الأوهام، وإنْ كانت إجتماعياً مفيدة. إنّ التفسير لا يستخدم إذن بالضرورة المشاعر الطيبة، ولا القضايا «العادلة». لكنّ من الممكن تصوّر أنَّ هناك تقدّم أخلاقي في فِعْل إرساء المعتقدات الصحيحة على قدر أقل من السذاجة الاجتماعية.

وليس هناك إجماع على الإستعمالات التي يجب أنْ تكون للمعرفة العلمية. فالبعض، مثل آلان تورين (Alain Touraine)، ينادي «بتدخل علم الاجتماع»، أي بالتعبئة الصريحة لتقنيات الملاحظة والتحليل لخدمة قضية ما:

---

(1) ليس من السهل تطويع الفكرة القائلة بأنه يجب التخلي عن السعي للوصول إلى **حقيقةٍ** ستكون معارضة لكل شيء. فهذا الأمر يُعَرّض بشدة للخطر القلق وإرادة القوة. إن الجواب على السؤال الخاص **بالحقيقي**، كمطلق، يقع على مستوى استكشاف آليات الدماغ النفسية، أكثر مما يقع على مستوى الذكاء الفكري، بالمعنى الحصري للكلمة.

النضال ضد كُرْه الأجانب والعرقية، على سبيل المثال. وهذا المفهوم بعيد عن تحقيق الإجماع. فالنتائج الملموسة لا تبدو مقنعة جداً فحسب، وإنما ينبثق عنها، علاوة على ذلك، خطر الدمج بشكل دائم بين المنطق النضالي والمنطق العلمي.

وآخرون، مع بيار بورديو (Pierre Bourdieu)، ينددون بالاتجاهات لتملُّك الخطب العلمية ثانيةً لحساب الخطب المسيطرة الراغبة بتوطيد شرعيتها الاجتماعية. ومن بين المجالات التي يستهدفها صراحة، هناك دراسات الرأي العام، إنطلاقاً من تحقيقات السَبْر. ويُشهِّر آخرون أيضاً، مثل ريمون بودون (Raymond Boudon)، بإلحاح، بالدمج بين الأيديولوجية والعلم، الذي يعتقدون بقدرتهم على كشفه لدى أنصار المدارس الخصمة.

ومع ذلك، فإنَّ إجماعاً حول هذه النتيجة يتصاعد، على الرغم من وجهات النظر المتناقضة هذه. فالعلوم الاجتماعية لا يمكنها أنْ تحبس نفسها في داخل خطاب مغلق على نفسه، وأنْ تتطلع إلى «مجانية» لامعقولة. فاستعمالاته السياسية، والثقافية، والإدارية تُعَدّ موجودة، ومن المستحيل ألاّ نكون متنبّهين لها. ومن جهة أخرى، فإن أخلاق البحث تطرح كمُسَلَّمة وجود يقظة حقيقية فيما يتعلق بالانحرافات الممكنة للخطاب العلمي. وعندما يُستعمل كضمانة للتحليلات الملتزمة، فإنه يمكن أن يسمح بظهور نتائج زاجرة تتجه لمنع المواطنين البسيطين من التفكير بأنفسهم، في حين أن أحد أهدافه يكمن بدقة في تقديم الأدوات الإضافية لتفكير مستقل إليهم.

2 ـ يُعَدُّ علم الاجتماع السياسي فرعاً من علم السياسة الذي احتل ببطء شديد رؤيته الاجتماعية، بدءاً من نهاية القرن التاسع عشر. وقد وصف بيار فافر (Pierre Favre) بعناية مراحل هذا التطور. ففي البدء روى قصة «الصراعات من أجل تملُّك هذا الفرع العلمي في التعليم العالي الفرنسي»[1]. وكان رمزياً في هذا الصدد الجدال الذي قام في فرنسا، في نهاية سنوات 1880، بين إميل بوتمي (Emile Boutmy)، مؤَسِّس المدرسة الحرة للعلوم

(1) - Naissances de la science politique en France, 1870- 1914, Fayard, 1989, P. 83 et s/s.

السياسية، وكلود بيفنوار (Claude Bufnoir)، الفقيه المؤثّر في سلطات التعليم العالي. فقد كان الأول يدافع عن الاستقلال القوي «للعلوم السياسية»، التي تُعَدُّ «في أغلبيتها الساحقة اختبارية واستقرائية»؛ أما الثاني فكان يشدّد على القرابة الوثيقة بين العلوم السياسية والقانون العام. وكان لهذه المناوشات المؤسَّساتية أهمية ينبغي ألاّ نقلّل من قدرها لأن الأمكنة التي بدأ تعليم علم السياسة فيها طبعت لأمد طويل طابعها على إشكاليات هذا الفرع العلمي، ومناهجه، وحتى تعريفه.

ويثير تثبيت علم السياسة على المستوى الفكري جدالاً ذا مدى نظري مغاير كلياً، وكان في البداية متصلاً بنَسَبِه. وكان مفهومٌ مؤثر لمدة طويلة يُدرِجه في الإرث الساطع للفلسفات السياسية الكبيرة. وكما سيكتب برتراند دو جوفنيل (Bertrand de Jouvenel)، «يجب العودة إلى أرسطو، وسان توما، ومونتسكيو، فلديهم نجد المحسوس، ولا شيء منهم لا يكون في الوقت الحاضر»[1]. إنَّ نفوذ الفلسفة السياسية، من أفلاطون إلى روسو، وحتى المثالية الألمانية في القرن التاسع عشر (فيخته، هيغل) يتجه إلى امتصاص علم السياسة، بدون قيد ولا شرط، في خطاب نظري أو تأملي متمحور، حسب المصطلح الكانطي، حول مسألة «ما يجب أن يكون»، أكثر من تمحوره حول مسألة «ما هو كائن». وهذه الحساسية، الحاضرة جداً في النتاج الفكري لحنّا أرندت (Hannah Arendt)، تصبّ لدى ليو ستروس (Leo Strauss) في رؤية تشاؤمية للتطور الغربي للفكر السياسي. وكان التخلي عن الأسس الفلسفية للفكر اليوناني يميّز، برأيه، «الموجات الثلاثة للحداثة»، أي التخفيض التدريجي للمسألة السياسية إلى مسألة تقنية يشكل النجاح فيها معيار الحقيقة.

هذه الطريقة في التقريب بشكل حميم بين الفلسفة السياسية وعلم السياسة تجهل، كما قيل، الفرق العميق بين المنطق الفكري لخطاب متمحور بشكل رئيسي حول أحكام القيم، ومنطق خطاب مُتَّجِه، بالعكس، نحو تفسير السياقات السياسية الفعلية. إنَّ من الصواب، بدون شك، تسجيل أنّ بعض

(1) - Du pouvoir. Histoire naturelle de sa croissance, Hachette, 1972, p. 510.

مؤلَّفات التقليد الفلسفي تحتوي، أحياناً، عناصر تحليل علمي بالمعنى الحديث. فلدى أرسطو، على سبيل المثال، **وبالأحرى** لدى مونتسكيو، لا يستبعد النقاش التأملي بصفة بحتة تفصيلات أخرى مؤسَّسة على ملاحظة تجريبية دقيقة. لكنّ ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى المتطلبات الخاصة بكل منطق فكري[1]. إنَّ أخلاق العالِم في التحليل السياسي تتطلب تعليق التفضيلات الأخلاقية أو الأيديولوجية، لأنها يمكن، في آن واحد، أن تُدْخِل مواربات إضافية في التحليل الدقيق للوقائع، ولأنها يجب ألاَّ تُعبِّئ، بلا حق، لحسابها سلطة «العلم». وبالمقابل، من الضروري أنْ تثار مسألة الأخلاق في السياسة باستمرار، وأن تُنَاقَش على نطاق واسع؛ ولكن بوضوح، وفي ميدان المعتقدات الصحيحة والمُعْلَنة بصفتها تلك.

ويندرج المفهوم المسيطر، اليوم، في منظور نَسَبٍ آخر. فمن دون تجاهل أهمية تأثيرات أقدم، يحدِّد روبير نيسبيه (Robert Nisbet)، بين عامي 1830 و1900، السنوات الحاسمة بالنسبة لتكوين العلوم الاجتماعية. وبالإضافة لتوكوفيل وماركس، يذكر تونيز (Tönnies)، وويبر، ودوركهايم، وسيمّل (Simmel)، «هؤلاء الرجال الأربعة الذين فعلوا الأكثر، برأي الجميع، من أجل إعطاء شكل منظَّم للنظرية الاجتماعية الحديثة»[2]. فمؤلفاتهم لا تدين، برأيه، في شيء، أو تقريباً، لفلسفة الأنوار، ولاسيما لميولها نحو خطاب تأملي فرضي - إستنباطي؛ وقد تغذَّت ، بالعكس، بطموح قوي لفحص تجريبي للوقائع القابلة للملاحظة. ومن بين المؤلَّفات المؤسِّسة أكثر مباشرة للمنظور الحديث، يجب أن نذكر أولاً مؤَلَّف إميل دوركهايم. فـ «قواعد

---

(1) من أجل تفصيل اللائحة، انظر الجدل بين ف. برو/ ل. فري (L.Ferry): **علم السياسة والفلسفة السياسية** (Science politique et philosophie politique)، في مجلة: Pouvoirs 1983 ـ العدد 26 ـ ص: 133 وما بعدها.

(2) - La tradition sociologique, Trad. PUF, 1984, 10.

- إلى هذه اللائحة يضيف ريمون آرون (R.Aron) باريتو (Pareto). فمؤلف: **«بحث في علم الاجتماع العام»** (Traité de sociologie générale) (المنشور في فلورنسا في عام 1916) يعرض لقضايا نظرية معاصرة جداً، ولكن مع مصطلحات لم تفرض نفسها، وتبدو، لهذا الواقع، غامضة غالباً. في: R. Aron: Les étapes de la pensée sociologique, Gallimard, 1967, p. 409 et s/s.

المنهج الاجتماعي» (Les règles de la méthode sociologique)، الذي ظهر في عام 1895، يُفَصِّل رؤية حادة جداً للشروط التي يجب أن يخضع لها البحث العلمي. وقد ساهم دوركهايم، بصفة نهائية، مع عدد قليل من المؤلّفين الآخرين، في إرساء أسس الاستدلال العلمي في العلوم الاجتماعية. لكنّ ما يبهر أيضاً، في مجموع مؤلَّفاته، إنما هو غياب الرؤية المستقلة للموضوع السياسي، وبالتالي امتصاص علم السياسة، الذي لم يُسَمَّ أبداً بهذا الإسم، في علم الاجتماع، بلا قيد ولا شرط. وبالعكس، لا يخشى ماكس ويبر، الذي كان تكوينه الفكري الأصلي مطبوعاً، بالأحرى، بالحقوق والاقتصاد، من وضع القضايا السياسية في قلب مسعاه العلمي نفسه، إما لأنه ينشغل بأخلاق الباحث (العالِم والسياسي)، وإما لأنه يُفَصِّل تحليلات مُعَدَّة جداً على أسئلة، مثل أساليب تبرير شرعية السلطة أو العقلانية البيروقراطية في عمل الدول الحديثة. كما ساهم بإرثه من التصوّرات وبأساليب استجواباته، أكثر من أي شخص آخر، في بناء علم السياسة، فكرياً، كفرع علمي. ويبقى تأثيره المعاصر اليوم محسوساً جداً، بحيث لن يكون من الخطأ الحديث على علماء اجتماع وعلماء سياسة «ويبريين».

وفي الفترة نفسها، في فرنسا، كتب أندريه سيجفريد (André Siegfried): «لوحة سياسية لفرنسا الغربية» (Tableau politique de la France de l'Ouest)، في (1913). وبالرغم من غيابها من الأجيال التالية من المؤلَّفات، فإن هذه الدراسة، البارزة باهتمامها المنظَّم بجمع المعطيات، والانتباه الذي توليه إلى أسلوب الاستدلال العلمي، تستحق أنْ تُعتَبَر مؤلَّفاً مرجعياً لعلم الاجتماع الانتخابي[1].

لكنَّ الواقع الكبير بالنسبة لعلم الاجتماع السياسي الأوروبي، سواء في فرنسا أم في إنجلتره، وألمانيا وإيطاليا، إنما هو الصعود بالقوة للتأثير الفكري الأنجلو ـ سكسوني. فسنوات الخمسينات، وخاصة الستينات والسبعينات، كانت مرحلة خصب فكري كبير جداً لعلماء السياسة في الولايات المتحدة. إنّ نمو التحقيقات التجريبية، وتأسيس نماذج جديدة، وبناء إتفاقات لغوية

(1) ب. فافر: المرجع السابق ذكره ـ ص: 286 وما بعدها.

جديدة، وتجديد التفكير المعرفي (الابيستمولوجي)، هي كلها ظواهر تمارس جاذبية لا تقاوم تقريباً على عدد من الباحثين الأوروبيين، مهما كان، من جهة أخرى، تخصُّصهم؛ والميدان الوحيد، ربما، الذي نجا من ذلك هو ميدان تحليل المؤسسات (السياسية). ونجم عن ذلك إتجاه واضح لتوحيدٍ يتجاوز الحدود القومية للإشكاليات والمدارس، حتى وإنْ بقت، بالتأكيد، خصوصيات قوية في كل بلد. وينبغي أن نشير أيضاً، في فرنسا، إلى الضغط الفكري المثمر الذي مارسته على علم السياسة أعمال بعض المؤرخين، وعلماء الاجتماع بشكل خاص. وقد استُعير منها كثير من الإشكاليات الكبرى، وخاصة من مدرسة بيار بورديو، وكذلك من بالانديه (Balandier) (في علم الأنثروبولوجيا الافريقية)، ومن بودون (الفردية المنهجية).

بناء على ذلك، يمكن التساؤل عمَّا إذا كان علم الاجتماع السياسي مجرد بُعْدٍ لعلم الاجتماع، أو، بالعكس، فرعاً خاصاً لعلم السياسة. ولكي نجيب على ذلك، من الضروري التخلّص من أشكال المنطق الحِرَفِيَّة بصفة بحتة، التي تقود إلى مطالب متعاكسة بشكل متبادل، وعقيمة بشكل متناظر. إنَّ القضية تكمن في معرفة ما إذا كان ممكناً القيام، على أُسس فكرية واضحة، ببناء موضوع خاص بعلم السياسة، الذي قد لا يُشَكِّل علم الاجتماع السياسي مرادفاً له كما كُتِبَ أحياناً، وإنما مجموع مساعد له.

3 ـ هل من السهل على الموضوع السياسي بلوغ تعريف لا يكون تعسفياً بشكل مُفْرِط؟ إنَّ صعوبة الجواب تعود للميوعة الدلالية غير العادية لكلمة «سياسة» (Politique). إنَّ علم الاشتقاق اليوناني يدلّ على مرجع: إنها ما يمسّ المدينة (La Cité)، أي، من خلال التوسع، ما يتعلق بحكم المجموعة. ولكن خارج نطاق هذا التثبيت، تنقل كلمة «سياسة» دلالات متنوعة للغاية، حتى من دون الحديث عن مفاهيمها، التي يمكن، حسب السياقات، إما أنْ تخفِّض جداً من قيمتها، أو، بالعكس، تضفي عليها طابعاً مثالياً جداً.

وتدخل كلمة «سياسي» كصفة في سلسلة من التعارضات الموضِحَة: قرار سياسي/ قرار تقني، أو أيضاً: مؤَسَّسة سياسية/ مؤسَّسة إدارية، إرتقاء سياسي/ إرتقاء قائم على الجدارة. وعلى الصعيد الدولي خاصة، سنلاحظ

التناقض بين: الحلّ السياسي والحل العسكري، أو بصفة أوسع، الحلّ القائم على القوة. وتظهر كل هذه الاستعمالات بأن التعبير يحيل إلى نشاط متخصِّص لممثلي أو لقادة جماعة عامة، أو بشكل خاص، للدولة.

وكموصوف، تعمل الكلمة بالمؤنَّث سواء في اللغة الشائعة أم في اللغة العلمية. ويمكن أن نستعرض هنا مختلف الدلالات العامية:

- السياسة كحيِّز رمزي للتنافس بين المرشحين لتمثيل الشعب (الدخول في السياسة)؛
- السياسة كنشاط متخصِّص (مارس السياسة)؛
- السياسة كخط سلوك، أي تسلسل مواقف مُتَّخَذة، وسلسلة متماسكة من أعمال وتصرفات (السياسة الحكومية. . . .)؛
- سياسة (عامة)، كاشتقاق من المعنى السابق، وتعني هذا النشاط المتعمَّد المطبَّق على موضوع خاص (السياسة الصحّية، سياسة السكن. . .).

وبالمذكَّر، يستعمل الموصوف على نطاق أضيق حيث يبقى بشكل خاص وقفاً على الأدب العلمي. فالسياسي (Le Politique) يحيل إلى هذا الميدان الاجتماعي الذي تهيمن عليه صراعات المصالح التي تنظِّمها سلطة محتكِرة، هي نفسها، للقَهْر الشرعي. وهذا التعريف، المستوحى من التحليل الويبري، يسمح بإدخال مسألة موضوع علم السياسة مباشرة.

ليس من التعسّف اعتبار أن أية حياة اجتماعية لا تكون ممكنة من دون أجوبة على ثلاث ضرورات غير قابلة للاختزال. الأولى، ضرورة إنتاج وتوزيع الخيرات التي بفضلها سيتم إشباع الحاجات المادية للأفراد. إنّ تقسيم العمل عند هذا المستوى الاقتصادي هو الاسمنت غير العادي للتضامنات الجماعية. والثانية، ضرورة إقامة أدوات اتصال تسمح بالتفاهم المتبادل. ونعني بذلك، على حدٍ سواء، اللغات والمعتقدات المشاطَرَة والرموز المشتركة. إنّ الأفراد يبحثون فيها عن الشعور بانتمائهم الجماعي الداخلي (in-groups) بالنسبة أو بالمقارنة مع ولاءاتهم الخارجية الأخرى (out-groups)، وإلى جانب هذين النمطين من الضرورات، اللذين كان ليفي ـ ستروس (Lévy-Strauss) يسمّيهما بـ «تبادل الخيرات» و«تبادل الإشارات»، هناك

ضرورة ثالثة ليست أقل حسماً بالنسبة للوجود الجماعي: إنها السيطرة على قضية الإكراه. فكما أشار هوبس (Hobbes) بقوة، يشكل عنف الجميع ضد الجميع نفياً للحياة في المجتمع. إنّ المسألة السياسية المركزية هي إذن مسألة تنظيم القَهر. وهي تعمل من خلال نزعةٍ لتهميش العنف الجسدي، وإقامة نظام حقوقي فعلي. إنّ هناك منظومة أوامر (إعطِ، إفعل، لا تفعل) تشكل موضوعاً لعمل سياسي دائم يهدف لتبرير الشرعية، ويرتكز طابعه الفعلي، في الوقت نفسه، على إحتكار القَهر لحساب الحكومات. وبناء عليه، وإلى جانب علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، يرى علم السياسة إذن تصاعد موضوع خاص يكوّنه كعلم إجتماعي بنصيب كامل.

وهذا العلم يمكن أن يُقَسَّم بسهولة إلى أربعة فروع: النظرية السياسية التي تتضمن تاريخ المذاهب وحركات الأفكار؛ والعلاقات الدولية؛ والعلم الإداري؛ وعلم الاجتماع السياسي. ومن دون المبالغة بمدى هذه التمايزات، الواضحة بما فيه الكفاية على الصعيد الملموس، سنشير إلى أن الميدان الخاص لهذا الفرع الأخير هو دينامية علاقات القوى السياسية التي تخترق المجتمع الشامل، وهي دراسة يتم التأمل فيها إنطلاقاً من ملاحظة الممارسات.

لمحات عن سِيَر ذاتية

ـ **اميل دوركهايم** ـ ولد في ايبينال (Épinal)، في 15 نيسان 1858. دراسات في الفلسفة. خريج المعهد العالي للمعلمين. أستاذ في كلية الآداب ببوردو، حيث درَّس أول مُقَرَّر لعلم الاجتماع أُحدث في فرنسا. أسَّس في عام 1896، مجلة: «**السنة الاجتماعية**» (L'Année sociologique). أستاذ في السوربون بدءاً من عام 1902. توفي في باريس، في 15 تشرين الثاني 1917 .**مؤلفاته**:

1 ـ **في تقسيم العمل الاجتماعي** (De la division du travail social)، 1893.

2 ـ **قواعد المنهج الاجتماعي** (Les règles de la méthode sociologique)، 1895.

3 ـ **الانتحار** (Le suicide)، 1897.

4 ـ **الأشكال البدائية للحياة الدينية** (Les formes élémentaires de la vie religieuse)، 1912.

ـ **ڤيلفريدو باريتو** ـ ولد في باريس، في 15 تموز 1848، في أسرة أرستقراطية من مدينة جنوا. دراسات علمية في تورينو. مهندس، ثم أستاذ للاقتصاد في جامعة لوزان. عيَّنه موسوليني في عام 1923 عضواً في مجلس شيوخ المملكة الايطالية. توفي في سويسرا في 19 آب 1923، **مؤلفاته**:

1 ـ **دروس في الاقتصاد السياسي** (Cours d'économie politique)، 1896.

2 ـ **النظم الاشتراكية** (Les systèmes socialistes)، 1902.

3 ـ **بحث في علم الاجتماع العام** (Traité de sociologie générale)، 1916.

ـ **أندريه سيجفريد** ـ ولد في الهافر ، في 21 نيسان 1875، في أسرة من رجال الأعمال الألزاسيين المهاجرين. دراسات في الآداب والحقوق. أطروحة دكتوراه في الآداب والحقوق. أطروحة دكتوراه في الآداب عن «الديمقراطية في زيلندة الجديدة»، دافع عنها في 1904. أستاذ في المدرسة الحرّة للعلوم السياسية بدءاً من

1911، ثم في الكوليج دو فرانس (1933). توفي في باريس في 1959 .**مؤلفاته:**

1 ـ **لوحة سياسية لفرنسا الغربية** (Tableau politique de la France de l'Ouest)، (1913).

2 ـ **الجغرافيا الانتخابية للارديش في عهد الجمهورية الثالثة** (Géographie électorale de l'Ardèche sous la III^e République)، 1949.

ـ **الكسي دو توكوفيل** ـ ولد في 29 تموز 1805، في ڤيرناي (Verneuil). حفيد آل ماليرب (Malesherbes) من أمه. دراسات في الحقوق في باريس. قاضي. سافر إلى الولايات المتحدة في عامي 1831 ـ 1832. إستقال من سلك القضاء. انتُخِب في أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية منذ عام 1838. نائب عن دائرة المانش من 1839 إلى 1851، وهي الدائرة التي يقع فيها قصر عائلته. وزير للشؤون الخارجية في عام 1849 ولمدة خمسة أشهر. توفي في كان (Cannes) في 16 نيسان 1859 .**مؤلفاته:**

1 ـ **في الديمقراطية في أمريكا** (De la Démocratie en Amérique)، المجلدان 1 و2 عام 1835، والمجلدان 3 و4 عام 1840.

2 ـ **ذكريات** (Souvenirs) 1850 ـ 1851.

3 ـ **النظام القديم والثورة** (L'Ancien Régime et la Révolution)، 1856.

ـ **فرديناند تونيز** ـ ولد في عام 1855 في شلزويغ ـ هولشتاين بألمانيا. دراسات في الفلسفة والتاريخ. توجَّه نحو علم الاجتماع التاريخي. عمل في سلك التعليم الجامعي. توفي في كيال في 1936 .**مؤلفاته:**

1 ـ **الجماعة والمجتمع** (Communauté et société)، 1887.

2 ـ **دراسات اجتماعية ونقدية** (Etudes sociologiques et critiques)، 1925 ـ 1929.

3 ـ **مقدمة إلى علم الاجتماع** (Introduction à la sociologie)، 1931.

ـ **ماكس ويبر** ـ ولد في 21 نيسان 1864، في أرفورت بألمانيا. إنتخب والده الحقوقي في برلين نائباً في مجلس ديات بروسيا (ليبرالي يميني). دراسات في الحقوق، والاقتصاد والتاريخ في جامعتي هيدلبرغ وبرلين. أستاذ في جامعة فرايبورغ، ثم في جامعة هيدلبرغ (1896 ـ 1907). إنهيار بين 1897 ـ 1902. إستطاع بفضل استقلاله الاقتصادي أن يكرِّس نفسه حصراً لأعماله العلمية. سافر إلى الولايات المتحدة. إستعاد في عام 1919 كرسياً في جامعة ميونيخ. عضو اللجنة المكلَّفة بتحرير دستور ڤيمار. توفي في ميونيخ في 14 حزيران 1920 .**مؤلَّفاته:**

الأسباب الاجتماعية لانحطاط الحضارة القديمة (Les causes sociales de la décadence de la civilisation antique)، 1896.

L'objectivité de la connaissauce dans la science et la politique sociale, 1904.

الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية (L'éthique protestante et l'esprit du capitalisme)، 1904 ـ 1905.

بحوث في بعض مقولات علم الاجتماع الشامل (Essais sur quelques catégories de la sociologie compréhensive)، 1913.

مهنة العالِم وقدره. مهنة الرجل السياسي وقدره (Le métier et la vocation du savant. Le métier et la vocation de l'homme politique)، 1918.

«**علم الاقتصاد والمجتمع**» (Économie et Société)، 1922. نشر بعد وفاته. مؤلَّف شُرِعَ به منذ 1909 ولم يُنْجَز.

• **مرجعي**

بيار انسار (Pierre ANSART): **علوم الاجتماع المعاصرة** (Les sociologies contemporaines). منشورات Seuil، 1990.

ريمون آرون (Raymond ARON): **مراحل الفكر الاجتماعي** (Les étapes de la pensée sociologique)، منشورات Gallimard، 1967.

شارل هنري كوان (Charles-Henry CUIN)، فرانسوا غريسل (François GRESLE): **تاريخ علم الاجتماع** (Histoire de la sociologie)، مجلدان، منشورات La Découverte، 1992.

جوليان فرند (Julien FREUND): **جوهر السياسي** (L'essence du politique) (1965) منشورات Sirey، الطبعة الثالثة 1990.

مادلين غراويتز (Madeleine GRAWITZ)، جان لوكا (Jean LECA): **موسوعة علم السياسة** (Traité de Science politique)، منشورات PUF، 1985، أربعة مجلدات.

روبير نيسبيه (Robert NISBET): **تقاليد علم الاجتماع** (La tradition sociologique)، ترجمة، منشورات PUF، 1984.

الفصل الأول

السلطة

يفرض التوضيح نفسه عندما يتعلق الأمر بتعريف مثل هذه الكلمة المُثْقَلَة بالدلالات، في اللغة الشائعة، كما في الاستعمالات العلمية.

في منظورٍ أول، تُعَدُّ السلطة بالإجمال مرادفاً للحكّام. إلاّ أن فروقاً هامة يمكن كشفها. فعندما استُعْمِل التعبير، على سبيل المثال، بشكل مقابل للمواطنين («المواطن مقابل السلطة»؛ «إعادة السلطة إلى المواطنين»)، فُهِمَ منه بالأحرى الفكرة المجرَّدة للدولة. وفي مزدوجة: سلطة / معارضة، كان يعني فقط الحكومة وأغلبيتها؛ لكنّه يحيل إلى السلطة السياسية عندما يكون مقابلاً للإدارة العامة. وفي صيغة الجمع، يُعَدُّ تعبير مثل: السلطات العامة، مرادفاً تقريباً لأجهزة الدولة، بالمعنى الدستوري. وهكذا، فإنّ ما يؤَسِّس التماسك النسبي لهذه الحزمة الأولى من الاستعمالات الدلالية هو المقاربة المؤسّساتية، على الرغم من تنوُّع هذه الدلالات.

وفي منظورٍ ثانٍ، مختلف كلياً عن الأول، تُعَدُّ السلطة نوعاً من جوهر، أو ماهية، أو، بتعبير أفضل، رأسمال بالمعنى الاقتصادي للكلمة. من هنا يأتي التعبير الشائع: «إمتلاك السلطة» الذي يتضمن وجود مالك أو حائز. وهذا المالك، على غرار مالك الذمَّة المالية، يستطيع «تكبير» أو «تبديد» سلطته؛ ويجني منها «فوائد» و«أرباح». من هذا المفهوم المسمَّى «بالجوهري»، يمكن تقريب استعمال آخر للكلمة، خاص ببعض السياقات. فبرتراند دو جوڤنيل، في سعيه لتعريف «السلطة الخاصة» (Le pouvoir pur) كان يُشَبِّهها «بالقيادة الموجودة بذاتها ولذاتها»[1]. حينئذٍ يعني المفهوم مقولة

(1) - Du pouvoir, Hachette, 1972, P. 171.

الطاقة التي ينبغي إجتذابها، والقوة الأولية التي ينبغي توجيهها، وهي استعارة تعبِّر جيداً عن السحر الذي يمكن أنْ يمارسه على المحكومين تمثُّل سلطةٍ يمكن مقاومتها بصعوبة.

وفي منظورٍ ثالثٍ أخيراً، تُحيل كلمة سلطة إلى علاقة بين شخصين أو عدة أشخاص. إنها سلطة على شخص ما[1]. وهي لا توجد، في الواقع، إلاَّ عندما تُمارَس أو، على الأقل، عندما تقوم علاقة فعلية، وإنْ كانت فقط على مستوى التمثُّلات الذهنية للخاضع. وهكذا فإنّ السيد المفكِّر يمكن أنْ يجهل تماماً أنَّ تابعاً مجهولاً، يوجد في مكان ما بعيداً عنه، ويُكَيِّف تصرفاته مع ما يعتقد أنّه الاتجاه الذي رسمته أوامره. في هذه المقاربة المُسَمَّاة بالتفاعلية يقع التعريف المشهور الذي اقترحه ماكس ويبر: «السلطة هي كل فرصة مؤاتية لتأمين انتصار الإرادة الخاصة، في داخل علاقة اجتماعية، حتى وإن كان ذلك لقاء مقاومات؛ ولا يهمّ كثيراً على ماذا ترتكز هذه الفرصة»[2]. وبهذا المعنى، تتميّز **السلطة على** شخص ما عن **سلطة** القيام بشيء ما، فهذه الأخيرة هي عبارة عن قدرة على عمل شيء، قد يكون مادياً (القيام بعمل ما)، أو قانونياً (امتلاك أهلية يعترف بها القانون). وبالفعل، فإنّ **سلطة** القيام بشيء ما لا تندرج بالضرورة في علاقة ما عندما تكون مجرد استعداد جسدي أو فكري لتحقيق مشروع ما.

بين هذه الزوايا الثلاث من المقاربات: المؤسّساتية، والجوهرية، والتفاعلية، لا يوجد أي تشابه ممكن. فالأولى يستخدمها المختصّون في القانون الدستوري كمصطلح مساعد في تحليلهم لأجهزة الدولة؛ لكنّ هذه «السلطة»، بالمعنى المؤسَّساتي للكلمة، لم يُنْظَر لها كمفهوم نظري دقيق. والثانية لا تصبّ في شيء آخر غير الاستعارات. وبالمقابل، يسمح المنظور التفاعلي بتعميق غنى مفهوم السلطة بشكل كبير. ولهذا السبب فإنه سيكون،

---

(1) - François Chazel, Pouvoir, cause et force, Revue Française de Sociologie, 1974, P. 441 et suiv.

(2) - Économie et Société, Trad. Plon, 1971, t. 1, p. 56.

- يميز المؤلّف بين السلطة (Macht)، والسيطرة (Herrschaft) والسطوة (Autorität)، وهي مفاهيم ستدرس فيما بعد.

من الآن فصاعداً، الوحيد الذي سيؤخذ به. إننا سنسعى، في مرحلة أولى، مُبَسِّطة للغاية، للتفكير في خصائص العلاقة السلطوية، المنظور لها في ذاتها؛ وفي مرحلة ثانية، ستوضع هذه العلاقات السلطوية ضمن الإطار الأوسع للبيئة التي تتحكم بها[1].

---

(1) من أجل تركيب ومناقشة معمقة للتحليلات المتعلقة بمفهوم السلطة في العلوم الاجتماعية المعاصرة، أنظر: S. Clegg, Frameworks of Power, 3° éd. Sage, 1993.

الفقرة الأولى

خصائص العلاقة السلطوية

عكف مؤلّفون، من المتعذر عدّهم، على هذه المسألة، ومنهم فلاسفة، وفقهاء، وعلماء اجتماع، وعلماء نفس. ونظراً لاستحالة تركيب كل إسهاماتهم، سنكتفي بتحرير أربع قضايا بارزة.

أولاً - ممارسة السلطة المنظور لها كسبب لسلوك

إنَّ روبير داهل (Robert Dahl)، رائد علم السياسة الوضعي، هو مؤلّف الصيغة المشهورة التالية: «يمارس «أ» سلطة على «ب» بالقدر الذي يحصل فيه من «ب» على عمل «ع» لم يكن لهذا الأخير أن يقوم به بوجه آخر». من هذا القبيل الوزير الذي يعطي أوامر لمعاونيه، أو زعيم الأغلبية البرلمانية الذي يدفع الجمعية التشريعية لتبنّي نص مطابقٍ لأمانيه. هذه المقاربة تسمح بإقامة صلة بين مقولة السلطة (أو الأهلية القانونية) ومقولة المسؤولية. إننا نلتقي هنا بمطلب حاسم كلياً في داخل كل حياة إجتماعية. ففي حالة وقوع ضرر، يجب أن تكون هناك قدرة على تحديد مسؤول يُسند إليه واجب الإصلاح. ويبدو من المشروع، عادة، الدمج بين فاعل الضرر والمسؤول عنه، إن كان الفاعل تصرّف بحرية. لكنّ المسؤولية ستلقى طواعية، بالمقابل، على مَنْ كانت لديه القدرة على إجبار الفاعل المباشر على القيام بالفعل المسبِّب للضرر. وهكذا يكون الرئيس الأعلى من حيث التسلسل مسؤولاً عن أعمال مرؤوسيه، كما الوزير يكون مسؤولاً عن أعمال إدارته.

لقد كان لدى علماء السياسة، من هذه المدرسة المُسَمَّاة أحياناً «بالمدرسة السلوكية»، حين اقترحوا هذا التعريف، اهتمام دقيق بالمنهج.

فالأمر كان يتعلق، برأيهم، بتأسيس دراسة الظواهر السلطوية، علمياً، على الملاحظة الاختبارية والمقارنة. وقد بحثوا بالتالي عن معيار ملائم: فالقرارات المرئية والمواقف التي يمكن تبيُّنها هي، برأيهم، التي ترتبط بممارسة السلطة؛ أي باختصار، بالسلوك الذي تسبّبه. وهكذا قام روبير داهل، في بحثه حول السلطة البلدية في نيوهاڤن[1]، باحصاء مؤلِّفي الاقتراحات التي تبنّاها المجلس فعلاً، والقطاعات التي تدخلوا فيها بنجاح، واقتراحات الخصوم التي كان باستطاعتهم استبعادها، الخ.

هذا التعريف البسيط للسلطة يثير، في الواقع، ثلاث صعوبات معقَّدة.

أ ـ الإسناد

في كل مؤسَّسة تُتَّخذ فيها قرارات، يحصل عادة أنْ يتوقع بعض الأشخاص، المُطَّلعين جيداً بشكل خاص على الحالة الذهنية السائدة، مضمون الإجماع الأكثري. ومنذئذٍ، يسعون جاهدين لأن يكونوا أول من يصيغ ويقترح القرار الذي ينجم عنه. وسيكون هذا الأمر أكثر سهولة بقدر ما يتولون وظيفة مؤسَّساتية تعطيهم تفوقاً في زمن الكلام، وتسمح لهم باختيار لحظة تدخلهم. وهذا ما أطلقنا عليه تسمية أثر الحِرْباء: فلكي يحتفظوا بمظاهر الرئيس، يُكَيِّفون أنفسهم بعناية مع خصوصيات المكان. هل يمكن، بسبب اتخاذهم «للمبادرة» أو توقيعهم لنص المشروع، أن نستنتج بأنهم مارسوا السلطة الحاسمة؟ إنَّ القرار، في الواقع، لم «يُسَبِّبوه» هم أنفسهم فقط، وإنما سبَّبه مظهر عوامل، وفاعلين يؤَثِّرون على بعضهم بعضاً بشكل متقابل.

إنَّ إسناد السلطة هو عملية اتصال تقوم، غالباً، بتشويه الواقع أو تبسيطه بشكل مُبَالَغ فيه. على سبيل المثال، لأن المؤَلِّف الظاهري ليس المؤلِّف الحقيقي، أو لأن عملية تقريرية مُعَقَّدة أُسْنِدَت، بطريقة شخصية كلياً، إلى فرد واحد. إنَّ فوائد هذا الإسناد كثيرة بحيث أنَّ عدداً من الفاعلين السياسيين يُطَبِّقون بعناية هذه الطريقة في تكبير «سلطتهم المُحَسَّنة للسمعة». ومن

(1) - Qui gouverne? (1961), Trad. A. Colin, 1973, notamment chapitres 9, 10 et 11.

الممكن حتى الادعاء بأن البُعد الأساسي للعمل السياسي هو نشاط دائم ومستبسِل، إمَّا من أجل نسبته للنفس، أم من أجل تأمين الاعتراف بقيمة القرارات التي تُعتبر هامة أو ملائمة؛ وبالعكس، فإنَّه يكمن في إسناد أو السعي لإسناد مسؤولية القرارات غير الملائمة، وغير الشعبية أو المشؤومة لأطراف أخرى.

ب ـ اللاقرار

أشار كل من باتشراش (Bachrach) وباراتز (Baratz) بقوة إلى الوجه الآخر للسلطة المنظور لها من زاوية السببيّة[1]. فممارسة السلطة يمكن أن تُنْتِج ليس فقط قرارات أو تصرُّفات مرئية، وإنما لا قرارات أيضاً، وتؤدي ـ وخاصة إذا كانت شديدة ـ لغياب كل معارضة مرئية. ففي حزب يسيطر عليه رئيسه بشكل ساحق، على سبيل المثال، من غير الممكن التفكير بإمكانية بروز مرشح منافس ضدّه. وفي مؤسَّسة شديدة التسلسل، من المستبعَد طرح قضايا محكوم عليها بأنها غير ملائمة؛ فهناك مجادلات مُحَرَّمة، وحلول ملغية. إنَّ عملية إسكات الأصوات أو تنظيم المعارضة المحتملة هي عملية معقَّدة عموماً، وتمزج بين عناصر ذات طابع قانوني، ونفسي، وسياسي، وإجتماعي ثقافي أيضاً. وكما كتب باتشراش وباراتز، فإنَّ: «السلطة تُمَارَس عندما يكرس «أ» قواه لخلق أو لتقوية القيم الاجتماعية والسياسية، وكذلك الممارسات المؤَسَّساتية التي تقصر ميدان السياق السياسي على المسائل التي تكون نسبياً قليلة الإيذاء لـ «أ» فقط»[2] . . . إنَّ «ب» يجد نفسه إذن ممنوعاً من الاقتراح، **وبالأحرى**، من العمل على تبنّي قرار معاكس لإرادة «أ». وهذا ما سمَّاه هابرماس (Habermas)، في تحليل مجاور، بـ : «العنف ما قبل الاتصالي». هذه المماربة، التي تتمتع بمزيّة احتمال التصديق في كثير من الحالات الخاصة، لا تثير قدراً أقل من الصعوبات الجديدة. ألاَ يُعَدُّ جدول اللاقرارات، بطبيعته، غير محدود تقريباً؟ كيف نعرف ما إذا كان غياب قرارٍ،

(1) - Two Faces of Power, American Political Science Review, 1962, p. 947.

(2) - In R. Bell, D. Edwards, R. Wagner (Eds) Political Power, New York, Free Press, 1969, p. 64.

ممكن بشكل معقول، يمكن إسناده إلى ممارسة سلطة ما، بالمعنى الذي يعطيه باتشراش لهذا التعبير، أو إلى خطأ في التقدير النظري لدى المراقب؟.

ج ـ صراع المصالح والطموحات

ترى المدرسة المنفعية الانجليزية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (هيوم ـ بنتام ـ جون ستيوارت ميل)(1)، أن الفرد يُوَجَّه في سلوكه بالبحث عن تسوية بين المزايا القابلة للحسم، والتكاليف (من كل الأنواع) التي يجب عليه أنْ يتوقع تحمُّلها. إنها نظرية الحساب العقلاني، والآن يجري الحديث بطواعية عن فرضية «العقلانة المحدودة» منذ أعمال هربرت سيمون (Herbert Simon)(2). وفي منظور آخر (هو من جهة أخرى قريب من بعض تحليلات بنتام) لاحظ فرويد (Freud) أيضاً بأننا نقوم بإجراء تسويات دائمة بين مبدأ اللذة ومبدأ الواقع، أي بين الرغبة بإشباع الغرائز فوراً، والاهتمام بتجنب الألم والكبت.

إذا كان لطرفي علاقة ما («أ» و«ب») مصالح أو طموحات متقاربة كلياً، فإن تفضيلاتهما يجب أن تكون متشابهة. هل سيبقى هناك مجال لأن يمارس أحدهما سلطة على الآخر؟ الجواب، بحسب تعريف داهل، سيكون سلبياً لأن «أ» يريد أن يرى «ب» يقوم بعمل كان هذا الأخير سيقوم به في كل الأحوال. ومع ذلك فإن هذا الوضع يستدعي ملاحظتين. الأولى أن ظاهر سلطة «أ» على «ب» يمكن أن يُحَافَظ عليه، بحيث يجد هذا الظاهر نفسه فيما بعد مصدراً «لسمعة» سلطوية. إنها إحدى الدلالات الممكنة للقول المأثور المشهور: «أنا رئيسهم، أنا أتبعهم!». والثانية تعمل على بروز مقولة «السلطة السلبية». فقد يحصل أنّ «ب»، الذي يريد بدقة تجنب إعطاء انطباع بأنه يأخذ أوامره من «أ»، سيُدْفَع إلى تبنّي سلوك مختلف من أجل شطب نفسه. وفي النظام البرلماني، يحصل غالباً أن المعارضة ترفض **بشكل مُسْبَق حلٍ ما لأنه برز بمبادرة من الحكومة.**

(1)
- L'utilitarisme, (1863) Trad. Flammarion, 1988.

(2) قام هذا المؤلِّف، في أواخر سنوات الخمسينات، ببحث هام عن المنظمات، في معهد كارنيجي للتكنولوجيا. من أجل تقديم له، راجع:
- E. Friedberg: Le pouvoir et la règle, Seuil, 1993, p. 43 et s/s.

إنّ تحليل السلطة كسبب لسلوك يفترض إذن، بشكل طبيعي، إختلافاً في المصالح أو الطموحات بين «أ» و«ب». وهو وحده يسمح بقياس قدرة «أ» على الحصول من «ب» على عمل مختلف عن ذاك الذي كان يميل إليه. ومع ذلك، فإنّ هذا التحليل يُعَدُّ غير كافٍ. وكما أظهر ذلك جيداً ستيفن لوك (Steven Lukes)، فإنّ الممارسة الأكثر فعالية للسلطة تتجه لتعديل إدراك «ب» لمصالحه بحيث يصل من ذلك إلى تمثُّلِه مصالح «أ»[1]. ويصبح العبد عبداً بقدر ما يجعلُ من رغبات السيد رغبات له، ولا يتخيّل حتى أنّ من الممكن أنْ تكون له طموحات مستقلة.

وكلما ازدادت العلاقة السلطوية شدّة وفعالية، كلما اتجهت لإنكار الاختلاف في العقليات والطموحات بين الكائنات البشرية. إمّا، سطحياً، بنزعها لكل إمكانية رؤية خارجية للتعبير عن التباين (معيار الأوضاع الاستبدادية)، وإما، بعمق شديد، بقيامها بإجراء قَوْلَبة جديدة جذرية للتمثُّلات التي يكوِّنها الخاضعون عن مصالحهم وطموحاتهم[2]. وأحياناً تنمو العملية في سياق انفعالي بشدة: الإخلاص النضالي لقضية كبرى، التمجيد الوطني للمواطنين حول حكومتهم[2]. لكنّها تأخذ خاصةً شكل ما سمّاه داهرندورف (Dahrendorf)، بقول الأُجَرَاء لمنطق الربح.

من هذه التحليلات يمكن استخلاص اللوحة التركيبية التالية التي تميّز بين ثلاثة أساليب لصراعات يقابل كل منها ضغطاً سلطوياً متنامياً.

صراع ملموس	«أ» و«ب» يصيغان مطالب متناقضة
صراع محتمل	يمتنع «أ» عن تقديم مطالب إلى «ب»، تكون مناقضة لمصالح هذا الأخير، إما بدافع الخشية من «ب»، أو لأن طرفاً ثالثاً «ط» يمنعه من ذلك (سلطة الدولة، على سبيل المثال).
صراع «كامن»	يستبطن «أ» جيداً خطاب «ب»، أو خطاب «ط»، الذي لا يعيه بسبب أنّ مصالحه الحقيقية تختلف عن مصالح «ب».

(1) - Power. A Radical View, British Sociological Association, 8ᵉ éd., 1982, p. 23.

(2) - Classes et conflits de classes dans la société industrielle, trad. Mouton, 1972, P. 176 s/s.

ثانياً ـ ممارسة السلطة المنظور لها كتقييد لحرية الغير

يجعل تقليد كامل للفلسفة السياسية من سلطة (الدولة) والحرية (الفردية) مزدوجة متضادة. الأمر الذي يذكِّر به قاموس لالند الفلسفي في تعريفه لكلمة «سلطة»: «إنَّ المعنى العام للكلمة، المختلف عن المعنى الفلسفي، يُحَدَّد كحالةٍ للكائن الذي لا يخضع لإكراهات، والذي يمل وفقاً لإرادته وطبيعته». إنَّ ممارسة السلطة على الغير، هي إذن ما يَحُدُّ من حرية هذا الغير، بل ويلغيها. وينجم عن ذلك نَسَقان من التساؤلات.

أ ـ الحرية التي يؤكدها استقلال الارادة

ترتبط الحرية الفردية، في الدائرة السياسية، بالفكرة القائلة بأنّ هناك نشاطات، وأساليب تعبير، بل ومجرد مواقف، قد تشكل ميداناً يخرج تماماً عن نطاق مراقبة القوة السياسية. والقانون لا يستطيع إلاَّ أنْ يَضْمَنَ، لا أنْ يَحُدَّ تعسفياً أو يمنع. وهذه الرؤية، التي تتضمن إشكالية حقوق الإنسان، وإشكالية دولة القانون، تندرج مباشرة في إطار التمييز الشهير الذي أجراه بنجامين كونستان (Benjamin Constant) في بداية القرن التاسع عشر بين «حرية المحدثين» و«حرية القدماء»[1]. الأولى هي حرية ـ استقلال؛ وتسلِّم بوجود دائرة مبادرة فردية تمتنع الدولة عن إدارتها، ويجب عليها بالعكس حمايتها. إنها، بنظر الليبراليين، امبراطورية الإرادة الشخصية وحدها. أما حرية القدماء، بالاستناد إلى الممارسات الديمقراطية للمدن اليونانية في العصور القديمة، فكانت تكتفي بإقامة مشاركة فعلية للمواطنين في التصويت على القانون، لكنّ شيئاً لم يكن يَحُدُّ من التوسع المحتمل لأحكامه الزجرية. ولكن بينما كان بنجامين كونستان يتصوّر هذه الحرية / الاستقلال الثمينة باعتبارها وقفاً على أفراد النخبة المستنيرة ومطلباً لها، رافع جون ستيوارت ميل، بعد نصف قرن، لصالح توسيعها لصالح أكبر عدد ممكن. وإنْ كان قد أقَرَّ بالمشاركة الشعبية من خلِال الاقتراع العام والشامل، فإنّ ذلك سيكون

(1) De la liberté des anciens comparée à celle des modernes. Reed. in B. Constant, De la liberté des modernes, Rec. de textes présenté par Marcel Gauchet, Pluriel, 1980, P. 512 s/s.

دائماً بهدف توطيد حكم يخضع للحكمة القائلة بأنَّ: «الغاية الوحيدة التي لأجلها يمكن للسلطة أنْ تُسْتَعْمَلَ شرعياً من قِبل جماعة متحضِّرة ضد أحد أعضائها رغماً عن إرادته، إنما هي منعه من إيذاء الغير»[1].

هذه الرؤية للحرية كدائرة نشاط مقابلة لقوة الدولة، تفترض نمو المؤسَّسات التي تساعد المواطن ضد أخطار التعسف. وقد تجلّى هذا الأمر، تاريخياً، في بريطانيا، بالتقليد الذي دشنه قانون **الهابياس كوربوس** (أو قانون سلامة الجسد). وسيشكّل القاضي المستقل إذن ركناً أساسياً تماماً في هذا النص الحامي. أما الآن فتوجد أيضاً إجراءات إدارية للطعن، وكذلك سلطات مضادّة سياسية وإعلامية؛ وهذه السلطات يمكن أن تجعل إنتهاكات الدولة للضمانات، التي يجب عليها أن تمنحها للمواطنين من أجل ممارسة الحريات العامة، محفوفة بالمخاطر.

وتمتد النظرة للتضاد بين سلطة الدولة وحريات الأفراد، لدى المُنَظِّرين الليبراليين، لتصل إلى الميدان الاقتصادي، وتترافق مع مديح «للسوق». ففي وضع المنافسة الخالصة والكاملة، لا يكون لأي سلوك فردي للوكلاء أي أثر محسوس مباشر على سلوك الجميع، المنظور لهم كمجموعة. وباختصار فإنه لا يكون هناك من مُسَيْطِر. وعلاوة على ذلك، يفترض هذا السوق احترام الدولة الصارم لمبادئ دعه يعمل/ دعه يمرّ. فبين ريتشارد كوبدن (Richard Cobden) المقاتل ضد قوانين الحبوب (Corn-laws) في سنوات 1840 وفريدريك حايك (Friedrich Hayek) الذي ندَّد، بعد قرن من الزمن، في «الدولة ـ الحامية» (L'Etat-Providence))، ، «بطريق العبودية»، ليس هناك إنقطاع في الاستمرارية. إنَّ سوق المنافسة الحرة، المحمي من التدخل العام، يُقَدَّم دائماً باعتباره الدرجة صفر في الإكراه[2]. والحقيقة أنَّ الأطروحة لا قيمة لها إلاَّ إذا نظرنا إلى الحرية في علاقتها الوحيدة بالسلطة السياسية: إنها

---

(1) ذكره بيار بورتز (Pierre Bouretz) في مقالة: جون ستيوارت ميل، المنشورة في: **معجم المؤلَّفات السياسية** ـ الطبعة الثانية ـ منشورات PUF ـ 1989 ـ (سبق للمترجم أن ترجم هذا المعجم، الذي نشرته المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ 1997).

(2) من أجل عرض إجمالي لهذه الصيغة الاقتصادية لليبرالية، أنظر: - P. Rosanvallon, Le capitalisme utopique, Seuil, 1979.

أطروحة الليبرالية الفوضوية التي قال بها نوزيك (Nozick). فمن نافلة القول أنَّ المنتِج في السوق يخضع، في وضع ملموس، لإكراهات مُلِحَّة: وجود طلب مليء، مستوى أسعار يُطَبِّقه المنافسون، جاهزية اليد العاملة الضرورية وكلفتها. . . وبعبارات أخرى، فإن غياب السلطة السياسية التي تمارسها الدولة على الأفراد لا يعني أبداً، وحرفياً، الاستقلال المطلق للإرادة؛ لكنَّ الأمر يتعلق هنا بأسطورة مُعَبِّئة.

ب ـ الحرية التي يؤكدها الرضا

إذا كانت ممارسة السلطة على الغير تعني الحدّ من حريته، فإن مسألة رضا الغير تكتسي أهمية كبيرة. هل سيُقال، في حال وجود علاقة بين فردين «يوحي» فيها «أ» إلى «ب» بسلوك يرضى القيام به، أنَّ «ب» تنازل عن حريته، وأنه أَخْضَعَ نفسه لسلطة «ب»؟.

على هذه المشكلة، تردُّ النظرية القانونية بوضوح. فهي ترى أنَّ هناك فئتين كبيرتين من الأفعال: العقل والفِعل الوحيد الطرف. الأول يفترض اتفاقاً شكلياً بين الأطراف المتعاقدة على أساس المبدأ الشهير لاستقلال الإرادة. وفيما عدا حالات «عيوب الرضا»، يعتبر القانون إذن أنَّ العقد أمر متفق أساساً مع الحرية الفردية: بل إنَّه حتى تعبير عنها. وبالعكس، فإنَّ الفِعْل الوحيد الطرف (القانون، المرسوم، القرار، الخ. . .) يكون، قانونياً، صحيح من دون رضا الخاضعين له. ولهذا السبب تعتبر النظرية هذه الأفعال أفعالاً للقوة العامة بامتياز؛ وأنها تستخدم سلطة الدولة.

إنَّ المقاربة القانونية تعطي إذن الكثير من الأهمية لوجود رضا يمكن البرهنة عليه. وهي، بالمقابل، لا تستطيع الاهتمام بالسياق الاجتماعي والنفسي الذي أُعطي فيه هذا الرضا؛ لأنَّ كثيراً من الاتفاقات القانونية قد تصبح مشكوكاً فيها. إلاَّ أن الرضا يُؤخذ عادة تحت التأثير، بل تحت الضغط الذي لا يُقاوم لطرف ثالث. ففي العلاقات الخاصة، تكون حالة الحاجة، والتبعية الاقتصادية، بل وإغراء المادة المعروضة للاستهلاك، إكراهات يستغلّها عادة الشريك في العقد. وفي العلاقات الدولية، تكون المعاهدات خاصة تعبيراً عن موازين القوى القائمة. ويذهب مؤلِّف «اللوفياثان»، هوبس، لما هو

أبعد من ذلك. فهو يكتب: «أنَّ نجاح الأسلحة ليس هو الذي يعطي الحق في ممارسة السيطرة على المهزوم، وإنما الاتفاق المعقود معه. فهو لا يكون مُجْبَراً لأنه أُخضع، أي هُزِمَ أو أُسِرَ أو اضطر للهرب، وإنما فقط لأنه استسلم، ووافق على الخضوع للمنتصر»[1]. وعليه، فإن المهزوم، برأيه، يرضى بالخضوع للنير منذ أنْ يَكُفَّ عن المقاومة.

لكنَّ أطروحة هوبس، إنْ كانت ترتكز على مفهوم جارح يعتبر «الخوف والحرية أمران منسجمان مع بعض»[2]، فإنها ليست مجردة من الصِحَّة السياسية والنفسية. ففي أوضاع القمع الأقصى، يشكل التخلي عن المقاومة في سبيل إنقاذ الحياة، وحماية الأهل والأقارب، وتوفير أعمال التدمير، فعلياً، شكلاً من أشكال الرضا بالأمر الواقع، حتى وإنْ كان «حق» المنتصر في التفوق يكتسي، بالتأكيد، أضعف شرعية أخلاقية. إنَّ فائدة هذا التحليل تكمن في السماح بإجراء فصلٍ واضح جداً بين استعمال السلطة واستعمال القوة. ففي تمييز يؤخذ به غالباً في أيامنا هذه، ولاسيما من قِبل حنا أرندت[3] يعارض هوبس بالفعل بين **السلطة** التي تستند دائماً إلى شكل من أشكال الرضا (مهما كانت صفتهِ النفسية الحقيقية) **والعنف** أو القوة التي تُمارس خارج إطار كل «خيار آخر» معروض على الفرد. إنّ الإكراه يكون حينئذٍ مباشراً ولا يمكن مقاومته. وهذا هو حال المُعَارِض الذي يُسْكِته المنع المادي لأي إتصال له مع الخارج.

هذا التحليل له مزيَّة شدّ الانتباه إلى قضية دوافع السلوك. فـ «ب» يمكن أنْ يرضى بإيحاءٍ من «أ» إما بدافع المصلحة (بما فيها من خير أو شر)، أو بدافع الجهل أو عدم معرفة المعطيات الدقيقة للموقف، أو بدافع العمى. وهو يمكن أيضاً أن «يرضى» بدافع الخوف أو تحت تأثير نقص لا يُقاوم. إنَّ مقولة الرضى الحرّ تخور حينئذٍ بشكل مُدَوِّخ أمام تحليلٍ متشدّد. ومن

---

(1) - (1651) Trad. Tricaud, Sirey, 1990, p. 212.

(2) - Op. Cit., p. 222.

(3) - Sur la violence, Trad. Calmann-Lévy, 1989, p. 144 et s.

- تقترح حنا أرندت أيضاً التمييز بين العنف والقوة. فالتعبير الأخير قد يعني «قوى الطبيعة أو الظروف (قوة الأشياء)»، أي «الطاقة التي تتحرر أثناء الحركات الطبيعية أو الاجتماعية».

الواجب، بدون شك، أنْ نأخذ ثانية «بتعريف الحرية الذي أعطاه ديكارت في تأمله الرابع». الحرية تكمن فقط في قدرتنا على فِعْل شيء أو عدم فعله (أي تأكيد فِعْلٍ أو إنكاره، متابعته أو الهرب منه) **أو بالأحرى** فقط في تصرفنا بطريقة لا نشعر فيها قط بأنَّ أية قوة خارجية تُكْرِهنا على ذلك»[1].. إنَّ الحرية تقع هنا من الشعور الذاتي بأننا متفقون مع الإكراهات الاجتماعية الخارجية. شعور ذاتي. . .، لا غياب موضوعي للتجهيزات.

ماذا نستنتج من ذلك غير أن هوَّة تتكشف هنا بين الإشكالية الفلسفية التي تضع، بحقٍ، في مركز تأملها الأخلاقي في ظاهرة السلطة، مسألة الحرية، وإشكالية علم الاجتماع التي، بحرصها على وصف الوقائع القابلة تجريبياً للملاحظة، تجد نفسا مُكْرَهَة على اتباع طرق أخرى.

ثالثاً - ممارسة السلطة المنظور لها كتعبير عن تبادل غير متكافئ

أ - النظريات الكلاسيكية للتبادل

يرى بيتر بلو (Peter Blau)[2] أن العلاقات بين الأفراد تُحَدَّد بعبارات التبادل المتقابل للمزايا: سلعة مقابل نقد، في العلاقة بين البائع والشاري؛ عمل مقابل أجر، في العلاقة بين المستخدِم والمستخدَم؛ ومزيَّة أخلاقية، كالعرفان بالجميل، على سبيل المثال، مقابل خدمة قُدِّمَت مجاناً. أما عدم التوازن في التبادل فهو الذي يشير إلى أهمية سلطة أحد الطرفين على الآخر. فإذا قَبِلَ المستهلك أن يدفع ثمناً مرتفعاً جداً، فذلك لأنه يكون في وضعية ضعف تجاه البائع؛ وإذا حصل إطار عالي المستوى مِنْ مشروعٍ على أجْرٍ مرتفع جداً، فذلك لأنّه يمتلك قوة تفاوضية كبيرة، إلخ. . . .

ويحصل أنْ يكون التبادل مقدماً بشكل صعب جداً بسبب عدم التوازن الجذري بين ما يطلبه «أ» وما يمكن لـ «ب» أنْ يُقدِّمه بالمقابل. لنأخذ مثال صاحب صالة عرض لبيع السيارات «أ» وضابط الشرطة «ب». فالثاني يشتهي

---

(1) - Méditations métaphysiques, Rééd, Vrin, 1978, P. 57.

(2) - Exchange and Power in Social Life, New York- Wiley, 1964.

سيارة معروضة للبيع بسعرٍ فاحش بالنسبة له. ما هي الحلول التي يمكن توقُّع حصولها نظرياً؟ السيناريو الأول، يُقَرِّر «ب» بحكمةِ التخلي عن الشراء؛ وهنا لا تتحقق العلاقة بين البائع والشاري. السيناريو الثاني، يقوم الضابط بالضغط على صاحب الصالة لكي يترك له السيارة «بسعرِ صديقٍ»، مُلَوِّحاً له بالتهديد بالانتقام في حالة الرفض، أو واعداً إياه بتعويضات مجزية في حال القبول (كأنْ يغمض عينيه عن صفقاته التجارية غير المشروعة). والسيناريو الثالث، يجد الضابط نفسه عفوياً وقد عرض عليه صاحب الصالة «سعرَ صديقٍ» مقابل أن يطلب منه تقديم خدمات مختلفة يستهجنها الواجب المهني.

في السيناريو الثاني، يكون التبادل غير المتكافئ (شراء سيارة بأقل من ثمنها) ممكناً نتيجة ممارسة «ب» سلطة ما على «أ»، تأخذ شكل الابتزاز. وفي السيناريو الثالث، بالعكس، يكون صاحب الصالة هو الذي يرضى بدفع قيمة المزيَّة المالية المقدَّمة للضابط، لقاء وضعه «في خدمته».

إنَّ قيمة نظريات التبادل هذه تكمن في توضيحها جيداً النقاط التالية:

- إنَّ العلاقة السلطوية تندرج ضمن خيار تناوبي، لا في علاقة مُغلقة ذات إتجاه واحد. إما. . . (سعر متهاود) وحينئذٍ. . . . (مقابل)؛ وإما، بالعكس، . . . أن السلطة لا تكون صفة، وإنما تندرج، كما كتب فرانسوا شازل (François Chazel) في إطار عدم تماثل بين الموارد المتوفرة.
- إنَّ القوة الفعلية للسلطة الممارَسة تُقاس بأهمية المزيَّة المُحَصَّلة. ففي السيناريو الثاني، على سبيل المثال، سيُقال أنه كلما كان السعر الذي يدفعه الضابط أقل، كلما بدت سلطته على صاحب الصالة لا تقاوم بشكل أكبر. لنُشِر، مع ذلك إلى هذه الوضعية الخاصة، وضعية المانح، الكريم جداً ظاهرياً، الذي يغمر المستفيد بحيث يضعه تجاهه في وضعية المدين (الأدنى) الذي عليه في يوم ما أنْ يفي بدَينٍ. وهذا ما كان مارسيل موس (Marcel Mauss) يلاحظه في المجتمعات الميلانيزية أو الاميريندية في البوتلاتش: «العطاء، هو إظهار للرِفْعة، للمكانة العالية، المكانة الأسمى، والقبول بدون مقابل، أو بدون مقابل أكثر، هو قبول بالخضوع، وبأن يصبح زبوناً وخادماً، ويصير صغيراً،

ويختار المكانة الأدنى»[1].

- أن السلطة لا تقع فقط في إتفاقات دقيقة أو إجتماعية جزئية؛ وإنما هي، بشكل أوسع، قدرة فاعل على بناء عمليات تبادل، غير متوازنة لصالحه، بشكل دائم، وإنطلاقاً من هذا المنظور أرادت «المنفعية المنهجية» [بريان بازّي (Brian Barry)، ايرهارد فريدبرغ (Erhard Friedberg)] التفكير بالإكراهات البنيوية التي تحكم العلاقات الخاصة للتبادل غير المتكافئ.

ب ـ من السلطة كتبادل إلى... تبادل الضربات

يسمح الدخول العابر الموجز في قضايا التفاعل الاستراتيجي[2] بتعقيد هذا الرسم الأولي للتحليل، وتقريبه من الأوضاع الملموسة التي تُمَارَس السلطة فيها. ويوجد، في هذا الميدان، مرجعان كبيران: -مؤلّف ارفينغ غوفمان (Erving Goffman)، ومؤلّف توماس شللينغ (Thomas Schelling). فالضربة، بالنسبة لهذا الأخير، هي «إمكانية قيام اللاعبين بالتصرف أثناء اللعبة بطريقة تتحوّل فيها اللعبة نفسها بشكل لا يمكن عكس اتجاهه، وتُغيِّر طابع الأرباح، ونظام الاختيارات والبنى التي تسمح ببث المعلومة»[3]. وهكذا تندرج العلاقات السلطوية في سلاسل تبادلٍ للمعلومات والسلوك تشكل موضوعاً دراسياً لنظرية الألعاب.

ويتخيل نوربير الياس (Norbert Elias) لعبة لشخصين (الشطرنج، على سبيل المثال يكون فيها أحد اللاعبين، «المُسَمَّى «أ»، أعلى بالقوة بكثير من خصمه «ب». إنَّ «أ» يستطيع حينئذٍ، بلعبه بعض الضربات، أن يحتجز خصمه ضمن أجوبة دقيقة؛ ومع ذلك، فإنَّ عليه أن يأخذ بالحسبان واقع أن

---

(1) - Essai sur le don (1923), rééd. in Sociologie et anthropologie, PUF, 1991, p. 269.

(2) يُعرِّف ميشال دوبري (Michel Dobry) هذه المقولة بـ : «ترابط القرارات الذي يُكَمِّله أَخْذُ التوقعات المتعلقة بسلوك الأطراف الأخرى للعمل بالحسبان».

- Arès. Défense et Sécurité. Vol. 1, 1978, p. 44.

(3) - Stratégie du conflit (1960 et 1980), Trad. PUF, 1986, p. 162.

ـ نذكر لهذا المؤلّف أيضاً:

- La tyrannie des petites décisions, Trad. PUF, 1980.

- Choise and Consequence, Harvard University Press, 1984.

هذا الخصم غير جاهل تماماً بامكانيات المقاومة تجاه الهجوم الخصم. فإذا كانت عدم جدارته مطلقة، بالفعل، فإن اللعبة نفسها ستصبح مستحيلة. ويكتب: «عندما نتحدث عن السلطة التي يمارسها لاعب على الآخر، فإن ذلك لا يكون من خلال الرجوع إلى شيء مطلق، وإنما إلى الفرق الذي يوجد، لحسابه، بين قوته في اللعبة وقوة الخصم»[1]. وهو فرق سيتجلّى، في مثالنا، من خلال التبادل غير المتكافئ للقطع، إنْ من حيث الكمية أم من حيث القيمة؛ الأمر الذي يشهد على سيطرة أحدهما على الآخر.

في لعبة كهذه اللعبة، التي يوجد فيها عدم تكافؤ قوى بين الشريكين، يمارس «أ» ليس فقط سلطة تأثير على أجوبة «ب»، وإنما تأثيراً على سياق اللعبة نفسه. إنَّ شكلي السلطة يجب بالفعل أنْ يُمَيَّز بينهما. فمن لعبة إلى أخرى، يمكن لسيطرة «أ» على «ب» أنْ تبقى جليَّة من دون أن يتمنى «أ» تكرار اللعبة السابقة. أما إذا كان للشريكين، بالمقابل، قوة متكافئة، فإن ترابط اللاعبين، بعبارات سلطة التأثير المتقابل، سيبقى قوياً جداً، لكنَّ سيطرة كل منهما على سياق اللعبة ستضعف.

ويميّز نوربير الياس فيما بعد اللعبة التي يشارك بها عدة أشخاص على مستوى واحد، واللعبة «ذات الطابقين أو العدة طوابق». في الحالة الأولى، إذا كان عدد المشاركين مرتفعاً جداً (لعبة الورق، على سبيل المثال) ينتظر كل لاعب طويلاً قبل أنْ يصل دوره. ويصبح من الصعب على كل لاعب، إذا أُخِذَ منعزلاً، أن يأخذ نظرة إجمالية عن اللعبة، ومن المستحيل أنْ يؤثر بطريقة حاسمة على سياقها. وبالعكس، فإن الضربة المختارة يتحكم بها المجرى الذي أخذته اللعبة الدائرة. «إنَّ تداخل عدد اللاعبين المتزايد دوماً يمتلك، كما يبدو في عيون اللاعب الفردي، وجوداً مستقلا أكثر فأكثر»[2]. إنَّ الوضع يفلت من أولئك الذين يُعْتَبَرون، مع ذلك، فاعلين له.

في الحالة الثانية، حالة اللعبة ذات الطابقين (أو العدة طوابق)، فإنَّ كل لاعب يجد ثانية «الإمكانية للتحكُّم في فهم ما يجري، إذا كانت دائرة

(1) - Qu'est-ce que la sociologie? Trad. Éditions de l'Aube, 1991, p. 92.

(2) - Loc. cit., p. 98.

المشاركين في المستوى الأعلى صغيرة. وهو، تبعاً «القوته»، يستطيع أيضاً ممارسة سلطة (تأثير) على شركائه في اللعبة. ومع ذلك، فإنَّ عناصر شكوك أُدخِلَت نتيجة انعكاسات ما يجري في المستوى الأدنى، حيث يكون عدد المشاركين أكبر للغاية، على المستوى الأعلى. وهذا النموذج يسمح بفهم لماذا يتحرك الممثلون (أي «اللاعبون» في المستوى الأعلى، المحدود والعدد نسبياً)، في النظام السياسي التمثيلي، بفِعْل نوعين من الحسابات الاستراتيجية: الرد على الوضع الذي خلقه الشركاء، وأخذ نتائج مبادراتهم على لاعبي المستوى الأدنى (أي أعضاء المجتمع المدني) بالاعتبار في اختياراتهم. إلاَّ أنَّ هذا الأمر يكون صُدْفَوياً لثلاثة أسباب: أولاً، لأنَّ أي شخص لا يتحكَّم بشكل حقيقي بسياق الأوضاع التي تُبنى في المستوى الأدنى، نظراً لأن عدد «اللاعبين» فيه أكبر بكثير؛ ثانياً، لأن الخصوم في المستوى الأعلى يقومون أيضاً بمبادرات يشوب آثارها على المستوى الأدنى عدم اليقين؛ وأخيراً، لأن الانعكاسات المرتدَّة على المستوى الأعلى لسياق اللعبة في المستوى الأدنى لا يمكن توقعها بشكل واسع. وهكذا تصبح العلاقات السلطوية معقَّدة بشكل غير عادي في منظومات التفاعل ذات المستويات المتعددة، سواء كانت تسلسلية (في الإدارة أو المشروع) أم نجمت عن تجاور منظومات مستقلة (ترابط بين المشاريع، والإدارات، والأحزاب، وشبكات الزبائن، الخ . . .).

رابعاً ـ سلطة الأمر وسلطة التأثير

يسود غالباً التباس كبير في استعمال المقولات التالية المترابطة بقوة: سلطة، تأثير، سطوة، إكراه، الخ. ولهذا فإن من الضروري أن يكون لكل تصوّر مضمون محدد بوضوح، وألاَّ تكون الكلمات المستعمَلة قابلة للتبدل فيما بينها. إنَّ الرؤية الدقيقة لما يفصل بين سلطة الأمر وسلطة التأثير ستسمح بالمساهمة في ذلك بشكل كبير[1].

---

(1) تلخص التفصيلات الواردة فيما يلي تحليلي المنشور بعنوان: Du pouvoir en général au pouvoir politique في:

M. Grawitz, J. Leca, Traité de Science Politique, PUF, 1985, t. I, p. 348 et s/s.

أ ـ معيار التمييز

من المؤكد أن السلطة التي يمارسها الرئيس التسلسلي على مرؤوسيه ليست هي نفسها سلطة الصحفي المؤثر على قُرّائه؛ والأمر الذي يعطيه الضابط لرجاله لا يمكن تشبيهه بالاقتراحات التي يقدّمها المستشار إلى وزيره. ومع ذلك، فإنّ هناك، في كل هذه الحالات، قدرة على الحصول من الغير على شيء ما لم يكن ليفعله بوجه آخر (عمل أو لا عمل).

هل يمكن أنْ نقول بأنَّ الأمر سيكون الشرط الضروري والكافي للسلوك المُحَدّد، في حين أن التأثير سيكون شرطاً غير كافٍ له؟ إنَّ هذا المعيار ليس مُرْضياً. فالواقع أن تأثير المستشار على الأمير، والزعيم المُلْهَم على الجماهير، يمكن أحياناً أن يشكّل إيحاءً لا يُقاوم أكثر بكثير من العديد من الوصايا الآمرة التي يقابلها الخاضعون بالجمود أو بسوء النية.

هل سيكون المعيارُ درجةَ دقة السلوك المُحَدَّد؟ لقد زعم البعض ذلك أحياناً. إنَّ نصّ المرسوم، أو مؤلَّفَ المُنَظِّر السياسي المؤثِّر يخضعان، من وجهة النظر هذه، لمعايير مختلفة كلياً. ومع ذلك، فإن هناك استثناءات عديدة: فمن الممكن أن نلاحظ، على سبيل المثال، بأن المرشحين في الحملات الانتخابية يؤثرون على ناخبيهم بهدف الحصول على حركة دقيقة: الاختيار الجيد في صندوق الاقتراع، في حين أنَّ لوائح الانضباط العام في الجيوش تأمر «باحترام الرؤساء»، أي بسلوك يشكّل، في التطبيق العملي، موضوعاً لعدة أساليب تكيُّف.

هل هو، أخيراً، وجود الرضا لدى الخاضع؛ الرضا غير المطلوب عندما يكون هناك أمر، والمطلوب عندما يكون هناك تأثير؟ إنَّ هذا يعني تجاهل التمييز بين استعمال القوة التي «تنتزع» السلوك، والممارسة الشرعية للسلطة. إنَّ أمر القاعدة الإلزامية يفتح دائماً الخيار التناوبي: الطاعة، أو عدم الطاعة مع ما يجُرُّه ذلك من مجازفة تتعلق «بعقاب». وعليه، فإنَّ الخضوع للقانون، حتى وإنْ كان مترافقاً بعقوبات قصوى، يعني، بطريقة ما، الرضى به[1].

---

(1) لهذا السبب كان سقوط نظام سياسي ديكتاتوري خصوصاً، مناسبة لاكتشاف قلق شعب يعتبر نفسه، بشكل من الأشكال، مذنباً حتى وإنْ رفض بحدة هذا «التواطؤ». أنظر العديد من شهادات المفكرين الروس أو الرومانيين بعد 1989.

هذه الملاحظة تضعنا على طريق معيار أكثر ملاءمة بكثير للتمييز بين الأسلوبين الكبيرين للسلطة: الأمر والتأثير.

فعندما يكون هناك أمر حقيقي، يكون للخاضع «الاختيار» بين موقفين: إما أنْ يخضع ويتبنى السلوك المطلوب، أو يُعَرِّض نفسه لخطر العقاب. وهذا العقاب يمكن أن يكون حرماناً استبدادياً من مزيَّة متوقَّعة، أو إيقاعاً لضررٍ (حرمان من حرية أو من خير مادي). وفي كل الأحوال، يُعَرِّض مركزه، في حال عدم الطاعة، للتدهور.

وعندما يكون هناك تأثير حقيقي، يجد الخاضع نفسه موضوعاً أمام خيار مختلف. فإما أن يتبنّى السلوك المُوحى به، ويستفيد، في هذه الحالة، من مزيَّة ما: تعويض مادي أو رمزي (محاباة الشخص المؤثِّر، على سبيل المثال)، أو مكافأة نفسية ـ اجتماعية (قلق أقل، تقدير أفضل للذات). وإما أنْ لا يتبنى السلوك المُوحى به، ويحرم نفسه، في هذه الفرضية، من أي «تعويض»، أي لا يخضع مباشرة لأي تدهور في مركزه الحالي.

إنّ الأمر يترافق إذن بجزاء يتعلق بعالَم العقاب؛ أما التأثير فيترافق بمقابل (جزاء إيجابي) يتعلق بعالَم التعويض، بل الإغراء.

هذا التمييز أساسي، في الميدان السياسي، لأن قضية ضمان الطابع الفعلي للجزاء تطرح نفسها بعبارات مختلفة جذرياً.

إنّ جزاء سلطة الأمر لا يكون معقولاً إلاّ إذا وُجِدَ تهديد صادق باستعمال القَهْر من أجل تنفيذه. ومن الوهم، بالطبع، التفكير بأن عقوبة حرمان من الحرية يمكن أن تنفَّذ من دون رجال شرطة وحرَّاس سجن. كذلك، فإن دفع الغرامة يُسَهِّله الخوف من قرار حجزٍ للأجر. وبالعكس، فإنَّ «جزاء» سلطة التأثير يكمن من منح تعويض أو منعه. والبدء بتنفيذه لا يتطلب أبداً استعمال القوة. فإذا لم يتبع القراء النصائح السياسيّة للمحرِّر افتتاحية كبير؛ فليس عليهم بالتأكيد أنْ يخشوا من أي تدبير إكراهي.

إنّ الوجود الفعلي لعقابٍ ممكن، ولا يمكن التملّص منه، هو إذن الذي يسمح، بالرغم من المظاهر المعاكسة أحياناً، بفهم ما يجري في العلاقة

السلطوية. فالأمر يمكن أن يُخفى تحت تعبير مُهَدِّئ، في حين أنَّ أشكاله التهديدية تكشف الإخراج البسيط، المسرحي، لمحاولة التأثير.

هذا التعارض يمكن أن يصوَّر في اللوحة التالية:

سلطة	أمر	في حال رفض السلوك المُحَدَّد	. .إيقاع ضرر. . .	. . . ضمانة من خلال الاستعمال المعقول للقهر
	تأثير	في حال قبول السلوك الموحى به	. . . منح تعويض	. . . .

ب ـ من الأمر الواقعي إلى القاعدة القانونية

إنَّ الاستعمال المعقول للقَهْر، في حال «التمرد»، من أجل ضمان الطابع الفعلي للعقاب المستحَق، هو المعيار المشترك لكل أشكال الأوامر. وبناء على ذلك يمكن، حسب أساليب القَهْر، التمييز بين ثلاثة أنواع من الأوامر.

في فرضية الأمر الواقعي، يدَّعي فرد بدون حق على الغير سلطة لا يُبَرِّرها أي تقنين قانوني. ويوجد هنا ببساطة استغلال واقعي لعلاقة قوة غير متكافئة. إنَّ رجل السياسة الذي يُخْضِعُه طرف آخر لابتزاز مالي خفي، ومساعد الوزير المُكْرَه من قِبله على تغطية عملية غير مشروعة، يبرزان هذا النموذج من الأوضاع.

ويتميز الأمر الأخلاقي عن الأمر الواقعي في أنه يعبئ لصالحه أخلاقاً معينة: قيم كلّية أو، ببساطة، «قانون الجماعة» الذي يكرّسه تقليد يجري تصوّره كتقليد مشروع. لكنه لا يُعَدّ مع ذلك تعبيراً بسيطاً عن سلطة التأثير لأنه يرتكز على استعمال محتمل لقَهْر نفسي. إلاَّ أنّ هذه المقولة، ذات التخوم المائعة، تعرض أوضاعاً ملموسة: الأوضاع التي لا يمكن فيها للشخص أن يرفض تبني السلوك المُحَدَّد من دون التعرض لتوتر لا يمكن تحمله ذاتياً. وهكذا لم يكن الحرمان جزاءً معقولاً إلاّ بقدر ما كان يستهدف مُؤْمِناً ورعاً، يمكن لمنظور «بتره» من كنيسته أن يُوَلِّد لديه اليأس أو الشعور

الشديد بالذنب[1]. ويمكن للتهديد بالإبعاد من حزب توحيدي بقوة (كالحزب الشيوعي الفرنسي في أوج مجده) أن يلعب دوراً مشابهاً على مناضليه.

إنَّ القاعدة القانونية هي الأمر الأشدّ تجلياً في مؤسَّسة. وبالفعل، فإنّ القدرة على قول الحق يميز امتياز القوة العامة التي تمارسها أجهزة الدولة، التي يقول لنا ماكس ويبر بدقة أنها تحتكر القَهْر المشروع. إنَّ القاعدة القانونية توجد عندما يؤدي عدم احترام الأمر (الالتزام بإعطاء، أو بفعل أو بعدم فعل) إلى جزاء سلبي توقعه المحاكم، أو الإدارة مباشرة. وهذا الجزاء، الذي تنص عليه، مبدئياً، النصوص النافذة مُسْبَقاً، يضمنه الاستعمال المعقول للإكراه من قِبل الدولة. أما العقوبات التي تقررها العدالة أو السلطة الإدارية فيبدأ تنفيذها عادة[2] بفضل إجراءات إكراهية: العقوبة التي تحرم من الحرية، على سبيل المثال، يضمنها وجود إدارة للسجون، والبدء بتنفيذ تدابير أمنية حول السجون. وبالعكس، فإن القاعدة القانونية تصبح مُهْمَلة عندما يتمّ التوقف، بصفة عامة، عن تطبيقها. وبطريقة واضحة ومُعَدَّة بشكل خاص، تتواجد السلسلة المميزة لسلطة الأمر: أمر/ جزاء/ ضمان الطابع الفعلي بواسطة الإكراه.

ضمن هذا المنظور يندرج التقليد المذهبي الذي يميّز كلاسيكياً بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي. ففي حين أنَّ قواعد «القانون الطبيعي» لا يمكن، في حال انتهاكها، أنْ يُتَذَرَّع بها بشكل مفيد أمام المحاكم من أجل الحصول على تعويض، تفتح قواعد القانون الوضعي إمكانية اللجوء إلى القضاء بغية اتخاذ جزاءات ضد المخالفات المحتملة. إنَّ الأولى هي مجرد قواعد أخلاقية تقترح برنامجاً مرغوباً به وتنصح به، وترسمه؛ أما الأخرى فهي قواعد يجب الامتثال لها.

(1) أنظر مقولة الجماعة التسلسلية، لدى ماكس ويبر، التي تعرّف كجماعة إنسانية «تستعمل، من أجل ضمان أنظمتها، الإكراه النفسي من خلال توزيع الخيرات الروحية للخلاص أو رفض توزيعها» Économie et Société ـ منشورات Plon ـ 1971 ـ ص: 57.

(2) هناك جانحون يفلتون من القمع الجزائي. . . . ولكن طالما أنهم يبقون أقلية ضئيلة فإنّ القاعدة القانونية تبقى «نافذة».

جـ ـ أساليب سلطة التأثير

تستبعد علاقة التأثير الإكراه. وهي تفترض إذن أنّ «أ»، الراغب بالحصول من «ب» على سلوك معين، يستطيع أن يعرض عليه (قصداً أو بدونِ قصد) مزايا جَذّابة. إنَّ التأثير، أساساً، يرتكز إذن على الإغراء. ولكن، بحسب النشاط الذي يبذله «أ»، ينبغي التميز بين فئتين من التصوّرات.

1 ـ الإقناع: وهو مسعى، مفتوح وقصدي، يقوم به «أ» من أجل دفع «ب» للقيام (أو لعدم القيام) بعمل «ع» لم يكن ليتبناه لولاه. إن الاقناع يمكن أن يأخذ شكل عمل يتناول التمثلات التي يكوّنها المتأثر عن مصالحه. إنّه معلومة إضافية أُعطيت له، ويمكن أن تكون ملائمة أو خاطئة، صادقة أو كاذبة. وبنهاية هذه السيرورة التي تعبئ حججاً عقلانية و/ أو انفعالية، يرى «ب» مصالحه وتطلعاته بطريقة مختلفة؛ ويتصرف بناء على ذلك.

ويمكن للإقناع أن يأخذ أيضاً شكلاً آخر، يضاف عند الاقتضاء إلى الشكل السابق. يقوم «أ» بوعد؛ ويدع «ب» يستشفّ مزيّة مادية أو مكافأة رمزية تقوده إلى إعادة النظر في الفكرة التي كان كوَّنها عن مصلحته. فلو رأى مرتزق متردّد، على سبيل المثال، أنّه سيحصل على ضعف الأجر، لقاء قيامه بمهمة خطيرة، فيمكنه أنْ يجد من المُرْبِح له أن يضع نفسه في خدمة الوكالة التي تسعى لتجنيده. إنَّ نشاط الإقناع يرتكز إذن دائماً على تقديم معلومة إضافية.

ويشكل التلاعب أحد بدائل الإقناع الذي يمكن تمييزه من خلال طابعه السري[1]. فـ «أ» يؤثر على «ب» بدون عِلْم منه، ويوجِّهه من دون أن يعلم ذلك نحو السلوك الذي يتمنّاه. ويأخذ التّلاعب بالرأي العام، على سبيل المثال، شكل حملة إشاعات لا يُعْرَف مصدرها. ويعود الرفض الأخلاقي الذي يرتبط بمفهوم التلاعب لكون أنَّ المتلاعَبْ به يبدو كضحية لعملية مخادِعة، تمنعه من القيام بتحليل «عقلاني» لدوافع المتلاعب، وبالتالي من مقاومة ملائمة للمخططات التي يتابعها.

---

(1) في اللغة الشائعة، يمكن لكلمة «تلاعب» أن تكتسي معانٍ أخرى، ولا سيما معنى التأثير القائم على طرق محكوم عليها أخلاقياً بأنها تدعو للأسف.

2 ـ **السلطة الشرعية**: لا يوجد إتفاق حقيقي علمي حول هذا المفهوم المستخدَم بمعانٍ متنوعة للغاية. وكي نعطي لهذه المقولة حداً أدنى من التماسك، سنُقوِّم واقع أنَّ هذه القدرة على التأثير تتأسَّس على الصفات الشخصية والاجتماعية للشخص، وفي أغلب الأحيان على وضعه في المجتمع. ويكتب ب. بورديو أن «ما نسمِّيه بالقوة اللاتعبيرية للخطاب، إنما هو السلطة التي تستخلص منها بسبب الوضع الاجتماعي أو السياسي للمتكلِّم، وليس بسبب قيمة أسطورية ذاتية للكلمات المُسْتَعْمَلَة»[1]. إنَّ اللغة الشائعة تعبِّر عنها بطريقتها، التي اصطنعت تعبير: امتلاك السلطة. ويُمارس تأثير من هذا النمط نفسه بناء على ما يمكن تبيُّنه من أمنيةٍ لذاك الذي «يتمتع» بهذا الامتياز الثمين، سواء كانت الأمنية مصاغة صراحة أم بدت معقولة ببساطة، أو حتى خيالية بصفة بحتة. وهكذا يمكن لمناضلين سياسيين مؤيدين لزعيم أنْ يتصرَّفوا بطريقة يجهلها، بل ينكرها، ذاك الذي يتذرعون بسلطته.

هناك ثلاثة أوضاع ينبغي التمييز بينها:

- السلطة القائمة على الكاريزما (Le charisme) ويُعَرِّفها ماكس ويبر باعتبارها «ترتكز على النعمة الشخصية والاستثنائية لفرد» (كاريزمي)؛ وتتميز بإخلاص الرعايا الشخصي كلياً لقضية إنسان، وبثقتهم في «شخصه فقط باعتباره ينفرد بصفات خارقة، وبالبطولة وبغيرها من الخصوصيات النموذجية التي تصنع الزعيم»[2]. والواقع أنَّ النابض لهذا الشكل من أشكال التأثير لا يكمن فقط في الصفات الاستثنائية لإنسان ما، وإنما في **العلاقة** التي تُوَحِّد بين هذا الفرد وكل أولئك الذين يتشاركون في الرغبة القوية بالتشبُّه «بإنسان عظيم»، سواء كانت صفات هذا الأخير حقيقية أم وهمية، مؤثِّرة في جميع أعضاء المجتمع أم في بعضهم فقط[3]. إلاَّ أن هناك عوامل اجتماعية واجتماعية ـ ثقافية تساهم

---

(1) - Ce que parler veut dire, Fayard, 1987, p. 111 et s/s.

(2) - Le savant et le politique, Trad. Plon, 1959, rééd. 1979, p. 102.
مع مقدمة لريمون آرون.
- Économie et société, (1922) Plon, 1971, p. 249.

(3) حول هذه المسألة، أنظر:
- Ann Ruth Wilner: The spellbinders. Charismatic and political leadership, New Haven, Yale University Press, 1984, p. 18 et s/s.

لدى بعض فئات السكان في إنعاش الرغبة في «تسليم الذات» لزعيم مُلْهَم من هذا النمط، جزئياً على الأقل. ومقابل خضوع المتأثر لبطله، يشارك، بالوكالة، في العظمة المُفْتَرضة للزعيم، وفي إخلاصه للخير العام، بل وفي أصله الذكوري.

- السلطة القائمة على الأهلية (La compétence). تُعَرَّف الأهمية بالتحكُّم بالمعارف، المشهور أنَّها فعَّالة ومُعْطِيَة للقيمة في وضع معين، ومراقبتها (معارف الطبيب تجاه مريضه، ومعارف حامل دبلوم من مدرسة عليا في سوق العمل). فالشخص الذي يُخْضِع نفسه لسلطة الأهلية يأمل بالمقابل الحصول على معلومات مفيدة تسمح له بكسب مزايا عديدة. ومن المفيد التمييز بين نمطين من الأهلية. من جهة أولى، أهلية الخبير المتخصص، الممتلك لمعارف دقيقة، نادرة نسبياً، ومطلوبة. وهي، في بنية السلطة السياسية، سلطة رجل المال، والاستراتيجي العسكري، والدبلوماسي. ومن جهة أخرى، سلطة المسؤول التسلسلي التي ترتكز على مراقبة شبكات معلومات اجتماعية، مراقبة تسمح له، من جهة، بامتلاك قدر أكبر من المعلومات المفيدة، ومن جهة أخرى، بتطبيق إحتفاظٍ محسوب بما يعلم. إنَّ سلطة الوزير، والمحافظ، ورئيس المشروع الخاص تشارك في هذه الفئة، جزئياً على الأقل.

- السلطة القائمة على القيم. توجد في كل مجتمع قيم مشتركة تُشَبِّه بها، بطريقة مُمَيَّزة، بعض مقولات الأشخاص أو بعض الأفراد. وهذا الوضع السامي يعطيها سلطة تأثير خاصة، يسميها برتراند دو جوفنيل «السلطة الخالصة». إنَّ ضيق الصلة بين السلطة الشرعية والمعتقدات المُحْتَرمة، بل المقدَّسة، يُفَسِّر لماذا «يكون الاحتقار العدو الأكبر للسلطة والضحك التهديد الأكثر إثارة للخوف بالنسبة لها»[1]. وهكذا فإنّ واقع الاعتراف برجال الدين (قانونياً أم لا) كوسطاء بين الألوهية والكائنات البشرية،

(1) - H. Arendt, Sur la violence, Trad. Agora, 1989, p. 145 et 146.

- أنظر أيضاً:

- P. Ansart, La gestion des passions collectives, L'Âge d'Homme, 1982, p. 180.

يعطيهم، حيث تسيطر القيم الدينية، سلطة شرعية. كذلك، ستكون هذه السلطة مفيدة للقادة العسكريين، حيث تسيطر القيم الحربية. وفي نظام سياسي يرتكز على الحق الإلهي للملوك، تُسْنَد هذه السلطة من خلال الانتماء للأُسرة الحاكمة، وبخاصة من خلال كونه المولود الأول. وبشكل أوسع، فإنّ الشرعية تبدو مرتبطة بالقانونية منذ أنْ يستفيد المُشَرِّع من توافق واسع. إن الاقتراع العام والشامل، في الدول الحديثة، هو الذي يزوِّد الممثلين المنتَخَبين بالأهلية الحقوقية لسنّ القانون، وبالسلطة التي ترتبط بصفتهم كمفوَّضين من قِبَل الشعب. وهكذا يعطي الطابع القانوني لإجراء ما قرينة (صحيح أنها صلبة إلى حدٍ ما، وعامة إلى حدٍ ما أيضاً) على شرعيته.

إنَّ الشرعية القائمة على المعتقدات أي، بحسب مفهوم باريتو، على مقترحات «لم يُبَرْهن عليها أو لا يمكن البرهنة عليها»، تحافظ على علاقات أصلية، على الأقل، مع المقدَّس. وسنشير من جهة أخرى، إلى الأصل الديني عادة للسلطة السياسية[1]. فالمقدَّس هو بالفعل نظام قيم لا تخضع ملاءمته للنقاش الحرّ، لكنّ تفسيره يُحْجز لممثلين مفوَّضين ومدرَّبين حسب الأصول. وهكذا فإن العقيدة الكاثوليكية تُحْجَز مناقشتها، التي لا تخضع للفحص الحرّ للاهوتيين، للبابا. وهذا هو الحال أيضاً بالنسبة لشرح الايديولوجية المسيطرة في النظام الأحادي للحزب الطليعي.

وتحافظ شرعية المعتقد أيضاً على علاقات مع التقاليد.. وهي تنجم، في هذه الحالة، عن نوع من «التطبيع» للمؤسَّسات والقيم. وكما كان هيرودوتس يكتب: «بما أنَّ كلّ الناس مقتنعون بامتياز عاداتهم... فليس من الطبيعي إذن، بالنسبة لأي شخص غير مجنون على الأقل، أنْ يستهزئ بأشياء من هذا النوع»[2]. ويبدو أنَّ الانغراس في ماضٍ بعيدٍ يمثل ضماناً للصِحَّة، ويسمح بشكل خاص بدمجها في النظام الأبدي للأشياء. وهكذا فإنَّ قِدَم سلالة حاكمة يثير عادة «نزعة شرعية» ثمينة لدى رعايا مملكة ما. ومن هنا ينبع،

---

(1) - J. Lagroye, La légitimation, in M. Grawitz, J. Leca, Traité de Science Politique, PUF, 1985, t. 1, p. 429 et s/s.

(2) - L'Enquête, III, 39, in Hérodote, Œuvres complètes, Gallimard, 1989, p. 235.

بالمقابل، إنشغال الكثير من الملوك بإعطاء أنفسهم سلالة أسلاف طويلة وذات اعتبار أكثر ما يمكن. وأدى توطيد القواعد الديمقراطية، منذ قرنٍ في الغرب، إلى إعطائها قيمة سلطوية فائضة ذات قيمة كبيرة في الوقت الراهن.

الفقرة الثانية

السلطة، المراقبة والسيطرة

تقع ممارسة السلطة (السياسية أو لا) في داخل أوضاع مبنيَّة اجتماعياً. والتشابه في هذه النقطة مع لعبة الشطرنج مفيد. فإذا كان حجر مثل القلعة يُهَدِّد البيدق الخصم، فذلك لأن القواعد العامة التي تحكم حركات هاتين الفئتين من الأحجار تعطي للأول رفعة على الثاني، ولأنهما يقعان على رقعة الشطرنج في شكلٍ يمكن للأول أنْ يستغل فيه مزيَّته على الثاني. إنَّ قوة الحجر المسيطِر تنجم إذن في هذه الحالة عن قانون مُوَلِّدٍ لموارد غير متكافئة، من جهة أولى، وعن وضع استراتيجي ملموس، من جهة أخرى.

ويسمح تصوّران مفتاحان بالتفكير في علاقة سلطوية، بين شخصين أو عدة أشخاص، في إطار التكييفات الاجتماعية التي تعطيها معناها وفعاليتها: تصوُّر الميدان، وتصوُّر السيطرة.

أولاً - مقولة الميدان الاجتماعي

تهدف هذه المقولة، المستوردة من علم الاجتماع، إلى عرض «تنظيم» المجال الاجتماعي الذي تنعقد في داخله التفاعلات التي تميّزها ممارسة سلطة ما. وقد عرَّفها بيار بورديو، في دراسة له بعنوان «بعض خواصّ الميادين» بأنها: «مجالات مبنيَّة لأوضاع (أو مناصب) تخضع خواصّها لموقعها في هذه المجالات، ويمكن أن تكون مُحَلَّلة بشكل مستقل عن خصائص شاغليها (ومحدَّدة جزئياً من قِبلها)»[1]. إنَّ الميدان هو إذن المكان الذي تتنظم فيه

(1) - Questions de sociologie, Éd. Minuit, 1981, p. 113.

علاقات السلطة والسيطرة. فسواء تعلق الأمر بميدان الفلسفة، والدين، والاقتصاد أو، حتى في داخل هذا الأخير، ميدان صناعة الطائرات، على سبيل المثال، فإنّ هناك دائماً مجالاً اجتماعياً يتميّز «بأوضاع» غير متكافئة تسلسلياً: إما بعبارات الأهلية القانونية، وإما بعبارات النفوذ، والمال، أو القدرة الاقتصادية. ففي قطاع صناعة الطائرات تحتل بعض الشركات أوضاعاً مسيطرة بالنسبة لمنافساتها؛ وفي داخل كل شركة توجد مناصب أكثر أهمية، استراتيجياً، من غيرها، وإدارات تجارية، وتقنية، وإدارية، ومالية مؤثِّرة بشكل غير متكافئ. ويتمتع بعض المسؤولين، بحكم تكوينهم أو تجربتهم، بنفوذ أعلى؛ وتجاه هؤلاء لن يكون القادة النقابيون مجرَّدين من التأثير إذا بدا الأُجراء مُنَظَّمين بقوة.

إنّ بناء هذه الأوضاع يجري بالنسبة إلى رهانات ومصالح نوعية خاصة، غير قابلة للاختزال في رهانات ميدان آخر. ويأخذ بيار بورديو نفسه مثال الفيلسوف الذي يقول لنا عنه «أننا لن نجعله يركض مع رهانات الجغرافيين». فالرغبة بالعمل في سلك الوظيفة العامة العليا تتضمن متابعة أهداف مختلفة عن تلك التي تحرك صحفيي التلفزة، أو مقاول البناء؛ والقواعد التي يكون من المناسب اتباعها لبلوغ هذه الأعمال، وكذلك الوسائل القابلة لأن تُستخدم من أجل هذا الهدف هي مختلفة أيضاً. وهكذا يمكن القول بأن الميدان الاجتماعي يُحَدَّد بمنظومة رهانات ومناهج عمل خاصة به، على الأقل جزئياً. وهو يتضمن أيضاً معرفة الوكلاء، الذين يريدون التحرك في داخله بسهولة، بقواعد اللعبة السائدة فيه فعلياً. ضمن هذا الشرط فقط يمكنهم ممارسة سلطة فعَّالة فيه.

أ ـ منظومات الرهان

في هذا النمط من التحليل، تشكل صراعات السلطات بُعْداً كبيراً للممارسات الاجتماعية. وهي تقع في مستويين. فالأُولى ذات طابع اقتصادي بالأحرى، وتدور حول تملُّك الخيرات المادية أو مراقبتها: القدرة الشرائية، الإرث، وسائل الانتاج. ويحيل بيار بورديو، الذي يتذكّر الإشكالية المركزية في الماركسية، صراحة أو ضمناً، إلى مفهوم الاستغلال الاقتصادي. لكن مركز الاهتمام الرئيسي لديه لا يوجد هنا.

وتقع رهانات أخرى للصراعات الاجتماعية في الميدان الرمزي. ويتعلق الأمر هنا أساساً بالنسبة للمسيطرين في فرض تعريفاتهم لما يكون شرعياً، في ميدان معين. فيمكن أن تكون هناك عادات من المناسب احترامها بشكل مطلق، وأموال من المفيد اكتسابها، وأحكام ذوق من الضروري المشاركة فيها من أجل تأمين الاعتراف بالذات، الخ. لقد توسّع بيار بورديو طويلاً، في مؤلَّفه «التمييز» (La distinction)[1]، في تعريف كلمات مثل: «اللَبِق» و«التصنُّع»، «الأنيق» و«البهرجة»، ورأى فيها نتاج صراعات، شرسة ومُقَنَّعة، في آن واحد، أكد المسيطرون عبرها رِفعتهم الثقافية وحافظوا على مسافة ما تفصلهم عن الفئات الاجتماعية الأخرى، ضمن علاقة رِفْعَة يمكن أن تُكَرَّس بشكل غير قابل للنقاش. إنَّ الرهانات الرمزية تتناول إذن «كل ما هو، في العالم الاجتماعي، من فئة المعتقد، والثقة وفقدان الثقة، والإدراك والتقدير، والمعرفة والاعتراف، والإسم، واللقب، والنفوذ، والشرف، والمجد، والسطوة، وكل ما يجعل من السلطة الرمزية سلطة مُعترفاً بها»[2].

ويُبنى الميدان السياسي، بشكل أخص، من خلال المنافسة حول مراقبة جهاز الدولة، وهي مراقبة تتضمن إمكانيات تدخُّل في مجموع المجتمع المحكوم، سواء على الصعيد المادي أم الرمزي: العمل على إشاعة النظام، دعم الاقتصاد، تحريك التحويلات الاجتماعية، وهي كلها أمور تتعلق دائماً، بالفعل، ببُعْدٍ مزدوج. إنَّ الميدان السياسي واسع إذن. وهو، من بعض النواحي، يشمل أو يضم كل الميادين الأخرى، نظراً لأنها خاضعة لقانون الدولة.

من الممكن، بدون شك، أنْ نأخذ على بيار بورديو، أنّه قلّل، على ما يبدو من قدر البُعْدِ القَهْري، بالمعنى الحصري للكلمة، للسياسي. فخصوصية هذه السلطة تكمن بالفعل في أنها تستند على إدارة تضم شرطة وجيشاً يحتكران استخدام القوة المشروعة، ومحاكم وسجون تضمن، في الدرجة الأخيرة، احترام الحق الذي أملته. ومع ذلك، فإنَّ للصراعات الرمزية فعلياً

(1) - Sous-titré: Critique sociale du jugement, Éd. Minuit, 1979.

(2) المرجع السابق. ص : 281.

أهمية من الطراز الأول في الميدان السياسي. فهذا الميدان تخترقه، خاصة في النظام التعددي، معركة مستمرة بين الفاعلين من أجل فرض صفتهم التمثيلية، في وجه خصومهم: سواء تعلق الأمر برجال سياسة شعبيين، أم بأحزاب جديرة بإغراء جزء هام من الناخبين، أو بمجموعات مصالح تقدّم البرهان على أنها تتمتع بثقة الفئات المهنية التي تأخذ على عاتقها حاجاتها[1]. فمن أجل تبرير شرعية التطلع لممارسة السلطة، في نظام حكم يقوم على التفويض، ستقوم العائلات السياسية المتنافسة بالتجابه باستمرار من أجل محاولة فرض التمثّلات الإيجابية لعملها الملموس أو مشاريعها المجتمعية؛ وتضم إلى مراجعها المذهبية مفاهيم إنفعالية مواتية: الليبرالية «كأخلاق المسؤولية»، والاشتراكية «كانعتاق للعمال». وهكذا تبدو المجادلات السياسية كصراعات من أجل الإنتاج، وفرض «الحسّ الشرعي».

وإذا كانت الميادين منظومات رهان تحدّد مزايا نوعية خاصة (ينبغي الطمع فيها أو اكتسابها)، فإنّها تولّد أيضاً مناهج أوضاع تتحكّم بشكل وثيق بسلوك الوكلاء الذين أخذوا مواقع لهم بالنسبة لهذه الرهانات. وكما يشير بورديو لذلك بشكل ملائم، فإن كل الأفراد المنخرطين في ميدان اجتماعي معين يتشاركون في الدفاع عن كل ما يتعلق بوجود الميدان نفسه. «إنَّ الصراع يفترض مُسْبقاً وجود اتفاق بين المتخاصمين على ما يستحق الصراع عليه... كل الافتراضات المسبقة التي نقبل بها ضمنياً، من دون حتى أن نعرف ذلك، وكنتيجة للعب، وللدخول في اللعبة»[2]. وهكذا فإنه إذا كانت هناك باستمرار صراعات (مفتوحة أو خفيّة) واستراتيجيات متنافسة في داخل ميدان محدّد: كالحياة السياسية الديمقراطية، على سبيل المثال، فإن هناك إتفاقاً، ضمنياً في أغلب الأحيان، (ما عدا حالة التهديد الخارجي الذي يجعله حينذاك يبرز

(1) - P. Bourdieu, La représentation politique. Éléments pour une théorie du champ politique, Actes de la Recherche en Sciences Sociales, 1981, n° 36- 37, p. 3 et s/s.

(2) - Questions de sociologie, Éd. de Minuit, 1981, p. 115 et 116.

- ويضيف: «إنَّ أحد العوامل التي تضع الألعاب المختلفة بمنأى عن الثورات الشاملة، .... إنما هو بدقة أهمية الاستثمار في الزمن، وفي الجهود، الخ... الذي يفترض الدخول في اللعبة والذي... يساهم في جعل التدمير غير المشروط للعبة أمراً لا يمكن التفكير به عملياً».

شكل علني) على القواعد والرهانات. ولهذا، يكون استثنائياً أن يحدث تدمير شامل، يأتي من الخارج أو الداخل؛ وإنما يوجد بالأحرى، عند الاقتضاء، شلل بسبب العجز، وانبجاس بسبب عدم الإيمان.

وفي المفهوم الذي يكوّنه بيار بورديو عن الميدان الاجتماعي، تشكل الطبقات الاجتماعية أساساً، أو أجزاء منها، أطرافاً في المنافسات حول الخيرات المادية أو الرمزية التي تمثل ندرتها، في الدرجة الأخيرة، السعر المميِّز. ولكن بما أن السيطرة الطبقية تكون سهلة عندما تبقى مخفية، فإنه سيكون هناك نزاعات شديدة حول مفهوم الطبقة، وحقيقة مجابهاتها في الدائرة السياسية، باعتبار أن هذه الدائرة، برأي المؤلِّف، مكرَّسة بدقة لإخفَاء الصراعات الحقيقية في داخل المجتمع.

ويرى بيار بورديو، الذي يُعَدُّ في هذه النقطة وريثاً لتقليد مطبوع بشدة بالماركسية، أن الطبقات الاجتماعية تُعَرَّف بالنسبة لامتلاك رأس المال. لكن تحليله يتخلّص منها بشكل واسع لأنه لا يستند فقط (ولا في المرتبة الأولى) إلى رأس المال الاقتصادي: أموال الانتاج، الإرث. . . ؛ بل يشير بشكل خاصٍ إلى وجود رأس مال ثقافي يستدل مؤلِّف «التمييز» على ثلاثة أنماط رئيسية له: رأس المال المدرسي، الذي تشهد عليه في أيامنا الحاضرة دبلومات ذات اعتبار بشكل غير متكافئ؛ ورأس المال الثقافي بالمعنى الدقيق للكلمة، أي مجموعة قوانين السلوك والتقديرات التي تسمح بالتعرّف على الذوق السليم، والحكم، ومعرفة ما ينبغي معرفته بحسب الانتماء الطبقي؛ وأخيراً، رأس المال الاجتماعي الذي يحيل إلى مجموع شبكات الحياة الاجتماعية والعلاقات التي يمكن تعبئتها من أجل الحصول على المزايا.

إنَّ العلاقة غير المتكافئة في امتلاك رأس المال الاقتصادي من جهة أولى، ورأس المال الثقافي من جهة أخرى، تسمح بمحاصرة حدود الطبقات، وأجزاء الطبقات. وهي تسمح أيضاً بالتعرُّف على الطبقات المسيطرة والطبقات المسيطَر عليها. وهذه الأخيرة: الطبقات الشعبية، تُعَرَّف برأيه بتعدّد النواقص؛ فهي لا تمتلك رأس المال الاقتصادي، ولا رأس المال الثقافي، ولو بمقدار قليل الأهمية. أما الطبقات المسيطرة فهي تتوزع حول قطب اقتصادي (كبار أرباب العمل ورجال الأعمال المزودون نسبياً بقدر أقل

من رأس المال الثقافي، بالمعنى الدقيق للكلمة)، وقطب ثقافي (المفكرون من ذوي الشهرة القوية، ورجال السياسة، وكبار الموظفين المؤثرين الخ. . . المزودون غالباً بقدر أقل من رأس المال الاقتصادي). ومع ذلك فإن هناك ظواهر تأثير متبادل جزئي، حيث يساعد امتلاك، رأس المال الاقتصادي على الوصول إلى تقوية رأس المال الثقافي (والاجتماعي بشكل خاص) والعكس بالعكس. وبين المسيطرين والطبقات الشعبية توجد طبقات وسطى يميز بورديو فيها قطبين: «البرجوازية الصغرى الثابتة»، أي صغار أرباب العمل من ذوي رأس المال الثقافي المحدود، و«البرجوازية الصغيرة الجديدة»، المؤلَّفة من الأُطر والمدرسين الأفضل تزوُّداً بالشهادات.

هذا التعريف الواسع لرأس المال، الذي يتجاوز المعاني الدقيقة التي يكتسيها في علم الاقتصاد، يسمح بتبيُّن الأشكال المختلفة للمنافسات التي سيدخل فيها الوكلاء الاجتماعيون بحسب طبيعة وأهمية رأس المال الذي يستطيعون تعبئته في ممارساتهم. وهكذا يتم بناء الميدان الاجتماعي باعتباره مجالاً مبنياً من أوضاع وخواصّ مواقع، ومؤثراً بشكل كبير على قدرات المبادرة لدى الوكلاء. إنَّ الأفراد الذين يشغلون الأوضاع الأكثر مواتاة في الميدان، وهي التي تزوّد بأكبر قدر من السلطة على سبيل المثال، أو بأكبر قدر من الشهرة، ينزعون لتبني استراتيجيات الحفاظ على الوضع الراهن. وهذا الأمر سيأخذ، في الميادين التي يغلب عليها الطابع الفكري، شكل الدفاع عن الأرثوذكسية؛ وفي الميادين التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، شكل الحفاظ على المزايا المادية المكتسبة، الخ. وبالعكس، فإن القادمين الجدد، وأولئك الذين يشغلون الأوضاع الأدنى في الميدان، ينزعون إما إلى الاعتصام بالنزعة فوق الامتثالية (Le surconformisme)، بل بالعبودية، وإما أن يتبنّوا استراتيجيات هدّامة، أو على الأقل، نقدية مفتوحة أو خفيّة لتنظيم الميدان. إنها الخطب الهرطقية، أو على الأقل النقدية بشكل جذري، لدى المفكرين، واستراتيجيات المقاومة السلبية (الدعوة للتغيّب عن العمل) أو النشيطة (الاضرابات) لدى الأُجراء المرؤوسين في المشروع؛ تلك هي بعض استراتيجيات الرفض التي تميّز هذه «المناهج الميدانية» التي يجد المسيطَر عليهم أنفسهم خاضعين لها.

ولدى آلان تورين، تبقى الطبقات الاجتماعية القوى الفاعلة الأكبر، لكن مكان التركيز ينتقل إلى العلاقات الصراعية التي تقابلها في تعريف ما يجب أن يكون عليه تاريخ المجموعة. فهذا التاريخ يُقَدِّم إذن كدينامية اجتماعية ينتجها المجتمع. ومن هنا ينبع المكان المركزي لمفهوم التاريخانية (L'historicité) في مؤلَّفات تورين. فمؤلَّف كتاب: «المجتمع ما بعد الصناعي» (La Société post-industrielle) (1969) وخاصة كتاب: «إنتاج المجتمع» (Production de la Société) (1973) يضع في المقدمة مفهوم «منظومة العمل التاريخي». فهو يرى أن الطبقات المسيطرة هي تلك التي تتماثل مع الاستثمار الجماعي، سواء تعلق الأمر بإدارة تراكم رأس المال الاقتصادي، وإعادة الانتاج الموسَّع للمعلومات والمعارف، أم بفرض نماذج ثقافية للسلوك. وهي تصطدم بمقاومات تأتي من «الحركات الاجتماعية» التي تتماثل إما مع المخططات الثقافية للطبقات الاجتماعية التي تهددها التنمية (الطبقة الفلاحية، وصغار التجار)، أو مع مبادرات إبداعية متفقة قليلاً - أو غير متفقة - مع المناهج الاقتصادية المسيطرة في التنمية الاجتماعية (الحركة الطلابية في أيار 1968، الحركات النسائية، والبيئية، والاستهلاكية، الخ). وهكذا نرى، في مؤلَّفات تورين، حدوث انزلاق تدريجي من مفهوم الطبقة إلى مفهوم الحركة الاجتماعية كفاعل رئيسي لتاريخ مبنيّ من خلال الصراعات من أجل تحديد المستقبل الشرعي للمجموعة.

ب - موارد السلطة

تكمن فائدة هذا التصوّر، الذي يملك وراءه تقليداً بحثياً طويلاً، في أنه يندمج بسهولة كبيرة في إشكالية تفاعلية؛ وذلك بعكس تصوّر رأس المال السياسي ذي المفاهيم الجوهرية عفوياً. إنَّ موارد السلطة ستُعَرَّف، ضمن الخط الذي انتهجته أعمال داهل، وكروزييه (Crozier)، وشازل والإشكاليات المُسَمَّاة بتعبئة الموارد[1]، بأنها وسائل العمل القابلة، في وضع محدَّد، لأن

(1) - Didier Lapeyronnie, Mouvements sociaux et action politique. Existe-t-il une theorie de la mobilisation des resources? Revue française de socologie, 1988, p. 593 et s/s.

تؤثر على سلوك الشركاء في التفاعل. وهذا التصور قريب جداً، من جهة أخرى، من تصوّر «فهرس العمل» لدى شارل تيللي(1). إنّ ممارسة السلطة تفترض إذن وجود القدرة، الفرضية على الأقل، على تعبئة هذه الأدوات(2).

ما هي هذه الأدوات؟ كان تحليل اميتاي اتزيوني (Amitaï Etzioni)، الذي أصبح كلاسيكياً، يميّز بين السلطة القائمة على القَهْر (السلطة البدنية) (Physical Power) والسلطة القائمة على القدرة على توزيع المزايا المادية أو رفض توزيعها (السلطة المادية) (Material Power)، والسلطة القائمة على قابلية تعبئة المعتقدات (السلطة المعيارية والرمزية (Normative and Symbolic Power)(3). ويعطي كينيث بولدينغ صيغة ثلاثية أيضاً لهذا التحليل ولكن مُعَدَّلة قليلاً عنه. فهو يحلّل النموذج الأول للسلطة باعتباره يرتكز على التهديد بالتدمير أو بإلحاق ضرر (سلطة التهديد) (Threat Power)؛ ويستند النموذج الثاني على القدرة على إنتاج السلع وتبادلها، وذلك من خلال علاقة معينة مع حق الملكية (السلطة الاقتصادية) (Economic Power)؛ أما النموذج الثالث الذي يُسمّيه بالسلطة الموحّدة (Integrative Power) فتقوم على العلاقات الاجتماعية المطبوعة إنفعالياً بالاحترام، والمحبة، والشرعية وكذلك بالهوية الاجتماعية وبشعور الانتماء إلى مجموعة أو مجموعات(4).

هذه التصنيفات النموذجية تجد ملاءمتها في كونها قابلة للارتباط برؤية إجمالية للمجتمع. فكل حياة إجتماعية تفترض بالفعل، لكي تدوم، وجود حلول ثابتة لثلاثة نماذج كبرى من المشاكل. فيجب أولاً أن تدار مشكلة إنتاج الخيرات الموجّهة لإشباع الرغبات أو الحاجات، بدءاً من أكثرها بدائية؛

(1) - Charles Tilly, Les origines du répertoire d'action collective en France et en Grande-Bretagne, XX° siècle, 1984, n° 4- p. 99 et s/s.

(2) - J.P. Lacan, Le politicien investisseur, R.F.S.P. 1988, p. 27 et s/s.

(3) مقالة: المراقبة الاجتماعية (Social Control)، المنشورة في: International Encyclopaedia of the Social Sciences, 1968, Vol. 14, p. 396 et suiv.

ـ أنظر أيضاً لنفس المؤلّف:.

- The comparative Analysis of Complex Organizations, New York, Free Press, 1961, p. 7 et s/s.

(4) - K. Boulding, Power, a General Theory, Sage, 1989, p. 72 et s/s.

ويجب أيضاً أن يكون باستطاعة الأفراد الاتصال فيما بينهم لكي يستطيعوا التبادل؛ ويجب أخيراً أن يكون عنف الجميع ضد الجميع مرفوضاً لكي يقوم حد أدنى من الأمن البدني والقانوني. وهكذا يمكن، بشكل ملموس، التعرُّف على ثلاث فئات كبرى من أساليب الانتاج، ستبدو مُوَلِّدة لموارد سلطوية خاصة.

1 ـ أساليب إنتاج وتوزيع الخيرات المادية والخدمات

يعرف كل مجتمع منظومات تنظيم تتجه نحو إنتاج السلع، وتكون مهيَّأة للاستجابة للشهوات الاستهلاكية. وفي هذا الميدان الاقتصادي، بالمعنى الأوسع للتعبير، يعقد الأفراد فيما بينهم علاقات قانونية، وتقنية، واجتماعية في داخل المشاريع التي يتمثّل هدفها في تصنيع الخيرات أو تسويقها. فالأجير، على سبيل المثال، يرتبط برب عمله بعقد؛ وهو يشغل عملاً محدَّداً في تقسيم العمل؛ ويكتسب معارف تمنحه وضعاً معيناً، مواتياً أو غير موات له. إنَّ عدة أساليب إنتاج إقتصادي يمكن أن تتعايش، في بلد واحد، بشكل سلمي تقريباً. فأسلوب الإنتاج الأُسَري، المتمركز حول الأُسرة كخلية اقتصادية، سيطر حتى ماضٍ قريب، في الغرب، على الاستثمار الزراعي، والمشروع الحرفي والتجاري والصناعي الصغير. أما في أيامنا الحاضرة، فإنه يتراجع بوضوح، في هذه المجتمعات نفسها، أمام أسلوب إنتاج مندمج بقوة، وقائم على تفوق المشاريع الكبيرة التي تتجاوز الحدود القومية.

إنَّ الموارد، التي يمكن استعمالها سياسياً، والتي تبدو ناجمة، بشكل مباشر أو غير مباشر، عن هذا الميدان، هي التالية:

المال: فكل خلق لدخلٍ، وكل تراكم لميراث، وكل تركيز لرأس المال الاقتصادي يتكوّن في هذا الميدان. ويتبع ذلك أن الوكلاء الاجتماعيين يستطيعون، بحسب الوضع المهيمن أو التابع الذي يشغلونه، وحسب قدرتهم العالية أو الضعيفة على الانتاج، والاستهلاك والتوفير، الوصول بشكل غير متكافئ إلى هذا المورد السياسي الأساسي. إلاَّ أن المال يسمح بتمويل نشاطات في كل نوع، بما فيها الاتصال السياسي. وهو أمر لا بد منه ليس للدولة فقط (حيث يتم اقتطاع الموارد المالية من الجهاز الاقتصادي)، وإنما

لحياة كل منظمة ثابتة أيضاً (الحزب، مجموعة المصالح). ويعرض الإمكانية لإثارة الولاء، وتعويض التفاني، وتأمين الإخلاص.

القدرة التوزيعية. إنها مراقبة إسناد الوظائف، والمداخيل والامتيازات. وهي لا ترتبط دائماً بالملكية الخاصة كما ينبغي. فالمدير الأجير في مشروع، ورئيس المجلس البلدي لمدينة هامة يمتلكون إمكانية لا يُستهان بها لممارسة سلطة تأثير: على أولئك الذين يستطيعون تسهيل العمل المهني؛ وعلى أولئك الذين يستطيعون أن يضمنوا لهم الأسواق ويعطوا الوعود بالمزايا. وهذه القدرة هي إحدى قواعد تكوين الزبائن.

الكفاءة التقنية . ويُنظر لها هنا كمعرفة متخصِّصة نسبياً ومنتِجة؛ وهي تستطيع مباشرة المساهمة في تسهيل ممارسة المهام السياسية. إننا نفكر، لدى الاداريين هنا، بشكل طبيعي، بمهام الخبرة التي تُمارس لدى وزير ما ضمن إطار مكتبه الخاص بالجماعات المحلية.

2 ـ أساليب الإنتاج وإدارة أدوات الاستهلاك

إنّ أي مجتمع لا يستطيع أن يتكوَّن ويدوم إذا لم يُوجِد لغات تسمح بقيام حدٍ أدنى من التفاهم بين الأفراد الذين يتألف منهم. ولا نعني بذلك فقط اللغات، بالمعنى الدقيق للكلمة، المتكيفة مع الأشخاص المستهدفين الموجَّهة إليهم (لغة «مُنَقَّحَة»، أو «قريبة من الشعب»؛ مصطلحات خاصة بالألبسة، والطقوس، والاحتفالات)، وإنما، بمعنى أوسع، المعارف، والقيم، والمعتقدات، والمراجع التي ترسِّخ وحدة المجموعة بأسرها (أو المجموعات الفرعية في داخلها). وتلعب بعض المؤسسات الاجتماعية ـ الثقافية دوراً هاماً، بشكل خاص، في تعريف القيم الشرعية، وفي إنتاج المعارف «التي يُعْتَدُّ بها» ونقلها، وفي انتقال المعلومة. وهكذا تتدخل في داخل كل مجتمع، وبتأثير غير متكافئ، حسب الميادين، سلطات دينية، وانتلجنسيا علمانية، والمدرسة، والجامعة، و«تجربة الحياة»، والصحافة المكتوبة، والتلفزة، والذاكرة الشفهية، والمحادثة الخاصة وجهاً لوجه، الخ...

لنعدِّد الآن الموارد الرئيسية للسلطة المرتبطة بهذا الميدان.

ـ التحكم باتجاهات الإعلام. هذا المورد يمكن أن يحيل إلى أوضاع

مختلفة جداً. فالوضع التسلسلي، في منظمة ما، يشكل ملتقى معلومات هابطة وصاعدة. وهو، بهذه الصفة، يعطي الإمكانية لسحب معلومات مفيدة من سلطة التأثير إنطلاقاً من الاحتجاز البسيط. إنّ إدراج فرد ما في عدة شبكات للمعلومات مستقلة عن بعضها البعض سيعطيه دور الوسيط أو المترجِم الذي سمّاه ميشال كروزييه بسعادة سلطة «القطاع الهامشي»[1]. ولنشر أيضاً إلى مراقبة مجموعة صحفية كاملة، أو ببساطة إلى تحرير زاوية متخصِّصة في صحيفة، أو إنتاج برنامج إذاعي أو تلفزيوني.

ـ **الشُهرة**. وهي تُبنى على الاعتراف «بقدرات» فرد على تركيز الانتباه إليه؛ الأمر الذي يرفع من الأثر الحاسم لأحاديث المستفيد. والواقع أن قدرة المرء على جعل الآخرين يستمعون إليه هي أكثر أهمية من حرية التعبير نفسها، في المجتمعات الحديثة المُشْبَعَة بالرسائل. إنَّ الأمر يتعلق بمورد ثمين لا يُكْتَسَب من دون صعوبات، أو امتثال لبعض خطوط السير. إنَّ الشعبية، وهي مقولة قريبة، هي شهرة مقرونة بإدراكات انفعالية إيجابية، يتحدَّد موقعها في سجل الإعجاب والمحبة.

ـ **الشرعية**. وهي ترتكز على منظومة معتقدات تعطي لمن يستفيد منها اعتداداً ثميناً بالسلطة. وهذه المعتقدات يمكن أن تكون قواعد أخلاقية على أساسها يجد فرد ما نفسه مزوداً بصفات جديرة بأن يُعترف بها؛ ويمكن أن تكون قواعد فكرية (دبلومات ذات قيمة، ألقاب كفاءة، أعمال مُكَرَّسة)؛ كما يمكن، أخيراً، أن تكون قواعد اجتماعية تشهد على وجود اتفاق، جزئي على الأقل، حول بعض الأشخاص (الصفة التمثيلية السياسية، التجربة التي تشهد عليها المهنة الماضية أو الإنجازات المُسَجَّلة لحسابه).

3 ـ أساليب الإنتاج واحتكار القهر

يفترض تكوين المجتمع إقامة آليات تتجه لتنظيم العنف البدني، لأن توسُّعه يجعله مُفَكِّكاً بعمق للنسيج الاجتماعي. ويوجد، في العصر الحديث، إتجاه قوي لمركزة الاستعمال الشرعي للإكراه المادي من أجل

(1)
- L'acteur et le système, Seuil, 1977, Rééd. 1981, p. 73.

وضعه حصراً في خدمة القانون الذي تمليه الدولة. ويتناقض هذا الأمر مع الأشكال القصوى «للامركزية» التي تتميز بها المجتمعات الفوضوية أو الاقطاعية، وهي نظمٌ كان العنف الخاص، والعدالة التي تمارس من قِبل ذاتها يحتفظان بمكان واسع. ومع ذلك، فإن العنف الاجتماعي السياسي يحتفظ، حتى في الأنظمة المعاصرة، بأهمية لا يستهان بها. ومن هنا تنبثق موارد (سياسية) خاصة.

ـ **مراقبة استعمال قوات النظام والجيش** ـ وقد مورس هذا الشكل للقَهْرِ الجماعي في شروط قانونية مدونة بشكل صارم، وذلك في الدولة القانونية على الأقل. وهو يجري حصراً لفائدة وكلاء يقعون في تسلسل تتمثل قمة هرمه في رئيس السلطة التنفيذية. ومع ذلك فإنّ المراقبة التي تُمارَس على هذا الجهاز القهري يمكن أن تبدو عاجزة، عندما تتضاعف، على سبيل المثال، «البقع البوليسية» أو تتكوَّن «الأجهزة الموازية».

ـ **القانونية** (La légalité) ـ وتُعَرَّف بأنها صفة لقاعدة قابلة للتنفيذ تبنَّتها سلطة مختصّة رفق الأشكال المقرَّرة. وتعطي الصفة القانونية للقرار المتخذ قرينة على الشرعية التي تسهّل البدء بتنفيذه، حتى ضد المتمردين. وبهذا المعنى تشكّل مورداً سياسياً. ففي حال انتهاك القاعدة، تُطبق جزاءات ترتكز ضمانة فعاليتها **في النهاية** على استعمال الإكراه.

ـ **الاستعداد لتعكير النظام العام** ـ إنّ طرق أشكال العمل هذه يمكن أن تكون عنيفة بشكل غير متكافئ. وهي تتضمن بالفعل، وعلى حدٍ سواء، المظاهرة العامة السلمية، والإضراب الذي يترافق (أو لا يترافق) باحتلال أمكنة العمل، والتمرد والنشاط الإرهابي اللذين يُكَوِّنان لوحدهما عنفاً، بالمعنى الحصري للكلمة، موجهاً ضد الأشخاص، وضد الأموال. لكنّ سمتها المشتركة تكمن في أنها تؤدي إلى (أو تبرهن على) ضعف السلطة العامة بهدف خلق ميزان قوي أكثر مواتاة لأخذ المطالب المقدمة بعين الاعتبار.

ومن المناسب أن نلاحظ، ونحن في صدد الحديث عن كل هذه الموارد السلطوية، بأن فعاليتها تتعلق بمعرفة إلى أيّ حدٍ تكون قابلة للتعبئة في وضع معيّن. فالمعارف المتخصّصة للمُحَلِّل النقدي، في مكتب وزير

المالية، تكون مصدر سلطة تأثير ضخمة إذا عَرِف بأن من غير الممكن القيام بسهولة باستبدال معرفته كخبير، أو بالحصول على نفس التنبؤات المُبَرْهَنة من مصادر أخرى. إنّ اللجوء إلى الإضراب يكون انتصاراً إذا أدّى إلى إصابة نشاط حيوي بالشلل، لكنه سيكون هزيمة، إذا أثار، نتيجة لذلك، وبالمقابل استنكاراً قوياً (هل يمكن لخدمات الطوارئ في مستشفى أنْ تكفَّ عن العمل؟).

لنلاحظ أيضاً بأن هذه الموارد يمكن جمعها بشكل متنوّع. فالمال، على سبيل المثال، سمح لمجموعات المصالح بالقيام، في الفترات المضطربة، بتجنيد مُحَرِّضي الشارع، وبدعم المنظمات المتطرفة («حاملو المسدسات» في الجمهورية الاسبانية). وهي تستخدمه، على حدٍ سواء، في تمويل سياسة اتصال موجَّهة للجمهور الواسع (حملة صور) وفي تجنيد خبراء رفيعي المستوى من أجل تحسين طريقة تقديم ملفاتهم. وبالمقابل، تمثّل الشهرة مورداً أضعف إذا لم تدعمها مراقبة لوسائل إعلام هامة أو حيازة ولاية سياسية كبيرة، كمصدرٍ لسلطة شرعية. ويمكن كذلك للكفاءة التقنية أن تصبح سريعاً مُهْمَلَة، أو تفقد من وزنها إذا نُشِرَت بشكل أوسع.

لنذكّر أخيراً بأن العلاقات السلطوية ليست أبداً، وبشكل كامل، وحيدة الاتجاه. فالموارد السياسية مهما كانت موزَّعة بشكل غير متكافئ بين الوكلاء، فإنها لا تكون أبداً غير موجودة لدى البعض؛ وهي تسمح بحدٍ أدنى من الرد على الضغط المُمَارَس. وبعبارات أخرى، فإن من يمارس سلطة، أي يعبئ موارد من أجل الحصول من طرف آخر على سلوك مُحَدَّد أو مُنتظَر، يجب أن يتوقع شكلاً أو آخر من المقاومة. إنّ الوزير يمتلك سلطة أمر تسلسلية على مرؤوسيه: ولديه الصفة القانونية والشرعية (ضمن بعض الشروط)، وربما يكون لديه معلومات جيدة عن البيئة المحيطة به، وتأثير على إدارة مجريات العمل (قدرة توزيعية). ومع ذلك فإن شيئاً لا يستبعد إمكانية حدوث تأخر في تنفيذ أوامره، أو تحويلها ببراعة عن معناها الأول، بل عدم طاعتها. أما جمود المرؤوسين أو سوء نيتهم فستستند، على سبيل المثال، على احتجاز المعلومات القابلة للتشغيل والمتعلقة بحقيقة التنفيذ الفعلي، وعلى المبالغة في صعوبات التطبيق التقنية، الخ.

ثانياً ـ أساليب السيطرة

إنَّ السيطرة، كمقولة ويبرية، يمكن أنْ تُعَرَّف كمجموع الإكراهات المنظَّمة التي تفرض نفسها، في مجتمع ما، على الأفراد الذين يكوِّنونه. إلاَّ أنّ من الممكن، من أجل فهم الظاهرة عندما ننظر إليها من وجهة نظر أولئك الذين يخضعون لها، أنْ نُفَضِّل عليها مقولة «المراقبة الاجتماعية». فهذه المقولة، ذات الأصل الأنجلوسكسوني، تشير بشكل أفضل إلى مجموع التنظيمات التي تُثقل على الوكلاء الاجتماعيين: وهي، في آن واحد، تلك التي تنجم عن سلطة يمارسها أفراد على أفراد آخرين، وتلك التي يمكن أن تبدو كسيرورات بدون موضوع.

أ ـ السيطرة المنظور لها من وجهة نظر أولئك الذين يخضعون لها

لقد تسلَّط السؤال التالي على الفلسفة السياسية الغربية، من لابويتي إلى روسو. في كل مكان يوجد الناس «في القيود»؛ فكيف حصل أنهم قبلوا بالخضوع لمشيئة عدد قليل من الأفراد، بل لشخص واحد؟ الأول أجاب مؤكِّداً أن هذه «العبودية الإرادية» كانت مرغوبة. وقد لاحظ، بمرارة، أنَّ البشر كانوا «مبتهجين ومفتونين» بذلك. أما الثاني فقد اخترع براهين معقَّدة من أجل أنْ يثبت، بواسطة المثال الأعلى، سيادة الإرادة العامة التي يُنتجها الإجماع، وتظهر، في الوقت نفسه، في كل فرد خاص.

إنَّ المراقبة الاجتماعية على الأفراد، من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، تتجلى وفق أسلوبين.

هناك أولاً **تنظيمات خارجية**، أي مجموعة قواعد إلزامية، يدركها ذاتياً الخاضعون لها باعتبارها تفرض نفسها عليهم من خارج إرادتهم. وهي يمكن أن تكون ذات طابع قانوني: كالقوانين والقرارات التنظيمية، المكوِّنة أحياناً لأنظمة قانونية حقيقية، بمعنى أنها تنظم مجموعة متماسكة ومترابطة من الحقوق والواجبات (نظام الوظيفة العامة...). ويمكن أيضاً أن تكون ذات طابع اجتماعي ـ ثقافي: كالعادات وقواعد السلوك، واللغات، والقيم والمعتقدات، إلخ. وهي تحكم قواعد الدخول في علاقة مع الغير، وتحدِّد، تبعاً للأوضاع الملموسة، ما يمكن ـ وما لا يمكن ـ فعله. ولهذه التنظيمات

الخارجية أصل يمكن التحقق منه بسهولة تقريباً. فالقواعد القانونية يُعْرَف أصلها بسهولة مبدئياً، لأنها تُعزى للمشرِّع، أي في الواقع للسلطة السياسية. ولكن عندما تكون قديمة جداً، فإنه يجب إرجاعها إلى إرادة الحكام الذين اختفوا أو نُسِيوا، بل إلى العرف. أما القواعد الاجتماعية ـ الثقافية فإنها، من جهتها، ترتكز على العادات والممارسات التي لا يمكن، في أغلب الأحيان، التحقق من هوية باعثها.

ويستمد هذا التصنيف أهميته من واقع أن طاعة القواعد، المُدْرَكَة كقواعد خارجية، هي نفسياً أكثر كلفة؛ فهي تثير بالمقابل نزعة عدوانية فرضية. وبالفعل، فإن بداهة كون الفرد ينحني أمام إرادة أخرى غير إرادته لا يمكن أن تُخفى. فليس هو الذي يقرر مقدار اشتراكه المالي؛ وإذا أراد تأسيس مشروع، أو جمعية، أو حزب، فإن عليه أن ينساب في شبكة أحكام تمزج بشكل حميم بين الالزامي، والممنوع، والمسموح بشروط. ومنذئذٍ، تكون في أصل مظاهر كبت نسبي، لأن «شيئاً ما» يتدخّل، بشكلٍ جليّ، بين موضوع رغبته ومادتها.

وتوجد أيضاً **تنظيمات داخلية**. وهي تنجم عن سيرورة نفسية اجتماعية نشيطة، يجريها الفرد، وتكمن في استبطان الإكراهات الخارجية التي يصطدم بها، بمعنى أنه يجعلها إكراهاته[1]. فأمام أمرٍ يمنعه من اتباع نزواته الخاصة، يمكن بالفعل للفرد أن يختار، نظرياً، بين طريقين للرد. الأول يكمن في رفض الانصياع. وهذا الموقف يمكن أن يأخذ شكل التجنب، أي سلوك الهرب (بالمعنى الواسع للكلمة). وكلفته ستكون ضعيفة إذا لم تفطن السلطة الآمرة إلى عدم الطاعة (الغش الضريبي غير المكشوف، على سبيل المثال). لكنّ رفض الانصياع قد يتطلب أحياناً تمرداً مفتوحاً سيبدو ثمنه مرتفعاً بشكل مفرط إذا اكتسى فرض الجزاءات المخيفة احتمال تصديق حقيقي، سواء كانت هذه الجزاءات جزائية، أم إدارية، أم «معنوية» (فقدان الاعتبار الاجتماعي، إساءة لتقدير الذات...).

(1) حول هذه السيرورة، أنظر:

- Norbert Elias, La société des individus (1939), Fayard, 1991, p. 98 et s/s.

- E. Canetti, Masse et puissance (1960), Rééd. Gallimard, 1986, p. 323 et suiv.

وعندما يكون من غير الممكن التفكير بالهرب أو التمرد، تكون أفضل طريقة للانصياع هي القيام بعمل حقيقي لتملك القاعدة الخارجية، والتقليل، في الوقت نفسه، من الكلفة النفسية للإساءة الموجَّهة لاستقلال الشخص. وفي نهاية السيرورة، يصل الفرد الذي يتبنى الأوامر الاجتماعية التي لا يمكن تفاديها، إلى أن يعيشها وكأنها منبثقة من وجوده الداخلي، وضميره الحميم. إنه يضفي طابعاً شرعياً على طاعته (الاضطرارية) إما أخلاقياً باسم النزعة المدنية (Le civisme) أو القواعد الأخلاقية، وإما عقلانياً باسم الأنظمة الضرورية للحياة في المجتمع. وتسمح سيرورة الاستبطان بالانصياع من دون انحطاط لأن الفرد يكون لديه إنطباع بأنه لم يَعُدْ يطيع إلاّ نفسه. إنّ «عملاً» من هذا النوع هو الذي يصفه نوربير الياس عندما يلاحظ، على المدى الطويل، حلول الإكراه الذاتي محل العنف الخارجي الذي يميّز، في الغرب، الأزمنة الاقطاعية[1].

إنَّ المراقبة الاجتماعية، الخارجية أو المُسْتَبْطَنة، تشكِّل مدخلاً لمقولة **الدور**. وهناك عدة تعاريف لهذا المفهوم. لنأخذ الآن التعريف المتفرع من أعمال لينتون (Linton) وبارسون (Parsons) في مجال علم الاجتماع: الدور هو مجموعة المواقف والسلوك المنتظَرة من وكيل اجتماعي في ضوء واقع وضعه القانوني. وهو يبدو إذن مرتبطاً بالوضع الذي يحتلّه في الميدان الاجتماعي. إنَّ الدور يفرض الوفاء ببعض الوظائف، وبالرجوع إلى بعض القواعد، وبعدم الخروج عن لغة معينة. وهذا هو حال الصحفي، والمناضل النقابي، والموظف الكبير، والمنتفع من الإدارة، الخ. وكل فرد يتولّى، بشكل تراكمي، عدة أدوار حسب المواقع التي يجد نفسه موضوعاً فيها بشكل متتالٍ: إطار تجاري، والد تلميذ، دافع ضريبة، مواطن/ ناخب. إنَّ الدور يمارس وظيفة توضيح العلاقات بين الأشخاص: وهو يسمح بمجابهة مواقع مستجدَّة وأشخاص غير معروفين مع إشارات مُعَدَّة مُسْبَقاً. بهذا المعنى، يكون الدور موحياً بالأمان بالنسبة لكل الأطراف الداخلة في تفاعل اجتماعي. ولكن مقابل إكراهات تنصبُّ على العفوية الذاتية[2].

---

(1) - La dynamique de l'Occident, (1939), rééd. Calmann-Lévy, 1990. p. 203 et s/s.

(2) من أجل تقديم أولي، أنظر:
- Jean Maisonneuve, Introduction à la psychosociologie, PUF, 1985, p. 74 et s.

وتشكل المراقبة الاجتماعية أيضاً مدخلاً إلى مقولة فرضها بيار بورديو في مصطلح علم الاجتماع الفرنسي باسم **العادة** (habitus)[1]. إنّ ممارسات الوكلاء، تكون مشروطة، بشكل وثيق، وفي آن واحد، ببُنَى الميدان الاجتماعي (التي تفرز «مناهج مواقع») وبالترتيبات المُكَوَّنة مُسْبقاً لدى الأفراد، وفقاً لصيغة: «العادة + الميدان = الممارسة»[2]. ويرى مؤلّف «مخطط إجمالي لنظرية الممارسة» (Esquisse d'une théorie de la pratique) أن العادة هي «منظومة ترتيبات، دائمة ويمكن تغيير مكانها، تدمج كل التجارب الماضية وتعمل... كرحم لإدراكات، وتقديرات وأعمال»[3]. ويحيل العنصر الأول من هذا التعريف مباشرة إلى سيرورة استبطان القواعد والعادات والالتزامات، التي تجري في مواقع تُجَرَّب فيها، إما بوعي أو بدون وعي، إكراهات الواقع وظواهر السيطرة. وإذا كانت هناك **«أخلاق طبقية»** (ethos de classe)، وهي مقولة يستعملها بورديو أحياناً كمرادف لمقولة «العادة»، فذلك لأن الأفراد من نفس طبقة السكان، والموضوعين في شروط وجود متشابهة، يُقادون للرد بطريقة مشابهة على تجارب الواقع المشتركة المفروضة عليهم (أنظمة العمل بالسلسلة، شروط الوجود في السكن الشعبي، الموارد الثقافية والمدرسية الضعيفة، إلخ).

---

(1) أعطى بيار بورديو للمرة الأولى في مؤلفاته أهمية لهذا المفهوم عندما كتب خاتمة لكتاب بانوفسكي (Panovsky): **العمارة الغوطية والفكر السكولاستيكي** (Architecture gothique et pensée scolastique) - ترجمة صادرة عن منشورات Minuit - 1967 - ص: 135 وما بعدها. وإذا كان التعبير اللاتيني شائعاً لدى القديس توما الاكويني، ومؤكداً لدى دوركهايم، وويبر، وموس، وخاصة الياس، فإن هوسرل (Husserl) هو الذي ندين له لكونه بلور المفهوم بالمعنى الحديث الذي اكتساه منذ ذلك الحين. وقد أخذ به فيما بعد التقليد الظواهري (الفينومينولوجي) تحت مصطلح قريب: «المعرفة المعتادة» (Habitual Knowledge) لدى شوتز (Schütz)، و«العادة» (Habitude) لدى ميرلو - بونتي (Merleau-Ponty). حول النسب الفكري لهذا المفهوم، أنظر:

- François Heran, La seconde nature de l'habitus. Tradition philosophique et sens commun dans le langage sociologique. Revue Française de Sociologie, 1987, p. 385 et s/s.

(2) - La distinction, Éd. de Minuit, 1979, p. 112.

(3) - Droz, 1972, p. 178 et s/s.
- Le sens pratique (1980), rééd, 1984, p. 87 et s/s.

ويحيل العنصر الثاني من التعريف إلى المظهر الباني. فالعادة تبدو كنوع من منهج يُقَنِّن بشكل وثيق السلوك، والمواقف، والآراء القابلة للتصديق، وذلك تجاه وضع جديد، وإنْ كان غير مُنْتَظَر أو غير مُتَوَقَّع. فليس هناك توالد عفوي للأذواق أو لأحكام القيم، ولا توزيع بالصدفة لأساليب الحياة ولا، أخيراً، جاهزية كاملة لإدراك العالم المحيط. إنَّ العادة هي شبكة قراءة، لكنها أيضاً تسييج فرضته المراقبة الاجتماعية. وهذه الرؤية تشير إلى النبرة الموضوعة على وزن الحتميات الاجتماعية وإكراهات البُنى، وهذا ما أُخِذَ عليها أحياناً.

ب ـ السيطرة المنظور لها من وجهة نظر أولئك الذين يمارسونها

يُعَرِّف ماكس ويبر الظاهرة السياسية في الجماعات البشرية، وهو بصدد ملاحظة خصوصيتها، بأنها أسلوب السيطرة الذي يجمع بين مراقبة القهر ومنظومات محدَّدة للشرعية.

وفي حين أن السلطة تصف فقط العلاقة الاجتماعية التي تسمح بتغليب إرادة مَنْ يمارسها، بشكل مستقل عن نقطة معرفة الموارد المستعمَلة من أجل التغلب على المقاومات التي تلتقي بها، يرى أن السيطرة تركِّز على الموارد التي يمكن تعبئتها والإكراهات الخاضعة لها؛ وبعبارات أخرى، فإن هذا المفهوم يهدف إلى التحقق من هوية النظام الاجتماعي المُنَظِّم الذي يسمح بالممارسة الفعلية للسلطة. وفي العصر الحديث، تُمَارَس السيطرة السياسية من قِبل مشروع (أي تنظيم) ذي طابع مؤَسَّساتي: الدولة، التي تستمد من المجتمع، في آن واحد، وسائل ممارسة احتكار القوة ووسائل تبرير شرعية تطلّعها لجعل نفسها تُطاع.

وبإلحاحه بقوة على مقولة الشرعية، يصنع ماكس ويبر من هذا المتغيِّر الثقافي المعيار المميِّز لثلاثة نماذج مثالية للسيطرة السياسية ذات سمات متناقضة بقوة[1]. ويُقَدِّم هذا التصنيف ميزة تحديد موقع كل فِعل سلطوي (أمر الرئيس التسلسلي، المنع الأخلاقي الذي يضعه الرئيس الديني. . .) ضمن

(1) الفصل المشهور الثالث، وعنوانه: **نماذج السيطرة**، وهو يقع في الجزء الأول من كتاب: «**إقتصاد ومجتمع**» Économie et Société (1922), Trad. Plon, 1971.

منظور شامل تُوَضَّح فيه قضية نوابض الطاعة وقضية أساليب الأمر.

ـ **السيطرة التقليدية**. وهي منظومة حكم تستمد شرعيتها من «أعراف تُقِرُّها صِحَّتها العريقة في القِدَم، وعادة احترامها المغروسة في الإنسان»[1]. إنَّ عملية تطبيع المؤسَّسات، بفضل الزمن المنصرم، وقوة الإنعكاسات المُكْتَسَبة بالطاعة، تعطيها سلطة لم يَعُد أصلها أو أُسسها موضوعاً للنقاش؛ وقد اعتُبِرَت مُبَرَّرة لمجرد كونها موجودة. إنَّ قوة المعتقدات تضمنها «وحدة التربية»، أي التعليم المنقول بواسطة مؤسَّسات (الكنيسة في العصور الوسطى، وفي ملكيات النظام القديم)، وكذلك معطيات التجربة في نظام ثقافي لا يعترف بقيمة التغيير.

ويتميَّز نموذج السيطرة السياسية هذا بهيمنة علاقات من نمط شخصي بين السيد الاقطاعي وأتباعه، وبين الأمير ورعاياه. كذلك تُلاحظ درجة ضعيفة من التأسيس القانوني حتى وإنْ ميَّز ماكس ويبر بين الأشكال الأبوية (الأكثر بدائية) والأشكال الوراثية (الملكيات الأوروبية بدءاً من القرن الخامس عشر). وحسب تفكيره، فإنَّ هذا الشكل للسيطرة السياسية هو ما تختصّ به النظم السياسية التي اختفت عموماً في بداية القرن العشرين في أوروبا (أنظر: مفهوم الجماعة المأخوذ عن تونيز). لكن من الممكن، مع ذلك، تبيُّنها في أيامنا الحالية في كل مرة يُلاحظ فيها سلوك طاعة يجري بفعل العادة أو المراعاة الغريزية للأعراف الثابتة. ويقابل هذا التصوّر للسيطرة بالفعل ما يسمّيه ويبر بنموذج العمل **التقليدي**، أي الطاعة بدافع الحرص على التطابق مع دور محدَّد؛ ومن هنا يكون كل إنشغال واعٍ بحساب عقلاني ومتعمد غائباً.

ـ **السيطرة القانونية ـ العقلانية**. وهي تميّز عمل المجتمعات الحديثة، في كل مكان تنمو فيه الظاهرة البيروقراطية: في إدارة الدولة، وكذلك في دائرة المشاريع الكبيرة، والكنائس والأحزاب الجماهيرية. في هذه المنظومة السلطوية تهيمن عناصر التنظيم اللاشخصي، القائمة على الأهلية القانونية للوكلاء. فهؤلاء لا يتم تعيينهم بناء على الحظوة الشخصية، وإنما وفقاً لقواعد تقنية تسمح بتقدير المؤهلات المهنية والتحكم بالمعارف المتخصِّصة

---

(1) - Le savant et le politique, Trad. Plon, rééd. 1979, p. 102.

التي لا بد منها من أجل ممارستهم لوظائفهم. فأي تملّك للعمل أو للمنصب القيادي غير ممكن؛ وفي الدائرة السياسية بصفة خاصة، ينتصر مبدأ الولاية ذات المدة المُحَدَّدة. وأخيراً، فإن ممارسة السلطة تكون منظّمة مُسْبَقاً بنصوص توزّع الصلاحيات بين الأفراد وفق مبدأ تسلسلي. وهكذا يمكن لكل خاضع أن يتحقق مِنْ هوية مَنْ أملى القاعدة، والطعن بها، عند اللزوم، أمام السلطة التسلسلية الأعلى.

ويرى ماكس ويبر أن الدولة البيروقراطية الحديثة هي الشكل الرئيسي للسيطرة القانونية العقلانية، الذي إنبثق تدريجياً من الأشكال التقليدية للسيطرة[1]. وإذا كان من الممكن للدور الأعلى للسلطة أنْ يَؤول لشخص يمتلك شرعية من النمط التقليدي (الملك الوراثي) أو الكاريزمي (الزعيم السياسي ذو الشعبية القوية)، فإن أساليب الشرعية الغريبة عن المنظومة القانونية ـ العقلانية تبقى محدودة وهشّة. أما الأمر الأساسي بالفعل فيقع في إضفاء طابع قانوني على العلاقات السلطوية.

ويقابل هذا التصوُّر للسيطرة نمط عمل يصفه ويبر بالعمل العقلاني (Zweckrational). وفي هذه الحالة الرمزية، يتصرف الفرد عقلانياً تجاه هدف مُحَدَّد هو أيضاً بطريقة عقلانية. وسلوكه هذا يتميز بحساب يسمح له بالوصول إلى غاياته مع أخذه بالحسبان قواد اللعبة. وهذا النمط يتعارض مع نمط العمل اللاعقلاني (Wertrational)، أي العمل الذي لا يخضع إلى متابعة هدف محسوب، وإنما إلى الإخلاص لقيم[2].

ـ **السيطرة الكاريزمية**. كان ماكس ويبر نفسه واعياً للطابع اللامتناسق لتمييزه الثلاثي. وبالفعل، ففي حين تُعَدُّ السيطرتان التقليدية والقانونية ـ

---

(1) من أجل تذكُّر الجدل النظري الهام حول مفهوم ويبر للاقطاعية المقابلة للدولة البيروقراطية الحديثة، راجع:

- Otto Hintze, Féodalité, capitalisme et État moderne, Textes choisis par Hinnerk Bruhns, Éditions de la M.S.H., 1991.

(2) «نطلق تسمية السلوك العقلاني من حيث الغاية على السلوك الذي يتوجّه حصراً، وحسب الوسائل التي يتم تمثّلها (ذاتياً) باعتبارها ملائة، إلى غايات يتم إدراكها (ذاتياً) بطريقة متواطئة».

- Essais sur la théorie de la science, Trad. Plon, 1965, p. 328.

العقلانية شكلين «طبيعيين» للسيطرة يتجاوزان بشكل واسع مسألة الأشخاص الذين يمارسونها، تجد النبرة نفسها موضوعة، مع هذا النموذج المثالي، في موقع إغراء إستثنائي. فبسبب الصفات الخارجة عن المألوف، والمُسْنَدة إلى الزعيم، يمارس هذا الأخير تأثيراً عاطفياً قوياً على أولئك الذين يستسلمون له[1]. إنَّ السيطرة الكاريزمية للقائد الديماغوجي على الجمهور، والنبي المُلْهَم على الاتباع المتحمسين، ورئيس الدولة المُنْتَخَب باستفتاء شخصي على شعبه، لا تندرج ضمن بُنى تنظيمية ثابتة كما في الشكلين السابقين. فإما أنْ تقتصد هذه البدائل البيروقراطية أو المتعلقة بنوعية الأتباع في علاقة مباشرة وفورية بين الزعيم والجمهور، وإما أن تتّجه لقلب سير عملها اليومي بإدخال عناصر فوضى أو تعسّف لها. إنَّ أيّ عرف، وأية قاعدة قانونية مكتوبة لا يمكن أن تقاوم بالفعل إرادة الرئيس الكاريزمي المتملّق لأن الخاضعين يكونوا مستعدين «للقيام بتخلٍ شخصي تماماً، مليء بالإيمان، وناشئ عن الحماس أو الضرورة والأمل»[2].

واستُدْرِج ماكس ويبر بالنتيجة للإشارة للطابع الهشّ نسبياً لشكل السيطرة هذا الخاص جداً. وكان عليه أيضاً الاعتراف بأنه يمكن، سياسياً، أن يأخذ مكانه حتى ضمن السيطرة التقليدية (الملك المحترم بشكل استثنائي) أو السيطرة القانونية ـ العقلانية (رئيس حكومة ديمقراطية متمتع بشعبية لا نظير لها). إنَّ السيطرة السياسية الكاريزمية تتجه في الواقع لوصف فترات خاصة إلى حدٍ ما في داخل الأسلوبين الآخرين للسيطرة، بحيث تشوش تقريباً لأمد طويل مجراهما الطبيعي. إنَّ فشل الزعيم، وفي كل الأحوال، خلافته عندما ينبغي أن تبدأ، يشكلان لحظات صعبة نشهد فيها عملية عودة لأساليب أكثر روتينية.

---

(1) الكاريزما (Le charisme) هي «الصفة الاستثنائية لشخص يكون، إذا صحّ القول، موهوباً بقوة وبطباع فوق طبيعية، وفوق بشرية، أو، على الأقل، خارج نطاق الحياة اليومية، ولا يمكن للعادي من البشر الفانين الوصول إليها، أو يُعتبر إيضاً إما مُرْسَلاً من الله، أو مثالاً، ويُعتبر بالنتيجة زعيماً» «Économie et société»، ترجمة Plon ـ 1971 ـ ص: 249. وفيما بعد يوضح ماكس ويبر أن الشخصية الكاريزمية تعرف كيف تخلق حولها «وحدة انفعالية».

(2) - Économie et société, op. cit., p. 249.

جـ - فجوات المراقبة الاجتماعية: هامش المبادرة لدى الفاعل

تشدّد تحليلات بورديو وتونيز على المراقبة الاجتماعية التي تُثقل على الأفراد، وذلك حين يشيران بشكل خاص لوزن الحتميّات. وبالعكس، يهتم ميشال كروزييه، والباحثون الذين يحدّدون موقعهم في نفس منظوره، أكثر، بهوامش الحرية الموجودة في داخل منظومات التفاعل التي يجدون أنفسهم موضوعين فيها.

فبعد أنْ درس العلاقات السلطوية في بعض المشاريع (شركة حصر التبغ، وبعض شركات التأمين الباريسية)[1]، ثم في الإدارة العامة[2]، نَظَّر ميشال كروزييه، بالتعاون مع ايرهارد فريدبرغ، نتائجه في كتاب «الفاعل والمنظومة» (L'acteur et le système) (1977)، واستطراداً في كتاب «دولة متواضعة، دولة حديثة» (Etat modeste, État moderne) (1987). ويرى كروزييه إنَّ أي «وضع تنظيمي معين لا يُكْرِه أبداً الفاعل بشكل تام. فهذا الأخير يحتفظ دائماً بهامش حرية وتفاوض»[3]. لماذا؟ السبب الأول هو وجود مناطق شك تدع مكاناً للمبادرة. فالمعلومات التي قد تسمح باستخلاص أفضل قرار أو أفضل جواب على الأمر تكون غير كافية أو، بالعكس، وفيرة؛ وهي يمكن أيضاً أنْ تكون خاطئة جزئياً. فدافع الضريبة، على سبيل المثال، يمكن أن يتخلّى عن الغش لأنه يبالغ في تقدير قدرات الدوائر المالية على مراقبة تصريحه؛ لكنه يمكن أيضاً «أنْ يشعر» بأن خطر اكتشاف أمره ضعيف. والسبب الثاني هو أن كل طرف في ما يسمّيه «منظومة العمل»، أي «وضع الترابط المتبادل بين الفاعلين» (المكتب، الورشة، المصلحة الإدارية. . .) يمتلك، على هامش القواعد القانونية، قدرات نوعية خاصة على المقاومة أو التأثير. إنَّ المعارف التقنية التي لا يمكن استبدالها لدى عمال الصيانة هي، على سبيل المثال، التي تسمح لهم بجعل الأُطُر تحسّ بحدود عُلُوّها التسلسلي. كما أن المعلومات السرية التي يَطّلع عليها

---

(1) - Le phénomène bureaucratique, Seuil, 1963.
- Le monde des employés de bureau, Seuil, 1965.

(2) - La société bloquée, Seuil, 1965.

(3) - L'acteur et le système, rééd. Seuil, 1981, p. 79.

عمّال المقاسم أو بعض أمناء السر في المصالح الإدارية، يمكن أن تُستعمل بشكل مزعزع للاستقرار.

وهكذا، تتجلّى، في خطٍ موازٍ للبنية الهرمية للسلطة في منظمة تسلسلية، استراتيجيات هجومية أو دفاعية للفاعلين. فكل منهم يسعى، بالفعل، للاستفادة من «اللعبة» (بالمعنى الميكانيكي للكلمة) المحتومة التي توجد في دواليب السيطرة. والأمر يتعلق هنا أولاً بمحاولة توسيع هامش المناورة لديه: المسؤول الأعلى بتقوية مراقبته على مرؤوسيه، والمرؤوسون باستكشافهم لإمكانيات التأثير على رئيسهم (التنظيم النقابي، اللجوء لسلطة أعلى)، والمتساوون بسعيهم جاهدين لتوسيع أرضهم على حساب خصومهم (عمال الصيانة وعمال الإنتاج؛ المسؤولون الاداريون والمسؤولون الماليون، والوزراء الذين ينفقون ووزير المالية، الخ). كما يتعلق الأمر أيضاً بالسعي، قدر الإمكان، للتخلص من الإكراه إما من خلال تصرفات رفض عدوانية، أو من خلال مواقف مقاومة سلبية، وجمود أو هرب (نزعة التغيّب).

هذه الرؤية تتجه، مع مجازفات مُفْرِطة أحياناً، لإنكار مقولة السيطرة لتستبدلها بمفهوم سلطة متفجِّرة في عدد لا يحصى من الأوضاع الاجتماعية الجزئية التي يناضل فيها الفاعلون، الذين لم يُحْرَموا أبداً بشكل تام من الموارد، استمرار من أجل شنّ صراعات يمكن ربحها، وتجنب صراعات خاسرة سلفاً. وينجم عن ذلك جدول التعدد الملموس للتأثيرات والضغوط المضادة، والاستراتيجيات المتباينة التي تقترن بنتائجها أو تحيّدها؛ والكل يشكل، في غناه وغموضه، النسيج الملموس لممارسة السلطة في منظمة سياسية أو إدارية أو اقتصادية.

لقد أشار إيرهارد فريدبرغ للتطور الذي امتد لفترة طويلة ودفع المنظمات (مشاريع، إدارات عامة، ومؤسَّسات سياسية أيضاً) لترخي الضغوط التي تمارسها على أعضائها. وهكذا يحل غالباً محل نظام قيادة تسلسلي حصراً ممارسات تشاركية أو، على الأقل، يُلهمها الاهتمام بتدبير عقلانيات مختلفة. ويبدي أعضاء هذه المنظمات الأكثر مرونة قدرة على استقلال متزايد. ويظهر على المستويات التابعة «وجه جديد لوكيل يعرف القليل من الإخلاص تجاه المنظمة، ويقيم معها علاقة ذات طابع أداتي أكثر بكثير».

وفي القمم، نجد «الرجل في البدلة الرمادية، العزيز على شاطري البيروقراطيات الكبرى العامة أو الخاصة إلى نصفين، وهو يخلي مكانه إلى... فرد قادر على الابتعاد والتراجع عن دوافعه الخاصة، وعلى القيام بالأحرى بتقديم مصلحة بل صعوبة الضربة التي هي بصدد لعبها، وتعقُّد اللعبة التي انخرط فيها ويريد ربحها»[1]. وهكذا تشدِّد هذه الإشكالية بشكل مفيد ليس فقط على عيوب المراقبة الاجتماعية، التي تفتح إمكانيات عمل على الهامش حتى في الأوضاع التي تُحكم بالطريقة الأكثر استبدادية، وإنما أيضاً على تطور تاريخي من المناسب بالفعل تحليله بأكبر قدر من الانتباه.

لكي نُرَكِّب مجموع هذه المقاربات التي تنظر للسلطة كتفاعل مشروط بمناهج ميدانية أو بإكراهات منظومات شاملة، سنستلهم التحليل المُنَشِّط لستيوارت كليج (Stewart Clegg) الذي اقترحه في مُؤَلَّفه الذي أصبح اليوم كلاسيكياً: «السلطة، الدور والسيطرة (Power, Rule and Domination)[2]. إنَّ الجدول التالي، المتفرع عن مخططاته[3] يهدف للتذكير بمجموع التكيّفات الناشئة عن بيئة اجتماعية سبق أنْ بُنيت بقوة، وتحتوي كل علاقة قابلة لأن تتجسد مادياً.

إنَّ المستوى الأساسي هو مستوى الميادين الاجتماعية الثلاثة. والمكان المشغول في أساليب إنتاج (وإدارة) الخيرات الاقتصادية، والخيرات الرمزية، والقهر، هو بالفعل الذي يُحَدِّد الوصول إلى الموارد السياسية المتوفرة، أي إلى وسائل التأثير وأدوات الضغط.

لكنّ المستوى الأساسي يتحكم أيضاً بإعداد أساليب العقلانيات في المستوى المتوسط، أي مناهج الأوضاع والتدابير الادراكية والانفعالية للفاعلين في المدى الطويل. وهذه الأساليب العقلانية تتكوّن بشكل أساسي من خلال

---

(1) - Le pouvoir et la règle, Seuil, 1993, p. 102 et 103.

(2) - Routledge and Kegan, Londres, 1975.

لنفس المؤلّف:

- Frameworks of Power, 3e édition, Sage, 1993, p. 213 et s/s.

(3) - Repris de Ph. Braud, Du pouvoir en général au pouvoir politique, in M. Grawitz, J. Leca (Dir), Traité de Science Politique, PUF, 1985, t. 1, p: 370.

الإكراهات، سواء تعلق الأمر بتنظيمات مُسْتَبْطَنَة بالمعنى المحدَّد أعلاه، أم بتنظيمات مُعَاشة كأشياء خارجية. وعبر هذه المنظومة الإجمالية للتجهيزات سيعيش الفاعلون التفاعلات الفردية التي يُقادون فيها باستمرار للدخول في فجوات اللعبة الاجتماعية ، مع التحفظ فيما يتعلق بقُدرات المبادرة الاستراتيجية التي تبقى قائمة.

ويشترط المستوى الأساسي أساليب العقلانية التي تشكّل هي نفسها الإطار المؤسَّساتي و«العقلاني» الذي ستُدار في داخله العلاقات السلطوية. لكن هناك إمكانيات لوجود آثار راجعة.. فممارسة السلطة يمكن أنْ تتم ضمن شروط من شأنها أن تُعَدِّل، بمكرٍ أو بقسوة، القواعد المؤَسَّسة، وتثير في النهاية تغيّرات على مستوى أساليب الإنتاج نفسها.

تجهيزات السلطة

مستوى التحليل	الميدان المعني	تجهيزات السلطة	مفاهيم
سطحي	تفاعلات	تقويم الموارد المتوفرة (لعبة الإعلام)	سلطة
متوسط	أساليب العقلانيات	**تنظيمات اجتماعية مُسْتَبْطَنَة** (عادة ـ أخلاق طبقية..) تنظيمات اجتماعية خارجية (قواعد قانونية، لغات، اصطلاحات...)	مراقبة اجتماعية
أساسي	أسلوب إنتاج: ـ الخيرات المادية ـ الإعدادات الرمزية ـ القَهر	توزيع غير متكافئ لموارد السلطة	سيطرة

الفصل الثاني

الدولة

تُعَدّ هذه الكلمة، الكلّية الحضور في مصطلح الحياة السياسية، ذات استعمال أكثر حذراً في العلوم الاجتماعية. ويذهب البعض حتى لاقتراح إزالتها من الوجود، نظراً لأنه يرى في هذا «المفهوم - الشاشة» عقبة، لا يمكن التغلب عليها تقريباً، في وجه تقدم التحليل العلمي[1]. إنّ مصطلح الدولة (État)، - الذي يُرَوَّج - يغطي وقائع مختلفة لأقصى حدّ، ويسعى تعسفياً للتقريب، بل لتحقيق التناغم، فيما بينها. ما هو الشيء المشترك، بالفعل، بين اللوكسمبرغ والولايات المتحدة من حيث سير عمل الآلة الإدارية، والعسكرية والبوليسية؟ إن إستعمال التعبير يوحي، ربما، بشكل خاص، بوجود كائن جماعي مجرد، مختلف تماماً، ومتميز عن المجتمع المدني الذي يحكمه. إلاّ أنه لا وجود في الوقائع إلاّ لأفراد: حكّام، وكلاء إداريين، يقيمون فيما بينهم، ومع الفاعلين الاجتماعيين الآخرين، علاقات ثابتة، متعدِّدة، لا شكلية أو منظَّمة قانونياً (. . . بواسطة الدستور، والقوانين، واللوائح والاتفاقيات، إلخ). والدولة / القوة العامة، المزعوم أنها مُزَوَّدة بإرادة واحدة ومتماسكة، ليست إلاّ منظومة علاقات قانونية معقدة تستعلي على التعارض بين الدولة والمجتمع المدني.

---

(1) - B. Lacroix, Ordre politique et ordre social, in M. Grawitz, J. Leca, Traité de si-cence politique, PUF, 1985, t. 1, p. 472 et s/s.

- قبل عشرين سنة كان جيرار بيرجيرون (Gérard Bergeron) يؤكد أنّ: «الدولة ليست مفهوماً نظرياً كبيراً» - في:

- Fonctionnement de l'État. A. Colin, 1965, Préface R. Aron.

ومهما كانت هذه الانتقادات ملائمة فإنها يجب، مع ذلك، أن تكون ذات طابع نسبي. فالمسعى البنائي في العلوم الاجتماعية[1] أشار، منذ أمد طويل، إلى الطريقة التي تكون فيها كل مجموعة أدوات تصوّرية مصدراً لحوادث عارضة، أي لأوهام خلقتها بشكل مصطنع المناهج والمقولات المستعمَلة. وهناك الكثير من «الكلمات ـ المفاتيح» الأخرى في اللغة السياسية، مثل: الأمة، الحزب، المشروع، الإدارة، الخ. . .، التي تثير مشاكل مشابهة. ومع ذلك، فإنه ليس هناك مجال للتخلي عن استعمالها، وإلاّ فإننا سنمنع عن أنفسنا كل إمكانية للاتصال. إنَّ أحد أهداف علم الاجتماع السياسي يجب أن يكون، بالعكس، الاستيلاء على هذه التصوّرات النشيطة سياسياً بهدف توضيح أبعادها واستعمالاتها المتعددة.

وفيما يتعلق بكلمة «دولة» نلاحظ، في مقاربة أولى، أنها تحيل في اللغة الشائعة إلى ثلاثة نُظُم من الوقائع المتميزة.

فالدولة، مقابلَ «المواطنين» أو «الجماعات المحلية» أيضاً، تعني شكلاً سلطوياً يُمَارَس في داخل المجتمع المدني. بهذا المعنى يجري الحديث عن مساعدة الدولة للمشاريع، أو عن تعديات الدولة على الحريات الفردية. كذلك يُشار عادة لديالكتيك العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني.

وعلى الصعيد الدولي، تكتسي الدولة مفهوماً أوسع. فهي مرادفة حينئذٍ للمجتمع الشامل، المُنَظَّم قانونياً في حيِّز محدَّد، والمشارك مباشرة في السيرورات الخالقة للقانون الدولي. بهذا المعنى، تقول اللغة الشائعة، أن البرازيل، والهند، والجزائر هي دول؛ أما الفقهاء فيوضحون بدقة: أنها أشخاص القانون الدولي.

ويوجد أخيراً بُعْدٌ ثالث يخترق، والحق يقال، البُعْدين الآخرين. فحول كلمة «دولة» تدور مفاهيم، معروفة ثقافياً، وهي، في آن واحد وهمية ومنتِجة لواقع. إنَّ «تمثُّلات» الكائن الجماعي، المُشَخَّص والمنفصل عن الأفراد، في آن واحد، هي التي تمارس، باسمه، امتيازات القوة العامة. فهذا الكائن المجرد ليس له من واقع إلاّ عبر الإعدادات الرمزية التي يتمثّلها الأفراد؛ لكنَّ هذا البُعْد الوجودي في الخيال يُوَلِّد آثاراً واقعية أساسية.

(1) أنظر الفصل العاشر.

الفقرة الأولى

الدولة كسلطة سياسية

يرى ماكس ويبر أن الدولة «مشروع سياسي ذو طابع مؤسَّساتي، تُطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، باحتكار الإكراه البدني المشروع»[1]. في هذا التعريف المشهور، نشأ المأزق حول المهام القابلة لأنْ تُسْنَد إلى الدولة، سواء كانت محصورة في دور «الحارس الليلي» في النظرية الليبرالية القائلة بدولة الحدِّ الأدنى، أم كانت مفهومة بشكل أوسع (الدولة الحامية، الدولة صاحبة الرسالة). وهكذا، فإنَّ طُرُقَ السلطة المُمَارسة هي التي تحدِّد خصوصية الدولة.

إنَّ الدولة ليست شكلاً سلطوياً «طبيعياً» وجد في داخل أي مجتمع مهما كان. فقد ظهرت في ختام سيرورة تاريخية محدَّدة، يمكننا التساؤل عن الآفاق المستقبلية التي ستصُبُّ فيها الآن. وسماتها المميزة لم تُسْتَخْلَص بوضوح إلاَّ في نهاية عمل تاريخي طويل في مجال التمايز الاجتماعي.

أولاً ـ تكوّن الدولة

من أجل توضيح دينامية تكوّن الدولة، تَعَايش في علم السياسة نموذجان كبيران من المقاربات. الأول يعطي الأفضلية للمقارنة بين المجتمعات السياسية، الموجودة أو التي زالت. وتهدف ملاحظة التباينات بينها إلى استخلاص خصوصية الدولة الحديثة، بالنسبة للعديد من الأشكال الأخرى لتنظيم السلطة السياسية. والثاني يفضل القيام بسرد قصة فريدة، ويتعلق بوصف السيرورة التي انتهت تدريجياً، في الغرب، إلى إنبثاق الدولة، كما نعرفها اليوم.

(1) - Économie et Société, Plon, 1971, t. 1, p. 57.

أ ـ المقارنة الأنثروبولوجية

وموضوعها، كما يُذَكِّرنا بذلك جورج بالانديه، دراسة «المجتمعات البدائية» التي لم تكن الدولة قد تكوَّنت فيها بوضوح، وكذلك المجتمعات التي توجد فيها الدولة، وتظهر بأشكال مختلفة جداً[1]. لقد كان روبير لووي، مؤلِّف «بحث في علم الاجتماع البدائي» (Traité de sociologie primitive)[2]، أحد أوائل من تصدُّوا لقضية تكوُّن السلطة السياسية، في مؤلَّفه الهام «أصل الدولة» (The Origin of the State) (1927). أما جان وليم لابيار (J.W.Lapierre)[3] فقد جمع، فيما بعد، وبكثير من التنقيب، مواداً عِرْقِيّة (إتنولوجية) ثمينة جداً، سعى جاهداً لتصنيفها في سُلَّم يتضمن تسع درجات من التمايز السياسي المتنامي. وأدت ملاحظة هذه المعطيات بوضوح، وبالمقابل، إلى بروز ما يُكَوِّن خصوصية الدولة الحديثة تجاه كل الأشكال الأخرى المعروفة للسلطة السياسية. وقد تبيَّن، بالفعل، أنها تجمع بين ثلاث ميزات كبرى.

1 ـ تَخَصُّص الوكلاء

يجهل عدد من المجتمعات المُسَمَّاة «بالبدائية»، والتي تمتد عموماً على مساحات متواضعة جداً، ولا تعرف القراءة، تَخَصُّص الأفراد في ممارسة السلطة على مجموع أفراد الجماعة. إنَّ هناك، بدون شك، بعض الأفراد الذين يقومون بنشاطات سياسية، ويضعون قواعد قابلة للتطبيق ويعملون على تأمين احترامها، ويُحدِّدون أهدافاً جماعية، لكنهم يقومون، بصفة رئيسية، بأدوار أخرى قد تكون دينية، أو إقتصادية أو منزلية[4]. ويحصل حتى، كما

(1) - Authropologie politique, 1re édition, PUF- 1967, p. 8, rééd. Quadrige, 1984

(2) - Robert Lowie- Trad. A Métraux, Payot- 1936.

(3) - Essai sur le pouvoir politique, Éd. Ophrys, 1968.- وللمؤلِّف نفسه: - Vivre sans État? Seuil, 1978.

(4) أ. بيزانس (A. Byzance)، ما زالت بعض آثار هذا التمايز باقية من عهد الأباطرة المقدونيين (في القرن الخامس). «فحارس غرفة» الامبراطور، على سبيل المثال، يمارس وظائف سياسية هامة. وبعضهم نجح حتى في إكتساء الرداء الأرجواني الامبراطوري. أنظر:
- G. Ostrogorsky, Histoire de l'État byzantin. Trad. Payot- 1983, p. 276.

في مجتمع الاسكيمو التقليدي، أن تؤول هذه المهام بلا تمييز إلى الجماعة بأسرها، بحيث يمكن لأي فرد فيها تنفيذ العقوبة المفروضة جماعياً على أحد أعضائها[1]. وتعرف بعض المجتمعات، بالعكس، التمايز في الأدوار السياسية وانبثاق الممثِّلين. لكنها تستمر في جهلها لتخصُّص الوكلاء المكلَّفين بالعمل على تنفيذ القرارات، بالقوة إنْ كان ذلك ضرورياً. إنَّ «الحكّام» يكونون إذن مكرهين على اللجوء إلى السحر القهري للساحر، وإلى قوة الدين؛ أو أنهم يفوضون إلى الجماعة بأسرها، أو إلى عضو ما من أعضائها، الاستعمال المحتمل للعنف من أجل تأمين احترام القواعد؛ أو أنهم يتورَّطون أخيراً في نقاشات مملة ولا نهاية لها، من أجل استخلاص اتفاق (شبه) إجماعي. وفي بلاد اليونان البدائية، أظهر لنا هوميروس (Homère) ملوكاً مجبَرين باستمرار على تبرير «قراراتهم» من أجل السعي لتأمين الطاعة لهم بواسطة الإقناع. وفيما بعد، لم تكن أولى المدن اليونانية الديمقراطية تمتلك قوة عامة، بالمعنى الحصري للكلمة، بامكانها تأمين النظام الداخلي، في حين أنها كانت تُجَنِّد القوات (المواطنين المسلحين) من أجل مجابهة الأخطار الخارجية[2]. ويعرض القانون العرفي الميلانيزي، في كاليدونيا الجديدة أو في ڤانواتو (Vanuatu) حتى الوقت الراهن، مثالاً عن الممارسات السياسية القائمة على حدٍ أدنى من تفويض السلطة الجماعية.

وفي أمكنة أخرى أيضاً، كما في الممالك الغربية في العصور الوسطى، وكذلك في الامبراطوريات التي حكمت الهند أو الصين في المرحلة الكلاسيكية (الممتدة حتى القرن التاسع عشر)، نلاحظ بوضوح التخصُّص المزدوج: تخصُّص السلالات الحاكمة التي كلَّفت نفسها «بتمثيل» الجماعة بأسرها، وتخصُّص الوكلاء، الذين تكمن مهمتهم في القيام، تحت إشراف الأوائل، بالعمل على تنفيذ القرارات. فهناك، من جهة أولى، حكّام بالمعنى الواسع للكلمة؛ ومن جهة أخرى، موظفون، ورجال شرطة، وقضاة. وفي

---

(1) - J. Malaurie: Les derniers rois de Thulé, 4e éd. Plon, 1976, p. 147 et s/s.

ـ عن شعب النوبا، أنظر المؤلَّف الكلاسيكي لـ :

- Edward Evans-Pritchard, Les Nuer, (1940), Trad. Gallimard- 1968.

(2) - M. Finley- L'invention de la politique, Trad. Flammarion- 1985- p. 43.

الدول الحديثة، يجتاز التخصُّص درجات جديدة أيضاً. ونلاحظ فيها أولاً ظهور محترفي السياسة. فمنذ القرن التاسع عشر، يمارس الممثلون المنتَخبون في الديمقراطيات التمثيلية ولايتهم بوقت كامل، ويتقاضون لقاء ذلك رواتب كافية. وبشكلٍ موازٍ، تعزَّزت سيرورة تخصُّص الوكلاء الاداريين. فهؤلاء يتجهون لأنْ يُعَيَّنوا بناءً على معايير الأهلية (عن طريق مباراة بشكل خاص) ويُطْلَب منهم اكتساب معارف نوعية خاصة، تقنية تقريباً، وبحسب الوظيفة المطلوب تأمينها.

2 ـ مركزية القهر

يكتسي بناءُ مركزٍ، مميِّز للدولة الحديثة، مظهرين لا يكونان بالضرورة مرتبطين فيما بينهما. ففي المجتمعات التي تقوم على قاعدة القانون العرفي، لا يوجد توحيد لعملية إملاء القواعد القانونية التي ينبغي أن تحكم النظام الاجتماعي. فحسب المدن أو الأقاليم، يطبِّق القضاة قانوناً مختلفاً. ومع ذلك، فإن القوة العامة المكلَّفة بضمان تطبيقه يمكن أن تكون، من جهتها، موضوعة تحت سلطة موحَّدة، سلطة الملك على سبيل المثال. ذاك هو، إلى حد كبير، الوضع الذي ساد، لفترة من الزمن، في الممالك الغربية، عندما تغلَّب الملوك على القوة العسكرية للإقطاعيين (في فرنسا، بدءاً من عهد شارل السابع ولويس الحادي عشر)، لكنهم كانوا ما يزالون بعيدين جداً عن فرض التوحيد الاداري والقانوني.

وبالمقابل، تجلَّت المركزية المميِّزة للدولة الحديثة في إنبثاق منظومة هرمية للحق (كلسن)، يضمن قدرتها الفعلية احتكار الإكراه الشرعي. ففي القمة، هناك الدستور، الذي يُحَدِّد اختصاص الاختصاصات (على حد تعبير جللينيك). ثم تأتي في المرتبة الأدنى مباشرة سلطة القانون والأنظمة (Les règlements). وبشكل مطابق بالضرورة معها، هناك قرارات السلطات العامة، والاتفاقات المعقودة بين الأفراد، والصكوك وحيدة الطرف التي يُعَدّ الأفراد مؤَهَّلين لإصدارها. ولضمان القدرة الفعلية لهذا التدرج، تفرض محكمة عليا قراراتها على المحاكم الأدنى.

وعلى خطٍ موازٍ لهذه البنية الهرمية للحق، توجد بنية هرمية للادارة

والمصالح العامة. فالمبدأ التدرُّجي السائد يضع كل وكيل في وضعية خضوع تجاه الأعلى، الذي يكون هو نفسه خاضعاً بدوره لسلطة أعلى منه. وهكذا من مرتبة إلى أخرى، يتم الصعود حتى السلطة السياسية الأعلى. وأخيراً، فإنّ كل السلطات السياسية الأخرى التي تُمَارَس على المستوى المحلي أو الإقليمي، حتى خارج نطاق الجهاز الاداري، تكون خاضعة للنظام القانوني الذي تقيمه الدولة. إنّ هناك ما سمّاه عالم الأنثروبولوجيا البريطاني بيلاي (Bailey) بـ «تشابك البنى السياسية».

إنَّ التباين بين الدولة الحديثة والنظام الاقطاعي هو إذن شديد بشكل خاص. فهذا الأخير كان يتميز بالفعل بانفجار اللجوء الشرعي للقهر. فكبار الاقطاعيين كانوا يتمتعون بامتياز مزدوج، وحاسم من وجهة النظر هذه: تشكيل القوات المسلحة، و«الحكم بالعدل»، وهذا يعني فرض عقوبات تحرم المرء من الحياة أو من الحرية. وكان هناك تباين أيضاً مع النظام السياسي الذي نلاحظه في المجتمعات التقليدية، كالمجتمع الذي درسه كليفورد غيرتز (Clifford Geertz) في جزيرة بالي (Bali) في القرن التاسع عشر[1]. فمركزية اللجوء الشرعي للقوة لم تكن هي فقط غير موجودة، وإنما كان السكان، علاوة على ذلك، يرتبطون قانونياً بعدة شبكات ولاء مستقلة عن بعضه البعض، ومعقدة للغاية، ومختلفة بحسب طبيعة المهام المُنْجَزة (دينية، زراعية، تجارية، الخ...). وكذلك بحسب النظام القانوني الاجتماعي أو العائلي للأفراد.

3 - الطابع المؤسّساتي (L'institutionnalisation)

تُمارَس السلطة، في العديد من النظم السياسية، بصفتها امتيازاً شخصياً. فالصفات الفردية للرئيس هي التي تبرِّر شرعية الطاغية اليوناني في العصور القديمة، أو بشكل أفضل، حظّ أسلحته. والانتماء إلى أسرة معينة هو الذي يحكم الوصول إلى العرش في الملكيات الوراثية. والأمر النموذجي الذي يُبيِّن هذا الضعف في الطابع المؤسّساتي للسلطة السياسية يكمن، غالباً، في عدم وجود تمييز واضح بين الذمة المالية للأمير و«دولته». (فعند وفاة

(1) - L'État à Bali, Trad. Gallimard, 1980.

الملوك الفرنسيين، كانت مملكتهم تُقَسَّم بين أبنائهم كما لو كانت إرثاً). كذلك كان الأمير يغرف من الموارد العامة كما لو كان يأخذ من جيبه الشخصي.

إلاّ أن هذه السلطة ذات الطابع الفردي، ليست بالضرورة تعسفية دائماً، وإنما هي استنسابية بشدة. وحدودها تكمن في حدودٍ قانونية («الأمر قانوني لأنني أريده»، كما كان يمكن للويس السادس عشر أن يُعلن) أقل مما تكمن في المقاومة المتوقعة للقوى الاجتماعية الأخرى، أو أيضاً في متطلبات ضميرها الأخلاقي أو الديني.

ويتجلى الطابع المؤسّساتي في مستويين. فهناك أولاً، الفصل بين الشخص الطبيعي للحكّام، والتصوُّر المجرد للقوة العامة[1]. وهكذا نلاحظ، في الملكيات، تمييزاً بين الملك والتاج. وهو تمييز حضّرته، منذ بداية العصور الوسطى، نظرية جَسَدَيْ الملك؛ جسده العضوي الفاني، وجسده المجازي الذي كان يُقال بأنه سيبقى بعد اختفائه الطبيعي، ويؤمّن استمرارية المبدأ الملكي[2]. إنَّ الحكّام يصبحون حينذاك «أجهزة للدولة. ورئيس الجمهورية، مثله مثل الوزراء، يمارسون «وظيفة». ويسمح هذا الفصل بتصوّر استمرارية الدولة التي لن يضيرها بعد ذلك تعاقب الأشخاص الطبيعيين القابلين لأن يجسّدوها وقتياً. ويكون التباين واضحاً في الامبراطوريات الكبرى، التي ليس لها طابع مؤسّساتي، والتي يؤدي فيها اختفاء الرئيس لإطلاق الاتجاهات النابذة. لقد تشاجر جنرالات الاسكندر الكبير فيما بينهم على امبراطوريته، وخلفاء جنكيزخان بدوا غير قادرين على الحفاظ على ماسك المجموعة الاقليمية الشاسعة التي كان شيّدها.

ويُعَبِّر الطابع المؤسّساتي عن نفسه أيضاً في تعميم الأنظمة القانونية المكوّنة لدولة القانون. ويكمن موضوع هذه الأنظمة في تحديد امتيازات كل أولئك الذين يمارسون السلطة باسم الدولة، والتزاماتهم وأولئك الذين تتحكّم

---

(1) - Georges Burdeau, Traité de science politique, 3e éd., L.G.D.J. 1980, t. 1, Vol. 2, p. 119 et s/s.

(2) - E.H. Kantorowicz, Les deux corps du Roi, (1957), Trad. Gallimard, 1989.

السلطة بهم. إنها السلطة القانونية ـ العقلانية بالمعنى الذي يفهمها به ماكس ويبر. فالحكام والوكلاء الإداريون، على حدٍ سواء، يجب عليهم احترام الدستور والقوانين النافذة. وسلطتهم لا يمكن أن تُمارَس إلاّ وفق الأشكال الإجرائية المحدَّدة، وفي ميادين اختصاص محصورة. وعليه فإن التعسف المزاجي، وعدم اليقين بالنسبة للقانون القابل للتطبيق، يُستبعدان على كل المستويات، من البناء التسلسلي للدولة.

إنّ المقارنة بين المنظورات السياسية المختلفة توضّح إذن واقع أن الدولة الحديثة ليست إلاّ أحد الأشكال التي يمكن تصورها للسلطة السياسية في المجتمع. وهذا ما يهدف لتلخيصه الجدول التالي القائم على تقاطع ثابتَيْن.

الجدول رقم 1

الدولة شكل من بين أشكال أخرى للسلطة السياسية

درجة الطابع المؤسّساتي / درجة القهر	ضعيفة	قوية
مركزية ناقصة	سلطات عرفية مجتمع إقطاعي	منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
مركزية مكتملة	نظم طغيانية (بالمعنى اليوناني) امبراطوريات غازية ملكيات وراثية	الدولة

ب ـ الدراسة الاجتماعية ـ التاريخية للعملية في الغرب

يبدو إختراع الدولة الحديثة مرتبطاً بشدة بتاريخ أوروبا، حتى وإنْ وُجِدَت في أمكنة أخرى، كما ذكَّر بذلك برتراند بادي، ديناميات ثقافية حاملة

لنظام سياسي آخر[1]. وقد إنطلق مشروع بناء الدولة[2]، بالمعنى الدقيق للكلمة، من فرنسا وانجلترة، بدءاً من القرن الثالث عشر. واندرج ضمن منطق متواصل لتمايز المهام السياسية في داخل المجتمع. وقد أخذت سلطة الدولة تتثبت بانتصار ضد السلطة الدينية والإقطاعية؛ وظهرت أكثر فأكثر، في الوقت نفسه، كجسم منفصل، ومستقل، ومتميز عن المجتمع المدني.

وكانت العملية الأولى تتمثل في تكوُّن هوية سياسية للأفراد، غير مندمجة بهويتهم الدينية. وانتهى الصراع بين الملك (أو الامبراطور) والكنيسة ليس إلى انصهار الدوائر لصالح الأمير (القيصرية البابوية البيزنطية) أو البابا (التيوقراطية)، وإنما إلى رؤية واضحة أكثر فأكثر لفصل بين الميدانين. ومنذ ذلك الحين لم يَعُد الفرد ينتمي فقط للشعب المسيحي (La christianitas)، وإنما صار أيضاً بشكل كامل عضواً في الإنسانية (L'humanitas). وفي بداية القرن الرابع عشر، أرسى مارسيل دو بادوا (Marsile de Padoue)، الذي نَظَّرَ التمييز، قواعد هذه العلمانية التي تميِّز الدولة الحديثة.

أما العملية الثانية فتمثلت في اختزال الروابط العديدة للتبعية الشخصية، التي كان النظام الاقطاعي يستمد جوهره منها. لقد كان كل فرد لا يعرف إلاَّ سيّده، الذي كان، هو نفسه، تابعاً لسيد إقطاعي أقوى. وكان موضوع التثبيت البطيء والقاسي للسلطة الملكية يكمن في استبدال هذه التبعية بولاء مجموع الرعايا المباشر والوحيد لشخص الملك. وقد كُسِبَت هذه المعركة في فرنسا، في أواخر القرن الخامس عشر، بدءاً من عهد لويس الحادي عشر. وطرأ تبدُّل أخير في أيام الثورة الكبرى عندما تحوَّلت رابطة الولاء للسلالة الحاكمة،

---

(1) - Bertrand Badie: Les deux États. Pouvoir et Société en Occident et en terre d'Islam, Fayard, 1987, p. 41 et s/s.

(2) حول هذه المسألة، أنظر بشكل خاص:

- Joseph Strayer, Les origines médiévales de l'État moderne, Trad. Payot, 1979.
- Perry Anderson, L'État absolutiste: ses origines et ses voies, Trad. Maspéro, 1978.

- حول مفهوم الاقطاعية وواقعها التاريخي، أنظر:

- Otto Hintze, Nature et diffusion de la féodalité (1914), in: Féodalité, capitalisme et État moderne, Éditions de la M.S.H. 1991, p. 89 et s/s.

نهائياً، إلى رابطة ولاء وطني، ونُقِلَ يمين الإخلاص من الملك إلى الأمة؛ وصار يُحتفل بالواجبات تجاه الوطن، لا تجاه شخص الحكام. لقد وُلِدَ «المواطن» بالمعنى الحديث(1).

وتجلّت العملية الثالثة في تنوّع المؤسسات السياسية والادارية. ففي عهد غيوم الملقب بالماريشال(2)، والرفيق المقرب لملك إنجلترة هنري الثاني، لم تكن الوظائف العسكرية والمنزلية والسياسية منفصلة بشكل حقيقي. وقد وصف المؤرِّخون هذا التمايز المتواصل، الذي أدى، بدءاً من الكوريا ريجيس (Curia Regis)، لولادة ليس الجمعيات التمثيلية للكبار والمدن فحسب، وإنما أيضاً لولادة الهيئات الاستشارية العديدة التي ستنبثق منها تدريجياً الوزارات، والمجالس والجمعيات المتخصّصة في المهام التقنية، أي باختصار بداية البيروقراطية الحديثة. وفي فرنسا، تطورت العملية ببطء حتى عهد الڤالوا (Valois) (فرانسوا الأول)؛ ثم تسارعت في عهد لويس الرابع عشر، ووجدت أول تتويج لها في التنظيم الإداري الجديد الذي أُجري في عهد الثورة الكبرى والامبراطورية الأولى.

وتتعلق العملية الرابعة، أخيراً، في التقنين الأكثر فأكثر ضيقاً للعلاقات بين الحكّام والمحكومين. فالشرعة الكبرى لعام 1215 التي فرضها البارونات على الملك «جان بلا أرض» كانت تندرج ضمن منظور إقطاعي. والنصوص الكبرى للقرن السابع عشر في إنجلترة: فعريضة الحقوق (1628)، ولائحة الحقوق (1689) ترمز بشكل أفضل بكثير للانغلاق التدريجي للسلطة السياسية داخل نظام قانوني مُحَدَّد. وقد سبقت بوقت قليل انتصار النظام البرلماني. وفي فرنسا، كان الفقهاء قد طرحوا، منذ القرن السادس عشر، مقولة أكثر غموضاً، هي مقولة «القوانين الأساسية للمملكة»، التي كانت تفرض نفسها حتى على الملك نفسه. وكانت توجد هناك أيضاً سلطة قضائية، هي سلطة البرلمانات، التي ستجسّد، لأمد طويل، ضرورة إيجاد حدود قانونية لتعسّف

(1) - Jean Leca, La citoyenneté entre la nation et la société civile, in: Dominique Colas et autre (Dir.) Citoyenneté et nationalité, PUF, 1991, p. 479.

(2) - Georges Duby, Guillaume le Maréchal ou le meilleur chevalier du monde, Fayard, 1984, p. 74.

الأمير. لكن الخطوة الحاسمة في التقنين تمَّ اجتيازها، بالتأكيد، في عهد الثورة الكبرى التي دشّنت في فرنسا تقليد الدساتير المكتوبة، وكرّست، بشكل خاص، مقولة حقوق الإنسان المقابلة للدولة. وفيما بعد، في القرن التاسع عشر، فما قانون إداري مهتم بعقلنة سير عمل المصالح العامة، وتأمين استمراريتها في كل الافتراضات، وسمو المصلحة العامة. وهكذا قامت الدولة القانونية ـ العقلانية.

لقد أشار بيار بيرنبوم (Piere Birnbaum)، بحق، إلى أنَّ عمليات التمايز هذه يمكن أن تؤثّر بشكل مختلف بالنظم الاجتماعية الغربية. وذهب إلى حدّ النظر إلى بريطانيا، بالمقارنة مع فرنسا، كمثال مُقْنِع بشكل خاص لمجتمع «تبقى فيه الدولة، كبنية متميزة، غير معروفة بشكل واسع»[1]. إن هذا الكلام يمكن أن يبدو مبالغاً فيه، حتى وإنْ كان صحيحاً أنَّ القانون المكتوب يلعب فيها دوراً محدوداً، أكثر مما هو الحال في فرنسا أو ألمانيا، وأن الوظيفة العامة تبدو أقل عدداً وأقل مركزية بشكل صارم.

إنَّ المقاربة الاجتماعية ـ التاريخية تفسِّر هذه العمليات «بديناميات علائقية»، أي بتشابكات معقدة بين العلاقات الاجتماعية القائمة على المنافسة وترابط المصالح. وسنسجل هنا منها ديناميتين رئيسيتين. فهناك أولاً دينامية المنافسات الحربية بين السادة الاقطاعيين، غداة إنهيار الامبراطورية الكارولنجية. فقد أثارت الصراعات المتواصلة تركيزاً متنامياً للسلطة لصالح المنتصرين. وعلى غرار المنافسة الاقتصادية، كانت المنافسة العسكرية المعمَّمة تؤدي إلى ظهور أقليات قطبية غير متساوية، ثم إلى احتكار في داخل حيّز جغرافي محدَّد. وهذا خصوصاً، كما ذكَّر بذلك بيري اندرسون (Perry Anderson)، لأن السادة الاقطاعيين (الصغار والمتوسطين) كانوا قد أصبحوا، بسبب قواهم المحدودة، غير قادرين، أكثر فأكثر، على مجابهة تحدي سلطتهم الذي كان متمثلاً بالمدن التجارية.

وبفضل تفوقه العسكري، تمكن الملك من مراقبة جزء حاسم من

---

(1) - L'action de l'État. Différenciation et dédifférenciation, dans Madeleine Grawitz, Jean Leca, Traité de Science politique, PUF, 1985, t. III, p. 665. Également, Bertrand Badie, Pierre Birnbaum, Sociologie de l'Etat, Grasset, 1979.

الأراضي، وجباية اقتطاع مالي من الثروة. وقد سمحت الموارد التي جناها من ذلك له بإعادة توزيعها وفق رغبته: من أجل توطيد الإخلاص والولاء له، بدون عنف، (النبلاء الذين يقيمون على نفقته في البلاط)؛ ومن أجل تمويل أدوات المراقبة المعزَّزة: جيش دائم، ضباط التاج الذين يتلقُّون أجورهم منه. وهكذا توطدت باستمرار وحدة الدولة ومركزيتها.

وتتعلق الدينامية الأخرى، بشكل أوسع، بالاتجاهات الثقيلة للتوسع الاقتصادي، فبدءاً من القرن السادس عشر، بلغت المجتمعات الغربية، التي تعيش حالة نمو كامل، مستوى أرفع من التمايز الاجتماعي. لقد وجد فيها تقطيع متزايد: فنبلاء السيف، ونبلاء اللباس، وبرجوازيو المدن، ومُجَهِّزو السفن والحرفيون، و«العمَّال» الميسورون، والفلاحون الأكثر بؤساً، الخ... كانت لديهم أنماط حياة، ومصالح وتطلعات نوعية خاصة أكثر فأكثر. وأي من هذه القوى الاجتماعية الحاضرة لم يكن باستطاعتها أن تأمل في فرض نفسها كلياً على القوى الأخرى، وفي تغليب مصالحها الخاصة. وأصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى إجراء عملية تقسيم للسلطة بين الأجزاء المختلفة من الفئات القيادية، وذلك بهدف التقليل من أخطار مجابهات كبيرة. ولهذا السبب نمت الجمعيات التمثيلية الأولى في إنجلترة وهولندة أولاً، بدءاً من القرن السابع عشر، ثم في فرنسا، في أواخر القرن الثامن عشر. وكان من الضروري أيضاً تعبئة مصادر جديدة للشرعية، لأن سلطة الأمير البسيطة، المؤسَّسة على التقاليد، لم تَعُدْ تكفي لضمان احترام التصحيحات المعقَّدة للمصالح المتقابلة. وحينذاك، ظهر تدريجياً الاقتراع العام والشامل، ومبدأ الوصول المتساوي للجميع إلى الوظائف الادارية والسياسية.

وبعد أن تأسَّست هذه الدول الأوروبية، بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر، أخذت تتجابه في صراعات شبه مستمرة تواصلت حتى عام 1945. وقد دُفِعَت لأنْ تُعَبِّئ دائماً كميات أكبر من الموارد (في الرجال، والأموال، وفي الشرعية أيضاً) من أجل مواجهة التهديدات الخارجية التي ساهمت من جهة أخرى، في العمل على بروزها. واستدعت ضرورة الدخول في الحرب اللجوء إلى اقتطاعات مالية جديدة؛ وقادت إلى تنظيم تجنيدٍ كانت له أعباء ثقيلة أكثر فأكثر؛ وتضمنت أخيراً الدعوة إلى نزعة وطنية متأججة من

أجل تسهيل تعبئة أكثر عدد ممكن. وباندراجها ضمن ديالكتيك: التحدي / والرد، بالمعنى الذي أعطاه المؤرخ البريطاني توينبي لهذا التعبير، لم تكفّ هذه العملية عن الاتساع حتى القرن العشرين، ففي البداية تجابه فرانسوا الأول مع شارلكان، ثم تجابه لويس الرابع عشر، وبعده نابليون، مع الملوك الأوروبيين الآخرين، وأخيراً، جرت في القرن العشرين الحربان العالميتان الأولى في 1914 ـ 1918، والثانية في 1939 ـ 1945.

لقد كانت كل مرحلة مناسبة لقفزات جديدة في تقوية الدولة. لكنّ هذه الأخيرة ستتوطد بقوة خصوصاً في فرنسا، وانجلترة، ثم في ألمانيا، بقدر ما يتحقق فيها، بشكل موازٍ، من نمو اقتصادي وسكاني. فقد صار من الممكن تمويل قواتٍ (أو أسطول) أكثر عدداً، ثم منذ أواخر القرن التاسع عشر جيش من المجنَّدين. وقد سمحت الآلة العسكرية بدعم الطموحات المتنامية للدولة، لكنها ستشكل أيضاً إحدى أوساط التكيُّف الاجتماعي التي سينتشر إنطلاقاً منها الشعور بالوحدة القومية[1].

جـ ـ مستقبل الدولة

منذ الحرب العالمية الثانية حدثت انقلابات عميقة على المسرح الدولي أثّرت بالوجه الكلاسيكي للدولة. وقد وسّع بعضها، على ما يبدو، وكرّس نجاحها في مجمل أنحاء العالم. وبدا البعض الآخر، بالعكس، قابلاً لتقويض بعضٍ من أسُسها.

لقد بدأ تصدير النموذج الغربي للدولة إلى ما وراء حدوده الثقافية الأصلية بالظهور منذ القرن التاسع عشر. وشكّلت المحاولات (المُجْهَضَة) لتحديث الامبراطورية العثمانية، والتجربة الناجحة للميجي (Meiji) في اليابان، مثالَيْن بارزين لهذه الحركة القوية التي دفعت لتقليد النموذج الغربي من أجل الحفاظ بشكل أفضل على مجتمعات مُهَدَّدة بفقدان استقلالها. وفي الحالتين، كان إصلاح الجيش، والإدارة، والقانون وحتى المؤسسات السياسية، في قلب العملية. وفي القرن العشرين، أطلقت حركة التحرر من الاستعمار،

---

(1)
- Otto Hintze, loc. cit., p. 6 et s/s.

والاستقلال، التي شهدتها بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل مذهل ما دعاه برتراند بادي بظاهرة «تصدير الدولة»[1]. وتزوّدت البلدان المستقلة الجديدة بدساتير ديمقراطية، منسوخة عن النماذج الأوروبية أو الأمريكية؛ وهذا إنْ لم تَسْتعر استراتيجية ثورية مستقاة من الماركسية ـ اللينينية. ومع ذلك، فإن الأمر يتعلق أيضاً، في هذه الفرضية الأخيرة، بتبني استراتيجية تنمية وتحديث، ولكن بخطوات جَبْريَّة. ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، فرضت الديمقراطية نفسها على جدول الأعمال في العديد من البلدان، ولاسيما الافريقية. واتجهت الظاهرة للإشارة أكثر فأكثر إلى عملية إضفاء طابع غربي على السلطة السياسية، لأن التعددية الحزبية والانتخابات التنافسية الحرة تشكل بلا نزاع إرثاً لأوروبا والولايات المتحدة.

ما الذي يحدث في الواقع؟ هل نلاحظ فعلياً ظاهرة توطين للنموذج الغربي للدولة أم بالأحرى ظاهرة تهجين له؟.

إنّ جان فرانسوا بايار يدافع، بحجج متينة، عن الجواب الثاني[2]. فهو يرى أن الأشكال الدستورية المستوردة (رئاسية أم برلمانية) قد أُعيد توظيفها من قِبل التقاليد والثقافة السياسية المحلية. وهي تعمل وفق قواعد لعبة مغايرة لتلك الموجودة في وسطها الأصلي، في حين أن السياسات الرمزية تكتسي بالطابع المحلي. أما برتراند بادي فأشار في مؤلَّف سابق[3] إلى المدى الذي كانت فيه الدولة في بلاد الاسلام تتأسَّس، بالرغم من المظاهر الخارجية، على منظومة تبرير ثقافي مختلفة جداً عن منظومة العالم الغربي، الأمر الذي وَلَّد نتائج كبيرة فيما يتعلق بمفهوم القانون نفسه، وضرورته. وفي مؤلَّف آخر، ركَّز على مظهر آخر للمشكلة. فقد اختار مؤلَّف «الدولة المستورَدَة» بالفعل الإشارة إلى المدى الذي كان فيه هذا التطعيم للأشكال الغربية للسلطة السياسية مُوَلِّداً للفوضى. لقد قلبت الدولة الجديدة مناهج التماثلات التقليدية، وشجعت أساليب التعبئة الجماعية على حدوث فراغ سياسي في القمة، وإطلاق انقباضات تماثلية في القاعدة، ذات طبيعة طائفية أو عِرْقيَّة.

---

(1) - L'État importé, Fayard, 1992.

(2) - J.F. Bayart: L'Etat en Afrique, Fayard, 1989.

(3) - Les Deux États, Fayard, 1987.

وتبع ذلك، في الثقافة السياسية، «فقدان عام للمعنى» انتهى، في العديد من الأمثلة، إلى شلل المؤسسات التي أضرّ بها الفساد بشكل خطير، وإلى مجابهات دامية جداً أحياناً (إثيوبيا، أفغانستان، وأخيراً رواندا).

وتضرّ ظاهرة أخرى، أساسية أكثر، بمستقبل الدولة المعاصرة: إنها ظاهرة التقوية الخارقة للترابط الدولي. وقد نجم هذا الأمر عن ديناميتين كبيرتين. الطابع العالمي للتبادلات الاقتصادية؛ وقد تأسّس على تخفيض الحدود ونشر المنافسة بين المشاريع. وشجع على بروز شركات كبيرة متعددة الجنسيات لديها استراتيجية سوق على مستوى المجموعات الاقليمية (أوروبا، على سبيل المثال) أو العالمية. وبخطٍ موازٍ، أدت ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي يكون متفقاً مع هذا النمو في التبادل إلى إقامة مؤسّسات دولية مثل صندوق النقد الدولي (FMI)، والجات (GATT)، ومجموعة الثمانية، وكثير غيرها على مستوى المجموعات الفرعية القارّية. وقد جعلت هذه الخصائص الجديدة من الصعب للغاية سلوك الدول لسياسة اقتصادية واجتماعية ونقدية، مُحَدَّدة بكل سيادة، وتكون خاصة بها. أما الدينامية الكبيرة الأخرى فتتعلق بنمو التبادلات الثقافية وتدفق المعلومات التي تلعب بالحدود السياسية. فقد سهّلت التقنيات الجديدة للاتصال عن بُعْد بثّ المنتجات الاستهلاكية الجماهيرية، ووضعت حكام الدول أمام معضلات مخيفة. فكيف يمكن حماية الهويات الثقافية القومية أمام قوة الصناعات الأكثر تقدماً في ميدان ملء وقت الفراغ أو الخلق الفكري والفني؟ وإذا تعلّق الأمر بدول ديمقراطية، كيف يمكن المقاومة من دون الاساءة جذرياً لحريات التعبير والبثّ؟.

إنّ بعض المؤلّفين يرون أن الدول تتحوّل أكثر مما يرون أنّ قدرتها على التأثير تخبو. وتدافع فرانسواز ماسّار - بيارار، ببراعة، عن الفكرة القائلة بأن البناء الأوروبي، على سبيل المثال، سيكون «عاملاً مضاعِفاً لقوة سيادة أعضائه أكثر مما سيكون عقبة في وجهها»[1]. لكنّ من الممكن أيضاً التأكيد

(1) - Françoise Massart-Piérard: L'Europe en tous ses États. Entre mythe et contrainte communautaire, Bruxelles, Bruylant, 1993, p. 190.

أنظر أيضاً:

- Jean-Louis Quermonne, Le système politique européen, Montchrestien, 1993.

بأن الاتحاد الأوروبي، وبخاصة منذ الصك الأوروبي الوحيد لعام 1986، ومعاهدة ماستريخت التي دخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني 1993، أصبح دولة اتحادية لا تعترف بذاتها، وحلّت بذلك محلّ سيادات الدول التي تتألف منها (جان جيكل)[1]. أما برتراند بادي وماري كلود سموت فقد ركّزا، بحق، على عمليات التخفيف النسبي لقدرة الدول على المبادرة المستقلة في وجه «صعود التدفقات عبر الحدود القومية»[2]. ووصفا عملية «الالتفاف حول الدول»، وأوضحا إمّا أشكال الفاعلين/ المقرّرين الذين يضمُّون إلى الدولة الشركات الخاصة، والعديد من الشركاء الآخرين، وإما أشكال الزعامة الجماعية غير المتكافئة، ولاسيما في قيادة عمليات دولية تحت راية الأمم المتحدة[3].

وسنختم حديثنا هنا قائلين بأن الضعف السياسي للعديد من الدول الصغيرة سيبدو أكثر فأكثر وضوحاً مع متابعة العمليات الجارية. وبالمقابل، سيرى عدد محدود من الدول الكبرى دوره يتنامى، إما على حساب التجمعات الإقليمية والعالمية التي تشارك بها، وإما لأنّ دولاً جديدة من نمط اتحادي غير معروف سابقاً (الاتحاد الأوروبي) سترسخ. ومع ذلك، فإنّ هذه السلطات السياسية لن تستطيع العمل، ولم يكن باستطاعتها سابقاً أن تعمل، إلاّ من خلال اتصال وثيق مع فاعلين غير سياسيين، مؤثّرين في قطاعات خاصة من الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدبلوماسية.

ثانياً ـ سير عمل الدولة

سعى تقليدٌ تحليلي جاهداً للتعرّف على وظائف الدولة من منظورٍ لم يكن وصفياً فحسب. وإنما معياري أيضاً. وكان الهدف يتمثّل، بالفعل، في تبرير إقامة سلسلة من التوازنات والأوزان ـ المضادة بحيث «تُوقِفُ السلطةُ السلطةَ»، حسب صيغة مونتسكيو. فمؤلِّف «روح القوانين» (1748) يرى أنّ

(1) - Jean Gicquel: Droit Constitutionnel et Institutions Politiques, 12e édtion, Montchrestien, 1993.

(2) - B. Badie, M- C. Smouts: Le retournement du monde, Presses de la F.N.S.P. et Dalloz, 1992, p. 69 et s/s.

(3) المرجع السابق: ص: 130 وما بعدها.

الحلّ كان يكمن في فصل السلطات، أي في إسناد مهمات نوعية خاصة إلى مؤسّسات متميزة في الدولة.

ما هي، حسب هذا المفهوم، وظائف الدولة؟ لقد سبق لأرسطو أن ميَّز بين النشاط التداولي (تبنّي القوانين، وإقرار الحرب والسلام) والنشاط القيادي (العائد للحكّام) والنشاط القضائي. وكان لوك، في بحثه حول الحكومة المدنية (1690) يعارض الوظيفة التشريعية بالوظيفة التنفيذية؛ لكنه كان ينظر إلى «السلطة الاتحادية»، أي سلطة قيادة العلاقات الخارجية، باعتبارها الوظيفة الثالثة للدولة. وبدءاً من مونتسكيو فقط أخذ يتضح بجلاء التمييز الثلاثي الكلاسيكي بين السلطات: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. فالوظيفة التشريعية تكمن في إقامة قواعد عامة وغير شخصية؛ والوظيفة التنفيذية تعمل على وضع القانون موضع التنفيذ، سواء بنصوص تطبيقية أم بعمليات مادية (مالية، قَهرية، الخ...)؛ والوظيفة القضائية تهدف للبت في المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون.

الجدول رقم 2 ـ وظائف الدولة وأجهزتها

الوظائف	الأجهزة المعنية للدولة
التشريع	البرلمان (القانون بالمعنى الدقيق للكلمة) الحكومة (القرار التنظيمي المستقل) المحاكم العليا (قرارات مبدئية)
التنفيذ	الحكومة (نصوص تطبيقية، تدابير فردية) الإدارة (نصوص تطبيقية، تدابير فردية، عمليات مادية). البرلمان (تدابير فردية استثنائية)
القضاء	البرلمان (قوانين العفو) الحكومة والإدارة (طعون مجانية) السلطات القضائية (طعون قضائية)

والمشكلة الرئيسية التي يطرحها هذا التصنيف تنبع من أن وظائف الدولة هذه لم تُمَارَس، في أية جهة، من قبل أجهزة تكتفي، بشكل صارم، بممارسة

واحدة منها فقط. ولهذا ينجم عن هذا الأمر بعض الالتباس. ففي النظم التمثيلية الحديثة، تتجسد السلطة التشريعية، بالمعنى العضوي، في البرلمان[1]. إلاّ أنه لا يمارس لوحده الوظيفة التشريعية؛ فالسطة التنظيمية المستقلة يُعْتَرَف بها، بشكل أو بآخر، للحكومة. كذلك من المناسب التمييز بين القانون بالمعنى المادي (كل قاعدة عامة) والقانون بالمعنى العضوي (القاعدة العامة التي تتبنّاها الجمعيات التمثيلية). وبالمقابل، يمارس البرلمان أيضاً وظائف أخرى لا تتعلق بوظيفته التشريعية. ومراقبته السياسية للحكومة هي الأكثر وضوحاً، لكنه يحصل أيضاً أن يتخذ قرارات في ميدان العلاقات الدولية (الإذن بالمصادقة على معاهدة)، ويتبنّى، بشكل استثنائي، تدابير فردية.

ويسمح علم الاجتماع السياسي المعاصر بالتطرق لوجهة نظر أخرى كلياً خاصة بمسألة مهمات الدولة. فمن خلال تجريده للتنوّع الملموس في أساليب الحكم وتوجّهاته الأيديولوجية، ينظر تحليل النظم للدولة كمجموعة مفتوحة، تقيم مبادلات قوية مع بيئتها. فهي تستمد منها الموارد التي بدونها لا يمكن لها أن تمتلك وسائل العمل. إنّ نشاط الدولة تسيطر عليه إذن حركة مزدوجة: حركة تأتي من المجتمع المدني، و«تستخرج» الموارد وتُعَبِّئُها؛ وحركة، في الاتجاه المعاكس، تردّ على بعض التوقعات وتوزّع - بالمعنى الأوسع للتعبير - الخيرات[2].

أ - النشاط «الاستخراجي» للدولة

بدون طاقة بشرية كامنة، ووسائل مادية، ودعامات تبرِّر عملها، ستقتصر الأجهزة السياسية والادارية للدولة على ألاّ تكون إلاّ مجرد إطار فارغ، محروم من كل وجود حقيقي. وحينذاك لن يكون بالإمكان تأمين

---

(1) استثناء، يمكن أن يوجد أكثر من مجلسين. على سبيل المثال في فرنسا أيام العهد القنصلي.

(2) - Gabriel Almond, Bingham Powell, Comparative Politics. A Developmental Approach, Boston, Little, Brown, 1966, p. 190 et s/s.

- من أجل عرض إجمالي لهذه الأطروحات، راجع:

- Bertrand Badie, Le développement politique, 5e édition- Economica, 1994.

استمرارية السلطات العامة، **وبالأحرى**، قدرتها على الرد الملائم على الطلبات الاجتماعية.

1 - الدولة الحديثة تعبئ فئتين من «الوسائل البشرية» وهما أولاً محترفو السياسة، أي الأفراد الذين يعيشون منها ومن أجلها. ويمارسون نشاطاتهم بوقت كامل لقاءَ أجرٍ. ويمكن أنْ يبلغ عددهم، بحسب حجم الدولة، عدة مئات أو بضع عشرات من الآلاف: برلمانيون على المستوى الوطني، مسؤولون محليون، مسؤولون في السلطة التنفيذية. وثانياً، الوكلاء الاداريون الذين يخضع تعيينهم وسلكهم لمعايير الأهلية؛ ومن هنا تنبع، في بعض البلدان، أهمية نظام المباراة والترفيع الاختياري.

إنَّ ضرورة امتلاك الدولة لوظيفة عامة فعّالة، يتم تعيين أعضائها بالطبع من بين عناصر المجتمع المدني، تثير مشكلتين: الأولى هي مشكلة المنافسة مع القطاعات الأخرى للنشاط المهني. ففي بلد مثل فرنسا، يعمل /3,200,000/ شخص (منهم/ 2,650,000/ موظف) في خدمة الدولة، ويمثّل هذا الرقم نسبة 14% من القوى العاملة. فإذا لم تكن الدولة قادرة، تجاه منافسة القطاع الخاص، على اقتراح مكافآت جذابة، فإن نوعية الوكلاء المعينين يمكن أن تتضرّر. وبالفعل، فإن هناك، حتى في وضع متميزٍ ببطالة هامة، فروع نشاطات أو مجالات استخدام تكون المنافسة فيها شديدة جداً مع القطاع الخاص: الأطر العليا ذات التكوين العلمي، على سبيل المثال.

ويمكن للدولة، تجاه الجماعات المحلية، أنْ تَحُدَّ من المنافسة، بمنعها هذه الجماعات من أن تُقَدِّم للعاملين لديها أُجوراً أعلى من تلك التي تمنحها هي نفسها، لقاء مؤهلات متكافئة. وبالمقابل، تكون الدولة، تجاه المشاريع الخاصة، منزوعة السلاح أكثر في النظام الاجتماعي الليبرالي. فإذا عرضت أجوراً مرتفعة جداً من أجلِ إغراء خبراء رفيعي المستوى، على سبيل المثال، جازفت بزعزعة استقرار مجمل سُلَّم أُجور الوظيفة العامة، وأثارت بالتالي مطالب متسلسلة من أعلى إلى أسفل هرم الأُجراء لديها. وإذا طبقت ببساطة الشبكات العادية للرواتب، فإن من السهل على المشاريع الخاصة أنْ تزايد عليها، لأن الأجور في الوظيفة العامة، تكون عموماً أضعف من الأجور في القطاع الخاص. وتعوِّض الدولة جزئياً هذا العائق بعرضها على العاملين لديها

أماناً شبه مطلق للاستخدام[1]. ويتبع ذلك نوع من الانقطاع في المجتمع بين أسلوبي نشاط: الأول أقل أجراً بكثير، وأقل إنتاجية، لكنه محمي بشكل أفضل تجاه المصادفات الاقتصادية (القطاع العام الاداري)؛ والآخر أفضل أجراً، وأفضل إنتاجية، لكنه أكثر خضوعاً لضغوط التغيّرات (الجزء الديناميكي من القطاع الخاص). ومما لا شك فيه أن الأسلوبين لا يجذبان بدقة نفس النماذج من الأفراد (وذلك نتيجة للأحكام المختلفة).

والمشكلة الثانية، المرتبطة بضرورة امتلاك وظيفة عامة فعّالة، هي مشكلة درجة الولاء المطلوب من العاملين.

إنَّ غموض الخدمة في الدولة يأتي من أنَّ السلطة السياسية تُمارَس، بدون شك، باتجاه المجتمع بأسره في حين أنها تُراقَب من قِبل تشكيلات مُتَحَزِّبة، أي من قِبل الأغلبية الحكومية. هل يكون الولاء للدولة أم لرجال الحزب؟ هذه الثنائية تتجلى بوضوح خاص في بعض النشاطات الملموسة: حفظ النظام، مصالح الاستخبارات، أو في المستويات الأعلى من التسلسل الإداري. وهناك جوابان يمكن تصوّرهما لهذه المشكلة. الأول هو جواب «نظام الغنائم» (Spoil system). وفيه تتمّ التعيينات، والترقيات، والتغييرات بناء على معايير سياسية: ويؤدي كل تغيُّر في الأغلبية إلى إنقلابات في سلك العاملين. والسيئة الكبرى لهذه الصيغة تتمثّل في خلق مناخ عدم أمان، وحذر، وصراعات في داخل الإدارة نفسها المُقَسَّمة إلى شبكات سياسية متعادية. والثاني هو جواب حياد الوظيفة العامة. فالموظفون الكبار، الذين تحميهم أوضاعهم القانونية، ويخضعون «لواجب التحفظ» الذي يعني دعوتهم لعدم الإعلان بشكل ظاهر عن تفضيلاتهم الحزبية، يستطيعون بالتالي خدمة حكومات متعاقبة، من خلال تحديد موقعهم في الميدان الصارم للأهلية الادارية. وهذا هو المبدأ المُعْلَن، عموماً، في الدول الغربية.

إنَّ النزعة اللاسياسية الكاملة غير ممكنة، في الواقع، وهي تشكو من استثناءات عديدة. فهناك أولاً الدعوة النقابية التي أخذت بالظهور، وسط

---

(1) يمكن للدولة أن تُقدِّم أيضاً للبعض تعويضات بشكل شرعية عليا (مسؤوليات الخدمة العامة) أو إضافات على الأجور شفافة إلى حدٍ ما (تعويضات خاصة للعاملين في وزارة المالية).

المجادلات والمناقشات، ومع بداية القرن العشرين، في الوظيفة العامة. ثم لحقتها سريعاً لازِمَتُها المحتومة: الاعتراف بحق الإضراب. ومع ذلك، فإنه يجب الإشارة إلى أن ممارسة هذا الامتياز تتعارض مع مبدأ استمرارية الخدمة العامة، أكثر مما تتعارض مع مطلب الولاء، على الأقل عندما يتعلق الأمر فقط بدعم المطالب المهنية. وفيما بعد، سنلاحظ أن ترقيات الموظفين الكبار إلى مناصب محسوسة نظراً للأهمية التسلسلية للمسؤوليات الممارَسة، أو لطبيعة الوظائف (الشرطة) تخضع في الواقع إلى معايير القرب من الأحزاب، إنْ لم تخضع لمعايير الولاء الحزبي. وتكون الظاهرة أكثر وضوحاً حيث تكون الأحزاب الموجودة في السلطة أحزاباً جماهيرية: إنَّ بطاقة العضو المنتسب تجسِّد بالفعل التعاطف السياسي. أما أحزاب الأطر فتلجأ، من جهتها، إلى نظم تَعَرُّف أخرى أكثر حذراً: نوادي التفكير، والشبكات البسيطة للعلاقات الشخصية[1]. كما أنها تعطي انطباعاً خارجياً أقل «باستعمارها» لجهاز الدولة.

2 ـ **الوسائل المادية، والتقنية، والمالية،** وهي أيضاً لا بد منها للدولة من أجل السماح لها بتأمين المهام التي أخذتها على عاتقها، وبلوغ الأهداف التي حدَّدها الحكام لأنفسهم. ويُعَدُّ مستوى التنمية الاقتصادية والتقنية للمجتمع العامل الأول الذي يتحكم بشكل وثيق بطبيعة الموارد القابلة للتعبئة وأهميتها. فالاقتطاعات بمعدلات متواضعة من ثروة قومية ضعيفة للغاية يوفر موارد ضئيلة ويُوَلِّد، في الوقت نفسه، الشعور بوجود ابتزاز مُفْرِط، وخاصة إذا كانت موزعة بطريقة غير متساوية. والدولة لن تستطيع أن تستمد منها الوسائل اللازمة لتمويل أعمال كبيرة قابلة لأن تعود عليها بالمقابل بالاعتراف بفائدتها وشرعيتها. وبالعكس، ففي مجتمع متقدم اقتصادياً، يمكن لمعدلات أعلى من الابتزاز الضريبي أنْ تُفْرَض من دون أنْ تثير الشعور بوجود ما لا يُطاق (ولا باختفاء الثروة الخاضعة للضريبة). وحينئذٍ يقدم مردود الاقتطاعات من انتاج داخلي قائم هام للدولة إمكانيات للعمل عالية للغاية، وتسمح لها بالمقابل بإشباع قدر أكبر من المطالبه.

---

(1) حول الأشكال الفرنسية للتسييس الاداري، أنظر:

- J. L. Bodiguel, L. Rouban, Le fonctionnaire détrôné? Presses de la FNSP, 1991, p. 37 et s/s.

الجدول رقم 3 ـ الكلفة السياسية للاقتطاعات بحسب مستوى التنمية

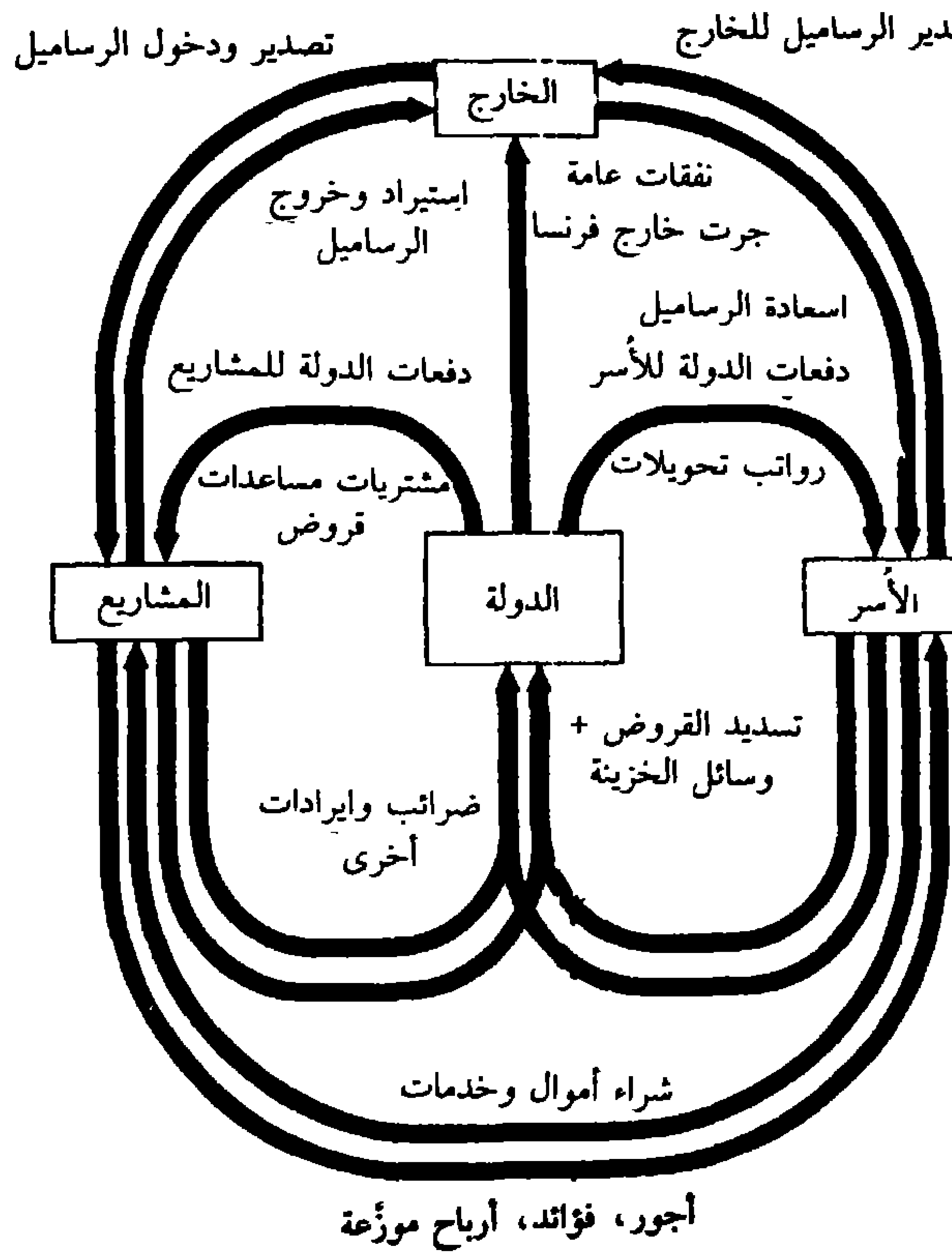
	الانتاج الداخلي القائم	معدلات الاقتطاعات الإجبارية	الانتاج الجاهز	الادراك الذاتي للاقتطاع	انعكاسات سياسية
مجتمع فقير	100	%10	10	يُشْعَر به بألَم	شرعية ضعيفة
مجتمع غني	1000	%20	200	إدراك مُخَدِّر	شرعية قوية

وبوجود موارد مرتفعة، يمكن لجهاز الدولة الاداري، علاوة على ذلك، أنْ يزوِّد نفسه بوسائل عمل أكثر فعالية تُقَدِّمها البيئة التقنية. وفي الوقت الراهن، على سبيل المثال، تُسَهِّل التجهيزات العسكرية المتقنة، ونظم الاتصالات والادارة المعلوماتية سير عمل الادارة. . .

ويتحكم عامل ثانٍ، ذو طابع اجتماعي ثقافي وسياسي، في آن واحد، بمستوى الاقتطاعات الجارية: إنه المفهوم السائد الخاص بدرر الدولة في المجتمع. ففي المفهوم الليبرالي بشكل كامل، يُعَدّ تحديد السحوبات العامة في أدنى مستوى ممكن بمثابة المثال الأعلى الذي ينبغي السعي لبلوغه. ويتعلق الأمر بالفعل بتشويش الديناميات الاقتصادية «العفوية» التي تخترق المجتمع، بأقل حدٍ ممكن. وبالمقابل، يفترض مفهوم مجتمعٍ سيكون اشتراكياً بشكل كامل، وجود مستوى اقتطاع يتجه لأن يكون مساوياً لـ 100% من الإنتاج الداخلي. فالأفراد لن يكون لديهم مداخيل فردية، بالمعنى الحصري للكلمة، باعتبار أن تلبية حاجاتهم ستقع على عاتق الدولة أو الجماعات العامة المختلفة. إنَّ أياً من هذين الرَسْمَيْن المتطرفين غير قابل للتطبيق، لكنَّ من المفيد ملاحظة أين يقع، بشكل ملموس، (بين 0 و100%) معدل الاقتطاعات المالية الإجبارية. هنا يكمن المؤشّر الأكثر ملاءمة لدرجة الطابع الاشتراكي العام الذي تمثِّل الدولة، والجماعات المحلية، والمؤسَّسات العامة، والهيئات الشبيهة بها (كالضمان الاجتماعي) أدواته. وهو يقع، عموماً، في بلدان الاتحاد الأوروبي، بين 40 و44% من الناتج الداخلي

القائم. ويُعتبر هذا الرقم مرتفعاً بشكل مُفْرِط من قِبل كل أولئك الذين ينتقدون مناهج الدولة الحامية[1].

إنَّ العلاقات التي توحِّد الدولة مع بيئتها الاجتماعية ـ الاقتصادية، وبشكل أدق، مع المشاريع الخاصة والإدارات التي تخضع للاقتطاعات، يمكن أنْ تُرَكَّب بالطريقة التالية، الموضحة في الجدول رقم 4.



الجدول رقم 4 ـ الدولة في بيئتها الاقتصادية

* المصدر: Notes bleues du Ministère des Finances.

(1) - P. Rosanvallon, La crise de l'État-Providence, 2e éd. Seuil, 1981.

- في الوقت الراهن، تُعَدُّ الضغوط لصالح اقتصاد السوق قوية بشكل خاص على الصعيد الدولي. وهي تشجع على اختزال تشريعات الدولة في مجال الحماية، وفي فرنسا، على خَصْخَصَة المشاريع العامة.

ب ـ النشاط «التوزيعي» للدولة

ليس المقصود هنا تعداد كل المهام التي تأخذها الدول على عاتقها فعلياً، وإنما التعرّف على مقولات التحليل القابلة لأن ترتّب تصنيفها. وهناك في المصطلح الوظيفي لألموند[1] مفهومان يبدوان مفيدين بشكل خاص لوجهة النظر هذه.

1 ـ قدرة الدولة على التنظيم

وتهدف إلى إقامة قواعد لعبة يجب احترامها في العلاقات الاجتماعية. إن السلطة السياسية تهتم دائماً، بالفعل، بالعمل على سيادة النظام، أو بتعبير أدق، نوع من النظام. وهذا يعني أولاً أنها تنشغل بالأمن البدني للمواطنين، وهو الخير الأثمن، الذي بدونه يبقى التمتع بالخيرات الأخرى بدون جدوى. إن وجود قوات الشرطة يجب أن يُجَسِّد مادياً حماية الأفراد الأكثر تعرضاً للخطر أو للتهديد. لكنّ هذا الهدف يتابع بفعالية غير متساوية، حسب نماذج الدول والنظم السياسية؛ وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتجلى تباينات في المعاملة بحسب الفئات الاجتماعية أو الاحياء السكنية. فمعدل عدد مفوضيات الشرطة، على سبيل المثال، يختلف جداً في باريس عنه في الضواحي.

إنّ الأمر يتعلق أيضاً بإقامة الأمن القانوني، أي الرؤية الواضحة للفصل بين المسموح به والممنوع، بين ما هو إلزامي، وما هو اختياري. والأمن القانوني أساسي في كل العلاقات الإرثية، والتجارية، والمهنية، إلخ. ويجب أن يكون باستطاعة المرء أن يكون مؤمَّناً لكي تكون التزاماته محترمة (القانون المدني، المادة 1134). «الاتفاقيات المعقودة بشكل قانوني تقوم مقام القانون بالنسبة لأولئك الذين يعقدونها»)؛ والحدود الموضوعة على حرية كل فاعل اجتماعي لن يتم تجاوزها. أما الأمن القانوني فيفرز، بالعكس، العديد من الصراعات، ويُفْسِد استعداد الأفراد لأن يعقدوا فيما بينهم مبادلات مستقرة وطويلة الأمد.

---

(1) - Almond: Comparative Politics. A Developmental Approach, Boston, Little, Brown, 1966, p. 190 et s/s.

2 ـ القدرة «التوزيعية»

وهي تعمل على إظهار الدولة ليس كمجرد شرطي للنظام الاجتماعي وإنما كسلطة/ حامية تمنح الإعانات. إنّ الأمر يتعلق أولا بالإعانات من الخيرات المادية، ذات الطابع المالي بصفة رئيسية. وتشكل الإنفاقات المقرَّرة في الميزانية أفضل تعبير عنها. إنَّ الدولة تدفع رواتب وتعويضات تقاعد للعاملين لديها. وتوزِّع أيضاً بشكل مباشر (المنح الدراسية) أو غير مباشر (المشاركة في تمويل الأنظمة الاجتماعية)، وإعانات المساعدة، كالتعويضات العائلية على سبيل المثال. وهي تمنح مساعدات للمشاريع، والجمعيات وغيرها من الجماعات العامة؛ وأخيراً تقوم، في إطار إنفاقاتها في مجال التشغيل والتجهيز، بعقد صفقات تُعبِّر عن نفسها في دفعات مالية للمتعاقدين معها. لكنّ الدولة تزوِّد البعض أيضاً بمزايا مادية من خلال منحها لأوضاع قانونية أكثر مواتاة: إعفاءات مالية، ضمانات قروض أو تقوية للحماية الاجتماعية، على سبيل المثال.

ويوجد أيضاً في خطٍ موازٍ لهذه الإعانات من الخيرات المادية، إعانات من الخيرات الرمزية. ولنعرّفها بأنها مزايا غير مادية تستمد أهميتها من كونها مولِّدة للقيمة في منظومة معينة للمعتقدات. ومنها إشباعات النفوذ، وعلامات التقدير، والإعتراف والاحترام المرتبطين بامتلاك مسؤولية أو عمل أو دخل.

وإذا لم يكن النشاط التوزيعي للدولة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي معدوماً في الماضي، فإن الملاحظة التاريخية توضّح طرقاً له متباينة للغاية. فالدولة الحامية، كما لاحظ صمويل ايسنستاد[1]، لم تكن تماماً من إبداعات القرن العشرين. فقد طبقت أنظمة أخرى للحكم إعادة التوزيع بطرق مختلفة جداً: هبات القمح للعامة، والأراضي للمحاربين القدماء، في أواخر أيام جمهورية روما في القرن الأول قبل الميلاد. وبين الدولة الليبرالية تماماً، التي تُنقِص إلى درجة الصفر النفقات العامة، وتستبدلها فقط بالمبادرة

---

(1) - In: O. Ahimeir, S. Eisenstadt, The Welfare State and its aftermath, Londres, Croom Helm, 1985, p. 310 et s/s.

الخاصة في كل الميادين تقريباً[1]، والدولة الاشتراكية تماماً، التي تتحكم مباشرة بتوزيع كامل الانتاج الداخلي القائم تقريباً (أنظر: إتجاهات التجربة السوفياتية) فرض نفسه بشكل ملموس، في الديمقراطيات الغربية، نموذج متوسط ذو بدائل واضحة. وخلافاً لليابان والولايات المتحدة، عرفت البلدان الأوروبية، مثل السويد، وفرنسا، أو حتى بريطانيا على الرغم من رغبة مارغريت تاتشر، تحويلات اجتماعية هامة لصالح المتقاعدين، والعاطلين عن العمل، وبصفة أعمّ، لكل الأشخاص الذين يجابهون مخاطر الوجود من وضعية أكثر قابلية للعطب (أمراض، حوادث. . .). لقد تأسّس الشك[2]، في أيامنا الراهنة بدون شك، ولكن إذا كانت الدولة الحامية تجابه من كل مكان انتقادات نظرية وسياسات خصخصة، فإن شيئاً منها لم يتهدّم في مجمل أوروبا الغربية.

جـ - النشاط «الجوابي» للدولة

وهو يعرض للطريقة التي تردّ بها الدولة على طلبات الظروف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والدولية. فالدولة، في علاقاتها مع البيئة، تجابه بالفعل، تنافرات في المصالح، وتطلعات وتوقعات متناقضة، قابلة لأن تتبلور في أية لحظة بصراعات مفتوحة. إنَّ النشاط الرئيسي للحكّام يكمن في إدارة هذا الوضع: رسمياً لما فيه الأفضل للمجتمع بأسره، وكذلك لما فيه الأفضل للجماعات الاجتماعية والمصالح التي يتمثلها الحكّام بشكل أخصّ. ومع ذلك، فإنه يمكن القول بأن ما سيتغلب دائماً، لدى القادة، إنما هو الانشغال بالرد من أجل تأمين احترام تطلعاتهم لاحتكار القهر الشرعي، بقدر ما يمكنهم ذلك. فهم لا يستطيعون بالفعل أن يتسامحوا تجاه ما يسيء، بشكل دائم وخطير، لهذا القهر، من دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة أسس سلطتهم نفسها. ولهذا، فإن قدرة الدولة على الرد ستنتشر في مستويين:

---

(1) - Richard Nozick, Anarchy, State and Utopia, Oxford, Blackwell, 1974.

- يندرج بطل النزعة الفوضوية الليبرالية هذا ضمن منظور تمّ فتحه سابقاً حايك في كتابه: **طريق العبودية**.

- Hayek: La route de la servitude, (1940), Trad. PUF. 1946.

(2) - Pierre Rosanvallon, La crise de l'État providence, Seuil, 1980. Michel Crozier, État modeste, État moderne, Fayard, 1987.

1 ـ إستباق الصراعات. سيسعى الحكّام لاكتشاف عدم الرضى إنْ أمكن قبل أن يتبلور من مطالب قوية جداً. والمبادرة المُبَكِّرة هي غالباً مطلوبة. باسم الفعالية، من أجل معالجة قلق اجتماعي. واليوم، نرى من الشائع اللجوء إلى دراسات استكشافية (إسقاطات في المستقبل للاتجاهات الاقتصادية، والسكانية، الخ. . .) أو القيام باستقصاءات خفيّة للرأي من أجل التعرّف على المشاكل التي ستَلِد، والإحاطة بالتوقعات التي تتكوّن. ومع ذلك، فإن تناوب المنتخَبين، والمناضلين السياسيين والتداعيات الحاضرة في الميدان، يلعب دوراً خاصاً، في النظم الديمقراطية. فبفضله، يُفترض بالحكّام، الأقل انقطاعاً عن الوقائع المُعَاشة من قِبل مواطنيهم، أن يقوموا بشكل أفضل بالرد بحساسية على الإشارات الأولى للاستياء، مهما كانت دقيقة. وبعد تعرفهم على «مشكلة ما» سيسعون لإيجاد «رد» عليها، بشكل إيداع مشروع قانون، على سبيل المثال.

هذه القدرة على استباق الأمور تنتشر، بطريقة أكثر طموحاً، في قابلية الحكام لأن يقترحوا على مواطنيهم أحلاماً يمكنها أن تستعلي على الخلافات والعداوات. لقد شكّل تمجيد الشعور القومي، والدفاع عن العلمانية، والطموح الأوروبي جزءاً من هذه المواضيع التي تجمع أو التي، إذا كانت تُقَسِّم، فإنها تفعل ذلك ضمن شروط معينة بحيث تُعَتِّم على صراعات مصالح أخرى، وتشوِّش تنسّخات أخرى مخيفة أكثر سياسياً.

2 ـ معالجة الصراعات. تجابه الدولة، مثلها مثل كل سلطة سياسية، إما تهديدات خارجية، وإما إنشقاقات داخلية تصيبها مباشرة، أو تقع بالأحرى في مستوى المجتمع المدني. ولا يكون بامكانها دائماً أن تأتي لها بحل، بالمعنى الحصري للكلمة، أي بجواب «يطفىء» نهائياً الصراع. ويمكن حتى أنْ يحصل أن يكون لديها مصلحة في الحفاظ على مستوى معين من العداء، وذلك، على سبيل المثال، بهدف تحويل الانتباه عن مشاكل أخرى، أو تسهيل قيام تجمعات من حولها[1].

(1) - V.D. Volkan, The Need to Have Enemies and Allies: From Clinical Practice to International Relations, Dunmore (Penn.), Jason Aronson, 1988.

تجاه الصراعات يمكن تصور ثلاث استراتيجيات: **الأولى هي الإنكار**. فالقادة (بتواطؤ ممكن جداً مع المعارضة) يمكنهم أحياناً إسدال الصمت بإصرار على عداءات حقيقية بالفعل. ويتعلق الأمر، عموماً، بملفات صعبة بل قابلة للانفجار، أو بمسائل تقسِّم الناخبين (عدم المساواة الضريبية، على سبيلِ المثال). والإنكار يمكن ألاّ يكون سلبياً فقط، وإنما إيجابي، حين ينفي الحكّام صراحة وجود مشكلة ما. وهذا، على سبيل المثال، حال الوزير الذي يؤكد إخلاص «الأغلبية الساحقة» من مرؤوسيه للخير العام، بمناسبة تحقيقٍ يُسَلِّط الضوء على مؤشرات تراخ عام في كل المستويات. وفي أغلب الأحيان، يكون مجرد الإنكار غيرَ كافٍ. ويكون للقادة حينئذٍ مصلحة في استبداله بجدال آخر. ويتعلق الأمر أحياناً بإعادة صياغة تشوُّش عبارات الخيارات القديمة. ضريبة على رأس المال؟ ضريبة على الثروات الكبيرة؟ ضريبة تضامن؟ إنّ كل تسمية متتالية لنفس النمط من الاقتطاع تغيِّر قليلاً مكان الرهانات موضوع الخلاف. وأحياناً، يتعلق الأمر باستبدال أساسي: البروز المُنظَّم تقريباً لصراع جديد يسمح بإلقاء الصراع، الذي من المناسب إخفاؤه، في الظل. لقد لعبت معركة العلمانية هذا الدور في فرنسا، في عدة مناسبات، منذ بداية القرن العشرين، فساعدت على إعادة تأليف الأغلبيات السياسية بعيداً عن الهوّات التي حفرتها المسألة الاجتماعية.

ويشكّل **التفاوض** الاستراتيجية الاخرى، الأكثر شيوعاً، في معالجة الصراعات. وبما أن قادة الدولة يمتلكون سلطة اتخاذ القرار بشكل منفرد (من خلال القانون أو القرار التنظيمي)، فإن التفاوض الداخلي يجري في سياق مختلف عن ذاك الذي يميّز التفاوض الدولي، أي النقاش بين فاعلين متساوين قانونياً. ومع ذلك، فإن التفاوض، حتى في العلاقات بين الدولة وشركائها في المجتمع المدني، يلعب دوراً كبيراً جداً. وهو غالباً يتطعم في عملية تقريرية معقّدة ستؤدي إلى إملاء سياسة عامة، وإلى تبنّي نص تشريعي أو تنظيمي. وفائدته، من وجهة نظر الدولة، تكمن في السماح باستكشاف المقاومات القابلة للتصوّر، والتعرف على التوقعات الحقيقية، واستخلاص الحلول التقنية عندما تفتقد الدوائر الادارية مجموع المعطيات الضرورية.

لكنّ التفاوض يكون أيضاً مشروطاً بتوازن قوي، في النظام الداخلي كما

في النظام الدولي[1]. ولهذا السبب فإن استخدام العملية يتطلب التعبئة القصوى للمعلومات المتوفرة عن نوايا الطرف الآخر، وتسلسل أهدافه، واتساع وسائل الضغط التي يمتلكها. وهي بالمقابل، تفترض أن المفاوض لديه نظرة واضحة عن الأهداف التي تسعى لها الدولة التي يمثلها، وكذلك عن الوسائل التي يمكن لها تعبئتها. ومن المناسب، إذن أن يسود تنسيق ممتاز بين كل الوزارات والدوائر المعنية.

وبشكل ملموس، يأخذ التفاوض شكل سلسلة متتالية من الاقتراحات والاقتراحات المضادة التي تتعاقب في الزمان. وقد حدَّد توماس شللينغ جيداً العناصر القابلة لأن تهيكل سيرها[2]. سرّ أم إعلان؟ جدول أعمال مفتوح أم مغلق؟ مسائل إجرائية أم مسائل أساسية؟ لقد حدَّد آليات إدخال التهديد أو الوعد، وفسَّر لماذا يكون من المناسب الرجوع إلى مبادئ أو إلى سوابق، وأوضح مسألة اللجوء المعتاد جداً إلى الوسائل الضميرية الخ.. وعندما تبدأ التنازلات بالظهور، ترتسم تدريجياً آلية التقاء حول قاعدة إتفاق يعطي لكل طرف حداً أدنى من التعويضات المقبولة؛ وإلاّ فسيكون من مصلحته قطع التفاوض. وعليه فإن وجود هذه المصلحة المشتركة في التفاوض هو الذي يعطي للعملية قدرة ثمينة على إضفاء الشرعية على الحلّ الذي يتصاعد منها. ومنذئذٍ نفهم لماذا يفضل الحكّام، الذين يكونون لديهم القدرة، في وضع معين، على فرض إرادتهم، الوصول إلى نتيجة قريبة جداً من حيث الأساس، ولكن بعد «حوارٍ»، بل «إتفاقٍ» مع الأطراف المعنية.

أما **المجابهة** فهي النموذج الاستراتيجي الثالث الذي يمكن للحكّام اللجوء اليه. وهو يعني، في النظام الداخلي، أنهم يختارون استعمال امتيازآتهم في مجال القوة العامة من أجل البتّ بالأمر إفرادياً، وفرض وجهة نظرهم. وللقيام بذلك، يتصرَّفون بحق إملاء قواعد من طرف واحد، وبحق استعمال الإكراه. وفي حال المقاومة المفتوحة، تنشب عملية امتداد الأزمة. ومهما كانت نتيجة المجابهة وطرقها (لجوء أو عدم لجوء للعنف) فإنها تترك

---

(1) حول مقولة التفاوض، راجع:

- Thomas Schelling, Stratégie du Conflit, Trad. PUF, 1986, P. 37 et s/s.

(2) المرجع السابق - ص: 47 وما بعدها.

دائماً آثاراً انفعالية في الحياة السياسية. فالنصر يمكن بدون شك أن يقود إلى التدمير الكلي للطرف الخصم، على سبيل المثال، أثناء التفكيك الكامل للمنظمات الإرهابية من قِبل الدولة الاتحادية في ألمانيا (فصيل الجيش الأحمر)؛ لكنَّ الكثيرين خشوا، بعد انتحار اندرياس بادر، من قيام عملية إضفاء طابع بطولي عليها. إنّ المجابهة يمكن أن تنتهي باستسلام يكون مولّداً للمرارة والحقد: وهذا ما يحصل عند استئناف العمل بعد إضرابٍ لم يتم بلوغ أيٍ من أهدافه.

أما السيناريو الثالث فيتجلى في نهايةٍ غير واضحة تترك الفرقاء ضعيفين أو منهكين في وضع سياسي عام متدهور. إنَّ المجابهة تشكل إذن دائماً مجازفة: ولهذا السبب، تسعى النظم الديمقراطية التعددية، على الصعيد الداخلي، لتجنّب المجابهات الأكثر خطورة. والواقعِ أن هذه الاستراتيجية تندرج بالأحرى في سياق معقد تتناوب فيه مع مراحلَ من المفاوضات التي تُحضِّرها على طريقتها الخاصة.

الفقرة الثانية

الدولة كمجتمع قانوني

في بعض السياقات، لا تشير كلمة «دولة» إلى السلطة التي تُمارس في داخل المجتمع المدني فقط، وإنما إلى المجتمع بأسره منظوراً له من وجهة نظر تنظيمه السياسي الإجمالي. وهذا هو المعنى الذي يسود، عموماً، في ميدان العلاقات الدولية، حيث تكون الدولة شخصاً مباشراً للقانون الدولي العام.

لقد بلور الفقهاء الألمان والفرنسيون جللينيك [(Jellinek) لابند (Laband)، وكاري دو مالبرغ (Carré de Malberg)]، في بداية القرن العشرين، «نظرية العناصر الثلاثة» التي أصبحت تمثل التحليل الكلاسيكي للدولة، المنظور لها في معناها الواسع. إقليم، يقيم فيه سكان، وتُمارَس فيه سلطة مُنَظَّمة قانونياً.

أولاً - الإقليم

ويُعَرَّف بمجالٍ ذي ثلاثة أبعاد (الأرض، وباطن الأرض، والمجال الجوي) تُطَبَّق فيه القواعد القانونية الموضوعة من قِبل الحكّام. إنه، كما كتب كلسن، ميدان سريان المفعول المكاني للقواعد القانونية[1].

أ - مفهوم الحدود

يمكن للإقليم المحاط بالحدود أن يكون من أحجام متباينة جداً: على مقياس قارة مثل أوستراليا، أو مدينة مثل سنغافورة. وهناك من ينازع في منح

(1) - Théorie pure du droit, Trad. Dalloz, 1962, p. 381 et s/s.

صفة الدولة لبعض الكيانات الصغيرة جداً: جزيرة نوري (Nauru) البولينيزية، ولختنشتاين، وسان مارينو. . . لكن، الانتساب إلى هيئة الأمم المتحدة، يشكّل، في هذا الصدد، وفي أيامنا الحاضرة، أسلوباً لإضفاء الصفة الشرعية لا نظير له. إنَّ الدولة تختفي في حال الامتصاص الكلي لإقليمها، حتى وإن كانت بعض الأوهام القانونية قد استطاعت البقاء من أجل الدلالة أحياناً على الاحتجاج ضد شروط الإلحاق. وهكذا تمَّ الإبقاء لمدة طويلة على المندوبين الدبلوماسيين لبلدان البلطيق، التي اجتاحها ستالين في عام 1940، لدى كندا والولايات المتحدة.

ونادر ما تكون الدولة مجالاً جغرافياً طبيعياً يحُدُّه البحر أو سلسلة جبال لا يمكن تجاوزها. ومهما يكن من أمرٍ فإن حدودها تكون اتفاقية، أي مثبتة بمعاهدات. ومع ذلك، فإن مفهوم الحدود لم يكتسِ دائماً نفس المعنى التاريخي. ففي مجتمعات الرُحَّل (شعوب السهوب) وامبراطوريات الغزاة (المغول) كانت الحدود تنمحي أمام حقيقة أخرى: حقيقة المراقبة الفعلية لسكانٍ هم أنفسهم في حالة حركة. وطالما لم تنجح السلطة المركزية في فرض قانونها بطريقة ثابتة ومانعة، فإنَّ الحدود كانت تُعَيِّن «منطقةً مُتَنَازع عليها وَمسَاميَّة» (ذات مسام)[1]: العتبات أو التخوم. وكان من الممكن لمجالات واسعة أنْ لا تُراقَب أو تخضع لسلطة قضائية عَرَضيَّة في الامبراطوريات الكارولنجية أو البيزنطية في العصر الكلاسيكي[2]. وفيما بعد، كان من الممكن لبعض التخوم، في الممالك الغربية حتى نهاية القرن الثامن عشر، أنْ تخضع لنظام قانوني مختلط: المقاطعات «المشهورة بأنها أجنبية» في مملكة فرنسا. وفي فترة تكوين الولايات المتحدة، كانت الحدود تكتسي بُعْداً أُسطوريا هاماً سيُغَذِّي لأمد طويل الحلم الأمريكي. وكان هذا، مع جنون كينيدي، الموضوع المتواتر القائل «بالحدود الجديدة».

وبالمعنى الحديث للكلمة، تفصل الحدود بين ميدانين لتطبيق القواعد القانونية. وهي تأخذ معناها الأكثر دقة في الدول ـ الأمم ذات السيادات

(1) - B. Badie, G. Hermet, Politique Comparée, PUF, 1990, p. 146 et s/s.

(2) - Georges Ostrogorsky, Histoire de l'État byzantin, Payot, 1983.

المبالِغة في الدقة والغيُورة، التي قامت في القرنين التاسع عشر والعِشرين. إلاّ أن مفهوم الحدود بدأ يضعف اليوم مع تقوية سيرورات التداخل الاقتصادي والسياسي (الاتحاد الأوروبي). وتسعى البلدان الغنية جميعها، وبشكل علني تقريباً، للتحكم بالتدفقات السكانية التي تدفع رعايا من البلدان الفقيرة لطَرْقِ أبوابها. لكنّ المراقبة الدقيقة للحدود تثير قضايا صعبة جداً. الأولى ذات طابع تقني، وتعود لصعوبة فرض سَدٍ مُحْكَم في بيئة أصبحت المبادلات الاقتصادية فيها كثيفة ووسائل الانتقال أكثر سهولة بكثير. والأخرى ذات طابع سياسي، حيث أنَّ الفعالية التامة في مراقبة تدفقات الهجرة تفترض وضع تشريعات وممارسات إدارية تتفق قليلاً، من حيث الاتجاه، مع احترام حقوق الانسان.

لقد كان لتكوين المجالات الاقتصادية والسياسية المتكاملة آثار مباشرة على مفهوم الحدود الذي يتجه للضعف. وقد سعت إتفاقات شينغن (Schengen) (1991) للتوفيق بين الإلغاء التام للقيود على حرية انتقال الأشخاص، في داخل المجال الأوروبي، والحفاظ على سياسة أمنٍ فعَّالة. وظهرت الرهانات التقنية، وربما الرمزية بشكل خاص (إنَّ الادراكَ المادي للحدود يلعب دوراً في بناء الشعور بالهوية الواحدة)، هامة جداً بحيث قادت الحكومة الفرنسية لتأجيل استخدامها. وبهذه المناسبة لعبت دورها كانعكاسات لتأكيد حدود الدولة.

وخارج المجال الثقافي الغربي، ما زال مفهوم الحدود قليل التكيُّف مع الحقائق الاجتماعية ـ الثقافية للعديد من بلدان إفريقيا وآسيا المسلمة. فتحديدات الحدود الإقليمية الجامدة، التي فرضتها القوى الأوروبية، قسَّمت بعض الوحدات العِرقية الثقافية، وحملت بذور العديد من الصراعات اللاحقة، كما تظهر ذلك أمثلة الصومال، وتشاد، وأفغانستان، وعلاوة على ذلك، فإن المراقبة الفعلية لهذه الحدود تبقى خارج متناول أجهزة الدول التي لا تمتلك الحد الأدنى من الوسائل من أجل تأمين احترامها. إنَّ مساميَّتها الهامة تُعَدُّ مُكْلِفَة، لأنَّها تُغذِّي اقتصاد التهريب والكثير من التهرُّب الضريبي.

ب ـ لامركزية الإقليم والنزعة الاتحادية

وهي تمثل حلولاً خاصة لقضية سريان المفعول المكاني الداخلي

للقواعد القانونية. ففي الدولة المركزية، تُطَبَّق القواعد نفسها بشكل واحد، وفي كل الميادين. وتوجد، إذن، بالمعنى الحصري، وحدة دقيقة للإقليم. ومع ذلك، وفيما عدا الدول الصغيرة المساحة، فإنَّ هذه الصيغة للحكم تُعَدُّ استثنائية، لأنها قابلة قليلاً للتطبيق. ومع إحداث الجماعات الإقليمية اللامركزية، ظهرت إمكانية وجود قواعد قانونية قابلة للتطبيق، بشكل خاص، ضمن حدود دائرة المنطقة أو المحافظة أو البلدية. ومع ذلك فإنَّ السلطات المحلية أُلزِمَت بعدم اتخاذ قرارات معاكسة للقواعد القانونية الوطنية؛ وعلاوة على ذلك، فإنها أُخضِعَت عموماً لوصاية الممثل المحلي للسلطة المركزية (المحافظ، أو نائب المحافظ. . .). وعليه فإن الوحدة القانونية للإقليم خُفِّفت بفعل اتساع الصلاحيات اللامركزية، ولكنها مع ذلك ما زالت باقية.

ومع الدولة الاتحادية تأسس تقسيم قانوني ـ سياسي للإقليم أكثر تقدماً[1]. فهي، بالنسبة للدولة اللامركزية، تنظِّم توزيعاً دستورياً للصلاحيات بين الدولة الاتحادية، والدول الأعضاء في الاتحاد. وهذا يعني أنَّ الكيانات المتحدة تتمتع بخلاف الجماعات اللامركزية باستقلال أوسع، لكنها، بشكل خاص، تُمثَّل بصفتها تلك في المؤسَّسات الاتحادية. كما أنها تتمتع بحق المشاركة (أو الموافقة) في التعديل المحتمل لصلاحياتها؛ فالدستور لا يمكن أن يُعَدَّل إلاَّ بالأغلبية مؤَهَّلَة للدول الأعضاء (بل باجماعها). وهكذا يتطابق دائماً في مجال واحد النظام القانوني الاتحادي والنظام القانوني للدول العضو في الاتحاد.

وإذا كانت الدولة الاتحادية تُعَدُّ مجالاً قانونياً سياسياً موحَّداً ومقسماً، في آن واحد، لذلك، بالطبع، لأن عليها أن تأخذ بالحسبان الحواجز المُدْرَجة في جغرافيتها الطبيعية والبشرية. الحواجز الطبيعية أولاً. فمساحة المجال الشاسعة في أوستراليا، وكندا، والبرازيل، والهند، والولايات المتحدة

---

(1) إنَّ المصطلح الرسمي لم يكن دقيقاً دائماً. فسويسرا التي تُسَمَّى رسمياً بالاتحاد التعاهدي (الكونفدرالي) السويسري (Confédération Helvétique) ليست، في الواقع، مجرد تحالف مُنظَّم بين عدة دول، وإنما هي ببساطة دولة اتحادية. وبالعكس، فإن الاتحاد السوفياتي، في عهد ستالين، كان دولة مركزية على الرغم من أحكام دستور 1936، وذلك بفضل احتكار الحزب الشيوعي للسلطة.

شجعت على تبني البنى الاتحادية؛ كما شجعت التضاريس في سويسرا، والنمسا، والمكسيك، على وجود خصوصيات محلية راسخة جداً. والحواجز العِرْقية الثقافية ثانياً. فالتعايش بين سكان مختلفين من حيث الدين، واللغة أو الأصل العِرْقي يمكن أن يصبح سهلاً بفضل النزعة الاتحادية، شريطة أنْ لا يكون السكان مختلطين، بشكل غير قابل للانفصال، في نفس المجالات. وتكمن فائدة إقامة كيانات مُتَّحِدَة في السماح للأقليات ذات الهوية الخاصة بممارسة السلطة في أجزاء الإقليم التي تكون فيها صاحبة الأغلبية. وعلى هذا الأساس، تمكّن الكاثوليك والبروتستانت، والألمان، أو الروماندیون (Les romands) في الاتحاد السويسري، والصرب والكروات والسلوڤان في الدولة اليوغسلافية، والهندوس والبنغال والتامول، إلخ... في الاتحاد الهندي، والسلاف والمسلمون وعدد غفير من الشعوب الأخرى في الاتحاد السوڤياتي، من العيش معاً. وأحياناً، تكون هناك انشقاقات ثقافية أقل وضوحاً موروثة عن تاريخ مطبوع بغياب الوحدة السياسية حتى عهد قريب. وهكذا بقيت حتى الآن في ألمانيا خصوصيات راسخة في باڤاريا ذات التقاليد الكاثوليكية، وفي سلسويغ ذات الثقافة اللوثرية، إلخ. وقد أُعيد غرس النظام الاتحادي فيها، بشكل أفضل، بعد الحرب العالمية الثانية، بعد أنْ استُخْدِمت الفترة الوجيزة التي سادت فيها المركزية الشاملة في ظل النظام النازي، كعامل إبراز كبير.

إنَّ النزعة الاتحادية، كما كان جورج سلّ[1] يرى جيداً، تحملها ديناميات سياسية يمكن أن تكون متناقضة تماماً. فهناك أولاً دينامية التجمُّع. فإذا كانت المستعمرات الامريكية الثلاث عشرة، التي أصبحت مستقلة في عام 1783، قد أرادت خلق الولايات المتحدة، فقد كان ذلك بسبب الشعور بوحدتها الثقافية، واللغوية، والمصيرية، الذي كانت تتشاطره بقوة. كما كان ذلك أيضاً بسبب وعي المزايا الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية للاتحاد. ألَم تصبح الولايات المتحدة «دولة متحدة»، بعد قرنين من التطور؟[2]. وهناك، بالاتجاه المعاكس، دينامية التمايز، عندما تقود خصوصيات عرقية ـ

---

(1) - Georges Scelle: Précis de Droit des Gens, Sirey, 1934.

(2) - Marie-France Toinet, Le système politique des États-Unis, PUF, 1990, P. 396 et s/s.

ثقافية، ولغوية، ودينية عميقة، الحكام لمنح استقلال قوي من أجل السعي لإنقاذ تماسك المجموع. وعلى هذا الأساس تمّت إقامة النظام الاتحادي السوفياتي ليحلّ محل الامبراطورية القيصرية التي نُدِّد بها «كسجن للشعوب». لكنَّ الأمم استعادت حريتها المفقودة بعد ذلك بسبعين سنة[1].... كذلك لم تستطع الهند تجنب الانفجار الشامل، أثناء الاستقلال، إلاَّ باقامتها اتحاد دول على أساس لغوي غالباً.

وحسب الحالات، تغلبت إحدى هاتين الديناميتين السياسيتين بوضوح؛ وفتح ذلك الطريق إما للدولة الموحَّدة اللامركزية (المكسيك، والأرجنتين)، وإما للتوترات الانفصالية (الهند، ونيجيريا)، وإمّا للانفجار (الاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا).

ثانياً ـ السكان

أ ـ الوضع القانوني والسياسي

إنَّ الأفراد الذين تختص الدولة بشؤونهم هم أولئك الذين يخضعون لها قانونياً. وكما كتب هانز كلسن، «فإنَّ مسألة معرفة ما إذا كان فرد ما يتبع لدولة معينة، ليست مسألة نفسية، مسألة مشاعر؛ وإنما هي مسألة قانونية. ومن غير الممكن إيجاد مبدأ وحدة البشر الذين يُشكِّلون شعب دولة ما، في مكانٍ آخر غير واقع أنَّ نظاماً قانونياً واحداً هو بنفسه الذي يُطَبِّق على كل هؤلاء البشر، ويُنَظِّم سلوكهم. إنَّ شعب الدولة هو ميدان سريان المفعول الشخصي للنظام القانوني للدولة»[2].

وينتمي السكان الخاضعون لقانون الدولة إلى فئتين متميزتين: المواطنون والأجانب. والأوائل هم الرعايا الذين اكتسبوا هذه الصفة بالنَسَب أو بالتجنُّس. وهم لا يفقدونها في الواقع إنْ هم غادروا إقليم الدولة. والآخرون يخضعون، بالعكس، لقانون الدولة بصفتهم مقيمين، مؤقتين أو دائمين. إنَّ

---

(1) - Hélène Carrère D'Encausse, La gloire des nations ou la fin de l'Empitre soviétique, Fayard, 1990.

(2) - Théorie pure du droit, Trad. Charles Eisenmann, Dalloz, 1962, p. 381.

سكان الدولة يتألفون إذن من نواة ثابتة تضم المواطنين، وحلقة محيطة متحركة إلى حدٍ ما تضم الأجانب الذين يمكن، إنْ بقوا مقيمين، لمدة طويلة، أن يكتسبوا الجنسية لأنفسهم وللمنحدرين منهم. وضمن بعض الشروط السياسية والنفسية، يمكن اعتبار أهمية السكان الأجانب مصدراً لمشكلة في الجدل العام. ومع ذلك فإن تقوية المبادلات الاقتصادية والثقافية تجعل من المحتم تدفق الهجرة ذات البُعد القارّي. وتُعَدُّ حرية الإقامة داخل المجال الأوروبي، من جهة أخرى، مبدأً أساسياً كرّسته معاهدة روما (لعام 1957)، كما أنَّ التحركات السكانية سهَّلتها الاتفاقيات التي تنظِّمها مهنة بمهنة.

ولا يُعَرَّف سكان الدولة فقط بطريقة سلبية، كمجموع الخاضعين لنظام قانوني. وإنما يُعَدُّون أيضاً، من وجهة نظر أخرى ذات بُعْدٍ رمزي قوي، عنصراً فاعلاً. فالشعب، في أغلبية الدول الحديثة. يُعْتَبَر بالفعل المصدر لكل شرعية دستورية، سواء كان «سيداً» أم لا. إنَّه نوع من كائن جماعي يُفْتَرض أنه سابق في وجوده على التنظيم القانوني للمجتمع. إنَّ الشعب يتألَّف من مواطنين. وهؤلاء يُعتبرون كذلك لأنهم يتمتعون فعلياً بحقهم «في المشاركة بالشيء العام»: كناخبين بصفة خاصة، وكممثِّلين مُنتخبين أو كموظفي سلطة. وقد شكَّل مفهوم المواطن موضوعاً لعمل سياسي وأيديولوجي مُعَقَّد يتجه لبناء تمثُّلات قيمية لهذه الهوية... وأظهر إيڤ ديلوي كيف تجابهت، في نهاية القرن التاسع عشر، في فرنسا منظومتان متنافستان: النموذج الجمهوري والنموذج الكاثوليكي للمواطنة، وهما يتضمَّنان قيماً مختلفة، بل متعارضة بشكل غير قابل للاختزال[1]. لقد كانت هوية المواطن وسيلة للتسامي، في المسرح السياسي، على كل عوامل التباين الاقتصادي، والمهني، والثقافي، وذلك بغية تنشيط شعور الانتماء المشترك والمتساوي للمجموعة الكبرى. وفي الفترات الانتخابية، كانت اللغة السياسية للمرشحين تحتفل «بالمواطن الصالح» المشهور بأن لديه المعلومات الكافية، وأنه يَقِظٌ وحريص على اختيار أفضل الحكّام للبلاد والمقصود من ذلك حفز هذا الشعور بتقدير الذات لدى

(1) - Y. Déloye, La citoyenneté au miroir de l'école républicaine, Thèse science politique, Paris I, 1992, t. II, p. 461 et 462, reprogr.

كل ناخب، وهو الأمر الذي يعوِّضه واقع انجازه لواجبه أو ممارسته لحقه. وعبر إضفاء الشرعية على الممثِّلين في التصويت الشعبي، يتم إضفاء الشرعية نفسها أيضاً على الدولة كجماعة قومية. وأخيراً، فإنَّ هوية المواطن، في بعض الأوضاع التي تتميز بأبعادٍ إنفعالية قوية (الحرب بشكل خاص، أو التهديد بالحرب) تتَّجه للتغلب على جميع الهويات السياسية الأخرى، ولاسيما الحزبية، التي تحمل لدى البعض نزعة وطنية مانعة لكل اعتبار انتماء آخر.

ب ـ الوعي القومي وصراع الهويات

إقترح المؤرخ تونيز، في نهاية القرن التاسع عشر، تمييزاً شهيراً بين نموذجي ولاء لمجموعة انتماء. وسمح له هذا التمييز بالمعارضة بين المجتمع المدني التقليدي والمجتمع المدني الحديث[1]. إن الجماعة (Gemeinschaft) هي جماعة مؤَسَّسة على روابط موضوعية: مثل روابط الدم (الأُسرة، العرق)، وروابط الجوار والصحبة الودِّية (قرى، «بلد»، تجمعات حرفية في العصور الوسطى). إنَّ المرء لا يختار الانتماء إليها، ولكن بإمكانه على الأكثر اختيار مغادرتها في بعض الحالات، مع ما قد يُسَبِّبه ذلك له من تمزُّقات. إنَّ الجماعة تثير بالفعل روابط عاطفية قوية. وهي تنصهر بفضل الاعتقاد بوجود أصل مشترك، والتشارك في اللغة والتقاليد والدين، وتنغرس في تاريخ طويل يجعلها «طبيعية»، أي لا تقبل النقاش، ولا تُناقش، على غرار ظاهرة مُسَلَّم بها.

أما المجتمع (gesellschaft)، فهو مجموعة تعكس عملية التحديث والعلمنة، الجارية في الحضارة الغربية منذ نهاية العصور الوسطى. وقد تأسَّس المجتمع على التجمع الإرادي، أي على الرضا. حيث وافق أفراد، بحسابٍ عقلاني، على العمل بشكل مشترك من أجل بلوغ أهدافٍ مرغوب بها. وهذا المنطق العقلاني أكثر ما هو انفعالي يميز، برأيه، المشروع (بالمعنى الاقتصادي) والدولة الحديثة أيضاً (نظريات العقد الاجتماعي السياسية. فهذه

(1) أنظر تقديم هذا التمييز في:
- Robert Nisbet, La tradition sociologique, Trad. PUF, 1984, p. 96 et s/s.

الدولة لا تمنح المواطنة بناء على معايير عِرْقية أو دينية، وإنما تفسح مجالاً واسعاً، بالعكس، **للحق الواحد** (Jus soli). إنها تستقبل إذن، بعد فترة من الزمن طويلة إلى حدٍ ما، أولئك الذين اختاروا العيش في إقليمها «بدون تمييز على أساس الأصل، أو العرق أو الدين». أما فيما يتعلق بالسلطة السياسية التي تُمَارَس في داخلها، فهي تقوم على إتفاق صريح، يتجلّى في الاقتراع العام والشامل وقانون الأغلبية.

هذا التعارض الثنائي بين الجماعة «الطبيعية» والمجتمع «التعاقدي» أخذ به ثانية ماكس ويبر (الذي يستعير من تونيز مصطلحاته). وهو يغطي جزئياً المفهومين الكبيرين للأمة اللذين تجابها في الماضي، وما زالا يتجابهان حتى اليوم[1]. فهناك من جهة أولى رؤية الأمة بعبارات عِرْقية ـ ثقافية، حيث تُدْرَك كمجموعة منحها تاريخها سمات نوعية خاصة موضوعياً. وفيها تظهر الدولة كأداة لحماية هذه الجماعة وتجميعها، ولاسيما باتجاه الأقليات المقطوعة عن الوطن ـ الأم؛ وبالمقابل تجازف بمعاملة سكان إقليمها الذين لا ينتمون عِرْقياً أو ثقافياً إلى هذه المجموعة[2] بمزيد من التحفظ، بل الشك. أما المفهوم الكبير الآخر للأمة، المفهوم الذي صاغه رينان أثناء جدله المشهور مع الألمان تريتشكه (Treitschke) (ما هي الأمة؟ 1882)، فهو لا يعطي القيمة أولاً للعناصر «الموضوعية» للانتماء، كالأصل المشترك، واللغة، والثقافة، والدين، وإنما «لإرادة العيش المشترك». إنَّ بُعْدَ الاختيار الشخصي، والانتماء المُبْرَم، يبدو فيه بإلحاح أكثر. كذلك تكون الدولة، ضمن هذا المنظور، ميَّالة لتبنّي سياسة أكثر ليبرالية تجاه الأقليات التي تعيش فوق أراضيها وأقل تدخلاً

(1) - J. Leca, La citoyenneté entre la nation et la société civile, dans D. Colas (Dir.), Citoyenneté et nationalité, PUF, 1991, p. 488.

(2) أبرز بول زاوادزكي (Paul Zawadzki) الصلة الموجودة بين المفهوم العِرْقي الثقافي للأمة، في الأحزاب القومية البولونية، ونمو نزعة العداء للسامية في أطروحة دكتوراه بالعلوم السياسية، قدمها إلى جامعة باريس I، عام 1994، بعنوان:

«Invention d'une communauté imaginée construction nationale et antisémitisme en Pologne avant 1939».

ـ حول المفهوم العِرْقي ـ الثقافي للقومية في فرنسا، أنظر:

- Pierre Birnbaum, La France aux Français, Seuil, 1993, P. 285 et s/s.

تجاه مواطنيها المهاجرين للخارج. وفي مادة التشريع الخاص بالجنسية سيسود مبدئيا **الحق الواحد** الذي يشجع على دمج الأجانب من خلال منحهم الجنسية.

وبدون شك، فإن وحدة المجموعة (القومية)، بحسب مفاهيم «الجماعة الطبيعية» أو «المجتمع التعاقدي»، لن تتعزّز بالحقيقة إلاّ إذا استبطن الأفراد، الذين يتألف السكان منهم، بشكل واسع، الشعور بما يُوَحِّدهم، وتجرَّدوا عمَّا يفصلهم، أو على الأقل، نقلوه للمرتبة الثانية من الأهمية. ولكي يكون هذا الأمر ممكناً، يجب أن يجمعوا شروطاً مواتية. ولهذا السبب، تبدو الفكرة القومية، تاريخياً، كنتاج لسيرورة تعزيز (بل تأجيج) لهذا العمل الهادف إلى بناء هوية جماعية موحَّدَة أو تقويتها. إنَّ عوامل عدة يمكن أن تفسر نجاحها. هناك أولاً، في بعض البلدان على الأقل، تعبئة سياسية جماهيرية قوية حول الأفكار الجديدة: الاستقلال الامريكي، والثورة الفرنسية. ففي هاتين الحركتين، اللتين تشتركان في رفض المبدأ الملكي، حلّ الولاء لفكرة الأمة محل الولاء لشخص الملك. وبعد ذلك أتى نمو الانتاج الاقتصادي والمبادلات التي أضعف الحواجز الجغرافية، وبالتالي الخصوصيات الاجتماعية الثقافية. وهناك أخيراً، وربما بشكل خاص، نمو نظام تربوي متجانس، في خدمة «ثقافة عالية». ويقصد أرنست جيلنر (Ernest Gellner) بهذا التعبير «ثقافة يمكن للجميع فيها أنْ يتنفَّسوا، ويُعَبِّروا عن أنفسهم، وينتجوا. . . ثقافة مدهشة (تسمح بالتحكّم بالكتابة، وبإعطاء تكوين)»، أي متفقة مع متطلبات المجتمع الصناعي المتقدم[1]. إنَّ هذه الثقافة التي تنشطها الدولة التي تمتلك وحدها وسائل بَثّها بفعالية، تفترض بشكل خاص وجود تعليم إلزامي في المدرسة لنفس اللغة ونفس تمثلات الماضي، وإنْ أضفي عليها بشدة طابع مثالي[2]. لقد بُنيت الهوية القومية الجديدة، في فرنسا جول فرّي (Jules Ferry)، وحسب أُطروحة أوجين ويبر (Eugen Weber)، على تجاوز الهويات القروية المحلية، الذي حوَّل فلاحي الإقطاعات إلى مواطنين

---

(1) - Nations et nationalisme, Trad. Payot, 1989, p. 60.

(2) - Benedict Anderson: Imagined Communities- Reflections on the Origin and Spread of Nationalisme, Londres, Verso, 1983.

فرنسيين[1]. وشجّع كل هذا على استقبال خطاب يمجّد وحدة البلاد، ووحدة مصالح سكانها وقَدَرهم. وحسب الصيغة الصحيحة لأرنست جيلنر: «فإنّ الأمم هي حوادث مصطنعة تنتجها معتقدات البشر، وتضامنهم، وإخلاصهم»[2]. وبعبارة أخرى فإن النزعة القومية هي التي تخلق الأمة».

ويصطدم تأكيد الهوية القومية بمقاومات. فهو، في دولة معينة، يُستخلص، ليس بدون معاناة أحياناً، من أشكالٍ منافِسَةٍ أخرى من الولاء: التعلق بسلالة ملكية، أو بطائفة دينية. ومن هنا نشأت في القرن التاسع عشر، في فرنسا، بعض مظاهر الشك ضد أنصار الملكية، أو ضد الكاثوليك وخاصة إذا كانوا باباويين متطرفين، أي متعلقين، فوق كل شيء، بالبابا. واليوم، ما زالت أولوية الولاء القومي تجابه تحديين: الأول تحدي العداوات الطبقية التي تقطع صلاتها بالشعور بامتلاك مصالح مشتركة، ويمكن حتى أنْ تثير الشعور بتضامنات أقوى تتجاوز الحدود القومية: كالأممية البروليتارية في الإشكالية الماركسية. إن نجاح الديمقراطيات الصناعية يكمن في نجاحها في «إضفاء طابع مؤسّساتي» على الصراعات الطبقية، بحيث سمحت هذه القدرة المنظّمة (مفاوضات جماعية، محاكم العمل، إضفاء طابع رسمي على النقابات) بالحدّ من تمزّقات الوحدة القومية (غيدنز)[3].

أما التحدي الثاني فهو المتمثل بمقاومة الدمج، باسم تأكيد الهويات المتنافسة. فالمجتمعات الصناعية المعاصرة تعرف جيداً مشكلة صعوبات الاندماج التي يعيشها المهاجرون من أصل إفريقي أو أسيوي[4]، ويرتبط

---

(1) - La fin des terroirs. La modernisation de la France rurale 1870- 1914, Trad. Fayard, 1983.

- إنّ للعنوان الانجليزي الأصلي للكتاب، وهو: Peasants into Frenchmen دلالة أكثر. وهو مفهوم رفضه هيوبرت بيريس الذي يرى، بالعكس، أن تأكيد الهوية القومية، في ذلك العصر، ساهم باعادة الحياة للقرية، وتغذّى بالهويات المحلية. أنظر:

- H. Perez, Individus entre village et Nation, Thèse de science politique, Institut d'Etudes Politiques de Bordeaux, 1993.

(2) - Nations et nationalisme, op. cit., p. 19.

(3) - Giddens: The Nation State and Violence, Cambridge, Polity Press, 1985.

(4) - G. Kepel- «Les banlieues de l'Islam», Seuil, 1987.

- G. Noiriel, Le creuset français, Seuil, 1987.

بعضها بتعلق جزء من السكان بثقافة بلادهم الأصلية. ومن هنا تنبع المطالبة بالحق بالاختلاف، والجدل حول مفهوم المجتمع المتعدد الثقافات[1] الذي يغطي المعضلتين التاليتين المطروحتين أمام الحكام: الإبعاد أو الاستقبال؟ الدمج بدون قيد ولا شرط، أو التكامل المحترِم لبعض الخصوصيات؟ أما المشكلة الأكثر صعوبة فيطرحها وجود أقليات حساسة تجاه أي تنازل عن خصوصيتها. وقد لاحظنا هذا الأمر، في عام 1991، مع إنبجاس الدولتين المتعددتي القوميات (الاتحاد السوڤياتي ويوغسلافيا) التي كانت تخترق سكانهما تأكيدات هويّات متنافسة وغير قابلة للاختزال: جيورجية، ليتوانية، ليتونية قبل أن تكون سوڤياتية؛ وسلوڤينية أو كرواتية قبل أن تكون يوغسلافية.

ويمكن نظرياً تصوّر جوابين سياسيين لهذه المشكلة. الأول يتجلّى في رفض التباين الذي يتضمن تقوية الدولة البسيطة. ويمكن أن يؤدي إما إلى سياسة إبعاد المجموعات الأخرى أو حصرها في وضع قانوني وسياسي أدنى (السكان الأصليون في الامبراطوريات الاستعمارية، الجماعات اليهودية في الدول المعادية للسامية في أوروبا قبل عام 1945) أو إلى استراتيجية مؤيدة للدمج. وقد استطاعت سياسة قادة المجموعة التي تمثل الأغلبية النجاح في وجه الأقليات القومية الضعيفة: لغة قريبة جداً من لغة المجموعة المسيطرة، شعور ذاتي بدونية ثقافية يدفع باتجاه القبول بثقافتها، ضعف عددي أو دونية اقتصادية[2]. لكنها فشلت، بالمقابل، ولم تقم إلاً بزيادة حدّة التوترات، عندما لم تكن المجموعة المسيطرة جذابة بشكلٍ كافٍ، ثقافياً أو إقتصادياً، أو

---

(1) - C. Wihtol, De Wenden, Les immigrés et la politique, Presses de la FNSP, 1989.

(2) في أوج أيام الاتحاد السوڤياتي كانت هناك عملية متقدمة «الترويس» الروس البيض والاوكرانيين (ثقافة قريبة جداً)، والأقليات العديدة في إقليم التوندرة السيبيرية (شعوب لا كتابة عندها)، والليتونيين (ضعف ديموغرافي)، وبعض الفئات من سكان المدن في الجمهوريات الاسلامية الذي كانت الروسية تمثل بالنسبة لهم لغة لا بد منها في مجالات العمل الصناعية والخدماتية. أنظر:

- H. Carrère D'Encausse, L'empire éclaté, Flammarion, 1978, p. 174. Également du même auteur, La gloire des nations ou la fin de l'Empire soviétique, Fayard, 1990.

صدرت ترجمة هذا الكتاب في دار الحقيقة ـ بيروت، تحت عنوان مجد الامم أو انهيار الامبراطورية السوفياتية.

عندما يسود الأقلية، بالعكس، حسّ قوي بهويتها الخاصة.

الجدول رقم 5 ـ أساليب إدارة الأقليات القومية

المؤسسات الممكن تصوّرها / شروط ضرورية	صيغ تستبعد التعايش بين الشعوب	صيغ تضفي طابعاً مؤسّساتياً على التعايش بين الشعوب
أقليات ذات نزعة قومية ضعيفة	الاندماج	لامركزية إدارية وحقوق خاصة
أقليات ذات نزعة قومية قوية	الانفصال	مناطق ذات صلاحيات سياسية، ونظام اتحادي

أما الجواب الثاني فيتجلى في الاعتراف السياسي والقانوني بتطلعات المجموعة التي تمثل الأقلية، أي باستخدام أسلوب الاستقلال الذاتي. ويأخذ هذا الحل، استثنائياً، شكل وضع قانوني يُمنح فقط للجماعات؛ وكذلك حقوق بالادارة الذاتية في بعض الميادين، كتلك التي تمَّ الاعتراف بها في الامبراطورية العثمانية، منذ ظهور نظام الامتيازات، للجماعات التاريخية الأربع من غير المسلمين: اليونان، «اللاتين»، اليهود، والأرمن. وقد مُنِحَ هذا الاستقلال، في أغلب الأحيان، إلى سكان مقيمين بشكل ثابت في إقليم محدَّد. كما تجلّى هذا الحلّ بالصيغ الاتحادية أو الاقليمية: الباسك والكاتالون في إسبانيا؛ الصقليّون، والسردينيون، والتيروليون الجنوبيون، والفالديون في إيطاليا. والفرق بين الحلَّين يكمن في أن الاستقلال الذاتي السياسي، كما في الحالة الثانية، لا يُعْطَى بشكل موحَّد لكل العناصر التي يتألف منها السكان. ونشير إلى أن المجلس الدستوري، في فرنسا، وهي بلاد ذات تقاليد يعقوبية قوية، أعلن في عام 1990 عدم دستورية مقولة «الشعب الكورسيكي» نظراً لأنها تُلْحِق الضرر بوحدة الشعب الفرنسي. إلاّ أنّ هذا الرفض لرمزٍ ما يتعايش مع القبول باستقلال إداري خاص.

ثالثاً ـ سلطة الأمر المنظَّمة قانونياً

تبدو سلطة الدولة في داخل المجتمع المدني، برأي النظرية الدستورية الكلاسيكية، «كشخص قانوني». وهذه المقولة تهدف إلى إدراك التمييز بين الكيان المجرد، الدولة، والأشخاص الطبيعيين الذين يمثلونه، أي الحكام (السياسيين) ووكلائهم (الاداريين). وهكذا تشتهر إرادة الدولة، كسلطة في داخل المجتمع، بأنها متميزة عن إرادات أولئك الذين يجسدونها. كما يجري أيضاً نموذج من التمييز المشابه على مستوى الذممَ المالية والميزانيات. فعلى الصعيد الداخلي، تؤكد هذه الدولة ذاتها تجاه أشخاص قانونيين آخرين، سواء كانوا من القانون الخاص أم القانون العام: ولاسيما الجماعات الإقليمية، مثل المنطقة والمحافظة والبلدية، في فرنسا. وعلى الصعيد الدولي يتعايش، بشكل مُبْهم إلى حدٍ ما، مفهومان لكلمة «دولة». فهي بالفعل ليست فقط تلك السلطة «السيدة» التي تمارس حقها في عقد المعاهدات باسم مجموع الجماعة، وإنما أيضاً الجماعة بأسرها التي تُعبِّر عن «إرادتها».

وفي داخل المجتمع المدني، تحتكر الدولة القهر الشرعي لخدمة سلطة الأمر القانوني التي تمتلكها. وبالفعل، فإنَّ ما يميز القوة العامة إنما هو قدرتها على فرض أفعال وحيدة الطرف، أي قواعد تكون صِحَّتها مستقلة عن رضا الخاضع لها. وتُعَدُّ القوانين، والمراسيم، والقرارات الأمثلة الرئيسية عنها. ومع ذلك، فإنَّ الصلة بين القانون والدولة (المنظور لها كسلطة أمر) هي أقوى أيضاً. وبالفعل، فإنه يمكن، من جهة أولى، تأكيد أن الدولة الحديثة، التي أنجزت عملية مَرْكَزَة المنظومة القانونية، هي المصدر الذي تنجم عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن خلال التأهيل، والتفويض، والإذن[1]، كل القواعد القانونية القابلة للتطبيق في المجتمع. ويمكن، من جهة أخرى، اعتبار أن الدولة وحدها هي التي تضمن الطابع الفعلي للقواعد القانونية، مهما كان فاعلوها المباشرون، وذلك من خلال جعل محاكمها تعاقب كل انتهاك محتمل

---

(1) في النظرية الكلسنية، يُحَدِّد الدستور شروط صِحَّة القانون؛ ويُحَدِّد القانون بدوره شروط صِحَّة القواعد الأدنى، بما فيها القواعد التي يضعها الأفراد (فعلى سبيل المثال، تعطي المادة 1134 من القانون المدني قوة قانونية لاتفاق الإرادات الفردية في العقد). وعليه فإن هناك «بناءً هرمياً».

لها؛ وذلك بفرضها، عند اللزوم، لعقوبات تضمن القوة تنفيذها (غرامات، سجن. . .).

وبحسب النظرية القانونية الكلاسيكية، فإن الدولة، المنتِجة للحق، أي التي تمارس، في الواقع، سلطة الأمر، يُفْتَرَض فيها، في الوقت نفسه، أن تكون خاضعة له. وهذا هو مفهوم «الدولة القانونية» التي تخضع لاحترام الحريات الأساسية، وتُكْرَه على عدم انتهاك القواعد، الاجرائية أو الأساسية، التي أمْلَتها هي نفسها. لكنَّ هذا المفهوم إنْ كان مقبولاً في اللغة الشائعة، فإنّه يحتوي تناقضاً كبيراً: فكيف يمكن للدولة، في آن واحد، أنْ تكون مصدراً للحق وخاضعة له؟.

لقد عكف الفقيه هانز كلسن مطولاً على دراسة هذه المشكلة. وبدا له بالفعل أنَّ من غير الممكن منطقياً قهر هذا التناقض، حتى وإنْ كان مُبَرَّراً أيديولوجياً بالحرص على إضفاء طابع شرعي على سلطة الدولة الآمرة التي لا تكون تعسفية. ومع ذلك فإنَّ التناقض يُجْبر، على مستوى النظرية السياسية، على القيام بتعميقٍ للتحليل. «إنَّ قوة الدولة، يكتب كلسن، ليست قوة أو سلطة أسطورية قد تكون مخفية وراء الدولة أو وراء قانونها؛ وهي ليست شيئاً آخر غير فعالية النظام القانوني للدولة»[1]. وهكذا تُعَرِّف الدولة نفسها «كنظام قانوني مُمَرْكَز نسبياً، ومحدود في ميدان صِحَّته المكاني والزمني، وخاضع مباشرة للقانون الدولي، وفعَّال في مجموعه وبصفة عامة»[2]. إنَّ هذه الرؤية الأحادية التي تتعارض مع ثنائية: الحق/ الدولة، تبدو متناقضة ظاهرياً؛ لكنها مع ذلك ذات واقعية عميقة. فالسلطة السياسية، كمؤَسَّسة حاكمة، هي الأفراد في حالة تفاعلات منظَّمة قانونياً. وهؤلاء الأفراد، على سبيل المثال، هم أعضاء جمعيات مُنْتَخَبة. وبهذه الصفة، فإن لهم وضعاً قانونياً يُنَظِّم حقوقهم وواجباتهم تجاه الأفراد الآخرين (الحصانات البرلمانية)؛ وهم يمارسون اختصاصات مختلفة عن تلك التي تمارسها جمعيات أخرى، والسلطة التنفيذية، والإدارة، وهي أجسام مُكَوَّنة هي نفسها من أفرادٍ خاضعين أيضاً

(1) - Théorie pure du droit, Trad. Ch. Eisenmann, Dalloz- 1962- p. 382.

(2) المرجع السابق، ص: 383.

إلى علاقات مُنَظَّمة قانونياً. أما مجموع السلطات العامة، بالمعنى الدستوري للكلمة، فهي منظومات تفاعل مُعَقَّدة يُقَنونُها الحق: من حُكَّام لحكَّام، من حكَّام لمحكومين، من مؤَسَّسات سياسية لمؤَسَّسات إدارية، الخ... ولكن، في التحليل الأخير، لا يوجد بشكل ملموس، إلاَّ أشخاصاً طبيعيين؛ إنَّ أنماط العلاقات القانونية هي التي توحدهم أو تفصلهم، والتي تسمح بالحديث عن مؤسسات مثل: الجمعية الوطنية، والحكومة، ورئيس الجمهورية، أو أيضاً عن كيانات مثل: المساهمين في دفع الضرائب، والناخبين، والموظفين.

وهذه الرؤية الأحادية تدرك تماماً أن السلطة السياسية هي ظاهرة قوة تنساب في أشكال الحق. إلاَّ أن القاعدة القانونية تُعَرَّف بعنصرين: فإملاؤها يخضع لشروط انتظام دقيقة؛ وعدم تنفيذها يؤدي عادة لجزاء. وبعبارات أخرى، هناك تحالف بين القهر والشرعية. إنَّ نظام الدولة القانوني ينهار إذا لم يكن الطابع الفعلي للقواعد التشريعية والتنظيمية، في الدرجة الأخيرة، مضموناً من خلال التهديد المعقول بالإكراه من أجل إجبار المناهضين على الانصياع. لكنَّ بقاءَه يصطدم بعقبات مخيفة إذا لم تكن قانونية الأمر تتضمن، في أنظار المحكومين، حدساً بحدٍ أدنى من الشرعية؛ الشرعية التي ترتبط بالفعل بكل قاعدة تتبنَّاها السلطات المختصة من خلال احترام الشروط المُحَدَّدة[1].

(1) حول هذه النقطة، أنظر:

- Ph. Braud, Du pouvoir en général, au pouvoir politique, publié dans: M. Grawitz, J. Leca, Traité de science politique, PUF, 1985, t.1, p. 380.

- أنظر أيضاً:

- G. Jagroye, La légitimation, loc. cit., t. 1, p. 395 et s/s.

الفقرة الثالثة

الدولة كإنتاج رمزي

«يختبر» المواطنون وجود الدولة بطريقتين مختلفتين جداً. إما عبر ممارسات ملموسة تعنيهم مباشرة: إقتطاع ضريبي، أمر صادر عن سلطة الشرطة، تعديل نص تنظيمي يتحكّم بوضعهم القانوني؛ وإما عبر خطاب يُلْقى عنها في المدرسة، ووسائل الإعلام، والحياة العامة، إلخ. وينقل هذا الأسلوب الثاني للمعرفة تمثّلات ذهنية تتحدث إلى الخيال. ويتجه لتشخيص الدولة بإقامته حولها منظومة مفاهيم غنية بصفة خاصة. وتُقَدَّم الدولة، كمعقل أو تهديد، بصفتها المدافعة عن المصلحة العامة أو الأداة بيد ذوي الامتيازات؛ وهي ترتبط بفكرة الحق، والعدالة، والعظمة أو، بالعكس، بفكرة الاضطهاد، والتفتيش، والقمع. وهكذا تعيش كلمة «الدولة»، ومفهوم الدولة والمؤسسات السياسية، نوعاً من الحياة المستقلة في المخططات الفكرية للمحكومين[1].

هذا البُعْد، المشروط ثقافياً، لإدراكات الدولة يمسّ الخيالي، لكنه لا يُخْتَزَل في الوهم؛ فهو يعبئ معارف لاشعورية، وأوهام، وانفعالات تولِّد آثاراً واقعية صحيحة[2]. وبهذا نجد أنفسنا في مواجهة مشكلة أعرض بكثير، وحتى

---

(1) - P. Berger, T. Luckmann, La construction sociale de la réalité, Trad. Klincsieck, 1986, p. 86.

(2) ليس هذا، من جهة أخرى، ما تختص به الدولة وحدها. فكل مؤسّسة، بحسب فَهْم الأنثربولوجيين، يمكن أن تُفْهَمَ باعتبارها «توزيعاً لمجموعة تمثلات محكومة من قِبل التمثلات التي تنتمي إلى هذه المجموعة نفسها».

- Dan Sperber, Le Débat, 1987, N° 47, p. 114.

حاسمة بالنسبة للتحليل العلمي: مشكلة أهمية الرمزي في الحياة السياسية.

أولاً ـ نشاط الترميز

لا تدع مقولة «الرمزي» نفسها بسهولة تُحَاصَر بدقة. فعلاوة على استعمالاتها «السهلة»، أي المجرَّدة من مرجع علمي حقيقي[1]، يجب الاعتراف بأن كلمة «رمزي»، كصفة وموصوف في آن واحد، تكتسي مفاهيم مختلفة حسب الفروع العلمية التي تلجأ إليها. فتاريخ الفن، والتحليل النفسي، والألسنية وعلم الدلالات تستعملها بدلالات لا يأخذ بها بالضرورة علم الأنثروبولوجيا، أو علم الاجتماع، أو علم السياسة. ومع ذلك فإن من المفيد أن نرجع إلى مرتفع يمكن إنطلاقاً منه أن ندرك بشكل أفضل التوجهات المعاصرة للمفهوم في العلوم الاجتماعية.

أ ـ الرمزي كإشارة مثقلة بالمعاني

يبدو النشاط الرمزي، كصفة خاصة بالكائن البشري، مرتبطاً بشكل وثيق بالاتصال بين الأفراد، أي بتبادل الإشارات. ومن وجهة نظر ألسنية دقيقة، كان سوسّير (Saussure) يُعَرِّف الإشارة كَجَمْع «تعسفي» بين دالّ ومدلول. الدّال يمكن أن يكون صوتاً، أو شكلاً خطياً، أو تركيباً من أصوات وأشكالٍ خطية. أما المدلول فينجم عن تقطيع في نسيج المدلولات التي يمكن تصوّرها. إنّ ما يميز على الفور إشارة الرمز، في المنظور السوسّيري، هو أن الرمز لم يُختَر بطريقة تعسفية كلياً: إن هناك «عنصر رابطةٍ طبيعيةٍ بين الدّال والمدلول»[2]. فالشمس ترمز إلى جلال السلطة، كما يرمز السيف والميزان إلى العدالة وقوة الحق.

لكنّ هناك ما هو أكثر من هذه الرابطة التي بُنِيَت ثقافياً، والتي نُسِيَ أصلها أحياناً من جهة أخرى. إذ يمكن بالفعل أن نقول أيضاً في الرمزي أنه

---

(1) - Lucien Fez, La symbolique politique, PUF, 1988, et La politique symbolique, PUF, 1993, rééd. sous un autre titre d'un ouvrage déjà paru en 1978.

(2) - Saussure, cité par Françoise GADET, Saussure, une science de la langue, PUF, 1987, p. 39.

يضيف إلى هذه العلاقة بين الدال والمدلول ثِقلاً إضافياً في المعنى. لقد تكلّم الإتنولوجي إدوار سابير (Edward Sapir) بحقٍ عن الرموز التكثيفية. وكان يعني بذلك منظومات الدلالات المكتسبة[1] التي «تنغرس في قلب اللاشعور، وتثقل بالانفعال نماذج السلوك، والأوضاع التي لا يبدو عليها أنها تقيم أية علاقة مع المعنى الأصلي للرمز»[2]. وبعبارات أخرى، فإن الرمز يضفي على الإشارة علاقة خاصة مع الخيالي والانفعالي، لا تكون أبداً محايدة، وقد تكون أحياناً شديدة. ويُظْهِر دان سبربر (Dan Sperber) ذلك جيداً عندما يدعو للمقارنة بين البيانات الثلاثة التالية:

أ ـ النبيذ المُسَمّى «نبيذاً».

ب ـ الدم المُسَمّى «دماً».

جـ ـ النبيذ المُسَمّى «دماً».

أو أيضاً:

أ ـ إشعال سيجار بعود ثقاب.

ب ـ شراء سيجار بورقة نقد.

جـ ـ إشعال سيجار بورقة نقد[3].

إنَّ ما يميز البيانين الأخيرين من كل سلسلة بالنسبة للبيانات الأربعة الأخرى، هو أنهما يميلان لإطلاق استحضار أغنى. وهما يتطلبان أكثر من تفسير عقلاني وروتيني بسيط، أو، كما يُقال بعبارات أخرى، لا يمكنهما أن يكونا قابلين للفهم، إذا ادَّعينا التجرد عن الأثر الحاسم الذي تنتجه على

---

(1) - Anthropologie (1934), Trad. Seuil, 1971.

ـ بعد أن ميّزها، في هذا المؤلّف، عن الرموز المرجعية، كالجداول الاحصائية على سبيل المثال، اعترف لاحقاً بأن التمييز يمكن أن يكون إشكالياً، وأن كل رمز حقيقي يتعلق بالفئة الأولى. مقالة:

- Symbolism, cité par Larry, Arnhart- The Political Science Reviewer, 1985, Vol. XV, p. 192.

(2) المرجع السابق ـ ص: 51.

(3) - La pensée symbolique est-elle pré-rationnelle? publié dans M. Izard, P. Smith, La fonction symbolique, Essais d'anthropologie, Gallimard, 1979, p. 33.

مستوى اللاشعور، من خلال الرجوع إلى معتقدات موجودة مُسْبقاً.

ب ـ المنظومة المزدوجة للمفاهيم

سواء تعلق الأمر بكلمة (جمهورية، حرية)، أم بقصة (مقتل أوديب)، أم بمادة (صليب، هلال)، أم بنصب تذكاري (قوس النصر)، أم بحدث تاريخي (المقاومة الفرنسية للاحتلال النازي، أم التعاون معه) إلخ. . . فإنَّ الرمز الحقيقي يُصاب بثقل زائد في المعنى ينتشر في اتجاه مزدوج. **فعلى المستوى الادراكي أولاً**، يستجيب الرمز إلى ضرورة تسهيل الاتصال الاجتماعي بتكثيفه لدلالات كثيرة، ومعلومات عديدة، في دالٍ لا يكون فهمه ممكناً إلاّ بفضل عمل تربية وتعلُّم. إنَّ المعارف والمعتقدات المشتركة هي التي تسمح للرموز بأن تُستَخْدَم كأدوات للاتصال إمَّا بين أعضاء جماعة واحدة، أو بين جماعات لها رموز مختلفة لكنها قابلة للفهم. وهكذا يُذَكِّر الصليب، بالنسبة لمسيحيين، بتاريخ وذكرى خاصَّيْن بهم لكنه قابل أيضاً للفهم، كعلامة للتعرف على جماعة خارجية (Out-group) من قِبَل المسلمين، واليهود، واللاأدريين. ونضيف بأنه حسب درجة الثقافة الدينية للأفراد، وحسب البلدان التي يظهر فيها هذا الرمز، فإنه ينقل معلومات غنية بشكل غير متساوٍ. لكن تكثيف الدلالات والمعلومات في الرمز لا يُدْرَك كرأسمال/ معرفة غامض يكون مندمجاً فيه: فهو لا معنى له إلاّ ضمن علاقة مع الموجَّه إليهم، ولاسيما مع قدرتهم على أنْ يفكّوا فيه، من خلال تداعيات فكرية مَبْنيَّة اجتماعياً، طلاسم مستويات مختلفة من الرسائل. وتكون هذه القدرة لدى الأفراد متغيرة جداً بالطبع: بسبب استعداداتهم النفسية الشخصية، وأساليب التكيُّف الاجتماعي الخاصة بالأوساط التي ينتمون إليها، في آن واحد. ولهذا فإنه لا وجود لأي تفسير ذي بُعْدٍ واحد للرمز؛ وهذا التفسير يمكن أن يتطور مع الزمن حسب الرهانات والعادات الاجتماعية التي تترسب حوله. وهكذا يكون حال النصب التذكاري في الأماكن العامة الذي لا يلقى، حسب الظروف والأفراد، إلاّ اللامبالاة أو الانتباه الواسع أو بالعكس، يكون، في مناسبة احتفال ما، موضوعاً لاستثمار جديد هام.

ويقع الثقل الزائد في المعنى، الذي يميّز العمل الرمزي، في **المستوى الانفعالي** أيضاً. فالاتصال الاجتماعي لا يكون بالفعل أداتياً بصفة بحتة، ولا

وظيفياً ببرودة. وهذا ما يُذَكِّر به عالم الألسنية كلود هاجيج (Claude Hagège): «في المحادثة كبناء مشترك لمعنى، وفي المجابهة بين أشخاص يبحثون عن طريق شفهي للتأكيد، يُستَخْدَم جانب ذاتي تماماً»(1). إن الرموز الفعالة اجتماعياً تتميز بتعبئتها للانتباه على سجلات عاطفية متنوعة: سجل الاحترام (أو الاحتقار)، على سبيل المثال تجاه العلم الوطني، والشعار الجمهوري، الخ؛ وسجل تمثُّل (أو رفض) زعيم، أو مؤسَّسة سياسية، أو مذهب؛ وسجل «الاستسلام» (أو الاستبسال في التدمير) لأشكال السلوك السياسي الانفعالي؛ إنها، باختصار، تستخدم عدة فوارق في المواقف وأشكال السلوك المتعلقة بالحب أو الكُرْه، بالإغواء أو النفور. إنَّ الرمز يوجد إذن حيث تتجلى لدى الوكلاء الاجتماعيين قدرة إيجابية أو سلبية على التمثُّل أو الإسقاط (بالمعنى النفسي لهذين التعبيرين). وهذا الاستثمار الانفعالي المواتي للتعبئة، والذي يميز الفعالية الرمزية، يُعدُّ، هو أيضاً، ثمرة عمل اجتماعي في مجال بناء المعتقدات واستبطانها. إنَّ شعار المنجل والمطرقة كان يغوي أولئك الذين كانوا يؤمنون بالثورة البروليتارية، أما قرار حُكْم الاقتراع العام والشامل فيثير الاحترام لدى كل المواطنين المتعلقين بالقيم الديمقراطية. وإنَّ ما يُسَمَّى، بدقة، «بالصراعات الرمزية» من أجل فرض الذاكرة الشرعية (لمجموعة، أو طبقة، أو جماعة قومية)، يُبْرز رهانات هذا العمل الهادف إلى التحكُّم بالاستثمارات العاطفية. فهناك، من جهة أولى، «صفحات مكتومة» أو «بيضاء» من التاريخ من أجل إخفاء شعورٍ بالذنب، وتشجيع القراءة ذات البُعَد الواحد «التاريخ جميل»؛ ومن جهة أخرى، الاحتفالات التذكارية من أجل رفض نسيان الحدث، سواء كان مجيداً أم مؤلماً، بغية القيام، من خلال الحفاظ على صلة بين الماضي والحاضر، ببناء أحكام قيم حول ما ينبغي أن يبقى مادة لإعجاب أو نفور، ما يجب أن تستخدم شرعياً الحنين، أو الحماسة أو الرعب.

إنَّ العلاقة بين الرامز والمرموز له، لا توجد في ذاتها: إنها تُبْنَى ثقافياً في بيئة تاريخية محدَّدة. فالرامز، أي «نابض» الشيء الرمزي يمكن أن يكون

---

(1) L'homme de paroles. Contribution linguistique aux sciences humaines, 2e édition, Fayard, 1985, p. 377.

من طبيعة متنوعة للغاية. مواد مادية (الدبوس الصغير في مجلس العموم)، تعابير موسيقية (النشيد الوطني)، أو إيقونية (شعار مدينة، شعار حزب)، أو رموز شفهية (رمز، شعار). ويمكن أيضاً أن يكتسي بُعْدَ منظومة تمثلات معقدة. مرتبطة بحدث تاريخي (الحملات الصليبية، الثورة الفرنسية الكبرى)، أو مذهب سياسي (الليبرالية، الاشتراكية)، أو نماذج كمال (صورة «المواطن الصالح»). كما يمكن أخيراً أن تكون سلاسل سلوك ذات دلالة احتفالية أو طقسية (الشعائر السياسية التي نلاحظها في كل منظومة اجتماعية ماضية أو معاصرة).

أما المرموز له، في الحقل السياسي على الأقل، فهو أقل تنوعاً. وهو يحيل دائماً، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى مؤَسَّسات، أو فاعلين، أو مجموعات انتماء يتعلق الأمر بضمان «تمثيلها». لكن هذه التمثلات لا تكون مُجَمَّدة في الزمن، ولا موحَّدة في العقليات. والأكثر أهمية من بينها، وهي الأكثر وضوحاً أيضاً، تدور حول الدولة. إنَّ من الممكن التعرف على معتقدات، سِجِلِّيَّة بشكل ما، توجِّه تصورات الادراك اليومي لنشاطها، قبل أنْ تركِّز على الأدوات الرمزية لسيطرتها السياسية.

ثانياً - المعتقدات السياسية والتمثلات الرمزية للدولة

في العصور الوسطى، كان التداخل بين السياسي والديني، وتشوُّش المناهج الإرثية والسلالية، وتقطُّع السلطات، يجعل إدراك وجود سلطة سياسية مستقلة، موضوعة فوق المجتمع، أمراً أكثر غموضاً. وعلاوة على ذلك، كانت فكرة الامبراطورية، المعارضة لفكرة السلطة الملكية السيدة، مستمرة في البقاء كحنين وكمرجع طوباوي خلال كل تلك العصور، كما يشهد على ذلك رمز «الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة»[1]. وقد أظهر لنا مارك بلوخ (Marc Bloch) كيف أن الفكرة الملكية في العصور الوسطى استطاعت مع ذلك مقاومة التجزئة الاقطاعية، ثم التفتُّح بفضل «تمثّلات فكرية وشعورية» كانت تجعل من شخص الملك نوعاً من شخص اصطفاه الله: مراسم تكريسه ودهنه «شبه الكهنوني»، والأساطير العجيبة حول أصل الزيت

(1) حُلَّت في عام 1801 فقط.

المقدس أو شعار النسب، والقدرة على الشفاء من بعض الأمراض المَعْزُوَّة إلى ملوك فرنسا وانجلترة. «لقد اجتاز مفهوم الملكية المقدسة والعجيبة كل العصور الوسطى من دون أن يفقد شيئاً من قوته؛ بل بالعكس، فكل هذا الكنز من الأساطير، وطقوس الشفاء، والمعتقدات نصف العلمية ونصف الشعبية التي كانت تشكل جزءاً هاماً من القوة المعنوية للملكيات، لم يكف عن التزايد. ولم يكن في هذه الإغناءات ما يتناقض، في الحقيقة، مع ما يُعَلِّمنا إياه، من جهة أخرى، التاريخ السياسي، بالمعنى الحصري للكلمة؛ فقد كانت تتفق مع مظاهر التقدم المادي للسلالات الحاكمة الغربية»[1].

وسيسمح التطور السياسي وتخمُّر الأفكار تدريجياً منذ ذلك الحين وحتى أيامنا الحاضرة، بتفتح منظومات معتقدات جديدة بُنِيَتْ بفضلها تمثُّلاتنا الحديثة للدولة. مذاهب مصطنعة، تعميمات مُكَرَّرة، قوالب فقيرة، لقد ساهمت كل مستويات الصياغة هذه بتكثيف الأساطير الكبرى التي صاغت أو تصيغ الخيال السياسي للشعوب المعاصرة. وهناك أربعة نماذج كبرى تتصاعد، ويمكن أن يكون من المفيد التذكير بها باختصار.

الدولة، شكل للسلطة الأبوية. كانت ملكيات النظام القديم تجد مزيَّة بدهية في بثّ مفاهيم سياسية تمثِّل الملك برب الأُسرة، والمجتمع بأُسرة كبيرة: فالمجتمع، كما يقول لنا جان بودان، هو «عدة أُسر وما يوجد بينها من شيء مشترك» (**الجمهورية**، 1576). إنَّ السلطة الملكية تفترض العدالة والرفق؛ وإذا مورست أحياناً بقوة ضرورية، فذلك من أجل الخير المشترك. وهي، في النهاية، «طبيعية» مثلها مثل سلطة رب الأسرة. وقد آلت مِنْ قِبل الله، أو العناية الإلهية، إلى أسرة حاكمة ميَّزها عن غيرها[2].

هذه التمثلات عن سلطة الدولة لم تُهْجَر اليوم كلياً. وبقيت منها آثار واضحة، على سبيل المثال، في الطريقة التي يتمثل بها الأطفال رئيس الدولة، أو الجماعة القومية[3]. إنَّ تشخيص الدولة عبر رمز حاكمها الأول ينغرس

---

(1) - Les rois thaumaturges (1924), rééd. Gallimard, 1987, p. 258.

(2) - Bossuet, Politique tirée de l'Ecriture Sainte, Ouvrage composé entre 1677 et 1704.

(3) - V. Les enquêtes d'A. Percheron sur la socialisation politique des enfants.

بالفعل في متطلبات نفسية اجتماعية لم تَمُتْ مع انحطاط هذه المذاهب السياسية التقليدية[1].

الدولة التي يبرّر شرعيتها عقد اجتماعي. مهما كانت نظريات العقد، لدى هوبس أو لوك أو روسو على سبيل المثال، متنوعة، فإنها تتأسّس كلها على بناء الحدّ التالي القائل بأن السلطة السياسية لا يمكن أن تصدر إلاّ عن القوة أو الرضا. ولأن العقل لا يسعه القبول بحلٍ آخر غير الثاني، فإنه يجب إذن القبول بوجود ميثاق مُتَّفق عليه في أصل المجتمع، والسلطة التي تُمارَس فيه. وهذا الاتفاق، التاريخي أو الأسطوري، يسمح بعلمنة قضية تبرير شرعية الدولة، وتجنُّب الرجوع للألوهية.

ويرى هوبس[2] الذي لديه رؤية تشاؤمية عن حالة الطبيعة («الإنسان ذئب بالنسبة للانسان»)، أن الأفراد تنازلوا إرادياً عن امتيازاتهم السيدة لصالح دولة مطلقة يجب عليها، بالمقابل، أن تضمن لهم النظام. ضمن هذا الإدراك، يهيمن هَوَسُ الأمن. ويُنْتَظَر من السلطة، أولاً وقبل كل شيء، أنْ تُطَمْئن. أما لوك، الأكثر تفاؤلاً، فيرى أن الأفراد لم يكن باستطاعتهم أن يرغبوا بزيادة خطورة مصيرهم، من خلال عقدهم للميثاق. فإنْ كانوا قد وافقوا على التخلي عن بعض الحريات الخاصة بحالة الطبيعة، فإنّ ذلك لم يكن ممكناً إلاّ ضمن منظور تحسين وضعهم. إنَّ السلطة لا يسعها أنْ تكون عدواً لرعاياها. وهؤلاء لديهم إذن الحق بأن ينتظروا منها عملاً خيِّراً. ومن جهة أخرى، فإنها يجب ألاّ تتدخل من دون رضاهم المُعَبَّر عنه، ولاسيما في مسألة الضريبة.

وهكذا، فمهما كانت الاستعمالات الايديولوجية المتعارضة لمفهوم العقد، فإن ما يبقى أساسياً إنما هو الرغبة بالاستجابة، من خلال معتقد قوي، للتطلعات السياسية الجديدة المؤيدة للحدّ من السلطة المطلقة للملك. إنَّ الرهان يكمن في إضفاء طابع شرعي ومحترم على مطلبٍ مُلِح.

(1) - V. Par exemple, F. Greenstein, Children and Politics, 5e éd., New-Haven, Yale University Press, 1970- p. 31 et s/s.

(2) - Léviathan (1651), Trad. Sirey, 1971.

الدولة الطبقية. «الدولة، حسب الصيغة المشهورة لفريدريك إنجلز، هي، كقاعدة عامة، دولة الطبقة الأقوى، الطبقة التي تحتفظ بالسيطرة الاقتصادية، وتصبح أيضاً، بفضل هذه الوسيلة، الطبقة المسيطرة سياسياً»[1]. لقد ألقت النظرية الماركسية، في القرن التاسع عشر، نظرة نازعة، بشكل مزدوج وعنيف، للأساطير: فالديمقراطية السياسية ترى نفسها وقد نُدِّدَ بها كديكتاتورية للبرجوازية، والدولة، أداة المصلحة العامة، تجد نفسها، وقد أُنْزِلَت لمرتبة مجرد ضامنٍ للمصالح الأساسية لأرباب العمل. إنَّ عدة مفاهيم مُحَقَّرة تجد نفسها مُقْتَرِنةً بفكرة سلطة سياسية لا يسعها أن تكون محايدة في صراع الطبقات، حتى ولو سعت لإعطاء الوهم بأنها تقع فوق المنافسات الكبرى بين المصالح. وبالمقابل، فإن المفاهيم السلبية تنقلب بالعكس إلى مفاهيم إيجابية عندما سيكون مُفْتَرَضاً بالدولة، بعد الثورة البروليتارية، أن تصبح أداة انعتاق الطبقة العاملة. إنَّ ديكتاتورية البروليتاريا، في أنظار لينين، تبقى ديكتاتورية فقط بالنسبة للطبقات المستغِلَّة؛ وتكون، بالعكس، شكلاً عالياً من الديمقراطية بالنسبة للبروليتاريا بفضل المشاركة الأكثر كثافة باستمرار «للملايين وملايين العمال في إدارة شؤونهم الخاصة». وعلاوة على ذلك، فإنَّ قَدَرَ هذا الدولة أنْ تباشر فوراً في ذبولها الخاص، الأمر الذي يفتح الأفق أمام مجتمع متحرر بالحقيقة، لأنه سيكون «بدون طبقات وبدون دولة»[2]. إلاَّ أن التاريخ سيحمل تكذيباً قاسياً لهذا الأمل.

دولة المصلحة العامة. على الرغم من بعض خيبات الأمل المعاصرة، فإنَّ منظومة المعتقدات هذه هي الأكثر نشاطاً بشكل واضح اليوم[3]. وهي تنمو في اتجاهات ثلاثة:

نزعة دولتية (étatisme) ذات طابع اجتماعي تُنصِّب القوة العامة كمدافع

---

(1) - L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'État, (1884), Éd. Sociales, 1983.

(2) - Lénine, L'État et la Révolution, (1917), Éd. Sociales, 1976.

- V. D. Colas, Lénine et le léninisme, PUF, 1987.

(3) - Ph. Braud, F. Burdeau, Histoire des idées politiques depuis la Révolution, 2e éd. Montchrestien, 1992, avec les auteurs cités en IIIe partie, chap. 1.

طبيعي عن «الخير المشترك»، ومُقَوِّم لعدم المساواة. إنَّ مدح القانون هو الذي يُحَرِّر الضعيف، في حين أنَّ الحرية تُخْضِعه للأقوى. إننا ننتظر من هذه الدولة أن تعمل على احترام قواعد اللعبة من قِبل كل الفاعلين الاجتماعيين؛ وهي: الأمانة في المنافسة الاقتصادية، والمساواة أمام الأعباء العامة، وخضوع الجميع، بمن فيهم الحكام، لسيادة القانون. وبشكل أنشط، يمكن للدولة أن تُدْرَك كحام للأكثر حرماناً، فتجسِّد بذلك واجب التضامن الأخلاقي. إنَّ إقامة مؤسَّسات كالضمان الاجتماعي، ومساعدة الأُسر، وسياسة الصحة العامة تسمح باستذكار مقولة الدولة ـ الحامية.

وتتمثلُ نزعةٌ دولتية ثانية، ذات طابع اقتصادي وتقني، القوةَ العامة لمُحَرِّكَه للنمو. وحسب هذا المفهوم، الذي يعيش اليوم بشكل واسع حالة أزمة، ينبغي على الدولة أن تأخذ على عاتقها أمر القيام بالاستثمارات الثقيلة التي تتجاوز قدرات المبادرة الخاصة (تجهيزات البنية التحتية، البحث العلمي، تأهيل اليد العاملة. . .). وفي حال حدوث مشاكل اقتصادية، نتصوّرها كملجأ طبيعي؛ وننتظر منها أن تتبنّى تدابير دعم للمشاريع التي تواجه صعوبات، وللمناطق الضعيفة، وقطاعات النشاطات المُعَرَّضة للخطر. ومنذ وقت قريب، كانت هناك نزعة دولتية أكثر بروزاً تُنَصِّب دعوة التدخل العام كقاعدة قانونية عامة في الحياة الاقتصادية. وكانت التأميمات، والتخطيط، والنظام الضريبي، تُعتبر الأدوات الرئيسية لهذه الدولة المقاوِلَة والوصية.

وترى نزعة دولتية ثالثة، ذات طابع تبشيري، في السلطة السياسية الخادم المميَّز لقضية كبيرة. فقدَرَ الدولة الجمهورية، على سبيل المثال، سيكون في الارتقاء بالقيم الكلِّيَّة: الحرية، المساواة، حقوق الإنسان. . وينتظر آخرون من الدولة أن تكون رأس حربة العظمة القومية، أو الحافز على وحدةِ شعبٍ مُبَعْثر. . . إنَّ هالة من المعتقدات المتحمسة تغمر هذه التمثلات، التي تثير توقعات وآمال لا يسع الحكّام تجاهلها من دون إضعاف شرعيتهم الخاصة[1].

---

(1) في العالَم الثقافي الألماني كانت الفكرة القائلة بأنَّ الرايخ ينبغي أن يكوِّن «سقفاً» لمجموع الناطقين بالألمانية، فكرة نشيطة بشكل خاص. وفي سياق آخر جعلت الصهيونية من دولة اسرائيل ملجأ أميناً محتملاً لكل يهود الشتات.

هناك إدراكات إيجابية وإدراكات سلبية توضح جيداً إزدواجية المشاعر التي يثيرها هذا التجريد المُشَخَّص المتمثل بالدولة. فوجودها الاجتماعي وقدرتها على التعبئة يتعلقان، بشكل مكثَّف، بنوع الخطاب، وليس فقط بالإنجازات في الميدان المعزُوّة للحكّام الذين يجسدونها. ومن جهة أخرى، فإن الدولة تثير أيضاً نفوراً ورفضاً ينبغي على الحكّام، بشكل من الأشكال، أنْ يأخذوه بالحسبان في عملهم. إنَّ فوضوية بوكانين بالأمس، والتيارات الإباحية اليمينية اليوم، تقدم الصياغات الأكثر إعداداً عنها. إلا أنَّ هناك نزعة معاداة عفوية للدولة، أوسع انتشاراً من هذه المذاهب الراديكالية، وهي تخترق العديد من قطاعات المجتمع، وتخبئ صوراً مثل «الجستابو الضريبي»، والموظف الذي يعتاش من ميزانية الدولة»، و«الدولة البوليسية». وهكذا فإن مجموع هذه التمثلات، المؤيدة أو المعارضة، لشرعيتها، هي التي ستكوِّن العنصر الأساسي في سياق العمل السياسي المنظَّم.

ثالثاً - الأدوات الرمزية لسلطة الدولة

لا يمكن لأية منظمة اجتماعية أن تعرض نفسها للنظر إلاَّ من خلال رموز تعبِّر عن وجودها. فأكثر الجمعيات تواضعاً تشعر بالحاجة لأن تعطي لنفسها إسماً أو شعاراً ليشهد على حقيقتها. وفي حالة الدولة، يتم وضع جهاز رمزي معقّد ومتنوّع من أجل السماح لها بفرض رِفْعَتِهَا في العقول. وكما كتب جورج بالانديه، فإنَّ «السلطة لا يمكن أن تُمَارَس على الأشخاص، وعلى الأشياء، إلاَّ إذا لجأت، على حدٍ سواء، إلى الإكراه المُبَرَّر شرعياً، والوسائل الرمزية، والخيالي»[1]. وفي أعماله، التي أصبحت كلاسيكية، عن الدولة في بالي (Bali) قام كليفورد غيرتز بإجراء تقريب جريء وموحي، بين هذا المجتمع التقليدي من القرن التاسع عشر، ومجتمعنا، مشيراً إلى كيف أنَّ مفهومنا للسلطة السياسية يحجب المفهوم الذي يظهره مجتمع بالي؛ والعكس بالعكس[2]. ففي بالي، كانت الطقوس السياسية أكثر

---

(1) - Le détour, Pouvoir et modernité, Fayard, 1985, p. 88.

(2) - Clifford Geertz, Negara, The Theatre State in Nineteenth Century Bali, Princeton University Press, 1980, p. 121 et s/s.

أهمية من ممارسة سلطة الإكراه القانونية، وإنْ كانت محدودة. والقواعد التي كانت تحكم الحياة اليومية كانت تتعلق بالفعل بمراكز قرار مبعثَرة، ومعقدة جداً، لا تقع تحت التأثير المباشر للقادة السياسيين الذين كانوا يتمثّلون في الملوك أو الأمراء. إن سياسة السلطة، كما كتب غيرتز، كانت تنتشر في إحتفالات باذخة كانت تبدو فيها للنظر الفوارق الدقيقة في الأوضاع الاجتماعية، والألقاب والمراتب؛ وكانت هذه السياسة تندرج في التفاخر المعماري، المتسلسل بقوة، لقصور النبلاء والملوك؛ وتعبِّر عن نفسها بطريقة مسرحية ودرامية عمداً، عندما كان موت الملك يتطلب التضحية الاحتفالية بفتيات من محظيّاته، أو كانت هزيمته في الحرب تنتهي بانتحار جماعي. وبالعكس، فإن الأبعاد الرمزية للنشاط السياسي في المفاهيم الأدواتية لسلطة الدولة التي سادت في الغرب، على الأقل في النظرية السياسية («القفص الحديدي الويبري»)، أُنزِلَت طواعية إلى مرتبة الحيل الثانوية، «البارعة إلى هذا الحد أو ذاك، الخادعة إلى هذا الحد أو ذاك، والمُصاغَة بهدف بلوغ الأهداف الأكثر ابتذالاً لممارسة السلطة»[1]. وعندما تُعَرَّف الدولة كاحتكار للعنف الشرعي أو أيضاً «كلجنة تنفيذية للطبقة القيادية»، فإن النبرة الموضوعة على ممارسة السلطة الفعلية في الميدان تتجه، ولو خطأً، لأن تَرُدَّ لمرتبة الأوهام الثانوية كل ما يُعَدُّ من الإخراجات المسرحية أو الطقسية. ومع ذلك فإن بُعْداً كبيراً عن العمل السياسي هو بالفعل عمل رمزي[2].

أ ـ التماثل

يندرج العنصر الرمزي الحديث للدولة أولاً في «مواد مادية» مُسْتَثْمَرة عاطفياً، ومُثْقَلَة بالذكرى. فالأعلام ، والشعارات، والشارات الوطنية، وبعض النُصُب ذات القيمة الرمزية بشكل خاص، مثل نُصُب الشهداء[3]، وشعلة

(1) المرجع السابق. ص: 122.

(2) أنظر الفقرة الخاصة بالفصل التاسع.

(3) حول هذا الموضوع المدروس من وجهة النظر الرمزية السياسية، أنظر:

- Yves Hélias, Sémiologie politique des monuments aux morts, R.F.S.P. 1979, p. 747 et s/s.

- Hubert Péres, Identité Communale, République et communalisation. À propos des monuments aux morts, R.F.S.P. 1989, p. 665 et s/s.

الجندي المجهول، في فرنسا. . . تساهم بالتذكير بهوية المجموعة القومية (أو التمثلات التي تكوّنها عنها)، وتُعَظِّم جلالة الدولة التي تجسّدها. إنَّ كل هذه «المواد» تُعَدُّ حاملة لتاريخ، تاريخ يمكن، بدون شك، أن يكون منسياً تقريباً، بل مُتَجَاهَلاً من قِبل عدد كبير من المواطنين؛ لكنّ الجميع يعرف أنّه موجود، وأنه يُسْقِط معنى ما على الإشارة، وأن هذه «المواد» تكون جاهزة مبدئياً لكي تذكّرهم به. وفي الفرضية المعاكسة، سيعني هذا الأمر القول بأن الاشارة فقدت كل الفعالية الرمزية.

و«يُطْبَع» إقليم الدولة بالانتاج التذكاري والمعماري للسلطات المسيطرة، والمتنافِسَة أيضاً، التي تعاقبت تاريخياً. فأبراج أجراس الكنائس، وأبراج أبنية دور البلدية، في بلديات شمال فرنسا، ليست مجرد تزيين للمنظر المديني. وخلافاً لما هو موجود في بعض الثقافات الأخرى، فإنَّ البلدان الغربية ترعى اليوم، وبعناية خاصة جداً، الإرث الفني للماضي، الذي يُعَدُّ هو أيضاً حاملاً لرسائل سياسية. ويتبع ذلك حدوث استجواب دائم للذاكرة، والتطلع لقيام مجابهات رمزية تردد أصداء المجابهات السياسية الفعلية. وليس أمراً حيادياً، بالتأكيد، أن تنصب كنيسة القلب ـ المقدس كتلتها الحجرية الضخمة فوق أحياء العاصمة، التي كانت المعاقل الأخيرة للكومونة الثائرة في عام 1871. وعن قصر فرساي، يقول لنا غي شوسّينان ـ نوغاريه، إنّه «رمز الحكم المطلق»[1] كما أن أحياء منطقة ديفانس (Défense) في غرب باريس تمثل رمزاً للمجتمع التقني ـ الصناعي المعاصر. إنَّ هناك، بالطبع، «آثاراً» بارزة لتنظيم اجتماعي أو سياسي، إختفى أو ما زال حياً، تشكّل موضوعاً لصراعات من أجل فرض المعنى الذي يخترقها، أو بهدف تحويره أو إخفائه[2]. ففي زمن ملكية النظام القديم، كان قصر فرساي قد نجح في حجب النفوذ التاريخي

(1) - Guy Chaussinand-Nogaret: Le château de Vérsailles, Éditions Complexe, 1994.

(2) في استنبول كانت أيا صوفيا، خلال تسعة قرون، الأكثر شهرة في العالم المسيحي، وأصبحت جامعاً غداة الفتح التركي، في عام 1453، قبل أن تُحَوَّل إلى متحف، في ظل نظام أتاتورك العلماني. وقد يكون من اللازم، أيضاً، ومن وجهة النظر هذه، استذكار الحالة الاستثنائية للقدس، ملتقى الإسقاطات الرمزية التي شجع عليها إرث هائل ومُعقد بشكل خاص.

والسياسي لقصر اللوفر؛ لكنه شكَّل، بدوره، خلال القرن التاسع عشر، مادة لتهميشٍ قبل أن يصبح ثانيةً مادة لعمل تملُّك جزئي مُجَدَّد من قبل النظام الجمهوري الذي أقام، من جهة أخرى، مع كل هذا الإرث الملكي (ڤرساي، رامبوييه (Rambouillet)، سان جرمان (Saint-Germain. . .) علاقة مسافة/ احترام غامضة. . .

وتشكل الاحتفالات والطقوس أيضاً، وكما في كل نظام اجتماعي، أدوات رمزية للدولة الحديثة. لنشر أولاً للأعياد الرسمية، والاحتفالات الوطنية، والظهور العلني لقادة الدولة بمناسبة تظاهرة عامة، أو جولة في المحافظات، أو استقبال شخصيات أجنبية، إلخ. . . وهذه الاحتفالات تقع ضمن مجال مُقَدَّس إما بشكل دائم[1]، أو ظرفي، كما تُظهِر ذلك، على سبيل المثال، التدابير التي تفصل بصرامة، بين المنصَّات الرسمية والحيِّز العام. وهي تجري وفق بروتوكول، مُنَظَّم بدقة في أغلب الأحيان، يُحَدِّد بشكل خاص، توزّع الشخصيات في الحيِّز، وترتيب التصدُّر، وتعاقب الكلمات التي ستُلقى فيه. ويمكن أن نقول عن المراسم، التي اشارت كلودين هاروش (Claudine Haroche) إلى أهميتها ورهاناتها السياسية[2]، إنها تتجه لجعل التسلسلات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، التي تكمن وظيفة الاحتفال في إظهارها، مرئية مكانياً. لنشر أيضاً للحركات الطقسية التي يُعبِّر الخضوع للسلطة العليا بواسطتها عن نفسه. فهي مُقْتبس من «قواعد خاصة بأوضاع الأجسام»، مختصرة للغاية، ونجدها في ثقافات مختلفة تماماً. إنها أولاً المسافة التي ينبغي احترامها، والتي تفصل بين المرء وذاك الذي يُشَخِّص مركز السلطة[3]؛ ثم الخفض البدني للجسد: من الركوع الثلاثي في البلاط البيزنطي

---

(1) حول نصب الشهداء، يكمن هذا في دور الشبكات، أو بعض البدائل «الفاصلة»: حصى، لوحات رخامية، درج فخم.

(2) - Les cérémonies et les rituels de cour: des instruments d'une politique de communication, publié dans Curapp, La communication politique, PUF, 1991, p. 183 et s/s.

(3) يرى كليفور غيرتز أنّ «هناك في المركز السياسي لكل مجتمع منظَّم بطريقة معقدة، نخبة حاكمة ومجموعة أشكال رمزية تعبِّر عن واقع أن هذه النخبة هي التي تحكم في الحقيقة. . . وهذه الأشكال الرمزية - التاج، حفلات التنصيب، السيارات الفخمة، =

إلى الانحناء البسيط للرأس الحديث، مروراً بتقبيل أسفل معطف ملوك فرنسا؛ وأخيراً، الضيق المتمثل بالانتظار أو جعل الغير ينتظر، وبقاء الشخص، أثناء الاحتفال، واقفاً أو جالساً، على عرش أو مقعد أو مجرد منضدة[1]. تلك هي المقاييس الأساسية لهذه الحركة التي تجسِّد التبعية السياسية وعدم المساواة في الأوضاع. وسنشير باهتمام إلى أن هناك إتجاه واضح للتخفيف من القسوة البدنية لهذه الطقوس المعبِّرة عن الخضوع (فالركوع والانحناء للرئيس حتى الأرض اختفت من الطقوس الديمقراطية). إنَّ هذا التطور ليس من قبيل الطُرْفَة: فهو يندرج، بشكل محتمل، ضمن نفس الحركة التي تتجه إلى الحدّ من الإظهار الواضح جداً لعدم المساواة الاجتماعية، كما تتجه، بشكل خاص، لاستبدال العنف المادي لسلطة الدولة بمراقبة اجتماعية باطنية. إنَّ هذا الإكراه الذاتي (على حدّ تعبير الياس)، المقرون بسيرورة الفردية الديمقراطية، يهمّش التعبير البدني عن التبعية، ويعطيها تعبيراً رمزياً بصفة بحتة، على الدوام.

ب ـ العادات

تمارس هذه الأدوات الرمزية وظيفة ثلاثية. فهي أولاً، تُستخدم في تمجيد الدولة. فالطقوس والاحتفالات تهدف دائماً إلى خلق إنطباع بالقوة والعظمة. ومن المعتاد لأقصى حدّ، على سبيل المثال، أن ينتشر فيها مظهر عسكري: حرس شرف، عرض للقوات، وحتى إطلاق للمدفعية. والبروتوكول الذي يحيط بالحكّام يخلق بشكل مُنَظَّم، بين المواطنين وممثليهم مسافة بدنية ورمزية، بهدف الإيحاء بالاحترام، والاعتبار، وإدراك وجود رِفْعَة

= والمؤتمرات ـ هي التي تدل على المركز كمركز، وتعطي كما يري فيه هالته التي تجعل منه شيئاً هاماً لكنه مرتبط بطريقة غريبة بالأسلوب الذي بُنِيَ العالَم به».

- Clifford Geertz: Savoir local, savoir global, Trad. PUF, 1986, p. 156 et 157.

(1) يُخصص سان سيمون، في مذكراته، صفحات مفيدة للمراسم النافذة في برلمان باريس، ولا سيما للطريقة التي يقوم المستشارون بها، بحسب مراتبهم، بالتعبير عن أرائهم وهم واقفون أو جالسون، مكشوفون أو متغطّون، متجهون نحو الرئيس الأول أو نحو أي مخاطب آخر.

- Mémoires, 1714- 1716, rééd, Gallimard, 1985, t. 4- p. 54 et s/s.

جذرية. وإذا حدث خرق متعمد لهذه المسافة، بمبادرة من الشخص المُبَجَّل، فيكون ذلك لكي يشير بشكل أفضل، وبالعكس، إلى قدرته المعتادة على العطف. لكن الاحتفال الرسمي لا يدمج أبداً مع العيد الشعبي؛ وهو يبقى بعناية تحت السيطرة، ومتسلسلاً، ومضبوطاً. وهذه الضرورة للرفع من شأن سلطة الدولة (أو مؤسَّسة ما) تفسر لماذا يتقوّى، أحياناً، المظهر الاحتفالي في الوقت نفسه الذي يضعف فيه وزنه السياسي. ومن هذا القبيل وَضْعُ أعضاء مجلس الشيوخ الرومان الذين أحاطوا أنفسهم، في ظل الحكم الامبراطوري، بالمظاهر التي كانوا يحتقرونها في أفضل سنوات الحكم الجمهوري؛ وكذلك وَضْعُ احتفالات التتويج الملكي، في بريطانيا، التي لم تكتسِ عظمتها الحالية إلاّ في أواخر القرن التاسع عشر[1]. إنَّ الثقل الزائد للإشارات يُعَبِّر عادة عن فقر معناها.

وتستخدم الرموز أيضاً في التعريف بالدولة. والأمر يتعلق، عبر هذه الرموز، بالتذكير بسماتها الكبرى، وغاياتها الأخيرة. ففي الدولة الملكية، تكون الغاية من التاج والصولجان، وألبسة الاحتفالات، والأعياد الرسمية، إحياء ذكرى السلالة الحاكمة. أما الشارة الوطنية المثلثة الألوان، وشعلة الجندي المجهول، والشعار الرسمي فتعبِّر في فرنسا عن الشرعية الجمهورية، ووحدة الدولة والأمة، وسمو الشعب[2]. إنَّ الحدود لا تكون دائماً واضحة بين الرموز التي تحيل بالأحرى إلى الشعب، والوطن، والأمة، وتلك التي تحيل مباشرة إلى سلطة الدولة. ويمكن أنْ يتعلق الأمر، من جهة أخرى، بغموض مُرَاد، مُنتِج للشرعية. إنَّ الاحتفال «بالجمهورية»، في فرنسا، هو طريقة منحرفة، ومقبولة ثقافياً بشكل أفضل، للاحتفال أيضاً بالدولة اليعقوبية. وإذا كانت الكتابات على أضرحة الشهداء تقول فقط: «الوطن يعترف بالجميل» فهل من الصحيح أن صورة الدولة، التي تمت، في ظلِّها، تعبئة

---

(1) - David Kertzer, Ritual, Polities and Power, New Haven, Yale University Press, 1988, p. 176.

- Claude Rivière, Les liturgies politiques, PUF, 1988.

(2) - M. Agulhon, Marianne au pouvoir, L'imagerie et la symbolique républicaine de 1980 à 1914, Flammarion, 1989.

الجنود الذين قتلوا على يد العدو، كانت بالحقيقة غائبة على الرغم من الظواهر؟.

وتستخدم الرموز أخيراً في إثارة الولاء. فالقوة الأخيرة للطقوس السياسية تكمن في قدرتها على إيقاذ الانفعالات الايجابية لدى السكان. إنَّ البُعْد «المسرحي» لأغلبيتها يتطلب حضور المشاهدين. وبالطبع، فإن المشاركين هم أولاً المرآة التي تحيل إلى سلطة الدولة بريق القوة، سواء تعلق الأمر بجمهور كثير العدد، أم بأشخاص مُخْتَارين ترفع ألقابهم وصفاتهم من بريق الاحتفال. لكنَّ لمشاركة الجمهور في الطقوس السياسية فضائل أيضاً على صعيد التكيُف الاجتماعي. فالوضع الاحتفالي يبدو مواتياً للتلقي الجيد للرسائل التي تصدر عن ممثلي الدولة بفضل استبعاد كل الخطب التي قد تكون شاذة؛ فأثناء تدشين رسمي أو حفل تأمل، لا يُسمح للمعارضين بالتعبير عن آرائهم. ويمكن لخرق هذا الأمر أن يبدو مُدَنِّساً. والعنصر الآخر المواتي يعود لكون الاتصال السياسي يقع هنا في سجل انفعالي أكثر مما هو عقلاني. إنَّ القوة الأخيرة للرموز تخضع إذن لقدرتها على مخاطبة مشاعر أكبر عدد من الناس. ولهذا السبب فإن فضيلتها تكمن في نوع من الغموض الذي يسمح لكل شخص بإسقاط طموحاته الخاصة بأكثر ما يمكن من حرية. إنَّ طقوس الدولة، واختيار الأمكنة، والديكورات، والترتيب الطقسي للاحتفال، والابتذال المحتَّم تقريباً في الكلمات الملقاة، تساهم كلها في تشجيع الفعالية الخاصة للرسالة. وهكذا نفهم لماذا لا تكتفي النظم الشمولية بمشاركة طوعية في هذه الاحتفالات الرسمية، وإنما تسعى، بالعكس، لجعلها إلزامية في الوقت الذي تُعَزِّز فيه تكرُّرها وإخراجها بالشكل الذي ينتشر فيها.

وإذا كانت رموز الدولة يجب أن تكون توافقية إلى أقصى حدٍ مكن من أجل إثارة الولاء الذي يضفي طابعاً شرعياً عليها، فإن الدولة، بالمقابل، تستمد منها القدرة على فرض نفسها في العقول، باعتبارها حقيقة مستقلة عن الأشخاص الطبيعيين الذين يحكمون باسمها.

الفصل الثالث

المنظومات والنظم السياسية

تُستعمل مقولة «المنظومة» (Système) غالباً بشكل غير مُرَاقَب في العلوم الاجتماعية. وبما أنَّ هذا الواقع غير قابل للنزاع، فإنَّ أي شيء لا يُعَدُّ أكاديمياً أكثر من التحذير التقليدي ضد الأخطار التي يحتويها استعمالها. ومع ذلك فإنَّ من الضروري اللجوء لها، مع إحاطة النفس، بالتأكيد، بضمانات. وبالفعل، فإن مفهوم المنظومة يسمح وحده بالتفكير بالعلاقات التي تقوم بطريقة مميَّزة بين ظواهر مترابطة بشدة. وهو يسهِّل، علاوة على ذلك، عملية فكرية مزدوجة، ولا بدَّ منها لفهم المرافعة السياسية: ردّ هذه المرافعة إلى بيئتها «الخارجية»، وتوضيح الديناميات الداخلية التي تخترقها.

وفي داخل المنظومة السياسية، تعرض مقولة النظام (Régime) تنظيم السلطات العامة الدستورية. وتعطي الأفضلية، بالأحرى، للمظهر القانوني - المؤسساتي. ومع ذلك، فإنَّ لقواعد اللعبة المحدَّدة عند هذا المستوى أهمية كافية من أجل تبرير التصنيفات ذات الدلالة.

الفقرة الأولى

مفهوم المنظومة السياسية

بحسب داڤيد ايستون (David Easton) «يمكن تعريف المنظومة السياسية بأنها مجموع التفاعلات التي بواسطتها توزَّع المواد ذات القيمة عن طريق السلطة في المجتمع»(1). هذه الصيغة توفِّق بين عنصرين: الرجوع إلى ما نعنيه عموماً بتعبير «منظومة» في فلسفة العلوم، أي مجموع العناصر المترابطة التي يُعَدُّ توافقها ضرورياً لإعادة إنتاج المجموع؛ وتعريف العامل الذي يصنع أصالة المنظومة السياسية، أي الأسلوب الجماعي لتخصيص الخيرات، القائم على سلطة آمرة.

ولكي نجسِّد بشكل ملموس مضمون هذه المنظومة السياسية الإجمالية، سنُقِرُّ، في إثر اتزيوني على سبيل المثال، بأنها تتضمن السلطات العامة (والقواعد التي تحكمها)، والأحزاب ومجموعات المصالح التي تتدخل على المسرح السياسي، وكذلك مجموع عمليات التعبئة، والمشاركة، والتمثُّل، التي تُبنى عبرها العلاقات بين محترفي السياسة والجاهلين بأُصولها، أي بين الحكّام والمحكومين.

إنّ هذا التعريف يثير الكثير من القضايا، لكنه يشكِّل مع ذلك نقطة إنطلاق جيدة. فهو يحدِّد موقع المنظومة السياسية ككلٍ، يضم مجموع

---

(1) - David Easton: Analyse du système politique (1965). Trad. A. Colin, 1974, p. 23.

- J. W. Lapierre: L'analyse des systèmes politiques, PUF, 1973. Adde: L'ouvrage pionnier de référence, L. Von Bertalanffy: Théorie générale des systèmes. Physique, biologie, sociologie, philosophie, (1968) Trad. Dunod, 2e édition, 1973.

الظواهر التي يعتبرها التحليل العلمي ظواهر سياسية. إلاَّ أن هذا المستوى من التحليل يجب ألاَّ يُنسينا أن من الممكن أن ندرس في مستوى مُصَغَّر أو جزئي العديد من المنظومات السياسية الفرعية (كالبرلمان باعتباره منظومة عمل سياسي، أو الحزب، أو حتى المظاهرة، الخ...). وليس من المفيد أقل الرجوع إلى هذا النمط من المفاهيم الإجمالية بطريقة تسمح بطرح قضيتين من غير الممكن تلافيهما:

- ما هو مكان السياسي في مجموع منظومات الأعمال الاجتماعية الأخرى؟.
- ما هي قدراته على التكيُّف والبقاء.

أولاً ـ نموذج مجرَّد وديناميات ملموسة

إنَّ مؤلَّفات داڤيد ايستون هي التي أدخلت في علم السياسة تحليل المنظومة، الذي سبق أنْ أُعِدَّ في فروع علمية أخرى مثل الفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والأمر يتعلق هنا بمحاولة، أُعِدَّت بقوة، لتقديم مخططات ملاحظة تصوُّرية، أكثر من تقديمها لقوانين عامة يمكن التحقق منها، أو تمَّ التحقق منها تجريبياً. ولكن، بخطٍ موازٍ لهذا النمط من المسعى، سعت دراسات تاريخية أو تحقيقات معبَّئة لمواد تجريبية، لإستخلاص قوانين «للتنمية السياسية» ذات نزعة معينة، وذلك ضمن منظور يُعَدُّ أيضاً، بالمعنى الواسع، منظومياً.

أ ـ المنظومة السياسية لدى ايستون

تكمن نقطة الانطلاق التي يتبنّاها المؤلِّف في الفكرة القائلة بأن من الممكن أن ندرك، من وجهة نظر تحليلية، مجموعة متكاملة لأشكال سلوك سياسي، تكون خاضعة لتأثيرات «خارجية». وما يُمَيِّز هذه المجموعة، مثلها مثل كل منظومة حقيقية، إنما هو قدرتها على البقاء على الرغم من الصدمات التي تتلقاها من بيئتها، بحيث تثبت بذلك استعدادها للرد على الاضطرابات، أو «قدرتها على التكيُّف». ولا يعني هذا الأمر بالضرورة جموداً أو ثباتاً: فالمنظومات السياسية تستطيع بالفعل، بفضل قدرتها على الرد على الضغوط

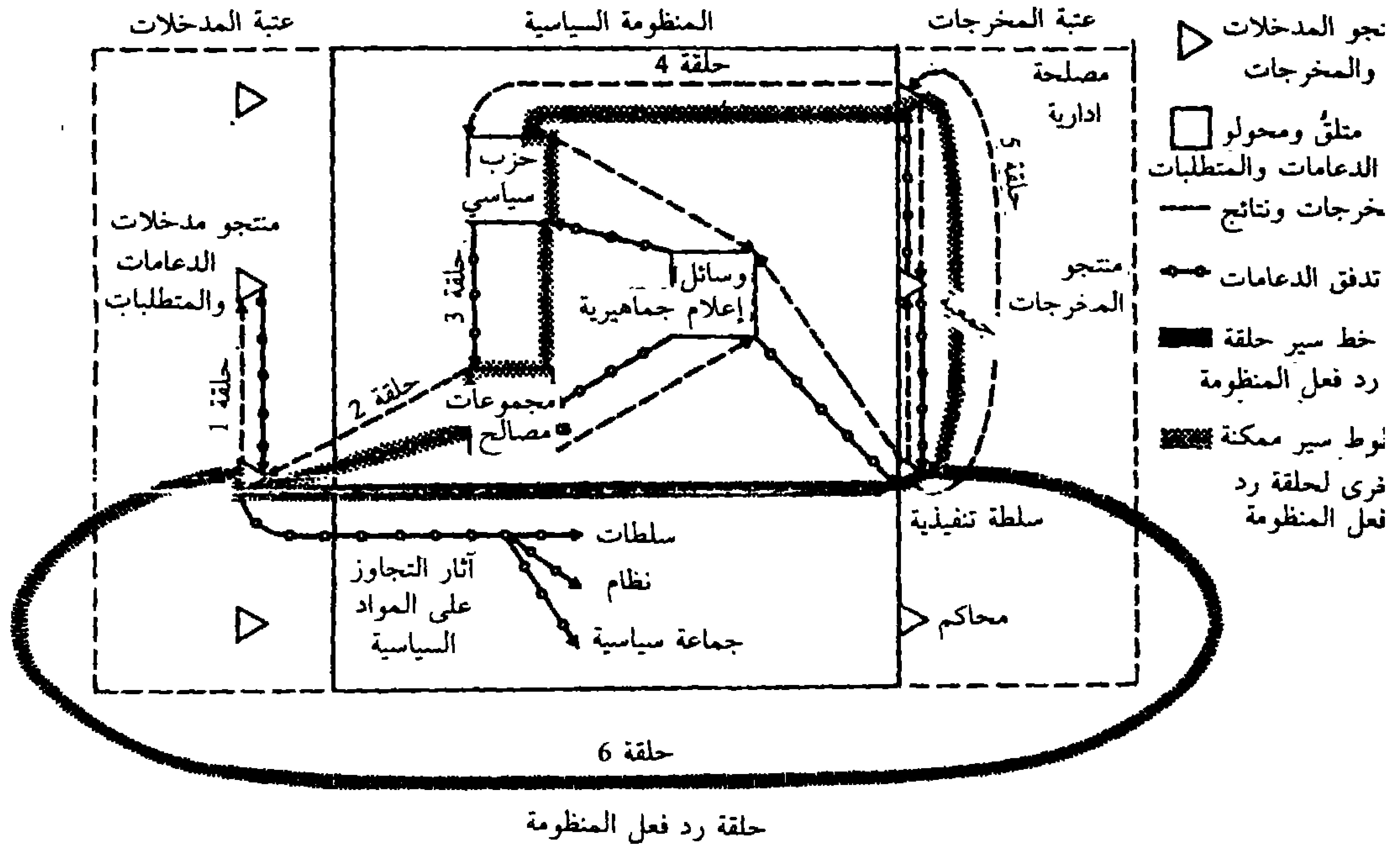
القادمة من الخارج، ضبط سلوكها الخاص، وتحويل بنيتها الداخلية، والذهاب حتى إلى تعديل أهدافها الأساسية»[1]. ولا يوضع بقائها على قيد الحياة، باعتبارها «أسلوباً للتوزيع السلطوي للخيرات ذات القيمة»، موضع الاتهام إلاً في الأوضاع الحدِّيَّة التي تبلغ فيها الاضطرابات الآتية من الخارج منطقة حرجة. الأمر الذي يحدث، على سبيل المثال، عندما تؤدي أزمة اقتصادية خطيرة بشكل خاص إلى «إختلال التنظيم العام، وإبطال التخصيص تجاه المنظومة السياسية». وتثبت التعابير الخاصة لإيستون التي تُطَبَّق جيداً على تاريخ الاتحاد السوفياتي في سنوات 1989 ـ 1991، أن تحليل المنظومة لا يستبعد أبداً انهيارها أو زوالها.

إنَّ المنظومة السياسية تُدْرَك بعبارات دينامية كتبادلٍ مستمر بين المدِّ المتدفق في داخلها والبيئة. ويُعطي الجدول المُبَسَّط، التالي، الذي يعود لإيستون، مقياساً أولياً تركيبياً جداً عنه.

فالمؤلِّف يُمَيِّز أولاً «المدخلات» (Inputs)، أي «كل ما تُزَوَّد به المنظومة من الخارج، فتُفْسِدها وتُعَدِّلها أو تؤثر بها بطريقة ما». وهي تتعلق، بشكل ملموس، بفئتين رئيسيتين: المتطلبات والدعامات. أما **المتطلبات** فهي تعبير عن طلب تَدَخُّل مُوَجَّه للمنظومة السياسية، أو بشكل أدق لأولئك الذين يحتفظون بمواقع السلطة. وهذه المتطلبات القائمة على مصالح، وطموحات، وتوقعات، وتفضيلات إلخ... يمكن أن تكون غير قابلة للتمثُّل مِنْ قِبل المنظومة السياسية، إما لأنها كثيرة العدد، ومتناقضة، وإما لأن مضمونها لا يتفق مع ما يمكن للمنظومة السياسية أن تعطيه كردٍ عليها. وعليه فإنها تكون مصدراً لضغوط واضطرابات. ولهذا السبب تقوم، في داخل المنظومة السياسية أو في البيئة المحيطة بها، آليات ضبط للتوقعات بغية تجنّب حدوث عبء زائد لا يمكن تحمُّله. إنها القواعد الثقافية التي يؤَثِّر بعضها باعتبارها كوابح حقيقية للرغبات: فقاعدة التسامح، على سبيل المثال، تمنع المرء من تحويل معتقداته الدينية الخاصة إلى متطلبات سياسية بالنسبة للمنظومة كلها. وهي أيضاً أقنية الاتصال التي تنتقي المعلومات والرسائل الموجَّهة للسلطات

(1) - D. Easton, Analyse du système politique, (1965), Trad. A. Colin, 1974, p. 20.

السياسية. وإلى جانب هذه الضوابط، يخلي ايستون مكاناً لآليات اختزال من خلال دمج أو تركيب، متطلبات متباينة، أو من خلال إعادة صياغتها، بحيث يمكن تجنُّب المظاهر التي تشكِّل، بإفراط، موضوعاً للجدل.



حلقة رد فعل المنظومة

الرسم التخطيطي رقم 5: حلقات ردّ الفعل المتعددة في المنظومة السياسية

وبالاضافة للمتطلبات، تشكل **الدعامات** الفئة الكبيرة الثانية من المدخلات. فالمنظومة السياسية لا تستطيع بالفعل أن تعمل من دون أن تستفيد من أعمال مؤيدة بصراحة، أو من ترتيبات فكرية ملائمة (مواقف منتشرة). ويكون موضوع هذه الدعامات إما الجماعة السياسية (كل ما يسير في اتجاه تماسكها، وتقوية هويتها)، وإما القيم والمبادئ التي يرتكز عليها النظام المدروس (التعلق بالتعددية في النظم الديمقراطية الليبرالية)، وإما الأهداف التي تُحَدِّدها لنفسها السلطات السياسية القائمة. وتشكل اللامبالاة

المصدر: Easton, Analyse du système politique (Trad.), A. Colin, 1974, p. 33.

والبلادة دعامة معدومة القيمة، أما العداوة فتشكل دعامة سلبية. ومن خلال هذه المقاربة، يُدْخِل ايستون ثانية مقولة الشرعية كعنصر ضروري لسير عمل المنظومة السياسية.

وكأشياء مناظِرة للمُدْخَلات تُسْتَخْدَم المخرجات (Outputs) في تحديد الطريقة التي تردّ بها المنظومة، بالمقابل، على بيئتها؛ وهي تقيس، بشكل ما، انتاج المنظومة. إنها، بشكل ملموس، القرارات الدقيقة ذات الطابع السياسي أو الإداري، أو سلاسل القرارات (السياسية العامة)، وكذلك التصريحات، والرسائل والمعلومات. ويحرص ايستون على توضيح أن المُخْرَجات تنبثق عن المنظومة، أو تنتج عن سلوك السلطات السياسية. وبعبارة أخرى فإنَّ: «الحديث عن مخرجات داخلية في المنظومة ليس تناقضاً ظاهرياً»[1]. فالمهم هو أنَّ «الانتاج» الذي تقوم به المنظومة السياسية يمارس نتائج مباشرة و/ أو غير مباشرة على البيئة. ومع ذلك فإنَّ هناك نتائج للمخرجات على بنية التوقعات، وصياغة المتطلبات. إنها **التغذية الاسترجاعية** (feed-back) التي تحيلنا إلى مقولة حلقة ردّ الفعل. فالسياسة الضريبية لحكومة ما يمكن أن تبدو مُرْضِية بالنسبة لبعض المُكَلَّفين فتخفِّف، بالمقابل، من متطلباتهم، في حين أنها يمكن أن تثير لدى الفئات الأخرى انبثاق متطلبات جديدة.

في هذا المخطط، نرى أن تحليل المنظومة لا يصبّ في آلية بدائية. فهناك عدة خطوط سير ممكنة لرد الفعل في داخل المنظومة السياسية وخارجها. والأمر الأكثر أهمية الذي ينبغي الإشارة له، ربما، هو أن مفهوم السببيَّة يتجه للانمحاء في نزعة تفاعلية مُعَمَّمة تستبعد مقولة السبب الأولي نفسها، في الوقت الذي «تُرَتِّب» فيه تسلسلات الأعمال والسلوك.

لقد أثار تحليل المنظومة عدداً كبيراً من الانتقادات التي ردَّ عليها ايستون جزئياً. وفي مرافعته الدفاعية، إنقاد للإشارة إلى القضية المركزية لعمله المفهومي؛ وهي: التساؤل عن استمرار وجود استعداد لانتاج منظومة سياسية متمايزة في كل المجتمعات، واستخلاص أكثر السمات العامة فيها. ولا شك في أنَّ إسهامه، في هذا الاتجاه، كان ثميناً بشكل خاص. على شرط أن نمدِّد مضامينه بملاحظات ملموسة وخاصة أكثر.

---

(1) المرجع السابق ـ ص: 327.

ب ـ عمليات التحديث السياسي لدى ابتر وشيلز

إنَّ المنظومة السياسية الموجودة في المجتمع ليست ساكنة. فكل منها تحمل في ذاتها إمكانيات للتحوُّل الذاتي، تتجسد مادياً كلما كان عليها أن تتكيَّف مع التحديات المنبثقة عن مجموع المجتمع.

لقد أشار دافيد ابتر (David Apter) لأهمية علاقة الاتصال/ القهر[1]. فالمنظومة السياسية، في علاقاتها مع المجتمع الكلي، يجب عليها أن تفرض نفسها وأن تحمي احتكارها للقهر؛ وهي تنخرط أيضاً في مبادلات معقدة للمعلومات، لأنه يجب عليها، من جهة أولى، أن تتعرّف على التوقعات والمتطلبات التي ينبغي عليها أنْ تديرها، ومن جهة أخرى، أنْ تنتج خطياً، رسائل ورموز تستطيع بفضلها أن تؤمِّن قبول أوامرها وشرعية إملائها، في آن معاً. إلاَّ أن كل المنظومات السياسية توفّق بين هذين المظهرَين، ولكن وفق معايرة متغيرة لأقصى حدّ. فالمنظومة القهرية بشكل مُفْرِط تُدْخِل عوامل تثبت في الاتصال السياسي. ويكون من الصعب على الحكّام أن يتعرفوا على التحركات الحقيقية للرأي العام، لأن الخشية لا تشجع وكلاء الدولة على نقل المعلومات غير المواتية لرؤسائهم في التسلسل. وتقود هذه التشويشات إلى نتائج ضارة، وخاصة إلى قيام «لغة الغابة» التي بفضلها يحمي المتكلمون أنفسهم من كل إنحراف قابل لأن يُقْمَع. وحينئذٍ تميل المنظومة لأنْ تتحجَّر في القمع. وذلك بسبب المخاطر التي يتضمنها كل تحرُّر يجري في وضع أعمى؛ وفي حال الرفض، ستنزع حتى إلى التصلُّب أكثر فأكثر رغم ما قد يثيره هذا الأخر من جمود يتعذر إصلاحه[2].

أما سياسة الحوار المنظَّم مع كل المجموعات التي تقدم متطلبات، فتحمل في ذاتها منطقاً هو أيضاً مُسَبِّب للشلل إذا كانت الطلبات متباينة ومتناقضة. إنَّ قدرة معينة على الرفض، تكون مستندة في الدرجة الأخيرة على القوة والشرعية، تبدو كأمرٍ ضروري لسير عمل المنظومة. ويقع النجاح المعاصر للنظم الديمقراطية التعددية، بدقة، في هذه القدرة العليا على إدارة

---

(1) - Political Change: Collected Essays. Londres, Franck Cass, 1973.

(2) المرجع السابق ـ ص: 110 وما بعدها.

الديناميات الاجتماعية من دون خنقها؛ فحرّية التعبير تسمح للمنظومة بأن تستبق بشكل أفضل عوامل الأزمة، وتُسَهِّل في وقت مناسب إملاء الأجوبة الملائمة، شريطة أن يكون لدى المنظومة السياسية، بالتأكيد، القوة (التي تتجلى بعبارات القهر والشرعية) اللازمة لتطبيقها.

ومع إدوار شيلز، يجد نموذج مغاير كلياً نفسه مُقَوَّماً. فمقولة المنظومة تفترض كمُسَلَّمة وجود مركز تُدار فيه التوقعات القادمة من المحيط، وتنطلق منه نزوات جديدة(1). مركز واحد أم عدة مراكز؟ إنَّ العديد من المنظومات السياسية التقليدية تتميز بالفعل بتعدد قوي في السلطات القائمة على القهر الشرعي: إنها الصيغ العديدة للاقطاعيات التي وجدت سواء في الغرب، أم في بقية أنحاء العالم (هينتز) (Hintze). ومع ذلك فإن هناك نوعاً من المنطق الداخلي للمنظومة السياسية يدفع إلى بناء مركز واحد، وإلى تقويته منذ أنْ تجتمع الشروط المواتية، سواء كانت خاجية أم داخلية بالنسبة له. إنَّ التنافس بين النخب القائدة يوجّه تاريخياً نحو إنبثاق سلطة مركزية: امبراطور، ملك، أوليغارشية تجارية، تستند على جهاز سياسي وإداري موحَّد. أما الأمر الذي يميز العصر الحديث، كما يشير إلى ذلك برتراند بادي(2)، فهو تعميم نجاح هذه العملية، والقوة التي يكتسبها هذا المركز الواحد، والتي لا نظير لها في الإنجازات التاريخية السابقة.

وإذا كانت العوامل والطرق متنوعة للغاية، فإنَّ من الممكن مع ذلك تبيُّن سمات متلاقية: ضعف الولاءات الاجتماعية التقليدية التي كانت تُقَطِّع المنظومة السياسية (هويات قبلية وعشائرية، خصوصيات عرقية ـ ثقافية أو دينية)؛ نمو المنظمات البيروقراطية التسلسلية وفق نموذج يتجه لأن يكون قانونياً ـ عقلانياً (بالمعنى الذي يعطيه ويبر لهذا التعبير)؛ بروز قيم وسلوك من نمط جديد تهدف إلى إثارة ولاء تفضيلي للسلطات المركزية والمجموعة الكبيرة لدى كل السكان.

---

(1) - Edward Shils: Center and Periphery, Chicago University Press, 1976, p. 7.

ـ وتندرج أعماله ضمن المنظور التي فتحه قبله النِتاج الفكري الضخم لـ: ازنستاد (Eisenstadt)، ولا سيما:

- Tradition, Change and Modernity, Wiley, (1973).

(2) - Le développement politique, 5e éd. Economica, 1994, p. 113 et s.

لقد كانت هذه السيرورات تحرّك المجتمعات الغربية منذ عدة قرون، لكنها طغت اليوم في مجموع المجتمعات المعاصرة. ومع ذلك فإنَّ هذه «التكنولوجيا السياسية» الجديدة لم تعمل بنفس الطريقة في العوالِم الاجتماعية ـ الثقافية المختلفة جداً. إنَّ اتفاقات، غير ثابتة تقريباً، تجري بين البُنى «التقليدية» (منظمات اجتماعية، قيم مرجعية، ممارسات اجتماعية ـ اقتصادية، الخ). وهذه البُنى «الحديثة» المركزية. وقد نجم عن ذلك، خلف ظواهر الوحدة الشكلية، أنَّ المنظومات السياسية في الدول الغربية، والعالم العربي، وإفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية احتفظت بخصوصيات بارزة للغاية، كما يُظْهِر ذلك جيداً التركيب الذي أجراه كل من برتراند بادي وغي هيرمت (Guy Hermet) في مؤلَفهما «السياسة المقارنة» (Politique Comparée)(1).

جـ ـ دينامية الغرب بحسب الياس

اهتم نوربير الياس، المؤرِّخ وعالِم الاجتماع، بالسيرورة الحضارية التي عملت على تطوير المجتمعات الأوروبية منذ أربعة أو خمسة قرون؛ وبقيامه بذلك، قدَّم إنارات مُنشِّطة حول التكوّن الاجتماعي لمنظومة سياسية جديدة. وقد أوضحت مقاربته المُنَقِّبة والنظرية، في آن واحد، عدة أنظمة للظواهر.

لقد أقام، في البدء، صلة بين الاتجاهات لاحتكار العنف الجسدي، وسيرورات التمايز الاجتماعي للمهام الحاملة لتعزيز المبادلات، وظهور عقليات جديدة سبق أنْ سمَّاها «عادات». «إنَّ المجتمعات التي لا يكون العنف فيها مُحْتَكَراً هي دائماً مجتمعات يكون فيها تقسيم الوظائف قليل التطور، وتكون سلاسل الأعمال التي تربط أعضاءها بعضهم ببعض قصيرة. وبالعكس، فإنَّ المجتمعات المزوَّدة باحتكار الإكراه الجسدي الأكثر توطُّداً ـ الاحتكار الذي تجسّده أولاً البلاطات الكبرى الأميرية أو الملكية ـ هي مجتمعات يكون فيها تقسيم الوظائف متطوراً، وتكون فيها سلاسل الأعمال طويلة، والترابط الوظيفي بين مختلف الأفراد بارزاً»(2). إنّ الإكراهات التي تثقل على الأفراد تغيِّر من طبيعتها: فهي لم تَعُدْ تتمثل بالخشية من الإصابات

(1) - PUF, 1990, p. 187 et s.

(2) - La dynamique de l'Occident, (1939), Trad. Calmann-Lévy, 1990, Agora, p. 189.

العنيفة التي تطال السلامة الجسدية والأموال بقدر ما تتمثل بالضغط الاجتماعي المستمر الذي ينجم عن علاقات التفاعل والتبادل العديدة التي يجد الفرد نفسه مُدْرَجاً فيها. «إنّ كبت النزوات العفوية، والتحكم بالانفعالات، وتوسيع المجال الذهني، أي إكتساب عادة التفكير بالأسباب الماضية وبالنتائج المستقبلية لهذه الأفعال، هي بعض مظاهر التحوُّل الذي يتبع بالضرورة احتكار العنف وتوسيع شبكة الترابط»[1].

وهكذا يرى الياس أنَّ هناك في السيرورة الحضارية الغربية اتجاهات طويلة «للعقلنة» و«النَفْسَنَة» (La psychologisation). فحيث «يجب أنْ يكون سلوك عدد متزايد من الأشخاص متفقاً، وتكون الأفعال المترابطة منظَّمة بمزيد من الصرامة والدقة، بحيث يؤدي كل فِعْل معزول وظيفته الكاملة[2]، يجب إجراء الحساب بعناية، وتوقع ردود الفعل، وتحليل النتائج؛ ويجب أيضاً على المرء أن يراقب انفعالاته، ويبرهن على تحكُّمه بالذات، الأمر الذي يجعل من المعقَّد أكثر تقويم المشاعر الحقيقية والنوايا العميقة لخصومه أو لأصدقائه في العلاقات التفاعلية. ومثل هذا التطور يجلب تغييراً ليس فقط في مضمون الأفكار، وإنما في أسلوب عمل الجهاز النفسي الخاضع لتصوُّرات إكراه ذاتي ثقافية إلزامية، واعية أو لاواعية.

إنَّ التكوُّن الاجتماعي للمنظومة السياسية الغربية يندرج ضمن هذا المنظور الاجمالي. ففي داخل مجتمع البلاط الذي نما حول شخص الملك (في ڤرساي، أو ڤيينّا. . . .) أُبعِدَ العنف الجسدي. لكنَّ أشكالاً أخرى أكثر براعة من التنافس والمزاحمة حلَّت محلّه بهدف الحصول على حظوة «الأمير». وهنا قامت، بحسب رأي الياس الذي يستشهد مطوَّلاً بلا برويير (la Bruyère)، أشكال سلوك وقواعد الحياة السياسية بالمعنى الحديث. وهذه العادات الجديدة سيتمثَّلها تدريجياً الممثلون السياسيون لطبقات المجتمع الأخرى. إنَّ هناك بالفعل «انتقال نماذج»، أي تقليد مِنْ قِبل طبقات اجتماعية أوسع لتصوُّرات مواقف وسلوك؛ وهي تكتسب قيمتها بقدر ما تنتمي بشكل

---

(1) المرجع السابق - ص: 189 - 190.

(2) المرجع السابق - ص: 185.

خاص لطبقات عليا مهتمّة، بدقة، بتمييز نفسها عن العامة.

إنَّ المنظومة الديمقراطية الغربية الناشئة عن هذه السيرورة تلمّح إلى أقصى حد بالعنف الجسدي الذي يُعَدُّ مع ذلك الأساس لكل تنظيم سياسي. وهي تحلّ محلّه مشهد المنافسات بين الأحزاب (والأشخاص)، مشهد المجابهات بين الأفكار والتنافس بين المشاريع. وتعمل المنظومة بقدر ما يستبطن مجموع الفاعلين جيداً القواعد التي تُقَنّون المظاهرات المسموح بها للعدوانية، وتُكرِه على إعطاء تعبير رمزي بحت عنها. بهذا المعنى، كان بيار انسار على حق حين كتب، بالرجوع إلى مونتسكيو، بأنَّ «كل منظومة سياسة تقيم نموذجاً واحداً، أو عدة نماذج لإدارة الأهواء»[1]. ومن هنا ينبع التفوق غير العادي للظواهر اللغوية في الحياة السياسية، والأبعاد الرمزية التي تكتسيها بسهولة حركات الفاعلين، وأشكال سلوكهم وقراراتهم، بل والسياسات العامة نفسها[2].

وفيما يتعلق بالديمقراطية التعددية المعاصرة، من المهم التحقق، بشكل أخص، من التفاعلات التي تقوم بين قواعد اللعبة الدستورية، والمناهج المنطقية الاستراتيجية المتتالية لمختلف الفاعلين، ومتطلبات الإكراه الذاتي النفسي. إنَّ البحث عن لامبالاة مُثلى لدى المواطنين، وإدارة طموحاتهم عبر بناء أوهام وعمل حِداد ضروري، وتعيين مواد شرعية لعدوانيتهم، وانتقاء أساليب نفسية للحكم، إنَّ كل هذا يبدو كبُعْدٍ أساسي لسير عمل كل منظومة سياسية. وفي هذا الميدان، ميدان إقامة تحكُّم بالديناميات الانفعالية، يستجيب لمتطلبات سير عمل المنظومة الاقتصادية، ويتم تقويم قدرة المنظومة السياسية على التكيُّف والبقاء[3].

---

(1) - La gestion des passions politiques, Éd. L'Age d'Homme, 1983, p. 8.

- توحي كلمة «أهواء» (Passions) بشدة قوية بشكل خاص، لهذا السبب نفضل عليها تعبير «الانفعالات» (émotions) الأوسع.

(2) حول هذه النقطة، يعد مؤلَّفا موراي ايدلمان (Murray Edelman): **اللغة السياسية** (Political Language) (1971)، و«**الاستعمالات الرمزية للسياسات**» (The Symbolic Uses of Politics) (1974) أكثر متانة وعمقاً من كتبه الأحدث.

(3) لتفصيل هذا التحليل، ضمن المنظور الذي فتحه الياس، أنظر:

- Ph. Braud, Le jardin des délices démocratiques, Presses de la FNSP. 1991.

وبالخلاصة نشير إلى أنَّ إحدى المزايا الكبرى لتحليل المنظومة، المفهوم بالمعنى الواسع، تكمن في السماح بالتخلُّص من الخيار التناوبي الكلاسيكي، القائل بأنَّ التاريخ، برأي البعض، يصنعه رجال كبار يسمح لهم ذكاؤهم وإرادتهم بتعديل مجراه، وأنه، برأي البعض الآخر، ثمرة مناهج منطقية ثقيلة، بل حتميات اجتماعية تصيغ أشكال سلوك الأفراد، وتستبعد أهمية ظواهر الشخصية. أما تحليل المنظومة فيفتح الطريق أمام نموذج جواب مختلف.

لنَعُدْ بالفعل إلى الياس. فهو يرى أن الأفراد، المندمجين في منظومة تفاعلات مُعَمَّمة، لديهم أشكال سلوك، ويقومون باختيارات يتحكَّم بها الوضع الذي يوجدون فيه. إنَّ المعارضة بين **أنا ونحن** تبدو له مُفْتَعَلَة؛ فهناك باستمرار مبادلات. «حتى بالنسبة للرجال الذين اعتدنا على اعتبارهم من أبرز الشخصيات التاريخية، هناك رجال آخرون شكَّلوا، بمنتجاتهم وأفعالهم، وأفكارهم، ولغتهم، الوسيط الذي، فيه وعليه وانطلاقاً منه، كانوا يؤثرون»[1]. إنَّ بعض الأفراد، الذين يشغلون مواقع اجتماعية هامة في ظروف حاسمة، يمارسون بدون شك تأثيراً لا نظير له. إلاَّ أن كوكبة من التفاعلات، على صعيد منظومة سياسية كلِّيَّة، وسيرورة تاريخية كبيرة، هي أكثر تعقيداً بكثير بحيث لا تسمح بالوصول إلى خلاصة مفادها أنَّ «كل شيء يتعلق بالأفراد». لكنَّ الخلاصة المعاكسة القائلة بأنَّ: «كل شيء يتعلق بالمجتمع» هي أيضاً غير دقيقة لأنَّ الطريقة التي يلعب كل فرد بموجبها دوره تمارس تأثيراً على مجموع منظومة التفاعلات. وهكذا فإنَّ التعارض بين الفرد والمجتمع، والإرادية والقدرية هو الذي يحلِّق ساطعاً. إنَّ أيّ شخص لا يتحكم كلياً بالمنظومة السياسية، بما في ذلك الأكثر استبداداً من بين كل الدكتاتوريين. ومع ذلك، فإنَّ المنظومة ليست نوعاً من كائن جماعي آلي خاضع لمنطق تائه. إنها التفاعل المُعَمَّم بين أفرادٍ يحسبون، ويتكيَّفون أو يتمرَّدون، إنطلاقاً من تصوُّرات نفسية ـ اجتماعية يجب عليهم استبطانها.

(1) - Nobert Elias, La société des individus, Trad. Fayard, 1991, p. 96.- Qu'est-ce que la sociologie? (1970), Trad. Éditions de l'Aube, 1991, p. 143 et s/s.

ثانياً ـ مبادلات المنظومة السياسية مع البيئة

في المجتمعات المعاصرة، يكون التفوق المسرحي للسياسي واضحاً بشكل خاص. وهو يتجلّى، على سبيل المثال، في بنية الإعلام اليومي الذي تقوم به وسائل الإعلام الكبرى، والذي تنتصر فيه، من حيث تركيب الصفحات، أولوية تسلسلية واضحة للأحداث ذات الطابع السياسي، الداخلي أو الدولي. كما تعبّر عن نفسها في التمثلات الشائعة للحكومة كقائدة عليا للمجتمع، تحدِّد أهدافه، بل قَدَره أو مستقبله، وتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر مجمل السيرورات الاجتماعية. وهكذا يُقاد الحسُّ المشترك «عفوياً» للنظر لدائرة السياسي كشيء متوِّجٍ للحياة الاجتماعية.

وتسمح مقولة المنظومة السياسية بطرح مشكلة العلاقات مع ما يحيط بها بعبارات أقل بدائية. فالمنظومة تكون مفتوحة دائماً، أي أنها تقيم علاقة مبادلات ثابتة مع ما هو خارجي بالنسبة لها. وهي تستمد منه الموارد الضرورية لسير عملها. لكنّ من الممكن، بالمقابل، أن تنبثق منه عوامل خللٍ، وعدم استقرار.

أ ـ ترابط السياسي والاقتصادي والثقافي

إعتدنا غالباً، من أجل سهولة التحليل، على التمييز، في البيئة المحيطة بالمنظومة السياسية، بين منظومتين رئيسيتين أُخرتين: المنظومة الاقتصادية، والمنظومة الثقافية. لكنَّ الأمر يتعلق بالطبع بمقولتين لا ينبغي أنْ توحيا بمجموعتين مغلقتين.

المنظومة الأولى تتعلق بأساليب الانتاج والتسويق التجاري للأموال والخدمات؛ والثانية بأساليب انتاج وبثّ الإعدادات الرمزية: لغات، معارف ومعتقدات، قيم أخلاقية. إنَّ تقسيم العمل يُوَلِّد، على الصعيد الاقتصادي، سيرورات التمايز بين الطبَقات الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز مسألة معرفة ما إذا كان التحليل بعبارات الطبقات، أو العلاقات الطبقية لا يُشَكِّل مفتاح الدخول لفهم مجموع المَجتمع. وقد بنى الرهان حول رجحان التفسير القائم على العوامل ذات الطابع الاجتماعي ـ الاقتصادي، أو بالعكس ذات الطابع الثقافي مباشرة، ولأمد طويل، وصراحة أو ضمناً، العديد من مشاريع النظرية الاجتماعية.

لقد ورث التحليل الاجتماعي أولاً من إشكالية تؤكد بدقة **خضوع السياسي للعامل الاقتصادي**. وهذا هو مفهوم ماركس، الذي سيقوم أتباعه بتجميده أو تبسيطه. فمؤلِّف «**نقد الاقتصاد السياسي**» و«**رأس المال**» يرى «أن البنية الاقتصادية للمجتمع هي الأساس الحقيقي الذي يُشاد عليه بناء قانوني وسياسي، تستجيب له أشكال محدَّدة من الوعي الاجتماعي»[1]. وفي هذين المؤلَّفين، يؤكد ماركس التميز الشهير بين البناء التحتي الاقتصادي، الذي يُعَدُّ العلَّة التاريخية الأولى، والبنى الفوقية الاجتماعية التي يقع فيها السياسي والدولة. إلاّ أن ماركس وإنجلز، أمام بداهة بعض الوقائع، أقرّا بأن البنى الفوقية كانت تؤثر بالمقابل بدورها على أسلوب الانتاج الاقتصادي، من دون أنْ تستطيع مع ذلك قلب ديناميات الداخلية جذرياً. إنها أطروحة «التحديد بالدرجة الأخيرة»، التي تُعَدُّ بالنهاية غامضة إلى حدٍ ما.

ومع ذلك فإنَّ ماركس، في هذه النصوص نفسها، يُخَفِّف صيغته عندما يكتب، على سبيل المثال، بأن «أسلوب إنتاج الحياة المادية يهيمن، **بصفة عامة**، على نمو الحياة الاجتماعية، والسياسية والفكرية»[2]. ويُعَرِّف ماركس، بشكل خاص، أسلوب الإنتاج الإقتصادي، في الكتاب الأول من رأس المال، بعبارات تُبعده عن حتمية اقتصادية غير مشروطة. وبالفعل، فإنه يرى أنَّ هذا المفهوم المركزي تماماً يربط القوى المنتجة في «علاقات إنتاجية» تدمج عناصر غير إقتصادية حصراً: كمستوى التطور العلمي والإبداع التقني، أو علاقات الانتاج القانونية، على سبيل المثال. ويبقى مع ذلك أنَّ ماركس كان يتصوَّر بأنَّ السلطة السياسية منذورة، كقاعدة عامة، لضمان بقاء منظومة (الاستغلال) الاقتصادية. وهذه هي الأطروحة التي يُطَوِّرها إنجلز أيضاً عندما يفسِّر أصل الدولة بحرص الطبقات المسيطرة على تجنُّب خروج صراع الطبقات، في حال تفاقمه، عن كل مراقبة، وتدميره للمجتمع بأسره. فهو يرى أن الدولة، المحايدة في الظاهر، هي، كقاعدة عامة، دولة الطبقة الأكثر قوة، الطبقة التي تهيمن من وجهة النظر الاقتصادية، والتي تصبح بفضل ذلك

(1) - Préface à Critique de l'Économie Politique, in K. Marx, Œuvres choisies, Gallimard, 1968, t. II, p. 10.

(2) المرجع السابق.

الطبقة المسيطرة سياسياً، وتكتسب بالتالي وسائل جديدة من أجل قهر الطبقة المُسَيْطَر عليها واستغلالها»[1].

إنَّ هذه التحليلات سَتُغْنَى بشكل ملحوظ، وستتعقَّد، وتوضع جزئياً قيد الاتهام من قِبل تطورات الماركسية في القرن العشرين. فأنطونيو غرامشي (A. Gramsci)، مُنَظِّر الحزب الشيوعي الايطالي، المتوفى في عام 1937، سيُشير إلى أهمية ما يدعوه بالأجهزة الأيديولوجية، كمؤسسات الكنيسة والمدرسة، التي تساهم، بترسيخها لمعتقدات ملائمة، في توطيد السيطرة السياسية للطبقات القائدة. إنَّ هناك إنتقال واضح ومحسوس في النبرة من العوامل الاقتصادية بدقة إلى العوامل الثقافية. ومع ذلك فإن البحث، في المؤلَّفات الهامة لبيري اندرسون[2]، وبارينغتون مور (Barrington Moore)[3]، عن العوامل التي تفسّر إنبثاق دول الحكم المطلق والدول الديمقراطية، يتم بشكل واسع من خلال تفضيل تحليل العلاقات الطبقية، المشروطة هي نفسها، بالطرق الخاصة للنمو الاقتصادي.

ومع دوركهايم وبارسون يجري التركيز، بالعكس، على توضيح **تأثير العوامل الثقافية على السلطة السياسية**. فالسياسي، برأي الأول، ينبثق تدريجياً من الدين الذي يمثل، في فجر البشرية، «المنطقة المركزية للوعي المشترك». «في الأصل، يكتب، يمتد الدين إلى كل شيء؛ فكل ما هو إجتماعي هو ديني؛ والكلمتان مترادفتان. ثم، شيئاً فشيئاً، تتحرَّر الوظائف السياسية، والاقتصادية، والعلمية من الوظيفة الدينية، وتتكوَّن بشكل مستقل، وتأخذ طابعاً زمنياً واضحاً أكثر فأكثر»[4]. إنَّ السياسي سيفرض نفسه إذن من خلال التمايز التدريجي بين المؤسَّسات والصلاحيات ضمن الإطار الأوسع للتقسيم المتنامي للعمل. وفي **«الأشكال البدائية للحياة الدينية»**، يؤَكِّد دوركهايم أن سلطة الرؤساء السياسيين في المجتمعات التي يسمِّيها بالبدائية تتأسَّس على

---

(1) - L'origine de la famille, de la propriété privée et de l'État, Éd. Sociales, 1983, p. 283.

(2) - L'État absolutiste, Trad. Maspero, 1978.

(3) - Les origines sociales de la dictature et de la démocratie, Trad. Maspero, 1983.

(4) - De la division du travail social, (1893) 8e édition, PUF, 1967, p. 143.

«السلطة الأخلاقية التي يمنحهم إياها الرأي»[1] أكثر مما تقوم على القدرات القمعية التي يتمتعون بها؛ وعليه فإنه يتّهم بالتزوير الأطروحة الماركسية التي تجعل من الدولة أداة الطبقات المسيطرة اقتصادياً، وكذلك الأطروحة الويبرية التي ترى في احتكار العنف الرهان الأول للصراعات السياسية.

ويركّز تالكوت بارسون أيضاً، من خلال مقاربة مفهومية مختلفة كلياً، على أهمية العوامل الثقافية. وتُعَدُّ نظريته الاجتماعية، التي صاغها بين عامي 1937 و1970، معقّدة للغاية في المجرَّد. ويمكننا أن نقول بأنها تشبه تلك العلب الصينية التي تنفتح كل منها على علبة أصغر منها، تنفتح بدورها على أخرى أصغر أيضاً، وهكذا دواليك. وعليه فإنَّ ما يدعوها «بالمنظومة الاجتماعية»، التي تشكّل إحدى المنظومات الفرعية الأربع «المنظومة العمل»، تُعَدُّ بدورها، مولّدة لأربع منظومات فرعية: سياسية، تكيُّفية، واقتصادية، ومجتمعية (Societal Community)[2]. ويجب على كل منظومة، ومنظومة فرعية أن تتطلّع للقيام بأربع وظائف: التأقلم مع بيئتها (التأقلم)، تعبئة موارد بهدف بلوغ أهداف (بلوغ الهدف)، الحفاظ على تماسكها الداخلي بواسطة قواعد ملائمة (التكامل)، وأخيراً البحث بشكل دائم عن نقطة توازن (نمط المحافظة). إنَّ نموذج هذه الوظائف الأربع، المنقول إلى سير عمل المنظومة الاجتماعية، هو الذي يبرز الترابط بين المنظومات الفرعية الأربع التي تتألّف منها هذه المنظومة.

---

(1) - Les formes élémentaires de la vie religieuse, 5e éd. PUF, 1968, p. 305.

- من أجل قراءة «سياسية» لهذا المؤلّف، أنظر: - B. Lacroix, Durkheim et le politique, Presses de la FNSP, 1981.

(2) - An Outline of the Social System. Publié dans T. Parsons, E, Shils, A. Naegele, J. Pitts (Eds) Theories of Society: Foundations of Modern Sociological Theory, New York, Free Press, 1961, p. 30 et s/s.

- المؤلّف الأكثر أهمية لبارسون هو:

- The Social System, New York, Free Press, 1951.

- من أجل تقديم سهل المنال لهذا المؤلّف، أنظر: - G. Rocher, Talcott Parsons et la sociologie américaine, PUF, 1972.

- F. Bourricaud, L'individualisme institutionnel. Essai sur la sociologie de Talcott Parsons, PUF, 1977.

فالمنظومة الاقتصادية تأخذ على عاتقها أمر القيام بمتطلبات التأقلم مع عالم الموارد المادية والعالم الطبيعي؛ والمنظومة السياسية تحدد الأهداف وإجراءات القرار التي تفرض نفسها على الجميع، والمنظومة المجتمعية تضع آليات المراقبة الاجتماعية، التي تتضمن، على حدٍ سواء، القواعد القانونية والمخططات الثقافية الإلزامية للسلوك، والمنظومة التكيُّفية، أخيراً، تتكوّن من مجموع المؤسَّسات والسيرورات التي تنقل للأفراد القيم الثقافية وقواعد الحياة في المجتمع.

الجدول رقم 6 ـ المنظومة السياسية في نموذج وظائف بارسون الأربع

المنظومة الاجتماعية	التأقلم	بلوغ الهدف	التكامل	نمط المحافظة
	منظومة اقتصادية	منظومة سياسية	منظومة مجتمعية	منظومة تكيُّف

وكما نرى، فإنَّ رؤية بارسون تتجه لأن تضفي بكثرة طابعاً نسبياً على دور السلطة الاقتصادية، وتشير لأهمية أشكال الترابط الأخرى. فمع أخذه لعمومية التطبيق النظري لنموذج الوظائف الأربع هذا بالحسبان، يرى بأن أية منظومة تفاعل بين الأفراد لا يمكن أن تقوم من دون الرجوع إلى ثقافة تقترح وتنتج دلالات يمكن لمجموع أعضاء المجموعة بلوغها. وبما أنَّ أية منظومة قيم أو معتقدات لا يمكن أن تُنقَل من دون حدٍ أدنى من المؤسسات، فإن بارسون يتجه لأنْ يرى في المنظمات، التي تُسَهِّل التكامل الاجتماعي، وترسِّخ الفضائل المدنية، الأركان الحقيقية المؤسِّسَة للسلطة السياسية. ومن جهة أخرى، فإنَّ عمله طُبِعَ باتجاه عام لثورية الصراعات، ولاعتبار آليات بناء الإجماع الاجتماعي المبدأ الحقيقي لتنظيم المجتمعات السياسية. فمن أجل حلّ الصراعات، يكتب، هناك «عاملان أساسيان مطلوبان: الاقتناع بأنَّ الهدف الخاص المُتَنَازع عليه يهمُّ الجماعة بأسرها، والاقتناع بأنَّ التنقلات في أمكنة التوازن بين المزايا والأعباء هي صحيحة بما فيه الكفاية»[1]. إنها رؤية ساخرة

(1) - The Political Aspect of Social Structure and Process, publié dans David Easton, (éd.) Varieties of Political Theory, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1966, p. 89.

جداً بدون شك انتُقِدت بشدة من قِبل س. رايت ميلز (C.Wright - Mills) و ر. داهر ندورف، وكلاهما من ذوي الحساسية الماركسية، وينزعان للإشارة إلى أهمية الصراعات الطبقية[1].

إنَّ هذه الأطروحات ليست، في عمومية مستواها، غير صحيحة بدون شك. فالمنظومة السياسية تمايزت بالفعل تدريجياً عن المنظومة الدينية، المفهومة بشكل واسع. ولا يسع أيُّ شخص أنْ يُنكِر بأنَّ كل منظومة سياسية تستند ليس فقط على القهر، وهو الأمر الذي يتجه بارسون للتقليل من قدره بشكل خطير، وإنما أيضاً، وبطريقة ضرورية إطلاقاً، على إعدادات ثقافية يمكنها بفضلها أنْ تتصل، وبشكل أدق، أن تُعبئ دعامات بعبارات الشرعية. ومع ذلك فإنَّ العديد من الأعمال حطَّت من قيمة هذه الطريقة الاجمالية، بشكل مُفْرِط، بطرح العلاقات بين هذه السلطات الثلاث. وسنكتفي بإظهار ذلك إنطلاقاً من **دراستين تاريخيتين** بارزتين كُرِّستا لأهمية الإصلاح البروتستانتي في قدوم الرأسمالية، والديمقراطية السياسية الحديثة، في آن واحد.

ففي مؤلَّفه **«الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»**[2]، يطمح ماكس ويبر، بالفعل، لفهم الطريقة التي تشجع المعتقدات الدينية بها على ظهور «عقلية اقتصادية» محدَّدة، بدونها لم يكن باستطاعة الرأسمالية الحديثة أنْ تفرض نفسها. وتقع نقطة انطلاق هذه السيرورة، كما تبدو له، في الثورة الدينية التي شرع بها لوثر، وطوَّرتها بشكل خاص كالڤينية الطُهْريِّين. إنَّ مذهب القضاء والقَدَر بخلقه، حسب تعبير ويبر، «لقلقِ الخلاص»، الوسيلة العملية الوحيدة لاطمئنان المرء على حظوظه بعدم الهلاك، يكمن في قيامه، بطريقة ثابتة ومدعومة، بنشر نشاط دنيوي سيُبرهن نجاحه على عناية الله، السيد الوحيد للقَدَر الفردي. لقد كانت اللوثرية تلحُّ على الفكرة القائلة بأن «إنجاز الواجبات الزمنية هي طريقة العيش الوحيدة التي ترضي الله»[3]. لكنَّ

(1) - Charles Wright-Mills, L'imagination sociologique, Trad. Maspero, 1967.
- Ralf Dahrendorf, Classes et Conflits de classes dans la société industrielle, Trad. Mouton, 1972, avec une préface de Raymond Aron.

(2) ظهر في 1920، وترجم لدى منشورات Plon، في عام 1964.

(3) المرجع السابق - ص: 94.

الطُهْرِيَّة تذهب لما هو أبعد. «فإله الكالڤينية، كما يلاحظ ويبر، كان يُطالب ليس بأعمال جيدة معزولة، وإنما بحياة كاملة من أعمالٍ جيدة تُشَادُ في منظومة»[1]. إنَّه التبرير الأخلاقي، بالمعنى الأقوى للتعبير، وبواسطة النشاط الاقتصادي المُعَقْلَن. وهذا النشاط هو الذي يميِّز خصوصاً الرأسمالية، أكثر من السعي وراء الربح. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الأخلاق الطُهْرِيَّة، بتنميتها، بخطٍ موازٍ لحس حادٍ بالتقشف، كانت تجد نفسها تشجع موضوعياً عملية إدخار وتراكم رأس المال، التي بدونها لا يمكن القيام باستثمارات منتجة. إنَّ هذه النظرية تثبت إذن، بطريقة بارزة، أولوية العوامل الثقافية في ظهور الرأسمالية الغربية. وعلى الرغم من مناقشتها وانتقادها بإسهاب، وبحجج ممتازة أحياناً (الرأسمالية الأولى لم تكن بروتستانتية حصراً)، فإنَّ هذه النظرية تحتفظ اليوم بأهمية رمزية، إذا صحَّ القول: وذلك باعتبارها تُشكِّل دحضاً للتفسيرات الاقتصادية البحتة للتاريخ.

ومع ميخائيل والزر (Michael Walzer)، وجدت الأخلاق الكالڤينية نفسها أيضاً قيد التساؤل، ولكن من وجهة نظر دورها في ظهور السياسة بالمعنى الحديث، أي المتضمنة لفكرة المشاركة الجماهيرية بالشيء العام. إنَّ الطُهْرِيَّة الانجليزية، كما كتب، «تعلَّمت كيف تُدْرِك النضال ضد الشيطان وحلفائه باعتباره توسُّعاً وانعكاساً للصراع الروحي الذي كان المؤمنون يعيشونه داخلياً، وكذلك باعتباره حرباً صعبة ومستمرة، تتطلّب نشاطاً منهجياً، منظَّماً، وتمارين عسكرية، وانضباط»[2]. وقد أدخل هذا الاتجاه للمرة الأولى، في المجتمع الغربي، فكرة وجود معركة سياسية ثورية. وبهذا المعنى، استبق «قِدِّيسو» عصر كرومويل اليعقوبيين الفرنسيين في عصر الثورة الكبرى، والبلشفيك المُعَبَّأين حول لينين. لكنَّ هناك ما هو أكثر من ذلك. فوالزر يلحّ على واقع أن الكالڤينية الطُهْرِيَّة تقترح رداً على القلق (القلق الذي تنتجه أو تؤجِّجه) في النشاط الاقتصادي المنهجي، أقل مما في الانضباط النضالي. «في فكره السياسي كما في فكره الديني، يبحث كالڤن عن علاج للقلق ليس

(1) المرجع السابق - ص: 144.

(2) - La révolution des saints, Trad. Belin, 1978, p. 310.

في المصالحة، وإنما في الطاعة»[1]. وبهذا المعنى، يؤكد والزر، حضَّر الطهريون تاريخياً قدوم الليبرالية السياسية. ليس لأنهم كانوا هم أنفسهم متسامحين؛ وإنما بالعكس. ولكن إذا كانت الليبرالية والديمقراطية التعددية تفترضان، باسم حريات التعبير، تخفيف المراقبات الاجتماعية والسياسية على المواطنين، فإنَّ هذا التخفيف لا يمكن التطلع إليه بدون مجازفة إلاَّ بمقدار ما يمكن أنْ نكون فيه متأكدين من أنها ستجري بشكل جيد. فمع المثال الأعلى الطُهري الذي يقيم إكراهاً ذاتياً مدهشاً، تقوم المراقبة الضرورية في العقليات. «بهذا المعنى، يخلص والزر للقول بأن الليبرالية تتعلق بوجود القديسين»[2]. إنَّ مفارقة هذا التحليل اللامع تكمن في غياب القصدية الذي توضِّحه لدى الفاعلين التاريخيين. لقد حدث شيء ما (الديمقراطية السياسية، الليبرالية الاقتصادية) كان أغلب «القديسين» يكرهونه، أو يمكن أنْ يكرهوه.

هكذا تبدو آليات التفاعل بين الظاهرات ذات الطابع السياسي، والثقافي، والاقتصادي، معقدة للغاية. والمنظومة السياسية لا يمكن أن تُفْهَم إلاَّ إذا فصلناها عن منظومات المعتقدات التي تتجابه في المجتمع. فهي تستمد منه شرعية مؤسَّساتها أو، بالعكس، تصطدم بقيم متناقضة أو معادية. إنَّ الديمقراطية التعددية تفترض، على سبيل المثال، وجود حدٍ أدنى من التسامح تجاه الأفكار المناوئة؛ لكنَّ لبضع الثقافات الفرعية في داخلها رؤية مقيَّدة جداً حول ما يمكن التسامح به. وهذه المعتقدات تكمن، بالخصوص، في أصل أشكالٍ من السلوك، يتفق بعضها، ويتناقض بعضها الآخر، مع متطلبات عملها. ومنها وضع الموظف المتوسط الذي لا ننتظر منه حماساً مُفْرِطاً (يمكن أنْ يحثُّ عليه ايمان مدني متحمس) ولا عدم اكتراث في حسن سير عمل المصلحة (الذي قد توحي به نزعة فردية ضارية). وبخطٍ موازٍ، تدخل تجليات المنظومة السياسية في علاقة تفاعل مستمر مع تجليات المنظومة الاقتصادية: إنحسار يصيب مستوى موارد ميزانية الدولة، وبالتالي قدرتها على تمويل التدخلات التي يمكنها أن تهدئ الاستياء أو الكبت لدى الفئات الأكثر تمرداً بين السكان؛ وبالعكس، فإن سلطة الحكام الشرعية

(1) المرجع السابق ـ ص: 45.

(2) المرجع السابق ـ ص: 322.

الضعيفة أو الصعوبة التي يعانون منها في الحفاظ على النظام الاجتماعي. تؤثران سلباً على قرارات الاستثمار، وبصفة أعمّ، على السيرورات الاقتصادية ذات الأمد الطويل.

إنَّ التمييز بين السلطات: السياسية والاقتصادية والثقافية، هو بدون أدنى شك ضروري للسماح بالتعرّف، بشكل أفضل، على الرهانات والمشاكل. لكنّه يجب ألاّ يقود إلى إخفاء التعقيدات العميقة التي توجد في كل المستويات الاجتماعية الجزئية والوسطى والكُلّيّة، وتعطي لكل نمط من أنماط السلوك بُعْداً متكاملاً بعمق. إنَّ الذهاب للتصويت، على سبيل المثال، هو عمل من أعمال «المواطن الصالح» (الذي يمارس حقه)، لكنه أيضاً مسعى يقوم به أجير ربما يكون مستاءً أو والد تلميذ قد يكون راضياً. إنَّ الطموحات الاقتصادية، والتكييفات الثقافية، والولاءات السياسية تتداخل في هذا العمل بشكل وثيق.

ب ـ البيئة ودورها في عدم استقرار المنظومة السياسية

توجد مؤشرات عدة على عدم الاستقرار القابل لأنْ يصيب المنظومة السياسية، ويثير فيها الأزمة[(1)]. لنسجّل أولاً ذبول الاجماع حول القواعد التي تحكم المنافسة السياسية. في هذه الحالة من الصورة تتجلّى حينئذٍ مجابهة نشيطة بين منظومات المعتقدات المتنافسة حول ما يجب أن تكون عليه الأشكال الدستورية للنظام السياسي (ليبرالي أم استبدادي، على سبيل المثال)، وإجراءات حلِّ الصراعات (اقتراع عام وشامل، واحترام الأغلبية)، والقواعد الأخلاقية للجدل السياسي. وتساهم كل هذه الأمور في نسف شرعية المنظومة السياسية بأسرها، وتضرُّ بقدرتها على تبيُّن التحديات الموجَّهة لها. تلك كانت حالة الديمقراطية الليبرالية، في فترة ما بين الحربين، في العديد

---

(1) يوحِّد ميشال دوبريه، من خلال وجهة نظر ستبدو غالباً نظرية للقارئ المتنبِّه، بين مقولة الأزمة السياسية والفكرة المثيرة للاهتمام، القائلة «بإزالة التقطيع الظرفي للمجال الاجتماعي»، ولازمتها القائلة بـ : «الترابط المتنامي بين النشاطات التكتيكية لفاعلين متمركزين في مواقع مختلفة من المجال الاجتماعي». أنظر:

- Sociologie des crises politiques, Presses de la FNSP, 1986, p. 141 et p. 161.

من البلدان الأوروبية. وهناك فئة ثانية من المؤشرات تتعلق بصعوبة الحفاظ على احتكار القهر لصالح مؤسسات الدولة وحدها. إنَّ المنظومة السياسية تتطلع عادة بالفعل لرفض كل أشكال العنف البدني لتحلَّ محله أساليب تعبير مجسَّدة في مؤسسات: ورقة الاقتراع، اللجوء للرأي العام، اللجوء للمحاكم. وأخيراً، فإنَّ خرق الحكّام، أو أي فاعل سياسي آخر، للقواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين السلطات العامة، وبخاصة انتقال الصلاحيات فيما بينها، يشكل الفئة الثالثة للإشارات التي تشهد على عدم استقرار المنظومة كلها[1].

هذه المؤشرات، المعزولة أو المتراكمة، تسمح بتبيُّن مناطق واسعة لعدم الاستقرار السياسي، في مراحل تاريخية مختلفة، وفي الوقت الراهن، في بعض مناطق الكرة الأرضية. إلى ماذا تُعزى مثل هذه الظواهر؟.

لقد سعت سلسلة أولى من الدراسات جاهدة لإثبات وجود صلة مميَّزة مع متغيرٍ مسيطر. فبما أن المراقبين والمؤرِّخين تأثروا، بالضرورة، بتلازم الأزمات الاقتصادية والأزمات السياسية، اتجهت إذن في هذا الاتجاه الأعمال الرئيسية في علم السياسة. لقد سبق لأرسطو أن أقام علاقة بين الرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي. وفي أيامنا الحاضرة، من المستحيل أنْ لا نلاحظ واقع أنَّ البلدان الأكثر نمواً اقتصادياً هي أيضاً التي تتمتع بالديمقراطيات التعددية الأفضل توطُّداً. لقد أوضحت أعمال هنتنغتون (Huntington) واقع أن هذا المستوى العالي من النمو يشجع على قيم مؤسَّسات أكثر تطوراً لإجراءات الحوار ويُسَهِّل أفضل الشروط لممارسة الحريات السياسية. ومع ذلك فإنَّ انتباه المؤلِّفين انصبّ على تأثيرات سيرورة التحديث الاقتصادي، أي التغيير القاسي تقريباً الذي تدخله في التوازنات التقليدية في المجتمع. وقد أظهرت دراسات عديدة أن عدم الاستقرار السياسي كان يصيب المجتمعات التي تعيش حالة نمو اقتصادي سريع، عندما كانت هي نفسها لم تصل بعد إلى عتبة معينة من الروائز (التي تُقاس بواسطة مؤشِّرات مثل متوسط الدخل الفردي، واستهلاك الطاقة، وعدد المستخدمين

---

(1) ينبغي الإشارة إلى أن عدم الاستقرار المؤسَّساتي، في بعض البلدان، كان مبتذلاً في بعض العصور، إلى حدٍ أدى لإنتاج نوع من منظومة توقعات «عادية». أنظر:
- Alain Rouquié, L'État militaire en Amérique latine, Seuil, 1982, p. 336 et s.

في القطاع الأولي، إلخ). ومن هنا ظهرت الصيغة الشهيرة القائلة: «أنَّ الحداثة تولِّد الاستقرار، لكنّ التحديث يولِّد عدم الاستقرار». وكان شارل تيللي قد اقترح التفسير التالي لها: إنَّ تغيُّر شروط الوجود الذي أحدثه اتساع المدن، والانتقال من العمل الريفي إلى العمل الصناعي، والهجرة نحو سماوات أخرى، يتطلب التبنّي الصعب لأنظمة جديدة، وقواعد جديدة للوجود؛ وهي تزيد، في آن معاً، من حدّة القلق والاستياء. وعلاوة على ذلك، فإنّ البيئة الجديدة تثير حاجات وطموحات كانت غير معروفة حتى ذلك الحين، وذلك من دون أن تُقَدِّم، على الفور، الإمكانية لإشباعها(1). وعلى الرغم من فائدة هذه الأطروحة، فإنها لا تمتلك إلاَّ قيمة تفسير جزئية. لقد تبيَّن بالفعل، من جهة أولى، أنّ المهاجرين لم يكونوا بالضرورة هم السكان الأكثر اضطراباً: فهم يقبلون بالأعمال الأكثر قسوة، ويحتفظون غالباً بمظهر سياسي منخفض لأسباب مرتبطة بعدم ثبات وضعهم؛ ومن جهة أخرى، فإن عوامل الاضطراب يمكن جداً أنْ تولد لدى الطبقات الأكثر تجهيزاً في الأمم الأكثر فقراً؛ ففي افريقيا يُعَدّ الموظفون العموميون والأُطر العسكرية أكثر رفضاً من الفلاحين الأكثر حرماناً.

إنَّ ضعف نماذج التفسير ذات السبب الواحد يكمن في الأمر ـ الذي سبقت الإشارة اليه ـ ، المتمثل بأنّ الظواهر ذات الطابع الاقتصادي، والسياسي، والثقافي تتلازم، بشكل وثيق، فيما بينها، وذلك منذ المستوى الاجتماعي الجزئي. ويتبع ذلك أنَّ القراءات الآحادية الجانب بشكل مُفْرِط، تستند في أغلب الأحيان على استحالة فهم الأوضاع العديدة الخاصة، التي ينتجها تداخل العوامل الغائبة في النموذج العام للتحليل. وهكذا يُنتج توسُّع المدن أشكالاً من السلوك السياسي تختلف للغاية بحسب الثقافة الأصلية للمهاجرين إليها، والحفاظ أو عدم الحفاظ على روابط تقليدية مع قراهم الأصلية، والحركية المهنية المسموح بها، وأساليب التعبير السياسي الجاهزة للاستعمال.

إنَّ الدراسات الأكثر دلالة علمياً تدمج مختلف العوامل في نماذج من

(1) - The Chaos of the Living City, Publié dans H. Hirsh, D. Perry (Eds.) Violence as Politics. A series of original essays, New York, Harper and Row, 1973, p. 103.

النمط المتعدد الأسباب الذي يهدف إلى تبيُّن الاختلالات البنيوية الإجمالية في المجتمع. وقد وضع كارل دوتش[1] في المقدمة التوفيق بين عنصرين: إرتفاع مستوى التعبئة السياسية، والحفاظ على تمايز اجتماعي قوي. العنصر الأول يشير إلى تشديد المتطلبات السياسية، وتقوية القدرة على تأطير المنظمات، والطلب المتزايد على شكل أو آخر من أشكال المشاركة. إنَّه إذن، إجمالاً، تقهقر الخمول أو اللامبالاة السياسية. أما الثاني فيصف حالة المجتمع التي يبقى فيها إندماج مختلف السكان في مجموعٍ متجانسٍ ضعيفاً. لقد أشار دوتش للاختلافات القابلة للبقاء على مستوى اللّغة، والهوية الثقافية، والانتماء العرقي، والتطلعات والأهداف، والولاءات السياسية، الخ مع ما يتضمنه هذا الأمر على مستوى البُنَى الخاصة بالمنظمات: جمعيات أو أحزاب ذات أساس عرقي ـ ثقافي، أخويات دينية، وكذلك شبكات أتباع تقوم على ولاءات عائلية قوية، وعلى الرغم من أنه لم يلحّ على العوامل ذات الطابع الاقتصادي، فإنَّ من الواضح أن أسلوب الإنتاج وتقسيم العمل يمكنهما توليد انشقاقات قاسية بين الطبقات. هكذا كان حال البروليتاريا العمالية في القرن التاسع عشر التي يمكن أن نقول بأنها كانت تشكِّل «مهاجراً حقيقياً من الداخل». وبالمقابل، فإنَّ قدرة المنظومة الاجتماعية على التمثُّل تعزَّزت بالانجازات الاقتصادية وامكانيات التعبير في داخل النظام السياسي؛ فهي تتجه بالفعل لتنشيط الرغبة بالاندماج في المجموعة المسيطرة؛ ضمن بعض الشروط على الأقل (أنظر، على سبيل المثال، جمعية مثل جمعية «فرنسا زائد» التي تناضل من أجل دمج البيرز (Beurs)).

وتمثل أطروحة صمويل هنتنغتون محاولة لإضفاء مفهوم أكثر عمقاً بشكل خاص لهذه القضية. وتكمن نقطة انطلاقها في التأكيد القائل بأن التعبئة الاجتماعية تزعزع الاستقرار أكثر بكثير من النمو الاقتصادي[2]. فهذه التعبئة تساهم، بالفعل، في توليد وتعزيز المتطلبات بشكل أسرع من الإشباعات التي يجلبها توسُّع الانتاج. إنَّ الهوَّة تثير الكبت النسبي الذي يقود إلى عدم استقرار

(1) - Karl Deutsch, Political and Government. How people decide their fate, 2e èd., Boston, Houghton, 1974, p. 545 et s.

(2) - Political Order in Changing Societies, Yale University Press, 1968, p. 53.

المنظومة السياسية إذا لم يوجد هناك، من جهة أولى، أي منظور لحركية اقتصادية أو اجتماعية صاعدة، ومن جهة أخرى، مؤسسات تمثيلية مرنة ومفتوحة لاستقبال المزيد من المشاركة السياسية التي يثيرها الكبت. ويلخص هنتنغتون هذا التفسير بسلسلة المعادلات التالية:[1].

1 - تعبئة اجتماعية / نمو اقتصادي = كبت اجتماعي

2 - كبت اجتماعي / حركية مناسبة = مشاركة سياسية

3 - مشاركة سياسية / مؤسسات سياسية = عدم استقرار سياسي

هكذا إذن، يشير هنتنغتون عبر معادلته الأخيرة إلى أن الأهمية المفرطة للمشاركة السياسية (الانتخابات، المظاهرات...)، والدرجة الضعيفة جداً لتمايز المؤسَّسات السياسية ليستا هما اللتان عرقلتا في ذاتهما عدم الاستقرار، وإنما العلاقة القائمة بين نظامَيْ المعطيات. وتسمح النظرية، فضلاً عن ذلك، بتفسير لماذا كانت البلدان ذات الاستقرار السياسي القوي، في سنوات الستينات، بلداناً ذات نمو اقتصادي قوي (الولايات المتحدة، أوروبا الغربية، اليابان). أما التغيير السريع على الصعيد الاقتصادي، والمرونة الاجتماعية - المهنية، والحركية الاجتماعية، ومستوى التسييس، ودرجة وجود مؤسسات سياسية، فهي كلها عوامل تبدو مترابطة بشكل وثيق مع بعضها البعض، وتنتج هنا الاستقرار، وهناك عدم الاستقرار، بحسب توافقها الداخلي.

لقد انتُقِدت أطروحة هنتنغتون، بالطبع، في مختلف مظاهرها، ولاسيما من وجهة نظر قدرتها على الدمج جيداً بين العوامل الثقافية للمشاركة أو دعم المؤسَّسات، بعبارات الشرعية. ومع ذلك فإنَّها أصبحت الإطار المفهومي الرئيسي الذي اندرجت أو تجابهت فيه أغلبية الأعمال التجريبية اللاحقة حول أسباب عدم استقرار المنظومات السياسية عبر العالَم.

---

(1) - Crises and Sequences in Political Development, Princeton University Press, 1971, p. 65.

إنَّ تركيباً لنماذج الأزمات القابلة لأن تصيب المنظومات السياسية التي حركتها سيرورات التحديث، كان قد اقتُرِح في أعمال لوسيان بي (Lucian Pye)[1] الذي أُخِذَ بها ثانية، وشُرِحَت غالباً. وينجم الجدول المبين فيما يلي عن تلخيص قام به هو نفسه.

الأزمات	العناصر المكوّنة لتزامن الأعراض
الهوية	خلاف بين نُخَب ونُخَب مضادة حول إقامة منظومة قيم ورموز مشتركة، وصراعات حول المؤسَّسات المدرسية (أديان، مدرسة، وسائل إعلام).
الشرعية	خلافات بين نُخَب ونُخَب مضادة حول موضوع المبادئ المؤسِّسة للمنظومة السياسية، القابلة لتعبئة ولاءٍ مشترك للمنظومة السياسية أو للدولة.
المشاركة	خلاف بين نُخَب ونُخَب مضادة حول موضوع منح حقوق سياسية واجتماعية لمجموع السكان(بما فيها حق التصويت).
التوزيع	صراع حول نقطة معرفة إلى أي حدٍ يمكن فيه لجهاز الدولة أن يفرض التساوي في الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية بين أجزاء السكان و/ أو الكيانات الإقليمية أو المحلية
التدخل	صراع حول نقطة معرفة إلى أي حدٍ يمكن فيه لجهاز الدولة أن يقيم شبكة إدارية للإقليم الذي لا يخضع وكلاؤه إلاَّ للمستوى المركزي

إنَّ بامكاننا أنْ نلاحظ أنَّ هذه الأزمات، النموذجية ـ المثالية، يمكن أن تصيب تقريباً بالخصوص بعض نماذج البلدان: على سبيل المثال، أزمات الهوية والشرعية في البلدان السائرة في طريق النمو التي ما زالت الدولة فيها

(1) ولا سيما في:

- Léonard Binder, James Coleman, Joseph La Palombara, Lucian PYE, Sydney Verba et Myron Weiner, Crises and Sequences in Political Development, Princeton University Press, 1971, p. 65.

ضعيفة. وعلاوة على ذلك، فإنها تبدو تقريباً متلازمة فيما بينها، وأحياناً تولِّد بعضها بعضاً بشكل متبادل كما نلاحظ في يوغسلافيا، والاتحاد السوفياتي، في سنوات 1980 ـ 1991. ويمكننا حتى أن نؤكد (مع شتاين روكان (Stein Rokkan) بأن هذه الأزمات، بمعنى ما، وفيما عدا أزمة التدخل ربما، لم تُحَلّ مطلقاً بشكل تام، وإنما بقيت كامنة حتى في الديمقراطيات الغربية المتينة.

الفقرة الثانية

النظم السياسية

تسمح هذه المقولة بتحديد موقع أساليب حكم الدولة بالنسبة لبعضها البعض، وهي التي تختلف فيما بينها من وجهة نظر القواعد الدستورية الخاصة بعملها. إنَّ النظامِ السياسي هو إذن مجموعة فرعية من المنظومة السياسية.

وإذا كنّا قد اعتدنا اليوم على كلمات مثل: الديكتاتورية أو الديمقراطية، الملكية أو الجمهورية، النظام الاستفتائي أو النظام الاستبدادي، الخ. . . فإنّ لهذه المقولات التحليلية تاريخ طويل، يمتزج فيه بطريقة مُبهمة الاهتمام بوصف الأوضاع القابلة للملاحظة، والاهتمام بالحكم عليها. وليس من الأمور البسيطة كذلك تخليص هذه المفاهيم من الغموض المحتوم الذي يكتنف اللغة الشائعة، كما أنّ من غير الممكن تماماً بناء تصنيفات شاملة حول أشكال صافية.

إنّ هناك انشقاقاً كبيراً يخترق دول المجتمع الدولي في الزمن المعاصر. وهو يعارض بين النظم التعددية والنظم الاستبدادية حول مسألة الوضع القانوني لأحزاب المعارضة. هل هناك منافسة مفتوحة، أم لا، حول سلطة الدولة؟ لقد شهد القرن العشرين انتصار نظامٍ سياسي من نموذج خاص: إنّه النظام الشمولي (التوتاليتاري) الذي ما زال ظِلّه يحوّم حول بعض بلدان الكرة الأرضية. إنَّ لهذا التمييز الثلاثي الفضل في كونه يتفق مع المعالم المعتادة للغة الشائعة، في الوقت الذي يرتكز فيه على مبدأ تصنيف مقبول من وجهة النظر العلمية؛ ألا وهو درجة الإجماع المطلوب من المحكومين. إنَّ الديمقراطيين التعدُّديين يُبرِّرون شرعية الخلافات؛ والنظم الاستبدادية تُحَظِّر التعبير العام عن التباين في الآراء؛ والنظم الشمولية تطمح لاستئصاله من خلال إعادة تشكيل العقليات.

أولاً - أصل التصنيفات

يُعَدُّ المصطلح الذي يُستخدم اليوم لتسمية الأشكال الرئيسية للنظم السياسية موروثاً، إلى حدٍ كبير، من تقليدٍ يعود تاريخه للعصور اليونانية القديمة. وما زال هذا التاريخ الطويل يمارس تأثيراً على المفاهيم الحالية لبعض الكلمات الأساسية. وبالمقابل، فإنَّ مقولة الشمولية لم تظهر إلاً في القرن العشرين فقط. وهي مفهوم مرفوض غالباً في الناحيتين السياسية والعلمية، على حدٍ سواء.

ولكي نتعرّف على رهانات كل تصنيف للنظم السياسية، من المفيد أن نقوم ثانيةً بزيارة لمؤَلّفات المؤَلِّفين الثلاثة البارزين بشكل خاص، والذين أثَّروا بشكل خاص على بناء المقولات التحليلية التي ما زالت راسخة البُنى في الثقافة الغربية المعاصرة.

أ - أرسطو

في كتابه «علم الأخلاق في نيكوماك» (Éthique à Nicomaque)، كما في كتاب «السياسة» (La Politique) (نحو 340 ق.م)، يطمح المؤَلِّف، في آن واحد، لأنْ يُصنّف تجريبياً الدساتير العديدة التي أحصاها، ويحكم عليها من وجهة نظر أخلاقية. وللقيام بذلك، يميّز بين الدساتير التي تهدف لتحقيق العدالة، أي، برأيه، المصلحة العامة، وتلك التي لا تسعى إلاً لتحقيق المصلحة الشخصية للحكّام. الأولى هي دساتير عادلة، والأخرى، التي تُعدَدُّ «كلها انحرافات للدساتير الطبيعية»، ناقصة، «فهي تبدي طابعاً استبدادياً، في حين أنَّ المدينة ليست إلاً جماعة «من رجال أحرار»[1].

وكما نرى، فإنَّ تصنيف أرسطو يهدف إلى تسهيل إصدار حكم قِيَمِي يتعلق بالحكومة الصالحة، لكنه يرتكز على معيار تجريبي يتجلّى في عدد الحكّام المدعوّين لممارسة السلطة. ومن خلال هذا التوفيق بين هذين المعيارين يصل أرسطو للتعرُّف على ستة نظم سياسية، وفقاً للجدول التالي:

---

(1) - La Politique, Trad. Tricot, 4e édition, Vrin, 1982, p. 197.

الجدول رقم 7 ـ تصنيف أرسطو للنظم السياسية

	واحد	عدة	كثرة
شكل صحيح	ملكية	أرستقراطية	جمهورية معتدلة
شكل فاسد	طغيان	أوليغارشية	ديمقراطية

وفي شرحه الخاص للتمييز بين الأوليغارشية والديمقراطية، يُدْخِل أرسطو عنصراً إضافياً يتجلّى في الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي لأولئك الذين يحكمون. ويكتب، بالفعل، «أن الفرق الحقيقي الذي يفصل بين الديمقراطية والأوليغارشية، هو الفقر والغنى»[1]، باعتبار أن هذا الأخير هو عموماً وقفٌ على الأقلية. إنَّ الديمقراطية هي إذن حكم الفقراء الذي يُمَارَس ضد الأغنياء (وهو الأمر الذي يُدينه)، في حين أن الجمهورية المعتدلة (La Politeïa) هي الحكم الذي يسعى لتحقيق المنفعة العامة، من دون استبعاد أي كان.

وراء هذه البساطة الظاهرة، يُعَدُّ تصنيف أرسطو معقداً، حيث يعمل على مستويات ثلاثة: أخلاقي، ومؤسّساتي، واجتماعي ـ إقتصادي. ومن هنا ينبع تأثيره غير العادي على الفكر السياسي اللاحق. ففي كتابه «خطاب حول العشرية الأولى لتيت ـ ليڤ» (Discours sur la première décade de Tite-Live) (1510)، يستشهد مكيافللي، على سبيل المثال، صراحة به، وإنْ كان ذلك لتمييزه بملاحظة تشاؤمية: «إنَّ المُشَرِّع الذي يعطي للدولة التي يؤَسِّسها إحدى هذه الحكومات الثلاث، يُكَوِّنها لفترة وجيزة من الزمن؛ ذاك أنَّ أية ضمانة لا يمكنها أن تمنع تحوُّل أي من هذه الأنواع المشهورة بأنها صالحة، مهما كانت، إلى نوعها الفاسد المقابل: طالما أن الخير والشر في مثل هذه الحالة يمكن أن يتشابه»[2]. ومع ذلك، فإنّ تصنيف أرسطو، على الرغم من مزاياه، لا يطبق جيداً إلاّ على أساليب الحكم التي لا تتوفر إلاّ على عدد قليل من المؤَسَّسات. فاليوم لم تَعُدْ الملكية حتى المطلقة، بالتأكيد، سلطة رجل واحد، كما أن الديمقراطية لم تَعُدْ الحكومة الفعلية للكثرة. لقد غيّرت المعايير مكانها مع قدوم النظم التمثيلية. ففي كل مكان تُمارس السلطة

(1) المرجع السابق ـ ص: 203.

(2) - Œuvres complètes, Gallimard, 1986, p. 384.

الفعلية دائماً من قِبل «عدد قليل»، سواء انبثقت مبدئياً عن الشعب السيد أو، بشكل استثنائي، عن فرد واحد، أو عن أقلية (القوات المسلحة في تركيا الكمالية).

ب ـ مونتسكيو

«توجد ثلاثة أنواع من الحكم: الجمهوري، والملكي والاستبدادي»، كتب مونتسكيو في بداية الكتاب الثاني من «**روح القوانين**» (1748). وهذا التمييز، الذي يقول لنا أنه مُستوحى من الوقائع، يتأثر في الحقيقة بالرهانات السياسية في ذلك العصر، ولاسيما بإصلاح النظام الملكي في فرنسا والدور الآيل إلى الأجسام الوسطى. ويُفْصِح مونتسكيو، باستمرار، عن تفضيلاته التي تتجه نحو الحكومة الملكية التي تحترم المزايا والامتيازات الخاصة بكل طبقة اجتماعية.

والميزة الأخرى لمونتسكيو هي الصلة التي يقيمها بين الشكل الدستوري لكل نظام و«مبدئه». وبعبارات أخرى، فإن أسلوب الحكم ليس مجرد ترتيب للقواعد القانونية؛ إنَّه يرتكز على دينامية اجتماعية خاصة بكل منها. «وكما أن هناك حاجة للفضيلة في الجمهورية، وللشرف في الملكية، هناك حاجة للخوف في الحكم الاستبدادي»[1]. وهكذا يشير مونتسكيو للأبصار النفسية ـ الثقافية للحياة السياسية: إنَّ على منظومة الحكم أنْ تعبئ الأهواء الأكثر ملاءمة لمنطق عملها.

إنَّ الحكم الجمهوري يتضمن طريقتين متميزتين جداً. الديمقراطية، وهي النظام الذي يمارس الشعب كله كجسم سلطته السيدة، فيكون، في آن واحد، «ملكاً ورعية». ويصطنع مونتسكيو عن هذا النظام مفهوماً مستوحى مباشرة من المدن ـ الدول في بلاد اليونان القديمة، التي يبقى عدد سكانها محصوراً. ولهذا فإنه لم يندهش أبداً لفشله في إنجلترة كرومويل. «إنَّ السياسيين اليونانيين الذين كانوا يعيشون في الحكومة الشعبية، لم يكونوا يعترفون بقوة أخرى يمكن أن تدعمهم غير الفضيلة. أما سياسيو اليوم فلا

(1) - De l'Esprit des Lois, Livres III, chap. 9, in Œuvres complètes, Gallimard, 1951, t. II, p. 258.

يكلّمونا إلاّ عن المعامل، والتجارة، والأموال، والثروات، وحتى البذخ»[1].

أما الشكل الآخر للحكم الجمهوري، فهو الارستقراطية التي تُعَرّف بأنها النظام الذي تعود فيه السلطة السيدة إلى جزء من الشعب، أي عموماً إلى النبلاء. ويستشهد مونتسكيو بأمثلة جمهوريات البندقية وجنوى وراغوسا (Raguse)، وكذلك بملكية بولونيا الانتخابية. «إنَّ الاعتدال هو روح هذه الحكومات، وأعني به الاعتدال الذي يقوم على الفضيلة، وليس ذاك الذي يأتي من الجُبن وكسل الروح»[2].

وأما الملكية فهي النظام «الذي يحكم فيه رجل واحد، ولكن بواسطة قوانين ثابتة ووطيدة» (الكتاب 2 ـ الفصل 1). وهذا التعريف يُنَصِّب إرادة الأمير كمصدر شرعي لكل سلطة، ويستبعد أهواء الرجل الواحد. فالملك يجب أن يعمل من خلال الاتفاق مع «السلطات الوسطى، الخاضعة والتابعة». فلا ملكية من دون نبلاء! «أُلغوا في الملكية امتيازات السادة الاقطاعيين، ورجال الدين، والنبلاء والمدن، وسيكون لديكم قريباً دولة شعبية أو دولة استبدادية»[3]. وإذا كان الشرف هو «مبدأ» هذا النظام، فذلك لأنَّ من طبيعته أن يؤَسِّس تفضيلات وتمييزات.

أما الشكل الثالث للحكم فهو الدولة الاستبدادية، إنها منظومة قبيحة جداً يشبِّهها مونتسكيو بالحكم التعسفي، ويرى أنها ترتكز، حصراً، على الخوف. إنَّ الطاعة تكون فيها فورية، وبدون تحفّظ: «لا يفيد في شيء أن نرفع في وجهها المشاعر الطبيعية... وقوانين الانسان...؛ لقد تلقينا الأمر، وهذا يكفي»[4].

لقد كان مونتسكيو يريد تأسيس هذا التصنيف للنظم السياسية على موضوعية العالِم الذي يسعى لفهم الأشياء، وليس على المعايير الأخلاقية للأخلاقي المهتمّ بالحكم عليها. ومع ذلك، فإن تفضيلاته، مهما أنكر ذلك،

---

(1) **روح القوانين** ـ المرجع السابق ـ ص: 252.

(2) المرجع السابق ـ 254.

(3) المرجع السابق ـ ص: 247.

(4) المرجع السابق ـ ص: 260.

تبدو ميّالة بوضوح لصالح الحكم المعتدل. وهذا الأمر هو أكثر من أي اعتبار آخر، بدون شك، الذي يقدم أفضل تفسير للنجاح الدائم لأعماله. وبالفعل، فإن من الصعب الفصل بين الحكم الصادر عن بناء نظري، والعادات السياسية القابلة لأنْ تُستمد منه.

ج - روسو

يُميِّز مؤَلَّف **«العقد الاجتماعي»** (1762)، القريب جداً من أرسطو في هذه النقطة، وبناء على عدد الحكّام، بين ثلاثة أشكال للحكم: الديمقراطية عندما يمارس «كل الشعب أو الجزء الأكبر من الشعب» السيادة؛ والارستقراطية عندما تُمسِك بالسيادة أقلية؛ والملكية، أخيراً، عندما يكون الحكم مركَّزاً «في أيدي حاكم واحد، يستمد كل الحكام الآخرين سلطتهم منه». ويرى روسو أنَّ كل شكل من أشكال الحكم يكون هو «الأفضل في بعض الحالات، والأسوأ في حالات أخرى»[1]. لكنه يعتقد أن بامكانه طرح القاعدة القائلة بأن الديمقراطية تناسب، «بصفة عامة»، الدول الصغيرة والفقيرة، والارستقراطية الدولَ المتوسطة المساحة والثروة، والملكية الدول الكبيرة الغنية.

إنَّ نفحة أدبية كبيرة وبعض الشكوك تخترق هذا التصنيف. فالديمقراطية، وهي النظام التي يتبنّى الشعب فيه القوانين، ويعمل على تنفيذها، «لم توجد مطلقاً، ولن توجد أبداً»، على الأقل «في مفهومها الدقيق». إنَّ الكثير من الشروط الصعبة التي ينبغي جمعها تُعَدُّ ضرورية: دولة صغيرة، بساطة كبيرة في العادات، كثير من المساواة، وقليل جداً من البذخ. هل ينبغي حينئذٍ تنصيبها كأسلوب للحكم، أم إنَّ الأمر يتعلق بحلم طوباوي؟.

إنَّ الملكية هي الحكم الذي لديه «أكبر قدر من القوة». ومع ذلك فإنَّ روسو يشنّ نقداً لاذعاً على مساوئ هذا النظام. «فهدفه ليس قط هدف السعادة العامة، وقوة الادارة نفسها تدور باستمرار ضد مصلحة الدولة».

---

(1) - Du Contrat Social, Livre III, Chap. 3, in: Œuvres politiques, Gallimard, 1964, p: 403, et s.

والواقع أنّ محاكمة الحكم الملكي هي أيضاً محاكمة للدول الكبرى التي يعيث فيها الفساد والتآمر.

أما الأرستقراطية، بالنهاية، فتشكل موضوعاً لأحكام متناقضة. فالأرستقراطية «الطبيعية» هي أرستقراطية الشعوب البسيطة التي يحكمها القدماء. «إنَّ متوحشي أمريكا الشمالية ما زالوا يحكمون أنفسهم كما في أيامنا هذه، وهم يُحكَمون بشكل جيد جداً»[1]. أما الأرستقراطية الوراثية، التي تُعَدُّ حكماً للنبلاء، فهي «الأسوأ». لكنّ الأرستقراطية الانتخابية، برأي روسو، قريبة جداً، من بعض الزوايا، من الحكومة التمثيلية بالمعنى الحديث، لأن إدارة الشؤون العامة تُسْنَد فيها بواسطة الانتخاب «للأكثر حكمة»، و«لأولئك الذين يستطيعون أن يعطوا لها بشكل أفضل كل وقتهم»[2].

وأخيراً، فإنَّ روسو يأخذ ثانية من أرسطو فكرة ميل الحكومات للفساد، لكنه يعطيها تفسيراً أصيلاً: فالإرادة الخاصة للحكام تقاوم باستمرار إرادتهم العامة، أي، في الواقع، إحساسهم بالمصلحة الجماعية. وهذا العيب الملازم للجسم السياسي يتجه إلى تدميره، «مثلما تدمِّر الشيخوخة والموت جسم الانسان».

الجدول رقم 8 ـ أساليب الحكم بحسب العقد الاجتماعي

شكل صحيح	ديمقراطية	أرستقراطية	ملكية
شكل فاسد (فوضوية)	أوكلوقراطية (Ochlocratie)	أوليغارشية	طغيان

إنّ جـ. جـ. روسو يقترح إذن تصنيفاً للنظم يتجه «لإظهار» أساليب الحكم القابلة للملاحظة أقل مما يتجه للحكم عليها. إنَّ إنشغاله الحقيقي لا يدور حول السؤال الذي يطرحه عالم السياسة: كيف تعمل هذه النظم؟، وإنما حول سؤال عالِم الأخلاق: بأي الشروط يمكن لهذه النظم أن تكون أفضل؟.

(1) المرجع السابق ـ ص: 406.

(2) المرجع السابق ـ ص: 408.

لقد سعى روسو جاهداً لتقدير قيمة أساليب الحكم بالنسبة لانشغاله المركزي المتمثل بالتأكيد على حرية الإنسان، وانعتاقه من العلاقات السلطوية التي تربطه بالغير. وقد أثار الحلّ الذي اقترحه العقد الاجتماعي قراءات متنوعة. ألَم يكتب بأنه ينبغي العمل بحيث «يكون كل مواطن مستقلاً تماماً عن كل الآخرين، وخاضعاً بشكل مُفرِط للمدينة: الأمر الذي يجري دائماً بنفس الوسائل؛ لأنه ليس هناك أي شيء يصنع حرية أعضاء الدولة غير قوتها»[1]. لقد جعل كارل بوبر (Karl Popper)، في كتابه: «المجتمع المفتوح وأعداؤه»[2] (La société ouverte et ses ennemis)، بصراحة، من روسو، وكذلك من أفلاطون وماركس، رواداً للفكر والممارسة الشموليين. لقد سعى مفهوم الشمولية، بالفعل، لعرض هذه الأوضاع السياسية التي يبدو أن كل تمييز بين العام والخاص قد أُلغي فيها، والتي يبدو الأفراد فيها منهمكين كلياً في متطلبات منظومة سياسية تنزع لأنْ تكون متوحشة. إنَّ عمل روسو لا يسعه، بالطبع، أنْ يتعلق بهذه المقولة التفسيرية وحدها؛ إلاَّ أنه يُجبر على التفكير بقضية المقدمات المنطقية للظاهرة الشمولية.

ثانياً ـ الديمقراطيات التعددية

بينما كانت كلمة «ديمقراطية» تتضمن لدى أرسطو معنى تحقيرياً. فإنها تُعَدُّ اليوم حاملة لمفاهيم رافعة بقوة للقيمة. وهذا الأمر يسمح بفهم المُطالبات العديدة والتعسفية ببطاقتها.

وتتجلى المفارقة الديمقراطية المعاصرة في التناقض التالي. فالأغلبية الكبرى من الدول تنادي بسيادة الشعب. ولكن إذا تمسكنا بالأصل الدقيق للكلمة: حكم الشعب بالشعب، فإن أي نظام سياسي لن يكون ديمقراطياً إذا تكلمنا بدقة. فالحكومة تُمَارَس دائماً «من قِبل جزء من الشعب»؛ وأكثر من ذلك، فإنّه لأمر تقريبي التأكيد بأنَّ هذا الجزء يُعَيَّن **بحرية**. فحتى لو تركنا جانباً أنظمة الحزب الواحد، فإنَّ هناك دائماً تصفيات هامة للمرشحين للترشيح، تقوم بها التشكيلات السياسية، ووسائل الإعلام، والشهرة، والمال.

(1) - Du Contrat Social, 1er version, Livre II, chap. 12, loc. cit. p. 394.

(2) - Trad. Seuil, 1979.

وعلى الصعيد الملموس، فإنَّ الديمقراطية التعددية تربط بين مقولتين متميزتين جداً عن بعض: من جهة أولى، المبدأ التمثيلي الذي بموجبه يفوِّض الشعب، الذي يُقال عنه أنه سيِّد، إلى عدد قليل من الأفراد أمر العناية بالتعبير عن إرادته؛ ومن جهة أخرى، المبدأ الليبرالي الذي يعطي الأفضلية للمجابهة الحرة بين الآراء، وبالتالي للمنافسة الحرَّة بين المرشحين على التمثيل[1]. بحيث يتجلى معيارها الرئيسي في انتخاب القادة بالاقتراع العام والشامل عبر انتخابات تنافسية، يتم إجراؤها في فترات زمنية منتظمة. وانطلاقاً من هذا المؤشِّر، يمكن التعرُّف على مجموعة النظم السياسية التي تتبع منطقاً مشتركاً حتى وإنْ أعطت نفسها وجوهاً مؤَسَّساتية متنوعة.

أ ـ الوزن السياسي لعنصر المشاركة الشعبية

إستطاع ظهور الاقتراع الشعبي كطريقة لاختيار التوجُّهات السياسية (في بلاد اليونان بالعصور القديمة) أو الحكّام (في الديمقراطيات التعددية الحديثة) الردَّ على نموذجين من التحديات.

التحدي الأول: هو تحدّي **الانقسام العميق للفئات القيادية**. لقد بيَّن موريس فينلاي، الملاحِظ اليقظة للمدينة اليونانية، العداوات في المصالح، الحادّة للغاية، التي كانت تعارض، في أثينا، بين مُلاَّك الأراضي والبحارة المتجهين نحو البحر. ولما لم يكن الحلّ، الذي يضمن الانتصار الكلي لفئة على الأخرى، في متناول اليد، ظهرت نزعة، لدى البعض، للمناورة «من أجل ضمان الدعم الشعبي لغايات مختلفة»[2]. وفي مدينة بركليس الديمقراطية، **وبالأحرى** في روما، في العصر الكلاسيكي للجمهورية، لم تكن إدارة الشؤون العامة تنجو أبداً من احتكار عدد قليل من الأُسر البارزة. إنَّ الديمقراطية هي، بشكل خاص. «عنصر المشاركة الشعبية» الذي يسمح بقيام تحكيم مختلف بين المصالح المتباعدة للفئات المسيطرة.

---

(1) كان كارل شميت (Carl Schmitt) يعتبر بدقة أن الديمقراطية الليبرالية غير قابلة للحياة لأن هذين المبدأين يبدوان له متناقضين بشكل لا يمكن التغلب عليه. أنظر:

- Parlementarisme et démocratie, (1923), Trad. Seuil, 1988.

(2) - L'invention démocratique, Trad. Flammarion, 1984, p. 102.

أما التحدّي الثاني فيتجلّى في **تعبئة الجماهير الشعبية** على المسرح السياسي. لقد أدّى التصنيع واتساع المدن، في القرن التاسع عشر، لولادة طلبات قوية جداً بالمشاركة. وتجسدت هذه الطلبات، على سبيل المثال، في الحركة اللائحية في إنجلترة، حوالي عام 1840، وفي سقوط لويس فيليب في شباط 1848 بسبب مسألة توسيع حق الاقتراع. وقد تحقق غي هيرمت من وجود عدة سيناريوهات لظهور الديمقراطية التعددية. ففي بريطانيا، كان الاقتراع الذي يحق فقط لدافعي الضرائب، يكرّس السيطرة المطلقة لأوساط رجال الأعمال؛ وقد توسّع تدريجياً بين عامي 1832 و1918، «وتحوّل إلى أداة تعليمية مفتوحة»[1]. وفي فرنسا وألمانيا كانت هناك، بالعكس، نظم استبدادية بشكل واضح. امبراطورية نابليون الثالث الثانية، وحكومة المستشار بسمارك اللتان ابتذلتا الاقتراع العام والشامل، واستجابتا بذلك لتوقعات المشاركة الشعبية، في الوقت الذي طمأنتا فيه المالكين على نتائجها. وبعبارة أخرى، فإنَّ تجسيد الانتخابات التنافسية، التي تجري على أساس مبدأ الاقتراع العام والشامل، في مؤسّسات يبدو كثمرةٍ لسيرورةٍ طويلة من التأطير والتدجين.

ما هي اليوم، في المجتمع، الوظائف الدقيقة للمشاركة الشعبية؟.

الأولى هي إقرار **شرعية الحكّام**؛ الأمر الذي ينجم عنه تسهيل ممارستهم للسلطة. إنّ إنتظار الاقتراع العام والشامل، بهذه الصفة، ينبغي أنْ يُوْصَل مع السيرورات المتزامنة لنمو الدولة، وعلمنة المجتمع. «فالنعمة الإلهية» أو «العناية الإلهية» لم تَعُدْ تكفي لتأسيس الطاعة للسلطات القائمة، والتي أصبحت مؤيدة أكثر فأكثر للتدخل. وإذا كان اللجوء لقضية خارجية لم يَعُدْ مقبولاً، فإنه ينبغي البحث في داخل المجتمع نفسه عن مبدأ انتماءٍ غير قابل للنقاش. وهذا المبْدأ سيتجلى في الرضى المُعَبَّر عنه بواسطة التصويت، أكثر مما سيتجلّى في القوة. وبالطبع، فإنَّ قدرة الانتخابات التنافسية على إقرار الشرعية تبدو أعلى جداً من قدرة عمليات التصويت المجرَّدة من أي مظهر من مظاهر الاختيار، والتي يوجد فيها ترشيح رسمي وحيد. ولهذا

(1) - Aux frontières de la démocratie, PUF, 1983, p. 37.

السبب تخشى الديمقراطيات التعددية من انهيار المشاركة، نتيجة الامتناع المُفْرِط عن التصويت، أكثر مما تخشى من الأصوات الاحتجاجية. إنَّ التصويت، وإنْ كان لصالح حزبٍ معادٍ للديمقراطية التعددية، يعني البدء بالامتثال للقواعد الديمقراطية. وبهذا المعنى، فإنَّ الدينامية الانتخابية يمكن، على المدى البعيد، وبشرط تجمّع عوامل أخرى مواتية، أن تبدو كأداة قوية للتقليل من النزعات المتطرفة.

أما الوظيفة الثانية للمشاركة الشعبية فتكمن في **التدخل في اختيار** الحكّام. التدخل أكثر من الاختيار، بالمعنى الحصري للكلمة. لأنّه أمرٌ استثنائي، بالفعل، أنْ يكون لدى الناخب حرية تامة في اتخاذ القرار. وهذا الأمر يوجد فقط عندما ينصّ القانون على أنَّ من غير الضروري أن يكون المرء مُرَشَّحاً لكي يُنْتَخَب. إنَّ الجسم الانتخابي يعلن رأيه، عادة، تبعاً للمرشحين (أو للقوائم) الموجودين. وتتدخل آليات انتقاء قوية للغاية «لتنظيم» اختياره، أي للحدّ منه، في الواقع. فهناك أحياناً قواعد قانونية: تأمينات، تواقيع كفالة، منع التقدم للانتخابات في الدورة الثانية عندما تكون الأصوات التي حصل عليها المرشح في الدورة الأولى أدنى من حدٍ معين؛ عقبات مالية بالنسبة للمرشحين المنعزلين أو للتشكيلات الصغيرة، وخاصة عندما يكون من الواجب القيام بحملة انتخابية في دائرة واسعة؛ أساليب تعيين المرشحين في داخل الأحزاب الكبيرة التي تمنح الترشيح، الذي بدونه يكون الانتصار مشكوكاً فيه، أو مستحيلاً؛ الوصول المتسرّب إلى وسائل الإعلام، التي لا بدَّ منها من أجل بناء الشهرة الضرورية.

وكلما كانت الدائرة الانتخابية واسعة، وكلما هيمنت على الانتخابات الرهانات الوطنية، كلما كان إكراه آليات الانتقاء هذه أكثر جوراً. وهذا ما جعل جيتانو موسكا (Gaëtano Mosca) يكتب، في بداية القرن: «الممثلون لم يُنتخبوا، وإنما جعلوا أنفسهم يُنتخبون».

والواقع أن الناخبين، في الديمقراطيات التعددية الحديثة، يحكمون بين المرشحين الذين يقدمهم عدد محدود من التشكيلات السياسية. ومع ذلك فإنهم يحتفظون دائماً بإمكانية إثارة **التناوب** في السلطة: إما بتفضيلهم إعادة انتخاب الأغلبية الحاكمة، أو بتحويلها إلى أقلية. إلاّ أنه تنبغي

الإشارة لحالة عمليات الاقتراع التي تجري وفقا لمبدأ التمثيل النسبي في النظم المتعددة الأحزاب. فحتى بعد فشلٍ انتخابي قاسٍ، يمكن لحزب مسيطر، بفضل مساومات بين القيادات، أنْ يبقى في السلطة إذا نجح في إيجاد حلفاء جدد. وهذا ما تمكَّن من تحقيقه الحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا، والحزب الليبرالي الديمقراطي في اليابان، في لحظات عديدة من تاريخهما.

هل يرى الناخبون أنهم يُقَدِّمون **تناوباً** حقيقياً؟ إنَّ الجواب الذي يجب أنْ يُوَضَّح يخضع للطريقة التي طُرِحَ بها الجدل الأساسي حول وحدة الطبقات القيادية أو تعدُّدها[1]. فإذا قبلنا بفكرة وجود تقارب عميق بين مصالح النُخَب القيادية المختلفة، وتطلعاتها الأساسية، فإنَّ الأحزاب المختلفة التي تتناوب فعلياً على السلطة ستُعتبر مُتَّحدة بشكل جوهري حول الأمر الأساسي المتمثل بتأمينِ بقاء المنظومة الاجتماعية والسياسية. إنَّ مشهد انقساماتها الثانوية يجعل من الأصعب إدراك حقيقة تواطئها العميق. وهذا الأمر يُعَدُّ من أكثر الأمور فعالية من أجل تغذية أوهام التناوب. وفي الحقيقة، فإنَّ التصويت لهذا الحزب الكبير أو ذاك لا يمكن أن يؤدي إلاَّ إلى تناوب بسيط بين الفِرَق والرجال. إنَّ هناك أحادية أساسية في مشاريع المجتمعات.

وإذا أمسكنا، بالعكس، بالتحليل القائل بأنَّ هذه الطبقات القيادية تتشاطر أيديولوجيات متعارضة، بل لا يمكن التوفيق بينها بصراحة، فإنَّ المنظومة السياسية ستصبح ثانيةً المكان الذي ستُصَحَّح فيه توقعاتها، وتُنَظَّم فيه صراعاتها، على أساس حلٍ وسط. ضمن هذا الإدراك، يمكن للمشاركة الشعبية، من خلال قناة الاقتراع العام والشامل، أن تجد ثانية كل معناها. إنَّ قرار الحكم الذي يُصدره الناخبون سيؤثر، بالفعل، على التوازن العابر الذي يقوم بين هذه الفئات القيادية. فهذه الفئات التي تتجابه بواسطة أحزاب متوسطة ـ أو في داخل كل حزب ـ ستَسْتَسْلِم، تجاه الجسم الانتخابي، لمزايدة تعطيه، من جهة أولى، وظيفة التحكيم الهامة، وتسمح له، من جهة أخرى، بجني الفوائد منها: وعود انتخابية تُتَرْجَم بسياسات عامة.

(1) أنظر الفصل 8.

ب ـ التوازن المتقابل بين مختلف فئات الممثلين

في النظم التعددية، لا يمارس الشعب أبداً مباشرة السيادة التي تُسندها له النظرية الديمقراطية. فهذه الوظيفة تُفَوَّض من خلال صناديق الاقتراع إلى ممثلين يتحدثون باسم الشعب ويقررون له[1].

وتميز النظرية الدستورية كلاسيكياً بين نموذجين مثاليين، قابلين، على الصعيد الملموس، للعديد من الصيغ. وهما: النظام البرلماني، والنظام الرئاسي. إلاّ أننا سنشير، بشكل خاص، في النهاية لعناصر الديمقراطية المباشرة التي يمكن ملاحظتها في هذه النظم التمثيلية.

النظم البرلمانية

عُرِّفَ النظام البرلماني، منذ أيام فقهاء القانون الدستوري، الذين ظهروا في بداية القرن (ايدمار ايسمن) (Adhémar Esmein)، بأنه النظام الذي تكون فيه الحكومة، التي تمارس السلطة باسم رئيس دولة غير مسؤول، مسؤولة سياسياً أمام جمعية تشريعية قابلة لأنْ تُحَلَّ. ضمن هذا المُصَوَّر المثالي، يُفْتَرَض بقدرة الجمعية على الحصول على استقالة الوزارة أنْ تتوازن بالممارسة المحتملة للحق بحلِّ الجمعية. إنَّ رئيس الدولة: الملك في انجلترة، وبلجيكا، وهولندة وإسبانيا؛ ورئيس الجمهورية في إيطاليا، وألمانيا، وفرنسا (في عهد الجمهورية الثالثة)، يرمز للوحدة فوق الانقسامات الحزبية. أما البرلمان فيتألف، عموماً، من مجلسين لهما سلطات غير متساوية[2]. الأول، وهو الوحيد الناشئ عن الاقتراع العام والشامل والمباشر، يمارس كامل المراقبة على السلطة التنفيذية، ويتمتع بالقدرة على حجب الثقة عن الحكومة. أما الثاني فلديه امتيازات محدودة أكثر تُبَرِّرها عموماً طريقة اختيار أعضائه. وهو يُستخدَم أساساً كمُعَدِّل للمجلس الأول، حيث تسمح الإحالة المكوكية لمشاريع القوانين بين المجلسين «باسترداد» الأحكام المؤسفة أو كسب الوقت للقيام بتفكير إضافي.

---

(1) إنَّ الأمثلة النادرة للديمقراطية المباشرة اليوم لا تعني الدول، بالمعنى الحصري للكلمة. وإنما الكانتونات السويسرية في (Landsgemeinde) التي تجمع 2,5% من سكان الاتحاد،

J. Rohr- La démocratie en Suisse, Économica, 1987.

(2) هناك مع ذلك عدد من الاستثناءات: مجلس الشيوخ الايطالي، على سبيل المثال.

وإذا كان النظام البرلماني المثالي يقيم توازناً متناغماً بين مؤَسَّسات منفصلة ومترابطة، في آن واحد، فإنَّ موازين القوى السياسية تفرض، في الواقع، في أغلب الأحيان، صيغتين تكرِّسهما ـ أو لا تكرسهما ـ نصوص الدساتير.

النظام المجلسي: وهو يُعَيِّن نظاماً برلمانياً يتميز بضعف الأجهزة التنفيذية. وهذا الخلل في التوازن يمكن أن يكون مرغوباً به من قِبل النصوص. فانطلاقاً من المثلين الكلاسيكيين، بشكل خاص، وهما الدستور السويسري لعام 1874، والدستور الفرنسي لعام 1946 (الجمهورية الرابعة) يمكن التعرُّف على الأحكام التي تمتد فيه: غياب القيود القانونية بالنسبة لاختصاص المجالس؛ حكومة، أو مجلس تنفيذي، مُنْتَخَب مباشرة من قِبل المجالس؛ التزام الوزراء بالامتثال لتوجيهاتها؛ السلطة التسلسلية الضعيفة (بل المعدومة كما في سويسرا) لرئيس الحكومة على زملائه.

إنَّ موازين القوى الفعلية ترسم غالباً نظاماً سياسياً مختلفاً جداً عن ذاك الذي نَظَّمه الدستور. ففي سويسرا، على سبيل المثال، يُعَدُّ الأعضاء السبعة في المجلس الاتحادي محترفين حقيقيين، متأكدين من سلطتهم بفضل المدة الطويلة جداً التي يبقون فيها في مناصبهم. ومقابل هؤلاء، فإنَّ أعضاء المجالس التي تجتمع عدة أشهر في العام فقط يشعرون بعجزهم كغير مختصين بالملفات الهامة. وبالعكس، فقد حاولت القوانين الدستورية لعام 1875، في فرنسا، عبثاً أنْ تُنشئ رئيس جمهورية مُزَوَّد بسلطات واسعة، وخاصة بحق حلّ المجلس، لكنها لم تمنع التفوق السريع لمجلس النواب.

السلطة التنفيذية المسيطرة: وهي ظاهرة متكررة في النظم البرلمانية المعاصرة: بريطانيا، السويد، ألمانيا الاتحادية؛ وأسبابها أعمق بكثير من الأحكام القانونية التي تنشئ «برلمانية مُعَقْلَنَة»، تتمثل في: طرق مُقَيِّدة لاستعمال المسؤولية السياسية، وتحكُّم الحكومة بجدول أعمال المجالس، وتحديد مدة الدورات البرلمانية، الخ... وينجم هذا التطور، بالفعل، عن عاملين رئيسيين. الأول هو إنشاء منظومة أحزاب منضبطة؛ فهذا العامل يحوِّل شروط ممارسة المراقبة البرلمانية لأن قادة حزب الأغلبية يمارسون عملهم في الحكومة وهم متأكدون من دعم أعضاء حزبهم في البرلمان. ولهذا فإنَّ

استعمال المسؤولية السياسية يصبح شكلياً، إلاّ إذا حصل تمرد استثنائي في صفوف نواب القاعدة[1] أو انقطاع في التحالف بين الأحزاب المشاركة في السلطة. وفيما يتعلق بممارسة حقّ الحلّ، فإنّه يسمح بشكل خاص باختيار التاريخ الأفضل لإجراء الانتخابات.

والسبب الكبير الآخر لتفوق السلطة التنفيذية يتجلّى في اشتداد الحاجة لمن يحكم. ففي المجتمعات الحديثة، تضخم النشاط التشريعي والاداري بشكل كبير، وأخذ يعالج مشاكل مُثقَلَة أكثر فأكثر بمظاهر تقنية. ولمجابهة هذا التعقُّد كانت البرلمانات أقل تسلحاً من السلطة التنفيذية. فالحكومة، في المرحلة التحضيرية للقرارات التي ينبغي إتخاذها، والتي تكتسي اليوم أهمية حاسمة، تتصرف مباشرة، بالفعل، بالمصالح الادارية. ولكي تعمل على دراسة الأجوبة المرتقبة على مهل، من السهل عليها تعبئة الخبراء والآراء التقنية. إنَّ اختلال التوازن يميل للتزايد على الرغم من محاولات تحسين العمل البرلماني. والنتيجة هي أنّه في الوقت الذي تُشَرِّع السلطة التنفيذية فيه مباشرة بواسطة مراسيم، يُصَوِّت البرلمان، بشكل شبه حصري، على قوانين ذات مصدر حكومي.

النظام الرئاسي

في هذا النموذج من الديمقراطية التمثيلية يقوم استقلال سياسي متقابل بين السلطة الحكومية والجمعيات التداولية. والمعيار الرئيسي سلبي: فرئيس السلطة التنفيذية لا يستطيع حلّ البرلمان، والبرلمان لا يستطيع قلب الحكومة.

إنَّ هذا النموذج ـ المثالي، الذي صاغه جيمس برايس (James Bryce) للمرة الأولى، في بداية القرن العشرين، يطبق أولاً على مثال الولايات المتحدة الأمريكية. ومع ذلك، فإنَّ النظام الرئاسي لا يتضمن فصلاً مطلقاً (ومستحيلاً) بين السلطات. إنَّ دستور فيلادلفيا (1787) يعترف للرئيس بحق إصدار ڤيتو تشريعي (ضمن بعض الشروط)؛ ويجب عليه، بالمقابل، الحصول على موافقة مجلس الشيوخ على تسمية المسؤولين الرئيسيين عن

---

(1) (Backbenchers).

الإدارات الوزارية: وأكثر من ذلك، فإنّه يمكن أنْ يصاب بإجراء المنع (الجزائي)[1]. وتسمح الممارسة أيضاً للرئيس بتقديم مشاريع قوانين (بطريقة غير مباشرة)، وبالتدخل في المناقشات بواسطة رسائل.

ويُنْتَخَب رئيس الولايات المتحدة بالاقتراع العام والشامل (وإنْ كان غير مباشر). وهذا الأمر يمنحه شرعية وسلطة لا تقبل المنازعة تجاه مجلسي الكونغرس. إلاّ أنَّ ذلك لا يستتبعه أنَّ كل الدساتير التي تنص على انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع العام والشامل، تقيم نظاماً رئاسياً حقيقياً. لنُميِّز بين فئتين من الفرضيات.

في النظام الرئاسي الامريكي لا يوجد رئيس حكومة، ولا حتى حكومة بالمعنى الحصري للكلمة. فالوزراء هم مجرد معاونين للرئيس، يخضعون مباشرة لسلطته، ويوضعون من قِبله على رأس الإدارات العامة الكبيرة. إنَّ السلطة التنفيذية هي، بدقة، ذات رأس واحد. وبالمقابل، فإن رئيس الدولة، في العديد من البلدان الأخرى: كالنمسا، وإيرلندة، وايسلندة، يبقى محروماً من سلطات هامة، على الرغم من أنه منتخب بالاقتراع العام والشامل. ويوجد فيها رئيس حكومة مسؤول أمام البرلمان. إنَّ هذه النظم هي إذن ذات اتجاه برلماني واضح. وفي ألمانيا ڤيمار أو في فرنسا الجمهورية الخامسة، وفي البرتغال، يسمح إتساع تأثير الرئيس بالتردد وباستنتاج أنها، بالاتجاه المعاكس، تتجه نحو نظام رئاسي مُخَفَّف[2]. فالوزير الأول يلعب فيها غالباً دور «الصهيرة» التي تحمي الرئيس سياسياً.

لقد كرَّس الكثير من الدساتير الامريكية الجنوبية أو الافريقية أيضاً انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بالاقتراع العام والشامل. والصلاحيات القانونية

---

(1) لكي يتجنب الوصول إلى هذه النهاية، فضل ريتشارد نيكسون الاستقالة من الرئاسة في عام 1974.

(2) فيما يتعلق بفرنسا، في فترة التعايش بين رئيس جمهورية من اتجاه سياسي، وجمعية وطنية أغلبية أعضائها من اتجاه سياسي مغاير، أصيب الرئيس، بشكل واسع، بالشلل، على الرغم من أنه كان، في الفرضيات الأخرى، الرئيس الحقيقي للسلطة التنفيذية. وليس من المستبعد أن يرتسم تطور عميق في دوره، في يوم ما، لأن «التعايش» يولِّد صراعات ممكنة الحدوث، ولا يمكن التحكم بها كثيراً على المدى الطويل.

التي اعتُرِفَ له بها هي، عموماً، واسعة للغاية: مراقبة جدول أعمال المجالس، حق الحلّ، إمكانية التشريع بمراسيم من دون قيود سياسية حقيقية. إنَّ الرئاسية (Le présidentialisme) تتجلى في تفوق السلطة التنفيذية الذي يستبعد التوازنات النسبية التي حافظ عليها النظام الرئاسي. وإذا كانت التعددية السياسية هي فيها مجرد واجهة، فإن الرئاسية ليست حينئذٍ إلاّ المعطف العادي الذي يلبسه النظام الاستبدادي.

عناصر الديمقراطية المباشرة

وهي، أساساً، اللجوء للاستفتاء، والحق بعزل المنتَخبين.

فعندما يعلِن الشعب رأيه مباشرة في مشروع قانون (عادي أو دستوري)، يكون هناك وضع للنظام التمثيلي بين قوسين. وإذا تكلّمنا سياسياً، فإن الاستفتاء سلاح يتجه لتخفيض سلطة المنتَخَبين. لكن من الواجب التمييز بين ثلاثة سياقات على الأقل. ففي التقاليد البونابرتية (تقاليد نابليون الأول ونابليون الثالث) كان الاستفتاء هو «اللجوء الفعّال للشعب» الذي يستعمله رئيس السلطة التنفيذية الراغب بتقوية شرعيته في وجه الجمعيات التمثيلية. ومسألة الثقة هذه تكون مخيفة لخصومه، سيما وأنه يختار بحرّية موضوعها، وتوقيتها، وطريقة صياغتها. وفي ألمانيا ڤيمار برَّر استعمال الاستفتاء أسوأ مظاهر القلق[1]. وبالمقابل، أظهر تطبيق شارل ديغول وجورج بومبيدو له (في عام 1972)، أن هذا السلاح يمكن أن يُضْعِفَ.

وفي التقاليد السويسرية، كما في العديد من الولايات المتحدة الامريكية التي أسَّسته، يمكن للاستفتاء أن يصدر عن مبادرة شعبية، بمعنى أنّه يُنَظَّم إجبارياً منذ أن تجمع عريضة مقدمة بهذا الاتجاه الحد الأدنى من عدد التواقيع الذي يتطلبه القانون. وحينئذٍ يصبح الوسيلة للتعبير عن الاختلاف الشعبي مع المؤسسات التمثيلية التي تُخَدِّر أو تُبعِد بعض المجادلات. وهذا الأمر صحيح بشكل خاص في سويسرا حيث يشجع نظام التمثيل النسبي على تصلُّبٍ أكيدٍ للأحزاب، في حين أن المجلس الاتحادي يحكم بطريقة إجماعية من خلال جمعه بشكل منظَّم بين ممثلي كل التشكيلات السياسية الكبيرة.

(1) في الوقت الراهن، لا تعطي إلمانيا، ولا اليابان أي مكان للاستفتاء.

وأخيراً، فإنّ اللجوء للاستفتاء، في التقاليد الغربية الحديثة: إيطاليا، والدول الاسكندنافية، والنمسا، وحتى بريطانيا، يجري حول مسائل لا تغطي الانشقاقات حولها في داخل البرلمان بالضرورة تلك الموجودة بين الناخبين (مسألة الدخول في البناء الأوروبي، على سبيل المثال). وهنا يُعَدُّ وسيلة لتجنُّب ظهور خلافات خطيرة جداً بين الممثِّلين والممثَّلين. وهكذا أنشأت إيطاليا الاستفتاء اللاغي للقانون، حين فكّرت، على غرار ايرلندة، بمسألة الطلاق أو الإجهاض.

أما عزل المنتخَبين من قِبل الناخبين قبل انتهاء ولايتهم فهو أمر مسموح به بشكل نادر جداً. ففي الولايات المتحدة، هناك عدة حالات تطبيق حديث لهذا الإجراء، وهي تتعلق بالخصوص بحكّام ولايات. لكنّ هذا الامتياز الشعبي يصطدم، بالطبع، بمنطق التفويض: وهو يثير عداء المنتخَبين، لأنه يُسَلِّط عليهم تهديداً مباشراً.

ثالثاً - النظم الاستبدادية

هذه الفئة يمكن الإحاطة بها، بمقاربة أولى، إنطلاقاً من عنصرين. الأول يتمثل في أنَّ الحكَّام القائمين على رأس السلطة لا يُخْضِعون، في الواقع، سلطتهم لمصادفات المنافسة السياسية المفتوحة أثناء انتخابات تعددية؛ والثاني يتجلّى في أنهم لا يسمحون عادة بالتعبير العام عن الخلافات فيما بينهم. ومع ذلك، فإنها، خلافاً للنظم الشمولية، لا تطالب المواطنين بأن يشاطروا الحكَّام أيديولوجيتهم بشكل حميم. إنَّ بعضاً منها يكتفي تماماً بعدم الاكتراث المُعَمَّم، الذي يرعونه أحياناً بأساليب مُحَوِّلة للانتباه. منها، في الوقت الراهن، على سبيل المثال، أساليب تشجيع الرياضة وملء أوقات الفراغ، التي تُعَدُّ بديلاً لألعاب السيرك في روما. أما البعض الآخر، فيطالب بانتماءٍ عام، لكنّه خارجي تماماً، ومن دون السعي حقيقةً لإعادة صياغة عقليات المواطنين[1].

(1) من أجل مناقشة مُعَمَّقة لمفهوم النظام الاستبدادي أنظر:

- G. Hermet, L'autoritarisme, publié dans M. Grawitz et J. Leca, Traité de science politique, PUF, 1985, t. II, p. 269 et s.

أ ـ معايير التعرُّف

تمثل إقامة الحواجز المؤسَّساتية الضيقة الانشغال الأول للقادة المهتمين بمنع أي وضع لوجودهم في السلطة موضع الاتهام. ولبلوغ هذا الهدف، يمكن نظرياً التطلُّع لطرقٍ عديدة، وإنْ كانت فعاليتها، في التطبيق، تتعلق كثيراً بمستوى التطور الاجتماعي والسياسي للمجتمع المدروس. والطريقة الأولى للعمل، وهي مُسَهَّلة بشكل خاص، تكمن، بلا قيد ولا شرط، في منع كل النشاطات السياسية المُنَظَّمة. نشاطات الأحزاب، وكذلك نشاطات بدائلها المحتملة: النقابات، والجمعيات المدنية، ولجان المثقفين الخ. . . ويتبع ذلك، بالطبع، غياب الاستشارات الانتخابية. ولكي تكون فعَّالة، تفترض مثل هذه السياسة عدم وجود تقاليد سياسية قوية في ميدان المشاركة، في ثقافة هذا المجتمع؛ أو، تتضمن، في الحالة المعاكسة، وجود مناخ عنف تمارسه الدولة ويمكن أن يخيف المعارضين الأكثر تهوراً. إنَّ نيبال تمثل، في أيامنا الحاضرة، الحالة الأولى، واليونان، في عهد الحكم العسكري[1]، الحالة الثانية.

أما الطريقة الثانية للعمل فتكمن في مراقبة الحياة السياسية بشكل وثيق. فالتعددية الحزبية المزعومة في أمريكا اللاتينية، وإضفاء طابع مؤسَّساتي على الحزب الواحد في افريقيا، سمحا منذ أمد طويل بتحديد وجهة التعبير الشعبي بهدف الوصول إلى تجديد دائم للثقة. إنَّ الانتخابات تجري، لكنها، في صيغة أولى، لا تشمل الرئيس الفعلي الأعلى للنظام: الملكية الوراثية، القائد الذي وُلِّيَ ولاية لمدى الحياة. أو أنها، في صيغة ثانية، وإذا كان موضوعها فعلياً تجديد ولاية القادة، فإنها تُرَاقَب بشكل وثيق، بل تُزَوَّر، بحيث لا تكون نتيجة الاقتراع، في الواقع، موضوعاً للشك من قِبل أي شخص.

ولضمان بقاء السلطة، لا يكفي تجنب الشكوك المرافقة للمنافسة الانتخابية. بل يجب أيضاً مراقبة جهاز الدولة بشكل كامل، والتأكد من الولاءات الدقيقة، من القمة وحتى القاعدة. ففي المجتمعات السياسية التي ما زالت قليلة التمايز، تتمتع آليات الولاء الشخصي بالامتياز: تضامنات عائلية،

---

(1) إنَّ النظام العسكري، الذي قام على إثر انقلاب عام 1967، إنهار في عام 1974.

قبلية، إقليمية، أو شبكات عملاء تقوم على تبادل الخدمات المُقَدَّمة. أمَّا في المجتمعات الحديثة التي يكونُ التمايز السياسي والاداري فيها عالياً، إن هذه الطرق لا يمكن أن تكفي. وقد أمَّنت عملية إضفاء طابع مؤسساتي على الحزب الواحد، وسيطرة الدولة على الحركة النقابية، غالباً، إقامة بدائل لا بد منها. ومع ذلك فإن الاهتمامات الايديولوجية والمذهبية، في النظم الاستبدادية، بالمعنى الحصري للكلمة، ستبقى متواضعة، أما الأحزاب والنقابات فستبقى قبل كل شيء أدوات تؤَمِّن انتقاء الأُطر المخلصة، والتأطير الخارجي للجماهير.

وإذا كانت النظم الاستبدادية أحادية، في الميدان السياسي الدقيق، فإنها ترتاح، بالمقابل، لوجود تعدد نسبي في مراكز السلطات، وتعدد نسبي أيديولوجي في داخل المجتمع، وذلك على الأقل طالما أن البقاء اللامحدود للحكّام على رأس الدولة لا يبدو مُهَدَّداً. وهكذا كانت ملكيات «النظام القديم تحترم النظام الاجتماعي القائم: العادات المحلّية، الملكية الخاصة للنبلاء والبرجوازيين، النشاط الرعوي الحرّ للكنيسة القائمة... وفي أيامنا الحاضرة، تبتعد النظم الاستبدادية في آسيا، وافريقيا وأمريكا اللاتينية كثيراً عن إخضاع الشركات الكبرى أو الفاعلين الاقتصاديين الذين صانوا، بالعكس، بسهولة، استقلالهم في العمل على أساس عهد، ضمني أو صريح، بالدعم المتبادل.

وفي ميدان الإعلام والاتصال، تَكِمُّ النظم الاستبدادية، بدقة، الصحافة والإذاعة والتلفزة لكنها تدع لحريةِ تعبيرٍ نسبية أنْ تبقى فيها، في الميادين التي لها اتصال قليل (أو ليس لها أي إتصال) بالسياسة، كالثقافة، والدين، ووسائل ملء أوقات الفراغ. أما أيديولوجيتها فتبقى، بالفعل، قليلة الوضوح نسبياً، ولا تتضمن، بشكل خاص، إلاّ قدراً قليلاً من الأفكار التبشيرية. وهي لا تطمح لاكتساب «القلوب والعقول»، وإنما لتأمين النظام العام الخارجي، أي واجهة إجماع حولها فقط. أما تقنيات التعبئة الجماهيرية (كالتأطير المذهبي للشباب...) فهي قليلة الاستعمال، وضعيفة الفعالية. وباختصار، فإنها ترتاح جداً، من دون أن تقول ذلك، لخمول الجماهير ولامبالاة النخبة.

وتتمتع بعض النظم الاستبدادية بإجماع لا يُنْكَر، تشهد عليه (أو لا) الاستفتاءات الشخصية (Les Plébiscites) أو الانتخابات/ التصفيقية. ولا

يستتبع ذلك بالضرورة أنْ تكون ذات أساليب حكم معتدلة. فقادتها المهدَّدين بظهور معارضة يمكن أنْ يستعملوا عنفاً لا يرحم. وهم يميلون عادة لاتباع هذا الأسلوب: فغياب المؤسسات التي يمكن للمعارضة أنْ تعبِّر عن نفسها من خلالها لا يسهل الحوار مع القوى الرافضة عندما تظهر. ولهذا السبب يتم اللجوء غالباً، في فترة زمنية أولى، إلى معالجة الصراعات بطريقة بوليسية بحتة، يُكملها العنف القضائي الموجَّه، عبر المحاكمات السياسية، لتخويف المعارضة وتثبيط همتها.

ب ـ نماذج النظم

إذا كانت السمة المشتركة للنظم الاستبدادية تكمن في إرادة قادتها بانقاذ سلطتهم من كل إمكانية لوضعها موضع الاتهام، فإنّ هذه النظم تختلف كثيراً فيما بينها من حيث مؤَسَّساتها ومنظومات شرعيتها. ومن خلال الأدب الغزير الذي كُرِّس لها، نلاحظ، بشكل خاص، إنبثاق أربعة نماذج، مُرَتَّبة وفق سُلَّم تنامي قوة الدولة.

النظم الاستبدادية الموروثة

كان ماكس ويبر قد أشار لخصائص أسلوب حكم، دعاه بالتقليدي، وتتأسَّس فيه السلطة شبه المطلقة «للأمير»، على السلْطة «الطبيعية» لأب الأسرة. فالملك، الذي يدير مجموع الجماعة السياسية، يُمَيِّز بشكل سيء بين موارد الدولة وأملاكه الشخصية، وبين المصلحة العامة ومصالحه الخاصة. ويبقى تمايز المؤسسات قليل النمو نسبياً، ويحتفظ الملك بسلطة عامة في مجال «التصدي» للشؤون التي عالجها أحد مجالسه. وسلطته، التي يُفترض فيها الرفق برعاياه، تخضع لحدود سياسية، أكثر مما هي قانونية. وبالفعل، فإنَّ ملكيات النظام القديم، التي فُقِدَت من أوروبا قبل القرن التاسع عشر، كان لديها ميلٌ قوي للوصول إلى تسويات مع التسلسلات الاجتماعية القائمة، كالكنائس المؤَسَّسة، ونبلاء اللباس أو السيف، وأُسر الأعيان الكبرى في المدن.

لقد اقترح ايزنستاد مفهوم «النزعة الوراثية الجديدة» (Le néo-patrimonialisme) لتحليل النظم السياسية المعاصرة الاستبدادية جداً، والتي

ما زالت قليلة التمايز على صعيد المؤسسات[1]. ففي افريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، توجد أساليب حكم تتميز بالضعف الأقصى للسلطات المؤسَّسة المقابلة لسلطة «الأمير». فهذا الأخير يستأثر تقريباً بكل الامتيازات، ويُقَرِّر لوحده من دون تمسك مُفْرِط بالشكليات. ولكي يعزز ولاءات الداعمين له، وينشِّط إخلاصهم له، يُوَزِّع عليهم، بشكل استنسابي، الترقيات، والامتيازات، والمداخيل. ومن الدلالات الموحية بالاندماج القائم بين دائرة الدولة والدائرة الخاصة للحاكم، أن القادة يغتنون عموماً بطريقة ضخمة تماماً. ففي بعض البلدان الافريقية، قُدِّرَت الأرصدة الشخصية لرئيس الدولة وأُسرته في الخارج بما يعادل المبلغ الإجمالي للدين العام المترتب على بلاده. إنَّ لهذه النظم، غالباً، توجُّهات محافظة، لكنَّ بعضها استطاع التمسك بخطاب «تقدمي»، يمجِّد لفظياً العداء للاستعمار، والاشتراكية (الافريقية)، والعداء للامبريالية (غانا، الكونغو، بينين، وزامبيا. . . .).

النظم الأوليغارشية العميلة

توجد، في أمريكا اللاتينية بشكل خاص، نظم ذات واجهة برلمانية، وتعددية سياسية ظاهرية[2]. فتحت ضغط التهديد الثابت والمزدوج لانقلاب عسكري أو لانبثاق حقيقي للجماهير الشعبية على المسرح السياسي، تجري انتخابات تشريعية ورئاسية تضفي بشكل أساسي طابعاً شرعياً عل تناوب الأُسر الكبيرة على السلطة. ويقصد المؤَلِّفون بذلك الرموز المسيطرة سياسياً في عالَم كبار مُلاَّك الأراضي أو عالَم رجال الأعمال. إنَّ صلة العمالة هي القاعدة الحقيقية للولاءات. فعلى هامش الدولة، العاجزة في أغلب الأحيان عن أنْ تُكَوِّن لوحدها ملجأً فعَّالاً وغير متحيِّز، تُنْسَج صلات تبادل مباشر للخدمات بين شركاء غير متساوين: الأجراء وأصحاب المشاريع، الفلاحون الذين لا يملكون أرضاً والاقطاعيون، الخ. . . إنَّ الديمقراطية السياسية الظاهرية تسمح

---

(1) - Samuel Eisentadt, Traditional Neo-patrimonialism and Modern Neo-patrimonialism, Sage, 1973.

(2) - Alain Rouquié, L'État militaire en Amérique latine, Seuil, 1982, p. 447; Amérique latine, Introduction à l'extrême Occident, Seuil, 1987.

خاصةً بإجراء تسوية سلمية بين مصالح مختلف أجزاء الأوليغارشية، التي تتوصل أحياناً إلى اقتسام السلطة فيما بينها، تناوبياً، بناء على إتفاق مُعَدّ سلفاً: كولومبيا، فنزويلا، أورغواي حتى عهد قريب. وعلى الرغم من ظهور زعماء كاريزميين (ڤارغاس في البرازيل، هايا دو لا توري في البيرو) فإن ضعف الدولة والمؤسسات الديمقراطية يتجلّى بوضوح في العجز عن حماية الأمن الجسدي للناطقين باسم الحركات الشعبية (البرازيل)، والفساد العام لجهاز الدولة (كولومبيا، البيرو، بنما، المكسيك...)، وأخيراً في شلل المؤسَّسات المكلَّفة رسمياً في النضال ضد المخدرات (كولومبيا)[1].

النظم البونابرتية والديكتاتوريات الشعبية

يَجْمَع النظامان النابليونيَّان اللذان عرفتهما فرنسا في القرن التاسع عشر بين السمات التالية: التفوق المطلق للسلطة التنفيذية التي يرأسها أمبراطور لمدى الحياة، الرجوع الصريح لمبادئ السيادة القومية، تعبئة القيم الوطنية بهدف الحصول على إجماع شعبي واسع. إنَّ البونابرتية، كمقولة تحليل سياسي، تقوم إذن بالربط بين هَمّ «الدفاع الاجتماعي»، أي التطلّع للنظام، من جهة أولى، وأخذ ظاهرة بروز ـ موجَّه بدون شك ولكن حقيقي ـ الجماهير الشعبية على المسرح السياسي بالحسبان[2]، من جهة أخرى. إنَّ الحماسة التي أوحت بها الملحمة النابليونية، والممارسة المتكررة للاقتراع العام والشامل (استفتاء شخصي، أو انتخابات تشريعية) أوضحتا قابلية هذا النظام لتعبئة مجموعة رموز شعبية، بشكل فعَّال، وإنْ لفترة من الزمن على الأقل. وبقيامه بذلك، تَسَهَّل تدجين اللجوء إلى الشعب، وتوجيهه في اتجاه لم يَعُدْ يُخيف المالكين؛ وفي الوقت نفسه، سمح هذا الأمر للدولة، التي وجدت شرعيتها نفسها مُعَزَّزة، بمصاحبة تبدلات ثقافية (في عهد الامبراطورية الأولى) واقتصادية (في عهد الامبراطورية الثانية).

---

(1) أنظر أعمال:
- Daniel Pécaut, L'ordre et la violence, éd. E.H.E.S.S., 1987, et l'ouvrage collectif sur les mécanismes de représentation politique en Colombie et au Brésil, Éd. du CNRS, 1991.

(2) - G. Hermet, Aux frontières de la démocratie, PUF, 1983, p. 69 et s.

وبفهمها على هذا النحو، استبَقَت البونابرتية النظم القوية في القرن العشرين، التي استندت، تحت قيادة جنرال فاتن، على الجيش والنزعة القومية للطبقات الوسطى، وسعت لتحديث المجتمع بخطى حثيثة. إنَّ الصورة الرمزية لهذا النمط من الزعامة تتمثل في مصطفى كمال في تركيا، وجمال عبد الناصر في مصر. فهذان النظامان الديكتاتوريان الشعبيان لم يكونا يخشيان من تمجيد قيم المساواة، والتحرر، والثورة لصالح الأكثر حرماناً. لقد كان الأمر، في بعض الحالات، يتعلق بلفظية ذات نتائج محدودة، لكن كاريزما الديكتاتور كانت تتزيَّن بفضيلة انفعالية لا تُنْكَر: خوان بيرون في الأرجنتين. وبالمقابل، أدخل أتاتورك وناصر، بالفعل، إصلاحات إجتماعية عميقة، لكنها أفادت الطبقات الوسطى أكثر مما كانت مفيدة للطبقات الشعبية الأكثر حرماناً. لقد شكَّل الجيش، العمود الفقري للنظام، في بلدان مثل: تركيا، ومصر، والأرجنتين، وكذلك في العراق، والجزائر،ـ الأداة الرئيسية للارتقاء الاجتماعي لابناء الطبقات المتواضعة أو الوسطى، التي انحدر منها قادتها.

النظم البيروقراطية الاستبدادية

تتعلق الصيغة الأولى لهذا النموذج بالدول الحرفية (Les états corporatistes) في فترة ما بين الحربين، والتي كانت برتغال سالازار، ومكسيك كارديناس مثالها الرئيسي. والسلطة البيروقراطية تتجلّى فيها ظاهرياً خارج الدولة لأن المؤسسات التي تدير، بشكل وثيق، الحياة الاقتصادية، والثقافية والمهنية، لديها سلطة تقرير خاصة بها. ومع ذلك، فإن التجمعات الحرفية (Les corporations)، التي يُمَثَّل فيها، إلزامياً، أرباب العمل والأجراء من نفس الفرع، أُسِّست في كنف الدولة، التي أشرفت عليها وراقبتها في الواقع. إنَّ الأمر يتعلق هنا، بشكل أساسي، وكما كتب غي هيرمت، «بتفويض بعض خصائص الدولة لأجسام متوسطة».

وتتعلق الصيغة الثانية بنظم «تقدمية» ذات حزب واحد مُتَضَخِّم. إنَّ هذا الحزب، المحتكِر للحياة السياسية، يعترف لنفسه بموهبة مبدئية لمراقبة مجموع النشاطات الاجتماعية، والتربوية، والثقافية وحتى الاقتصادية. إنَّ الأحزاب الواحدة لا تتعلق كلها بهذا النموذج البيروقراطي ـ الاستبدادي:

الأولى لأنها مجرد قوقعات فارغة: وهي حالة أصبحت معتادة في افريقيا، والأخرى لأنها تشكل قطعة أساسية في جهاز السلطة الشمولية. وبالمقابل، فإنَّ هذا النموذج يعرض جيداً حقيقة النظم السياسية ما بعد ـ الشمولية في الاتحاد السوڤياتي وأوروبا الشرقية، وحتى انهيارها في عام 1989. فمنذ عهد ليونيد بريجنيف، بدأت الأحزاب الشيوعية الحاكمة «بنزع الطابع الايديولوجي عنها» بشكل واسع، بالفعل، وأخذت تتخلَّى، في الواقع، عن طموحاتها الثورية لتتحول إلى مجرد آلات لإبقاء الأُطر الادارية في مناصبها القيادية. وقد سمحت تسويات صريحة (بولونيا) أو ضمنية (ألمانيا الديمقراطية، الاتحاد السوڤياتي. . .) مع قوى اجتماعية مستقلة، مثل: الكنائس، والمثقفين المنشقين، والنزعات القومية، بانبثاق تعددية اجتماعية، محدودة بدون شك، لكنها واقعية، ومتفقة موقتاً مع الأحادية السياسية.

رابعاً ـ الأوضاع الشمولية

إنَّ مفهوم الشمولية (التوتاليتارية)، الذي وُلِدَ في فترة ما بين الحربين، فرض نفسه فيما بعد كمقولة تحليلية أثناء الحرب الباردة بتأثير مفكرين مثل: كارل فريدريخ (Carl Friedrich)، وحنا أرندت في الولايات المتحدة، وريمون آرون في فرنسا. وقد كان تعريف الشمولية دائماً في صلب الرهانات الايديولوجية الهامة؛ وهذا ما يجب توضيحه قبل وصف الخصائص الرئيسية للمنظومات السياسية المعنية.

أ ـ مفهوم الشمولية

في بداية سنوات الثلاثينات، ظهر بشكل متزامن تقريباً نظامان سياسيَّان يبدو أنَّ الايديولوجيا تفصل بينهما جذرياً، لكنَّ تشابهات مدهشة تدعو، مع ذلك، للتقريب بينهما، فمع تأميم الأراضي الزراعية في الريف، وتصفية الكولاك، وإطلاق الخطط الخمسية الكبرى، جرت، بشكلٍ قاسٍ، في الاتحاد السوڤياتي عملية تسريع لتسلُّط حزب ستالين على المجتمع السوڤياتي. وبشكلٍ موازٍ، شهدت سنة 1933 قدوم أدولف هتلر كمستشار للرايخ، وخلال بضعة أشهر، تصفية المؤسَّسات الديمقراطية لجمهورية ڤيمار. وفي البلدين، أخذ عنف الدولة ينتشر، ويتحوَّل إلى رعب ضد مجموعات اجتماعية

بكاملها: في ألمانيا، اليهود والشيوعيون، والليبراليون والكنيسة المعترِفة أيضاً؛ وفي الاتحد السوفياتي، الفلاحون الأغنياء، والمؤمنون، والشيوعيون القدماء، والأقليات القومية، وكل المعارضين المحتملين الذين وصفوا بالرجعيين أو بالهتلريين ـ التروتسكيين.

وباسم أيديولوجية مُبَرِّرة للشرعية (عرقية، بروليتارية) قامت محاولة ضخمة لإلغاء كل الفوارق الروحية والثقافية الموجودة في المجتمع. إنه الحلم الفطري بالعودة لعدم التمايز، أي للوحدة الانصهارية لكل العناصر المركَّبة للسكان. إنَّ تقنيات التأطير المذهبي ستأخذ إذن مكاناً أساسياً، ولاسيما باتجاه الشباب. والنظم الشمولية ليس لها كطموح وحيد إقامة أحادية خارجية بحتة، أي نظام عام ظاهري، بدون تنافرات مسموعة، فهي تحتاج، أكثر بكثير، للحصول على إنتماءٍ نشيطٍ، وبدون تحفظات، لمشروعها المجتمعي، وأولئك الذين لا يعطون هذا الدعم سيُقَدَّر لهم أن يكونوا مُهَمَّشين أو مستبَعدين بلا رحمة[1]. إنَّ السكوت لا يكفي بالفعل؛ والاختلاف حتى السلبي لا يُحْتَمَل، والحفاظ على هويات سياسية خاصة لا يُطاق.

وتقرن الشمولية هذا الطموح للتأثير الشامل على العقول مع استعمال التقنيات الحديثة في مجالات التنظيم، والاتصال، والإدارة. فهي تسمح بإدارة منظومة اعتقالية واسعة، وبتعبئة مُمَرْكَزة لوسائل الدعاية، وبتَصَنُّع الجهاز البوليسي. وبواسطتها تكتسب المنظومة الشمولية هذا «الأثر المقياسي» الذي يميزها كظاهرة علمية في القرن العشرين. إنها البربرية ذات الوجه الصناعي[2].

إنَّ مفهوم الشمولية، المُخْتَزَل على هذا النحو في جانبه الأساسي،

---

(1) تنبغي الاشارة لوجود سوابق تاريخية في هذا الاتجاه. فمشروع التعبئة الشاملة للعقليات، والعودة إلى شكل متقدم من عدم التمايز الاجتماعي، يميزا تجربة مثل تلك التي قادها جان دوليد (Jean de Leyde) في مونستر، بألمانيا الإصلاح. وستدوم نحو عام (1534 ـ 1535). كما أن هناك بعض التجارب التي قامت بها الكالفينية السياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية في القرنين السادس عشر والسابع عشر.

(2) حول الآلة الإبادية للرايخ الثالث، أنظر:

- R. Hilberg, Exécuteurs, victimes, témoins. La catastrophe juive, 1933- 1945, Trad. Gallimard, 1994.

يستدعي ملاحظتين: الأولى، أنه لا يستطيع وصفَ غير الأوضاع السياسية العابرة نسبياً. إنَّ الشمولية الحقيقية، المفتونة بالتدمير والموت، تفترض، بالفعل، وجود توتر دائم في الطاقات بهدف استبعاد أو امتصاص كل اعتقاد مُنشَقٍّ؛ وهي تتطلب حالة حِدَّة ثابتة ترعاها فعلياً الأزمات الداخلية، والتوترات الدولية، أو حالة الحرب. ويتبع ذلك، حتماً، إنهاك المجتمع بأشكال مختلفة: عسكرية، واقتصادية، ونفسية. لقد تمَّ قلب بعض النظم بفِعل التدخل الخارجي الذي ساهمت سياستها، إلى حدٍ واسع، في جذبه إليها: في ألمانيا النازية، وكذلك في كمبوديا الخمير الحمر. وتطورت نظم أخرى نحو إنسياخ حقيقي. فالشمولية الستالينية أعقبتها، بعد الفترة الانتقالية الخروتشوفية، مرحلة استبدادية بيروقراطية حَضَّر عُقْمُها للانبجاس النهائي للاتحاد السوڤياتي.

أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالطابع المُدَنَّس طويلاً الذي نَدَّد به البعض في التقريب بين الدولة العرقية ووطن الشيوعية. فمهما كانت مبالغات الستالينية، لم يكونوا يقبلون بمحو الفوارق الأيديولوجية بين النازية، «المعقل الأخير للبرجوازية الواقعة في وضع شديد» وبناء الاشتراكية الحقيقية في الاتحاد السوڤياتي، باعتبارها مُحَرِّرة العمال. لقد كان لمفهوم الشمولية، بلا ريب، استعمالات سياسية بحتة: الجمع، في نفس الرفض، بين جميع أعداء الديمقراطية الغربية (. . . والرأسمالية الليبرالية). ومع ذلك، فإنّه يثير مشكلة أعمق: هل لصلات القرابة بين «أساليب الحكم» أهمية أقل من أهمية الاختلافات بين المشاريع المجتمعية المُعْلَنَة؟ إن عالِم السياسة لا يستطيع القبول بذلك برصانة. فعلاوة على أنَّ مشكلة الوسائل المُسْتَعْمَلَة تشترط، عادة، الطبيعة الحقيقية للأهداف التي تمَّ بلوغها (إنَّ للنظام الذي يحكم بواسطة العنف قليلاً من الفرص لبلوغ أهداف التحرير الاجتماعي أو الديمقراطي)، فإنَّ علم السياسة، في كل الأحوال، سيُرَكِّز على السؤال المركزي الخاص «بكيفية» عمل المنظومة السياسية. وعلى هذا المستوى يبدو مفهوم الشمولية عملياتياً. فهو، بتقريبه بين ما يجب أن يكون، يسمح بفهم كيف أن منظومات التبرير الفعَّالة، المقرونة بتقنيات التأطير الدقيقة، تشجع على إقامة دينامية سلطوية مطلَقة العنان، ولدى المحكومين، على إنقلاب

العدد الأكبر منهم نحو «الاستسلام» المتحمِّس، أو على إلغاء كل ذبذبة رفضية، باستثناء بعض «العادلين» الذين توجّههم معتقدات أخلاقية قوية. إنَّ تقارب أنظمة الحكم يؤدي أيضاً لفهم كيف أنَّ جُسُوراً ضيقة (سياسية ونفسية) تسمح لمناضلين بالتطور من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، أو بالعكس؛ وكيف أنَّ مواضيع «ثورية» أمكن استرجاعها من قِبل أجزاء من اليمين المتطرف الراديكالي، أو بالعكس، أنَّ مواضيع معادية للسامية ومعادية للأجانب أمكن استعادتها من قِبل نظم شيوعية.

ب ـ خصائص الأوضاع الشمولية

وهي لا يمكن البحث عنها على مستوى قواعد العمل الدستورية. فليس هناك من نظام قانوني خاص بالحكومة الشمولية، إذا أُخِذَ بدقة بالحسبان منطقه المدمِّر بعمق للقانون، وللتمايز بين الدولة والمجتمع المدني. إنَّ الدستور الستاليني لعام 1936 كان، من حيث نصّه الحرفي، أكثر الدساتير ديمقراطية في العالم؛ كما أنَّ دستور ڤيمار لم يُلْغَ رسمياً أبداً[1].

إنَّ المنظومة الشمولية تنظّم إرهاباً أيديولوجياً وبوليسياً على المجتمع. ولكن ليس لصالح الدولة ومؤسَّساتها الرسمية، وإنما، عبر عددٍ كبيرٍ مُشَوِّش من المراكز السلطوية المتنافسة، لصالح القائد. وكما كتبت حنا أرندت فإنَّ: «الشمولية تختلف، من حيث الجوهر، عن الأشكال الأخرى للقمع السياسي الذي نعرفه، مثل الاستبداد، والطغيان والديكتاتورية... إنَّ النظام الشمولي يحوِّل دائماً الطبقات إلى جماهير، ويستبدل منظومة الأحزاب ليس بديكتاتوريات الحزب الواحد، وإنما بحركة جماهيرية، ويُبَدِّل مكان مركز السلطة من الجيش إلى الشرطة، ويطبِّق سياسة خارجية تهدف بصراحة للسيطرة على العالَم»[2]. وهذه الدينامية الشمولية، التي يمكن تبيّنها بسهولة

(1) كتب بيار بيرنبوم عن النظام الهتلري ما يلي: «لقد قلبت الحركة الشمولية... المؤسَّسات، ودمرت بشكل واسع الدولة، وأدت، بالمقابل، لولادة عدد غفير من السلطات التنافسية التي تهدِّد تماسكها وفعاليتها».

- «L'introuvable État totalitaire, in Dimensions du pouvoir». PUF, 1985, p. 188.

(2) - Le système totalitaire, Trad. Seuil, 1972, p. 203.

في ألمانيا الهتلرية، والاتحاد السوفياتي في عهد ستالين، وصين ماو[1]، تستند على أربعة عناصر:

العبادة الحادّة للقائد: فالقائد الذي هو أكثر بكثير من ديكتاتور، يتولى سلطة مطلقة لا يُمسك بها كلياً في الواقع، يُعدّ رأس حركةٍ ينبغي عليها أنْ تُعيد تشكيل المجتمع بأسره؛ ويُفْتَرَض فيه أنْ يُعَبِّر عن التطلعات اللاواعية للجماهير لمثالٍ جماعي أعلى، ويجعلها جليَّة. وهو، بالتحليل الأخير، الوحيد الذي يَعْلَم، لأنه الوحيد الذي يُجَسِّد «الخط الصحيح» للحركة، أو الروح الجماعية للشعب. إنَّ المعادل للفوهرر هو، في الاتحاد السوفياتي والصين، القيادة البروليتارية للرفيق ستالين وللربان الكبير ماو. إنَّ الفعالية السياسية والنفسية ـ الاجتماعية لعبادة الشخصية هذه تتجلّى في الإسقاطات الانفعالية الشديدة للجماهير. فالمظاهرات الجماهيرية الكبرى تشجع، بشكل خاص، على إلغاء المعالِم العقلانية للأفراد المنفصلين، بسبب وقت طويل مِنْ تقربهم من القائد، عن بيئتهم الاجتماعية المبنيَّة. لكنها تُسْتَبْدَل بكل وسائل الاتصال التي تحمل إلى كل مكان، وبدون كلل، الكلام المعصوم للقائد. ويتبع ذلك أن المنظومات الشمولية تعبئ إجماعاً حقيقياً يقوم على الاستغلال المنظّم للقلق الأكثر بدائية، وحتى للشهوات الأكثر حقارة.

الاحتكار الايديولوجي: في كل المنظومات الشمولية، ينتصر مفهوم دقيق للحقيقة لا يتقبَّل الشكوك والمناقشات، ويرمي، **بالأحرى**، في الظلمات الخارجية للمؤامرة التعلق بمذاهب «خاطئة». وما يهم، بالنسبة لها، ليس المضمون الصريح للمذاهب، التي تُخْتَصر عموماً في أفكارٍ بسيطة: العرقية ومعاداة السامية في ألمانيا النازية، الماركسية اللينينية في صيغتها الستالينية أو الماوية («الكتاب الأحمر الصغير»). وأكثر من ذلك، فإنَّ مبدأ التماسك هو الذي يسمح بطلب الطاعة المطلقة، والشروع في تدمير المؤسَّسات الاجتماعية ـ الثقافية، والأديان والفلسفات باسم «بُطْلانها»، ويخلق بذلك عدميَّة القيم التي يتشكل المجتمع الجديد عليها[2].

---

(1) تنبغي الاشارة أيضاً إلى رومانيا في السنوات الأخيرة لشاوشيسكو، وألبانيا أنور خجا، وكمبوديا الخمير الحمر (بول بوت ـ 1975 ـ 1979).

(2) إلا أن هذا التحليل، المشترك بين روشنينغ (Rauschning) وأرندت ، نوقشت من قِبل =

ضمن هذا المنظور الدينامي، تُشَجِّع الايديولوجية الأحادية على التعبئة المستمرة للجماهير، وتحلُّ محلَّ العالَم الواقعي عالماً من الأوهام تلعب فيه العناصر الذهانية الهذيانية دوراً أساسياً. هكذا سيكون من الممكن التعرُّف على فئات كاملة من «الأعداء الموضوعيين». اليهود الذين يمثلون تهديداً ماكراً لنقاء الدم الآري؛ والمتآمرون والمخربون الهتلريون ـ التروتسكيون، الذين يستبسلون في تدمير إنجازات الاشتراكية؛ إلخ... وهي تمثلات أسطورية تسمح بتفسير كل الإخفاقات، وإثارة المخاوف الضرورية التي تجعل من القائد الحامي الذي لا بد منه.

مراقبة جميع وسائل السلطة والإقناع: إنَّ إقامة الشمولية تفترض بالطبع استبعاد كل المؤسَّسات القابلة لأنْ تُعَطِّل ديناميته الداخلية للتسلُّط على المجتمع. إلغاء التعددية السياسية وتدمير المعارضة، القانونية والسرِّية؛ الوصاية المطلقة على النقابات، والكنائس، وكل أشكال المؤسَّسات الاجتماعية؛ إنشاء بُنى تعبئة الشباب؛ الإشراف الصارم بشكل خاص على الجيش، الذي تضاعف عدده بالميليشيات (S.A ثم S.S في ألمانيا، الميليشيا العمالية في الاتحاد السوڤياتي) وأخيراً، تكوين آلة دعائية مدهشة للاستعمال الداخلي والخارجي.

لكنَّ الحزب الواحد لا يُعَدُّ أبداً معياراً للحكومة الشمولية، ولا آحادية جهاز الدولة. بل بالعكس تماماً. فالحزب النازي، الذي تنافس مع الـ S.A في بداية النظام الهتلري، أصبح تدريجياً قوقعة فارغة مع نمو قوات الأمن السري (S.S). والحزب الشيوعي الستاليني ستُنتزع منه سلطته، بشكل واسع، لصالح أجهزة الأمن (K.G.B). وفي الصين، أطلق ماوتسي تونغ الحرس الأحمر للهجوم على الحزب[1].

وينطبق الأمر نفسه على الآلة الإدارية للدولة. فتعدُّد المصالح المتنافسة هي القاعدة العامة فيها. وذلك بشكل خاص، بسبب ازدواجية الحزب/

= لوفور (Lefort) وغوشيه (Gauchet) اللذان أشارا، بالعكس، إلى أهمية مضمونه الايديولوجي المتتالي؛ وكانا، برأيي، مخطئين.

(1) في كمبوديا بول بوت كانت «المنظمة (L'Angkar) تمثل حقيقة استيهامية متعددة الشكل وغير قابلة للفهم، في أنظار كل أولئك الذين يخافونها أو يخدمونها.

الدولة؛ ولكن أكثر من ذلك لأن الأمر يتعلق بتقنية حكم حقيقية. لقد أعطت حنا أرندت السبب الملائم لذلك: «إذا نظرنا للدولة الشمولية كأداة للسلطة فقط، أي إذا تجرَّدنا عن مسائل الفعالية الادارية، والكفاءة الصناعية والانتاجية الاقتصادية، فإن طابعها الذي لا شكل له يظهر حينئذٍ كأداة مثالية لتحقيق ما يُسَمَّى بمبدأ القائد. إنَّ التنافس المتواصل بين المصالح التي لا تتداخل وظائفها فحسب، وإنما تكون مهماتها متشابهة، لا يترك للمعارضة أو للتخريب أية فرصة لأن يُتَرْجَم في أفعال. ويمكن للانتقال السريع في النبرة الذي يُقْصِي مصلحةً، ويضعها في الظل، ويُنَمِّي، في الوقت نفسه، سلطة مصلحةٍ أخرى، أن يحلَّ كل المشاكلِ من دون أن يعي أي شخصٍ التغيير الذي جرى، أو المعارضة التي تجلَّت»[1]. لنُضِفْ بأنَّ الغموض في الاختصاصات يحثُّ كل سلطة عامة على أنْ لا تعتمد بشكل مفيد إلاَّ على إرادة القائد، مثلها في ذلك مثل المحكومين، غير المتأكدين من الأنظمة القابلة فعلياً للتطبيق عليهم. وهذه المنظومة التي تُضعف منهجياً كل المؤسَّسات المتوسطة القابلة لأن تقف بين القائد والجماهير، تخلق حالة عدم أمان قانوني مُعَمَّم، يُشَكِّل تقنية فعَّالة للإخضاع العقلي.

المنظومة البوليسية والاعتقالية: إنَّ تشوُّش الاتهامات الجنائية والرعب الدائم هما الوسيلتان الرئيسيَّتان للتسلُّط على العقول. فمن القاعدة الاجتماعية حتى القمة لا يكون أي شخص بمنأى كلياً عن اتهامه بالتخريب الموضوعي للمشروع الثوري. إنَّ فئة المشبوهين تُعَرَّف بدون شك إنطلاقاً من مبادئ أيديولوجية: يهود وشيوعيون، أو «بقايا الطبقات المستغِلَّة». لكنَّ فئات جديدة من المشبوهين تظهر، بفعل توسُّعات مُفْرِطة، بحيث يجد كل السكان أنفسهم مؤَهَّلين لأن يندرجوا فيها بالقوة. لقد لاحظ كل المراقبين بأنَّ مناخاً من الريبة المُعَمَّمة يسود بين الأفراد، في ذروة الأوضاع الشمولية. إنَّ تضخم الجهاز البويسي يتجه ليجعل من كل فرد الواشي المحتمل بجاره. والنتائج النفسية الاجتماعية، على المدى الطويل، يمكن أن تكون مخيفة كما يظهر ذلك القلق الذي ولَّدَه في ألمانيا فتح ملفات الشرطة السرية غداة انهيار نظام

(1) المرجع السابق ص 133.

جمهورية ألمانيا الديمقراطية (1990 ـ 1991).

لقد سمحت معسكرات الاعتقال، وهي المؤسَّسة النموذجية للمنظومة الشمولية، بإخفاء الأفراد المشبوهين بشكل جماعي، وأدَّت بالتالي لخلق ضغط دائم على مجموع السكان. لكنَّها كوَّنت أيضاً نوعاً من «المختبر» للشمولية التامة، بخلقها شروط النزع المطلق للطابع الانساني للضحايا (بل ولحرَّاسهم...). كما كوَّنت، بحسب رأي داڤيد روسيه، «المجتمع الأكثر شمولية الذي تحقق إطلاقاً»[1].

(1) - L'univers concentrationnaire (1946), Minuit, 1965.

ـ أنظر أيضاً الشاهدة المدهشة لـ :

- Primo Levi: Si c'est un homme, Trad. nééd, Julliard , 1988.

ـ تجدر الاشارة إلى أن النازيين هم الوحيدون الذين فتحوا معسكرات إبادة، أي منظمة فقط بهدف التصفية الجسدية.

الفصل الرابع

التكيُّف الاجتماعي

التكيُّف السياسي مع المجتمع هو سيرورة ترسيخ المعتقدات والتمثلات المتعلقة بالسلطة (بُعْد عامودي) وبمجموعات الانتماء (بُعْد أُفقي). فليس هناك، بالفعل، مِن مجتمع سياسي يكون قابلاً باستمرار للحياة من دون استبطان حدٍ أدنى من المعتقَدات المشتركة المتعلقة، في آن واحد، بشرعية الحكومة التي تحكم، وبصِحَّةِ التماثل بين الأفراد والمجموعات المتضامنة. ويهمُّ قليلاً أنْ تكون هذه المعتقدات ثابتة أو لا في حجتها؛ إذْ يكفي أنْ تنتزع الانتماء.

إنَّ سيرورة التكيف الاجتماعي تستجيب لمطلب مزدوج: من وجهة نظر الحكَّام، ووجهة نظر المحكومين، في آن واحد.

فالحكام، أولاً، يحتاجون لأنْ تُفْرَضَ معتقدات تبرِّر شرعية ممارستهم للسلطة، وتقوِّي تماسك المجتمع الذي يحكمونه. ومن شأن ترسيخ هذه المعايير والقيم أنْ يُسَهِّل بشكل كبير طاعة القانون؛ بل إنَّه يكوِّن شرطاً ضرورياً لهذه الطاعة. إنَّ سلطة الدولة ترتكز بدون شك، أولاً على احتكار القَهْر، لكنه إذا كان عليها باستمرار أن تستعمله من أجل الحصول على احترام القواعد التي تمليها، فإنَّ اتساع المهمة سترهقها بسرعة. ولهذا فإنَّه لن يبقى عليها إلاَّ الاختيار بين الاستسلام للتسامح تجاه انتهاكٍ مُعَمَّم للقوانين المزعجة، أو إقامة نظام إكراه صارم ودائم لإخافة كل المناهضين المحتملين، شريطة أن تكون لديها الوسائل للقيام بذلك. ذاك هو بالفعل التناوب الذي تجد النظم السياسية، ذات الشرعية الاجتماعية ـ الثقافية الضعيفة، نفسها موضوعة أمامه: الفوضى أو الاستبداد. هكذا كان حال الامبراطوريات التي

تكوّنت تاريخياً بواسطة العنف، والتي لم تعرف كيف تحظى بشكل دائم بموافقة الشعوب المقهورة: كالامبراطوريات المغولية، والأزتيكية، والروسية. . .

ويُسَهِّل التكيُّف السياسي الناجح مع المجتمع تقهقر الإكراه المباشر. وقد أظهر نوربير الياس، أثناء تحليله للسيرورات التاريخية التي أدت لانبثاق المجتمعات المعاصرة في أوروبا، أنَّ أحد أركان هذا البناء يتمثل باستبدال إخضاع الأفراد أو الشعوب، تدريجياً، للعنف الجسدي فقط[1]، بالإكراه الذاتي، المقبول على نطاق واسع. فهو يؤدي إلى القبول بالطابع العادي لطاعة القوانين المسنونة. إنَّ المخالفات الفردية تبقى قائمة بالطبع، لكنها تُعتبر غير شرعية من قِبَل الأكثرية، وحتى من قِبل المعنيين أنفسهم. ولهذا فإنَّ معاقبتها ستكون من أسهل الأمور. ويُسَهِّل التكيُّف، بالإضافة لذلك، سيرورة تعبئة الدعم، الإيجابي، لا السلبي، لصالح النظام السياسي أو الحكّام. فالرغبة بمقاومة المغامرات الاستبدادية أو ضربات القوة الدستورية تكون، على سبيل المثال، أكثر قوة كلما كان الاعتقاد بالتعددية أشد انتشاراً لدى قسم هام من السكان. وهكذا تلعب الثقافة الديمقراطية المتينة دوراً رادعاً تجاه القِوى التي يُغريها اعتماد حلِّ الانقلاب.

وتستجيب سيرورة استبطان المعتقدات المؤَسِّسة للنظام الاجتماعي والسياسي أيضاً إلى مطلب خاص بالمحكومين. فالتكيُّف الاجتماعي الفعَّال يُسَهِّل نفسياً القبول بالإكراهات. وبالفعل، فإنَّ الفرد الذي يجابه قاعدة إلزامية تضرُّه في مصالحه، أو تكبت حريته التامة بالمبادرة (أنظمة، ضرائب، أوامر عسكرية)، يجد نفسه موضوعاً أمام الحدِّ التالي: إما أنْ يتمرد، ويكون عليه المجازفة بتحمُّل ثقل الثمن إذا حُطِّمت مقاومته؛ وإما أنْ ينحني أمام القوة[2]

(1) - La dynamique de l'Occident (1939), Trad. Calmann-Lévy, rééd. Agora, 1990, p. 195 et 196.

(2) في مؤلّفه الشهير، الذي كتبه وعمره 18 سنة، كان لا بويتي يتساءل عن هذا «اللغز»: لماذا يقبل الرعايا بطاعة الأمير؟

- La Boétie: Discours de la servitude volontaire, (1548), rééd. Payot, 1976, Preface Miguel Abensour.

فإذا اقتنع بأنّه يخضع لعنف خارجي أقل مما يخضع لقاعدة ذات منفعة عامة[1]، فإن الحلّ الثاني يصبح أقل وطأة عليه، على مستوى تقدير الذات. وقد يصل من ذلك لتمثُّل الطاعة الضرورية كتعبير عن احترام القانون، الأمر الذي يبدو أكثر قبولاً، كلما كان بالإمكان تقديم هذا الحق كحق شرعي: باعتباره منبثقاً عن الإرادة العامة التي يُجَسِّدها المنتَخَبون. وبالنهاية، فإن مواطننا سيستطيع استبطان القواعد السياسية النافذة بشكل كامل كلما توصَّل أكثر للتفكير بأنه يطيع قانوناً خارجياً أقل مما يطيع ضميره الفردي الخاص. وهو يحتفظ حينئذٍ بالشعور الذاتي بأنه حرّ. وهكذا يؤدي التكيُّف الناجح لإحياء ضرورة الخضوع للقوة لدى المحكومين بشكل أفضل. ويمكن حتى أن يقودهم إلى حُبِّ القانون وصولاً إلى التضحية الإرادية بأشخاصهم، بفِعل الإخلاص الوطني، على سبيل المثال.

إنَّ دراسة التكيُّف السياسي مع المجتمع يجب أنْ يُنْظَر لها من مظهر مزدوج. كيف يمكن، بمساعدة تصوُّرات ملائمة، عرض هذه المعتقدات، والمواقف، والآراء المشتركة بين كل أعضاء المجموعة أو جزء منها؟ وكيف يمكن التعرُّف على سيرورات الترسيخ التي بفضلها يجري عمل التمثُّل والاستبطان؟.

---

(1) لهذا السبب يلعب ترسيخ ونشر هذه المقولة دوراً مركزياً في الدول الحديثة. أنظر:
- François Rangeon, L'idéologie de l'intérêt général, Economica, 1986.

الفقرة الأولى

معالِم نظرية

هناك «تصوُّران ـ مفتاحان» جاهزان لوصف هذه المجموعات من القيم، والمراجع، والمعتقدات التي تساهم في تشكيل السلوك الفردي، وهما: الأيديولوجية، والثقافة السياسية. وكلاهما يثير صعوبات تحليلية كبيرة، لأنهما مُثْقَلاَن بدلالات مُسْتَقَاة من عوالم فكرية مختلفة جداً.

أولاً ـ ما هي الأيديولوجية؟

يسود غموض كبير حول هذا التعبير المُسْتَعْمَل بغزارة في سياقات متنوعة للغاية. فهو ينتمي بالفعل للغة رجال السياسة، وللغة العلوم الاجتماعية، على حدٍ سواء. أما في الاستعمالات العلمية للكلمة، فلم يتحقق بعد إجماع غير قابل للنزاع حولها. ومع ذلك، ونظراً لأهميتها من وجهة نظر ما تعنيه، ومن وجهة نظر استعمالها المعتاد، في آن معاً، فإنَّ من غير الممكن التخلي عنها، بدون قيد ولا شرط، لصالح تصوُّرات قريبة منها.

أ ـ التقليد الجدالي: أيديولوجية من أجل التنديد بالخصم

منذ نهاية القرن الثامن عشر، فرضت كلمة أيديولوجية نفسها من أجل الدلالة، تحقيرياً، على المذاهب التي كانت تطمح للتفكير بالنظام الاجتماعي. وفي المجادلات السياسية، كان يُنَدَّد «بالأحكام المُسْبَقَة الأيديولوجية»، أو يُتَبَاهى «بإدارة الظهر للأيديولوجية»[1]. ويدلُّ التعبير على

(1) في المؤتمر الوطني للحزب الاشتراكي، المنعقد في 29 حزيران 1986، في بري سان جيرفيه، أشار ليونيل جوسبان إلى «ضرورة تأسيس قيم الاشتراكية في الواقع، وإلاّ فإنها =

مجموعة أفكار خاطئة، مقطوعة عن الوقائع الملموسة، ويُدّافع عنها بميولٍ، أو بأهواء دوغمائية. ويُعَبِّر استعماله في اللغة الجارية، بصفة عامة، عن شكلٍ من أشكال مقاومة فكر رجال الدين، الذين كانوا، منذ فلاسفة القرن الثامن عشر، يطمحون لقيادة تطور المجتمع تبعاً لمخططاتهم الإجمالية الخاصة بتفسير العالَم. كما يبدو فيه تمرُّد «النزعة البراجماتية» أو «الحسِّ السليم» ضد «النظريات الحدسيَّة».

ومع ذلك، فإن هذا التقليد الجدالي كان حاضراً أيضاً لدى المفكرين أنفسهم. فكارل ماركس، في القرن التاسع عشر، كان يعارض بقوة بين الأيديولوجية والعلم، ويُعَرِّفها بأنها مجموع التمثّلات (الخاطئة) التي يُنتجها المسيطرون، بطريقة مُغْرِضَة، بغية تبرير استغلالهم الطبقي. وهكذا كان يُنَدِّد «بالنزعة الانسانية» البرجوازية لليبراليين الذين كانوا يمجِّدون المساواة بين المواطنين على مستوى حقوقهم، لكي يحجبوا بشكل أفضل، وراء هذا الوهم من المساواة الشكلية، حقيقة الانشقاق بين الرأسماليين والعمال[1]. ويعارض ماركس الأيديولوجية (المخادِعة) بالعِلم (البروليتاري) الذي، بقيامه بنسف المظاهر الخادعة، يعيد الوضوح للعلاقات الواقعية بين البشر. ولكن ما هي هذه العلاقات؟ إنها علاقات الانتاج القائمة على اغتصاب القيمة الفائضة على حساب العمال.

وفي القرن العشرين، أوضح أتباع التوسر، الذين يندرجون ضمن منظور رسمه المُنَظِّر الماركسي الايطالي، أنطونيو غرامشي (A. Gramsi) (المتوفى عام 1937)، الدور الذي تلعبه الأيديولوجية في توطيد الرأسمالية. ففي أسلوب الانتاج هذا، هناك عنصران ضروريان لبقائه: من جهة أولى، إعادة إنتاج رأس المال وقوة العمل، أي استهلاك التجهيزات، وتجديد اليد العاملة، الخ، ومن جهة أخرى، إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الانتاجية، أي ترسيخ

= يمكن أن تتحول إلى أيديولوجية، أي إلى رؤية مجردة ومشوَّهة عن العالَم» ـ صحيفة «لوموند»، 1 تموز 1986.

(1) - L'idéologie allemande, publié dans Œuvres philosophiques (Traduction Molitor), Champ libre, 1981, t. 2, p. 78 et s/s.
- Egalement La Sainte Famille, loc. ct., t. 1, p. 120 et s/s.

القيم، والمواقف، وأشكال السلوك، وقواعد الانضباط التي يتطلبها حسن سير عمل المجتمع الرأسمالي. ومنها، على سبيل المثال، احترام ملكية الغير، والطاعة في المشروع، وحُبُّ العمل المُتْقَن... إنَّ «الآلات الأيديولوجية» المتمثّلة، برأي التوسر، بالمدرسة، والدين، والأحزاب والنقابات الإصلاحية، ترسّخ إذن لدى العمّال التمثُّلات الخادعة التي تقوي تأقلمهم مع متطلبات الرأسمالية[1].

وبشكل مفارق، استخدم بعض علماء الاجتماع البعيدين عن الماركسية، من أمثال تالكوت بارسون وريمون آرون، لحسابهم في سنوات الخمسينات والستينات، هذا التعارض بين الأيديولوجية والعلم، بمعنى الانقطاع الجذري بين الخطأ والصواب، أو بين ما لا يمكن البرهنة عليه وما يمكن التحقق منه. ويرى هؤلاء أن المعيار الأساسي للايديولوجية هو رفض الموضوعية العلمية التي تجد نفسها أحياناً وقد شُهِّرَ بها، في التحليلات المنافسة، باعتبارها إدعاءً خادعاً. وهذا الأمر يفترض إذن، صراحة أو ضمناً، أنَّ عالِم الاجتماع «الحقيقي» يستطيع دائماً أن يُحَدِّد موقعه في مكان آخر، فوق الأحكام المُسْبَقَة، والمقولات المُسْبَقَة، والمعتقدات التي لم يُبَرْهَن عليها. وإذا قَبِلَ مؤلِّفونا بأنَّ الأيديولوجيات (ومنها الماركسية، برأيهم، على سبيل المثال؛ في حين أن ماركس كان، بالعكس، يعتبر خطابه الخاص علمياً، وخطاب ريكاردو وآدم سميث أيديولوجياً!) تتغذّى جزئياً بمسعى علمي، فإنهم يعتبرون بأنَّ الشيء الذي تختصّ به، إنما هو جانب الضلال الذي ترتكز عليه[2].

---

(1) - Idéologie et appareils idéologiques d'État, réédité dans Positions, Maspero, 1976.

- من أجل نقد قوي لهذا التحليل، أُجرِيَ من وجهة نظر ماركسية أيضاً، أنظر:

- Perry Anderson, Sur Gramsci, Trad Maspero, 1978.

(2) أنظر في نفس الاتجاه:

- Raymond Boudon, L'idéologie, Fayard, 1986, p. 45.

بعد أنْ عرَّف الايديولوجيات «كمذاهب ترتكز ليس على نظريات علمية، وإنما على نظريات خاطئة أو مشكوك فيها، أو على نظريات مُفَسَّرة بلا مُسَوِّغ قانوني، وتُعْطَى لها مصداقية لا تستحقها»، يُحَدِّد المؤلِّف مشروعه بإظهار لماذا «تكون مثل هذه التفسيرات ممكنة، ولماذا تحظى بمثل هذا الانتشار الواسع» إنَّ العنوان الفرعي لمؤلَّفه هو: **أصل الأفكار المُتَلَقَّاة**، (L'origine des idées reçues).

في كل هذه المقاربات، يكون للايديولوجيات إذن وضع مُحَقَّر ومُنَقَّص. إنَّ الحقيقة والأوهام لا يسعها أن توضع على مستوى واحد: تماماً كما هو الحال بالنسبة للمعرفة العلمية والمعتقدات غير القابلة للبرهان.

ومع ذلك، فإن التمييز بين هذين الأسلوبين للعمل الإدراكي ليس بمثل هذه البساطة. إنَّ من المؤكد أنَّ زَيَف عددٍ معين من الادعاءات، في أية أيديولوجية: ليبرالية، إشتراكية، تقليدية، إلخ... يمكن ، بدون شك، أنْ يُبَرْهَن عليه. والوقائع التي تأخذها الايديولوجية بالحسبان يمكن أن تكون غير موجودة أو مشوَّهة. فأطروحة ماركس القائلة بأن الطبقة العاملة هي الفاعل التاريخي للثورة في المجتمع الصناعي لا يمكن، على سبيل المثال، الدفاع عنها اليوم. ومع ذلك فإن هناك في كل أيديولوجية الكثير من الاقتراحات التي لا يمكن إثبات حقيقتها أو خطئها لمجرد أنها ترتكز على معتقدات ذاتية. فالنزعة التفاؤلية لدى الليبراليين، والنزعة التشاؤمية لدى التقليديين، والأمل بالتحرر النهائي للعمال، يستند كل منها على وقائع، تُقَوَّم بشكل متباين من قِبَل المذهب، وتساهم في إعطائه حداً أدنى من المصداقية، على الأقل في أنظار أولئك الذين ينتمون إليه. إنَّ الأفكار «الخاطئة» للآخرين يمكن أن تكون «صحيحة» من وجهة نظر البعض. وبالنهاية، فإنَّ ما يصنع قوة الايديولوجيات، ليس صِحَّتها، وإنما قدرتها التعبوية. إنَّ الأفراد، في الحياة الاجتماعية والسياسية، لا يمكن أن يُعَلِّلوا أفعالهم بالحقائق المُثْبَتَة فقط. فهذه الحقائق تكون مبعثرة جداً وغير مؤكَّدة، أو يصعب جداً على الادراك بلوغها. ولهذا فإنها تحتاج إلى معتقدات.

ب ـ التوجه العلمي: أيديولوجية من أجل تحديد تمثّلات

استُعْمِلَت كلمة أيديولوجية من أجل عرض مجموعات متماسكة من التمثلات الذهنية المتعلقة بالتنظيم الاجتماعي والسياسي. ومع ذلك، فإنَّ التعريف الشامل يجب أن يأخذ بالاعتبار مظهرها الديناميكي، أي قدرتها على التأثير على الممارسات الاجتماعية عبر سيرورة (إعادة) بناء الواقع الذي تستدل عليه. ولهذا السبب سنعني بتعبير «أيديولوجية» «منظومات التمثلات التي تعمل في مجال المعتقد (السياسي) والعنف (الرمزي)».

إنَّ العنصر الأول في التعريف يحيل إلى فكرة التنظيم. فالأيديولوجيات هي «منظومات تمثُّلات»، بمعنى أنها ترتكز على حدٍ أدنى من المنطق الداخلي، والبناء المُعَقْلِن. إنَّ الأيديولوجيات ليست مجرد قوالبَ متجاورة: فهي تُعَدُّ على أساس عمل تفسير نظري ومذهبي. والأكبر من بينها: كالليبرالية الاقتصادية، والاشتراكية الثورية، والانسانية الفلسفية، تستند إلى مؤلّفات كبرى في تاريخ الفكر السياسي: آدم سميث، ماركس، روسو... أما الأخرى فلها انتشار فكري أكثر تواضعاً، وتندمج من جهة أخرى، وبشكل محتمل، كمجموعات فرعية في تيار رئيسي، كالراديكالية في عهد الجمهورية الثالثة أو النزعة العالَم - ثالثية المعاصرة. وأحياناً، تكون قريبة جداً من القوالب بالمعنى العام. لكنَّ الأمر الأساسي فيها يكمن في طموحها لأنْ تكون كُلِّيَّة وعقلانية.

أما العنصر الثاني، الأكثر تعقيداً، فيستعيد مقولة «المعتَقَد». لقد أظهر باريتو بقوة كيف أنَّ المجموعات الاجتماعية، وكذلك الأفراد، تعتبر عادة الاقتراحات أُموراً مؤَكَّدة، في حين أنها تكون، في الواقع، غير مُبَرْهَنَة، أو غير قابلة للبرهنة. وحتى النظريات التفسيرية المُتَصَنِّعة يمكن أن تكون ضعيفة للغاية، على الرغم من الطابع الجليل للمراجع المعبَّأة فيها. وهذا هو أيضاً حال القيم الأخلاقية التي تفترض وجود تفضيلات ذاتية أو اختيارات ذات طابع أخلاقي. ومن المعتاد بالأحرى، في الحياة اليومية أن يعود المرء إلى عادات أو مبادئ لا يناقش في ملاءمتها الحقيقية.

إنَّ المعتقدات تستجيب بالفعل للمتطلبات الأساسية للحياة الاجتماعية. وهي تُعَدُّ أولاً ضرورية لسدِّ الفراغات التي لا تُحْصَى في المعرفة المُبَرْهَن عليها: وبهذه الصفة، تتّجه لتبديد القلق الذي يُوَلِّده اللقاء مع المجهول، أو ما لا يمكن قراءته. هكذا كان حال نظريات العقد الاجتماعي التي كانت تريد «تفسير» أصل السلطة السياسية في عصرٍ كانت فيه المعطيات الانثروبولوجية القابلة للاستعمال نادرة جداً. إنَّ المعتقدات (السياسية)، بشكل خاص، ستُستخدم كمؤَشِّرات من أجل مجابهة أوضاع جديدة، والحكم عليها سواء من وجهة النظر العملية (أيُّ سلوك ينبغي تبنّيه تجاهها؟) أم من وجهة النظر الأخلاقية (ماذا نفكر بشأنها؟). كما أن المراجع المذهبية (حرية المشروع،

الخدمة العامة. . .) أو إستذكار القيم (عدالة اجتماعية، حقوق الإنسان، الخ. . .) يمكن أنْ تُسْتَخدَم كدليل للعمل، يُسَهِّل القيام باختيار متماسك، على الأقل ظاهرياً، عندما يتردد الفاعل بين عدة مواقف. لكنّ لها، بشكل خاص، وظائف أخرى. فالأيديولوجيات السياسية تتجه لفرض تمثُّلات للواقع، مطابقة لمبادئها الأساسية الخاصة. فتحت تأثير الماركسية، يمكن لأجيرٍ ما أنْ يعتبر نفسه قبل كل شيء عاملاً تستَغِلُّه الرأسمالية. وتحت تأثير المسيحية الاجتماعية، يمكن لأجير آخر أن ينظر لنفسه، بالأحرى، كعضو في جسمٍ إجتماعي كبير، يشكّل كل فرد فيه، في مكانه، عنصراً أساسياً. وفي حالِ حدوث صعوبات اقتصادية، يكون ميل هؤلاء الأجراء للقيام باضراب متأثراً بشكل متباين بتمثُّلاتهم لوضعهم. فهم لا يقرؤون حقيقة الصراع بنفس الطريقة، ولا يتأثرون بنفس المعلومات. فالبعض يرى في الاضراب إشارة للوعي الثوري؛ والبعض الآخر يرى فيه إنقطاعاً في التعاون بين الطبقات، من شأنه إلحاق الضرر بالخير المشترك. واليوم يُعَدُّ حجز إطارٍ في مشروع ما، قليل الأهمية بنظر بعض القيم النضالية، بينما سيُحكم عليه بقسوة في عالَمٍ آخر للمفاهيم الاجتماعية.

وتتميز الايديولوجيات، كمنظومات معتقدات، عن الأديان في كونها لا تقيم أية علاقة مع مقولات التعالي أو الفوق طبيعي. ففي حين أن الأديان تؤسّس، بالدرجة الأخيرة، سلطتها على الوحي، الذي يُظْهِر انبثاق معرفةٍ من مصدرٍ خارجي (أي إلهي، بالمعنى الواسع أو الضيق للكلمة) في هذا العالَم، تسعى الأيديولوجيات جاهدة، بالعكس، لإقامة سلطتها على قواعد عقلانية، بل علمية. وهي، بهذا المعنى، تكوّن منظومات معتقدات علمانية[1]. ومع ذلك، فإنَّ الأديان ليست فقط خطاباً عن الله أو العالم الماورائي. فهي تتجه لإعداد تمثُّلات للعالَم الأرضي، تتناول، صراحة أو ضمناً، النظام السياسي. ومن وجهة النظر هذه يمكن الحديث عن بُعدها الايديولوجي. ولهذا السبب

---

(1) في هذا الاتجاه نفسه تسير مقالة: **إيديولوجيات** (Idéologies) التي نشرها: F. Bourricaud, R. Boudon في **«المعجم النقدي لعلم الاجتماع»** ـ (Dictionnaire critique de sociologie) ـ 1982 صدرت ترجمة هذا الكتاب في المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر مجد ـ بيروت تحت نفس العنوان.

كانت العلاقة بين الدين والسياسة حاسمة تاريخياً. لقد قدمت الأديان، غالباً، تبريرات فعَّالة لشرعية الطاعة الواجبة «للأمير»، كما كانت الحالة، على سبيل المثال، بالنسبة للكاثوليكية، وللمسيحية الأرثوذكسية، واللوثرية، وأيضاً بالنسبة للكنفوشيوسية في الشرق الأقصى. أما بعض المذاهب الدينية: كالنزعة الطُهْرِيَّة الانجليزية، والإسلام الشيعي، فتحتوي طاقات ثورية كامنة، إما بسبب الدعوة للمساواة التي تحملها، أو بسبب خضوع الميدان السياسي، الشديد، للميدان الديني الذي تُسَلِّم به. إنَّ الهويات السياسية والدينية تكون أحياناً، من جهة أخرى، صعبة الانفصام عن بعضها البعض، كما يُظْهِر ذلك اليوم مثال سكان البلقان؛ والبقاء التاريخي لليهود، في شروط غير مواتية، لم يكن بامكانه أنْ يتحقق إلاّ بفضل الإخلاص للكتاب المقدس. إنَّ الأديان الكبرى تُشَكِّل اليوم منظومات تمثلات للعالَم تعمل من مواقع الدفاع بسبب تقدم المعرفة العلمية من جهة أولى، وعَلْمَنَة المجال العام في العديد من البلدان[1]، من جهة ثانية. إنَّ الظاهرة، في ذاتها، ثقيلة بالتوريطات السياسية: إما لأنها تقود إلى تصلُّبات من النمط الأصولي، وإما لأنها تثير عجزاً في المعتقدات المشجعة على بروز أشكال غير معروفة من الفوضوية الاجتماعية.

وأما العنصر الثالث، أخيراً، فيستعيد مفهوم العنف الرمزي. وهذا المفهوم، المستعار من بيار بورديو[2]، يعرض بشكل صحيح السيرورات المستخدَمة في أساليب بثّ المعتقدات. ففي أصل سيرورات العنف الرمزي يقع واقع أنَّ التمثلات الاجتماعية والسياسية، التي تفرض نفسها كتمثلات مهيمنة في مجموع المجتمع، كانت قد أُعِدَّت، في الواقع، في بعضٍ من أجزائه. فالأفراد والفئات الاجتماعية ليس لديها، بالفعل، قدرة متساوية على صياغة وبثّ المعتقدات الضرورية لها من أجل تأكيد وجودها. وهكذا لعبت الكنيسة ورجالها، في داخل المجتمع الاقطاعي في الغرب، وعلى هذا

(1) يمكن، على سبيل المثال، الرجوع إلى ثلاثة مؤلفات تركيبية حديثة، هي:
- Olivier Carré, L'islam laïque, A. Colin, 1993.
- Danielle Hervieu-Leger, La religion pour mémoire, Cerf, 1993.
- Patrick Michel, Politique et religion. La grande mutation, Albin Michel, 1994.

(2) يشرح المؤلّف موقفه في كتاب ـ مقابلة مع Loïc Wacquant، بعنوان: **أجوبة (Réponses)**، Seuil ـ 1992 ـ ص: 116 وما بعدها.

المستوى، دوراً كبيراً حلّ محلّها فيه، تدريجياً، مفكرون متحلّلون من أيّ إنشغال لاهوتي: كفلاسفة القرن الثامن عشر، والجامعة، وكذلك الأحزاب الجماهيرية الكبرى في نهاية القرن التاسع عشر، إلخ. . . لقد كان انطونيو غرامشي يدافع عن الفكرة القائلة بأن كل طبقة اجتماعية تفرز طبقتها الخاصة من المثقفين العضويين الذين يساعدونها على وعي هويتها من خلال تبرير شرعية توقعاتها ومطالبها، وصياغة مشروع تاريخي لها، أو آفاق مستقبلية على الأقل. وهكذا كان لدى البرجوازية، برأيه، صحفيوها، ومحاموها، والمنافحون عنها، ومذهبيوها، في حين كانت البروليتاريا العمالية تزوّد نفسها، «بمثقف عضوي جماعي»، هو الحزب الشيوعي، الطليعة المستنيرة للمناضلين، المسلّحين بمعرفة نظرية، بفضل الماركسية.

إنَّ التحليلات والمذاهب المتنافسة هي ثمرة عمل متخصِّص. وهي تُعَدُّ وتُصاغ من قِبل أفراد لديهم رأسمال ثقافي مرتفع وسلطة شرعية مُعْتَرَف بها: وهم، على سبيل المثال، مثقفون مكرَّسون، وصحفيون مُؤَثِّرون، وقادة حركات تمثيلية، إلخ. . . وهناك، بشكل خاص، بعض الفاعلين الاجتماعيين الذين يكونون في وضع مميَّز يسمح لهم بفرض منظومات تمثلاتهم ومعتقداتهم، لأنهم يراقبون أو، على الأقل، يمارسون تأثيراً خاصاً على سلطات التكيُّف الاجتماعي، كالمدرسة، والمنظمات الدينية أو السياسية، ووسائل الإعلام. لنفكر ببساطة بالرهان الذي يمكن أنْ يكوِّنه في نهاية القرن التاسع عشر التعريف الرسمي لبرنامج كتب التعليم المدني أو التاريخ (ومن هنا نبع دور أرنست لافيس (Ernest Lavisse).

إنَّ المعتقدات: القيم، البناءات المذهبية، والنظريات الاجتماعية، الخ. . ، تنمو إذن بالأصل في داخل أوساط محدودة العدد. وهي لا تستطيع أنْ تفرض نفسها في مجموع المجموعة الاجتماعية أو في مجموع المجتمع إلاَّ في نهاية سيرورة ترسيخ يشترط فعاليتها عاملان:

- عقلنة المتطلبات الخاصة بالوسط الذي شهد ولادتها، بعبارات عامة، وكلِّيَّة. فمطلب الحرية يعني أولاً، بالنسبة للمثقفين، حرية الكلام، والكتابة، والنشر؛ وبالنسبة لرؤساء المشروع الاقتصادي، حرية تثبيت الأسعار والأجور، واستخدام اليد العاملة وتسريحها. وهو يصبح قيمة

كلِّيّة حين يُنَصَّب كمرجع إيجابي لكل الشعوب، بما فيها الأفراد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة، و الذين يعيشون في حالة تبعية اقتصادية مطلقة.

- البثّ المهيمن لهذه المعتقدات بفضل مؤسَّسات تمارس، في الواقع، ففي المعتقدات المعادية أو الحطِّ من قيمتها، على الأقل. فهي تُقْتَرَح، على سبيل المثال، باسم العقل أو العلم. لكنَّ وجود علاقة قوى فكرية، أو ثقافية، أو انضباطية، هو في الحقيقة، وحده الذي يسمح، على الصعيد العملي، بهذا النفي (ب. بورديو) أو هذا «الحرمان» (جـ. هابرماس). إنَّ هناك دائماً، وعلى الرغم من المظاهر، شرطة فكرية.

ومنذ أن يكون هناك، في مجتمع معين، تسلسل في الشرعية بين المعتقدات، والأجهزة الفعَّالة للبثِّ الاجتماعي، يوجد بالضرورة دائماً عمل أيديولوجي نشيط في داخله. بهذا المعنى تُعَدُّ مقولة «انحطاط الايديولوجيات» (بيل) باطلة إذن[1]. وبالمقابل، فإنّ ما يميز المجتمع الحديث في الغرب إنما هو، بدون شك، انحطاط رؤيته. والسبب الأول لهذه الظاهرة هو إنبثاق الاجماع، الظاهري على الأقل، الذي يخفي تنافسات المصالح والمعتقدات. إنَّ القوة الحديثة لوسائل الاتصال الجماهيرية تساهم بالفعل في إنتاج مثل هذه الآثار البصرية. والسبب الثاني لها هو ضعف المنظمات التي كانت، في المجتمعات الليبرالية والعلمانية، ترفض علناً الايديولوجية المسيطرة: كالكنيسة الكاثوليكية المتعلقة بقيم تقليدية، والحركة الشيوعية الثورية الحاملة لمشروع معادٍ للرأسمالية.

والسبب الثالث يعود للشروط الحديثة لصياغة المعتقدات. فليس من المبالغ فيه الحديث اليوم عن أيديولوجية من دون أيديولوجيين وخصوم. ففي الشروط المعاصرة للإنتاج الفكري لم تَعُد النظرية النقدية بشكل جذري، تغري كما في السابق. إنَّ لغياب المؤلَّفات المذهبية الطوباوية بشكل جريء علاقة، بدون شك، بالقدرة على «خيبة الأمل» التي تحملها العلوم الاجتماعية في ذاتها. وتحليلها، بهدف الوصول إلى أقصى حدٍ من الوضوح، هو مزيل

(1) حول هذه القضية، أنظر: - P. Birnbaum, La fin du politique, Seuil, 1975.

بالضرورة للأساطير؛ فهو يقوّض بسهولة سلطة الخطب «التنبوئية» بقدر ما يبقى نفوذ العلم مرتفعاً (الأمر الذي يحيل، من جهة أخرى، إلى قضية النزعة العلمية الجديدة كأيديولوجية حديثة!). وهناك مظهر آخر ينبغي النظر إليه: إنه واقع وجود تفاعل شديد وثابت بين الإنتاجات الفكرية، وتفرضه الوسائل المعاصرة للتعبير الإعلامي. إنَّ كل بحث عن أبوة حقيقية يصبح إشكالياً، فالفاعلون يؤثرون على بعضهم البعض بشكل متقابل، ويدفعون ثمن بطاقة دخولهم في جدل الأفكار، بطَرْزهم بطريقة مصطنعة على مواضيع الساعة: دولة القانون، الفردية وحقوق الانسان، الأخلاق في السياسة، الخ... إنَّ الصَلْب (hard) في الأيديولوجيا يخلي مكانه للّيِّن (Soft)[1]، ومنطق المجتمع الإعلامي يعطي ببراعة الميزة لقاسم أيديولوجي مشترك، حتى وإنْ ترك، عند الحدود، للأيديولوجيات المنشقَّة أو المتطرفة فرصةً للتعبير عن نفسها، من أجل الحفاظ على مظاهر التعددية.

ثانياً ـ ما هي الثقافة السياسية؟

يُعَدُّ التركيز على مفهوم الثقافة (مالينوفسكي [Malinovski]، ليش [Leach]، غيرتز [Geertz])، من الخصائص المميزة لفرع علمي كالأنثروبولوجيا. إلاّ أن هذا الفرع تفرَّق في وقت مبكر جداً، في علوم اجتماعية أخرى، ولاسيما في بعض تيارات علم الاجتماع. وقد سبق لدوركهايم، في «الأشكال البدائية للحياة الدينية»، أنْ خلص لإقرار أهمية «التمثلاتَ الجماعية» التي، نظراً لكونها مؤسَّسة من قِبَل المجتمع، تلعب دوراً كبيراً في بناء «الوعي الجماعي»[2].

إنَّ الاهتمام الذي تجلّى في علم السياسة بهذا المفهوم ينجم عن تقليد ثلاثي. في البدء، يجب الاشارة إلى صلة النسب بويبر. فمؤلِّف «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» (1905) يتَّبع مسعى مشابه، في هذه النقطة، لمسعى إميل دوركهايم، عندما يبحث في القيم الدينية عن قالب لأشكال السلوك الاجتماعي (وبخاصة، في هذه الحالة، السلوك الاجتماعي ـ

(1) - François-Bernard Huyghe, La soft-idéologie, R. Laffont, 1987.

(2) - Les formes élémentaires de la vie religieuse, Rééd, PUF, 1968, p. 630 et s.

الاقتصادي). أمّا صلة النسب الثانية فهي الصلة بعلم الأثنولوجيا (Ethnologie) الثقافية: ففي أعمال روث بينيديكت (Ruth Benedict) عن هنود البيبلو (Pueblo)، (Patterns of Culture, 1934)، ومرغريت ميد (Margaret Mead) عن الساموان (Les Samoans)، أو أيضاً أعمال ابراهام كاردينر (Abraham Kardiner)(الفرد ومجتمعه) (L'individu et sa société) (1939)، ثم رالف لينتون (Ralf Linton) دُرِسَت العوامل الثقافية باعتبارها تبني، بشكل خاص، شخصية كل فرد، على مستوى «أناه العليا» أو «المثل الأعلى لأناه». وأما صلة النسب الثالثة، أخيراً، فهي الصلة بالنزعة التجريبية الاجتماعية الامريكية التي أكدت نفسها في بداية القرن العشرين؛ إنَّ مدرسة شيكاغو، بشكل خاص، ستولي انتباهها للفسيفساء العِرْقي - الثقافي الذي تكوَّن على شواطئ بحيرة ميتشيغان، نتيجة التدفقات الكثيفة لمهاجرين من كل الأصول.

هل تكوَّن لهذا علم سياسة للثقافة؟ لقد أنكر برتراند بادي ذلك بشدة، وأخذ ثانية بالعديد من الانتقادات الموجهة لأعمال قابلة فعلياً للنقاش في العديد من مظاهرها، وطوَّرها[1]. ومع ذلك فقد أراح هو نفسه، والتيار الفكري الذي يُدْرِج نفسه فيه (Eisenstadt) مفهوم الثقافة السياسية عندما تَسأل عن علاقة التقاليد الدينية الكبيرة أو، بشكل أخص، التقليدَيْن المسيحي والإسلامي[2] بالسياسة والدولة.

أ - تعريفات

تُكَوَّنت الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنىً للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويَّاتها. إنها تسمح إذن لكلٍ منهم بتحديد موقعه في المجال المعقَّد للسياسي، وذلك من خلال تعبئة حدٍ أدنى من المعالِم، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه: سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو سلوكه كناخب أو مُكَلَّف بدفع ضريبة، إلخ...

(1) - Culture et Politique, F4ᵉ éd. Économica, 1993.
- Badie, Hermet, Politique Comparée, PUF, 1990, p. 45 et s.

(2) - Les deux États, Fayard, 1987.

ويقيم مفهوم الثقافة السياسية علاقات وثيقة مع التعريف العلمي للأيديولوجية. وما يميزها عن بعض، بشكل أساسي، إنما هو الفرق في النظرة الموجَّهة إلى موضوعٍ مشترك تقريباً، هو: المعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي. فالحديث بعباراتَ الأيديولوجيا، يعني الاشارة للطابع الملتزم لهذه المعتقدات، والتركيز على استعمالاتها الصراعية من قِبل الفاعلين السياسيين: كالأحزاب، والمنظِّرين والمذهبيّين، والطبقات الاجتماعية. وبالعكس، فإنَّ التفكير بعبارات الثقافة، يعني التموضع في ميدان «الحياد» بشكل مزدوج: في النظر لكل منظومات المعتقدات هذه من خلال نفس مسافة الفحص السريري التي ينظر منها الأثنولوجي المعتاد على النسبية؛ وفي الايحاء بأن هذه التصوُّرات تفرض نفسها من خلال آليات عقلانية (أجوبة متكيفة مع الأوضاع المُعَاشة في «المجتمع») أكثر مما تفرض نفسها من خلال العنف الرمزي، أي بفعل آثار السيطرة التي تمارسها في داخل هذا المجتمع فئات اجتماعية مهيمنة. فقد طُبِعَ مفهوم الثقافة فعلاً، بالأصل، بالاهتمام، الذي لم يُشْبَع بعد كما ينبغي، بتجاوز المركزية الإثنية للباحث في الدنو من حضارات لها منظومات تمثلات بعيدة عن وسطه الأصلي الخاص.

إنَّ **المقاربة الأولى** التي يمكن تبيُّنها، في الأعمال المكرَّسة للعوامل الثقافية للحياة السياسية، تتجه لتحقيق الاستقلال الجذري لمفهوم الثقافة السياسية بالنسبة لمجموع التمثُّلات الأخرى التي يكوِّنها الأفراد عن علاقتهم بالمجتمع. وفي الأعمال التجريبية التي تمَّ القيام بها في هذا الميدان، تُشَكِّل بحوث ألموند وڤيربا (Verba) مرجعاً مقبولاً[1]. وقد جرى فيها التمييز

(1) قام المؤلِّفان بالدراسة المقارنة الأولى للثقافات السياسية القومية في خمسة بلدان هي: الولايات المتحدة، المكسيك، المانيا الغربية، بريطانيا وإيطاليا. أنظر:

- The Civic Culture. Political attitudes and democracy in five nations. Princeton University Press, 1963.

- وقد أخذ ڤيربا وني (Nye) ثانيةً بالدراسة في عام 1971، وتناولا، في هذه المرة، سبعة بلدان، هي: الولايات المتحدة، النمسا، الهند، اليابان، نيجيريا، هولندة ويوغوسلافيا. وقد أدى توسيع البحث لظهور مؤلَّف جديد، هو:

- The Civic Culture Revisited, Boston, Little Brown, 1980.

- وتنبغي الإشارة بشكل خاص إلى مساهمة: =

كلاسيكياً بين ثلاثة مظاهر. الأول هو البُعْد الإدراكي، أي مجموعة المعارف، الثابتة أو لا، التي يكون الشخص قادراً على تكوينها عن الفاعلين في منظومة الحكم، وقواعد عملها. والثاني، هو البُعْد العاطفي، أي الادراكات الملوَّنة انفعالياً: لامبالاة مقابل اهتمام بالسياسة، إنجذاب مقابل رفض الأفراد، والأحداث، والرموز، والمعايير التي تخترق المسرح السياسي. وأخيراً، البُعْد التقييمي، أي القدرة على إصدار أحكام قيم، مُوَضَّحة أم لا، حول ما يجري فيه؛ وتحيل إلى مقولات القانوني وغير القانوني، الفعَّال وغير الفعَّال، الشرعي وغير الشرعي، الخ...

وتسمح مجموعة التمثلات الإدراكية، والعاطفية، والتقييمية بالتعرف على «الأهلية السياسية الذاتية» للمواطنين. لقد أظهر دانيال غاكسي، الذي أخذ ثانيةً بهذا المفهوم، كيف أنَّ هذه الأهلية كانت ملوَّنة بالانتماء الطبقي ومستوى التكوين العام[1]. فالأفراد الذين لديهم القليل من الدبلومات (أو الذين ليس لديهم أي دبلوم) يتشاطرون، بشكل خاص، في أغلب الأحيان، الرأي القائل بأنَّ «السياسة تتناول أموراً معقَّدة جداً على الفهم». وينجم عن ذلك شعور بعدم أهلية المواطنين، يُثَبِّط من همَّتهم على المشاركة السياسية النشيطة.

إنَّ أحد الاتجاهات البارزة لتحليل ألموند ومساعديه يتجلّى في الميل للتفكير بعبارات **القيم الإجماعية** التي يتشاطرها الناس عموماً[2]. أما فائدة أعمال رونالد اينجلهارت فتكمن في توضيحه انقطاعات ونزاعات القيم التي يمكن أن تخترق المجتمع. فبالاستناد على البحوث التي أُجريت في عدة بلدان غربية، إتجه المؤلِّف للمعارضة بشدة بين ما يدعوه القيم ما بعد المادية (التي تتميز

= - G. Almond, The intellectual history of the civic culture concept, P. 3 et s/s.
وفي هذا الكتاب يُعلنَ المؤلِّف صراحة صلة نسبه بتوكوفيل.

(1) - Daniel Gaxie, Le Cens caché, Seuil, 1978, p. 105 et s. et p. 164 et s.

(2) تقول مزحة كلاسيكية، توضِّح قوالب الحسّ المشترك: في ألمانيا كل شيء ممنوع باستثناء ما هو مسموح؛ وفي فرنسا كل شيء مسموح باستثناء ما هو ممنوع؛ وفي الاتحاد السوفياتي كل شيء ممنوع بما في ذلك ما هو مسموح؛ وأخيراً في إيطاليا كل شيء مسموح وخاصة ما هو ممنوع.

بتحفظ كبير جداً تجاه المال والمنافسة الاجتماعية) والقيم المادية المتكيفة مع منطق المجتمع السلعي[1]. ويؤكد اينجلهارت، وهو يدافع عن أطروحته ضد المُشَنِّعين العديدين الذين أثارتهم، إنَّه: «منذ أقل من جيلٍ كان هناك إجماع مادي سائد. فاليسار واليمين، والماركسيون والرأسماليون كانوا جميعاً متفقين على التفكير بأن النمو الاقتصادي كان أمراً حسناً. وكانوا فقط مختلفين على الطريقة التي يجب أنْ تُوَزَّع بها ثماره، واليوم، مع انبثاق النزعة المابعد مادية، وُضِعَ النمو الاقتصادي نفسه، كقيمة، موضع الاتهام، ومعه النظرات التقليدية حول العمل، والسلطة، والدين، والمعايير الجنسية والاجتماعية»[2].

وهناك اتجاه آخر واضح في بحوث الموند، وفيربا وني يتجلّى في الميل للحكم **بعبارات معيارية**. وهذا الأمر صحيح أولاً عندما يعارضون بين ثقافات الخضوع (المانيا، إيطاليا) وثقافات المشاركة (الولايات المتحدة). في النموذج الأول، تُهيمن، برأيهم، على العلاقات بين المحكومين والحكام رؤية معينة للمعايير التي ينبغي احترامها، والقواعد التنظيمية التي ينبغي الخضوع لها، والأفعال الحسنة التي ينبغي الأمل بها. وفي النموذج الثاني، سيتم النظر إلى هذه العلاقات من وجهة نظر «هابطة» (خضوع...) و«صاعدة» (مشاركة ممكنة ومرغوب بها في السيرورات التقريرية التي تنظّم حياة المواطنين). إلاَّ أن هذا التعارض المثالي - النموذجي هو، في الواقع، وعلى الأرجح، أقل قطعاً، لأننا نجد في كل تقليد-قومي عناصر من ثقافة «الخضوع» ومن ثقافة «المشاركة»، حتى وإنْ كان التوازن فيما بينهما يمكن أن يكون شديد الاختلاف.

كذلك فإنهم يرون في ما يدعونه «الثقافة الضيقة الأُفق» نوعاً من مرحلة بدائية في سيرورة تحديث ينبغي أن تقود لبلوغ آفاق أوسع. وهم، بهذه

---

(1) - R. Inglehart, The Silent Revlution, Princeton University Press, 1977.

(2) -Observations on Cultural Change and Postmodernism (Trad. personnelle) publié dans: John Gibbins (Éd.). Contemporary Political Culture, Princeton University Press, 1989, p. 251.

- R. Inglehart, Cultural Shift in Advanced Societies, Princeton University Press, 1989, traduit sous le titre: La transition culturelle dans les sociétés industrielles avancées, Économica, 1993.

التسمية، يصفون بالفعل مجموعات التمثلات الذهنية الخاصة بالسلطة (السياسية) والمجموعة، والمحصورة ضمن الأفق المحدود للقرية، والعشيرة والقبيلة. لقد أظهر إيمانويل لوروا لادوري، في مؤلّفه الذي أصبح كلاسيكياً[1]، كيف أن سكان مونتييو (Montaillou)، وهي قرية في إقليم أوكيتان (Occitan)، كانوا، في بداية القرن الرابع عشر، يعيشون في نوع من «جزيرة من حيث المكان والزمان». وكانت هويتهم الجماعية، ومعرفتهم بالعالَم الاجتماعي، وتجربتهم في مجال السلطة، تقع ضمن الأبعاد الجغرافية الضيقة لأبرشيتهم، وضمن إقليم أوسع بقليل كانت هذه الأبرشية مُدْرَجَة فيه. وفيما وراء ذلك، لم يكن هناك إلا عالماً سديمياً كان يبرز فيه، بطريقة ظرفية، وشريرة في أغلب الأحيان، وكلاء الملك أو السلطة الكهنوتية. وحسب مُنَظِّري التحديث، فإن الثقافة السياسية ذات البُعْد القومي كانت تُبنى بالضرورة على أنقاض الثقافة الضيقة الأفق. الأمر الذي أطلق عليه بيار ڤالان (Pierre Vallin) تعبير «تفكيك الحدود الاقليمية» (La déterritorialisation)[2]. ومع ذلك فإنَّ العديد من الأعمال المكرَّسة لفرنسا ذات العادات المحلِّية تحثُّ على التفكير، بعبارات أكثر تنويعاً، في العلاقات بين الثقافة الضيقة الأفق والثقافة القومية. وما زالت هناك حتى في أواسط القرن العشرين ثقافات ضيقة الأفق، قوية ومتفقة مع سيرورة التحديث الاقتصادي[3]، تشهد عليها، مؤخراً، ظاهرة «عودة الثقافة المحلية»[4].

---

(1) - Emmanuel Le Roy Ladurie: Montaillou, village occitan, Gallimard, 1975.

(2) - Les paysans limousins et le pouvoir (1870- 1914), Thèse Université Paris IV- 1980.
- Eugen Weber, La fin des terroirs, Trad. Fayard, 1983.,
- هذا المنظور رفضه، بحجج قوية، هيوبرت بيريز (Hubert Pérès) في كتاب:
- Individus entre village et nation. Une expérience identitaire dans la formation de la France républicaine, Thèse IEP, Bordeaux, 1993, reprogr.

(3) - E. Morin, Commune en France. La métamorphose de Plozévet, Fayard, 1967.
- L. Wylie, Chanzeaux village d'Anjou, Gallimard, 1970.
- S. Berger, Les paysans contre la politique. Trad. Seuil, 1975.
- A. Burgiere, Bretons de Plozévet, Flammarion, 1977.

(4) - M. Bodiguel, Le rural en question. Politiques et sociologues en quête d'objet, L'Harmattan, 1986. =

وتثير مقاربة الثقافة السياسية من خلال استقصاء لدى سكان المجموعة المعنية عدداً من المشاكل. فيجب أولاً تسجيل الصعوبة المتمثلة في جودة التحقق، في الأجوبة على الاستبانات، من الفرق بين المعايير والقيم التي يدَّعي الأفراد الانتساب لها، وتلك التي تُلْهِم فعلياً سلوكهم. ويمكن، من جهة أخرى التساؤل عمَّا إذا كانت وظيفة القيم تتمثل في «توجيه العمل» أم، بالعكس، في إضفاء طابع الشرعية عليه بعد حدوثه أم، أيضاً، في حجب دوافعه الحقيقية. وهذا هو، على سبيل المثال، حال المكلَّف الذي يُعلن أنه دفع ضرائبه لأنه يؤمن «بالتضامن القومي»؛ في حين أنَّ من الممكن أنه يدفعها فقط بدافع الإكراه، لكنه، نظراً لعدم قدرته على الغش بدون مجازفة، يصل للاقتناع بأنه يتصرَّف بدافع مِثال أعلى أخلاقي. وهناك صعوبة أخرى تنشأ من كون الثقافة السياسية ليست، في الواقع، منفصلة بشكل حقيقي عن أكثر التصورات الثقافية شمولاً، وهي التي تتحكم برؤية السلطة، وبالعلاقة المفتوحة أو القلِقة بالغير، وبالرفع من قيمة المال، وبادراك التسلسلات أو المراتب الاجتماعية، الخ. . . لقد برَّر «هذا العلم السياسي للثقافة» فعلياً، ومن خلال قيامه بعمليات فصل عازلة جداً، مَأْخَذ العمل من خلال إقامة تلازمات إحصائية بين أشكال السلوك والقيم السياسية أكثر من قيامه باقتراح نماذج مقنِعة بما فيه الكفاية، وخاصة بالتفسير السببي.

وتهتم **المقاربة الثانية**، التي أوضحها ماكس ويبر، وتغذِّي العديد من الأعمال اللاحقة ذات الطابع الاجتماعي ـ التاريخي أو المقارِن، بالأبعاد السياسية للتقاليد الثقافية، وذلك من خلال تمييزها غالباً للتقاليد الدينية. إنَّ الأمر لم يَعُدْ يتعلق إذن بعزل الثقافة السياسية للأفراد، وإنما بالاستدلال، في داخل المنظومات الكبرى للمعتقدات الاجمالية، عمَّا لديه من نتائج على المؤسسات والحياة السياسية. لقد كان ماكس ويبر يبحث في الثقافة الطُهْرِيَّة عن أصل أشكال السلوك المتكيِّفة مع منطق الرأسمالية البدائية: التقشف، الادخار، الاهتمام بالنجاح المادي[1]. وقد إهتم رينهارد بنديكس بالطريقة

=

- J. Revel (Dir.) L'espace français, Seuil, 1989.

- A. Mabileau, Le système local, Montchrestien, 1993.

(1) - L'éthique propestante et l'esprit du capitalisme, Trad. Plon, 1964, p. 127 et s/s.

التي وطّدت بها المنظومات السياسية، في أوروبا الغربية، وكذلك في روسيا واليابان، سلطتها بتعبئتها، لصالحها، لشرعيةٍ مبنيةٍ إنطلاقاً من تصوُّرات ثقافية مختلفة للغاية عن تلك التي كانت سائدة فيها[1]. وهكذا فإنَّ الأسس الثقافية للسلطة السياسية، في العالَم المسيحي الغربي، الذي كانت فيه السلطة الروحية تأكدت كقوة متميزة منذ سقوط الامبراطورية الرومانية، ستندرج ضمن ثنائية أساسية بين «الاكليروس» و«الامبراطورية»، بين دائرة «الإلهي» ودائرة «الأرضي». لقد قوّى الملك شرعيته السياسية بحصوله، من خلال احتفال التكريس (م. بلوش)، على إعترافٍ بنوعٍ من الوكالة الإلهية؛ لكنه اصطدم في عمله بالحدود التي رفعتها في وجهه السلطة الكنسية عندما تذرَّعت بحقها «بالحكم على الخطيئة»، في حال انتقاصه من قانون الله. وفيما بعد، إنمحت الوكالة الإلهية، في هذا المجتمع الذي يسير في طريق العلمنة، لصالح الوكالة الشعبية التي يضمنها للحكّام أسلوب تكريس آخر، هو الاقتراع العام والشامل. وكما يُذَكِّر بذلك بادي، في إثر هذا المؤلِّف، فإنّ مفهوم السيادة الشعبية، المطبوع بتقليد ثقافي خاص بتحديد السلطة المطلقة، لا يسعه أن يعني الشيء نفسه الذي يعنيه في عوالم أخرى: فالفصل بين المقدس والدنيوي لم يتَّبع في العالَم المسيحي الشرقي والاسلام نفس الطرق، بل إنه كان لأمدٍ طويل غير موجود[2].

إنَّ «العلم الاجتماع التاريخي»[3] هذا الفضل في العمل على تفجير التجانس المزيف بين مقولات واسعة جداً. فهو، بإشارته للخصوصيات الثقافية غير القابلة للاختزال في كل مجتمع، يسمح بتجنُّب التقريبات التحليلية الفظّة. وهكذا فإنَّ مطلباً سياسياً مشتركاً بين كل المنظومات الاجتماعية، كمطلب احترام الحكّام، لا يوقظ أبداً نفس المفاهم في العالَم الغربي وفي

(1) - Kings or People. Power and the mandate of rule, Berkeley, University of California Press, 1978.

(2) - B. Badie, Les deux Etats, Fayard, 1987, P. 67 et s. et p. 85.

(3) للاطلاع على عرض شامل حول هذا النموذج من المقاربة في علم السياسة، راجع:

- B. Badie (Dir.): La sociologie historique, Revue internationale des sciences sociales, 1992, n° 133.

البلاد المطبوعة بالتقاليد الكونفوشيوسية (الصين، كوريا...). وحتى في داخل العالم الغربي، فإن هناك من وجهة النظر هذه فوارق ثقافية واضحة بين البلاد اللوثرية في أوروبا الشمالية والبلاد الكاثوليكية المطلة على البحر الأبيض المتوسط. إنَّ التاريخ يسمح إذن بالعودة إلى ملاحظة أكثر تيقظاً للخصوصيات، في حين أنَّ البُعْدَ الاجتماعي يقي من نزعة القيام بمجرد وصف وقائعي. والتمثُّلات السياسية لحدثٍ، كحدث الثورة الكبرى، تختلف في فرنسا نفسها، بطريقة محسوسة للغاية بحسب مستوى التكوين العام، والتجذُّر الجغرافي، والدين، والمدرسة المُرْتَادة. إنَّ تاريخاً دقيقاً للعقليات، على غرار التاريخ الذي تمَّ إجراؤه في أعمال موريس أغيلهون بالنسبة لمنطقة فار (Var)، وبول بوا بالنسبة لمنطقة سارت (Sarthe)[1]، هو وحده الذي يسمح بإعادة تكوين هذه السلاسل النَسَبِيَّة المعقدة، ويحمي من العموميات المفرطة لعلم الاجتماع الكلي. وبالعكس، فإنهما يجازفان بالقيام بعمليات بناء جديدة، وعلمية بشكل مُبالغ فيه، لمنظومات المعايير والقيم المميِّزة لمجتمع ما، وذلك بنسيانهما ما قام الأفراد/ الفاعلون في المنظومة السياسية باستبطانه فعلياً[2].

ب - درجات استبطان المعتقدات والمعايير والقيم

إلى أي حدٍ تؤثر الثقافة (السياسيّة) على مواقف الأفراد وسلوكهم، ولاسيما المحكومين منهم؟.

من بين الأجوبة الممكنة، نذكر أولاً رؤيتين متطرفتين.

الأولى، نُنَدِّدَ بها «كنزعة ثقافية مُفْرطَة»، وتتجه لأن تجعل من الفرد مجرد ناقل سلبي للتصوُّرات الثقافية لأشكال السلوك الخاصة بمجتمعهم. إنَّه ميل اميل دوركهايم الذي ينزع لإعطاء «التضامن الاجتماعي» الأولوية على

(1) - Maurice Agulhon: La République au village, Plon, 1970.

- Paul Bois: Paysans de l'Ouest, Flammarion, 1971.

(2) كان جيفري لويد (Geoffrey Lloyd) قد ندَّد بمبالغات تاريخ العقليات، في تقاليد مدرسة الحوليّات (L'École des Annales) في كتابه:

- Pour en finir avec les mentalités, Trad. La Découverte, 1994.

الفرد، في نظرياته التفسيرية. إنَّ مفهوم «الوعي الجماعي» يحمل هذه النزعة الداعية لإذابة الاستقلال الفردي في لعبة العوامل الثقافية، إلى أوجها[1]. وليس من قبيل الصدفة أن تكون هذه النظريات قد نمت على يد مؤلفين كانوا يرجعون لجماعات ذات بُعْدٍ محدود وتمايز اجتماعي ضعيف. فابراهام كاردينر، على سبيل المثال، اقترح مقولة «الشخصية القاعدية» أو أيضاً «الشخصية النموذجية» من أجل الاشارة إلى رسوخ الثقافة في بناء شخصية الأفراد. وهذه «الشخصية القاعدية»، المشتركة بين جميع أعضاء المجموعة، ستُصَاغ، منذ الطفولة، من خلال عرض مشترك لتحديات الوجود المتشابهة: على سبيل المثال، في المجتمعات الماركيزية التي درسها لينتون[2]، عدم تناسب عددي بين الجنسين، وقلق غذائي ثابت مرتبط بضيق الموارد. وينجم عن ذلك قواعد وعادات تقولب سريعاً جداً أشكال السلوك والإدراك: سلوك أُمومي قليل التنبُّه تجاه الرُضَّع، أساليب علاقات عدوانية بين الرجال والنساء، الرفع من قيمة البذخ في الغذاء والبدانة الخ... إنَّ هذا «التكيُّف الاجتماعي الأولي» الذي يفرض نفسه على الجميع، يثير، بالمقابل، في سنِّ البلوغ، أشكالَ سلوكٍ تشهد، بالرغم من الخصوصيات الفردية، على العلامة «النموذجية» الخاصة بمجموع أعضاء المجموعة.

هذه الأُطروحة انتُقِدَت بقوة لكونها تحتقر، في آن واحد، الخصوصيات الشخصية: مواقف الرفض أو «الانحراف»، والاختلافات التي تخترق خصوصاً الثقافات الأحادية في الظاهر (جيفري لويد). ومهما كانت هذه الانتقادات صحيحة، فإنها تكتسي بشكل خاص ملاءمة كبيرة في المجتمعات ذات التمايز الاجتماعي القوي، التي تعمل، بالبداهة، على تحقيق التعايش بين العديد من الثقافات الفرعية، الخاصة بالطبقات الاجتماعية، والمجموعات الدينية، والمجالات الاقليمية والمحلية، وحتى بالأجيال. وهكذا فإنَّ مفهوم «الشخصية

---

(1) «كلما كانت المجتمعات بدائية أكثر، كلما كان هناك تشابهات بين الأفراد الذين تتكون منهم»، تشابهات بدنية (!)، وكذلك نفسية.

- De la division du travail social, 1893, 8° éd. PUF, 1967, P. 103.

(2) - in Abraham Kardiner, L'individu et sa société. Trad. Gallimard, 1969, p. 255 et s/s.

القاعدية» يبدو غير قابل للنقل في دراسة المجتمعات الصناعية المعاصرة.

أما الرؤية المتطرفة الأخرى فتطرح، بالعكس، كمُسَلَّمة وجود استقلال كبير جداً للشخص بالنسبة للتصوُّرات الثقافية المسيطرة. لقد أشارت النزعة الفردية المنهجية (أولسون، بودون...) بقوة إلى أهمية أشكال السلوك القصدية القائمة على حساب عقلاني بالمقارنة مع أشكال السلوك المشروطة ثقافياً. وبحسب هذان المؤلِّفان فإن المعايير والقيم تعطي عموماً «مؤشرات مبهمة قابلة لتفسيرات متعددة» (بودون)، وإذا بدت قليلة التطابق مع رغبات الشخص، فإنه «سيكيِّفها» مع الوضع الدقيق الذي يوجد فيه، أو سيتبنّى سلوكاً منحرفاً. إنَّ الانتقال للعمل يُدْرَك «كسيرورة تحدِّد معالمها التحكيمات والتسويات التي يجريها الشخص بين المعايير التي تفرض نفسها عليه، والقيم والمعتقدات التي يقبل بها، وبين مصالحه كما يدركها»[1].

إنَّ هذا التحليل يلحُّ إذن على الاختيار الحرّ الذي يقوم به الفرد في وضع معين، وعلى أهمية الحساب الواعي بين الكلفة والميزة، الذي يجري بهذه المناسبة. وهو، بقيامه بذلك، يُقَلِّل بالتأكيد، من قيمة وزن الحسابات العقلانية اللاواعية التي تحكم بناء هذا الحساب نفسه. إنَّ تمثلات ما يتخيل الشخص أنَّه مفيد له، على سبيل المثال، تفرض نفسها تدريجياً في قلب سيرورة تكيُّفه المستمرة مع أسرته ومحيطه الأصلي، وكذلك في المدرسة أو أيضاً بفعل التأثير الثابت للنماذج المُقْتَرَحَة مِنْ قِبَل عالَم وسائل الإعلام.

بين هاتين الأطروحتين المتعارضتين، هناك مكان لقراءات عديدة ممكنة للعلاقات بين الثقافة الجماعية/ والسلوك الفردي. إلاَّ أننا سنركِّز فقط على قضيتين:

الأولى تدور حول **معنى التلازم بين المعايير والقيم من جهة، والمواقف وأشكال السلوك التطبيقية من جهة أخرى.** هل تُشَكِّل المعايير والقيم مرشداً للعمل، أي مصدر إلهام أو تعليل للأعمال المطروحة؟ لقد أَكْرَهَنَا تأثير التحليل النفسي على الإثنولوجيا والأنثروبولوجيا على التخلّي عن هذه

---

(1) - François Bourricaud, Raymond Boudon: Dictionnaire critique de la sociologie, PUF, 1982, p. 136.

التصوُّرات المُبَسَّطَة. وقدَّم بالفعل بعض الأدوات التصوّرية التي تسمح بفهم التفاعلات ذات الاتجاه الواحد على الأقل بين المعايير الثقافية والممارسات الاجتماعية. إننا نجد ثانية هنا آليات **العقلنة** التي تقود لأن تُدْرِج في تماسكٍ مرتدٍ كلياً للوراء أشكالَ سلوكٍ مستوحاةٍ من دوافع لاشعورية ومناهج منطقية لأوضاعٍ غير واضحة، حتى بالنسبة لأولئك الذين يعيشونها. وهذا ما نراه مُسْتَخْدَمَاً، على سبيل المثال، في التفسيرات السياسية البحتة لأشكال السلوك الانتخابي، في الصحافة ووسائل الاعلام؛ فالمواطنون يُفترض فيهم ألاّ يكون لديهم دوافع غير دوافع المواطنين؛ أي لوم الإدارة، والرغبة في تغيير التوجُّه الحكومي... وكذلك آليات **إضفاء طابع مثالي على الذات** أو **إنكار الحقيقة** التي تسمح بالقيام بشكل جماعي باستخلاص إدراكات ثقافية للذات أكثر فائدة. وهكذا تُفَسَّر جيداً المقاومات (بالمعنى الخاص المُعْتَمَد في التحليل النفسي) في وجه استكشاف مناطق الظل الخاص بماضٍ مزعج[1]، وتبيُّن كل الأشكال المختلفة لرفض الغير، وليس بعضاً منها فقط.

هذا التباين، في داخل نفس الثقافة، بين القيم العملية والقيم المُعْلَنَة، يمكن أن يكون عميقاً جداً، ويُحدث ضغوطاً مميزة. وقد أظهرت كارن هورناي ذلك جيداً في خلاصة مؤَلَّفها المشهور: الشخصية المصابة بعُصَاب في عصرنا (1937)[2]. ففي رأيها أن المجتمع الامريكي المعاصر يخترقه، ثقافياً، تناقض ثلاثي. فالقيم التي تُعَلَّم هي قيم المثال الأعلى المسيحي للحب الأخوي والتواضع؛ لكن تلك التي تحكم الحياة الاجتماعية هي قيم المنافسة، والنجاح المادي والمهني، وهي قيم معاكسة بشكل مباشر. إنَّ تمجيد الإعلان والتقنيات التجارية الدائم للحاجات يسير جنباً إلى جنب مع كبت حقيقي لأغلبية الإشباعات المتوقعة. والخطاب الذي يحتفل بالحرية

---

(1) حول ألمانيا، أنظر:

- Alexandre Mitscherlich: Le deuil impossible, Trad. Payot, 1972, p. 33 et s.

- وحول فرنسا، أنظر:

- Michaël Marrus, R. Paxton, Vichy et les Juifs, Trad. Calmann- Lévy, 1981.

- Henry Rousso, Le syndrome de Vichy, 2e édition, Seuil, 1990.

(2) - Karen Horney: La personnalité névrotique de notre temps (1937), Trad. L'Arche, 1953, p. 209 et s.

ومحاسنها تُكَذِّبه باستمرار الإكراهات من كل الأنواع التي تُثْقِل على قدرة المبادرة لدى الأفراد.

إنَّ كارن هورناي، التي لا تُعَدُّ عالمة اجتماع، تقلِّل، بدون شك، من قيمة واقع أنَّ الأفراد لا يتعرضون بنفس الطريقة، وبحسب عمرهم، ووسطهم، ومسارهم الاجتماعي، إلى كل أبعاد هذه «الثقافة الامريكية». لكنّ لها، بالمقابل، الفضل الكبير في الإشارة إلى أن التصوُّرات الثقافية، النشيطة بالنسبة لمجموعة معينة من السكان، يمكن أن تشجع على الظهور المتكرر لبعض الأساليب النفسية الاجتماعية للسلوك: تأكيد الذات، على الصعيد المادي للاستهلاك التفاخري، على سبيل المثال. تنشيط تحرير القدرة على المبادرة العدوانية لدى البعض، أو إثارة نوع من الشعور بالذنب المرتبط باستحالة التوفيق بين قيم متعاكسة لدى البعض الآخر[1]. إنَّ هناك، بالاضافة لذلك، عدة طرق لاستبطان القيم والنماذج الثقافية. فالمعايير، والمراجع والمعتقدات يمكن، سواء على المستوى الفردي أم الاجتماعي، أن تقوم بوظيفة إخفاء أو إنكار العمل كما تقوم بتعبئته. إن الشعار الثلاثي للجمهورية: حرية، مساواة، إخاء يسمح للمجموعة القومية بأن تعطي عن نفسها صورة مُرْبِحة أخلاقياً. وكل عنصر من عناصر هذا الشعار يمكن أن يُلهم تشريعات ويُستَخْدَم، خصوصاً، في وقت لاحق كمرجع. لكن هناك أيضاً تناقضات بين هذه المبادئ: فالحرية الفعلية تولّد تفاوتات اجتماعية، يمكن لتأكيد المبدأ أن يُسْتَخْدَم، بشكل مفارق، لجعلها مقبولة، والمساواة الفعلية تفترض وجود إكراه، ألاَ يمكن، باسمها، تبرير الكثير من التشريعات المتطرفة؟ وعليه، فإنَّ الشعار الثلاثي، الذي لا تنفصل عناصره عن بعضها، يسمح باعطاء كل أولئك الذين ينادون به، الوهم بوجود معتقد مشترك، الأمر الذي يخفي، في الحقيقة، خلافات مرجعية عميقة بينهم. وهكذا فإنه يلعب دوراً في تأكيد الهوية القومية.

---

(1) تُبرز أعمال فانسان دو جولجاك (Vincent de Gaulejac) المكرّسة للصلات بين سيرورة الصعود الاجتماعي والاضطرابات النفسية، هذه الطريقة في النظر للعلاقات بين الثقافة وأشكال السلوك الفردي. فالأفراد لا يوفقون، كلهم، وبشكل منسجم، منذ البداية، بين القيم الموروثة عن وسطهم الأصلي، وقيم الوسط الجديد الذي انتموا إليه. أنظر:
- La névrose de classe, Hommes et Groupes, 1987.

إنَّ المعايير الثقافية وأشكال السلوك المطبقة تعمل إذن بتفاعل وثيق، الأمر الذي كان يقود لينتون لأنْ يرى في الثقافة «المظهر الخارجي لأشكال السلوك التي يتعلمها ويتشاطرها وينقلها أعضاء مجتمع معين». فمن خلال ملاحظتها بانتباه، ومن دون العودة إلى منظومات التبرير المزعومة فقط[1]، يمكن التعرّف على التصوّرات الثقافية الحقيقية لمجتمع ما. ويكون من أثرها تقديم ردّ على كل المتطلبات الابتدائية لكل الكائنات البشرية: تأكيد الذات، موافقة (أو حبّ) الغير، إشباع المصالح، وسائل تعبير في اتجاهات متنوعة للغاية. وهذا ما يبيّنه جيداً مارسيل موس (M.Mauss) عندما يتساءل عن البناء الثقافي للمصلحة الشخصية. وفي العديد من المجتمعات، لا يكون لأي شيء صلة بالانسان الاقتصادي (l'homo œconomicus) المتجه نحو زيادة أرباحه للحد الأقصى؛ فهو يستطيع، بالعكس، أن يخفي نفسه تحت قناع الهبة والنزاهة. «وإذا كان هناك دافع مكافئ ما يُحَرِّك رؤساء القبائل التروبرياندية أو الامريكية أو العشائر الاندامية، الخ، أو كان يُحَرِّك... في الماضي كرماء الهنود أو نبلاء الجرمان والسلت في هباتهم وإنفاقاتهم، فإن هذا الدافع لم يكن العقل البارد للتاجر، والمصرفي والرأسمالي. ففي هذه الحضارات، كان الاهتمام بهذه الأمور يتم **بطريقة مغايرة** لما في عصرنا»[2]. إن السيرورات الثقافية هي إذن منتجة لأبعاد نفسية اجتماعية في الحياة الجماعية، بما فيها السياسية.

وهناك مشكلة كبيرة أخرى، هي مشكة **التوفيق بين الضرورات الثقافية وقدرات الأفراد**، الذين يجابهون أوضاعاً إجتماعية محدَّدة، على القيام **باختيارات استراتيجية**. في هذا الصدد، تقدم مقولة العادة (L'habitus)، كما قال بها بيار بورديو، آفاقاً فكرية مُنَشِّطة. وبالفعل، وكما كتب عالِم اجتماع أثناء تقديمه مؤَلّفه إلى الجمهور الانجلوسكسوني، فإنَّ «العادة تصوِّر الحياة الاجتماعية والدلالة الثقافية كممارسة في حالة صيرورة دائمة»[3]. لقد كان

---

(1) فهي تعطي، بشكل خاص، معلومات عن الصورة التي يتمنى الأفراد أو المجموعات إعطاءها عن أنفسهم.

(2) - Essai sur le don. Forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques, (1923), repubié dans Sociologie et anthropologie, PUF, 1991, p. 270.

(3) - Cité in P.I Bourdieu, Réponses, Seuil, 1992, p. 239.

هذا، بالفعل، هو الطموح المُعْلَن بوضوح في «الحسّ العملي» (Le Sens pratique) (1980): إنه تجاوز الخيارات العادية بين «الحتمية والحرية، التكيُّف والابداع، الوعي واللاوعي، الفرد والمجتمع»[1]. بأية طريقة؟ أولاً، إنَّ المراجع الخارجية (المعايير، القيم، المعتقدات، نماذج الانجاز. . .) لا يمكن تمثُّلها إلاّ بقدر ما تبقى متفقة مع المنطق الخاص للأشخاص كما حُدِّدَت مواقعهم اجتماعياً. وهكذا فإنَّ الأفراد المنتمين إلى أوساط محرومة ثقافياً ليس لديهم تقريباً أي حظ في استبطان مثال أعلى للنجاح الاجتماعي قائم على الحصول على دبلومات مُعْتَبَرة. وبالمقابل، سيكون هناك تمثل سريع، وعميق، ودائم، «لتصوّرات الادراك والفكر والعمل» التي بدت متكيفة مع إدارة الأوضاع الملموسة التي يجابهونها.

في هذا الصدد، يكون للتجارب الأولى التي يقوم بها الطفل كل الحظوظ لأنْ تكتسي أهمية كبيرة في التنظيم اللاحق للاستباقات، والتوقعات والدوافع. «إن الاستعدادات التي ترسخها بشكل دائم الامكانيات والاستحالات، الحريات والضرورات، التسهيلات والمحظورات المُسَجَلة في الشروط الموضوعية. . . تولِّد استعدادات متفقة موضوعياً مع هذه الشروط، ومتكيفة مُسْبقاً بطريقة ما مع متطلباتها. وهكذا تجد الممارسات التي من غير المحتمل حدوثها، نفسها مُستبعدة، قبل أي فحص، باعتبارها أموراً لا يمكن التفكير بها. . .»[2]. وفي إطار الحدود المكوَّنة على هذا النحو، والتي تجد نفسها مُسْتَبعَدَة في المقولة المثالية للحَكَم الحُرّ، تنتج العادة ممارسات، تصبح ممكنة ومستساغة من خلال الإعدادات الذهنية المُسْتَبْطَنَة؛ وتسمح ببناء إدراكات، ومواقف وألعاب وأدوار[3].

إنَّ فائدة هذا المفهوم، الذي كانت له سوابقه في الفكر الغربي (ولاسيما

---

(1) - Ed. Minuit, 1980, p. 92.

(2) - P. Bourdieu , La distinction, Éd. Minuit, 1979, p. 49.

(3) لاحظ ب. انسار، وهو بصدد إعادة تفحُّص مسألة علاقات النسب بين نتاج ليفي ستروس الفكري ونتاج بورديو، بأن مفهوم العادة يسمح بالتفكير بالطريقة التي يمكن للعمل أن يتخلص فيها من الإكراه الدقيق للبنية، والذي بدونه لا يمكن التفكير بها. أنظر:
- Les sociologies contemporaines, Seuil, 1990, p. 40 et s.

في التيار الظواهري (الفينومينولوجي)، وكذلك في مفهوم الـ hexis الارسطوطاليسي) تكمن في قدرته على تركيب مختلف المقاربات المتفجرة. وكان ماركس قد أشار بحق إلى أن المعتقدات، والمعايير، والقيم تُعَدُّ من خلال علاقتها مع المتطلبات الخاصة لمختلف الطبقات الاجتماعية، حتى وإن كانت إنتاجات الطبقات المسيطرة تتجه لأنْ تنتصب كمعايير كلية. وعليه، فإنه ليس هناك ثقافة (سياسية) وإنما ثقافات فرعية في حالة نزاع خفي تقريباً. لقد وضع علم النفس الاجتماعي، من جهته، في المقدمة مفهوم «الأدوار»: مجموعات مواقف وسلوك يمكن توقعها، بل عادات مكتسبة، يتقلدها الأفراد في وضع مبني اجتماعياً وتساهم في ألاّ يكون الكثير من أعمالهم محسوباً أو مُفَكَّراً بها، وإنما مطابقة ببساطة لما يُنْتَظَر منهم. هنا يكون لنصوص اللاشعور نصيب أساسي في أسلوب العمل هذا[1]. وأخيراً، فإن النظريات المُسَمَّاة بنظريات التنافر الادراكي (Festinger) أشارت إلى أي حد يكون فيه للمعلومة (بالمعنى الواسع) القادمة من الخارج كل الحظوظ في أنْ تُدْرَك باعتبارها غير ملائمة، إنْ لم تكن مجهولة كلياً، منذ أن تصطدم بالتوقعات والمعتقدات. وهذه الظاهرة تكمن في أساس كل النزعات الفكرية الرافضة.

وإذا كانت عادات الأفراد تبنى انطلاقاً من تجارب اجتماعية موضوعية، فإنّه ينجم عنها أن كل أولئك الذين يجربون شروطاً ملموسة لوجود متشابه، وخاصة لأنهم ينتمون إلى نفس الطبقة، سيتشاطرون ثقافة مشتركة. إنَّ **الوضع الطبقي** (L'ethos de classe) هو طريقة لتعيين هذه الثقافة الفرعية، التي «تحدِّد في كل لحظة، ولمختلف الطبقات الاجتماعية، مواضيع وأساليب التمثلات الشرعية، التي تستبعد مِنْ عالَم ما يمكن أنْ يُمَثَّل بعض الحقائق وبعض طرق تمثيلها: . .»[2]. إنَّ مقولة الوضع الطبقي التي تتجاوز عالَم التمثلات الجمالية أو الأخلاقية لكنها تصف أيضاً طرق الدخول في علاقة مع السياسة (مع الشعور ـ أو عدم الشعور ـ بأهليتها، على سبيل المثال) تتضمن الاعتراف

(1) حول الدور (Le rôle) كأسلوب اتصال بين الفرد وبيئته، وخاصة بيئته المؤسَّسية، أنظر:
- P. Berger, T. Luckmann, La construction sociale de la réalité, Trad. Klincksieck 1986, p. 101 et s/s.

(2) - P. Bourdieu, La distinction, Éd. Minuit, 1979, p. 49.

بالتنوعات الثقافية في المجتمع. ومنذئذٍ، تقوم مجابهات بين منظومات التمثلات، المسيطرة والخاضعة، المُعَبَّر عنها بطريقة علمية أو مصطنعة، والمُخْتَزَلة في إعدادات غير مصقولة، وحتى في نزعات تبسيطية مُقَوْلَبة. إنَّ مفهوم العنف الرمزي، الذي قال به بورديو، يسمح بعرض آليات السيطرة هذه التي تعمل بين ثقافات فرعية مزوَّدة بشرعية ما، بشكل غير متكافئ.

الفقرة الثانية

سيرورات عملية

التكيُّف عبارة عن سيرورة ترسيخ، أي أنه آلية اجتماعية بنهايتها تتحول الاكراهات التي يمارسها أناس على أناس آخرين، ومن خلال استبطانها، إلى إكراه ذاتي. لقد بيَّن نوربير الياس الطابع المتعدد الأشكال والدائم لهذه السيرورة التي فرضتها ضرورات الحياة في المجتمع. «إنَّ هذه الإكراهات الذاتية تُقَدِّم نفسها ـ تبعاً للنظرات المرتدة للماضي والمستقبلي التي يعتاد عليها منذ الطفولة الفرد المندرج في مجموعة من الأعمال المتسلسلة والمتوسعة باستمرار ـ في شكل عادات خاضعة لنوع من اللاارادية»[1]. ويتطلب الترابط المتنامي للغاية بين الأفراد والمجموعات في المجتمعات الحديثة، بالفعل، استبعاد العنف الجسدي في العلاقات اليومية. كما يتطلب بشكل خاص، في وضع اجتماعي معين وجود قابلية إجمالية قوية لتوقع أشكال السلوك المنتظر من الغير. وفي الحالة المعاكسة، ونظراً لتمايز المهام والخضوع المتقابل بين الأدوار، يتم الوصول سريعاً إلى شلل مجموع سلاسل التفاعلات.

ولا يُعَدُّ التكيُّف السياسي إلاَّ أحد مظاهر هذه السيرورة العامة والمتواصلة لترسيخ معايير السلوك، والقيم المرجعية، والمعارف المُدْرَكة كأشياء مفيدة أو ذات قيمة. وقد كُرِّس أدب هام، منذ ثلاثين عاماً، للقضايا التالية. ما هي المعارف والمعتقدات، المتعلقة بالميدان السياسي، والتي نُقِلَت فعلياً؟ وبواسطة مَنْ، وفي أية لحظة، وفي أية شروط خاصة بقابلية الانفعال؟ إننا سنستخلص قطبين رئيسيين للتفكير، مع شيء من التعسف. فهناك من

(1) - La dynamique de l'Occident (1939), Trad. rééd. Calmann-Lévy, 1990, p. 198.

جهة أولى، البحوث حول اتجاهات التكيُّف السياسي، ولا سيما المدرسة التي أثار دورها الاجتماعي المتنامي انتباهاً خاصاً: ومن جهة أخرى البحوث التي أُجريت حول وسائل الاعلام، والتي انتهت لإرساء قواعد تحليلية أوسع في ميدان الاتصال السياسي.

أولاً ـ اتجاهات الترسيخ

تكونت الدراسات حول التكيُّف السياسي، في جزء كبير منها، من كتلة متراصة تتعلق بسيرورات تكيُّف الأطفال والمراهقين. وكان هذا التكيُّف الأولي الموضوع المميَّز للبحوث التي أجراها في الولايات المتحدة، منذ سنوات الستينات، هيربرت هايمان (Herbert Hyman)، ثم فرد غرينشتاين (Fred Greenstein)، وستانلي رنشون (Stanley Renshon)، وجاك دنيس (Jack Dennis). وفي فرنسا، تجب الإشارة إلى أعمال شارل روا (Charles Roig) وفرانسوز بيون ـ غراند (F. Billon-Grand)، وخاصة إلى أعمال أنيك بيرشيرون (Annick Percheron). ومع ذلك فإن التكيُّف السياسي لا يُلَخَّص في شرائح السنّ هذه؛ وهو، بمعنى ما، يستمر مدى الحياة، حتى وإنْ كان واضحاً أنَّ التصورات التي يتمثلها الفرد منذ الطفولة يكون لديها حظ كبير ببقاء آثار هامة منها خلال حياة البالغ كلها.

أ ـ أوساط التكيُّف ووكلاؤه

من المفيد التمييز بوضوح بين أوساط التكيُّف ووكلائه. فالتعبير الأول يعني دائماً الجماعة الاجتماعية المبنية التي يجري في داخلها نشاط الترسيخ. وهذه الجماعة يمكن أن تكون وسطاً ضيقاً: الأسرة، أو أكثر إتساعاً: المدرسة؛ بل وسطاً ممتداً للمجتمع الشامل: الجماعة القومية التي يرويها الخطاب السياسي الذي يُعَبِّر عن نفسه في وسائل الإعلام كالتلفزة، والاذاعة، والصحافة المكتوبة. . . [1]. إنَّ الأسر، بالطبع، تقع ضمن طبقات

(1) من الممكن مناقشة نقطة معرفة ما إذا كان «الجيل» (مجموع فئات سنّ محددة) يشكل وسط تكيف يمكن التعرُّف عليه. إننا نميل نحو جواب سلبي، طالما بقي المفهوم مشوشاً، وكذلك تجانسه الداخلي الحقيقي. وبالمقابل، فإنّ من الملائم الحديث عن جيل (سياسي) من أجل الاشارة لوحدة التجارب المُعَاشة في مرحلة معينة من مراحل الحياة (الدخول في =

اجتماعية، وهذه الظاهرة تعقّد تحليل سيرورات التكيُّف، ومدارس الضواحي العمالية تسبح في بيئة مختلفة عن بيئة المدارس الريفية، أو الأحياء السكنية الفخمة؛ والتلفزة تكون حاضرة في قلب الحياة الداخلية الأُسرية نفسها، لكن شروط تلقي البرامج تختلف جداً بحسب المستوى الثقافي للأُسر.

وفي داخل كل وسط من أوساط التكيُّف يعمل وكلاء، يعون تقريباً دورهم، ويُعتبرون تقريباً سادة الرسالة القصدية التي يعتقدون أنهم يبثونها. وهكذا، في الوسط المدرسي، يكون المعلم وكيلاً للتكيُّف، كما تكون مجموعات الرفاق، والقادة الذين ينبثقون فيها، وكلاء في ملعب التسلية. وفيما يتعلق بالمعلم نفسه، فإنه يحتفظ بدورٍ مشروطٍ بالمنطق المؤَسَّساتي: فهو، من بعض وجهات النظر، ممثل المجتمع، ومن وُجهات نظر أخرى ممثل الأهل (ولكن أي أهل؟)، وهو أيضاً ممثل وزارة التربية عندما يكون عليه أنْ يمتثل للبرامج التي تمليها. فحتى في الأسرة التي يوجد فيها منذ أمد طويل عدم تناسب ساحق بين سلطة الأهل والاستقلال المحدود للأطفال، ينبغي ألاّ يتم تجاهل الظهور السريع للسيرورات التي تساهم في التأثير على مواقف الأهل انطلاقاً من أن الطفل يتعلم، بنفسه، من المدرسة أو من مجموعة أقرانه.

وعلاوة على أوساط التكيُّف الأساسية (الاسرة، المدرسة، الطبقة الاجتماعية، الجماعة المحلية أو القومية) توجد أوساط نوعية خاصة أخرى. وهي لا تعني جميع السكان؛ وعندما يشكل الأفراد جزءاً لا يتجزأ منها، فإنَّ عنصر الانتساب الطوعي يلعب في ذلك دوراً أكبر. هكذا يكون حال الانتماء لدين، أو لمنظمات سياسية، أو نقابية، أو مهنية، أو ثقافية أو رياضية. ويمكن لثقافات فرعية حقيقية أن تنمو فيها، وخاصة عندما تكون درجة الالتزام المطلوب من أعضائها مرتفعة فيها. وهكذا كان الحزب الشيوعي، في فرنسا وايطاليا، بين عامي 1930 و1970، يؤكد نفسه كمجتمع مضاد حقيقي له لغته، وقيمه، وممارساته الاجتماعية.

= سنّ البلوغ) التي تترك فيها التجارب أثاراً أكثر دواماً. وهكذا يمكن الحديث عن جيل «المقاومة» (ضد الاحتلال النازي)، أو عن جيل 1968. ومن البديهي أنه سيكون خطيراً أن يُستنتج من ذلك تجانس في المواقف وأشكال السلوك.

ب ـ أسلوب العمل

في جميع أوساط التكيُّف هذه، توجد تفاعلات مستمرة بين الوكلاء، حتى وإنْ كان البعض منهم في وضعية مسيطرة مؤسَّساتياً. كما أنَّ سيرورات ترسيخ المعارف والمعايير والقيم بعيدة أن تكون كلها قصدية أو متعمدة. ومن المحتمل أن تكون مقاومة الرسائل العلنية أسهل من تلك التي تنتقل ضمنياً، في ما لا تقوله بُنى التأطير، وما لا تُدركه اللغات اللاشعورية، وبالفعل، فإن التكيُّف (السياسي) يجري في ثلاثة مستويات إضافية.

المستوى الأول: مستوى الخطب الصريحة التي يلقيها الوكلاء المزوَّدون بسلطة شرعية في وسط التكيُّف المدروس. ففي الأسرة، على سبيل المثال، يستطيع الأهل (الأب، أو الأم؟) إعطاء معلومات حول الأحداث السياسية الجارية، واقتراح تفسيراتهم، وصياغة تعليقات، وإنْ كانت جنينية[1]. وفي المدرسة، يسلك التكيُّف السياسي القناة، الرسمية جداً، لدروس التاريخ، والتعليم المدني، وحتى دروس الأشياء. ومع ذلك، فإنه يمكن أن يكون هناك نقاش، وجدال ومنازعات، حسب الأوساط، وقوانين الاتصال النافذة، والشخصية المتتالية للوكلاء المعنيين أيضاً: إما بين الأهل، وإما بين الأهل والأبناء، لكي لا نتحدث إلاَّ عن الرابطة العائلية. ومن الواضح أن سيرورة الترسيخ تتأثر، في الوقت نفسه، في محتوياتها وفعاليتها، وبشروط بثّ الرسائل المرئية. ويُعَدُّ عموماً من الأمور المكتسبة أنْ تُنْقل التفضيلات السياسية للأهل، بشكل واسع، إلى أبنائهم، حيث يبلغ التماثل الكامل في الاختيارات عادة نسبة 50%. ويكون هذا الأمر صحيحاً، بشكل خاص، إذا عُبِّر عنه بوضوح، وإذا كان الأهل متفقين فيما بينهم عليه[2]. ومع ذلك فإنه تنبغي الإشارة إلى أن الميول الأيديولوجية الاجمالية يُؤخذ بها ثانيةً أكثر من

(1) تُعَدُّ الأُسرة المكان المميز لتجريب أشكال السلطة، كلما كان السياق العاطفي هاماً فيها. بهذا المعنى، يُعتبر الخروج من المثلث الأوديبي التجربة الأولى للتكيُّف السياسي. ضمن هذا المنظور، أنظر:

- R. Lane, Political Man, New York, Fress Press, 1972, p. 62, et s. chap. «Fathers and Sons».

(2) - Annick Percheron, La sociolisation politique, publié dans Traité de Science politique, PUF, 1985, p. 211- 212.

الآراء الخاصة حول قضية سياسية دقيقة. وفيما يتعلق بالمدرسة، فإنها تنقل المعارف الأكثر إعداداً عن تاريخ المجموعة، وتشجّع بالتالي على امتلاك الوعي بالهوية القومية. كما تدرِّب، أكثر من أية سلطة تكييف أخرى، على معرفة، مجرَّدة على الأقل، بالمؤسسات السياسية، في حين أنَّ التلفزة تعرِّف الفاعلين بالأحداث الظرفية للعبة السياسية، وتساهم أكثر في إدراك المنظومة السياسية بعبارات مُشَخَّصة بقوة.

المستوى الثاني: مستوى المدوَّنات الفعلية للسلوك. فعلى هامش الخطب التي يلقيها صراحة الوكلاء الشرعيون للتكيُّف، وأحياناً بتناقض واضح معه، يتم التعبير عن تفضيلات أخرى وقيم أخرى، متكيفة مباشرة مع منطق الأوضاع في بيئة معينة. فالمنتسب إلى حزب سياسي، على سبيل المثال، يكتشف مع الزمن المسافة التي تفصل بين الخطاب الرسمي لقادته عن حق جميع الأعضاء في الكلام وشروط الجدل الديمقراطي في داخل الحزب، وبين الممارسات الفعلية التي تستقي بشكل واسع، في الواقع، من أشكال السلوك الأوليغارشية، وفي المدرسة كذلك، يمكن للخطاب العلني للمعلم أن تُكَذِّبه أشكال سلوكه الخاص، أو التطبيق الفعلي لأشكال السلوك المُنَدَّد بها: الغش، والعنف في ملعب التسلية، والاستراتيجيات المتعددة تجاه «التلميذ الجيد» أو «التلميذ الرديء». إنَّ الظواهر السلطوية، بصفة خاصة، تجد نفسها مُوَضَّحة بعبارات نازعة للمثالية، ولا تكون بالضرورة، تلك التي تعترف المؤَسَّسة بأنها شرعية أو ملائمة. وعندما يتضح أن المسافات مُفْرِطة بين المظاهر والحقائق (شكل الرباط المزدوج) يمكن أن ينجم عن ذلك تدهور عميق في سيرورات الترسيخ، يشجع على قيام أوضاع فوضوية.

المستوى الثالث: مستوى أساليب إنتاج الرسائل. إنَّ شيئاً ما «يُقال» في اللعبة البسيطة للبُنى أو أيضاً في شكل، وبيئة وإطار الخطب المُلْقَاة. فالشكل الملكي للكنيسة **يكون له دلالة معينة**، بشكل مستقل عن الكلام الذي يُلقيه البابا أو الأساقفة في المواضيع السياسية. وعندما يلقي رئيس الدولة خطاباً فإن مجموع العناصر الاحتفالية المُعَبَّأة، كالمكان الذي يتحدث فيه، واللحظة التي يختارها، والنبرة التي يُعَبِّر بها، ترتبط ببعض براعة، وتتحكَّم بالرسالة نفسها، وتكون في ذاتها حاملة لمعنى ما. وفي الأسرة يجري التعلُّم اللاواعي

للوضعية الطبقية في وقت مبكّر لدى الطفل، عبر منظومة المواد التي تُشَخَص المكان الذي يحيا فيه مع أهله. كما أنَّ الأثاث، والتصميم الداخلي، ونموذج السكن، يوحي بالتفضيلات الاقتصادية بعبارات القدرة الشرائية، وبالتفضيلات الجمالية بعبارات أساليب الحياة، والذوق السليم، والتمايز.... كما أنَّ المدرسة لم تَعُدْ مكاناً محايداً من الناحية الاجتماعية، ولا من حيث شكلها المعماري الخارجي («فالبناء المدرسي» في القرى يختلف عن «التجمع المدرسي» في مجمعات الضواحي الكبرى)، ولا من حيث تجهيزها بالأثاث (وجود أو عدم وجود منبر للمعلِّم، وتوزيع الطاولات بشكل صفوف مُرَتَّبة وراء بعضها البعض أو بشكل مربع)، ولا من حيث أساليب المشاركة في سير العمل بها (تلاميذ مشاركون أو غير مشاركين في العملية التربوية، وحتى في الإدارة المادية للمدرسة).

وبالنهاية، فإنَّ من غير السهل قياس الفعالية الخاصة لمؤَسَّسة ما في نقل المعارف، والمعايير والقيم السياسية. والدراسات الحالية حول التكيُّف السياسي تتجه لإظهار أهمية عاملين مواتيين بصفة خاصة لاعادة الانتاج الثقافي. الأول هو التماسك، في داخل مؤَسَّسة معينة، بين المستويات الثلاثة لانتاج الرسائل. وسيتجلى هذا الأمر في الأسرة، على سبيل المثال، في التقارب بين ما يقوله الأهل عن حُسْن استعمال السلطة، والطريقة التي يتصرفون بها في العلاقات السلطوية فيما بينهم، أو مع الخارج، وأخيراً في الطريقة الملموسة لتوزيع المهام بين كل أعضائها. والعامل الآخر هو التفاعل بين مختلف أوساط التكيُّف التي يجد الشخص نفسه موضوعاً فيها. فإذا كان هناك التقاء في الإشارات، تحققت لإعادة الانتاج حينئذٍ أكبر نسبة لاحتمال حدوثها.

وهكذا يكون للتفضيلات السياسية للأهل أفضل الحظوظ لأنْ تُسْتَبْطَن من قِبل أبنائهم إذا كانت البيئة المحلية نفسها مطبوعة بطابع الأكثرية: على سبيل المثال: الضواحي «الحمراء» في فرنسا وإيطاليا، ومناطق عُمَّال المناجم في اسكوتلندة وبلاد الغال. ولقد كانت هناك قلاع انتخابية في مجال جغرافي دقيق ترتاح عادة، من الناحية التاريخية، للمدرسة، العلمانية أو الطائفية. وبالعكس، فإن الهجرة، أو التحولات الديموغرافية الداخلية في بلاد ما (نحو المدينة) تلعب غالباً لصالح انقطاع سيرورات إعادة الانتاج الثقافي بلا قيد ولا شرط.

ثانياً ـ الاتصال السياسي في وسائل الإعلام

بسبب الأهمية التي اكتسبتها الصحافة المكتوبة (منذ الثلث الأول من القرن التاسع عشر) في حياة المنظومات السياسية، من الضروري التوقف أكثر عند المنطق الخاص بسير عمل هذه «الآلات الاجتماعية» الكبيرة. فالحكّام، سواء كانوا يراقبونها أو يعبّرون عن أفكارهم فيها ببساطة، لا يكفّون عن إعطائها تأثيراً كبيراً، وهو محطّ الطمع والخشية في الوقت نفسه. وفي الواقع، فإنّ الإعلام الخاص بالأخبار المحلية السياسية يشغل يومياً مكاناً الصدارة. فقادة الرأي العام والممثلون المنتَخبون يجدون فيه، ضمن بعض الشروط، منبراً يسمح لهم بتأكيد رؤيتهم الاجتماعية. ولكن فيما وراء هذه المظاهر المباشرة للدور السياسي لوسائل الإعلام، تجد التصوّرات الثقافية المتعلقة بالنظام الاجتماعي والسلطة نفسها منقولة عبر الزوايا الأقل إتصافاً بالطابع السياسي في المجلات، وعبر البرامج والتحقيقات الأكثر بُعْداً في الظاهر عن المراهنات الانتخابية أو الحزبية.

أ ـ الصحافة المكتوبة والسمعية البصرية أمام حرية التعبير السياسية

لم تفرض **حرية الصحافة** نفسها من دون معارضة في فجر النظام البرلماني، في بريطانيا وفرنسا. والمجابهات التي حصلت بسبب العراقيل التي وضعت في وجهها لعبت دوراً أساسياً في بناء الجدل السياسي؛ ومن المعروف أن أوامر شارل العاشر التي فرضت نظام رقابة صارم كانت السبب المباشر للثورة التي أدت لسقوطه في عام 1830. ومع ذلك فإن الصحافة اليومية لم تصبح، واقعياً، وسيلة اتصال جماهيري، ويمكن للطبقات الشعبية الوصول اليها إلاّ في عقد 1860/ 1870 فقط؛ ونتيجة لهذا الواقع، تزوّدت بتأثير ضخم على المواقف، والآراء، وأشكال السلوك. وكانت الرائدة من بينها جميعاً، وهي صحيفة (Le Petit Journal) تطبع 38 ألف نسخة في عام 1863؛ لكن هذا العدد ارتفع إلى 300 ألف نسخة في عام 1870[1]، وبلغ المليون منذ عام 1890.

---

(1) كان اختراع المطبعة، في غضون ذلك، قد سمح باطلاق «الصحيفة بفلسين».

لقد كان إنشاء الصحف ثمرة مبادرات خاصة، ولهذا فإن مراقبة الخط التحريري للصحيفة بدا مرتبطاً، على الفور، بملكية رأس المال. وكمشاريع مزدهرة بشكل متباين، كانت الصحف موضوعاً لعمليات بيع وشراء، ضمن شروط متفقة مع المنطق التجاري. ونجم عن ذلك، منذ نهاية القرن التاسع عشر، أن الصحف الأكثر تأثيراً كانت خاضعة، عموماً، لمجموعات صناعية أو مالية قوية، باستثناء تلك التي كانت مرتبطة عضوياً بحركات نقابية أو سياسية. ولم تبقَ السلطة الحكومية، في أيّة دولة، حتى الليبرالية منها، غير مكترثة بالوضع القانوني للصحافة، سواء تدخلت من أجل الحدّ قانونياً من تطرفها، أم سعت لتشجيع السيطرة عليها بواسطة شخصيات قريبة منها. أما في الدول الأخرى، فقد أُقيم نظام رقابة ثقيلة أو حظر. لكن المشاريع الصحفية لم تكن في أي مكان مملوكة مباشرة من قِبَل الدولة، قبل قيام الثورة البلشفية. والصيغة النابليونية التي اعتمدت مبدأ وجود صحيفة رسمية في كل محافظة لم يكن لها أي تطبيق فيما بعد.

ومع ذلك، فإنّ تبدلات عميقة حدثت غداة الحرب العالمية الثانية، وفي العقود الي تلتها، وغيَّرت قليلاً المعطيات الكلاسيكية للعلاقات بين الصحافة، والسلطة والمال. وبعض هذه التبدلات كان تكنولوجياً: حيث تتطلب الشروط الجديدة للطباعة والاتصالات استثمارات ثقيلة ليست بمتناول الصحف المعزولة أو الضعيفة. أما البعض الآخر فكان اجتماعياً ـ ثقافياً: فقُرّاء الصحافة المختصة بالمعلومات العامة يعيشون حالة جمود بل تقهقر، نتيجة تأثير منافسة وسائل الإعلام الأخرى، بصفة خاصة[1]. لكن هناك أيضاً في أوروبا اتجاه إلى اللاتسيُّس يتناقض مع حدّة النبرة التي كانت تسود حتى عقد 1950 ـ 1960. كما تتجلى، على المدى الطويل، صعوبات اقتصادية

(1) في فرنسا، تطور استهلاك النسخ اليومية، خلال ثلاثين عاماً، على النحو التالي: 370/ 1000 في عام 1946، 221/ 1000 في عام 1972، 205/ 1000 في عام 1987. وتنبغي الاشارة لتباينات كبيرة بين بلدان أوروبا الغربية. فبالنسبة لعدد متماثل بشكل محسوس من السكان، كان توزيع الصحف اليومية في عام 1989، كما يلي: فرنسا/ 8796000/ ، المانيا الغربية/ 20598000/ ، إيطاليا/ 6295000/ ؛ بريطانيا / 22394000/ . أنظر: Enquête - J.F. Lemoine, CFPJ, 1992.

مستمرة واتجاه قوي إلى مركزة الصحف. ولهذا فإن قضية حريات التعبير في الصحافة المكتوبة تُطرح بعبارات متجدِّدة.

إننا نلاحظ، أولاً، انفصالاً أوضح بكثير بين الملكية الاقتصادية والخط التحريري. ففي المجموعات الصحفية الرئيسية، يتبنى القادة خاصة استراتيجية صناعية، ويتجهون لترك استقلال.مهني أوسع لمسؤولي التحرير. ويحصل من جهة أخرى أن تمتلك المجموعة نفسها صحفاً لديها تقليدياً حساسيات متضادة. وبالعكس، فقد حدث تأكيد معين للسلطة الصحفية، على الرغم من أنَّ صيغة جمعيات المحررين، التي تدير الصحيفة بشكل منفرد أو مشترك، لم تنجح، في الواقع، في فرض نفسها، باستثناء صحيفة «لوموند» منذ عام 1951. وفي تقديم المعلومات، تتجه للانتصار معايير مهنية بحتة تجعل التدخلات الخارجية لمنظومة المشاهير أو للسلطة السياسية أكثر وعورة، إلا أنها لا تستبعدها. ومن جهة أخرى، فإن السلطات العامة التي تعلّق أهمية أكبر على التلفزة كوسيلة إعلامية، خَفَّفت في كل البلدان الديمقراطية، من إشرافها على ميدان الصحافة المكتوبة. كما أن تطور الأخلاق يشجع، على أي حال، على ضعف المراقبات الخارجية على حرية قلم الصحفيين.

وقد جابهت **الإذاعة ثم التلفزة** مشاكل مختلفة. فنظراً لما لديها من قوة اتصال نُظِرَ إليها منذ الأصل كقوة مخيفة أكثر من غيرها[1]، إهتمت السلطات العامة عن قرب شديد بظهور هاتين الوسيلتين الإعلاميتين الجديدتين. وفي العديد من البلدان، ومنها فرنسا، تحملت هيئات عامة أعباء الإذاعة، والتلفزة، وذلك خلافاً لصيغ المشاريع الخاصة التي سادت، منذ الأصل، في الولايات المتحدة. لقد فرضت فكرة المرفق العام نفسها أولاً في ميدان النقل عبر الأمواج (الشبكات الهرتزية). وكان الحكام يقدِّمون حججاً أمنية وذات علاقة بالنظام العام (تجنب الفوضى في استعمال الترددات). ومع ذلك، فقد برزت بسرعة، حتى في فرنسا، تسامحات إزاء محطات الإذاعة الخاصة التي تبثّ من الأقاليم المحيطة: وأتت إذاعة أندوره، واللوكسمبورغ، وأوروبا،

---

(1) يعود تاريخ البرامج الأولى التي بثّتها الاذاعة لعام 1891 (برنامج برانلي في حدائق المعهد الكاثوليكي بباريس). أما التلفزة التي ولدت تقريباً بشكل متزامن في إنجلترة، والولايات المتحدة، وألمانيا، فيعود تاريخ أول إرسال رسمي لها في فرنسا إلى 26 نيسان 1935.

لتضعف مدى الاحتكار. وعلى كل حال، فقد كان من الممكن الفصل بين قضية البثّ وقضية إنتاج البرامج. وقد تمَّ تقديم حجج أخرى لصالح الحفاظ على الاحتكار العام لمجموع نشاطات التلفزة (والإذاعة استطراداً): الدفاع عن نوعية البرامج، التي ستكون مُهَدَّدة إذا كان على التلفزة أن تُخضِع نفسها لمعايير تجارية بحتة، وتخضع لها في الجزء الأساسي من مواردها الخاصة؛ الدفاع أيضاً إمكانية الإبداع القومي أمام «الغزو الثقافي» الذي تُجَسِّده المسلسلات الانجلوسكسونية الوحيدة النمط والتي يبدو أنَّ من غير الممكن منافستها على مستوى التكاليف. وتلعب حجة المراقبة السياسية، التي تُقَدَّم غالباً بمقدار أقل، دوراً حاسماً أيضاً في الحركة الداعية للحفاظ على الاحتكار: سواء تعلق الأمر بالتعويض عن مساوئ صحافة ناقِدَة (على حد تعبير ديغول) بتلفزة طيعة، أم كان من الواجب تجنب سيطرة «قوى المال» (الأحزاب اليسارية)، أم أخيراً بالرغبة بكل بساطة بالمحافظة على مراقبة مباشرة على وسيلة دعاية فعَّالة (وهي حجة لا يعترف بها أغلبية الحكّام).

ومع ذلك فإن النموّ الضخم لوسائل الاعلام هذه (وكذلك تعدُّد الأقنية) جعل التغيرات أمراً لا يمكن تجنبه. إنَّ تخفيف الروابط مع الدولة هو اليوم القاعدة العامة في البلدان المتقدمة[1]. وقد اكتسب العاملون في وسائل الاعلام هذه، الذين يتزايد عددهم، ويتنظمون بشكل أفضل، قدرة فائقة على التحول إلى «سلطة ـ مضادة». وعلاوة على ذلك، فإنَّ الدولة فضَّلت عموماً، أمام تضخم الإنفاق، اللجوء إلى تلك الموارد غير المؤلمة المتمثلة بإيرادات الإعلان. ولهذا فإنَّ الأقنية الخاصة أو المُخَصْخَصَة تخضع، أكثر من الأقنية العامة، للمنطق التجاري للسوق. ويتضمن هذا الأمر خضوع منتجي البرامج للمجموعات المالية العاملة في هذا الميدان، أقل من خضوعهم للجمهور وتوقعاته. وتُعَدُّ البرمجة الحالية، بفشلها ونجاحها على حدٍ سواء، مُمَثِّلَة، أكثر من أي وقت مضى، للتصوّرات الثقافية المسيطرة لدى السكان المُسْتَهْدفين. كما يؤدي الطابع الاحترافي المتنامي للوسائل السمعية البصرية لجعل اكتشاف الفتحات الجديدة للأذواق والمتطلبات أكثر سرعة.

---

(1) ويُعَبَّر عنه باستبدال وصايتها المباشرة بهيئات عامة، مستقلة مبدئياً، ومكلَّفة بالسهر على احترام دفتر شروط (في فرنسا، المجلس الأعلى للسمعي البصري).

هل يعني هذا أننا دخلنا في «مجتمع الاتصال» الذي سيشجع على تفتح الديمقراطية؟ قد يكون من الخطير التمسك بهذه النتيجة المتسرعة. فالآثار الضارة بصفة خاصة للإشباع الإعلامي ينبغي ألاَّ يُقَلل من قيمتها؛ فهو يمكن أن يُنتج الابتذال، واللامبالاة، وشلل الحُكْم تحت تأثير الرسائل المتناقضة. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ الاستقلال المتنامي للآلات الإعلامية الكبرى بالنسبة للدولة لا يتضمن استبعاد ظواهر التلاعب: فهو، ببساطة، يخضع لأنواع أخرى من المنطق، من الصعب غالباً توضيحها بوضوح نتيجة الروابط المعقدة التي توحِّد بين عالَم وسائل الإعلام، القومية أو الدولية، وعالَم الأعمال أو السياسة. وأخيراً، فإنَّ هناك أيديولوجية اتصال من أجل الاتصال تَمَّ الشروع بنقدها منذ سنوات السبعينات. إنَّ أريك نوفو (E.Neveu)، الذي يندرج ضمن هذا المنظور، يكتب، على سبيل المثال: «عندما يتم اختزال العديد من شرور العالَم الغربي إلى حد اعتبارها من آثار الاتصال السيء، فإن كلمات: الظلم، واللامساواة، والسيطرة، والبؤس، والغشّ، هي التي يتم تفريغها من المعنى، ومن القوة التعبيرية»[1].

ب ـ دور وسائل الإعلام في التكثيف السياسي

أثارت الأهمية التي نالتها الدعاية الإذاعية في فترة ما بين الحربين، ولاسيما في ألمانيا الهتلرية، انتباه الباحثين في العلوم الاجتماعية في وقت مبكر جداً. هل كانت وسائل الإعلام الجديدة في طريقها لأن تصبح السلاح المطلق في أيدي الديكتاتوريين المهتمين بالتحكم بشعوبهم؟ لقد مثَّل مؤلَّف تشاكوتين: «إغتصاب الجمهور بواسطة الدعاية السياسية» (Le viol des foules par la propagande politique) (1939) الصدى الكبير لهذه المقولة لأنه كان يطرح السؤال بفظاظة. إن هذا القلق سيشكل نقطة الانطلاق للأدب العلمي الذي ستتطور إشكالياته فيما بعد بشكل كبير.

التأثير الذي يمارسه مرسلو الرسائل

إنَّه السؤال الأساسي في هذه المرحلة الأولى. فمنذ 1948، كان هارولد

(1) - Une société de communication? Montchrestien, 1994, p. 152.

لاسويل (H.Lasswell) يُعَرِّف بالطريقة التالية الأسئلة الاستفهامية الملائمة لدراسة وسائل الاعلام. «مَنْ يقول ماذا، وبأية قناة، ولِمَنْ، وبأي أثر؟» في هذه الصيغة، يمر قياس التأثير عبر دراسة مقارنة لمواقف وآراء الذين توجَّه إليهم الرسائل قبل تلقي الرسائل، وبعد ذلك. ويتبنّى بول لازارسفيلد (P. Lazarsfeld) وبرنار بيريلسون (B.Berelson) هذا المسعى عندما يدرسان آثار الحملات الانتخابية على اختيارات الناخبين، وقد استُوْحِيَ منهما عدد كبير جداً من الأعمال حول الصحافة المكتوبة أو التلفزة. أما المتكلمون: من صحافيين ورجال سياسة، فقد افتُرِضَ أنهم يمارسون تأثيراً ما عندما يُسَجَّل تغيُّر في الآراء بعد أدائهم. إنَّ كشف الحساب النهائي لكل هذه الدراسات سيبدو، نسبياً، مخيباً للأمل. فقد أمكن، أولاً، إظهار أن الصحف الملتزمة في معسكر معين يمكنها جيداً الاحتفاظ بجزء من القراء الذين يتبنُّون سلوكاً سياسياً معارضاً. إن الصحف اليومية البريطانية الشعبية المحافظة، على سبيل المثال، لديها قراء يصوتون بإخلاص لحزب العمال بنسبة تفوق الـ 20% (مثل Butler et Stockes)). وفي فرنسا، لم يُؤَدِّ العداء الذي أبدته بعض الصحف اليومية المحلية الكبرى، التي تمتلك في الواقع احتكاراً جغرافياً حقيقياً، تجاه شارل ديغول إلى منعه من الحصول على نتائج انتخابية جيدة. وبالعكس، لم يكن ممكناً التحقق بوضوح من وجود تلازم بين عدد مالكي أجهزة استقبال التلفزة والأصوات الديغولية بين 1962 و1965 (جان ستويتزل). وعندما يكون بالامكان تسجيل تغيرات في المواقف أو أشكال السلوك، أثناء حملة انتخابية، على سبيل المثال، فإلى أي شيء، بدقة، يجب أن نعزوها؟.

إنَّ الطريقة البسيطة جداً التي يتم من خلالها النظر إلى قضية تأثير وسائل الاعلام، تكمن في أساس خيبات الأمل المُسَجَّلة. وكانت هذه التحقيقات، في أغلب الأحيان، تتجاهل البُعْد الاجتماعي للاتصال، أي أساليب إدراج المتكلمين، والاتجاه، والمُرْسَل إليهم في النسيج الاجتماعي وكذلك في علاقات التفاعل المتبادلة التي تنعقد فيما بينهم. فالقارئ الذي يتلقى معلومة عن نزاع اجتماعي، على سبيل المثال، يدركها بشكل مختلف تبعاً لما تكون متفقة، أم لا، مع أساليب التفكير الخاصة بالوسط المهني الذي ينتمي إليه أو ببيئته المحلية. ولهذا فإنه لا يكون لامبالياً عندما تتحدث الأخبار

المتلفزة عن الإضرابات، سواء كان أجيراً أم عاملاً مستقلاً، أو كان ساكناً في منطقة مزدهرة أم حزينة. إنَّ المعلومات لا يجري امتصاصها سلبياً: إنَّ عملَ استبعاد، وتلميح، أكثر مما هو عمل نقدي، يجري في داخل كتلة الرسائل التي يُحْكَم عليها بأنها غير ملائمة، لأنها لا تكون متفقة مع شبكات تحليل الموضوع. وبالمقابل، فإنَّ الصحيفة إذا عرفت كيف تُقَدِّم لقرائها اللغة التي ينتظرونها منها، فإنها ستستطيع الحصول على علاقات ارتباط من مستوى رفيع جداً بين الرسائل المبثوثة والآراء المُصَاغَة: وسيكون، مع ذلك، من المُفْرِط أن نستخلص من ذلك نتائج وحيدة الطرف حول تأثير الصحفيين. وبعبارات أخرى، فإن الرسائل المقنعة هي تلك التي توجه الانفعالات أو الرغبات الموجودة مُسْبَقاً (جيرار نامر). وهي تنتج أساساً آثار «تقوية» أو «تنشيط» على أجزاء محدودة من الجمهور(1).

ومع ذلك، فإن مكسبين هامين يبقيان صحيحين. الأول، أن هناك نماذج نفسية لأفراد يكونون قابلين للتأثر أكثر من غيرهم: إنهم أولئك الذين كان داڤيد ريسمان يسميهم «الموجَّهون من قِبَل الآخرين» (Other-directed). إن التقدير القوي للذات يعزز مقاومة الدعاية والإغراء الشكلي للخطاب، وحتى تمجيد القيم الغريبة عن أخلاق الفرد. وبالعكس، فإنَّ الأفراد الأكثر قابلية للتأثر يكونون عموماً فريسة للشك والارتياب سواء على الصعيد الفكري أم الوجودي. إلاَّ أنه ينبغي توضيح أن التقدير القوي للذات لا يكون متلازماً بشكل آلي مع المستوى الثقافي الجيد. وهو يرتكز على عوامل نفسية ونفسية ـ اجتماعية مترابطة فيما بينها بطريقة معقدة (كرينبرج).

أمَّا المكسب الثاني، فهو أسلوب سَيْر الإقناع. لقد مَحَّصَ اليهو كاتز، منذ عام 1955، قضية تأثير وسائل الإعلام باقتراحه نموذجه المُسَمَّى بـ «تدفق الاتصال على خطوتين» (Two step flow of communication)(2)، فقادة الرأي

---

(1) - Elihu Katz, À propos des médias et de leurs effets, publié dans L.Sfez, G. Coutlée, Technologies et symboliques de la communication, PUG, 1990, p. 273 et s/s.

(2) - En Collaboration avec Paul Lazarsfeld, Personal Influence. Glencoë, Free Press, 1955.

العام، من رجال سياسة ومسؤولين نقابيين، وكذلك من صحفيين، ومُحَرِّري افتتاحيات هم الأكثر تيقظاً لرسائل وسائل الإعلام، وبالتالي الأكثر تعرضاً للخضوع لتأثيرها. وفي النهاية، من جهة أخرى، فإن بعض الرسائل تُبَثّ لا لتكون موجهة أولاً للجمهور، وإنما لبعض القادة. ووسائل الإعلام نفسها: من صحافة مكتوبة ومسموعة ومرئية تشكل نوعاً من منظومة تفاعل يقرأ فيها الصحفيون السياسيون المختصّون، ومسؤولو الزوايا أو البرامج السياسية لبعضهم، ويسمعون بعضهم، ويؤثرون على بعضهم بعضاً بشكل متبادل، ويظهرون بشكل خاص، وهم خاضعون لبعضهم بعضاً في تقديماتهم وتعليقاتهم. وبدورهم، يَبُثُّ قادة الرأي هؤلاء رسائل تتعلق برموز ثقافية متشابهة، على الرغم من فوارقها وتناقضاتها. إنَّ مبدأ الانتقاء هذا هو الذي يحكم، بشكل خاص، الاعتراف بالشيء الذي يشكل حدثاً من بين الكتلة الضخمة للأخبار المحلية: الانتفاضة، أكثر من حرب الانفصال في السودان، والحرب الأهلية في يوغسلافيا، أكثر من الحرب الأهلية في ليبيريا أو في الصومال. وإذا كانت وسائل الإعلام لا تستطيع الادعاء بأنها تفرض ما يجب التفكير به، فإنها تقول لنا على الأقل بماذا يجب أن نفكر. إنها النظريات المُسَمَّاة بنظريات «وضع البرنامج» (Agenda setting).

التأثير الذي يمارسه الاتجاه نفسه

مع الصيغة المجلجلة لمارشال ماك لوهان: «الرسالة هي الوسيط»، و«الرسالة هي تدليك»، يتم تغيير مكان إشكالية البحث بوضوح، ففي مؤلَّفيه: (La galaxie Gutenberg) (1962) و«من أجل فهم وسائل الإعلام» (Pour comprendre les médias) (1965)[1]، يلحّ المُنَظِّر الكندي على الشكل الذي بواسطته تُنْقَل الرسالة، ولاسيما، على الخصائص التكنولوجية للوسيط المستَعْمَل. لقد كانت المطبعة قد سمحت في السابق بتضخيم كبير في القدرة على خزن المعلومة، بمعنى أنها ضاعفت من قدرة ذاكرة الدماغ البشري. لكن الكتابة تُكْرِه عقل القارئ، الذي يجابه إشارات مجردة، على إعادة بناء الرسالة المبثوثة بنشاط. إنها تلتمس مشاركته، بل روحه النقدية. إما الإعلام السمعي

---

(1) - Trad. Respectivement Mame 1967 et Seuil 1968.

البصري فإنه، من جهته، يصل إلى عدد أكبر بكثير من الناس في الوقت نفسه؛ إن الصوت والصورة يتجاوزا كل الحدود، ويجمعا الأفراد في «قرية كونية».

ويستخلص ماك لوهان من ذلك ثلاث نتائج هامة. الأولى، أن وسائل الإعلام هذه تستمد قوتها وقدرتها على التأثير مما يقوله المتكلم أقل مما تستمدها من هذا النوع من التنويم المغناطيسي الذي يصاحب الإغراء الذي يمارسه الصوت، والصورة بشكل خاص. إنَّ آثار الاتصال غير اللفظي، في «وسائل الإعلام الساخنة هذه» تنغلب على الرسالة الصريحة؛ وذلك بخلاف ما يجري في «وسائل الإعلام الباردة». وعلى الرغم من أن الاتصال هو أمر فكري، فإنه يتعلق بشكل خاص بالحواس. وعلاوة على ذلك، فإن وسائل الإعلام هذه لا تسمح بالآثار الراجعة؛ إنها ذات اتجاه واحد، الأمر الذي يفسِّر السلبية الشهيرة للمُشَاهِد التي يُنَدِّد المراقبون بها عادة. وأخيراً، فإن قدرة وسائل الإعلام على التأثير تقع على مستوى المعلومة الدقيقة التي تحملها، أقل مما تقع على مستوى الأساطير، والرموز، ونماذج الإنجاز التي تخرجها بشكل دائم. ويلخص ماك لوهان إسهامه بقوله إن هناك مقابل وسائل الإعلام الجديدة، ثقافة جديدة وحضارة جديدة.

في هذه المقاربة، يُدْرَك دور وسائل الإعلام في مجال التكيُّف (السياسي) كدور مكثَّف بشكل استثنائي. إنَّ الجديد التكنولوجي في هذا الميدان المتمثل بالانتقال من كوكبة غوتنبرغ إلى كوكبة ماركوني، نُصِّبَ كسبب حقيقي للتغيرات الثقافية. وهكذا صار بالمستطاع دعم الفكرة القائلة بأنه إذا كان اختراع الورق قد سهل انبثاق الامبراطوريات البيروقراطية الأولى (مصر الفرعونية)، فإن المطبعة سهلت انتشار الاصلاح البروتستانتي في ألمانيا، والصحافة اليومية الشعبية نشاط الدعوات القومية الأوروبية؛ كما عملت التلفزة، من جهتها، على انهيار التمييز بين العامة والخاصة. وكان ماك لوهان يفكر، من جهة أخرى، وهو يبتعد كثيراً عن النزعة التشاؤمية الأكثرية السائدة لدى النُخَب الفكرية، بأن المسؤولين عن وسائل الإعلام السمعية البصرية الكبيرة سيتم تجاوزهم حتماً من قِبل هذه الدينامية الجديدة للاتصال، وإنهم لن يكونوا قادرين على مراقبتها. وقد أعطاه الانفجار الإعلامي في

سنوات السبعينات والثمانينات، في البلدان الصناعية المتقدمة، الحقَّ جزئياً. فبدل أنْ تبقى أدوات طيِّعة في خدمة القادة الاقتصاديين والسياسيين، خضعت التلفزة والإذاعة، على ما يبدو، لمنطق نمو داخلي لا يمكن لأي شخص أن يتحكم به كلياً. هل يعني هذا مع ذلك بأن هذه الوسائل الإعلامية التي تتحكم، برأيه، بوجود معاصرينا بقوة تنجو هي نفسها من كل تكيُّف اجتماعي؟ إن ماك لوهان الذي فتنه البُعْد التكنولوجي لأدوات التكيُّف هذه، لم يكن جيد التسلح من أجل التصدي برصانة لهذا السؤال الذي لا يمكن الإحاطة به.

التفاعل: وسيط، رسائل، جمهور

إنها القضية المركزية لجيل ثالث من البحوث حول الاتصال السياسي. لقد وضع جان بوديللار في المقدمة هذه الفكرة الهامة القائلة بأن موضوع الرهان، في وسائل الإعلام السمعية البصرية بشكل خاص، لن يكون الرسالة نفسها، وإنما «واقع أن هذا الفرد يتصل، وذاك يستمر في الاتصال». وهذا ما يُسَمِّيه بالوظيفة الشعورية. إننا نلعب بالاتصال. ومن هنا تنبع نزعته التشاؤمية العميقة: إنَّ هناك صورة مُعَمَّمَة[1]، وأكثر فأكثر غياباً للاتصال الصحيح. فالخطاب الإعلاني، على سبيل المثال، وسواء كان سياسياً أم لا، ليس عليه أولاً أن يكون صحيحاً أم خاطئاً: فرهانه الحقيقي هو في أن يكون عملياتياً، أي «في قدرته على الإقناع».

إلاَّ أن المثال الذي اختاره بوديللار يثبت أنه لا يمكن التوقف عند هذه المعاينة المقيِّدة بشكل مفرط. إن «القدرة على الإقناع» لا تتعلق بأي عامل تعسفي. فالوكلاء الاجتماعيون لديهم مصلحة في أن يكونوا «قادرين على الإقناع»: صانعو أو مرسلو رسالة: أما الآخرون ـ المُرْسَلَة إليهم ـ فإنهم لا

---

(1) «إنَّ طرق الاتصال هي طرق الاتصال من أجل الاتصال، أي إنها طرق حياة اجتماعية فارغة، مؤكَّدة لكنها باردة، مثيرة للشفقة لكنها غير مبالية، وهي تنظر باستمرار لمشهد وجودها الخاص غير المؤكد». أنظر:

- L'ère de la factivité, in L.Sfez, G.Coutlée, Technologies et symboliques de la communication, PUG, 1990, p. 39.

يستطيعون «الاقتناع» إلاَّ بشرط أن يجدوا أنفسهم مورَّطين في منظومة ترَفع من قيمة استقبال هذه الرسالة ـ أو إذا كان الأمر يتعلق بالإعلان ـ أو استهلاك هذا المُنْتَج. إنَّ الأوائل والآخرين يخضعون لبعضهم بعضاً: فمن غير الممكن أن تكون هناك «قدرة على الاقناع» بأي شيء، وفي أي وقت، وأي شخص. وأما الوسيط، يكون المُرْسَلَة إليهم، بدون شك، في وضع تبعية عميقة أحياناً. لقد أشار باحثون متأثرون بمدرسة التحليل النفسي إلى أن تدفقات الصور كانت تشجع على وجود موقف ارتدادي لدى المشاهد الذي كان يشدِّد على قدرته على التلقي[1]. لكننا بيَّنَّا أيضاً بأن كل رسالة، وبالأحرى، إذا كانت مُعَدَّة، هي متعددة المعاني بعمق. إنَّ هناك «جمعاً في النص» (على حدّ تعبير بارت) كما أن هناك تعدداً في التطابقات الممكنة لدى مُشَاهد السينما أو التلفزة. ولن يسعنا التقليل من قيمة الآليات الدفاعية للجمهور المُسْتَهْدَف، سواء كان ردُّ فعلهم من خلال المعارضة، أو اللامبالاة، أو بشكل أكثر براعة، من خلال «قراءة متفاوض عليها» للرسائل يقوم المُرْسَلَة إليهم خلالها بأخذ ما يناسبهم منها، بوعي أو بدون وعي.

ومع أعمال البريطاني ستيوارت هال، يتجه الجهد للتفكير إجمالاً بقضية التكيُّف من خلال وسائل الإعلام، إلى حدِّ أخذ الأبعاد الاجتماعية الكلّية والجزئية بالحسبان في آن واحد[2]. إنَّ سيرورات ترميز الرسائل: الشكل، الأسلوب، البنية الروائية، المضامين الصريحة، إلخ تكون مكيَّفة أولاً مِنْ قِبَل الوسيط. وهي تتجلى بشكل خاص في إكراهات الحيز المكاني في الصحافة المكتوبة، وإكراهات الوقت في التلفزة. كما تتجلى أيضاً بقدرات الاستقبال الثقافية لدى المرسلة إليهم. إلاَّ أن الجمهور المُسْتَهْدَف يكون غالباً مُجَزَّأً. وتتجلى أخيراً بالتحديدات الاقتصادية والسياسية التي تُثْقِل على الوسيط: على سبيل المثال سير عمل الوكالات التي يتجاوز نشاطها الحدود القومية، وذلك

(1) لقد تمّ أيضاً إيضاح الدور الحاسم للانفعال الذي يُحَسُّ به في استذكار المعلومات المُدْرَكَة. أنظر على سبيل المثال:

- Daniel Martins, Les facteurs affectifs dans la compréhension et la mémorisation des textes, PUF, 1993.

(2) - S. Hall, D. Hobson, A. Lowe, P. Willis, Culture, Media, Language, Londres, Hutchison, 1980, p. 128 et s.

في مجال جمع الأخبار على الصعيد العالمي أو، بالطبع، ظواهر التدخل المباشر لسلطة الدولة في إعداد المضمون الإعلامي. وفي الطرف الآخر من السلسلة، تجري سيرورات فك رموز الرسائل، التي يقوم بها المُرْسَلَة إليهم، بواسطة عناصر نصيَّة: المُعَاش اليومي للشخص ـ المستقبِل، أوساط الانتماء الاجتماعي ـ الجزئي التي تُعَدُّ أوساطاً له، واتساع التفاوت بين الرسائل المستَقْبَلَة وعالَم معتقداته، إلخ.

ويمكننا الآن محاولة تلخيص النتائج التي تُستَخْلَص فيما يتعلق بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في ميدان التكيُّف السياسي. وهي أولاً، أن الآثار المباشرة، وعلى المدى القصير، للرسائل المبثوثة لا تعني، كما سيبدو، إلاّ عدداً قليلاً من الأشخاص الذين تُرْسَل إليهم. وهي أساساً آثار تأكيد أو تنشيط. وهكذا فإن الخطب التي تتجه، في الحملة الانتخابية، إلى إيقاظ الهوية اليسارية، أو بالعكس العداء للاشتراكية، تُمارس تأثيرها على جمهور جاهز مُسْبَقاً لسماعها.

وثانياً، تجب الإشارة إلى قدرة وسائل الإعلام، التي تعمل من خلال ترابط عميق ومتبادل، على بناء تمثلات الواقع السياسي، أي ما ينبغي التفكير فيه: الحدث الهام هو الذي يصنع العناوين الضخمة... وما لا مجال هناك للتفكير فيه: الأشياء التي لا تستحق الذكر، والمواضيع الغائبة[1]. وهذا العمل لا يُمارس على الجمهور فقط، وإنما أيضاً، وغالباً بالخصوص، على الفاعلين السياسيين: مرشحون في الحملات الإنتخابية، قادة، مؤسَّسات.

وأخيراً، فإن وسائل الإعلام تلعب دوراً على صعيد التكامل الاجتماعي، إيجابياً أو سلبياً. وهي بتخصيصها مكاناً واسعاً، للأخبار الحالية، تساهم في بناء تاريخ وذاكرة مشتركة. وفيما يتعلق بالتلفزة بشكل خاص، فإنّ لوسائل الإعلام القدرة على أن تعلِّق أحياناً مجرى الحياة اليومية بتركيزها لانتباه جمهورٍ واسع جداً على أحداث ذات مردود مسرحي كبير: الطقوس الملكية في بريطانيا، المنافسات الرياضية، حرب الخليج، العنف في

---

(1) حول وظيفة وضع البرنامج هذه، أنظر:

- Setting, V. L. Bennett, Public Opinion in American Politics, New York, Harcourt, Brace, 1980, p. 305 et s.

المدن؛ وهي تثير بذلك تجربة اتصال اجتماعي كثيفة بشكل خاص. وهكذا فإنَّ معالجتها للنزاعات الاجتماعية، والسياسية، والعرقية يمكن أن تساهم في تأجيج الانفعالات أو، بالعكس، إخفاء العداوات. لكنَّ هذا الأمر يتم ضمن الحدود الضيقة للرموز الثقافية النافذة (البوسنة أكثر من بورندي). وبالمقابل، فإنه لن يسعنا التقليل من قيمة أهمية «الاتصال المباشر» الذي تنظمه التلفزة بين القادة السياسيين والقاعدة، وتساهم بذلك في تعديل أساليب العمل الداخلية للأحزاب ومجموعات المصالح. وسنبيِّن بشكل خاص المكافآت التي تُمنح للقادة الذين سبق أنْ تقلدوا الشهرة، والحطّ من قيمة المستويات المؤَسَّسية المتوسطة.

الفصل الخامس

العمل الجماعي ومجموعات المصالح

تكشف ملاحظة الحياة في المجتمع بسهولة عن وجود توقعات ومتطلبات جماعية. فالأُجراء في مشروع ما يتظاهرون ضد تخفيض عددهم؛ وأهالي الطلاب يطالبون بفتح ثانوية جديدة؛ والمقيمون في ضاحية يشكون من وسائل النقل غير الكافية، الخ. وهذه الحركات، وإنْ بدت متباينة من وجهة نظر موضوعها، واتساعها، وطبيعتها، فإنها تُعَبِّر دائماً عن واقع التناقض بين الطموحات والمقاومات. وفي صراع اجتماعي من النمط الكلاسيكي، من الواضح أنَّ الأُجراء يقومون بالإضراب لأنّ رب العمل يرفض إعطاء ما يطالبون به. إنَّ بنية الصراع تكون أقل وضوحاً في حالة السكان الذين يحتجُّون ضد عدم كفاية التجهيزات العامة. ولكن، في الواقع، إذا كانت السلطات المختصة تقول بأنها لا تملك الوسائل المالية اللازمة لمعالجة الوضع، فذلك لأنها يجب أن تجد الموارد الإضافية بكلفة سياسية مرتفعة جداً، أي من خلال إثارة استياء أولئك الذين ينبغي عليهم تحمُّل النفقات، على سبيل المثال.

إنَّ المجتمع تخترقه إذن بشكل دائم خصومات في المصالح والطموحات، تكون مصدراً للصراعات. وهناك طريقة بسيطة لوصف هذه الظواهر تكمن في تقديمها كمجابهات بين كائنات جماعية حقيقية. فعلم الاجتماع ذو المرجعية الماركسية يعزو للطبقات الاجتماعية العديد من الصفات الخاصة بالإنسان: كالإرادة، ووضوح الرؤية، والأهداف ذات المدى البعيد، واستراتيجيات التأقلم. أما علم الاجتماع ذو الايحاء الدوركهايمي أحياناً فما زال يركّز على المسرح الاجتماعي عدداً كبيراً من الفاعلين الجماعيين الذين

يسعون لتغليب مصالحهم، ويساهمون في تحديد بعضهم البعض بشكل متبادل: مجموعات الضغط المهنية، الحركات الثقافية، المنظمات ذات القاعدة العشائرية أو القبلية.

إلاَّ أن هذا الوصف للصراعات الاجتماعية بعبارات الخصومات القائمة بين مجموعات مبنيَّة ينبغي ألاَّ يؤدي إلى مأزق في القضية الأساسية: قضية الانتقال من العمل الفردي إلى العمل الجماعي. وخلافاً للظواهر، فإن انخراط فرد ما في حركة جماعية تهدف إلى إشباع الطموحات المشتركة لمجموعة ما، ليس «طبيعياً» في شيء. وفي هذا الميدان، ينبغي على التحليل العلمي أن يجابه الأسئلة التالية: ما هي الحصة المتتالية للحساب العقلاني وللمراقبة الاجتماعية، للمبادرة الفردية المتعمَّدة وللإكراه الجماعي؟ أي دور دقيق تلعبه مجموعات المصالح في بناء التوقعات والطموحات المشتركة للمجموعة، ثم في استخدام استراتيجيات التدخل؟

الفقرة الأولى

دوافع العمل الجماعي

إنَّ البحث عن الخيرات، بالمعنى الأوسع للتعبير، يشكل بدون أي شك الخيط الموجِّه الذي يسمح بفهم لماذا يتَّحد الأفراد أو ينظِّمون أنفسهم بقصد العمل. إلاَّ أنهم، بقيامهم بذلك، يثيرون مقاومات وأطماع منافسة، بحيث تبدو مقولة الصراع دائماً في صلب الدينامية الاجتماعية. وكما كتب أوبرشال: «فإن الهدف الذي تبحث عنه المجموعة، الطرف في صراع، هو الحصول على الخيرات المرغوب بها، لكن نتيجة الصراع تكون عادة تحييد المجموعة المنافسة، وإضعافها واستبعادها»[1]. إننا سنتمسك أولاً بسبر المظاهر المختلفة لمقولة الصراع، قبل الاهتمام بالنظريات التي تسعى لتفسير تكوُّن العمل الجماعي.

أولاً ـ الخصومات والنزاعات

يكتسي التأكيد الفردي للذات دائماً، في الميدان الاجتماعي، بُعْداً عدوانياً. وحتى لو أنَّ هذا البُعْدَ كان، كقاعدة عامة، يُلَمَّحُ به ويُقَنَّنَ بعناية، فإن وجوده اجتماعياً، هو وجود في وجه الغير، وضده غالباً. فالمرشح لعملٍ ما يُوَظَّف بناء على مفاضلة بينه وبين منافسين آخرين له؛ وهذا هو حالُ الموظف الكبير الذي يرغب بإظهار تفوق وجهات نظره لدى إدارته التسلسلية أو وزيره. لقد أشارت تحليلات رينيه جيرار (René Girard) إلى بُعْدٍ هام في هذه الدينامية الصراعية: إنها قوة «الرغبة التكيُّفية» التي تقود الأفراد لنَسخ

---

(1) - Anthony Oberschall, Social Conflict and Social Movements, Englewood Cliffs, Prentrice Hall, 1973, p. 30.

طموحاتهم عن الطموحات التي تَبَنَّاها بعضٌ من أمثالهم. «إنَّ الإنسان، فور أنْ تُشْبَع حاجاته الأولية، يرغب بشدَّة، لكنه لا يعلم بالضبط بماذا يرغب... إنَّ الشخص ينتظر من هذا الآخر أن يقول له بماذا يجب أنْ «يرغب»[1]. إنَّ جيرار يلامس هنا بأصبعه سيرورة البناء الاجتماعي للرغبات والطموحات. و«المواد» التي يُطْمَع بها لا قيمة لها إلاَّ لأنَّ قيمتها ارتفعت إما على يدِ أفرادٍ يُعَدُّون محطًّاً للإعجاب والتقليد والحسد، وإما بواسطة سيرورات ثقافية مُعَقَّدة تحدد ما هو مرغوب به شرعياً، أو حتى ما هو قابل لأنْ يُطْمَعَ به بشكل ملح (إنه دافع الحملات الإعلانية). إنَّ الظاهرة تقع في «صلب الآليات المنتِجَة للخصومات منذ أنْ تقيم الشروط اللازمة للقاء بين رغبتين حول نفْس المادة؛ ويحصل حتى أنَّ الطمع في المادة يستمد قوته من مجرد أن الخصم يطمع بها أيضاً.

إنَّ هذه السيرورات الابتدائية تُستخدم في كل الأوضاع التفاعلية. لكنها، بالطبع، لا تكفي لتفسير بروز الخصومات الاجتماعية والصراعات المصلحية. وللقيام بذلك، ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات من التحليل.

أ ـ المناهج المتناقية الموضوعية للأوضاع

لا يكون الصراع، برأيِ داهرندورف، قابلاً للفهم إلاَّ إنطلاقاً من تنظيم معين للنظام الاجتماعي. إنَّ تقسيم العمل، وتمايز المهام والأدوار، وتوزيع الخيرات، ومراقبة وسائل الانتاج، الخ... إنَّ كل هذا يساهم في خلق تفاوت في المزايا والرضى. ويرى هذا المؤلِّف أنَّ الانتماء إلى طبقة اجتماعية ما (وهي مجموعة كامنة وعت مصالحها المشتركة) يتحكم موضوعياً في الاهتمام بالحفاظ على هذا النظام أو، بالعكس، بالرغبة برؤيته يتحوَّل[2]. إلاَّ أننا نعلم أنَّ الأكثر حرماناً اقتصادياً ليسوا هم بالضرورة الذين يرفضون، بأكبر قدر من القوة، تسلسل المداخيل، أو أن الأكثر عُرْضَة للسيطرة هم الذين يرفضون النظام الاجتماعي. كما نرى، في حالة الثورة، أن كل معسكر يُجَنِّد

(1) - La violence et le sacré, Grasset, 1972, rééd, 1989, p. 217.

(2) - R. Dahrendorf, Classes et conflits de classes dans la société industrielle, Mouton, 1972, p. 190 et s, et p. 249.

مؤيدين له في بين الفئات الاجتماعية ذات المصالح الشديدة التباين.

وفي إشكالية مختلفة قليلاً، يُقَال أن مصالح الأفراد وطموحاتهم يتحكم بها **الوضع** الذي يحتلونه في الميدان الاجتماعي (بالمعنى الذي يُعطيه بيار بورديو لهذا التعبير)(1). وهذا الوضع يساهم بالفعل في الإحاطة بدوائر المصالح الخاصة. فالمكلفون بدفع الضريبة، على سبيل المثال، لا يشعرون بأنهم معنيون، بنفس الطريقة، بالسياسة الضريبية للدولة. وهم يختلفون في نظرتهم حسبما يكونون أُجراء أو غير أُجراء، من ذوي المداخيل الضعيفة أو المرتفعة. وبالنتيجة، فإنهم سيميلون لتكوين مفهوم مختلف لمبدأ المساواة أمام الضريبة. وأحد المظاهر الأساسية لهذا الوضع في ميدان اجتماعي ما، يتمثل في المسافة الفاصلة بينه وبين الرهانات المسيطرة التي تبني الميدان. وهكذا فإن المراقبة المركزية لترشيح المرشحين للانتخابات تُعَدُّ، في الحزب السياسي، الذي يُعتبر ميداناً، جزءاً من هذه الرهانات الكبرى. وحسب الطريقة التي يُشَارك بها المسؤولون المحليون. ومناضلو الحزب (بشكل وثيق، أو ضعيف، أو لا يشاركونَ أبداً) في ممارسة هذه السلطة، فإنهم سيميلون لإدراك مصلحتهم في بقاء النظام القائم بشكل مختلف.

إنَّ الوضع الذي يحتله المرء، في لحظة معينة، في ميدان اجتماعي ما يندرج هو نفسه في **محور مسار**. فالإطار العالي المشحوذ حديثاً سيكتسب بشكل محتمل مع الزمن مسؤوليات أرفع. كما أنَّ العامل الشاب يمكن أنْ يتطلع ليكون في المستقبل إمَّا رئيس عمال أو تقني عالي المستوى، أو رب عمل يقيم مشروعاً لحسابه الخاص. إنَّ الحدس بإقامة مشروع اجتماعي - مهني معين، لا سواه، سيؤثر ليس فقط على تمثلات المستقبل، وإنما على إدراكات وتمثلات الحاضر أيضاً. وبالمقابل، فإنَّ إطاراً متوسطاً عمره بالأربعينات سيستطيع، بطيب خاطر، أنْ يعتبر نفسه «ناجحاً» إذا كان من أصل متواضع جداً، بينما لن يعتبر نفسه كذلك إنْ كان من أصل رفيع جداً.

---

(1) - Queslques propriétés des champs (1976), in: Questions de sociologie, Éd. de Minuit, 1980, p. 113.

وبعبارات أُخرى، فإنَّ تجريب مسار الصعود أو الجمود أو الانحطاط، والاستفادة من سيرورات الحركية الاجتماعية، أو الاصطدام بحواجز مؤَسَّساتية، واقتصادية، وثقافية. يُحَوِّل الإدراك الذي يُكَوِّنه الأفراد عن مصالحهم.

وللتعرُّف إليها، من المناسب إذن الرجوع ليس فقط إلى الوسط (أو الأوساط) الذي ينتمي إليه الفرد، وإنما، أيضاً، إلى الديناميات التي يحث عليها الوسط الأصلي (في الأعلى) والأوساط المرجعية التي تبني الآمال. فالمتقاعدون من الوظيفة العامة، ومن التجارة الصغيرة، الذين لديهم ماضٍ إجتماعي ـ مهني مختلف، لا يتشاطرون بالضرورة نفس التوقعات؛ وكذلكَ حال المجازين الشباب الذين يحلمون بنقطة ارتباط اجتماعية ـ مهنية من السهل.. أو من الصعب بلوغها...

ومهما كانت الأهداف التي يسعى الوكلاء الاجتماعيون لبلوغها، فإننا نميّز، عموماً، بُعْداً مزدوجاً في طموحاتهم. البُعْد المادي (أو القابل لأنْ يكون مادياً) في البحث عن مزايا ملموسة ذات طابع اقتصادي، ومالي، وقانوني، وعملي، الخ... والبُعْد الرمزي الذي يتجلّى في الرغبة بالوصول إلى إشباعات لها، نفسياً، قيمة رفيعة، وتتصل مع المعتقدات الشائعة في الوسط الاجتماعي المرجعي. وهكذا فإن المطالبة الجماعية بزيادة الأجور، أو بالاعتراف بالشهادات، لها مظهر مادي واضح، يتمثل في تحسين القدرة الشرائية، وتسهيل البحث عن عمل؛ لكنَّ لها أيضاً بُعْدَاً، لا يكون مطلقاً بلا قيمة، وقد يكون أحياناً أساسياً، بعبارات الرفع من قيمة المجموعة المهنية لأن المكان المشغول في سلم المداخيل يتداخل مع المكان المشغول في سلم الاعتبار والنفوذ والاعتراف بالمنفعة الاجتماعية. إنَّ المُعَلِّمين أولاً، ثم الممرضات فيما بعد، أخذوا مكانهم بوضوح في هذا الميدان المزدوج، حين طالبوا، في سنوات الثمانينات، باشتراط الدخول إلى مهنتهم بدراسة سنتين بعد الشهادة الثانوية.

ومهما كانت التعارضات، التي يمكن تصوُّرها في المصالح والطموحات، لا تُحصى، فإنَّ من الممكن ربطها بثلاثة قوالب أساسية من الخصومات.

خصومات الكبت[1]. وهي تحكم العلاقات التي تتكوَّن بين أولئك الذين يملكون، والذين لا يملكون مالاً، يُطْمَع به، بشكلٍ متساوٍ، مِنْ قِبل الجميع. إنَّه، بالفعل، الطمع المشترك الذي يؤدي إشباعه من قِبل البعض، إلى توليد شعور كبت وعدوانية، صريحة أو مُقَنَّعة، لدى الآخرين تجاه أصحاب الامتيازات. إنَّ طمع «ب» لا يمكن أن ينصَبَّ إلاَّ على مالٍ يعرف أنه موجود لدى «أ»، ويحسده عليه. ولهذا فإنَّ الإعلام يلعب دوراً كبيراً في إثارة هذا النمط من الخصومات. وهكذا فإنَّ الانتقال المتزايد للأفراد والمعلومات (وخاصة بواسطة الصورة)، على الصعيد الدولي، بين الشمال والجنوب، ساهم في زيادة الشعور بالفقر في البلدان الفقيرة، وشدَّد لدى الكثير من الناس من مشاعر الكبت والحقد على الغرب. وعلى الصعيد الداخلي، يقود التقليل من قيمة التفاوت في الثروة بين المالكين وغير المالكين، بالعكس، إلى التخفيف من الخصومات، التي تكون، بشكل مفارق، أكثر حِدَّة بين الفئات الاجتماعية التي لديها شروط وجود مهنية متقاربة: أُجراء القطاع الخاص الذين يتقاضون أجوراً أفضل من أُجور العاملين في القطاع العام الذين يقومون بمهمات مشابهة، أو الأُطر الادارية العليا الذين يتصرفون (أو يتصرفون) بميراث وارث.

إنَّ خصومات الكبت تُمَيِّز، بصفة عامة، العلاقات بين الأغنياء والفقراء، أي بين المزوَّدين والمحرومين. من أي الأموال هم محرومون؟ إنها يمكن، بدقة، أن تكون مواداً استهلاكية فردية، وخاصة، على صعيد الامم البروليتارية، تلك التي تجد نفسها محاطة بالسحر الذي لا يقاوم لمجتمع الرخاء: كالسيارة، والتلفاز، وأجهزة البث والتسجيل. ويمكن أن تكون «ثروات»، أي مستوى حياة، ويُسْر مالي، وميراث. كما يمكن أن تكون أيضاً مواداً غير مادية: كالشهرة، وسمعة الكفاءة، والوضع الاجتماعي المُعْتَبَر. ففي ظل «النظام القديم»، على سبيل المثال، كان التمتع بالوضع النبيل لا ينفصل عن مستوى الحياة الاقتصادية؛ وكانت اللامساواة في الولادة تشكل عقبات لا

---

(1) يوجد في الولايات المتحدة أدب هام جداً، بدأ يرجع، منذ تيد غور (Ted Gurr) بشكل خاص، إلى مفهوم الكبت النسبي. من أجل تقديم لهذا الأدب، أنظر:

- R. Boudon: Effets pervers et ordre social, (1977), rééd. PUF, 1989, p. 133 et s.

يمكن التغلب عليها جزئياً. مثلُ هذه الخيرات الرمزية كانت تشترك في كونها تقوي، مباشرة، «تقدير الذات»، في حين أنَّ عدم إمكانية الوصول إليها يشجع على بروز الغيرة والحقد.

إنَّ من الممكن التعرف على سيناريوهات الردّ على أوضاع الكبت هذه، التي يمكن أن تكون منتجة للعدوانية. وضبطها الفعَّال يمكن أنْ ينتج أولاً عن منظومة محظورات تقوم على التهديد الفعَّال بالعقوبات؛ فالمرء قد يمتنع عن الإعلان بصوتٍ عالٍ عن طمعه، وعن تجسيده، بسبب خوفه من القصاص. كما يمكن أنْ ينتج أيضاً عن مراقبة ثقافية تؤدي لاستبطان المحرومين لعدم امكانية الوصول للخيرات؛ ولتسهيل الاستسلام سيظهر، طواعيةً، خطاب يُقَلِّل من قيمة هذه الخيرات التي توصف بأنها غير مرغوبة أو محتقرة. وهو يمكن أن ينتج أخيراً عن حدٍ أدنى من المرونة الاجتماعية التي تجعل البعض يأمل بالحصول، بفعل الحظ أو الاستحقاق، على الخيرات التي يطمع بها. وهذا هو حال الأطماع الموجَّهة نحو السلطة أو المال في المجتمع ذي الأيديولوجية الليبرالية. ولكن ما أنْ تنهار آليات المراقَبة الاجتماعية، بمناسبة أزمة عامة في المجتمع أو، ببساطة، بفعل ظرف ملائم، حتى تتحرر فجأة مشاعر الكبت المتراكمة، ويحدث إنفجار للعدوانية في سياق انفعالي قوي.

خصومات التبعية. وهي تعرض الأوضاع التي يكون لدى الأفراد، المتورطين فيها، مصالح متعارضة ومزايا مشتركة في الحفاظ عليها، في آن واحد. إن النمط الأول من الأمثلة عليها يتعلق بالعلاقات بين البائعين والمشترين في سوق الخيرات. فالأوائل يحبُّون زيادة أرباحهم إلى أقصى حدٍ ممكن، والآخرون يريدون تخفيض تكاليفهم إلى أقصى حدٍ. لكن البائعين يحتاجون لزبائن من أجل استمرار مشروعهم؛ والمشترون يحتاجون لتجار من أجل التزود بالخيرات التي تُشبع رغباتهم. وهذه الحالة الواقعية تحدُّ، في الممارسة وفي النظرية على حدٍ سواء، من نمو المنطق المتطرف: فالبائع لا مصلحة لديه بأن يبيع بسعرٍ غالٍ جداً إذا أراد أن يحتفظ بزبائنه. والمشتري لا مصلحة لديه بأن يدفع سعراً زهيداً جداً إذا أراد الحصول على المادة التي يطمع بها. أما النمط الثاني من الأمثلة فيتعلق بعلاقات العمل في منظمة ما. ففي داخل المشروع، على سبيل المثال، يتمنى ربّ العمل الحصول على

الحد الأقصى من المردود مقابل كلفة محدَّدة من الأجور؛ والأجير، بالعكس، يحب الحصول على الحد الأقصى من الأجر مقابل مستوى معين من المهام المُنْجَزة. ومع ذلك، فإنَّ للإثنين، عادة، مصلحة في أن يبقى المشروع، الذي بدونه لن يحقق ربُّ العمل أرباحاً، ولن يكون للأجير عمل. إنَّ قيمة هذا المنطق، ومع التحفظ بالطبع، تكمن في الحلول البديلة القابلة لأن تُسْتَكْشَف، عند الاقتضاء: فالأجير يمكن أنْ يأمل أحياناً بإيجاد عمل، في مكان آخر، يكون أفضل أجراً، وذلك بقدر ما يكون الوضع الاقتصادي مواتياً له؛ وربّ العمل يمكن أن يتمنى إغلاق مؤَسَّسته ليستثمر أمواله في وحدات انتاجية أخرى ذات مردود أكثر.

إنَّ وجود علاقة تبادل، مفيدة لطرفيها بشكلٍ متبادل، وإنْ كان ذلك بطريقة غير متساوية، وتتضمن وجود تكامل أساسي في المواقف، هي التي تؤَسِّس الخصائص الكبرى لهذه الخصومات. كما أن الصراعات، التي هي من هذا النمط، تبقى عموماً محاطة بحدودٍ متفقة مع الحفاظ على التبادل؛ وعادة ما تبقى هذه الصراعات فرضية، بصفة بحتة، عندما يخدس الطرفان بالأخطار التي يتعرض لها الجميع.

خصومات التنافس. وهي تُشكل القوالب لكل تلك الصراعات التي يتقابل فيها أفراد في منافسة منظّمة من أجل الحصول على نفس الخيرات. فالمرشحون لنفس العمل المهني؛ والمنتجون لمادة واحدة في السوق، والمتطلعون لنفس الولاية الانتخابية، وبصفة عامة كل المستهلكين لمادة غير متوفرة بطريقة لا محدودة لديهم، فيما بينهم، مصالح متناقضة، بشكل فرضي (أو فعلي). والصراعات القابلة للبروز لها قوة تتغير تبعاً لثلاث ثوابت: ندرة المادة، أي العلاقة الموجودة بين العرض والطلب؛ وشدة الطمع بها، بالنظر للطبيعة الجذابة اجتماعياً لهذه المادة[1]؛ وغياب القاعدة (القانونية أو الاجتماعية التي تحكم، بدقة، شروط المنافسة. وعلى سبيل المثال التوضيحي، سنقارن بين الطريقة التي يتشكل بها صفّ الانتظار في البلاد التي

(1) على سبيل المثال: مدة ولاية رئيس الجمهورية في سوق الولايات الانتخابية، ولوحة رسّام مشهور في سوق الفن، الخ...

يُعَدُّ الغش مسموحاً فيها (البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط) وتلك التي يُحَظَّر فيها بقسوة (بريطانيا). في فرضية الندرة المطلقة لمادة ما، لا بُدَّ منها، لا يوجد أي حدٍ أوَّلي لتفاقم الصراع عندما تنهار آليات المراقبة الاجتماعية. إننا سنفكر، على سبيل المثال، بعمليات نهب مستودعات المواد الغذائية في ألبانيا، في 1991 ـ 1992، وفي الصومال والبوسنة، في 1992 ـ 1993.

ويوضح التمييز بين هذه القوالب الثلاثة لخصومات التمييز الذي أجراه لويس كوسر (Lewis Coser) بين النزاعات الواقعية والنزاعات اللاواقعية. فهو بأخذه ثانيةً بتحليل سيمّل، يصف الأولى بأنها موجَّهة نحو هدف معين، في حين أن الثانية تقع بمناسبة الحاجة لتحرير توتر عدواني. وهو يكتب: «إنَّ النزاعات التي تولد على إثر كبتٍ لمطالب محدَّدة، وكذلك على إثر تقديرات المشاركين بها في الكسب . . . هي نزاعات واقعية بقدر ما تكَون فيه وسائلُ للتوصل إلى نتيجة نوعية خاصة[1]. وهي نزاعات من السهل ضبطها لأنها تكون مهيأة لحلول تقنية تقوم على تسويات يمكن لكل طرف أنْ يجد فيها دوافع جزئية للرضى: إرتفاع الأجور على سبيل المثال. ويتوقف النزاع منذ أنْ يتم بلوغ الهدف أو تُعْطَى له أجوبة مقبولة أخرى.

أما النزاعات اللاواقعية فهي مستقلة نسبياً عن المادة التي تقوم عليها. «فالتعبير عن الحاجة للتوتر أمر أساسي، والعمل لا يكون وسيلة للحصول على نتيجة نوعية خاصة. وفي مثل هذه الحالات، لا تتم الموازنة بين الوسائل السلمية والوسائل العدوانية، لأنَّ البحث عن الرضى يتحقق بالضبط في الوسائل العدوانية، وليس في النتيجة»[2].

وعلى صعيد الممارسة، سيكون هناك، عادة، بُعْدَان لنزاع حاضرين بشكل متزامن. فالإضراب في داخل المشروع، على سبيل المثال، يمكن أن يكون مناسبة، في نفس الوقت، للمطالبة بأجور أفضل، وللتعبير عن العداء تجاه الادارة. إنَّ النزاعات «اللاواقعية» تتجسد عادة حول رموز معبئة للأهواء؛

(1) - Les fonctions du conflit social. Trad. PUF, 1982, p. 33.

(2) المرجع السابق ـ ص: 35.

الأمر الذي يجعل حلّها مثيراً، بشكل خاص، للقلق. إنَّ قضية الصُلْبان في المدارس في بداية القرن العشرين، ووجود العلم الوطني فوق أراضي الامبراطورية الاستعمارية، أو، في وقت أحدث، قضية غطاء الرأس الاسلامي تجسد القلق الذي يصيب مجموعة معينة في معتقداتها وهويتها. إنَّ تراكم الكبت، مهما كان أصله، يوَلِّد البحث عن ضحية، حتى وإنْ كان ذلك، كما كتب بارسون، في ظل غياب «خصومة معقولة بين المثل العليا والمصالح»[1]. وهذا ما كان جوليان بوندا (J.Benda) قد أشار إليه، في فترة ما بين الحربين، أثناء حديثه عن العداء لليهود، والذي من السهل نقله لأوضاع أخرى: «إنَّ نزعة العداء للسامية ليست هي التي تثير الكراهية، وإنما الكراهية ـ التي تسبق في وجودها حالة الكراهية التي لا موضوع لها، أو الحاجة للكراهية ـ هي، بالعكس، التي تلقي بنفسها على فكرة موضوع مكروه، تجدها جاهزة في التجارة»[2].

ب ـ البناء الاجتماعي للتوقعات

تبقى الخصومات ونزاعات المصالح كامنة إذا لم يحدث هناك أي وعي جماعي «لحقيقة» المصالح الخاصة لمجموعة معينة في وجه مصالح المجموعات الأخرى. إلاَّ أنَّ من المستحيل على كل وكيل اجتماعي أنْ يكون لديه إدراك مباشر وعفوي لمصالحه الخاصة. وهذا لسلسلتين من الأسباب.

فالواقع، أولاً، وبطريقة عامة تماماً، لا يصل مطلقاً إلى الوعي الفردي إلاَّ عبر «تمثلات»، أي تصورات إدراك وتقويم مبنية اجتماعياً. وقد أوضحت الأعمال التي جرت حول التكيُّف الاجتماعي، سواء كانت ذات مقاربة نفسية (بياجيه (Piaget) أو اجتماعية غرينشتاين (Greenstein)، رنشون (Renshon). . . .) أو معرفية (ابيستمولوجية) (برجر (Berger)، ولوكمان (Luckmann). . . .) الطريقة التي يتمثل بها الأفراد تدريجياً، ومنذ الطفولة الأولى، قوالب تفسير تجربتهم المُعَاشة. وبفضل هذه القوالب سيتعلمون كيف يحددون موقعهم في المجال الاجتماعي، والتعرُّف، بشكل خاص، إما

(1) ذكره ل. كوسر في المرجع السابق ذكره، ص : 37.

(2) - Mon premier testament, Gallimard, 1928, p. 24.

عل ى عوامل التقارب في المصالح أو الطموحات بينهم وبين الأفراد الآخرين، وإما على عوامل الخلاف والتباعد، وعلى هذا الأساس تُبنى مجموعات الانتماء (in-groups) بالمقابلة مع الخارج (out-groups). وهكذا يكتسب الأفراد رؤيتهم لهويتهم القومية بالنسبة للأجانب الذين يجاورونهم[1]، ورؤيتهم لانتمائهم المهني بالنسبة للفئات الأخرى من النشطين، ورؤيتهم لولائهم الديني بالنسبة للمؤمنين بأديان أخرى أو بغير المؤمنين بأي دين، إلخ. وفي داخل كل «مجموعة إنتماء». تقوم مؤسسات وأفراد متخصصون بتدريس وتعليم ونقل مجموعة من المعارف والمواقف التي تسمح باستبطان الأدوار المطابقة وتأمين إعادة إنتاجها. لكن عمل البناء هذا يُكَمَّل بادراكات تأتي من الخارج: إنها المرآة المشوَّهة تقريباً التي تعيد إلى مجموعة معينة نظرة **المجموعات الخارجية** ومواقفهم: وهذا يعني: إن سعي المرء ليكون إطاراً، بعبارات الدخل، والاستهلاك، والتفضيلات الثقافية، أو النفوذ الاجتماعي، هو أمر يتم تعلُّمه تحت تأثير سيرورة معقَّدة تُشارك فيها تعريفات الإحصائيين، ومطالب المنظمات النقابية، وتحليلات علماء الاجتماع، وتعابير وسائل الإعلام[2]. وإذا كانت هذه المقولة تبدو كمقولة رفيعة القيمة، فإننا سنلاحظ بدون عناء انزلاقات أو تسبيقات في الهوية: على سبيل المثال، رؤساء مجموعات العمال الذين سينحدرون كأُطر إلى خارج المشروع، أو سيطالبون بهذه الصفة من خلال العمل النقابي.

(1) حول هذه المبادلات المتقاطعة للتمثلات بين فرنسا وألمانيا، أنظر:
- Edmond-Marc Lipianski, L'identité française, Éditions de l'Espace européen, 1991, p. 101 et s/s.

(2) - Luc Boltanski, Les cadres, La formation d'un groupe social, Éditions de Minuit, 1982.

- وفيما يتعلق بالسِّن، الذي لا يُعَدُّ مقولة طبيعية ببساطة وإنما نتيجة تنضيد مبني حول مراهنات اجتماعية، أنظر:

- Rémi Lenoir, Objet sociologique et problème social, publié dans Patrick Champagne et autres, Initiation à la pratique sociologique, Dunod, 1990, p. 59 et s/s.

قام المترجم بترجمة هذا الكتاب بعنوان: «دراسات تطبيقية في البحث الاجتماعي»، وقد صدر عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ 1993.

وتفسِّر فئة ثانية من الأسباب أهمية سيرورات البناء الاجتماعي للتوقعات. إنها استحالة أنْ يكون للأفراد رؤية واضحة عن كل مصالحهم الخاصة، المباشرة أو على المدى الطويل. إنَّ كل وكيل لا يمكن بالفعل اختزاله في إحدى صفاته الاجتماعية: المهنة، المواطنة، السِّن، الدين، الالتزام بالحياة الجماعية، الخ. . . إنه بعبارات أخرى، ينتمي لعدة ميادين اجتماعية، في آن واحد. وهذا التعدد في الأوضاع يولِّد نتائج هامة. إنَّ الفرد نفسه يمكن أنْ يشقَّ عليه تبيُّن مصالحه الحقيقية بوضوح، وذلك، في آن واحد، باعتباره مكلَّفاً بدفع ضريبة، ومستفيداً من الخدمات العامة، وأباً لتلميذ، ومقيماً في ضاحية، ومالكاً مُسْتَديناً، وموظفاً مرؤوساً، إلخ. ولاسيما أنَّ بعضاً من مصالحه، بصفاته المتعددة هذه، يمكن أن تبدو متناقضة: فالتضخم، على سبيل المثال، يُضِرُّ به بصفته مستهلِكاً ويفيده بصفته مقترِضاً (ضمن بعد الشروط). وبالطبع، فإنَّ مستوى تأهيله العام، وقدرته على الوصول إلى مصادر معلومات قابلة للتشغيل، يُفاقما أو يُقَلِّلا من وضع عدم اليقين هذا، ولكن لا يسعهما مطلقاً استبعاده في كل الميادين.

إنَّ هذه الملاحظة تُفَسِّر لماذا لا تكون صياغة المتطلبات عفوية حقاً في كتلة المجموعة المعنية، حتى وإنْ كانت نقطة انطلاقها يمكن أن تتمثل في تجمُّع ردود الفعل الاجتماعية الجزئية عند القاعدة. وهي، بالأحرى، تكون من فِعْلِ منظمات متخصِّصة. فالأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح بشكل خاص، تسعى جاهدة للحصول على صفة تمثيلية اجتماعية من خلال جعل نفسها الناطقة الرسمية باسم فئات مُحَدَّدة من السكان. إنَّ دورها لا ينحصر، بدون شك، في تحمُّل عبء التوقعات الموجودة مُسْبقاً. إنَّ هذه المنظمات ستسعى جاهدة، بالعكس، للتعرُّف بنشاط على مصالح جماعية، أو إثارتها عند الحاجة؛ وسينبغي عليها فيما بعد أن تحاول إقناع طبقات السكان المعنيين بالتعرُّف على بعضهم البعض في المعركة التي تقودها من أجل تشجيعها. ويلعب هذا العمل في مجال بناء وتكييف المصالح، وصياغة المتطلبات، وتحديد الاستراتيجيات، دوراً حاسماً في الوعي الذي يمكن للأفراد أن يكوِّنوه عن انتمائهم إلى فئة اجتماعية ـ مهنية أو اجتماعية ـ ثقافية معينة أو، كما كان يشير إلى ذلك سابقاً غرامشي، إلى طبقة اجتماعية. كما أنه يكتسي طابع القوة الكامنة المعبئة ولاسيما أنه ينتهي إلى تعريف للأوضاع

المُعَاشة بعبارات قيم منغرسة بقوة في ثقافة المجموعة المدروسة. وبهذا الصدد، أظهر وليم غامسون (William Gamson) جيداً، أهمية الشعور بالظلم كأسلوب لإدراك العلاقات الاجتماعية. وساهم بقوة في زيادة احتمالات أشكال السلوك الاحتجاجية(1).

جـ ـ تسييس الخصومات والمتطلبات

لا تُعَدُّ الخصومات ونزاعات المصالح مكوِّنة للرهانات السياسية إلاَّ إذا كانت تقوم على المسرح السياسي، وتقع على عاتق الفاعلين الذين يتجابهون فيه. إنَّ أية قضية لا تكون سياسية في ذاتها؛ وأية قضية يمكن أن تصبح كذلك ضمن بعض شروط الملاءمة الثقافية والمؤَسَّساتية.

إنَّ **التصوُّرات الثقافية السائدة في المجتمع** تحدِّد أولاً سيرورات التكييف السياسي. وهناك اهتمامات عديدة، مثل العمل، والصحة، والتربية، لم تكن تُعْتَبَرَ، في ظل النظام القديم، أموراً تعود إلى سلطة التدخل التي يتمتع بها الملك. لقد كانت النظم الملكية، بدون شك، منزوعة السّلاح تماماً فيما يتعلق بالنضال ضد الأزمات الاقتصادية؛ لكنَّ مقولة البطالة نفسها لم تكن موجودة في العقول، وما كانت الطبقات الاجتماعية المحرومة تنتظره من الملك كان يقع أكثر في عالَم الصَدَقَة أو «الكرم المجاني». وفي ميدان الصحة أو التربية كذلك، وهما قطاعان كانت تتكفل بهما الكنيسة، كان المطلب ذو الطابع السياسي الموجَّه نحو الملك ينتمي إلى مجال لا يمكن التفكير فيه. وبالعكس، فإن ما يميز المجتمعات المعاصرة إنما هو الانقلاب الجذري في تصوُّرات الادراك المتعلقة بما هو قابل لأنْ يُعَالَج سياسياً. لقد ضغط تزايد القدرات الفعلية لتدخل الدولة، بالتأكيد، في اتجاه هذه الثورة في المعتقدات. ومع ذلك، فإنَّ هناك في داخل هذا الاتجاه الثقيل نفسه، مدّاً وجَزْرَاً في منظومات الادراك المشجعة على التسييس. وهو ما نراه بوضوح في مجال الجدل حول دور القطاع العام في الديمقراطيات الأوروبية الصناعية؛ فهناك الآن الكثير من التدخلات الاقتصادية للدولة، التي «لم تَعُدْ من الأمور المُسَلَّم بها».

(1) - W. Gamson (Éd.), Encounters with Unjust Authorities, The Dorsey Press, 1982.

إنَّ بعض المجموعات الاجتماعية تتقاسم **معايير ضد سياسية خاصة** تُثبِّط من عزيمة سيرورات التسييس. لقد أظهرت سوزان برجر، وهي بصدد الحديث عن الفلاحين الكاثوليك في ليون (Léon)، في بداية القرن، ميلهم الطبيعي لأن يُنظموا أنفسهم ذاتياً حول أرستقراطيتهم المحلية ورجال دينهم أكثر من ميلهم لطرح قضاياهم المهنية بعبارات مطلبية لدى السلطات العامة، كما سيفعل ذلك، بالعكس، جيرانهم في تريجور (Trégor)[1]. وفي أيامنا الحاضرة، تفضِّل بعض الأقليات الثقافية، المُسَيْطَر عليها بشدة اجتماعياً، والواعية لوضعها غير الثابت، تبنِّي مظهر جانبي منخفض أكثر من التعرض للمجازفة بالظهور كعناصر مُخِلَّة بالنظام القائم. وهذا هو حال المسلمين في العديد من البلاد الأوروبية الغربية (كما لاحظ ريمي ليڤو) (Rémi Leveau). كذلك، يوضح تاريخ الحركة النقابية ترددات أو مقاومات بعض فئات الأُجراء في مجال التنظيم الذاتي: إما بسبب الخوف من أنْ تخسر من جراء ذلك بعض القابلية للاحترام، كما كان حال الأُطر الإدارية في فترة ما بين الحربين؛ أو بسبب شعور حاد بتبعيتهم لأصحاب المشاريع. وفي عالَم الكاثوليك الممارسين لشعائرهم الدينية، يُدْرَك النزاع عادة كعُسْرٍ في العمل أو كشَرٍ مؤسف. إنَّ الرؤية العضوانية للمجتمع التي تضم في داخلها هذا النمط من المقاربة (لكل فرد دور فريد يلعبه، ولكن حديث إقامته العناية الإلهية)، تقود لتبني رؤية لاسياسية، بقدر الإمكان، للقضايا القابلة للظهور في المشروع، وفي عالَم العمل. وهي تنحو أيضاً، باسم «الخير المشترك»، لتغليب مواقف غير مطلبية، وصيغ حوار ومصالحة، حامية موضوعياً للنظام الاجتماعي[2].

وتتجه التصورات الثقافية السائدة في مجتمع معين أيضاً لفرض **تسلسل في التوقعات** يقود لمحو بعض نماذج المتطلبات من المسرح السياسي، منذ أن تبرز قضايا أخرى يُحكم عليها بأنها ذات أولوية. والمثال الأكثر وضوحاً

---

(1) - Les paysans contre la politique. L'organisation rurale en Bretagne 1911- 1974, Trad. Seuil, 1975, p. 150 et s/s.

(2) ويعني هذا في مصطلح هيرخمان (Hirschman) تفضيل موقف الولاء على موقف الصوت، في:

- Exit, Voice and Loyalty , (1970), Trad. Face au déclin des entreprises et des organisations, Éditions ouvrières, 1972.

ومثال الحروب أو التهديدات الخارجية. فباسم الوحدة الوطنية، وضرورة مجابهة الخطر الخارجي، تفرض المجموعات الخاصة نفسها، أو ترى نفسها وقد فرضت نوعاً من قرارٍ بتأجيل مطالبها الفئوية؛ وتُقاد النقابات المهنية، بشكل خاص، للتخفيف من نزاعات العمل، على الأقل لفترة من الزمن، وذلك بغية عدم تعريض نفسها لمأخذ تقسيم البلاد، أو التقليل من جهدها الدفاعي.

وتلعب **الأساليب المؤَسَّساتية للتنظيم السياسي** أيضاً دوراً هاماً جداً في تسهيل سيروات تسييس التوقعات أو كبحها. وهذا في مستويات عدة. فوجود تمايز مؤَسَّساتي قوي في الدول الحديثة، ومقرون بالتعددية الحزبية في النظم الديمقراطية، يقيم «بُنى استقبال» مواتية لتحمُّل أعباء مطالب عديدة على المسرح السياسي، بل وتوقعها. وعلى المستوى المحلي، والاقليمي، والوطني، لا تكون الأغلبيات هي نفسها بالضرورة التي تراقب السلطة. ويمكن أن تبدو مُصْغِيَة لمشاكل مختلفة. وهي تعمل، بشكل خاص، بدافع معارضة مهيأة للاستحواذ على مسألة مُهْمَلَة أو لا وارث لها. إنَّ الفوائد السياسية القابلة للحسم، وخاصة بعبارات الأصوات ضمن منظور الاستشارات الانتخابية القادمة، هي التي تشكل المرشد الأكثر أماناً للاختيارات التي يأخذونها على عاتقهم. في هذا الصدد، لا تتحرك التشكيلات الكبرى بالضرورة بفِعْل نفس المنطق الذي يحرك الأحزاب الصغيرة «الدخيلة». فالأولى يجب أنْ تحذر من أنْ تأخذ ثانيةً لحسابها المتطلبات القابلة لأن تقسِّم ناخبيها، والثانية، التي ليس لديها شيء كبير تخسره في هذا المستوى، لديها بالعكس مصلحة في الاستيلاء على كل ما يمكن أن يضمن لها حداً أدنى من الرؤية الأولية على المسرح السياسي. إنَّ هذه المناهج المنطقية المتخاصمة تساهم، من خلال تضافرها، في تسهيل تحمُّل أعباء المشاكل والصراعات في المجتمع إلى أقصى حدٍ ممكن، ولكن ليس بشكل شامل.

وبخطٍ موازٍ للسلطات السياسية، بالمعنى الحصري للكلمة، توجد سلطات تمثيلية لمجموعات المصالح الفئوية: لجان اقتصادية واجتماعية إقليمية، مجلس اقتصادي واجتماعي على المستوى الوطني، بُنَى شكلية أو لا

شكلية للحوار بين السلطات العامة والمنظمات المهنية الكبرى. وبالطبع، فإنّ هناك لامساواة في الدخول إلى هذه المؤسسات، ربما بشكل خاص، تسرُّب للمطالب القابلة لأنْ تُنَاقَش رسمياً. ويبقى مع ذلك أن النظم التعددية ذات الشرعية الديمقراطية القوية تثير بسهولة التعبير العلني عن التوقعات الاجتماعية أكثر مما عليه الحال في المنظومات الآحادية المستقلة بشكل واسع عن مصادفات الاقتراع العام والشامل: كنظم الحزب الواحد، والديكتاتوريات البروليتارية... ففي هذه الحالة الأخيرة، من المعتاد رؤية جميع المطالبات، أو التعبير الخارجي عن النزاع، محظورة. إنَّ هذا الأخير لن يوجد فيها بقدر أقل، لكنه سيوجد فقط بشكل كامن؛ وهو لن يبرز على المسرح الاجتماعي إلاَّ بواسطة ارتخاء في المراقبات السياسية. وهذه الظاهرة تُفَسِّر، من جهة أخرى، المفارقة التي سبق لتوكوفيل أن سجَّلها. وهي أن انفجارات الاستياء لا تحدث عندما تسير الأمور من سيء إلى أسوأ، وإنما بالعكس عندما يبدأ الحكام بالشروع في إصلاحات خجولة، ويرخون الضغط الذي يمارسونه على الخاضعين لهم[1].

ثانياً ـ النظريات المُفَسِّرة للعمل

توجد مفارقة للعمل الجماعي، ففي حالة إضراب في مشروع، ستُعطى المزايا المُنتَزَعة من ربّ العمل لجميع الأجراء المعنيين حتى ولو كانوا من غير المضربين: لماذا إذن يجازف كل فرد بخسارة دخلٍ بسبب توقفه عن العمل؟ وأثناء الانتخابات الوطنية، يكون لكل صوت من ناحية الرياضيات وزن ضعيف للغاية في النتيجة النهائية: فلماذا إذن يتوجه الناخب إلى صندوق الاقتراع؟ وأخيراً، فإن تحديث التجهيزات في منطقة ما، باسم «المصلحة العامة» يثير مع ذلك مقاومات: ما هي، ولماذا؟

إنَّ كل مثال من هذه الأمثلة يوضح القضايا المفتاحية التي نُشِرَ حولها تأمل نظري هام، في أربعة اتجاهات رئيسية.

---

(1) - Alexis de Tocqueville, L'ancien Régime et la Révolution, Rééd. Gallimard, 1952, t. 1, p. 218 et s/s.

أ ـ أولسون ونظرية التحريضات الانتقائية

في مؤَلّفه «منطق العمل الجماعي»(1). ينهض المؤلّف ضد الفكرة القائلة بأن المجموعات تتصرف باعتبارها قوى فاعلة وفقاً لنفس المنطق العقلاني الذي يتصرف الأفراد بموجبه. ولا يكفي أن يكون لمجموعة ما مصلحة مشتركة، وأن يكون لديها وسائل تحقيقها لكي يشارك كل الأشخاص المُطّلعين والداعين الذين تتألف منهم، عفوياً بتحقيق هذا الهدف. إنَّ من المصلحة الجماعية لأعضاء الجماعة الوطنية أن يكونَ هناك، على سبيل المثال، ضرائب لتمويل إنفاقات الدولة. وإذا كان للضرائب طابع إلزامي، فإنَّ ذلك يعود لأن أي شخص لن يقبل عملياً، وعلى أساس طوعي بحت، المشاركة في الأعباء العامة. ويتصدى أولسون أيضاً لنمو النقابية من أجل الإشارة إلى أنَّ فِرَق المضربين، والعنف ضد غير المضربين، ومحاولات فرض الانتماء الإلزامي، ترتبط بمفارقة العمل الجماعي(2). ولأنَّ غير المضربين يستمرون في تقاضي أجورهم أثناء الإضراب، فإنَّ الأُجراء يكون لديهم، إفرادياً، مصلحة في عدم المشاركة بهذه الحركة: إنها الاستراتيجية المُسَمَّاة باستراتيجية **الراكب الحرّ** (Free rider) أو البطاقة المجانية. فلضمان نجاح الإضراب، يجب إذن أنْ يكون هناك إكراه. ومن هذين المثالين تتصاعد الفكرة القائلة بأن منطق العمل الفردي ليس هو نفسه منطق العمل الجماعي.

ويؤكد أولسون بأن الفرد لا ينخرط عفوياً في العمل الجماعي إلاَّ بشرط أن يجد فيه ميزة خاصة. ففي المجموعات ذات البُعْد الهام، يجد كل منتسب خاص لها نفسه في الوضع الذي يكون للمنتج في سوق المنافسة الخالصة والكاملة. ولا يكون لجهوده الشخصية أي أثر بارز على وضع المجموعة؛ إنَّ الأمل بالمزايا الجماعية لا يمكن أن يكفي لتعليله لأن الأمر يتعلق، من حيث الافتراض، بخيرات غير قابلة للقسمة؛ بمعنى أن كل عضو من المجموعة سيكون له، بأي حال من الأحوال، نصيبه منها (تخفيف ضريبي، رفع الأجور،

---

(1) - Olson: «La logique de l'action collective», Trad. PUF, 1978, préface Raymond Boudon,

ـ الطبعة الأولى في الولايات المتحدة ظهرت في عام 1966.

(2) المرجع السابق، ص : 95.

حماية البيئة). ولهذا السبب سيكون على رؤساء المنظمات أن يقيموا تحريضات انتقائية تتعلق بفئتين[1]. في الأولى تقع العقوبات المفروضة في حال رفض المشاركة. فإذا كان بقاء الفرد بعيداً مكلفاً جداً، فإن من الأفضل حينئذٍ الانضمام للحركة. وهذه العقوبات تنجم عن أوامر قانونية، وضغوط نفسية، وحتى جسدية. ففي مجموعة صغيرة، على سبيل المثال، حيث يعرف كل فرد الأفراد الآخرين ويعيش معهم ضمن روح معيشة مشتركة يمكن لقطع التضامن السلوكي أن يقود إلى نفيٍ لا يمكن تحمُّله. وعلى مستوى المجتمع الشامل يدعم قادة الدولة التدابير ذات الطابع العسكري أو المتعلق بالميزانية بناء على نداءات ملحة للتضامن وللواجب الوطني، ولكن على عقوبات أيضاً. . .

وتستند الفئة الأخرى من التحريضات على منح مزايا خاصة. ويهتم أولسون أساساً بالمزايا ذات الطابع الاجتماعي أو المالي، الأمر الذي يُفَسَّر جزئياً بأنَّ موضوع ملاحظاته هو سلوك مجموعات الضغط ذات الطابع الاقتصادي. فهي، بصفة عامة، تعمل علناً للحصول على مكاسب لنفسها ولأولئك الذين تمثّلهم. وفي الدائرة السياسية البحتة، سيكون من الممكن أخذ مثال الأحزاب الجماهيرية التي تزيد من وفاء المنتمين لها كلما كانت أكثر قدرة على أن تقدم لهم سلسلة واسعة جداً من المسؤوليات، المتسلسلة ببراعة وفق سلَّم أهمية متزايدة. (أمين صندوق، أمين مساعد، أمين عام، رئيس، الخ. على المستوى المحلي ، ثم على مستوى المنطقة والمحافظة، وأخيراً على المستوى الوطني. .)[2]. كذلك، يمكن فهم لماذا ينخرط مناضلون راديكاليون في مشاريع عالية الخطورة: نشاطات وطنية ضد الدولة المستعمِرَة، نشاطات هدامة ضد النظام القائم. وعلاوة على الأمل بتأمين الحصول على خير جماعي: الثورة المُحَرِّرة للشعب بأسره، يمكنهم أن يتطلعوا لهذا التعويض الفردي المتمثل بالوصول إلى زعامة المجموعة، وفي وقت لاحق بعد النصر، الوصول إلى سلطة الدولة.

---

(1) المرجع السابق، ص: 83 وما بعدها.

(2) - J. Wilson, Political Organizations, New York, Basic Books, 1973, p. 33.

- Daniel Gaxie, Economie des partis politiques et rétributions du militantisme, R.F.S.P. 1977, p. 123 et s.

هذا التحليل يسمح، بشكل ملحوظ، بإنارة ظواهر «لاعقلانية» ظاهرياً، كالمواقف الانتظارية، والسلبية، والخمول السياسي. كما أنه يفسر، بشكل صحيح، لماذا تستخدم المنظمات، عادة، إكراهات من مختلف الأنواع لحثّ أولئك الذين تقاتل من أجل مصلحتهم لتقديم الدعم الذي لا يقدمونه عفوياً. وبناء على ذلك، فإننا سنسجِّل فئتين من الحدود لهذه المقاربة. الأولى تعود لكون منكور أولسون يُقَلِّل من قيمة التحريضات التي هي من نوع مغاير للمصلحة المادية، وهي تلك التي يُسميها هو نفسه «بالتحريضات الشهوانية، والنفسية والمعنوية»[1]. إنَّ الرغبات بالنفوذ والشهرة، ومتع المغامرة، والارتياح للامتثال لقانون أخلاقي رفيع القيمة، هي مُحَرِّضات للعمل، يعتبر أولسون بأنه ليس هناك أي حدس حول الطريقة التي ستلعب بموجبها دوراً إجتماعياً حاسماً. ومع ذلك، فإنَّ أهميتها في الدائرة السياسية يمكن تجاهلها بصعوبة. ففي ثقافةٍ، من النمط الديمقراطي، تشيد بإلحاح بالمواطن «المستنير والمسؤول»، «يُعَوِّض» الذهاب للاقتراع، على سبيل المثال، وعلى الأقل جزئياً، بارتياحٍ ذي طابع معنوي: الارتياح للتصرف كمواطن صالح، يمارس حقه، ويؤدي واجبه. كذلك فإن المشاركة في مظاهرة تُفَسَّر بالتأكيد، جزئياً، بتحريضات ذات طابع نفسي ـ اجتماعي: الجو المهرجاني لمجراها، شدَّة معالجتها الإعلامية، قطع الروتين اليومي، التطابق الرفيع القيمة مع قضية كبرى. إنَّ منكور أولسون يقرُّ بأهمية هذه النماذج من الدوافع؛ ولكن بالنظر إلى أنها لا تُناسب الملاحظة التجريبية العلمية فإنَّه لا يريد أنْ يعطيها أهمية بليغة. ومع ذلك فإنَّ من الممكن القبول، نظرياً على الأقل، بأن أخذها بالحسبان بشكل رصين، يتفق مع التصور الاجمالي. وبالمقابل، فإن النظرية تُقَلِّل للحد الأدنى من أهمية تكاليف عدم الالتزام، التي يمكن أنْ تكون حاسمة. لقد أظهر غيوم سانتوني، وهو يستشهد بميتشيل، بأن الانتساب إلى جمعية لحماية البيئة يمكن أن يُفَسَّر ليس بتحريضات انتقائية تقدمها المنظمة، وإنما بالطابع الذي لا يُطاق، ذاتياً، لتدهور حالة شيء يتعلق الفرد به:

---

(1) أولسون: المرجع السابق ذكره ص: 84.

كاختفاء نوع حيواني، وتدميرٍ غير قابلٍ للانعكاس لمدى جغرافي، الخ[1].

والضعف الآخر، غير القابل أكثر للاختزال، في نظرية أولسون يكمن في التسليم بأن كل فرد يتصرف دائماً كفاعلٍ حرّ وعقلاني، يسعى للتقليل إلى أقصى حدٍ ممكن من تكاليفه، ولزيادة مزاياه. وهذا الافتراض المُسْبَق مُفْرط جداً، في آن واحد، لأنّ العديد من الأوضاع التي تكون المعلومات فيها ناقصة لا تناسب هذا النمط من الحساب، ولأن الأفراد يكتفون، عادة، في وضع محدَّد، بلعب الدور الذي يُنتظر منهم، والذي استبطنوه منذ أمدٍ طويل. إنَّ الكاثوليكي المطبِّق بانتظام لشعائره الدينية لا يسأل نفسه في كل يوم أحد عمَّا إذا كان من المربح له، أم لا، أن يذهب إلى الكنيسة؛ كما أنَّ المتفرِّغ النقابي، الذي تطلب إليه منظمته أنْ يُحَرِّر منشوراً مطلبياً، لا يسأل نفسه عمَّا إذا كان الأمر يعوِّض حقاً جهده. وكما كتب أرنست جيلنر بدعابة: «إنَّ جزءاً كبيراً من حياتنا لا يُكَرَّس لمتابعة أهداف (كما توحي بذلك العلوم الاجتماعية المستوحاة من نموذج الغايات ـ الوسائل) بقدر ما يُكَرَّس لتجنّب حماقات. . . إنَّ الناس (في أغلب الأحيان) لا يرفعون شيئاً إلى الأوج، ولا يسعون لبلوغ هدف يمكن التعرف عليه بشكل ملموس، لكنهم يحرصون بكل بساطة على الاندماج أو البقاء في مسرحية يجري تمثيلها. إنَّ الدور هو تعويضهم الخاص»[2].

ب ـ كروزييه والتحليل الاستراتيجي

بتفضيله لدراسة المنظمات، سواء كانت مشاريع أم إدارات، سيساهم ميشال كروزييه ومدرسته (جريميون (Grémion)، دوبوي (Dupuy)، تونيغ (Thoenig)) في إعطاء إنارة جديدة للنزاعات، ولدوافع العمل الجماعي. إنَّ المنظمات، كما يشير إلى ذلك بقوة مؤلِّفو كتاب «الفاعل والمنظومة (L'Acteur et le Système)»[3]، ليست كيانات طبيعية أو كائنات شبيهة

(1) - La constitution de l'écologisme comme enjeu politique en France, Thèse Université Paris , 1992, p. 87. Reprogr.

(2) - In Pierre Birnbaum, Jean Leca, Sur l'individualisme, Presses FNSP, 1986, p. 32 et 33.

(3) - S/ titré: Les contraintes de l'action collèctive, (1977), rééd. Seuil, 1982.

بالانسان: إنها منظومات علاقات بين مجموعات أفراد لكل منها مصالحها ومنطقها الخاص. وهذه المنظومات هي التي تُبرّر سلوكها، وليس الأهداف الجماعية للمشروع. وهكذا يكتبون: «في حين أن التفكير بعبارات الأهداف يتجه لعزل صانع المنظمة عن ذاك الذي تعارضه، يجبر التفكير بعبارات الاستراتيجية على البحث في السياق التنظيمي عن عقلانية الفاعل، وعلى فهم المبنى التنظيمي في مُعَاش الفاعلين»[1]. إنَّ العلاقات السلطوية في داخل المشروع تهدف إلى دمج هذه المناهج المنطقية الخاصة، بطريقة متماسكة، بحيث يتم بلوغ الأهداف الاجمالية التي يُحَدِّدها لنفسه؛ ولكن بالنظر للموارد الخاصة بكل مجموعة، فإن كل مجموعة خاصة تتبنى أشكال سلوك (سلبية أو إيجابية) متكيفة مع الدفاع عن اهتماماتها الخاصة، والارتقاء بها، وليس بالأهداف المشتركة.

وإذا كان هناك سلوك استراتيجي، فإنَّ هذا يعني بأن كل فاعل (أو مجموعة فاعلين) يتصرف في المنظمة بحدٍ أدنى من هامش مناورة يسمح له بتبني سلك طوعي: يكون نشيطاً أو خاملاً بشكل متعمَّد. وهو يُحَدِّد لنفسه أهدافاً واضحة تقريباً، وثابتة تقريباً، لكنه يستعمل في خدمتها الموارد الموجودة تحت تصرفه عندما تظهر أوضاع ملائمة. وهكذا يسعى المرؤوسون، في الإدارة العامة، إلى زيادة استقلالهم إلى أقصى حد ممكن تجاه رؤسائهم الذين يرغبون بالعكس، بزيادة مراقبتهم. إنَّ حماية الوضع القانوني الذي انتزعه المستخدَمون، ومنظومات الأجر أو الترقية على أساس القِدَم، تسمح لهم بالقيام بنجاح بمقاومة محاولات الإدارة أنْ تفرض عليهم مهمات جديدة أو شروط عمل جديدة. ولكن ما أنْ يتم وضع هذا الوضع القانوني الحامي لهم موضع الاتهام، حتى يعبِّؤوا أنفسهم من أجل الدفاع عمَّا يشكل سلاحهم الرئيسي في مقاومة «التعديات». وفي القمة، لا يَسَعُ المدير، من جهته، أن يكون لامبالياً فيما يتعلق بسلوكه المهني. فإذا كان قريباً من نهاية خدمته، فإنه يمكن أن يفضل، بدافع التعقل، القيام بادارة خالية من المخاطر، أي أنه يتجنب مفاجأة الأشخاص الموضوعين تحت سلطته فيما

(1) المرجع السابق - ص: 49.

يتعلق باهتماماتهم وعاداتهم. أما المدير (الشاب)، الراغب بإثبات فعاليته لرؤسائه، فإنه سيميل، بالعكس، وخاصة إذا كان يُنتظر منه تقديم «نتائج»، إلى تعبئة الحد الأقصى من الروافع السلطوية من أجل الحصول من مرؤوسيه على أفضل إنتاجية. ومع ذلك، فإن قدراته الخاصة على العمل تخضع بشكل وثيق لدرجة تنظيم العاملين، والتقسيمات التي تميز، أو لا تميز، فيما بينهم بسبب أوضاعهم القانونية المختلفة، أو أساليب تحديد أجورهم بشكل غير متساوٍ. وبعبارات أخرى، فإن دوافع العمل الذي تقوم به كل مجموعة تقع في تفاعل ثابت بين المبادرات والمقاومات؛ أما حظوظها بالنجاح فهي نفسها تكون مشروطة بالوضع الداخلي للمنظمة (توزيع الموارد السلطوية)، وبعناصر خارجية: الدعم النقابي، إنتباه «الرأي العام» ووسائل الاعلام، الشبكات العلائقية السياسية أو غير السياسية، الخ...

هذا النمط من التحليل، الذي نُمّي في البدء في داخل المشروع، وخاصة في شركة حصر التبغ، وُسّعَ فيما بعد إلى منظومة الإدارة الاقليمية، ثم بشكل أوسع أيضاً إلى قضايا حكم المجتمع[1]. ونظراً لأنه ذو إلهام ليبرالي، كما يُظهر ذلك جيداً عنوان المؤلَّف المنشور في عام 1987، فإنه يبتعد عن نماذج الاختيار العقلاني التي تبنّتها مدرسة **الاختيار العام** (Public Choice). إنَّ ميشيل كروزييه يرفض الفكرة القائلة بأن للأفراد، بالضرورة، سلوكاً عقلانياً؛ وهو، أكثر من ذلك، يرفض الفرضية القائلة بوجود عقلانية عامة قد يكتشفها عفوياً الفاعلون الأحرار. وفي الحقيقة، فإنَّ الأفراد يخضعون لأنظمة إكراهات مختلفة، ولاسيما لضغط أمثالهم. وهم يتصرفون تبعاً للتمثلات التي يكوّنونها عن وضعهم، وهي تمثلات منحرفة بفعل معلومات ناقصة، ومطبوعة بقوة، بكل حال من الأحوال، بقيم عوالم ثقافية خاصة. وأخيراً، فإنَّ هؤلاء الأفراد إذا كانوا يسعون لتحقيق أهداف يتوقعون منها بلوغ ترضيات سهلة المنال، فإنَّ كل مجموعة لا تعرِّف بالضرورة، بنفس

(1) - Michel Crozier, Le phénomène Bureaucratique, Seuil, 1963.
- La Société bloquée, Seuil, 1970.
- L'acteur et le système, (précité). État modeste, État moderne, Fayard, 1987, *rééd. 1990.*

الطريقة، الترضيات التي تتمنّاها، فبعضها يبحث، على سبيل المثال، عن الحد الأقصى من أمن العمل، والبعض الآخر عن الحد الأقصى من الدخل. . .

إنَّ التركيز على استراتيجيات السلطة والتفاعل، في داخل المنظمات التي تبنيها، يضع هذه المقاربة ضمن منظور نزعة منظومية متجدِّدة. وبالفعل، فإن التحليل الاستراتيجي لكروزييه يهتم باستمرار بالعلاقات الدينامية التبادلية التي تتكوّن بين المجموعة وبيئتها، وكذلك بين المجموعات الفرعية في داخل نفس المجموعة. ومع ذلك، فإنه يبتعد عن النزعة المنظومية الخالصة في نقطتين أساسيتين. ففي حين أنَّ هذه النزعة تميز سيرورات التفاعل، المتكوّنة بفعل التدفقات الدائمة للمعلومات والتأثير، وتتجه لأن تحلَّ، بشكل مُغرض، دور الفاعلين (داڤيد ايستون)، يركز التحليل الاستراتيجي، بالعكس، على هوامش المبادرة التي تتركها له فجوات المنظمة وثغراتها وعجزها. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ النزعة المنظومية تتجه للنظر إلى النزاعات باعتبارها خللاً وظيفياً يتعلق بالفشل (المؤقت) لسيرورات التنظيم الذاتي للمنظومة، في حين أن التحليل الاستراتيجي لكروزييه ومدرسته يعترف بالطابع المحتم لخصومات المصالح والعقلانيات، ويأخذ علماً بالطابع المحتوم، بل الطبيعي، للنزاعات. وهو، بهذا المعنى، يتجه، من خلال التحليل الدقيق لأوضاع ملموسة، لتعويض ما يمكن أن تمتلكه، بشكل مجرد، النزعة المنظومية التي تكتفي بصياغة القوانين العامة لكل تنظيم.

إنَّ هذه المقاربة تغني أيضاً إشكالية الفاعل ـ الاستراتيجي كما صاغتها النظرية المنفعية الكلاسيكية. فكروزييه وفريدبرغ يُقِرّان، بالفعل، بأن «الفاعلين لا يملكون إلاَّ حرية ضيقة، ولا يقدرون بشكل متلازم إلاَّ على عقلانية محدودة». وأكثر من ذلك، فإنهما يُقِرّان بأنَّ «حريتهم وعقلانيتهم، وأهدافهم «وحاجاتهم»، أوْ إذا أردنا عاطفتهم، وهي مبانٍ اجتماعية، وليست كيانات مجردة»[1]. أما نزعتهم القصدية فيمكن أن تكون بالنسبة لهم أنفسهم مظلمة، ولا واعية، بل ومتناقضة. ولهذا السبب فإنهما يقادان لإعطاء تعريف

(1) - L'acteur et le système, op. cit, rééd. 1981, p. 46 et 47.

ديناميكي، لكنه واقعي جداً أيضاً، لمفهوم استراتيجية الفاعل عندما يكتبان: «وراء الأمزجة وردود الفعل العاطفية التي تقود هذا السلوك يوماً بيوم، من الممكن للتحليل اكتشاف انتظامات ليس لها معنى إلاً من خلال علاقتها باستراتيجية ما. وهذه الأخيرة ليست إذن شيئاً آخر غير السلوك المُسْتَنْتَج لاحقاً لانتظامات أشكال السلوك الملاحَظَة تجريبياً»(1).

جـ ـ أوبرشال ونظريات تعبئة الموارد

في مؤَلَّفه الكلاسيكي: «النزاع الاجتماعي والحركات الاجتماعية» (Social Conflict and Social Movements)(2)، يُعلن المؤَلِّف طموحه بدراسة أسباب النزاع الاجتماعي أو مصادر الاستياء، أقل من اهتمامه بدراسة سيرورات الانتقال للعمل. وعلى الرغم من أنه يؤكد قربه النظري من أعمال أولسون، فإن إشكاليته تبدو في الواقع أصيلة للغاية، لأنها تركّز على ظواهر المراقبة الاجتماعية، أكثر من تركيزها على الاختيارات الفردية للفاعل. إنَّ مشاركة كل فرد في الحركات الاجتماعية تبدو له مشروطة بآليات اندماجه في المجموعة أي، بعبارات أخرى، بطرق خضوعه الاجتماعي.

إنَّ الشروط الدنيا للاحتجاج الجماعي تتمثل في وجود أهداف مشتركة، والتماثل المشترك لأشخاص يُعَدُّون مسؤولين عن شروط وجود غير مرضية. لكن هذه الشروط المجتمعة، كما يلاحظ، تسمح على الأكثر بظهور أشكال عابرة للاحتجاج. فلكي يطول أمد المطالبة أو المقاومة، يجب أن تكون هناك قاعدة تنظيمية واستمرارية في قيادة الحركة. وحينذاك يمكن التحقق من وجود فئتين من العوامل البنيوية الملائمة للتعبئة(3).

---

(1) المرجع السابق ـ ص: 48.

(2) - Englewood Cliffs. Prentice Hall 1973.

ـ من أجل تقديم باللغة الفرنسية للقضايا التي طرحتها نظريات التعبئة، أنظر:

- François Chazel: La mobilisation politique, Problèmes et dimensions, Revue française de science politique, 1975, p. 502, et s.

- Didier Lapeyronie, Mouvements sociaux et action politique. Existe-t-il une theorie de la mobilisation des ressources? Revue française de sociologie, 1988, p. 593 et s.

(3) المرجع السابق ـ ص: ١٠٣ وما بعدها.

الأولى تتعلق **بالبُعد الأفقي للاندماج** في المجموعة. وهي تتجلى، في المجتمعات التقليدية، بتضامنات القرية، والقبيلة، والأخوية. وتنشط من خلال الولاء لقادة معترف بهم. وشبكات علاقات اجتماعية تمتد لتصل حتى حدود المجموعة. أما في المجتمعات الأكثر تمايزاً، فتتمثل في بُنى التضامن من النمط التجمعي (المتعلق بالمجتمع أكثر مما يتعلق بالجماعة، لكي نأخذ ثانية بتمييز تونيز). إنها مجموعات المصالح في النظام الاقتصادي، والمهني، والديني، والمدني، إلخ. ويمكن، من جهة أخرى، أن توجد، في فترة تبدُّل سياسي كتلك التي تعرفها عدة مجتمعات إفريقية، وأسيوية، وأمريكية لاتينية، تضامنات قوية بين أفراد الجماعة، تولِّد مباشرة منظمات تجمعية تكتسي حينذاك طبيعة مختلطة: حزب يقوم أساساً على قاعدة قبلية، على سبيل المثال.

والثانية تتعلق **بالبُعْد العامودي للاندماج** في المجموعة. وهذا البُعد يتعلق بدرجة تنضيد وتجزئة المجتمع الإجمالي أي، بعبارات أخرى، بطبيعة الصلات التي تربط المجموعات فيما بينها. وكمثال على المجتمع الذي يُعَدُّ منضَّداً ومجزءاً، في آن واحد، أي يتميز بصلات تضامن ضعيفة، إنْ لم تكن صلات استغلال المسيطرين للمُسَيْطر عليهم، يذكر أوبرشال، في إثر توكوڤيل، «النظام القديم» في فرنسا. فالنبلاء، أصحاب الأراضي، الممتنعون غالباً عن العمل، كانوا يجعلون أراضيهم تُزْرَع من قِبل الفلاحين، في حين كان أعضاء الطبقات الدنيا يرون أنفسهم ممنوعين من أي دخول إلى الطبقة العليا. وبالعكس، فإن نفس النبلاء من أصحاب الأراضي، في إنجلترة، كانوا يؤدُّون دوراً هاماً في مجال الحماية الاجتماعية، والقيادة السياسية والدينية، والوساطة في النزاعات. وكان من الممكن لأُناس موهوبين منحدرين من الطبقات الوسطى أن يجدوا أنفسهم مُختارين في الطبقات المسيطرة. وفي هذه البلاد (بريطانيا) حيث التنفيذ بقي قوياً والتجزئة أضعف بكثير، كانَ بامكان أعضاء المجموعات الخاضعة أن يبحثوا عن حلٍ لمشاكلهم بتوجههم إلى قادة منتمين إلى الطبقة المسيطرة.

أما في المجتمعات الحديثة، المُنَضَّدة بقوة نتيجة التقسيم الاجتماعي للمهمات، فإن الاندماج العامودي يمكن أن يبدو قوياً جداً. إما لأن كل

طبقات الشكان تصل إلى السلطة عبر الممثلين الذين تختارهم بحرية، عبر جمعياتهم الدفاعية أو مجموعاتهم الضاغطة؛ وإما لأن مجموعات السكان الخاصة تخضع بقوة للسلطة المركزية سواء تعلق الأمر بالقهر الذي يمارسه جهاز الدولة مباشرة (في مظهره الأكثر بوليسياً، أو الأكثر سياسياً مع الحزب الواحد) أم بهيمنة ساحقة اجتماعية ـ ثقافية للنخب القائدة.

وباجرائه لتقاطع بين فئتين العوامل، يُقاد انطوني اوبرشال لوصف سلسلة من الأوضاع المثالية ـ النموذجية التي تتمتع فيها التعبئة (الرافضة) باحتمال متزايد. ففي الطرف الأقصى الأول، توجد المجموعات ذات التضامن الداخلي الضعيف، والخضوع الشديد «للمركز»، وفي الطرف الآخر المجموعات المبنية بقوة، التي تمتلك الحد الأقصى من الاستقلال.

الجماعات المُصَنَّفة حسب البُعْدَين العامودي والأفقي للاندماج

البُعد الأفقي البعد العامودي	منظمة مجتمعية قوية	غياب أو ضعف المنظمات	صلات مجتمعية
مندمج	أ	ب	جـ
مُجَزَّأ	د	هـ	و

في المنطقة أ، كما يشرح أوبرشال[1]، تكون التضامنات المجتمعية من النمط التقليدي: جماعات قروية أو مهنية، على سبيل المثال، قوية، لكنها تكون جيدة الاندماج عامودياً بفضل الرِفْعَة المعترف بها لمركز السلطة، وبإمكانها الوصول اليه من أجل التعبير عن شكاويها. ومنها، على سبيل المثال، ملكيات النظام القديم المستقرة، والمستندة على الأجسام المتوسطة. في هذه الشروط، يكون للعمل الجماعي الرافض حظ قليل بتجاوز مرحلة محلية جداً (مجابهات محاصرة بين مجموعات دينية، أو جماعات قروية، أو جماعات عرقية...) وبالانتشار في احتجاج إجمالي ضد الفئات ذات الأوضاع المميَّزة... ويجري نفس الأمر في المنطقة «جـ» (النظم الديمقراطية

(1) المرجع السابق، ص: 121 وما بعدها.

التمثيلية المعاصرة) حيث تُعبِّر التضامنات الأفقية القوية عن نفسها وفق أساليب تعبير حديثة من نمط النقابات والأحزاب ومجموعات المصالح، ولكن من دون أن تضع قيد الاتهام رِفْعَة السلطة المركزية.

وفي المنطقة «ب»، ينجم غياب أو ضعف منظمات التأطير عن كون كل الفئات الاجتماعية نفسها مُقَسَّمة أو مقَطَّعة بفِعل خصومات بين الأُسر والأتباع والمقاطعات. إنَّ عيب الصلات الأفقية الأوسع، المقرون باحتكار القيادة في القمة من قِبل مجموعات ذات وضع قانوني رفيع، يجمِّد انبثاق العمل الجماعي المُنَظَّم. إنَّ أوبرشال يرجع علناً إلى تجربة (Mezzogiorno) الايطالية، وإلى سلبية الفلاحين في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

أما في المنطقتين «د» و «و» فتتجمع، بالعكس، الشروط الأكثر مواتاة للصراعات المطلبية الشديدة، القابلة لأن تستمر في الزمن، ولأن تبني نفسها، بخطٍ موازٍ، حول حركات قوية تزوِّد نفسها بقادة معترف بهم، وأهداف (إصلاحية أو ثورية) جليّة تماماً. وتكون هذه الحركات، في المنطقة «د»، طوعياً ذات أساس تنبؤي أو ديني؛ أما في المنطقة «هـ»، فتحيل إلى أشكال من الصراعات الثورية التي عرفتها المجتمعات الصناعية في القرنين التاسع عشر والعشرين. وبالمقابل، فإن ضعف القدرات التنظيمية، في المنطقة «هـ»، يعمل على بروز اندفاعات تمردية، وجيزة وعنيفة، وبدون منظور سياسي على المدى الطويل، على غرار انتفاضات العامة التي وصفها المؤرخ روديه (Rudé) في فرنسا ما قبل الثورة، أو تمرّدات المدن المعاصرة في أحياء السود الامريكيين.

وإذا كانت هذه النظرية في التعبئة تلحّ على الشروط العامة للبنية الاجتماعية، التي تجعل العمل الجماعي محتملاً تقريباً، فإنّ أوبرشال لا يهمل مع ذلك العوامل المتعلقة بالمشاركين. وتُعَدُّ ثلاثة من بينها هامة بشكل خاص. إنَّ فقدان الفئات القيادية للمراقبة الاجتماعية، أو على الأقل ضعفها الذي تثيره انقساماتها، يشكل عنصراً حاسماً في انتقال المستائين إلى العمل الجماعي. والشلل التدريجي لمركز السلطة السوفياتية هو الذي سمح، بدءاً من 1989، بنمو الحركات الاجتماعية والانفصالية. كما أن «بروز» بعض المشاكل المحددة، التي جعلتها وسائل الإعلام واضحة، شجع على تركيز

المطالب على أهداف مشتركة، وعلى سريانها الاجتماعي. وأخيراً، فإن الحركة المطلبية أو الاحتجاجية إذا نجحت في تزويد نفسها بقائد كاريزمي، وكذلك بمنظمة مركزية ترأس المنظمات العديدة المؤلِّفة لها، فإن الحدّ الأقصى من الطاقة والموارد يمكن أن يُكَرَّس بشكل فعّال للصراع الذي بُدِئ به؛ كما يمكن، خصوصاً، وبالرغم من الانشقاقات الداخلية المحتَّمة، أن يُحَافَظَ على تماسك المشاركين في العمل، بحيث ستجد شروط التعبئة الدائمة نفسها مجتمعة.

لقد غذّى هذا النموذج الدراسات الاجتماعية ـ التاريخية للظواهر الرافضة. وضمن هذا المنظور، فإن الأعمال الأكثر شهرة المتعلقة بفرنسا هي أعمال سوزان برجر (عن الفلاحين البروتون)[1]، وسيدني تارّو (Sydney Tarrow) (الشيوعية في إيطاليا وفي فرنسا)[2]، وشارل تيللي[3]. فمنذ ظهور أطروحته المكرَّسة لانتفاضة الڤاندية (La Vendée) في عام 1793، اهتم هذا المؤلِّف الأخير، بشكل خاص، بالتعبئة الاحتجاجية التي طبعت الدول الأوروبية: قبل نمو الحركة العمالية، ثم مع نموها. وبإشارته هو أيضاً لأهمية المنظمات والشبكات الاجتماعية من أجل فهم انبثاق الحركات الجماعية، ركَّز مع ذلك على توقعات النجاح كمحرِّكٍ للعمل. إنَّ «بنية الملاءمات السياسية»، أي مجموع العوامل الظرفية المواتية أو غير المواتية للعمل (دعم الرأي العام، وضوح القضية المُدَافَع عنها، تحالفات تكتيكية ممكنة، الخ. . .) تحثّ، في لحظة معينة، الفاعلين على تعبئة بعض مواردهم؛ وهي تبني مبدأ انتقاء المناهج المأخوذ بها فعلياً. وباقتراحه لمفهوم «جدول العمل»، الذي يُعَرِّفه كمظهر خارجي لوسائل الضغط والتأثير التي يمكن لمجموعة ما أن تعبئها، نظرياً، سعى تيللي جاهداً لتشجيع أخذ هذه السيولة في الموارد السياسية الجاهزة بعين الاعتبار. ففي اللحظة التي يتجسد فيها، بالفعل، احتجاج، في

(1) - Les paysans contre la politique, (1972), Trad. Seuil, 1975.

(2) - Between Center and Periphery. Grassroots Politicians in Italy and in France, Yale University Press, 1977; Democracy and Disorder. Protest and Politics in Italy, 1965- 1975, Oxford University Press, 1989.

(3) - From Mobilization to Revolution, Reading, Addison, Wesley, 1978.

وضع محدَّد، يجري اختيار الوسائل التي ستبدو أكثر قابلية للاستعمال من بين كل تلك التي توجد، من حيث المبدأ، تحت تصرف مجموعة معينة[1].

لقد أشار شارل تيللي، وهو يلخص القضايا التي ما زالت مطروحة على نظريات التعبئة، خصوصاً إلى أنَّ العمل الجماعي ينمو، في الواقع، بطريقة تفاعلية إلى أقصى حد. وهذا الأمر يعني أنه عبارة عن سيرورة متصلة من التأثيرات المتقابلة بين مجموعات، وفي داخل كل مجموعة. فالمشاركة الفردية في مختلف مراحل سير إضراب ما، على سبيل المثال، يحركها باستمرار تطور شروط المجابهة بين المضربين والادارة، والمضربين وغير المضربين، والاتجاهات المعتدلة والاتجاهات الراديكالية في داخل الحركة، وتعرض نظريات التعبئة بشكل سيء إلى حدٍ ما هذه الديناميات الداخلية للعمل. لكنّ شارل تيللي، بعد أنْ يتطلع لزيادة إتقان النماذج من خلال اللجوء إلى نظرية الألعاب (دراسة منهجية لسيرورات التأثير المتبادل بين أطراف النزاع)، يخلص للقول بأنَّ: «عدد، وهوية، وحدود الفاعلين تتغير غالباً وبسرعة أثناء العمل الجماعي الشعبي. إنَّ التماثل بين الفاعلين والرهانات، من دون حتى الإشارة إلى قواعد اللعبة، يتطلب غالباً القيام بتحليل عميق لبنية الطبقات وللعبة السياسية. تجاه هذا التعقد، يجب علينا إما تبسيط أو صياغة نماذج معقدة جداً»[2]. إنه محضر جرد واضح للصعوبات الحالية للبحث في هذا الميدان.

د ـ الامتدادات المعاصرة لنظريات التعبئة

كانت التحاليل المستوحاة من اوبرشال تركِّز على عوامل تنظيم الاحتجاج الجماعي، وتهمل الاهتمام مباشرة بما يتكوَّن منه الدافع الأولي للعمل، ألاَ وهو وجود شكاوى ومطالب. أما التحاليل المُسَمَّاة بتحاليل الحركات الاجتماعية الجديدة، ذات الإلهام التوريني، في فرنسا، فكانت،

(1) - Charles Tilly: Les origines du répertoire d'action collective en France et en Grande- Bretagne, XX^{e} siècle, 1984, n° 4, p. 99 et s/s.

(2) - Action collective et mobilisation individuelle, Trad. in P. Birnbaum, J. Leca, (Dir.), Sur l'individualisme, Presses de la FNSP, 1986, p. 236.

بالعكس، تركّز انتباهها على انبثاق تطلعات جديدة: مناصرة للبيئة ولقضايا المرأة، ومعادية لنزعة العداء للأجانب في المجال السياسي لسنوات الثمانينات، أي في المجتمع الغربي ما بعد الصناعي المتميِّز، بحسب تعبير اينجلهارت، «بالقيم ما بعد المادية»[1]. هل يعني هذا أن الشكاوى الجديدة تتجسد بصورة آلية، ولمجرد ظهورها فقط، في حركات عمل جماعي؟.

إنَّ بيرت كلاندرمان (Bert Klandermans) يعتبر أن كلاً من هاتين المقاربتين توضح أبعاداً غير قابلة للاختزال للعمل الجماعي، ومع ذلك فإنه ينقصها مستوى تحليلي متوسط: إنه المستوى الذي يجري فيه الترابط بين وجود الشكاوي، واستعمال الروافع التنظيمية[2]. إنَّ طموحه يكمن في إعادة إدخال العوامل ذات الطابع النفسي - الاجتماعي، كآلية بناء الهوية الجماعية. فهناك، في داخل مجموعة محددة من السكان، سيرورات لتعبئة الاجماع حول توقعات أو متطلبات مقبولة من قِبل الجميع باعتبارها شرعية، وعلى علاقة مع مفهوم العدالة الأخلاقي. وهذا الإجماع يُسَهِّل وعي المجموعة لوجودها باعتبارها مجموعة اجتماعية يمكن التعرف عليها. ويغذّي هذا الوعي انبثاق تمثلات مشتركة حول بيئتها، ويشجع، في داخلها، على بثّ آراءَ مشتركة حول إمكانيات العمل الجماعي وإكراهاته. وبالمقابل، فإنَّ العمل الجماعي الذي يتم بشكل مشترك أو باسم المجموعة يطلق الشعور بالهوية الذي يُستخدم حينذاك كرافعة قوية مُعَبئة للادراكات الجماعية الموحَّدة،

---

(1) على سبيل المثال، وبالتعاون مع:

- F. Dubet, Z. Hegedus, M. Wieviorka, A. Touraine: La prophétie antinucléaire, Seuil, 1980, et Le Pays contre l'État: Luttes occitanes, Seuil, 1981.

(2) - New Social Movements and Resource Mobiliation: The European Approach and the American Approach Revisited, publié dans D. Rucht, (Ed) Research on Social Movements, Boulder, Westview, 1991, p. 17 et s/s.

- وهناك مؤلَّفات قريبة من هذه الإشكاليات:

- W. Gamson, The Social Psychology of Collective Action, publié dans A. Morris, C. Mueller, (Eds), Frontiers in Social Movement Theory, Yale University Press, 1991; Alberto Melucci, Getting Involved: Identity and Mobilization in Social Movements, publié dans: B. Klandermans, H. Kriesi, S. Tarrow, From Structure to Action: Comparing Social Movement Research across Cultures, Greenwich, Connecticut, JAI, 1988, p. 329 et s/s.

ولاسيما بعبارات انفعالات مشتركة. وإذا كانت إهانة بوليسية موجَّهة ضد شاب من سكان الضاحية تكفي لإطلاق حركة عنف جماعي، فذلك لأنَّ شباناً آخرين يعتبرون أنفسهم متضامنين معه بشدة بسبب رد الفعل الناشئ عن هويتهم المشتركة. وإذا قامت منظمات معينة بدعمهم، فذلك لأن فعالية وحدة التطلعات أو الأحقاد، وبالتالي آلية التماثل الجماعي، تتّضح دائماً على هذا المستوى أو ذاك.

إنَّ العمل الرمزي، بالمعنى الدقيق للكلمة، الذي يجري، بتفاعل دائم بين مختلف الوكلاء الاجتماعيين المشاركين فيه، بشكل إيجابي أو سلبي، يقود إذن إلى بناء اجتماعي لفاعلٍ جماعي حقيقي. وهو يمكن أيضاً أنْ يَصُبَّ في «استثمارات تماثلية مفرطة» (نزعة وطنية متأججة، ولاء غير مشروط لطائفة، أو لحزب، أو لمنظمة اجتماعية)؛ إنَّ «تسليم الذات» الذي يُعَدُّ الأساس لمثل هذه الولاءات، يسمح بتعبئةٍ تتجاوز، بشكل واسع، حدود الحساب الفردي الذي يقارن بين التكاليف والمزايا. وعلاوة على ذلك فإن الإشكالية التماثلية تسمح بأن نفهم بشكل أفضل أهمية العوامل الأخلاقية البحتة، أو «المُنَزَّهة عن الغرض»، في الالتزام الجماعي. لكن تأكيد التماثل، كما يشير إلى ذلك كلاندرمان، لا يُعَدُّ أداتياً فقط، ونوعاً من الشرط المُسْبَق لنجاح التعبئة، وإنما هو أيضاً غاية في ذاتها. وسنضيف بأن تثبيت التماثل سيكون منتجاً لمكافآت رمزية هامة، تتجلى، بعبارة أخرى، بالأمن النفسي بشكل خاص، وبتقدير الذات في نظر الغير.

الفقرة الثانية

مجموعات المصالح

منذ أنْ ينضوي في الزمن، يفسح العمل الجماعي مجالاً واسعاً للمنظمات. وإلى جانب الأحزاب السياسية التي تلعب دوراً نوعياً خاصاً، يتعلق الأمر بما اتفق، من الآن فصاعداً، على تسميته، منذ داڤيد ترومان، بمجموعات المصالح. ونعني فعلاً، بهذا التعبير، كل منظمة مؤَسَّسة تسعى للتأثير على السلطة السياسية في اتجاه ملائم للاهتمامات الاجتماعية التي تأخذها على عاتقها.

ويتضمن هذا التعريف عدة عناصر تسمح بتحديد موقع مجموعات المصالح بالنسبة لطرق أخرى من العمل الجماعي. فبصفتها منظمات مؤَسَّسة أولاً، تتميز عن جمهور (المتظاهرين أو المضربين...) أو عن المجموعات الكامنة، كالجماعات العرقية أو الطبقات الاجتماعية، وهي ما كان ألموند وبويل (Powell) يُسَمِّيانها على التوالي بالمجموعات اللانظامية أو المجموعات غير المترابطة بالمقارنة مع المجموعات المترابطة. أما العنصر الثاني في التعريف فيتعلق بالمكان المخصص للمصالح. وقد أبدى بعض المؤَلفين أسفهم لهذه المفاهيم «المادية» في حين أنّ هناك حركات تنذر نفسها للدفاع عن «الأفكار». وكان هذا الجدل، الهام في سنوات الخمسينات والستينات (مينو (Meynaud)، لافو (Lavau))، يسجل، بشكل خاص، وجود عدم ثقة ثقافية عميقة تجاه نشاطات يُرتاب بكونها مُخِلَّة بالديمقراطية. وأشار آخرون إلى أنَّ المصالح لا يمكن التحقق منها طالما لم يُدَافع عنها صراحة، ومن هنا يأتي تفضيل مصطلح «مجموعات الضغط» الذي يبدو أنه يتضمن، خطأً، وجود نشاط دائم يهدف إلى تخويف السلطات العامة.

والعنصر الأكثر أهمية في التعريف هو ذاك الذي يتصدى لسعيها للتأثير على السلطات العامة. إنَّ هذا المعيار يأذن بتوضيح مزدوج. إزاء الأحزاب السياسية أولاً، حيث أن هدفها الأول يتمثل في ممارسة السلطة أو المشاركة فيها. وعلى الصعيد الملموس، فإن واقع تقديم، أو عدم تقديم مرشحين للانتخابات العامة هو الذي يسمح برسم خط فاصل بين الأولى والثانية. وإزاء الادارة ثانياً، حيث أن المصالح العامة بصفتها تلك، مثل: الشرطة، والتربية الوطنية، والقضاء... تشكل، بالفعل، جهاز الدولة؛ وهي ليست بذاتها، مجموعات مصالح أو ضغط. وبالمقابل، فإن وكلاء هذه المصالح يمكن أن يكونوا نقابات أو جمعيات لا تشكل جزءاً من مصالح الدولة، لكنها تلعب دورَ منظمات تدافع عن مصالح أعضائها. فهناك، على سبيل المثال، في إدارة العدل، الاتحاد الفدرالي للقضاة، والنقابة الوطنية للقضاء.

إنّ مجموعات المصالح، سواء كانت ضعيفةً أم قوية، مبنية قليلاً أم مؤَسَّسة بقوة، هي وسائط للعمل الجماعي، لأنها توضح التوقعات الاجتماعية، وتتدخل بنشاط من أجل تأمين أخذ السلطات العامة لها بعين الاعتبار. وهي لذلك تشكل فاعلاً، بنصيب كامل، في المنظومة السياسية، وتساهم بصياغة القواعد الفعلية لسير عملها.

أولاً ـ مجموعات المصالح وصياغة المتطلبات

إذا كان الهدف المشترك الأدنى لكل مجموعات المصالح يتمثل في تأمين الرؤية الاجتماعية للتوقعات الجماعية (على الأقل لدى السلطات العامة)، فإن هذه التوقعات (لنُذَكِّر بذلك) نادراً ما تولد عفوياً. إنَّ المنظمات تلعب إذن دوراً نشيطاً في بناء المتطلبات، (ووعيها)، و، بالأحرى، في التعبئة. ومع ذلك فإنَّ مسعاها يختلف تبعاً لتوجهها، أو عدم توجهها، إلى قاعدة اجتماعية موجودة مُسْبَقاً، ولديها هوية جماعية مُكَوَّنة سابقاً.

أ ـ قضية المصالح المأخوذة على عاتقها

لنميّز من وجهة النظر هذه بين فئتين من مجموعات المصالح قبل النظر للاستراتيجيات المُسْتَخدَمة من قِبلها.

تقوم بعض مجموعات المصالح على الاهتمام بتمثيل فئة من السكان،

سبق لهويتها أنْ فرضت نفسها في التمثلات الذهنية: المزارعون، الشباب، الأُطر الادارية، الخ... والأمثلة، الكثيرة جداً، يمكن أن تُجمَع حول قطبين. القطب الاجتماعي ـ الاقتصادي أولاً. وهنا نفكر، بالطبع، بالفئات الاجتماعية ـ المهنية، وبا طبقات الاجتماعية. وبشكل متصل معها، توجد نقابات المزارعين، والأُجراء، والمعلمين، والأُطر الادارية؛ ومنظمات أرباب العمل، والمهن الحرة. كما نفكر أيضاً، حتى وإنْ كانت التمثلات الذهنية هنا أقل وضوحاً، بالمستهلكين، وبالمنتفعين من المصالح العامة، حيث برزت مؤخراً نزعة نقابية من نمط جديد. أما القطب الثاني، الاجتماعي ـ الثقافي، فيحيل إلى مجموعات جماعية تقوم على ولاء مشترك (ديني، عرقي ـ لغوي) أو على تجربة تاريخية مشتركة (قدماء المحاربين، قدماء المنفيين...) أو أيضاً على تكوين فكري متشابه (الطلاب، خريجو المدارس التقنية العليا...). إنَّ أياً من هذه الفئات من السكان، ذات الهوية الاجتماعية القوية، لا تجهل وجود منظمات تمثلها أو تتطلع لتمثيلها لدى السلطات العامة، أمام «الرأي العام» ووسائل الإعلام.

إنَّ مجموعات المصالح من هذه الفئة الأولى يمكن أن تُسَمَّى المجموعات **ذات النزعة الواسعة**. فمنظمة أرباب العمل تعتزم، بالفعل، الدفاع عن **كل** مصالح رؤساء المشاريع، كما تعتزم نقابة الأطر الادارية الدفاع عن **كل** مصالح الأُطر بصفتها تلك.

وسيكون مسعاها متيقظاً إذن إلى أكبر حدٍ ممكن تجاه مجموع التوقعات القابلة للانبثاق في داخل الفئة المعنية من السكان، حتى وإنْ كانت غير مُصَاغة بَعْد. وسيمتد خاصة من خلال الإصغاء، إلى أقصى حدٍ ممكن، إلى عدم الرضى، والاستياء، والحقد، لقاء المجازفة بوجوب أخذ طلبات متناقضة على عاتقها. إنَّ الاتحادات الكبرى للعمال أو المعلمين تعرف جيداً هذه التوترات، كما يعرفها أيضاً الاتحاد الوطني لأرباب العمل الفرنسيين (CNPF) الذي يمكن لممثلي مختلف الفروع الصناعية أن يكون لديهم فيه مصالح متباعدة جداً: عدم وضع لوائح تنظيمية للمشاريع التي تحتل وضعية مسيطرة، وحماية قانونية للمشاريع الأكثر ضعفاً باسم الاستخدام أو الإعداد الاقليمي. وسيكون على مجموعات المصالح هذه إذن أنْ تُحَضِّر برامج مطلبية أو

جداول مطالب تقوم على تسويات. ويتضمن هذا الأمر تصفية التوقعات الصادرة عن القاعدة، لأن بعضها سيكون غوغائياً ولا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار، لأنها تسيء إلى مصداقية النقابة وقابليتها للاحترام؛ كإلغاء حق التسريح، والتسامح تجاه الغش الضريبي، على سبيل المثال. كما يتضمن أيضاً إرجاع التنوّع إلى التجانس من خلال دمج مطالب مرتبطة مع بعض في صيغ واسعة ومائعة، قابلة لأن تُرْضِي أقصى عددٍ من الممثلين: «الدفاع عن حرية رئيس المشروع» (منظمات أرباب العمل)، أو «ضمان القدرة الشرائية للعمال» (الاتحادات النقابية للأجراء)، وذلك بتجنُّب وضع القضايا التي تُقَسِّم في المقدمة: وهي على التوالي، شروط المنافسة بين المشاريع الصغيرة والكبيرة، وإعادة فحص سلَّم الأجور.

ولا تجابه الفئة الكبرى الأخرى من مجموعات المصالح هذا النمط من المعضلات. فهي لا تخضع لقاعدة اجتماعية مكوَّنة مُسْبَقاً، لكنها تؤكد هويتها من خلال جعل نفسها الناطقة باسم قضية «كبرى»[1]. ويعني هذا أن مجموعة المصالح تبني لنفسها برنامجاً دقيقاً، متماسكاً، قابلاً للتحقق، ويمكن فيه للمنتمين لها وللمتعاطفين معها، أن يتعرّفوا على بعضهم البعض بحرية. على سبيل المثال: الدفاع عن السجناء السياسيين في العالم، بالنسبة لمنظمة العفو الدولية؛ وحماية البيئة بالنسبة لجمعيات الدفاع عن الطبيعة؛ والنضال ضد العنصرية أو معاداة الأجانب... وهذه **المجموعات** يمكن أن تُسَمَّى بالمجموعات ذات **النزعة المتخصصة** لأن لديها، منذ البداية، أهدافاً محصورة ومقبولة من كل المنتمين لها. أما الخلافات المحتملة فيمكن أنْ تنصبَّ على التكتيك، لا على البرنامج نفسه الذي لا يكون، في الحقيقة، قابلاً للتفاوض. فأعضاء حركة مضادة للعداء السامية ينتمون إلى هذا الشعار أو يتركون المنظمة. وعليه، فإن مجموعات المصالح هذه تكون قادرة على تبنّي لغة أكثر دقة، وتحديداً، وليس لها أنْ تدير، من حيث المبدأ، تناقضات كبرى في المصالح، قد تتطلب تسويات غير ثابتة وصياغات مائعة. إنَّ الخلافات في داخل هذا النمط من مجموعات المصالح تكون عادة محصورة في مسائل تكتيكية.

---

(1) حول هذا الموضوع، أنظر:

- Causes entendues, Politix, 1991, n° 16 et Politix, 1992, n° 17.

إنّ مجموعات المصالح ذات النزعة الواسعة أو ذات النزعة المتخصِّصة، تُقاد جميعها للقيام بعمل اتصال نشيط باتجاه مَنْ تمثلهم أو المتعاطفين المحتَمَلين معها. وهذا العمل يهدف أولاً إلى فرض تمثلات عن الواقع مواتية لتبرير شرعية التوقعات أو المطالب. وهكذا فإنَّ فكرة وجود رئيس مشروع ديناميكي، لكنه مشلول بسبب بيروقراطية مُدَقِّقة، وأعباء ضريبية ساحقة، ستكون فكرة مميزة لدى منظمات أرباب العمل. أما نقابات الوظيفة العامة فستضع عادة في المقدمة التعلُّق بالخدمة العامة الذي يقيد لحسابها، على الفور، إخلاصاً (معترفاً به بشكل غير كافٍ) ورسالةً مرتبطة، بشكل مباشر، بالمصلحة العامة (أي أعلى من المصالح الخاصة).

إنَّ عمل الاتصال الذي تقوم به مجموعات المصالح ذات النزعة الواسعة يهدف أيضاً لتقوية الشعور بالهوية الجماعية لدى مَنْ تمثلهم؛ وهذا ما دعاه فرانسوا شازل بتعبئة الولاءات[1]. فالمعلمون، على سبيل المثال، يرون بأن منظماتهم النقابية تذكِّرهم بأن لديهم قدراً خاصاً في المجتمع، ووضعاً قانونياً مستقلاً (غير مُرْضٍ)، وتطلعات مشتركة على الرغم من تباين الهيئات والأوضاع التربوية. وفي حالات أكثر تحديداً بكثير، يمكن لمجموعات المصالح ذات النزعة المتخصصة أن تنجح أيضاً في خلق الشعور بوجود هوية جماعية، حيث لم تكن موجودة. إنَّ وعي الفرد بأنه من أنصار البيئة وُلِدَ من العمل الذي قامت به الجمعيات الأولى للدفاع عن البيئة؛ والهوية العرقية ـ الثقافية للعديد من الأقليات الأوروبية في القرن التاسع عشر كانت مدينة للمنظمات التي دافعت عن استعمال لغة مُهَدَّدة، في الدوائر العامة، والمدرسة، أو في أماكن التسلية. وبهذا المعنى استطاع جيلنر أن يقول بأنّ الأمم كانت قد خلقت مِنْ قِبل القومية.

وأخيراً، فإن العمل الذي تقوم به مجموعات المصالح يهدف إلى إثارة تماثل من خلال الاشارة للصلة الوثيقة التي توجد، في نظرها، بين المتطلبات التي تصيغها المنظمات وحاجات وتطلعات مَنْ تمثلهم. وهذا الأمر يفترض وجود سياسة اتصال وإعلام تشجع على «بروز الوعي»، ووضع لوائح بيانات

(1) - Action collective et mouvements sociaux, PUF, 1993, p. 159.

تريح المعتقدات من خلال تحاليل أو، بشكل أكثر تواضعاً، من خلال اللجوء لأفكار أكثر تبسيطاً. وهكذا ظهرت شعارات أو صيغ: «أرباب العمل يمكن أن يدفعوا»، أو «لا مستقبل بدون الفلاحين!».

وعن هذا النشاط الدعائي، بالمعنى الواسع للكلمة، يجب أن تنجم تعبئة لوسائل الدعم السلبية (التعاطف) أو الإيجابية: مساهمات مالية، مشاركة في الاجتماعات، اللقاءات العامة، المظاهرات، وحتى التصويت في الانتخابات المهنية عندما تحدث. وهذه المواقف هي التي نعطي معنىً ووزناً سياسياً للمبادرات التي تتخذها مجموعات المصالح. وبالفعل، فإن الخطر الكبير الذي تجابهه، هو خطر اكتساب وتقوية صفتها التمثيلية باستمرار، وذلك بهدف فرض نفسها في وجه خصومها، وطرح نفسها كمخاطِبٍ للسلطات العامة، لا يمكنها الالتفاف حوله.

ب ـ مشكلة الصفة التمثيلية المزعومة

تُعَدُّ مقولة «الصفة التمثيلية» أساسية بقدر ما هي مُتَهَرِّبة. في البداية، هناك دائماً، بالفعل، ما دعاه بيار بورديو، بسعادة، «ضربة قوة رمزية». وكما كتب باتريك شامبانيه (P. Champagne): «عندما يسير / 100/ ألف مزارع في باريس، على سبيل المثال، فإن الذين يسيرون ليسوا، في أنظار الطبقة السياسية والصحافية، وحتى في أنظار المتظاهرين أنفسهم، **بعض** المزارعين الذين يتظاهرون، وإنما **كل** المزارعين»[1]. إنَّ لغة مجموعات المصالح تلطم، عادة، هذه المعادلة بين خطاب الممثل والتوقعات المُفتَرَضة للممثَّلين. وهذا ما يجعل نقابة الطلاب تقول: «**الطلاب يفكرون أنَّ...**»، أو منظمة المستهلكين تقول: «**المستهلكون لم يعودوا يريدون أن...**». ولكن إذا كانت الصفة التمثيلية لحزب ما بالنسبة لمنافسيه تجد نفسها، في النظم الديمقراطية التعددية على الأقل، مُؤَكَّدة انطلاقاً من مؤشرات بسيطة: عدد الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات العامة، عدد المنتَخَبين الذين يجلسون تحت رايته في المؤسسات الوطنية والاقليمية والمحلية، فإن المشكلة تطرح نفسها بعبارات أكثر غموضاً بكثير فيما يتعلق بمجموعات المصالح. أولاً لأن هناك

(1) - In Pierre Favre (Dir.), La manifestation, Presses de la FNSP, 1990, p. 351.

القليل من عمليات الاقتراع التي يمكنها فيها اختبار شعبيتها الحقيقية، باستثناء الانتخابات الاجتماعية (لجان المشاريع، غرف التجارة أو المهن. . .) والقضائية (الممثلون في المحاكم المختصة في قضايا العمل). وبحسب فئات المصالح المعنية والسكان المُسْتَهْدَفين، فإنَّ الصفة التمثيلية لا يمكن أن تُقَاس بنفس الذراع. فالمركز الوطني لأرباب العمل الفرنسيين لا يعمل مثل الاتحاد العام للعمال، و، **بالأحرى**، مثل الحركات ذات النزعة المتخصصة مثل حركة الدفاع عن حقوق المشاة، أو رابطة الصيادين.

وهناك ثلاث فئات من المؤشرات يمكن الاحتفاظ بها، من أجل قياس الصفة التمثيلية لمجموعة مصالح. المؤشر الأول، ضعيف وتقريبي، وهو الشهرة، المُوَلِّدة للتماثل. ونعني بهذا السيرورة التي بموجبها يقترن اسم منظمة ما بقوة إما بالدفاع عن مصالح فئوية: كمصالح المعلمين، والحرفيين، وإما بقضية كبرى: كالأطباء بدون حدود، وأطباء العالَم الذين يتدخلون لأسباب إنسانية ملحَّة، أو المناهضون للعرقية الذين يناضلون ضد نزعة العداء للأجانب. والمؤشر الثاني للصفة التمثيلية هو القدرة على التعبئة: عدد المنتسبين أو الذين يدفعون اشتراكات مالية، القوة المالية، الكفاءة في مجال تأمين احترام الدعوة للعمل أو المقاطعة. وبالطبع، وبحسب طبيعة مجموعة المصالح، فإنَّ الإشارات المميِّزة لهذه القدرة التعبوية تكون مختلفة؛ فلن ننتظر أن تقوم جمعية المُبَرِّزين بتجميع جماهير في الشارع، ولن نوافق، بدون عناء، على اعتبار النقابة الوطنية للصحافة اليومية تمثيلية لأنَّها تضم مجموع العناوين المعنية.

أما المؤشر الثالث فهو الاعتراف الخارجي، مِنْ قِبل السلطات العامة أو وسائل الإعلام، بالصفة التمثيلية المزعومة. والأمر يتعلق هنا أحياناً بتكريس قانوني. فقانون العمل الفرنسي، على سبيل المثال، يعرف مقولة «المنظمة النقابية التمثيلية» التي تتضمن عدداً من النتائج فيما يتعلق باستخدام الاتفاقيات الجماعية الموقعة مِنْ قِبَلها، كذلك فإن العديد من الهيئات العامة، ذات الطابع الاستشاري تقريباً، تعطي مثل هذه الصفة لجمعيات توصف بأنها تمثيلية: جمعية المنتفعين بالمرافق العامة، جمعية الدفاع عن المستهلكين. وبطريقة لا شكلية أكثر، فإنَّ سير عمل وسائل الإعلام في المجتمعات المعاصرة المتقدمة

هو نفسه الذي يُساهم في الاعتراف بالصفة التمثيلية. وهكذا، فإن مجرد قيام التلفزة، بمناسبة تنظيم جلسة مناقشة اجتماعية حول قضية المُسْتَبْعَدين، بدعوة ناطقين باسم منظمات محدَّدة لهم، إلى حلباتها، يتضمن بدون شك (من حيث المبدأ) ملاحظة وجود صفة تمثيلية مُعْتَرَف بها لها؛ لكنها، في الوقت نفسه، تقوّي هذه الصفة، وتوطدها، بل وتؤَسِّسها ربما. كذلك فإنَّ الطريقة التي تغطي بها الصحافة نزاعاً ما تساهم بطريقة هامة في بناء الصورة التي يكونها الجمهور، والفاعلون أنفسهم، عن حضور مجموعات المصالح المتورطة فيه. ولهذا السبب فإن الأكثر تنظيماً من بينها تُنشئ إدراكات مُكَلَّفة بالعلاقات مع وسائل الإعلام. وتقدِّم هذه الادارات للصحفيين معلومات ومؤشرات تهدف بشكل خاص، إضافة لتسهيل مهمتهم، للحصول على أفضل رؤية لعملهم، وللبرهنة بالتالي على صفتهم التمثيلية. وتطمع مجموعات المصالح، التي تبحث عن الحد الأقصى من الرؤية، وبترتيب متصاعد، في أن تكون موضوعاً لتعليقات إذاعية، وفي إحتلال أغلفة المجلات والصحافة المحلية، وفي معالجة أمورها في الصحافة الوطنية اليومية، وفي مقطع يتناولها في نشرات الأخبار التي تبثها التلفزة في الساعة 13 أو 20 (وهو تسلسل قابل مع ذلك لأن يُعَدَّل وفقاً لنمط العمل الذي شُرِعَ به).

ثانياً ـ مجموعات المصالح وإدراجها في أسلوب الحكم

تصيغ مجموعات المصالح متطلبات بهدف ممارسة الضغط على السلطات العامة، والحصول على نتيجة. وهي تعمل إما «كمجموعات اعتراض» (Veto Groups)، فتسهر على معارضة كل تعديل تشريعي أو تنظيمي قابل لأنْ يضرّ بالمصالح التي تمثلها، أو تسعى، وهو الأمر الأكثر صعوبة كما أظهر ذلك في الماضي دافيد ريسمان (David Riesmann)، لإحداث إصلاحات أو لتبني سياسة عامة إجمالية. ونظراً لعددها، فإنه ينجم عنها تعدُّد غزير في المبادرات والمقاومات، في الضغوطات والضغوطات المضادة، من شأنه العمل على ظهور المنظومة السياسية في مظهر جديد.

أ ـ طرق التدخل

تسعى مجموعات المصالح للتأثير على السلطات العامة التي تختص في

مجال تنظيم القضية المدروسة. وهكذا فإن أهداف عملها يمكن أن تكون، حسب الحال، الجماعات المحلية أو السلطة الوطنية للدولة. ومع التقوية الكبيرة للاختصاصات القانونية التي تمارسها المؤسسات الأوروبية، يحصل، بشكل معتاد أكثر فأكثر، أنْ تُؤخذ «بروكسل» كهدف، وتتكوَّن بالتالي مجموعات مهنية على المستوى الأوروبي[1]. وهكذا كانت منظمات أرباب العمل أولى المنظمات التي تجمعت في «الاتحاد المهني لرؤساء المشاريع» (UNICE)، في حين تجمع العديد من نقابات الأجراء في «الاتحاد الأوروبي للنقابات» (CES)، الذي تأسَّس في عام 1973[2]. وعلى كل المستويات، تعمل هذه المجموعات حسب الظروف وتتدخل لدى الجمعيات التشريعية، والسلطات التنفيذية، أو حتى لدى الدوائر الادارية.

وتُعَدُّ أشكال تدخلها متنوعة للغاية ومشروطة، بالتأكيد، بطبيعة الموارد السياسية التي تتصرف بها. لنميِّز، بشكل مبسَّط، من وجهة نظر العلاقة بين مجموعات المصالح والسلطات العامة، الضغوط غير المباشرة، الضغوط المباشرة الخارجية، والمشاركة في سيرورة اتخاذ القرار.

الضغوط غير المباشرة: ويمكن التحقق منها عندما تسعى مجموعات الضغط لأن تعبئ لصالحها دعم الرأي العام، أو المنظمات الأخرى القابلة لأن تتحالف معها. إنَّ التوجه للرأي العام، في النظم الديمقراطية التعددية، يمكن أن يلعب دوراً لا يمكن الاستهانة بقيمته بسبب منطق المنافسات الانتخابية. فمن خلال الجدل العام، وحملات الاتصال، وحتى الأعمال المذهلة (بالمقابل، إنَّ العنف في البلدان الأوروبية هو عموماً غير مستهجن إلاَّ إذا تجاوز حداً معيناً) سيتعلق الأمر بشدّ الانتباه والاهتمام، وحتى التعاطف. وللتوصل إلى ذلك، من الضروري نقل المتطلبات الفئوية إلى صياغات جذَّابة بالنسبة لفئات إجتماعية أوسع، أي، بالأساس، عقلنة الدفاع عن مصالح خاصة بعبارات المصلحة العامة. وهكذا تشير نقابات الأطباء للصلة بين

(1) - Sonia Mazey, Jeremy Richardson, Lobbying in the European Community, Oxford University Press, 1993.

(2) - G. Devin, Syndicalisme: dimensions internationales, Éditions européennes Erasme, 1990.

مطالبهم والدفاع عن صحة مرضاهم، وتضع نقابات المعلمين في المقدمة تعلّقها بأفضل مشروع تربوي للأطفال. ومن المناسب أيضاً البحث عن حلفاء. الأمر الذي يقود لامتداح صيغ وحدة العمل أو التضامن، وخاصة أثناء نزاعات العمل. ومع ذلك فإن المعضلة يمكن أن تبرز. فالحركة المطلبية إمّا أنْ تعقد تحالفات واسعة جداً باسم التضامن: على سبيل المثال، بين جميع نقابات العاملين في قطاع الصحة، من أرباب العمل، والأطباء المقيمين، إلى الممرضين، والمساعدين الصحيين: وتكسب من ذلك، مبدئياً، المزيد من القوة، لكن خصوصية المطالب الفئوية الخاصة بكل مجموعة محدَّدة يمكن أن تضعف من جراء ذلك، وإما، بالعكس، أن تبقى لوحدها (حركة الممرضات في عام 1989)، بحيث تؤكد، بشكل أفضل، هويتها وقضاياها الخاصة، لكن هذه الوحدة تنقص، بشكل كبير، من قدرتها على الضغط على السلطات العامة. وهكذا فإن التذبذب بين الخصوصية والتضامن يبقى أمراً دائماً في داخلَ الاتحادات الكبرى لأرباب العمل، والعمال، والمزارعين.

الضغوط الخارجية المباشرة. ولها، سواء كانت علنية أم خفيّة، خاصية مشتركة تتمثل في عدم اندراجها في سيرورة مؤسّساتية. إنَّ الحركات الجماهيرية هي وحدها القادرة على استعمال سلاح الاضراب، والمقاطعة، والتظاهر، وحتى تعليمات التصويت في الانتخابات العامة، بشكل فعّال. وبالمقابل، فإن كل مجموعات المصالح، أو كلها تقريباً، تقوم بمساعٍ لدى المنتخَبين، والدوائر الادارية، والسلطات الحكومية، من أعلى المستويات. وهي تدافع عن القضية، أو عن المصالح الفئوية التي تمثلها، بحجج سياسية و/ أو تقنية؛ الأمر الذي يفترض، في هذه الحالة الأخيرة، وجود عمل تحضيري يقوم به الخبراء. وبالفعل، فإنه بقدر ما تكون كلفة المطالبة وأثرها وإسقاطاتها مُحَلَّلة بدقة وبراعة، بقدر ما يمكن لمجموعات المصالح أن تقنع بشكل أفضل الرسميين الذين تخاطبهم.

إنَّ الاعتراف بمسعى مجموعات المصالح (Lobbyisme) يتفاوت بحسب النظم السياسية والأوساط الثقافية[1]. فهذه الممارسة اعتُبِرَت، في فرنسا منذ

---

(1) - G. Lamarque, Le lobbying, PUF, 1994.

أمد طويل، انحرافاً عن الديمقراطية، وضغطاً غير مقبول للمصالح الخاصة على ممثلي الشعب. أما في الولايات المتحدة، بالعكس، فقد تمَّ القبول رسمياً بعمل مجموعات المصالح منذ أمد بعيد؛ وقد نُظِّم هذا العمل بدءاً من عام 1946. فمجموعات المصالح يجب أن تسجل أسماء مندوبيها لدى أعضاء الكونغرس. كما صدر تشريع مشابه في ألمانيا، في عام 1972. والواقع أن هناك، في جميع المجتمعات المتقدمة، تداخلاً متنامياً، وإنْ كان غير شكلي، بين قادة الدولة (أو الجماعات العامة) وممثلي مجموعات المصالح الرئيسية. والكثير من هؤلاء يتشاطر، بالفعل، نفس التكوين الفكري: جامعات، مدارس عليا. . . ، ويتبنى لغة اقتصادية مشتركة، ويرجع إلى قيم متشابهة. وهذا التقارب يقيم الشروط اللازمة لحوار دائم، في كل مرة تتطلب فيها الظروف ذلك، على الأقل. ومثل هذا الوضع يقدم، من جهة أخرى، مزايا عديدة بقدر ما يسمح، بشكل أفضل، بفهم الاهتمامات الخاصة لمجموعة اجتماعية ما، أو الأبعاد التقنية لملفات معقدة: الاختيارات الصناعية (المعايير التقنية للتلفزة ذات التعريف العالي)، قراءات التجهيزات الثقيلة للبنية التحتية (قطار أو مترو المدن؟)، الإسقاطات المتوقعة على البيئة لمخلفات مصنع كيماوي. لكنه يجازف أيضاً في تعتيم قدرة المُشَرِّع على تبيُّن المصلحة العامة، بقدر ما تكون فيه مجموعات المصالح المعنية حاضرة أو مؤثرة لديه بشكل غير متكافئ. وأخيراً، فإن هذا الوضع يخلق شروطاً مواتية لمشاريع الفساد غير المشروط. فظاهرة العمولات المدفوعة بمناسبة عقد بعض الصفقات معروفة جيداً. كذلت تجب الاشارة أيضاً للصلات الوثيقة، الشخصية والقانونية والمالية التي يمكن أن توحِّد بين بعض مجموعات المصالح والأحزاب السياسية. وقد استطاع بعض القادة النقابيين أن يصلوا لعضوية المكتب السياسي لبعض التشكيلات (الاتحاد العام للعمال (CGT)، والحزب الشيوعي الفرنسي، بشكل خاص)؛ ويمكن لانتسابات جماعية أنْ تحصل أحياناً: فاتحاد العمال هو عضو في حزب العمال في بريطانيا. كما أنَّ المساهمات والتسهيلات المادية التي تقدمها مجموعات المصالح إلى الأحزاب من أجل تسهيل عملها وتأمين تمويل حملاتها الانتخابية، هي أكثر تعميقاً بكثيرة.

المشاركة المؤسَّسة في سيرورات اتخاذ القرار. تنظم السلطات العامة نفسها، بطريقة دقيقة ودائمة، المشاورة مع مجموعات المصالح قبل القيام

باختياراتها وتبنّي سياسة عامة. وهي تجد في ذلك ميزة مزدوجة. تقنية أولاً. فالتعاون مع هؤلاء الشركاء يهدف إلى تحسين المعرفة التي يمكن لدوائر الدولة أن تمتلكها عن الأبعاد المجهولة لمشكلة ما. إنَّ القرارَ بإنشاء منتزه طبيعي إقليمي يدين كثيراً لاعتبارات ذات طابع بيئي: توازن المدى الجغرافي، خصوصيات الحيوان والنبات، التعرف على التهديدات الكيميائية التي تثقل عليه؛ والتي لها أيضاً مضامين اقتصادية. إنَّ التعاون مع جمعيات حماية البيئة، وروابط الصيادين، وغرف التجارة والزراعة يبدو أمراً لا بد منه، في كل هذه الميادين. وهو أيضاً ضروري لأسباب سياسية. وبما أن كلَّ قرار عام هو مؤَسِّسٌ لتسوية بين مصالح متناقضة، ومتنوعة القوة، فإنَّ المشاورة هي أفضل وسيلة للتعرف في وقت ملائم على قوة المتطلبات والمقاومات، وبحيث يستخلص حلّ يكون قابلاً لأنْ يستخدم فعلياً.

وستأخذ المشاركة المؤَسَّسة في سيرورات اتخاذ القرار أشكالاً مختلفة. فهناك أولاً، في المرحلة التحضيرية، تمثيل مجموعات المصالح هذه أو تلك بصفتها هذه؛ سواء تعلق الأمر بالاستماع إليها في لجنة برلمانية أو بجعلها تشترك في أعمال مجموعات مختلطة تضم رجال سياسة وموظفين كبار وخبراء. وهكذا مُثِّلَت المنظمات المهنية الكبرى لأرباب العمل والأجراء في العديد من اللجان التحضيرية المكوَّنة توقعاً لمشروع تشريعي. والشكل الثاني للمشاركة يتعلق بما يُسَمَّى الادارة الاستشارية أو المتعددة. فلدى رئيس الحكومة، والوزير وحتى مجرد مدير في وزارة تأسَّست لجان عديدة، لجان عليا، مجالس عليا، لجان خبراء، الخ. وهي تتألف، عموماً، وفي آن واحد، من شخصيات «مؤهلة بشكل خاص»، تُسَمَّى بشكل استنسابي، ومن ممثلين لمنظمات مهنية، واجتماعية وثقافية، الخ. وقد قدر جـ. ب. بورييه (J.P.Beurier) عددها بألف تقريباً في فرنسا، بعضها لها شهرة قوية ومزوّدة بسلطات مستقلة حقيقية: المجلس الأعلى للسمعي البصري، المجلس الأعلى للقضاء... وبعضها الآخر، دخلت منذ إنشائها في سبات عميق. ومع ذلك، فإنه لا يسعنا أن نقلل من قيمة أهمية هذه البنى المتعددة للحوار من أجل استباق حدوث نزاعات المصالح أو إدارتها.

أما الشكل الثالث للمشاركة المؤسساتية فيتجلى في تخصيص مقاعد في الجمعيات التداولية. فهذه الجمعيات المكلفة صراحة بتنظيم التشاور بين

المصالح المتنافسة أو المختلفة ببساطة، لها عموماً طابع استشاري بحت، الأمر الذي يميزها عن الغرف الحرفية، المزودة بسلطات تشريعية. وأفضل الأمثلة عنها، في فرنسا، هي اللجان الاقتصادية والاجتماعية التي أُنشئت في عام 1972 على مستوى كل منطقة من المناطق، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي له ما يعادله في العديد من البلدان (مثل إيطاليا)، وفي مؤَسَّسات المجموعة الاقتصادية الأوروبية (المادة 193 من معاهدة روما). ويضم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي / 230 / عضواً منهم / 69/ يمثلون الأُجراء، و/ 72/ يمثلون المشاريع (الزراعية، وغير الزراعية، والعامة، والحرفية)، و/ 17/ يمثلون «النشاطات الاجتماعية» (الأُسر، السكن، الادخار) و/ 3/ يمثلون المهن الحرة، وهناك، علاوة على ذلك، / 40/ شخصية مؤهلة في الميدان الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي أو العلمي. ويجب أن يستشار المجلس، إلزامياً، في «كل خطة أو كل مشروع قانون برنامج له طابع اقتصادي أو اجتماعي».

الإدارة المباشرة لبعثة مرفق عام: تبقى هذه الفرضية استثنائية نسبياً في النظم الديمقراطية الليبرالية. وهي تتجلى، على سبيل المثال، في نقابات الاطباء والمحامين والمهندسين المعماريين التي يشهد وجودها على بقايا تركتها النزعة التجمعية الحرفية المذهبية؛ كما تتجلى في بُنَى الإدارة المُحْدَثَة في الميدان الزراعي (شركة الإعداد العقاري والتجهيز الريفي (SAFER)، ولجان توحيد قطع الأراضي، والتعاضدية الاجتماعية الزراعية.

إنَّ الممارسة المعتادة للتفاوض مع السلطات العامة والمشاركة في سيرورات اتخاذ القرار تضع عدداً من المنظمات أمام المأزق التالي: القيام حتى النهاية بحماية الحرية المطلبية من خلال رفض كل مشاركة في القرار، أو القبول بتلويث التكامل المؤسساتي؟ وإذا كانت توجيهات اللجنة الأوروبية قد كانت موضوعاً للتفاوض مع المنظمات الكبرى للعمال ولأرباب العمل، فهل يمكن فيما بعد التنديد بمساوئها عندما تبرز مظاهر الاستياء؟ وفي حال حدوث تمرد في القاعدة، فإنّ المنظمات التمثيلية المعنية ستجد نفسها في وضع محرج يمكن، علاوة على ذلك، أن يشجع المنظمات المنافسة لها. وبالمقابل، فإن الاحتفاظ بموقف احتجاجي بحت، ورفض الجلوس في

المجالس التشاورية التي تجمَّع فيها معلومات ثمينة، من دون الحديث حتى عن التسهيلات المادية أو اللوجستية التي تدبِّرها، يؤدي للمجازفة بافتقاد فرص للتأثير على الاتجاه المرغوب لسيرورة اتخاذ القرار. إنَ الحلّ المُرْضي في المطلق غير موجود، طالما أن مجموعات المصالح تكون في وضع مختلف جداً حسبما تكون قاعدتها مشاغبة أم لا، وحسبما تمثل طبقات ملموسة من السكان أو مجرد قضايا كبيرة. وبناء عليه فإنَّ كل هذه العوامل تدفعها لتفضيل الجلوس في المجالس ذات الطابع **الاستشاري**، وتجنُّبها تقييد أيديها بشكل واضح.

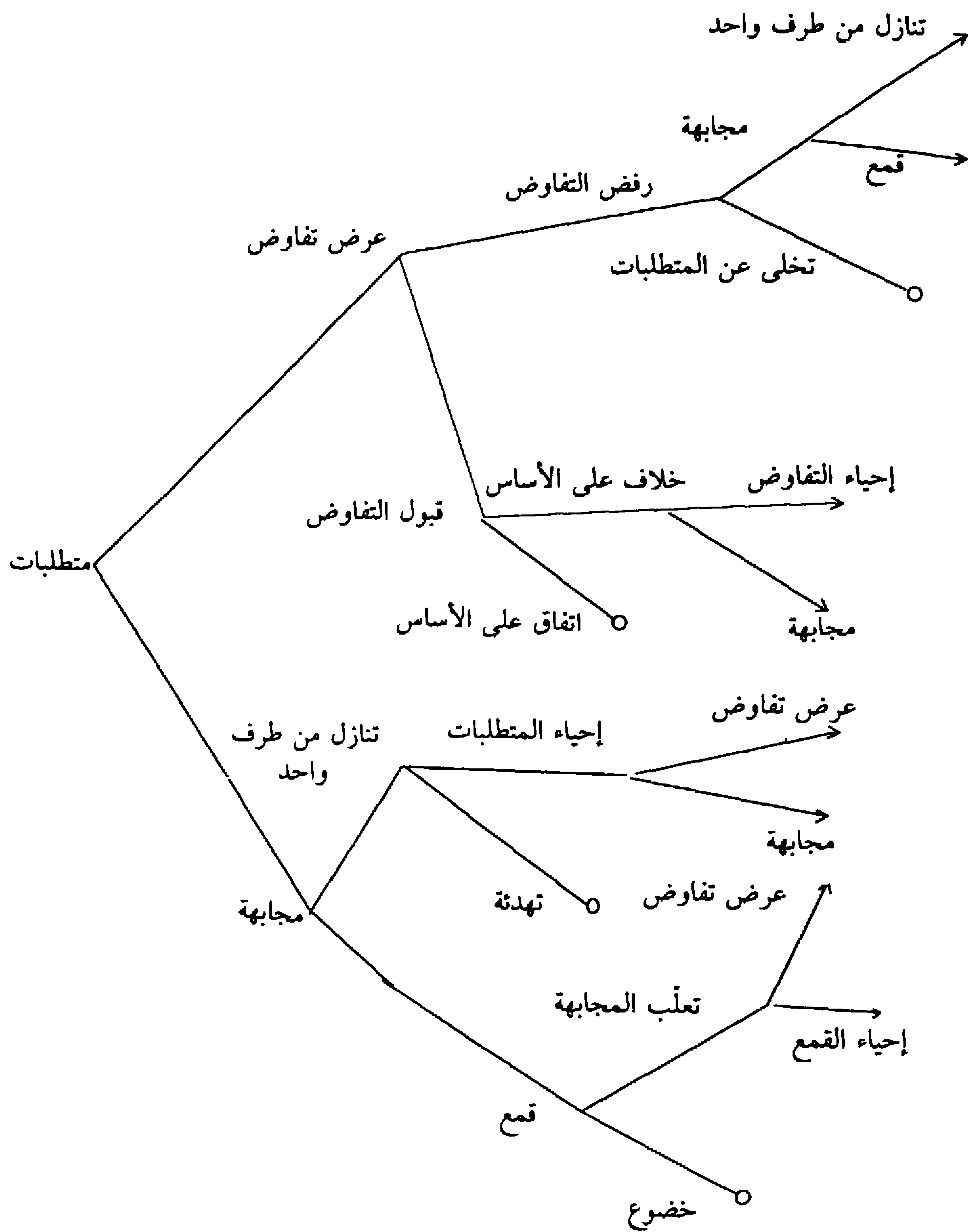
ب ـ النزعة التجمعية الحرفية الجديدة

إنَّ مجموعات المصالح تؤثر على سيرورات اتخاذ القرار في الدولة أو في الجماعات المحلية، من خلال تعبئتها لموارد مختلفة، وبفعالية غير متساوية. وهي تساهم في إثارة سياسة ما، وفي تغيير اتجاهها، والتخلي عنها. والكثير منها لديه، بشكل خاص، القدرة على العَرقلة (مجموعات الاعتراض)؛ إلاَّ أن بعضها يكون قريباً بشكل كافٍ من السلطة بحيث يلهم المبادرات العامة. وفي كل الحالات، فإن شبكة تفاعلات وتأثيرات متقابلة تتكوَّن بين السلطات العامة ومجموعات الضغط المعنية.

إن متطلبات مجموعات المصالح، والاستراتيجيات المستخدَمة من قبلها وصولاً لتحقيقها، تثير بالمقابل ردوداً: الرفض بلا قيد ولا شرط، أو القبول بالتفاوض. وتردّ مجموعات المصالح على هذه المواقف التي تتبناها السلطات العامة، فتثير مستوى ثانٍ من أشكال السلوك أو المقترحات، وهكذا دواليك. وهذه الدينامية للعلاقات بين السلطات العامة ومجموعات المصالح تكوِّن مظهراً أساسياً للسيرورات الحقيقية للحكم. وهي تعطي للمنظومة السياسية أسلوبها المتشدد (حين تتغلّب المجابهة) أو المتساهل (حين تتغلّب المفاوضة)، وطبيعتها القاسية أو المرنة. ومن الممكن تصوُّر هذه الظواهر بالطريقة التالية، من خلال استلهام شجرة الاختيارات الاستراتيجية التي أعَدَّها أنطوني أوبرشال[1].

---

(1) A Decision Tree for Moves and Countermoves, publié dans M. Zald, J. Mc -=



شجرة الاختيارات الاستراتيجية

هذا التفاعل المستمر بين السلطات العامة ومجموعات المصالح، في لعبة دائمة من التفاوض والضغوط والمقاومات، يطرح بالنهاية مسألة الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي. وقد تساءلت حركة أفكار قوية في سنوات السبعينات والثمانينات عن المغزى الإجمالي لهذا التداخل بين مؤسّسات الديمقراطية التمثيلية والمنظمات المهنية، والاجتماعية، والثقافية. إنه الجدل بين التعددية والنزعة التجمعية الحرفية (Le Corporatisme-pluralisme).

فبالنسبة لمنظّري النزعة التجمعية الحرفية الجديدة: شميتر (Schmitter)، ليمبروخ (Lehmbruch)، يتعلق الأمر بعرض شكل خاص لتمثيل المصالح في داخل النظم الديمقراطية التعددية المعاصرة[1]. والفرق الأساسي بينها وبين النزعة التجمعية الحرفية الكلاسيكية المُجَرَّبة في إيطاليا موسوليني، وبرتغال سالازار، وإسبانيا فرانكو، يكمن في كونها لا تتطلع لتكوين بديل عن الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الدولة نفسها، في هذه البلدان الثلاثة، كانت تعترف لمجموعات المصالح باحتكار التمثيل. وهكذا تَقَرَّر أنْ يكون إلزامياً الانتساب إلى منظمة وحيدة للأُجراء وأرباب العمل في نفس الفرع المهني. أما غرفة التجمعات الحرفية، المؤَلَّفة من مندوبين عن كل هذه المنظمات، فكانت تمتلك سلطات اتخاذ قرار قانوني. إنَّ إضفاء الطابع المؤسَّساتي على هذا الواقع كان عميقاً بشكل خاص.

وبالعكس، فإنَّ النموذج التجمعي الحرفي الجديد يعرض اختفاء هذه العناصر للإكراه الشكلي، في الوقت الذي يركِّز فيه على أهمية المشاركة بين الدولة ومجموعات المصالح في وضع السياسات العامة. إنَّ بُنَى التشاور المؤسَّساتي تلعب دوراً مختزلاً: فالغرف التي هي من نمط المجلس

= Carthy, The Dynamics of Social Movements, Winthrop Publishers, 1979; p. 49.

ـ نفترض هنا أن المبادرة (صياغة المتطلبات) هي من صنع مجموعة مصالح.

(1) من أجل الاطلاع على الحالة الأولى للجدل، أنظر:

- F. Wilson, Les groupes d'intérêts sous la V^e République, RFSP, 1983, p. 230 et s/s.

ـ من أجل عرض شامل ممتاز، أنظر:

- P. Williamson, Corporatisme in Perspective. An Introductory Guide to Corporatist Theory, Sage, 1989.

الاقتصادي والاجتماعي لم تنجح في فرض نفسها بشكل حقيقي، وصلاحياتها لم تكن في أغلب الأحيان إلاّ إستشارية. وتعبِّر مشاركة مجموعات المصالح في إعداد القانون عن نفسها في التفاوض و (أو) المجابهة، بشكل خاص: إتصالات بين أعضاء المجالس الوزارية وممثلي المنظمات المهنية، مشاركة في لجان الخبراء، لجان تقنية، لجنة حكماء، إلخ. وكلما كان للملفات مظاهر تقنية أكثر تعقيداً كلما تبخَّرت بشكل أوضح أسطورة تفرُّد المنتخَبين بالاقتراع العام باتخاذ القرار. ومن الملاحظ أن القادة السياسيين يميلون بقوة لأن يأخذوا بالحسبان مطالب المنظمات الاجتماعية ـ الحرفية عندما يتجمَّع شرطان: من جهة أولى، قوة تأطير كبيرة في فرعها، مقرونة بروح قتالية قوية (لكنها لا تكتسي نفس الشكل في الاتحاد الوطني لأرباب العمل الفرنسيين، وفي النقابة الوطنية للمعلمين، أو في الاتحاد العام لعمال أحواض السفن)؛ ومن جهة أخرى، اتفاق مطالبها مع التوازنات الاقتصادية الكبرى. وبالفعل، فإنّ كل شيء يجري، في تصوُّر النزعة التجمعية الحرفية الجديدة، كما لو أن هناك تبادلاً خيِّراً، يقوم بشكل متبادل، بين الدولة والشركاء الاجتماعيين: فالأولى تُعَزِّز شرعيتها بفضل الإجماع الذي ينشأ حولها، والآخرون يعززون وزنهم في النظام الاجتماعي القائم.

لقد انتُقِدَ غالباً مفهوم النزعة التجمعية الحرفية الجديدة[1]. فحسب المفهوم الذي يُعطى لها، يمكن بالفعل وصف أغلبية المجتمعات الصناعية القائمة بأنها مجتمعات تجمعية حرفية جديدة أو، بالعكس، تعريفها بشكل دقيق بحيث تكون تجسيداتها غير موجودة تقريباً. إننا سنميز، في إثر آلان كاوسون[2]، بين مستويات تحليل مختلفة. النزعة التجمعية الحرفية الكلية (Le macro-Corporatisme) التي تصف التنظيم الاجمالي للتوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الدولة، وأرباب العمل، والمنظمات الكبرى

---

(1) - Patrick Hassenteufel, Où en est le paradigme corporatiste? Politix, 1990, n° 12, p. 75 et s/s; La profession médicale face à l'État. Une comparaison France/ Allemagne, Thèse Université Paris 1, 1994, reprographiée.

(2) - A. Cawson (Dir.), Organized Interests and the State. Studies in mesocorporatism, Sage, 1985, p. 11 et s.

للأجراء؛ والنزعة التجمعية الحرفية الوسيطة (Le mesocorporatisme) التي تتناول فقط قطاعات محدَّدة: على سبيل المثال، الزراعة، الصحة...؛ والنزعة التجمعية الحرفية الجزئية (Le micro-corporatisme) (التي لا تشدّ هنا انتباهنا) وتتعلق بالعلاقات على مستوى المنشأة الاقتصادية. ضمن هذا المنظور، ليس هناك إلاَّ النمسا المعاصرة وربما السويد اللتان يمكن اعتبارهما متعلقين بالنموذج التجمعي الحرفي الجديد على المستوى الكلي. وبالمقابل، فإن من الممكن أن نجد، في العديد من البلدان الأخرى، ومنها فرنسا، عناصر من التجمعية الحرفية الجديدة على المستوى المتوسط، ولإسيما في إدارة القضايا الزراعية في بداية الجمهورية الخامسة[1].

لقد حدَّدت دراسات أحدث، ومؤثرة خاصة في بريطانيا، موقعها منهجياً عند هذا المستوى المتوسط من التحليل، أي لا الجزئي ولا الكلي. فمع تخلِّيها عن الرجوع إلى التجمعية الحرفية التي حُكِمَ عليها بأنها مُرْبِكة، وضعت في المقدمة مفاهيم جديدة، ومصطلح جديد، من أجل الإحاطة بشكل أفضل بأساليب العلاقات الملموسة التي تنعقد بين الدولة، والجماعات المحلية، ومجموعات المصالح[2]. إنَّ «الجماعات السياسية» هي جماعات مغلقة بين شركاء، سواء كانت عامة أم خاصة، وهي تفرض نفسها كمُخَاطَب لا يمكن الإحاطة به في قطاع محدَّد لسياسات الدولة العامة: البحث العلمي، على سبيل المثال. وهذا، في آن واحد، بسبب مواردها الخاصة (وضع تسلسلي، كفاءة تقنية، تحكم في المعلومات الاستراتيجية، قدرة على التأثير، الخ) والتضامن العميق في المصالح الذي يوحدها على الرغم من تباين

(1) أنظر بشكل خاص:

- P. Coulomb (et autres), Les agriculturs et la politique, Presses de la FNSP, 1990, p. 147.

- وحول النزعة التجمعية الحرفية القطاعية في فرنسا، أنظر:

- Bruno Jobert, La version française du corporatisme, publié dans D. Colas (Dir.), L'État et les corporatismes, PUF, 1988, p. 3.

- J. Keeler, The Politics of Neocorporatism in France, Oxford University Press, 1987.

(2) - D. Marsh, R. Rhodes, (Eds.) Policy Networks in British Government, Clarendon Press, 1992.

أوضاعها القانونية المتتالية (كبار موظفين، سياسيين، أرباب عمل، أصحاب مصارف، وسطاء مختلفين. . .). إنَّ «الجماعة السياسية» إنْ لم تُشَكِّل شبكة مقررين فعليين، فهي على الأقل تُشَكِّل إكراهاً كبيراً من أجل تعريف سياسة ما واستخدامها.

ويُعَدُّ مفهوم «الشبكة السياسية» أوسع لأنه يضم ليس فقط هذا النمط من العلاقات المندمجة بقوة (جماعات سياسية) وإنما أيضاً شبكات أكثر انفتاحاً وزوالاً، وناشئة عن ظرف تقريري خاص، لكن الانقطاع، في كل الحالات، بين ممثلي القوة العامة وممثلي القطاع الخاص، يبدو ضعيفاً، وفي داخل هذه الشبكات، هناك مساميَّة نسبية للحدود، في حين أن الدولة، بالعكس، لا تُظْهِر نفسها بمظهر فاعل أحادي، لديه إرادة متواطئة، وعقلانية ذات بُعْد واحد. وتشير هذه الدراسات، بالعكس، إلى تقطيع أهدافها، وتجزئة مصالحها، التي يمكن إدراكها حسبما تجد نفسها مُصَاغة مِنْ قِبَل ممثلي هذه الوزارة أو تلك، ومُعَبَّراً عنها في مستوى تسلسلي عالٍ أو تابع. إنَّ هذه المقاربات تثير مجادلات هامة، وخاصة حول مسألة الدولة، ومكانتها كمفهوم في التحليل العلمي للسياسات العامة. إنَّ بعض المؤلِّفين ينتقدونها منذ الآن. ومن الممكن، فعلاً، وبعد أنْ أشاروا، بحق، لحدود تماسك الدولة، أنْ يتجهوا للسقوط في التطرف المعاكس، أي للتقليل إلى أقصى حدٍ ممكن من التأثير الخاص لأسلوبها في التنظيم المؤسَّساتي (الشرعية، التسلسل) على عقلانيات الفاعلين الذين يستندون إليها.

إنَّ الإشارات على وجود أزمة شراكة حاكمة بين الدولة وأرباب العمل والنقابات تتضاعف منذ عقد من الزمن، حتى في المعقِلَيْن النمساوي والسويدي. والأسباب الرئيسية لها تعود للخلل التنظيمي الذي فرضته، في آن واحد، المنافسة الدولية وتقوية الاتحاد الأوروبي، والأزمة العامة للنزعة النقابية التي تضعف المنظمات التمثيلية، وتزعزع الاحتكارات المهنية من كل نوع بتأثير انفتاح الحدود. ومع ذلك، فإن التشريعات، في المجتمعات الحديثة، لا يمكن تبنّيها إلاّ في نهاية مشاورة معقدة، ومزروعة بالمكائد، وتسمح بتوفيق المصالح المتناقضة إلى أقصى حدٍ ممكن مع موازين القوى القائمة. إنَّ القادة السياسيين يبحثون فيها، في آن واحد، عن حلول تقنية

للمشاكل المعقدة بشكل مفرط، والتي ينبغي عليهم إدارتها، واستخدام أفضل الشروط للقبول الاجتماعي للقرارات المتخذة. إن السياسة الاقتصادية والضريبية التي يقبلها أرباب العمل ونقابات الأجراء، ضمنياً على الأقل، لها أفضل الحظوظ في أنْ تبدو قابلة للتطبيق. كما أن الأمر يحتاج لوجود شركاء قادرين على العمل، ولهم صفة تمثيلية، ويحتفظون بقدرة جيدة على تأطير قواعدهم[1]. ولا شك حتى الآن بأنهم جميعاً غير واعين لتقارب المصالح الذي يوحِّد فيما بينهم.

(1) من هنا نشأت المفارقة الظاهرة التالية: في عام 1991، كانت وزارة الداخلية هي التي عملت، ولو بصعوبة، من أجل انبثاق هيئة تمثيلية لمسلمي فرنسا: «المجلس التمثيلي للإسلام الفرنسي» (Conseil Représentatif de l'Islam Français) الذي جرى إهماله، من جهة أخرى، فيما بعد.

الفصل السادس

المشاركة السياسية

يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية. ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية، التي يُعْتَبَر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة.

وهناك عدة طرق لضبط مضمون هذا المفهوم. وهي تشير كلها لصلتها بفكرة المشاركة. منها أولاً، في النظرية السياسية الكلاسيكية، «ممارسة القوة السيِّدة» (على حدّ تعبير جـ . جـ . روسو). وهذا التعريف، الذي يحيل إلى التقاليد القديمة للمدن اليونانية وجمهورية روما، يُعَبِّر عن ضرورة الالتزام النشيط في الشؤون العامة[1]. وقد عرف حظوة كبيرة جداً في فرنسا في عهد الثورة الكبرى. أما المقاربة الثانية، القانونية، فتضع قائمة للحقوق المدنية (المادة 34 من الدستور) المرتبطة بهذا الامتياز: وفيها نجد حق التصويت، والترشيح للانتخاب، وإمكانية خدمة الدولة في الإدارة والقوات المسلحة. وهذه الامتيازات تقتصر عادة، وبصورة ذات دلالة، على المواطنين. وقد أثارت مشاريع توسيع حق الانتخاب بمنحه للأجانب، ولو على مستوى الجماعات المحلية وحده، مقاومات معروفة.

أما المقاربة الثالثة، أخيراً، فهي التي تجريها التحقيقات ذات الطابع

---

(1) حول تعظيم الكتب المدرسية لمفهوم المواطن، أنظر:

- Y. Déloye, La citoyenneté au miroir de l'École républicaine, Thèse Université Paris I, 1992, t. 1, p. 432.

التجريبي التي تهدف للاحاطة بالتمثُّلات التي يُكَوِّنها الأفراد عن المواطن الصالح[1]. وهناك ثلاثة أبعاد تبرز منها: فإلى جانب الانتساب لسلوك أخلاقي، والشعور بالولاء الوطني، تأتي فكرة الالتزام السياسي النشيط الذي يتمتع دائماً بقيمة رفيعة، على الرغم من أن حدوده، فيما وراء الواجب الانتخابي، تبدو مُشَوَّشة إلى حدٍ ما.

ويرى تحليل علم السياسة في التصويت طريقة أساسية للمشاركة. والواقع أن هناك اعترافاً شبه عالمي بهذه الطريقة، حتى في البلدان العديدة التي ما زالت حرية اختيار المرشح مُسْتَبْعَدَة فيها. إلاّ أن هناك طرقاً أخرى للالتزام السياسي النشيط. بعضها يُعَبِّر بشكل خاص على حدٍ أدنى من الاهتمام بالشيء العام (قراءات، مناقشات...)؛ وبعضها الآخر يتجسَّد في الانتساب إلى منظمات اجتماعية أو سياسية؛ وبعضها أيضاً يعبِّر عن إرادة، قوية أحياناً، بالمشاركة في القرار العام: على سبيل المثال، الاضرابات، والمظاهرات الهادفة للتأثير على الحكّام؛ وبعضها أخيراً يهدف حتى إلى رفض اللعبة الطبيعية للمشاركة المؤسَّساتية ليحلَّ محلها مشاركةً على أُسس جديدة كلياً.

إنَّ جدول الأشكال الملاحَظَة للمشاركة السياسية هو إذن أوسع من ذاك الذي يعترف به المبدأ الديمقراطي. وهناك خط كبير يخترقه ويُنظِّمه. ففي حين تُشَكِّل الاستشارات الانتخابية وسيلة التعبير المميَّزة لدى الأغلبية (الصامتة) من المواطنين - إنه لأمر إستثنائي، ومثير دائماً للقلق أن يقع حاجز النزعة الامتناعية تحت الـ 50% - تعبئ أشكال المشاركة الأخرى الأقليات (النشيطة). وفي بعض الحالات، تجد قضية العنف نفسها مطروحة بعبارات ملموسة جداً، في حين يهدف قانون صناديق الاقتراع، بدقة، إلى رفض شرعيته. «إننا نعدُّ الأصوات لكي نتجنب اللجوء لتكسير الرؤوس»، كتب

(1) بالنسبة للولايات المتحدة، أنظر:

- M. Janowitz, The Reconstitution of Patriotism. Education for Civic Consciousness, The university of Chicago Press, 1983, p. 159 et s.

- R. Dalton, Citizen Politics in Western Democracies, Chatham House Publishers, 1988.

أندريه تارديو بفظاظة. ومع ذلك، فإن العنف هو بالفعل شكل من أشكال المشاركة. وقد يكون أحياناً أكثر من ذلك: أنه يستلزم مشاركة من نمطٍ جديد. وهكذا فإننا نلاحظ، في كل مكان عملياً، تعايشَ أشكالِ أخرى من التدخل في الحياة العامة إلى جانب التصويت.

الفقرة الأولى

التصويت

في النظم الديمقراطية التعددية التي يلتمس فيها المرشحون تأييد الناخبين، من السهل نسيان أن الوظيفة الوحيدة للتصويت ليست اختيار الحكام، وعبر ذلك تقرير السياسة. إنَّ قسماً كبيراً من الانتقادات الموجَّهة للانتخاب العام والشامل، والتي تمَّت صياغتها في فترة تعميمه في أوروبا، وجد نفسه وقد ضَعُفَ كثيراً نتيجة هذا الخطأ في التقدير. وقد استمد جيتانو موسكا، على سبيل المثال، ذريعة من كون تصويت الجماهير الشعبية لم يُغَيِّر بشكل أساسي من التوزيع الأوليغارشي للسلطة، ليندِّد بالانتخاب باعتباره رياءً غير مفيد، وعديم التأثير. وبالعكس، كان بعض المؤلفين الآخرين، المعادين جميعاً للديمقراطية (من تين إلى باريتو، ومن فلوبير إلى دانزيو) يسخطون لأنَّ الحكم الذي يتناول شؤون البلاد أُسْنِد للجهلة، وللعقول الكفوءَة على حدٍ سواء. وكانوا يخشون أن يؤدي امتصاص الجمهور للنخبة لأكثر النتائج شؤماً.

والواقع أن الانتخاب العام والشامل يقوم، على الأقل، بوظيفتين كبيرتين أخرتين: إعطاء المزيد من السلطة الشرعية لأولئك الذين يمارسون السلطة؛ وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجموعة الكبيرة بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز مشترك[1]. وهذا الأمر هو وحده الذي يسمح بتوضيح بعض المفارقات الظاهرة للانتخاب العام والشامل. فإذا ما

(1) وهذا يتضمن وظيفة الشعور بالمسؤولية التي سبق لستيوارت ميل أن تبيَّنها. «التصويت هو وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي». أنظر: On Liberty (1859)، ذكره:
- P. Bouretz, Dictionnaire des œuvres politiques, 2° éd. PUF. 1989, p. 711.

قامت حكومات استبدادية بتنظيم انتخابات تعتمد مبدأ المرشح الوحيد، على نطاق واسع، فإنه لا يكفي تفسير هذا السلوك الثابت بمجرد حُبِّها للتنكُّر. إنها تعلم، في الواقع، الفوائد السياسية التي ستجنيها منها: تقوية سلطتها من خلال إثبات قدرتها على تأمين مشاركة كثيفة (ومن هنا تنبع ضرورة تقليل نزعة الامتناع إلى أبسط تعبير لها)؛ والتقليل مسبقاً من قيمة مظاهرات المعارضة من خلال الحصول من الناخبين على مظاهر انتماء خارجية لها. وبالعكس، فإذا كان اختيار المرشحين، في النظم الديمقراطية التعددية، يمثل الدور الوحيد للجوء إلى صناديق الاقتراع، فإنه لن يكون بالامكان القيام بشكل صحيح بفكِّ عقدة المفارقة الشهيرة للمُصَوِّت، في كثير من الأوضاع. ففي دائرة انتخابية تشريعية تَسَجَّل فيها 80 ألف ناخب، على سبيل المثال، يكون وزن صوت كل منهم ضئيل جداً (0,0012%). والتفكير «المنطقي» الوحيد الذي يمكن أن يحثَّ الناخب على المشاركة، وهو يشعر بأنه فعَّال، يرتكز على فرضيتين: الأولى، لاواقعية، وتتجلى في وجود احتمال ما بأن كل ناخب من الناخبين الآخرين سيمتنع عن التصويت، وفي هذه الحالة سيكون لصوت المواطن الذي شارك في الانتخاب أهمية قصوى، والثانية، الواقعية تماماً، ولكنها قليلة الحدوث نسبياً، هي الحالة التي تبدو فيها حظوظ المرشحين المتنافسين في الفوز متساوية تقريباً.

إنَّ التصويت، بدل أن يكون مجرد اختيار لرجال أو لفِرَقٍ، يندرج إذن ضمن سيرورة معقدة تهدف لإضفاء طابع شرعي على السلطات الحكومية.

أولاً ـ التأطير القانوني والسياسي للسلوك الانتخابي

إنّ تعبير المواطنين عن آرائهم من خلال بطاقة الاقتراع هو أبعد ما يكون عن كلمة «وحشية» ينطقون بها. فالناخبون يتوجَّهون إلى صناديق الاقتراع بناءً على دعوة رسمية تصدر بمرسوم. والمرشحون الذين يتقدمون للانتخابات يحملون بطاقة تحدِّد موقعهم في مكان ما من ميدانٍ سياسي نُصِبَت معالمه بعناية. ويعطي مجرى الحملة الانتخابية شيئاً من الحق للتقدير القائل بأنّ ممثلي الشعب «يجعلون أنفسهم يُنْتَخَبون» أكثر مما يُعَدُّوا مُنْتَخَبين. وبعبارات أخرى، فإن ممارسة المواطن لامتيازاته تُضبط، بشكل مزدوج، من خلال القواعد القانونية، والتصوُّرات الثقافية والأيديولوجية.

أ ـ القوانين الانتخابية

وهي تُحَدِّد قواعد اللعبة المتعلقة بتعريف الناخب، والمرشح للانتخاب، ومدة الولاية الانتخابية، وحجم الدوائر، وعدد المقاعد في كل دائرة، وطريقة حساب الأصوات لإعلان الفائز (أو الفائزين). ومن الأمور الأساسية أنْ نلاحظ، على الفور، أنَّ الحكام هم الذين يقرّرون في هذا المجال. ونزعتهم لتفضيل الأحكام التي تكون مواتية لأحزابهم على تلك المواتية للمعارضة لا ينبغي التقليل من أهميتها. لكنها تصطدم بضرورة تبنّي تقنين يحفظ واجهة كافية من الشرعية. الأمر الذي يحدُّ، في النظم الديمقراطية التعددية الراسخة، من التجاوزات الممكنة، من دون أنْ يلغيها بالضرورة.

وعلى الرغم من وجود بدائل كثيرة جداً، فإن القوانين الانتخابية يمكن أنْ تُرَدَّ إلى أسرتين كبيرتين: الاقتراع الأكثري، والاقتراع النسبي. وهذا الأمر لا يستبعد، بالطبع، إمكانية وجود نظام مختلط بينهما[1]. أما الثوابت الرئيسية التي تسمح باغناء اللوحة فهي كِبَرُ الدائرة، والوجود المحتمل لدورة ثانية، وتدابير مُحَدِّدة للوصول لمرحلة الترشيح. لنذكر، على سبيل المثال، بعض الأشكال المميِّزة.

على إثر الجدال الذي قام بين دوفرجيه ولافو[2]، في سنوات الخمسينات، تنازع علماء السياسة كثيراً حول مسألة معرفة مدى تأثير هذه الأحكام القانونية على سلوك الناخبين، وعلى سير عمل المنظومة السياسية. وتكمن الصعوبة في واقع أن من الوهم التفكير بعزل التأثير الخاص لأسلوب الاقتراع. فهذا الأسلوب يمارس آثاره من خلال تفاعل ثابت مع معطيات الوضع السياسي، والتقاليد الثقافية والتاريخية، والعوامل المؤسَّساتية. وهذا الأمر يُفسِّر لماذا لم يؤدِّ نفس أسلوب الاقتراع الأحادي الأكثري ذي الدورة

(1) من أجل عرض إجمالي لهذه التشريعات، أنظر:

- J.M.Cotteret, C. Emeri, Les systèmes électoraux, 6e éd., PUF, 1994.

(2) - M. Duverger, (Dir.), L'influence des systèmes électoraux sur la vie politique, Cahiers de la FNSP, n° 16, A. Colin, 1960.

الواحدة لتوليد نفس الآثار في بريطانيا، حيث يسود عموماً نظام الثنائية الحزبية، وفي كندا، حيث يتعايش هذا الأسلوب مع نظام تعددية حزبية يمتد على مجمل الدولة الاتحادية. كما أن أسلوب الاقتراع الأكثري ذي الدورتين، الذي طُبِّق في فرنسا، في عهد الجمهورية الثالثة، سيُعَتبر مسؤولاً عن عدم انضباط المنتخَبين، وعدم وضوح الجدل السياسي؛ لكنّ أسلوب الاقتراع نفسه، الذي أُدخلت عليه بعض التعديلات الطفيفة، بدا متفقاً في عهد الجمهورية الخامسة، مع إنبثاق أغلبيات ثابتة[1].

كان أسلوب الاقتراع الأكثري هو القاعدة في جميع الانتخابات السياسية التي جرت حتى بداية القرن العشرين. ولكن، في ذلك الحين، نجحت الحركة الداعية للأخذ بأسلوب التمثيل النسبي في إلهام العديد من التشريعات الانتخابية، وخاصة بين 1899 (بلجيكا)، و1920 (ألمانيا). واليوم، يبقى أسلوب التمثيل النسبي، على الأقل في أوروبا، أسلوب اقتراع واسع الانتشار؛ إلاً أنه لُطِّف عموماً بأحكام متنوعة مُهَيَّأة للحدِّ من مساوئه. ومن المناسب ملاحظة أن الجدل حول المزايا المتتالية لهذه الأسلوبين كان، غالباً محصوراً بين حدَّين: الاستقرار الحكومي وعدالة التمثيل. ومن وجهة النظر المزدوجة هذه، لا يُعَدُّ أي نظام مُرْضياً كلياً. فالأول يمكن أن يؤدي إلى تفاوتات كبيرة جداً، والثاني يشجِّع على مضاعفة عدد الأحزاب، وبالتالي على عدم الاستقرار البرلماني.

ولتقدير آثار أُسلوبي الاقتراع، من الضروري بدون شك التخلص من هذا الخيار التناوبي الدقيق جداً الذي يترك في الظلِّ مظاهر أُخرى أساسية أيضاً. ولهذا السبب سنرجع إلى خمسة معايير رئيسية للتقويم.

---

(1) من أجل مناقشة آثار تغيير أسلوب الاقتراع على النظام السياسي، أنظر:

- Jean-Luc Parodi, La Cinquième République à l'épreuve de la proportionnelle. Essai de prospective institutionnelle, RFSP, 1983, p. 987 et s.

الثوابت المأخوذ بها / أسلوب الاقتراع	عدد المقاعد	حجم الدائرة	عدد الدورات	توزيع المقاعد
اقتراع أكثري	مقعد واحد	دائرة محددة بناء على قياس معين	دورة واحدة أو دورتان	أغلبية نسبية، أغلبية مطلقة في الدورة الأولى وأغلبية نسبية في الدورة الثانية
	عدة مقاعد	- بلدية - محافظة - منطقة - البلاد كلها		
اقتراع نسبي	عدة مقاعد	- بلدية - محافظة - منطقة - البلاد كلها	دورة واحدة (إلاّ استثناءً)	- توزيع بناء على المعدل الوسطى الأقوى - توزيع بناء على البقية الأقوى - استبعاد محتمل للقوائم الصغيرة

1 ـ وضوح الراهنات: مع الانتخاب العامل والشامل، مُنِحَ حق التصويت ليس فقط إلى مواطنين مُسَيَّسين، ومُتَنَبِّهين، ومُطَّلِعين، وإنما أيضاً إلى كتلة من الناخبين المعنيين قليلاً، في الأوقات العادية، بالسياسة، بل غير المبالين إلى حدٍ كبير بها. إنَّ الحرص على الوضوح ينزع إلى تفضيل اعتماد أقصى درجات التبسيط في عبارات الاستشارة الانتخابية. وفي هذا الصدد، ليس هناك ما هو أكثر ملاءمة من خيارٍ تناوبي بسيط بين دعم الأغلبية الحالية (أو عضو البرلمان المنتمي لها)، الأمر الذي يعني بالاجمال اعطاءها براءة بإدارتها الماضية؛ أو دعم المعارضة التي ترفض حصيلة عملها، وتقترح طريقاً آخر. ولأن الاقتراع الأكثري ذي الدورة الواحدة، من النمط البريطاني، يعمل لصالح الثنائية الحزبية، فإنه يخلق الشروط المواتية لاختيار ضعيف، لكنه واضح تماماً بدون شك. وفي الطرف الآخر من النظم الانتخابية التي يمكن تصوُّرها، يشجع النظام النسبي الكامل (من النمط الاسرائيلي) على تعدُّد الأحزاب، وبرامجها، وأهدافها، واستراتيجياتها الخاصة. وينجم عنه وفرة في مواضيع الحملة الانتخابية التي يمكن أن تُضَلِّل الناخب.

ومع ذلك فإنه ينبغي التذكير بأن أسلوب الاقتراع ليس إلاَّ عاملاً من بين عوامل أخرى تساهم في توضيح الراهنات. إنَّ «بروز» سؤال كبير يمكن أن يعطي معنى دقيق جداً لانتخابات عامة تقوم على مبدأ النسبية، وتحوُّلها إلى نوع من المجابهة الثنائية القطبية (في عهد الجمهورية الرابعة، لعب السؤال الخاص بالسلام في الجزائر هذا الدور في انتخابات 2 كانون الثاني/ يناير 1956). أما وجود أو غياب معارضات عديدة تعقّد اختيارات الناخب، فيخضع بالطبع لاعتبارات سياسية تتجاوز اللعبة البسيطة لأساليب الاقتراع.

2 ـ حرية الناخب بالاختيار: يلعب هذا المعيار في اتجاه معارض تماماً للمعيار السابق. ففي نظام يكرس الأغلبية النسبية في الدورة الأولى والوحيدة من الاقتراع (بريطانيا)، يكون الناخب الحريص على القيام بتصويت مفيد مدفوعاً بقوة للاختيار بين مرشحي الحزبين الكبيرين وحدهما، لأن فرصة الأحزاب الأخرى بالحصول على الأغلبية النسبية ضعيفة جداً. أما إدخال الدورة الثانية، كما في فرنسا، فسمح في الدورة الأولى بإجراء تصويتٍ أوّلي يُعَبِّر عن الاختيار الذي يُفَضِّله الناخب أو يميل إليه، بينما يَظهر، في الدورة

الثانية، منطق التصويت المفيد. وهذا الهامش من المناورة الأكثر أهمية يُشجع هنا المرشحين والتشكيلات السياسية على تجريب حظّها، بحيث يجد سُلّم الاختيارات الممكنة نفسه مُوَسَّعاً. كذلك ينبغي ملاحظة أنّ شروطاً تعسفية تُفرَض أحياناً للبقاء فيها. ففي الانتخابات الرئاسية في فرنسا، لم يكن لدى الناخبين اختيار، في الدورة الثانية، إلاّ بين مُرَشَّحَيْن؛ والقاعدة القائلة بأنه يجب الحصول في الانتخابات التشريعية على نسبة 12,5% من المسجلين لكي يكون بالامكان التقدم للدورة الثانية تقود الناخبين عادة للفصل في مبارزة بسيطة يتقابل فيها أحياناً مرشحَيْن من اتجاه سياسي متقارب. وبالعكس، فإنه مع نظام التمثيل النسبي غير المترافق بتصحيحات، كما في اسرائيل، حيث يكفي الحصول على نسبة 1% من الأصوات المُعَبَّر عنها في مجموع البلاد لكي يكون للحزب مُنتَخَبين، يُصبح الإكراه على القيام بتصويت مفيد ضعيف جداً، وحرية الاختيار كبيرة إلى أقصى حد.

3 ـ **عدالة التمثيل**: يمكن للانتخابات التي تقوم على أساس الأكثرية أن تُوَلِّد عدم مساواة كبيرة جداً، لأنها، من حيث الافتراض، تعطي الأفضلية للحزب الذي يأتي مرشحوه في المقدمة. ومع ذلك، فإن هذه الاتجاهات تتضخم، بشكل متنوع، بسلسلتين من العوامل. الأولى، تتعلق بعدد الدوائر. فكلما كان العدد محدوداً، كلما كان هناك خطر أكبر بحصول تفاوتات خطيرة بين الأصوات التي تمَّ الحصول عليها، والمقاعد التي تمَّ الفوز بها. وفي الحد الأقصى لهذا الاتجاه يمكن للاقتراع الأكثري الذي يعتمد القائمة أن يجري في البلاد كلها التي تعتبر دائرة انتخابية واحدة. وهذا ما طبقته بعض البلدان الافريقية الناطقة بالفرنسية غداة الاستقلال؛ فالقائمة التي تصل في المقدمة (سواء حصلت على الأغلبية المطلقة أم لا) تفوز بكل المقاعد مهما بلغت الأصوات التي تقدمت بها على القوائم الأخرى المنافسة. أما الثانية فتتعلق ببنية النظام الحزبي. ففي إنجلترة، عندما كان أكبر حزبين متساويين في عدد الأصوات تقريباً، بقيت المكافأة الممنوحة للفائز معتدلة. ولكن مع صعود حزب الوسط (حزب الأحرار، ثم التحالف بين الأحرار والحزب الاجتماعي الديمقراطي (S.D.P)) أخذ عدم التوازن في التمثيل بالتزايد. وكما أظهرت ذلك مونيكا شارلوت، فإنّ «إنحطاط (حزب العمال) على مدى

مرحلة طويلة كان، في آن معاً، ضعيفاً جداً بحيث لا يسمح لحزب ثالث (تحالف الأحرار والاجتماعيين الديمقراطيين) بأن يحلَّ محلّه في الثنائية القطبية الجديدة التي سيستبعد منها، وقوياً جداً بحيث لا يشجع على التصويت لصالح خيار الوسط. وهكذا وجد الحزب المحافظ نفسه في الوضع المواتي لحزبٍ شبه مسيطر نتيجة إنقسام أعدائه»[1]. فمع نسبة تزيد قليلاً عن 40% من الأصوات المُعَبَّر عنها، سواء في عام 1987 أم في عام 1992، حصل المحافظون على أغلبية مطلقة مريحة من المقاعد في الأول من هذين الاقتراعين، بينما أُعيدت هذه الأغلبية في الثاني منهما إلى سبعة عشر مقعداً فقط.

وتكون الآثار المباشرة للاقتراع الأكثري مشروطة فعلاً بقوة باستراتيجيات الفاعلين السياسيين وسلوكهم. فحين كان الحزب الشيوعي الفرنسي، حزباً معزولاً، في عام 1958، تَعَرَّضَ لضعف خطير جداً في التمثيل؛. أما حين تحالف، في عام 1967، مع جبهة اليسار الديمقراطي الاشتراكي، فقد حصل على سبعة أضعاف عدد المقاعد، رغم أن أسلوب الاقتراع بقي هو نفسه، وأنه حصل على مستوى أعلى بقليل من الأصوات. وعليه، فإنَّ التحالفات تلعب دوراً أساسياً في التخفيف من عدم المساواة أو في قلبها. وبالعكس، فإن التمثيل النسبي يميل، بطبيعته، للتقريب بأكبر قدر من الأمانة بين النسبة المئوية للأصوات المُعَبَّر عنها والنسبة المئوية للمقاعد التي يتم الحصول عليها. وسيكون باستطاعة الناخب أنْ يكسب منه شعوراً بالرضى لملاحظته أنَّ صوته لم يكن ضائعاً أبداً. ومع ذلك، فإنه ينبغي توضيح هذا التقويم. لأنَّ النسبية الحسابية لا تنتشر حقاً إلاَّ في الدوائر التي يوجد فيها عدد كبير من المقاعد، على سبيل المثال: مدينة تنتخب عشرات المستشارين (الأعضاء في المجالس البلدية)، أو فرنسا التي تعتبر كلها، في الانتخابات الأوروبية، دائرة انتخابية واحدة (قائمة تضم 87 اسماً). وبالمقابل، فإنَّ التوزيع النسبي بين عدة قوائم يجد سريعاً حدوده[2]، ضمن

---

(1) - Monica Charlot: Le pouvoir politique en Grande-Bretagne, PUF, 1990, p. 104.

(2) لهذا السبب، أمكن في فرنسا، إقتراح إقامة نظام التمثيل النسبي في الانتخابات التشريعية في المحافظة، التي يتجاوز عدد سكان كل منها المليون نسمة.

إطار الانتخابات التشريعية التي تُعتمد فيها المحافظةُ دائرةً انتخابية، وذلك عندما تكون مثل هذه الدائرة قليلة السكان، وخُصِّص لها نائبان أو ثلاثة نواب. وعلاوة على ذلك، فإن من الشائع استبعاد القوائم التي لم تحصل على الحد الأدنى المقرر من الأصوات المُعَبَّر عنها من توزيع المقاعد (وهو 5% في ألمانيا، وفي فرنسا بالنسبة للانتخابات الأوروبية).

إلاَّ أن المهم أكثر من العدالة التي تُقَاس «موضوعياً» بواسطة مبدأ التمثيل النسبي الحسابي، إنما هو الشعور بأن النظام الانتخابي هو، في نهاية الحساب، نظام شرعي. إن العوامل ثقافية وتاريخية تصيغ، فيما يتعلق بهذه النقطة، العقليات المختلفة. فالقانون البريطاني لا يُنْظَر له، على الأرجح، في تلك البلاد على أنه أقل قبولاً، من القانون الايطالي في إيطاليا. بل على العكس، لأن المواطنين ألغوا نظام التمثيل النسبي بالاستفتاء الجاري في عام 1993. ونظراً لمزايا ومساوئ كل من النظامين الانتخابيين، فإن المعركة الهادفة لتبرير أسلوب اقتراع وليس الآخر تشكل عنصراً في الجدل السياسي بين الأحزاب. وهي معركة تكون غامضةً حين يتم غالباً تغيير قواعد اللعبة، وانتصاراً لا جدال فيه عندما تقف قوى هامشية لوحدها ضد الأحكام النافذة.

4 ـ تأثير أسلوب الاقتراع على تكوين الأغلبية الحاكمة: يُعَدُّ احتمال ظهور أغلبيات واضحة، في النظم الأكثرية، أقوى بكثير على الرغم من أن الآثار الخاصة بأسلوب الاقتراع لا يمكن فصلها عن بيئتها السياسية والثقافية. فوجود عدد أوَّلي من المقاعد لصالح حزب أو تحالف حاصل على الأكثرية، يتجه لإعطاء الاستشارة الانتخابية إمتداداً منطقياً في الميدان الحكومي. فعندما تخرج من صناديق الاقتراع أغلبية لا نقاش فيها، يصبح رئيس الحزب الفائز رئيساً للسلطة التنفيذية، سواء كان ذلك على المستوى الوطني أم المحلي. ويكسب الناخبون من ذلك شعوراً متنامياً «بفعالية» اختيارهم.

ومع نظام التمثيل النسبي الذي يُعَزِّز التعددية الحزبية، ويشجع عليها، يخضع تكوين الأغلبية الحكومية لمساومات تجري بين قادة الأحزاب غداة الاقتراع، أكثر مما يخضع مباشرة للنتائج نفسها. وفي بلدان مثل إيطاليا (حتى عام 1993)، واسرائيل، وبلجيكا وهولندة، لا يستطيع الناخبون أن يستنتجوا بيقين نوعية الحكومة التي ستخرج من صناديق الاقتراع. وينجم عن ذلك،

شعور محسوس بالاستلاب السياسي الذي يُلَطِّخ، في بعض الأوساط، شرعية أسلوب الاقتراع، بينما يُعَدُّ، من وجهات نظر أخرى، أكثر «عدلاً». وعلاوة على ذلك، فإن الدزوس السياسية المستقاة من أسلوب الاقتراع تكون عموماً أقل وضوحاً. ففي حين يُضَخِّم المنطق الأكثري تأثير انتقال الأصوات على المقاعد، ويُحَدِّد الفائز بوضوح، لا تعطي النتائج المتتالية للانتخابات التي تعتمد مبدأ التمثيل النسبي تباينات قوية مماثلة. فالمكاسب التي يسجلها البعض نادراً ما تقلب التوازن الاجمالي للقوى في المجالس. ولهذا يكون من الأسهل على قيادات الأحزاب أن تعقد تحالفات برلمانية لا تكون ملحوظة ضمن المنظور الدقيق للمؤشرات التي أعطتها جماعة الناخبين. ويمكن لآثار مثل تلك المناورات أن تشجع على زوال التعاطف مع هذه الاجراءات الانتخابية.

5 - **تقارب المنتخَبين والناخبين**: لا يكفي، في النظم الديمقراطية أن يكون المحكومون مُمَثَّلين. بل ينبغي أيضاً أن يَحسُّوا بذلك. وهنا يتجلّى عنصر هام من عناصر شرعية النظام السياسي، وفعاليته الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يوجدِ الفارق الرئيسي بين نظامَيْ الاقتراع الأكثري والنسبي أقل مما يوجد بين نظام الاقتراع الآحادي، ونظام الاقتراع المتعدد الاسماء (القائمة). فالاقتراع الآحادي يشجِّع على إضفاء طابع شخصي على رابطة التمثيل؛ ويُدْخِل عنصر إتصال إنساني، وهمي أو واقعي. وبالطبع، فإن نصيب الوهم يكون كبيراً عندما يُمَثِّل المنتخَب البلاد كلها (رئيس الدولة في الولايات المتحدة، أو فرنسا، أو فنلندة)، لكنه يُنتج مع ذلك آثاراً واقعية: تداخل الأبعاد الانفعالية والسياسية للدعم (أو الرفض). ويستند الطابع الشخصي على عناصر ملموسة أكثر عندما يتعلق الأمر بروابط توحِّد بين الناخبين ونائبهم أو رئيس بلديتهم في البلديات الصغيرة التي يُعْتَمَد فيها مبدأ خلط الأسماء والتصويت التفضيلي. ويتجسَّد هذا العنصر «الانساني» للتمثيل السياسي في المعرفة الجيدة لاسم المنتخَب، ووصول رسائل وفيرة له، وشيء من الألفة في التقرُّب منه. إنَّ الطابع الشخصي لهذه العلاقات السياسية يلعب دورَ مُوَازِنٍ مفيد، في المجتمعات ما قبل الصناعية التي تجد الحياة اليومية للناس نفسها فيها محكومة غالباً من قِبَل أجهزة سلطوية كبيرة ومُغْفَلة من الاسم (إدارات

عامة، مشاريع متعددة الجنسية). وهو يسمح بتخفيف الآثار الضارة لمناهج الحكم المنطقية العقلانية جداً، وكذلك بإقامة أساليب اتصال موازية، خليقة بشدِّ الانتباه، بشكل فعَّال، لصعوبات تطبيق التدابير ذات الطابع العام، في الميدان.

أما في ظل أنظمة الاقتراع على أساس القائمة، فإن الرابطة الشخصية بين المنتَخبين والناخبين تجد نفسها عموماً مُنحَلَّة. إلاَّ أنه ينبغي، بدون شك، إستثناء رئيس القائمة في الانتخابات البلدية: أي المرشح لمنصب رئيس البلدية، الذي يستقطب حول شخصه رهان الجدل. وبالمقابل، فإن للمنتَخبين المحليين، والنواب على المستوى الوطني أو الأوروبي الفائزين بناء على أسلوب الاقتراع المتعدد الأسماء، قدر قليل من الروابط المباشرة مع المواطنين، ولاسيما إذا كانت الدائرة واسعة بشكل خاص. وبالفعل، يكون على هؤلاء المرشحين، لكي يُنتَخَبوا، أن يخوضوا معركة حاسمة لكي يأتي ترتيبهم في مكان مفيد في القائمة. ففي الانتخابات الأوروبية، كان المرشحون الأوائل، في القائمة المؤَلفة من 87 إسماً، والمقدمة من قِبل حزب كبير، متأكدون بشكل مطلق من أنهم سيُنتَخبون، بينما كان الأخيرون متأكدون أيضاً من أنهم لم يُنتَخَبوا. إن الانتقاء الذي يخضع لقيادات الأحزاب أكثر أهمية من الانتخاب نفسه. وبالمقابل، فإنه ليس لدى هؤلاء المنتَخبين من سببٍ حاسم لأن يصغوا بشكل قوي للناخبين في دائرتهم، لأن المهم في نظرهم هو بشكل خاص الحفاظ على ألقاب الاستحقاق لدى هيئات الحزب التقريرية التي جعلتهم يُنتَخَبُون.

ب ـ بنية المجال السياسي: بُعَد اليمين / اليسار

منذ تعميم الانتخاب العام والشامل، والانتخابات السياسية تجري في سياق لا يعرف فيه الناخبون والمرشحون بعضهم بعضاً، في أغلب الأحيان، بشكل مألوف. ولهذا كان من الضروري، في وقت مبكر جداً، أنْ تُقَام معالم بإمكانها تسهيل التعرُّف على المشاريع والبرامج والمرشحين. واليوم، يُعَدُّ ترشيح الحزب ممارسةً مُعَمَّمة تستجيب للضرورة المزدوجة المتمثلة بتوضيح المظهر السياسي للمرشحين الذين يخوضون المعركة، وتنظيم الحياة السياسية من خلال ضبط الوصول للترشيح. وهذه «البطاقة» تكتسي معنىً واضحاً كلما

كانت تحيل إلى مقياس يَتَحَدَّد بناءً عليه موقع الأحزاب، أو تُحَدَّد، بالنسبة لبعضها بعضاً. وهذا المقياس هو محور اليمين/ اليسار، الذي تُعَدّ أهميته واضحة بشكلٍ خاص في النظم ذات الأحزاب المتعددة، حيث يمكن بالضبط لعددها أنْ يُوَلِّد قدراً أكبر من الالتباس[1].

1 ـ الوظيفة الظاهرة لمحور اليمين/ اليسار: إنها وظيفة التعرُّف على أُسَرٍ سياسيةٍ وأيديولوجيةٍ كبيرة. وتحتل الأحزاب المتنافسة على هذا المحور مرتبة ثابتة بما فيه الكفاية بحيث يُمثِّل مرشحوها هذا المقطع أو ذاك من الجدول: يمين الوسط، أقصى اليسار الخ. وبشكل تناظري، يتحدَّد موقع الناخِبين على هذا المقياس أو بالنسبة له: فهم يعتبرون أنفسهم من اليمين أو الوسط أو اليسار، أو لا يعتبرون أنفسهم من اليمين أو اليسار[2].

هل تُعَدُّ هذه التموضعات تعبيراً عن ولاء مذهبي دقيق، أو عن مجموعة مواقف وآراء سياسية مُحَدَّدة؟ إنَّ الجواب، في الواقع، أقل بساطة مما يُظَنّ غالباً. فمن الناحية التاريخية، نلاحظ أولاً بعض التلاحق بين اليمين واليسار. فالنزعة القومية الحديثة وُلِدَت في فرنسا مع الثورة الكبرى، ولهذا السبب اقترنت ذكرى الجنود في العام الثاني للثورة بإيثار يساري طوال كل القرن التاسع عشر. وبالعكس، كان اليمين، الملكي غالباً في ذلك العصر، يُفَضِّل مفهوم الولاء للسلالة الملكية على مفهوم المواطنة القومية. وخلال قرنين، تطوَّرت المضامين المذهبية والمراجع الأيديولوجية[3]. وبالإضافة لذلك، تبيَّن أن مقياس اليمين/ اليسار متعدد الأبعاد. وهكذا أُضيفت إلى التنافس المؤسَّساتي (ملكية أم جمهورية؟) المسألة الاجتماعية كمصدر لفوارق جديدة،

---

(1) أساساً في بلدان مثل فرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وسويسرا، وهولندة؛ أما في البلاد ذات الثنائية الحزبية (إنجلترة، الولايات المتحدة..) فإن محور اليمين/ اليسار يفرض نفسه ببداهة أقل، حتى ولو لعب فيها أيضاً دوراً ما.

(2) بناء على تحقيق أجراه مركز Sofres لحساب الحزب الاشتراكي، صنَّف 38% من الذين جرى التحقيق معهم أنفسهم ضمن اليسار، في عام 1990؛ و28% ضمن اليمين؛ ورفض 28% تصنيف أنفسهم (لكن نسبة هؤلاء كانت 21% فقط قبل عامين). تحقيق 23 ـ 25 تشرين الأول 1990 المنشور في:

- Vendredi (hebdomadaire du P.S), 30 Novembre 1990.

(3) - G. Rossi-Landi, Le chassé-croisé, Hachette, 1978.

وكذلك العلاقات بين الكنيسة والدولة، والتوسع الاستعماري، وتطور الأخلاق، والبناء الأوروبي، الخ. . . .

وسعت تحقيقات تجريبية أخرى للتعرُّف على تلازمات محتملة بين الأوضاع التي يعزوها الأفراد لأنفسهم على مقياس اليمين/ اليسار، والمواقف الأساسية في ميدان الليبرالية الاقتصادية من جهة أولى، والليبرالية الثقافية من جهة أخرى. وبرأي جيرار غروندبرغ وإتيان شويسغوت، فإنّ هناك صلة إحصائية قوية بين الليبرالية الثقافية والتوجه إلى اليسار من جهة أولى، وبين الليبرالية الاقتصادية، والتوجه إلى اليمين من جهة أخرى. لكنّ التوفيق بين المقياسين هو الذي يبدو الأكثر تمييزاً. «إن التعارض بين النموذج (2)، المؤيد لليبرالية الاقتصادية والمعادي لليبرالية الثقافية، والنموذج (3)، المؤيد لليبرالية الثقافية والمعادي لليبرالية الاقتصادية، يقابل التمييز التقليدي بين اليمين واليسار. وهو يضع وجهاً لوجه، فرنسا الكاثوليك المطبقين للشعائر الدينية، والأشخاص المسنِّين وغير النشطين من جهة أولى، وفرنسا غير المطبقين للشعائر الدينية، وغير المنتمين لدينٍ معين، والشباب، والأشخاص النشطين من جهة أخرى»[1].

إلاَّ أن هذا التحليل يستدعي بعض التحفظات. إذ يجب، بالفعل، وبحسب المناطق الجغرافية، ملاحظة أن نفس الفلاحين المُسِنِّين، على سبيل المثال، يُعلنون أنهم، في أغلبيتهم، يساريون في بعض المناطق (ليموزين، بريطانيا الداخلية) ويمينيون بنفس الكثافة في أماكن أخرى (سافْوا، افيرون، الغرب الداخلي). ومن المشكوك فيه أن تكون ممارساتهم الاجتماعية مختلفة جداً. إنَّ الأُسر السياسية، التي تمَّ التعرف عليها في هذا المحور، تخترقها هي نفسها حساسيات سياسية متنوعة جداً. ويمكن للمرء، على سبيل المثال، أنْ يُعلن أنه «يساري» ويتبنَّى معتقدات يعقوبية أو مؤيدة للادارة الذاتية،

(1) - In Cevipof, L'électeur français en questions, Presses de la FNSP, 1990, P. 58. Voir également, dans le même ouvrage, la contribution du Guy Michelat, p. 71 et s/s, ainsi que E. Schweisguth, L'affaiblissement du clivage gauche/ droite, publié dans P. Perrineau (Dir.), l'engagement politique, Presses de la FNSP, 1994, p. 215 et s/s.

إصلاحية أو ثورية، قومية أو مؤيدة للعالم الثالث، صناعية أو مؤيدة لحماية البيئة، الخ. . . وقد أظهرت هذه الملاحظات الاجتماعية المعمقة أن الناس الذين يُحدِّدون موقعهم على اليسار أو على اليمين لديهم، بالإجمال، نفس ردود الفعل(1) تجاه الأوضاع الملموسة، لا تجاه المبادئ العامة الخالية من التوريطات الشخصية(2). وأخيراً فإن الانقلابات السياسية، التي تُكرِه على القيام باختيارات حاملةٍ لمعانٍ، توضح ضعف هذه التماثلات بصفتها محركاً للعمل(3).

ويُعَدُّ مقياس اليمين/ اليسار نتاج عملٍ تاريخي طويل مصنوع من المجادلات والمجابهات. وقد أعلن المُنَظِّرون ورجال السياسة (من اليسار واليمين) عالياً قيمهم، وذكروا مراجعهم، وصرحوا بمعتقداتهم. وقد دحضهم أعداؤهم وهاجموهم، وندّدوا بهم. وبقيت من هذه المعارك اليوم آثار انفعالية، يرعاها المحركون الأوائل بغية جني الفائدة من المفاهيم الايجابية التي تستحضرها، ورمي تلك التي ستكون انحطاطية على خصومهم. وبعبارات أخرى، فإن منظومة المفاهيم الانفعالية تبقى غنية بما فيه الكفاية، وقادرة على تعبئة قدرة الأفراد على تحديد موقعهم، في حين تبقى التوريطات العملية للتموضع على السلم مُشَوَّشة.

---

(1) - L. Wylie, Un village du Vaucluse, Trrad. Gallimard, 1968, et Chanzeaux, Village d'Anjou, Trad. Gallimard, 1979.

(2) تجمع تحقيقات سبر الرأي العام من «التصرفات، والممارسات، أو حتى الآراء، وهذا ما يمكن أن يبدو غريباً، أقل مما تجمع من تصريحات حول التصرفات، والممارسات أو الآراء، ما مع يتضمنه هذا الأمر من تشويهات»، أنظر:

- P. Champagne, Faire l'opinion, Éd. Minuit, 1990, p. 103.

(3) كان أنصار اتفاق ميونيخ، المعقود في عام 1938، وأعداؤه ينتمون على حدٍ سواء لليسار واليمين. وكذلك كان حال المتعاونين مع القوات النازية التي احتلت فرنسا، والمقاومين لها. وفي وقت متأخر، كانت الروح التي سادت في عام 1968، تجهل أيضاً بشكل واسع هذه الفوارق في أوساط الشباب.

الجدول رقم 9 ـ المفاهيم الابتدائية المقرونة بسلَّم اليمين/ اليسار

	المذاهب	**القيم الأخلاقية**	**الرجال الكبار** (أو الأحداث/ الرموز)	**الأفكار المُمَيِّزة**
اليسار	الاشتراكية، «الأنوار»	المساواة التضامن	جوريس، بلوم/ لينين، الجبهة الشعبية	الخدمة العامة، حقوق الانسان تحرر العمال.
اليمين	الليبرالية، القومية	المسؤولية الفردية المبادرة الخاصة الروح القومية	بوانكاريه ديغول/ بيناي 6 شباط 1934	الوطن القوة الاقتصادية الدفاع عن المشروع
الوسط	الشخصانية الراديكالية	العدالة الاجتماعية، التوازن بين الحدود القصوى	روبير شومان، رواد البناء الأوروبي	الاقتصاد في خدمة الانسان

إن قول المرء عن نفسه أنه من اليمين أو اليسار يعني إذن أنْ يحمل على عاتقه ما يصل من هذه المفاهيم الرمزية إلى الفرد. فإذا كان قليل الاهتمام بالسياسة أو قليل الاطلاع عليها، فإن دلالات تموضعه ستكون فقيرة بشكل خاص. فكونه، على سبيل المثال، يسارياً سيُعَبِّر ببساطة عن عداءٍ متعدد الأشكال «لأرباب العمل»؛ وكونه يمينياً سيُعَبِّر عن نفور ابتدائي من «الموظفين». وبشكل أكثر إيجابية، سيقترن اليسار «بالكرم»، واليمين «بالواقعية». وبالعكس، يمكن لتموضع الأفراد المعنيين بقوة بالسياسة (على اليسار أو على اليمين) أن يَدُلَّ على قناعات قوية، وتَرَسُّخٍ مُعَلَّلٍ في تقاليدِ فكرية، وإعدادٍ مُتَكَلِّفٍ لتحليلات اجتماعية أو اقتصادية.

2 ـ الوظائف السياسية الواقعية لمحور اليمين / اليسار، وهي أكثر بروزاً في قدرتها على تسليط الضوء على تموضعات أيديولوجية دقيقة.

إنَّ تحديد المرء لموقعه على محور اليمين/ اليسار أو بالنسبة له يسمح أولاً للمواطنين بلبس هوية سياسية. وهذه الهوية ستخدمهم كمؤشر أو كنقطة

ثابتة. ونظراً لأنهم سيكونون مكرَهين على القيام باختيار ما أثناء الانتخابات التي تتوالى حول رهانات مختلفة، فإنَّ من الصعب عليهم أن يُقَوِّموا بدقة مصالحهم الحقيقية التي يمكن، خصوصاً، أن تكون متناقضة. كما أن من الصعب عليهم أيضاً أن يُقَدِّروا بشكل صحيح صلاحية الخطب، والوعود، والبرامج التي عُرِضَت عليهم. ويُسَهِّل وجود نقطة ثابتة دائمة على سُلَّم اليمين/ اليسار حلَّ المعضلات غير القابلة للحل أمام المرشحين الذين يدعوا بعضهم بيقين لمزيد من الوحدة الأوروبية، بينما يدعو البعض الآخر لمزيد من الحماية الوطنية بغية «ضمان أفضل مستوى حياة للفرنسيين». كيف يمكن البت بالأمر من دون الرجوع إلى القادة الذين يحتلون المجال السياسي «لليسار» أو «اليمين» أو «الوسط»، والذين اعتاد الناس على الرجوع لهم؟ علاوة على ذلك، فإن التموضع على هذا السُلَّم يترك هامشاً ملموساً للتكيف مع الوضع الانتخابي. فيمكن للمرء أن يقول عن نفسه بأنه من «الوسط» أو من «اليمين»، ويُصَوِّت، حسب الظروف، لمرشح ينتمي إلى «اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين» أو إلى «التجمع من أجل الجمهورية» أو حتى للحزب الاشتراكي أو للجبهة الوطنية. فالثبات النسبي للتموضع الذاتي على السلّم يسمح بإلباس الاختيارات المتتالية المتناقضة لباس الاستمرارية والتماسك. «لن أصوت بعد الآن للحزب الشيوعي، لكني سأبقى يسارياً».

ويلعب سلَّم اليمين / اليسار أيضاً دوراً أكثر أهمية من وجهة نظر مرشحي الأحزاب السياسية. فموقعهم المتتالي على هذا المحور يسمح بالتعرف على التحالفات القابلة لأنْ يُنظَر لها كتحالفات شرعية. إنَّ كون الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، في فرنسا، يُعْتَبَران (أو يَعْتَبِرا نفسيهما) حزبين يساريين، جعل منظور التحالف الانتخابي (التنازلات المتبادلة) أو البرنامجي بينهما أمراً طبيعياً. وهذا بالرغم من الاختلافات العميقة في التحاليل والحساسيات التي تفصل بينهما. والأكثر من ذلك أن الدعوة إلى «اتحاد اليسار» بدت معبئة لتضامنات بين طبقات اجتماعية يفرق بينها الكثير من المصالح: كبار البرجوازيين الليبراليين، عمَّال الضواحي، المعلمون، وفي بعض المناطق، الفلاحون وصغار التجار. إنَّ الفعالية الاستراتيجية لكلمة «اليمين» أقل قوة بوضوح. وكثيرون يفضلون أن يقولوا عن أنفسهم أنهم من

«الوسط» أو أنهم «ليسوا يمينيين أو يساريين». وعدم المساواة هذه علامة النجاح الذي حققه، منذ قضية درايفوس، المثقفون ورجال السياسة اليساريون، في مجال ربط «اليمين» بمفاهيم انحطاطية تقبلها قطاعات واسعة من الرأي العام. ومع ذلك، فإن تقارب الأحزاب على السُلَّم هو الذي يحدِّد، هنا أيضاً، التحالفات الانتخابية التي يمكن النظر لها أو تصوُّرها[1].

ثانياً ـ التحليل العلمي للسلوك الانتخابي

يشهد علم الاجتماع الانتخابي اليوم نمواً كبيراً جداً ذا جذور قديمة بما فيه الكفاية. ومن بين المؤلَّفات الرائدة في هذا الميدان يجب أن نذكر على حدة «اللوحة السياسية لفرنسا الغربية في عهد الجمهورية الثالثة» لاندريه سيجفريد[2]. فهذه الدراسة، التي بقيت معزولة لمدة طويلة، كانت تستند على منهج تحليلي كان يفضل المقاربة الجغرافية. وكان سيجفريد يقارن منهجياً بين خرائط تصوُّر جغرافية الأرض: غرانيتيه أو كلسية، والسكن: مبعثر أو مُجَمَّع، ونظام الملكية: كبيرة أو صغيرة، ومستثمرة بشكل مباشر أو بالايجار، وأخيراً السلوك الانتخابي على أساس الانقسام الثاني بين اليمين واليسار.

وفيما بعد، حدثت ولادة جديدة لعلم الاجتماع الانتخابي في الولايات المتحدة. ودشَّن بول لازارفيلد طريقة الاستقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية في عام 1940. وكان مؤلِّف كتاب «اختيار الشعب. كيف يُنَظِّم الناخب عقله أثناء الحملة الرئاسية»[3] يطمح لفهم الطريقة التي يتشكَّل بها، ويتحول، وينمو رأي الناخب تحت تأثير الدعاية

---

(1) من أجل تحليل أكثر تفصيلاً لدور سُلَّم اليمين/ اليسار في الحياة السياسية، أنظر:

- Ph. Braud, Le jardin des délices démocratiques, Presses de la FNSP, 1991, p. 73 et s/s.

(2) - (1913), Rééd. A. Colin, 1980.

(3) - Paul Lazarsfeld: «The People's Choice. How the voter makes up his mind in a presidential campaign».

ـ ظهرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب في عام 1944. ثم صدرت طبعة ثانية، أُغنيت فيما يتعلق بوثائقها، في عام 1948، بالتعاون مع بيريلسون (Berelson)، وغوديه (Gaudet)؛ وطبعة ثالثة في عام 1967، عن دار نشر: Columbia University Press.

التي خضع لها. وفيما بعد، سيكون كتابُ مؤَسِّس آخر، بعنوان «الناخب الامريكي» مصدراً لما سيُسَمَّى بنموذج ميتشيغن[1]. وهذه الدراسة، التي تمحورت حول مسعى مختلف، تسعى لإقامة علاقات تلازم بين السلوك الانتخابي والخصائص الاجتماعية للأفراد.

ومنذ ذلك الحين تضاعفت الدراسات العلمية، ولاسيما في إنجلترة (باتلر، روز، هيملويت)، وألمانيا، وفرنسا[2]. وتعود الأسباب الرئيسية لأهمية الرهانات موضوع الخلاف. وقد وُجِدَ طلب اجتماعي هام فيما يتعلق بالتحليل والتوقع الانتخابي. وصدر هذا الطلب عن الفاعلين السياسيين، وبخاصة الأحزاب، لكنه صدر أيضاً عن وسائل الإعلام التي تساهم في تمويل بعض الاستقصاءات والتظاهرات. إلاّ أنه ينبغي أيضاً ملاحظة أن علم الاجتماع الانتخابي يتأقلم بشكل خاص مع جمع المواد، وكذلك مع معالجتها إحصائياً ورياضياً؛ الأمر الذي يعطيه، من خلال رؤية معينة للعلم ، وصفاً مميزاً داخل علم الاجتماع.

وهناك، بشكل موجز، مجموعتان كبيرتان من المقاربات في مجال تفسير التصويت. وتضم كل منهما عدة بدائل هامة.

أ ـ التحليلات الاستراتيجية

1 ـ العرض

في خلفية هذه المخططات التفسيرية، يقع مفهوم السوق السياسي. لقد كان هناك تقليد، مَثَّله ماكس ويبر، وشومبيتر، يُشَبِّه التشكيلات السياسية الباحثة عن الأصوات بأصحاب المشاريع. إلاّ أنَّ المؤلَّف المرجعي الحقيقي الأول لهذه التحليلات هو مؤَلَّف انتوني دوانز. فمعه ولد مفهوم الناخب ـ العقلاني، أو الناخب الاستراتيجي[3]. فأثناء الانتخابات العامة، يقدِّم

---

(1) - A. Campbell, Ph. Converse, W. Miller et D. Stokes, «The American Voter», 1er èd., New York, Wiley, 1960.

(2) - D. Gaxie (dir), Explication du vote, Presses de la F.N.S.P., 2e èd., 1989, et D. Boy, N. Mayer, L'électeur en questions, Presses de la F.N.S.P., 1990.

(3) - Anthony Downs: An Economic Theory of Democracy, New York, Harper, 1957, p. 36.

المرشحون المتنافسون برامج، ويصيغون وعوداً تكون بمثابة **عرض** للخيرات. ويمكن لهذه الخيرات أن تكون عبارة عن تخفيف ضريبي، أو تدابير اجتماعية، أو سياسية نمو اقتصادي، ورؤية إجمالية للتنمية. ويسعى الناخب لأن يرفع «فائدته» إلى الحد الأقصى، بمعنى أنه يحاول أن يحصل مقابل صوته على تأثير أمثل على الشروط الملموسة لوجوده. ويفترض هذا الأمر تعرُّفه على مصالحه وقدرته على تصنيفها في سلم أفضلية. كما يفترض أيضاً إستفادته من معلومات مفيدة حول كشف حساب الممثلين الحاليين ومصداقية وعود المرشحين المعارضين لهم.

ولا يجهل دوانز أن هذه الشروط تُجَمَّع بشكل غير سليم، في نظم التعددية الحزبية بشكل خاص. فلغة الأحزاب تُضِرُّ بها اعتبارات أيديولوجية أو تكتيكية تجعل نواياها مُبْهَمة، بل كتيمة». وكل هذا يجعل من الصعب على الفرد القيام بحساب عقلاني. ولكن إذا وُجِدَ إجماع كافٍ لدى الجسم الانتخابي (حول المنظومة السياسية)، فإن الديمقراطية يمكن أن تعمل بفعالية حتى إذا لم يكن باستطاعة المجتمع أن يصل إلى عقلانية شاملة»[1].

وتدور إشكالية الناخب العقلاني والحاسِب لدى دوانز حول مفهوم **الكسب القابل لأن يأخذ شكلاً مادياً**. وهي تندرج، بالفعل، ضمن منظور نظري أوسع هو، بالاجمال، منظور الفردية المنهجية. لكنَّ شيئاً لا يستبعد، من حيث المبدأ، وباستثناء صعوبة التحقيق العملية، أن تُعرض فيه أشكال أخرى من المكافآت التي يمكن للناخب أن يحسبها، على سبيل المثال: متعة اتباع زعيم كاريزمي («تسليم الذات»)، أو متعة التماثل مع قضية كبرى. وتُعَدُّ هذه النظرة، من جهة أخرى، أكثر واقعية، لأنها أقل قابلية للاختزال في مقاربة «اقتصادية» بحتة من المكاسب المأمولة؛ لكنها تقود لأن تضع قيد التساؤل عمومية «الحساب العقلاني». وبالفعل، فإن السلوك الانتخابي، مثل كل أشكال السلوك الأخرى، يمكن أن يتعلق بعقلانية غير قابلة للنقاش، من دون أن يكون ثمرة حسابٍ واع. إنَّ الأفراد، على سبيل المثال، تحركهم تدافعات يجهلون غالباً مصدرها المعقد، ودلالاتها العميقة؛ ومع ذلك فإن أصواتَ رفضٍ ستتكون على هذا الأساس.

---

(1) المرجع السابق ص: 163.

وتُقاد التحليلات الاستراتيجية أيضاً للاهتمام **بشروط العرض** السياسي. وهي تتحكم، بالفعل، بالاختيار العقلاني للناخب. ونقصد بذلك أولاً العبارات التي تُحَدَّد بموجبها رهانات المنافسة. ما هي تلك التي تُسْتَخْلَص بأكبر قدر من القوة من أفكار الحملة ومعطيات الظروف: البطالة أو الهجرة؟ البناء الأوروبي أو اللا أمن؟ إنها مشكلة «البروز». فالأحزاب تتصارع فيما بينها من أجل فرض بعض المجادلات أو، بالعكس، السعي لتجنب أخرى. إنَّ بنية العرض تتجلى أيضاً في عدد المرشحين، والتشكيلات السياسية الموجودة، والترشيحات الموزَّعة، والتحالفات المعلنة أو القابلة للتوقع. وسيكون باستطاعة الناخب العقلاني تفضيل منافس يشاطره أفكاراً أقل قرباً، لكن آفاق نجاحه أفضل (تصويت مفيد)؛ كذلك، سيكون باستطاعته ألاَّ يأخذ بالحسبان إلاَّ مظهراً واحداً من برنامج المرشحين، إذا قَدَّر أنه يتعلق مباشرة بمصلحته الشخصية. وبعبارات أخرى، فإنَّ هذا الناخب ـ الاستراتيجي يَحْسِب؛ ويبحث، مثل **الانسان الاقتصادي** (L'homo œconomicus) عن زيادة كسبه للحد الأمثل في وضع مُحَدَّد.

2 ـ المناقشة

هذا النمط من النموذج التفسيري يسمح بفهم ظاهرتين بشكل جيد. وجود المترددين أولاً. فالتحقيقات الانتخابية توضح واقع أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم، في بداية الحملة، ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولِمَنْ ستعطي صوتها إذا ما قررت الذهاب. ويمكن إذن تخيُّل أنهم سيستعدون للاستعلام قبل اتخاذ القرار. ولهذا، فإن كشف حساب الحكام، ونوعية الحملة، وما تتضمنه من رهانات وأفكار بارزة، والشخصيات التي تقودها، تلعب دوراً كبيراً في دفع المواطنين للمشاركة، وفي توجيه أصواتهم.

أما الظاهرة الأخرى التي تضبطها التحليلات الاستراتيجية بشكل أفضل، فهي ظاهرة التبخُّر الانتخابي، أي حركية السلوك من انتخابات لأُخرى. وبحسب التحقيق الطولي الذي قام به هيلد هيملويت[1]، صوَّت 30% فقط

(1) - Hilde Himmelweit: How Voters Decide, 2^{e} éd., révisée, Open University Press, 1985, p. 35.

ـ يمكن التحقيق الطولي في استجواب العينة التمثيلية نفسها خلال مرحلة معينة من الزمن (وهي في هذه الحالة، خمسة عشر عاماً).

من البريطانيين دائماً لنفس الحزب في ستة انتخابات وطنية متتالية. وهذه الحركية، المتنامية اليوم، كما يبدو، في النظم الديمقراطية الغربية المعاصرة، يمكن أنْ تُفَسَّر كدلالة على «نضج» جديد لدى الناخب. إنَّ المواطن الحديث، المتحرر من التضامنات المسبقة الصنع، «والراغب في أن يكون أقل تقيُّداً بالشعارات وبالنداءات المُعَبِّئة الصادرة عن الأجهزة الكبرى» (جـ لافو)، سيبرهن على وجود ميلٍ أكبر لديه للحكم بنفسه على قيمة كشوف الحسابات والبرامج، وعلى الثقة التي يستحقها الرجال والأحزاب.

إلاَّ أن هذه النماذج «المستهلِكة» تستدعي، بالرغم من فائدتها، فئتين من التحفظات. الأولى تتعلق بالمكانة المعطاة **للاختيار العقلاني**. وما يُجْبِر على إدراك حدوده، إنما هو ملاحظة آليات الحياة السياسية نفسها. ففي النظام الديمقراطي التعددي، ينزع المرشحون لإلقاء خطب إغراء في كل الاتجاهات، أي باتجاه الفئات الاجتماعية الأكثر تنوعاً: الشباب والمتقاعدون، العمال الأُجراء في المدن، وفي العالم الريفي، المثقفون والعمال، صغار التجار والمهندسون، إلخ... ويتبع ذلك لغة ذات مخارج متعددة ليس من البساطة تفسيرها. كيف يمكن ترتيب الوعود المتراكمة، والمتناقضة أحياناً بشكل تسلسلي؟ فعلى افتراض أن الناخب يريد إجراء اختيار مستنير، وعقلاني تماماً لوجهة نظره، فإنه لن يجد نفسه أبداً في الشروط المثلى للإعلام: فهذا الإعلام قد يكون غزيراً (ويُشْبِع المتلقي) أو ناقصاً؛ وحتى لو كان ملائماً، فإنه يمكن أن يُناقض بطريقة مبرَّرة ظاهرياً، في حين أن معلومات أخرى لا يمكن التحقق منها ستُقترح عليه، بالمقابل، بدون تفحص. لنضف، أخيراً، بأنّ الإكراهات من كل الأنواع التي تثقل بوزنها على الحكام، سواء كانت ذات طابع حقوقي، أو مالي، أو تقني، أو اقتصادي، أو سياسي، إلخ... لا تسمح أبداً بضمان التطابق بين الوعود الانتخابية وتنفيذ الحكومات لها، وهذا من دون أن يكون من الواجب بالضرورة أن يُعزى هذا التفاوت للخداع أو لسوء النية.

إن نظريات الاختيار العقلاني لا يمكنها إذن ضبط عموم دوافع مجموع الناخبين. وحساب الكلفة/ والمزايا يلعب دوراً، لكنه من بين عوامل أخرى؛ وهذا الدور يكون تقريباً ضخماً من جهة بحسب فئات المواطنين (المُتَنَبِّهين جداً، أو بالعكس المتنبهين قليلاً، للسياسة)، ومن جهة أخرى بحسب

الظروف الانتخابية (المُبْهَمَة، أو التي تسيطر عليها رهانات مُوَضَّحة).

أما الفئة الثانية من التحفظات فتتعلق بمفهوم **السوق** نفسه، وهو المكان الرمزي الذي يتطابق فيه العرض: عرض محترفي السياسة، والطلب: طلب الناخبين الباحثين عن إشباعات مُثلى. إنَّ جاذبية التعبير كانت قوية إلى حدٍ جعل استعماله يتجاوز بشكل واسع وسطه الفكري الأصلي، وينتشر بشكل خاص في علم الاجتماع السياسي الذي يستوحي أفكاره من ب. بورديو[1]. ولكن مهما كانت فائدة هذه المقاربة والتشابه مع المشروع الاقتصادي الذي تتضمّنه، فإنه ينبغي تسجيل السمات التي تميز بين السوقين الاقتصادي والسياسي. فمفهوم «رأس المال السياسي» أولاً، لا يُعَدُّ حقاً مشابهاً لمفهوم خيرات الإنتاج الاقتصادي. إنَّ «موارد» الانسان السياسي هي، بدون شك، مادياً جزئية (مال، اتجاهات اتصال. . .)؛ لكنها، أكثر بكثير من أي مكان آخر، مكوَّنة من تمثُّلات إيجابية عن هويته؛ تمثلات مؤَسَّسة بحد ذاتها على معتقدات مشتركة. وهكذا فإن للشهرة والشعبية دوراً مركزياً في النشاط السياسي يماثل تقريباً الدور الذي تلعبه النقود في النشاط الاقتصادي. وعندما يتحدث بيار بورديو عن تحوُّل رؤوس الأموال الشخصية (الحظوة، والشهادات) إلى رأس مال سياسي، يوحي بإعادة تأليف رأس المال المنظور له بعبارات جوهرية؛ الأمر الذي لا معنى كبير له، إذا تحدثنا بدقة. ومع ذلك فإن التعبير يُعَدُّ مفيداً، لأنه يسمح بتكثيف المعنى بشكل مريح، ولكن كاستعارة أكثر من كونه مفهوماً علمياً.

كذلك نلاحظ وجود تناظر مغلوط بين الطلب الاقتصادي والطلب السياسي على الخيرات. وإذا كان هناك بالتأكيد جزء من الناخبين الذين ينتظرون من عمل النظام السياسي تحسناً في شروط وجودهم الملموسة، فإن كثيراً من الناخبين الآخرين يمارسون، بالمقابل، حقهم في التصويت ليس من أجل الحصول على ما يقابله من مال، وإنما، بكل بساطة، ليقوموا بدور المواطن الذي يستبطنونه. إنَّ عدداً من المصوتين لا يكترثون بالسياسة،

---

(1) - Daniel Gaxie, Enjeux municipaux, PUF, (Curapp), 1984, p. 30 et s./ et son introduction à Explication du vote, Presses de la FNSP, 2e éd., 1989, p. 15 et s.

ويعلنون أنهم يهتمون قليلاً بما يجري أو «لا يهتمون به أبداً». ومن الصعب تشبيههم بالمستهلكين الذين يتفحصون بنشاط عرض الخيرات الملموسة، والتي يمكن التعرف عليها كالمنتجات أو الخدمات التي تضعها المشاريع الاقتصادية في السوق. وعليه فإنه يمكن التفكير بأن كلمة «صفقة» التي يستعملها بعض المؤلِّفين (مثل دانيال غاكسي) لتحليل العملية الانتخابية، لا تُعَدُّ ملائمة للعديد من أشكال السلوك.

ومع ذلك فإن مفهوم السوق لا يستحق أن يُرْفَض. فعلاوة على قدرته على تكثيف المعنى، وإنْ بشكل تقريبي، فإن له الفضل في الاشارة إلى أن الصفة التمثيلية السياسية، في النظم الديمقراطية التعددية على الأقل، ليست شيئاً يُعْلَن ذاتياً. إنه يحتل في مجال المنافسة خيراً لا يُعَدُّ خالصاً أو كاملاً بدون شك، لكنه مع ذلك حاسم. فالمنافسة السياسية بين المرشحين المتنافسين هي بالفعل التي تُشَكِّل الشروط التي سيقوم الناخبون فيها بالإدلاء بأصواتهم.

ب ـ التحليلات البيئية

بخلاف التحليلات الاستراتيجية المتمركزة حول عناصر الاختيار الفردي، تُبْرِز النماذج التفسيرية من هذا النمط بالأحرى رؤيةَ نوعٍ من «الناخب الأسير» الذي تتحكم به التضامنات الاجتماعية. وبالرغم من تنوّعها الكبير، فإن التحليلات البيئية تشارك جميعها، بالفعل، بالاهتمام بإقامة علاقة بين سلوك الناخب وخصائص بيئته الاجتماعية.

1 ـ العرض

يركز التقليد الأول، الذي يمكن أن يرجع إلى مؤَلَّف اندريه سيجفريد الرائد، على وصف **المجالات الجغرافية**. ففي «اللوحة السياسية لفرنسا الغربية» (1913) يتم البحث عن التفسير الانتخابي، في مرحلة أولى، على مستوى العوامل التشكّلية: طبيعة الأرض، أسلوب السكن، ونظام الملكية. ويمكن لتناسق هذه العوامل، المختلفة بحسب الأقاليم، أن يشجع على وجود مناخ اجتماعي وسياسي من نمطٍ قائم تقريباً على المساواة. كما يمكن لتأثير الكنيسة أن يجد فيه وسطَ استقبالٍ قَابل للتأثر. وهكذا تمكّن سيجفريد من إبراز السلاسل التفسيرية التالية. ففي المناطق الغرانيتية ذات السكن المُبَعْثَر

(بلاد الأحراج) التي تسيطر فيها الملكية الكبيرة المقرونة بالاستثمارات الصغيرة (مزارع) بقي تأثير الكاثوليكية ورجال الدين أقوى مما في مناطق أخرى: وهذه هي حصون التصويت اليميني. وفي مناطق التربة الكلسية، حيث يُكْرِه الماء الأكثر نُدْرة على قيام سكن مُجَمَّع، يعيش سكانٌ من أصحاب الملكيات الصغيرة والوسطى، ومن ذوي المزاج الأكثر ميلاً للمساواة، و«المنفصلين» طواعيةً عن المسيحية: وهذه هي الحصون اليسارية. وبعبارات أخرى، فإن التحليل يركز على تكيُّفات الناخبين: وهي في هذه الحالة عبر الرقابة الاجتماعية التي يمارسها - أو لا يمارسها - المالك الكبير (النبيل كما في منطقة انجو) والكاهن.

ولم يكن أندريه سيجفريد يجهل وجود استثناءات على القاعدة، وبقاء ألغاز لم تُحَلّ. وقد ساهمت أعمال ذات إلهام إجتماعي تاريخي، مثل تلك التي قام بها شارل تيللي حول الغاندي[1]، أو بول بوا[2] حول السارت، من جهة أخرى، في إعطاء توضيحات متناقضة جزئياً مع أعمال سيجفريد. وربما يكون هذا التحليل بشكل خاص قد شاخ لأنه كان يأخذ كموضوع له مجالاً من الأراضي ذات الحضارة الريفية، حيث بقيت الاتصالات والمبادلات، بالمعنى الحديث، محدودة جداً. ومع ذلك فإنه يبقى مثالاً ساطعاً جداً للتحليل العلمي للسلوك السياسي.

وامتد التحليل البيئي ذو الإلهام الجغرافي في أيامنا الحاضرة في أعمال ف. غوغيل، وإيف لاكوست بشكل خاص[3] وهو يشير إلى استمرار الحساسيات السياسية المحلية بالرغم من التخفيف من الخصوصيات الأكثر بروزاً. فالحصون الجغرافية لليسار أو اليمين ما زالت باقية، ولو أنها ضعفت؛ وهي تُعَبِّر، أحياناً، بشكل أكثر براعة، وبطريقة مختلفة عن كونها يسارية أو يمينية. وهكذا فإنّ التصويت الاشتراكي لم يكن له بدقة نفس الدلالة في منطقة البيرينيه الوسطى، وفي بريتانيا حيث ما زالت باقية، على التوالي، الثقافة السياسية للراديكالية، والثقافة السياسية للكاثوليكية الاجتماعية.

---

(1) - Charles Tilly, La Vendée. Révolution et contre-révolution, Trad., Fayard, 1970.

(2) - Paul Bois, Paysans de l'Ouest, Rééd, Flammarion, 1971.

(3) - Yves Lacoste, Géopoltiques des régions françaises, (Dir.) Fayard, 1986, 3 vol.

أما التقليد الثاني للتحليل البيئي فهو لا يُرَكِّز على المجالات، وإنما على **أوساط الانتماء الاجتماعية**. وهذا التقليد، الذي دشّنه لازارفيلد وبيريلسون، تمثله بشكل خاص أعمال مركز أبحاث جامعة مُيتشيغن التي تُعَدُّ المرجع الكلاسيكي له[1]. وقد ألهمت هذه الأعمال في فرنسا العديد من الأعمال الهامة التي قام بها الآن لنسيلو (A.Lancelot) وباحثو (Cevipof) المستندة على تحقيقات بواسطة السبر[2].

إن السلك الموجِّه لهذه التحليلات يتمثَّل في توضيح التلازمات بين المتغيرات الاجتماعية الثقيلة وأشكال السلوك الانتخابي. وقد استخلصت نونا ماير وباسكال بيرينو بطريقة واضحة تماماً خصائصها الرئيسية أثناء تقديمهما «للصيغة الفرنسية لنموذج ميتشيغن». «إنه نموذج يمكن وصفه بالاجتماعي لأنه يجعل من الجماعات التي ينتمي إليها الأفراد العامل الحاسم في سلوكهم الانتخابي. إلاَّ أن الأمر لا يتعلق بنموذج حتمي. فالمتغيرات الثقيلة لا تقود إلاَّ إلى احتمالات، قوية إلى هذا الحد أو ذاك، بالتصويت لصالح اليسار أو لصالح اليمين. كما أنه لا يتعلق بنموذج سببي. فهو يفترض فقط كُمسَلَّمة الجمع بين المتغيرات الثقيلة والاختيارات السياسية»[3].

إنّ التحليلات البيئية تعبئ عموماً ثلاثة نماذج من المتغيرات التي تبدو جيداً في الجدول التالي[4].

---

(1) حول أهميته الفكرية في فرنسا، أنظر:

- Daniel Gaxie, Mort et résurrection du paradigme de Michigan, Revue française de science politique, 1982, p. 251 et s/s.

(2) من أجل عرض شامل، أنظر:

- N. Mayer, P. Perrineau, Les comportements politiques, A. Colin, 1992, p. 74 et s./

- أنظر أيضاً المؤلَّفات المذكورة في قائمة المراجع بهذا الفصل.

(3) المرجع السابق - ص: 83.

(4) بحسب التحقيق ما بعد الانتخابي الذي أجراه مركز Sofres، في 19 - 25 أيار 1988، ونُشِرَ في:

- L'état de l'opinion, Seuil, 1989, p. 82.

الانتخابات الرئاسية لعام 1988

الدورة الثانية

من أصل 100 صوت عبَّر عن رأيه	ميتران	شيراك
المجموع	54	46
رجال	53	47
نساء	55	45
18 ـ 24 سنة	60	40
25 ـ 34 سنة	63	37
35 ـ 49 سنة	51	49
50 ـ 64 سنة	51	49
65 فما فوق	47	53
مزارعون	35	65
حرفيون، تجار، رؤساء مشاريع	37	63
أُطر، مهن فكرية عليا، أساتذة	36	64
مستخدمون	61	39
عمال	68	32
غير نشيطين، متقاعدون	52	48
عاملون لحسابهم	33	67
أُجراء	62	38
منهم أُجراء القطاع العام	66	34
منهم أُجراء القطاع الخاص	60	40
التعليم الابتدائي	58	42
التعليم الثانوي	51	49
التعليم التقني والتجاري	56	44
التعليم العالي	49	51
كاثوليك يمارسون الشعائر بانتظام	27	73
كاثوليك يمارسون الشعائر بالمناسبات	44	56
كاثوليك لا يمارسون الشعائر	58	42
بدون دين / أديان أخرى	75	25

- **المتغيرات الاجتماعية - السكانية**. وهي الجنس، والسن ومكان الإقامة. فالرجال والنساء يتوزعون اليوم بشكلٍ متساوٍ تقريباً بين اليمين واليسار، حتى وإنْ استمرت النساء بإظهار تردد أكبر إزاء القوى المتطرفة. إلاّ أن الأمر لم يَسِرْ دائماً على هذا النحو في فرنسا، حيث كانت النساء، منذ أمد طويل، أكثر تحفظاً تجاه اليسار. وفيما يتعلق بالسن فإنَّ هناك إتجاهاً نحو هبوط التوجه نحو اليسار، بمقدار ما يرتفع السن: فالأشخاص المسنُّون لديهم تفضيل مؤكد لليمين والوسط. أما الشباب، فإنهم يميلون لتضخيم الاتجاهات الانتخابية التي تظهر في ظروف معينة، أكثر مما يبدون متجهين نحو «اليسار» أو «اليمين»[1]. وأخيراً فإن مكان الإقامة يحيل إلى المناطق الجغرافية المشار إليها سابقاً. إلاّ أنه تنبغي الإشارة إلى التناقض في السلوك بين باريس وضاحيتها، والمدن والأرياف المحيطة بها، بما في ذلك المناطق التي تتجه أريافها نحو اليسار.

- **المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية**. وتتجلى في الانتماء الاجتماعي المهني، ومستوى الدخل، وأحياناً في إمتلاك ذمة مالية. وبالنسبة لفرنسا، أظهرت نونا ماير أهمية الفرق بين العمال المستقلين والأُجراء[2]. فالأوائل يصوتون بأكثريتهم لصالح اليمين أو الوسط، سواء كانوا مزارعين، أم تجاراً، أم صناعيين صغار، بينما يصوت الآخرون في أغلب الأحيان لصالح اليسار. وفي داخل عالَم الأُجراء يبدو تصنيف الفئات الاجتماعية المهنية تبعاً لميلها نحو اليسار مستقراً إلى حدٍ كبير: فأُجراء القطاع العام هم أكثر تأييداً له من أجراء القطاع الخاص. وكذلك حال العمال والأُطر الوسطى المؤيدين لليسار أكثر من المستخدَمين والأُطر العليا[3]. أما جاك كابدوڤيل واليزابيت دو بوارييه، فقد أظهرا أن النسبة المئوية للتصويت لليمين تزداد بمقدار تزايد عدد عناصر الميراث الممتَلَكة[4].

---

(1) - A. Percheron, (Dir.) Âge et politique, Économica, 1991.

(2) - N. Mayer, La boutique contre la gauche, Presses de la F.N.S.P. 1986.

(3) - N. Mayer, Pas de chrysanthèmes pour les variables sociologiques, publié dans: Mars 1986: La drôle de défaite de la gauche, PUF, 1986, p. 155 et 156.

(4) أنظر بشكل خاص:

- L'effet patrimoine, publié dans Capdevielle et autres, France de la gauche, vote à droite, Presses de la F.N.S.P, P. 169 et s.

ـ **المتغيرات الاجتماعية ـ الثقافية**. وأهمها، عادةً، مستوى التعليم، من جهة أولى، والانتماء الديني، من جهة أخرى. المتغيرَ الأول يُقاس انطلاقاً من الشهادات التي تمَّ الحصول عليها؛ الأمر الذي يُدخل تفاوتات بين شرائح الأكثر سناً والأكثر شباباً من بين السكان، لأن عدد الحاصلين على الشهادة الثانوية في كل فئة من فئات السن تطور كثيراً خلال الأربعين سنة الأخيرة. ومن الـمُسَلَّم به أن مستوى الدراسات المرتفع يزيد من الميل الطبيعي للتصويت وللاهتمام بالسياسة. ومن المحتمل أن يساهم هذا العامل في التبني الأكثر تواتراً لسلوك «الناخب الاستراتيجي» من دون أن يؤدي ذلك بالضرورة للمبالغة في مدى هذا التطور.

ويبقى الدين العامل الأكثر أهمية في مجال التنبؤ بالسلوك الانتخابي. ففيما يتعلق بفرنسا، بقي الكاثوليك الممارسون بانتظام للشعائر الدينية دائمي التردد بشكل مكثف في التصويت لصالح اليسار. إلاً أن بعض التطور لوحظ منذ خمس عشرة سنة (ب. بريشون). كما ينبغي أنْ يؤخذ بالحسبان واقع أن ممارسة الشعائر الدينية ضعفت بشكل كبير، بحيث أن تعريف «الكاثوليكي المُمَارس بانتظام للشعائر الدينية» أصبح أكثر تسامحاً في تحقيقات السبر: فهو مَنْ يذهب إلى القدَّاس مرة واحدة بالشهر على الأقل، وليس مَنْ يقوم بدقة كل أسبوع بواجبه الربَّاني، كما كان الحال في السابق. إنَّ الكاثوليك الذين يمارسون بانتظام شعائرهم الدينية، والذين لديهم وضع اجتماعي ـ مهني وسنّ متشابهَيْن، يصوتون دائماً، وفي أغلب الأحيان، لصالح الوسط واليمين أكثر من الناخبين الآخرين.

2 ـ المناقشة

بالنهاية، وباستثناء ممارسة الشعائر الدينية (لدى الكاثوليك) والانتماء لعالَم العمال المستقلين، وهما العاملان اللذان يُنْبِئَان بقوة باتجاه التصويت، هناك تلازمات مباشرة، ومعتدلة بالأحرى، بين المتغيرات المُسَمَّاة بالبيئية والسلوك الانتخابي. وعندما توجد هذه التلازمات، فإنها تثير صعوبتين في مجال التفسير.

ـ الأولى، بسيطة إلى حدٍ ما، ويمكن حلُّها من خلال معالجة إحصائية

ملائمة. وهي أن علاقة التلازم المرئية يمكن أن تخفي علاقة أخرى أكثر قدرة على التفسير. فالأشخاص المسنّون يصوّتون بطواعية أكثر لصالح اليمين: هل يتم ذلك لأن الأمر يتعلق بسكان من فئة النساء؟ أم من الممارسين أكثر لشعائرهم الدينية؟ أم ممن يملكون المزيد من عناصر الذمة المالية؟ إنَّ السؤال المطروح إذن هو المتعلق بمعرفة ما إذا بقي عامل السنّ عاملاً مستقلاً.

- أما الثانية فتتعلق بمعنى علاقة التلازم. فالكاثوليك الذين يمارسون بانتظام شعائرهم الدينية هل يصوتون لصالح المحافظين لأنهم كاثوليك؟ أم أنهم، بالعكس، بقوا ممارسين بانتظام لشعائرهم الدينية لأنهم محافظون؟ من الواضح، في العديد من الأوضاع، أن هناك عاملاً سببياً، يولِّد نتيجةً، أقل مما يتعلق الأمر بوجود تفاعل. الأمر الذي يحيل للبحث عن تفسيرٍ يقع في مستوى أكثر شمولاً.

إنَّ علماء السياسة من هذه المدرسة يعون جيداً بأنفسهم هذه المسألة. ولهذا فإنهم لا ينغلقون داخل تحليل علاقات التلازم البسيطة. وقد سعى كل من غي ميشلا وميشال سيمون، انطلاقاً من تحليلات نموذجية لإثبات وجود نموذجين قطبيين للسلوك السياسي يجمعان معاً بُعد الطبقة الاجتماعية، وبُعد الدين. فهناك من جهة أولى، نموذج العامل الشيوعي الميول وغير المتدين، ومن جهة أخرى الكاثوليكي المُعْلَن، المحافظ، المنتمي للطبقة الوسطى[1]. ويقابل كل نموذج عالَم ثقافي مختلف، وتبنيه بقوة معتقدات ومراجع خاصة. وينجم عن ذلك أنَّ المتغيرات الثقيلة الأكثر تنبُّئية لا تنتج شيئاً بذاتها: «فالأفراد يُحَدِّدون أنفسهم انطلاقاً من إدراكات للواقع (والممكن) ومن مبادئ تقويمية (يُضفَى عليها انفعالياً طابع المفاهيم مهما كانت الصبغة الفكرية تقريباً للخطاب الظاهر) يمكن أن تختلف بعمق عن بعضها البعض بحسب الثقافات الفرعية التي تكشف عنها تبعاً للمجموعات التي تنتمي إليها ماضياً وحاضراً»[2]. وهناك بالفعل تصوّرات ثقافية تكون خاصة بطبقات محدَّدة من

(1) - G. Michelat, M. Simon, Classe sociale, religion et comportement politique, Presses de la FNSP, Éditions sociales, 1977.

(2) - G. Michelat, Religion, classe sociale, patrimoine, publié dans D. Gaxie, Explication du vote, 2e édition, Presses de la Fondation nationale des science politiques, 1989, p. 319 et s/s.

السكان: كالعمال، والأُطر، والشباب الذين يقطنون الضواحي، والجماعات البروتستانتية. . . .[1].

ويضع هذا التحليل على طريق إعادة التقدير الأبعاد النفسية البحتة للحياة السياسية. وهذه الأبعاد لم يُهملها مُؤَلِّفو كتاب «الناخب الامريكي»[2] عندما درسوا أهمية التطابق الحزبي (التي كانت موضوعاً لنزاع فيما بعد). فهذا التطابق، الذي كان، عموماً، واسع الانتشار في حينه، وموروثاً غالباً عن الوسط العائلي، ومزوَّداً باستقرار قوي (لدى الديمقراطيين أو لدى الجمهوريين) يعمل كمبدأ لانتقاء المعلومات الملائمة للناخب.

إنَّ وجود آليات التطابق هذه يسمح بشكل أفضل بفهم سبب مشاركة العديد من الناخبين الذين يُعلنون أنهم «قليلو» الاهتمام بالسياسة أو «قليلو» الاطلاع عليها. فعلى الرغم من جهلهم للمضمون الدقيق للبرامج المقترحة، وعدم اهتمامهم واقعياً بقدرات الأحزاب أو القادة الذين يدعمونهم على العمل بشكل ملموس، فإنهم يذهبون للاقتراع، بحكم العادة والاقتناع وبحكم الاخلاص والاختيار المقصود على حدٍ سواء. وهذا التطابق مع حزب أو مع أُسرة أيديولوجية يلعب دورَ نوعٍ من القانون السلوكي: وهو يؤَثِّر في الطريقة التي يُمَيِّز بها الناخب ما يهمه من أحداث الحملة الانتخابية، ويحثّه، بشكل خاص، على التصويت، وبدون حساب، لصالح المرشح الأقرب من «أسرته».

وبالنهاية، فإنّ الفائدة الرئيسية لهذه التحليلات البيئية تكمن في أنها تُسَهِّل فهم استمرارية السلوك الانتخابي. وهي استمرارية ذات طابع جغرافي[3]، واجتماعي - مهني، واجتماعي - ثقافي. وبالمقابل، فإنها أقل

---

(1) كمثال لدراسة عن الثقافة العمالية، أنظر:

- M. Hastings, Halluin la Rouge, 1919- 1938. Aspects d'un communisme identitaire, PUL, 1991.

(2) - Campbell, Converse, Miller, Stokes, The American Voter, New York, Wiley, 1960.

(3) نلاحظ، في كل بلدان أوروبا الغربية، فواصل مكانية ثابتة نسبياً في الزمن. وفيما يتعلق بفرنسا، لا تُعَدُّ هذه الفواصل واضحة فقط على الصعيد الوطني (المناطق الغربية والشرقية =

تَسَلُّحاً في مجال ضبط ظواهر التبخُّر الانتخابي، المتمثلة بانزلاق الجسم الانتخابي المفاجئ من حزب لآخر. وعلى هذا الصعيد، تتصدى التحليلات الاستراتيجية للمشكلة بأسئلة أفضل، لأنها تهتم بالشروط الظرفية للعرض السياسي. وعليه فإن التحليلات الاستراتيجية والبيئية تُعَدُّ، أساساً، مُكَمِّلة لبعضها البعض.

ومع ذلك، فإنه سيبقى صعباً على الدوام، في الوضع الراهن لعلم الاجتماع الانتخابي، أنْ ندرك جيداً حصة العوامل الوهمية والانفعالية البدائية التي تحرك سلوك الناخبين. ومن غير الممكن تجاهل أهمية البحث عن الأمن لدى الكثير منهم: فهذا البحث يحثّهم على إعطاء أصواتهم لمرشحين اعتادوا عليهم، ولأحزاب معروفة، ولبرامج سياسية مطمئنة؛ كما لا يمكن تجاهل أهمية البحث عن الرغبة في الأمل، وفي زرع الأوهام: الأمر الذي يقود المرشحين إلى مضاعفة الوعود، والإعلان عن التغييرات، والإغراء أحياناً بإشباع الشهوات البدائية. إن الاستشارات الانتخابية لا تستخدم فقط في اختيار الحكام، بل هي تسمح أيضاً بإطلاق نزعة عدوانية ضد كِبَاش المحرقة (الأصوات الاحتجاجية، الأصوات الرافضة لحزب أو لزعيم، أو حتى للطبقة السياسية نفسها)[1]. وهي تعرض أحياناً الفرصة للتطابق مع «رجال كبار» أو مع «قضايا كبرى»، يكون بعضها نبيلاً تماماً، وبعضها الآخر حقيراً تماماً. وبهذا المعنى، تُعَدُّ المشاركة في عمليات الانتخاب مصدراً لفوائد نفسية وواقعية، حتى وإن كانت مُغَلَّفة بعناية وراء حجج سياسية بحتة.

= ليس لها نفسُ الحساسية السياسية الموجودة لدى منطقة الجنوب الشرقي أو لدى المواجهة الغربية للهضبة المركزية)، وإنما على الصعيد الاقليمي المصغر أيضاً. فهناك خط غير مرئي يفصل، من وجهة نظر الميول نحو اليسار أو اليمين، بين العديد من المحافظات.

(1) وهذا هو على الأرجح معنى النتائج التي حققتها في الانتخابات الأوروبية لعام 1994 القائمتان اللتان قادهما كل من برنار تابي وفيليب دو ڤيليي.

الفقرة الثانية

الأشكال الأخرى للمشاركة

لا تقتصر المشاركة، في الديمقراطيات المعاصرة، على النشاط الانتخابي، وإنْ كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به أكبر عدد من الأفراد. فهي تُعَبِّر عن نفسها بأشكال أخرى، مندمجة تماماً باللعبة السياسية أو، بالعكس، معارضة لها بشكل غير قابل للاختزال. ويوجد، في هذا الصدد، إنقطاع أساسي بين الأساليب المُسَمَّاة بالاتفاقية والأساليب العنيفة: وبما أنَّ سلطة الدولة تتجه لاحتكار القهر، فإنَّ العنف، الذي يكون، في آن معاً، متمرداً، ومطالباً بمشاركة شرعية، يطرح عليها إذن مشكلة خاصة.

أولاً - الأشكال الاتفاقية

في أوروبا «النظام القديم» التي كانت فيها الأقنية المؤَسَّساتية للتعبير قليلة النمو، كان بإمكان المشاركة السياسية أن تأخذ أشكالاً لا تتجه علناً نحو التأثير على السلطة. فبالنسبة للنبلاء، على سبيل المثال، كان العيش في البلاد طريقة للتعبير عن الولاء لشخص الملك؛ وكان إنسحاب النبيل منه عن قصد، والعودة إلى أراضيه الخاصة، يثير الارتياب أو عدم الرضى. أما على مستوى الجماهير الشعبية، فإن المشاركة كانت تكتسي أشكالاً أكثر تعرجاً: كرنفالات ذات طابع رفضي أحياناً، واحتفالات دينية بمناسبة حداد سياسي، أو صدور أوامر عفو.

وإذا اقتصرنا على الأساليب المعاصرة للمشاركة السياسية، فإنه يمكن التمييز بين فئتين كبيرتين.

أ ـ الممارسات المدنية

سعت تحقيقات متنوعة جاهدة للتعرّف على أشكال السلوك الطوعي المقرون بممارسة مهنة المواطن في النظم الديمقراطية، وقياسها[1]. ويمكن تعدادها كما يلي:

- التسجُّل في القوائم الانتخابية،
- البحث عن الإعلام السياسي (وخاصة في الصحافة المكتوبة أو المبثوثة بواسطة الكلام).
- مناقشات مع الجوار.
- الانتساب إلى منظمة تعالج قضية جماعية (نقابية، جمعية، مجموعة مصالح).
- الانتساب إلى حزب.
- حضور اللقاءات والاجتماعات السياسية.
- المشاركة النشطة في حملة انتخابية.

ويوجد بين هذه الممارسات نوع من التسلسل الهرمي، بحيث أن إنجاز الأكثر تشدُّداً منها يتطلب عادة إنجاز الأقل تشدد. فالفرد الذي ينتسب إلى حزب، على سبيل المثال، ينتمي على الأرجح إلى منظمة أخرى؛ ويشارك بالتأكيد تقريباً في المناقشات السياسية، ويبحث قطعاً عن حد أدنى من المعلومات.

ويتباين انتشار ممارسات المشاركة الديمقراطية هذه بحسب الثقافات السياسية، كما تُظهر ذلك جيداً التحقيقات التي تحققت على صعيد يتجاوز الإطار القومي منذ ثلاثين سنة. وكان هذا الانتشار في الولايات المتحدة أقوى مما هو في أوروبا الغربية. وفيما يتعلق بالانتساب البسيط إلى منظمة سياسية أو نقابية، تأتي فرنسا بعيداً وراء بريطانيا أو ألمانيا. ويحيل تفسير هذا الأمر أولاً إلى التصوُّرات الثقافية التي تقوِّم الالتزام الجماعي بشكل غير متكافئ.

---

(1) - D. Memmi, L'engagement politique, Publié dans M. Grawitz, J. Leca, Traité de science politique, PUF? 1985, t. II, p. 328 et 329.

فالبروتستانتية الكالڤينية، على سبيل المثال، شجعت منذ أمد طويل الفعالية السياسية (فالزر). كما يحيل أيضاً إلى أوضاع لكل منها سياقها الخاص. ففي الولايات المتحدة، كبلدٍ يضمُّ مهاجرين وأقليات عرقية ـ ثقافية، يكتسي التنظيم الذاتي للمجموعات فائدة يمكن التعرُّف عليها بشكل مباشر، وتتمثل في الصراع ضد الأشكال المختلفة للتمييز، والوصول إلى مواقع السلطة والتأثير. أما في بريطانيا، أو ألمانيا، فقد شجعت بعض النصوص القانونية على انتساب النقابيين الجماعي للأحزاب، الأمر الذي أدى لتضخيم أعدادها اصطناعياً.

وتقترن الممارسات المدنية عموماً بمثال أعلى لسلوك يُعْتَرَف به كأمر مرغوب به بقوة بالنسبة للديمقراطية. «فالمواطن الصالح» هو ذاك الذي يظهر بمظهر المواطن النشيط في كل هذه المستويات. وعليه فإن قياس المشاركة يصبح اختباراً لترسّخ النظام السياسي. ولكي يتم تقدير أهميتها الدقيقة يجب، بالطبع، القيام ببعض التمييز بحسب الممارسات موضوع الخلاف. ويمكن تقدير نسبة المواطنين المنتسبين إلى حزب سياسي في فرنسا حالياً بأقل من 1%. وهذه النسبة لم تكفَّ عن التناقص، خلال السنوات العشر الأخيرة، في أغلبية بلدان أوروبا الغربية. وبالمقابل، فإن البحث عن المعلومات السياسية في الصحافة المكتوبة أو المبثوثة بواسطة الكلام هو أكثر انتشاراً بكثير. وبحسب تحقيق أجراه مركز Cevipof في عام 1988، أعلن 59% من المواطنين أنهم يتابعون في «أغلب الأحيان» أو «أحياناً» البرامج السياسية في الإذاعة والتلفزة[1].

إنَّ **عدم التسجُّل في القوائم الانتخابية** هو ظاهرة مهمة بشكل خاص، وينبغي ملاحظتها لأنها تُعَدّ إحدى خصائص اللامبالاة المدنية، والرفض الصريح للمشاركة السياسية. وفي تحقيق مركز Cevipof، المذكور سابقاً، أعلن 5% فقط من المستجوَبين أنهم لم يسجلوا أنفسهم؛ لكن أنيك برشرون تُقدِّر عددهم بحدود الـ 10%، أي حوالي ثلاثة ملايين ناخب محتمل في

(1) - N. Mayer, P. Perrineau, Les comportements politiques, A. Colin, 1992, p. 24.
- وسنجد في هذا المؤلَّف نفسه (ص: 12 ـ 38) عرضاً شاملاً ممتازاً حول الأشكال الاتفاقية للمشاركة السياسية.

فرنسا[1]. وهي تخص بشكل خاص الأفراد الذين لا يشعرون بأنهم مندمجون في المجتمع (شباب بدون عمل، فرنسيون من أصل أجنبي حديث. . .) أو لا يعترفون لأنفسهم بحد أدنى من الكفاءة السياسية (تأثيرات مستوى التعليم). ويجب أيضاً أن تؤخذ بالاعتبار بُنية السكن. ففي الضواحي الكبرى التي تصطدم فيها كل أشكال المشاركة الاجتماعية بشعور قوي بالفوضوية، يكون عدم التسجُل أمراً كبير الأحتمال؛ وبالعكس، يجري التسجيل في القوائم بشكل تلقائي عملياً في البلديات الريفية الصغيرة التي يعرف فيها كل المواطنين بعضهم بعضاً.

الامتناع الانتخابي، وهو ظاهرة ينبغي تمييزها عن عدم التسجُل، حتى وإنْ بدت بعض خصائصها قريبة جداً منه. وهناك بالفعل صيغتين كبيرتين لهذه الظاهرة على الأقل. الأولى هي صيغة الامتناع الموحي باندماج اجتماعي ضعيف (ا. لانسيلو). فالناخبون الشباب، والنساء المطلقات وسيدات المنازل، وسكان المناطق المعزولة، والمقيمون في المجمعات السكنية الكبيرة الرديئو الاندماج في النسيج الحضري، والمواطنون من أصل مُهَاجر يصوتون بوضوح أقل من المعدل الوسطي الوطني. وهم يعبِّرون بذلك، بشكل سلبي، عن شعورهم بأنهم غرباء عن الرهانات التي تعبئ المجموعة بأسرها. أما الصيغة الأخرى فتتعلق بالعكس بأُناس مهتمين جداً بالسياسة، ومُطّلعين عليها، ومتنبِّهين لها. ويُعَدُّ امتناعهم تعبيراً عن رفض الاختيار ضمن شروط العرض الانتخابي، كما يبدو لهم. فهم يقدِّرون أنهم لم يجدوا بين المرشحين من يُعَبِّر بشكل ملائم عن تفضيلاتهم.

وتسمح هاتان الفئتان من العوامل بفهم سبب «عدم تشكيل الممتنعين لفئة خاصة من السكان لا علاقة لها بالناخبين الذين يشاركون في الانتخابات. بل إنَّ هناك، بالعكس، مبادلات عديدة فيما بينهم»[2]. إنَّ أقل من نصف

---

(1) - A. Percheron, Les absents de la scène électorale, publié dans G. Grunberg, (Dir.), La drôle de défaite de la gauche, PUF, 1986, p. 140 et s.

(2) - Alain Lancelot, L'orientation du comportement politique, publié dans Traité de science politique, PUF, 1985, t. III, p. 418. Également son ouvrage classique: L'absentionnisme électoral en France, A. Colin, 1968, ainsi que F. Subileau
= M.F. Toinet, Les chemins de l'abstentin, La Découverte, 1992.

المسجَّلين يصوتون في كل الانتخابات؛ وبالعكس، هناك أقل من 10% يمتنعون باستمرار. وبعبارات أخرى، فإن هذه التقلبات في السلوك تعبِّر عن تطور شعور الاندماج الفردي، كما تعبِّر أيضاً عن أثر التغيرات في شروط العرض بين انتخاب وآخر.

كيف يُفَسَّر ضعف مستوى ممارسة الممارسات المدنية؟ الأجوبة على هذا السؤال كثيرة بالطبع. ومع ذلك، فإنه يمكن النظر للقضية من وجهة نظر الفرد الذي يجابه ملاءمة المشاركة، والضغط الاجتماعي الذي يُمارس عليه لكي ينخرط فيها.

وكما أظهرت ذلك دانيال غاكسي، التي تندرج في هذه النقطة ضمن إطار التحليلات الانجلوسكسونية التي قام بها ميلبراث ودي بالما، فإن ميل الفرد لأن يتصرف كمواطن نشيط يرتبط بمستوى كفاءته السياسية. هكذا يجب فهم معرفته للفاعلين والرهانات، و«سيطرته على التصورات السياسية للتصنيف والتقويم»[1]. إلاَّ أن احتمال اكتساب هذه «الكفاءة» يرتبط بحد ذاته بعلاقة مع مستواه الثقافي واندماجه المهني. ويُعَدُّ الانتماء إلى فئة الأُطر العليا، وبطريقة أوسع، للمهن ذات مستوى الشهادات العالي، عاملاً يهيء سلفاً لاكتساب المعارف السياسية التي لا بد منها. ومنذئذٍ يُطرح على صعيد البحث السؤال الخاص بدور المدرسة في سيرورة التعلُّم المدني أو، بشكل أدق، قضية اللامساواة أمام المدرسة، كما أشارت لذلك غاكسي بعد أعمال بيار بورديو وجان كلود باسّرون.

وتقع مقاربة أخرى على صعيد المراقبة الاجتماعية، أي الضغوط التي تُمارَس (أو لا تُمَارَس) لحثّ، أو لإكراه، الفرد على المشاركة. وهنا نشاهد ظهور فرق كبير جداً، في داخل المجتمعات الديمقراطية على الأقل، بين الأوامر الثقافية التي تقضي بالتسجُّل والتصويت، والأوامر الثقافية التي تقضي بمجرد الالتزام السياسي. في الحالة الأولى، يتم التذكير بالحاح بالواجب الانتخابي ـ الذي يُعَدُّ بالمحصلة قليل الكلفة من حيث الزمن والتوريطات ـ من

= ـ يتساءل هؤلاء المؤلفون بشكل خاص عما إذا كانت نزعة الامتناع الامريكي القوية تبشر بتطور من نفس النوع في أوروبا الغربية.

(1) - Daniel Gaxie, Le sens caché, Seuil, 1978, p. 65 et s.

قِبل مجموع السلطات الأخلاقية والسياسية؛ وفي الحالة الثانية، تقوم المنظمات المعنية لوحدها، عملياً، بالدعوة للانتساب لها أو لدعمها. كذلك تجب الإشارة إلى أنَّ الكثير من بينها(بما فيها الأحزاب) لا تتمنى رؤية تدفق الحد الأقصى من المناضلين إلى صفوفها، وتكتفي بمساعدة مالية عرضية من الأنصار الأقوياء. وكل شيء يجري بالفعل كما لو أنّ عمل النظام السياسي الديمقراطي كان يتطلب وجود توازن بين التسييس واللامبالاة، والخمول والمشاركة[1]. وبالمقابل، فإن إحدى الخصائص البارزة للنظم الشمولية تتمثل من جهة أولى، في استمرارية وشِدّة التسييس الذي يتجلّى بشكل خاص من خلال المشاركة الإلزامية في العديد من المنظمات السياسية، والنقابية، والاجتماعية. ومن جهة ثانية، في وجود ميل للتخفيف من الفصل بين المجال الخاص والمجال العام.

ونشهد منذ سنوات الثمانينات تطوراً محسوساً في نماذج الالتزام المدني والسياسي. ففي سياق يجري فيه تأكيد قوي للنزعة الفردية، التي تُصَفِّح الممارسات القديمة، تبرز بالفعل أشكال جديدة من المشاركة. فالشباب، الذين حققت معهم آن موكسل، بدوا، في بحثهم عن دليل جديد للعمل، «متجهين للبحث عن سياسة بدون بطاقة»، تتضمن رؤية كونية جداً للمشاكل، في أغلب الأحيان، واهتماماً بالفعالية العملية في الميدان[2]. إن الالتزام يريد عادة أن يتخلّص من الجاذبيات الاجتماعية المُفْرِطة، المندرجة حينذاك في «تجمعات ذات ديمومة وأهداف محدودة، ومكوَّنة قانونياً وواقعياً بموجب عقود، ومقابِلة عموماً لمصالح وظيفية واحدة»[3]. وعليه فإنه ينبغي الحديث عن انحطاط أقل من الحديث عن تحوّل عميق في الممارسات المدنية المفصولة أكثر فأكثر عن السياسة والمجال الوطني.

---

(1) حول هذه النقطة، أنظر:

- Ph. Braud, Le jardin des délices démocratique, Presses de la F.N.S.P., 1991, p. 27 et s.

(2) - A. Muxel, Jeunes des années quatre-vingt-dix: à la recherche d'une politique sans étiquette, publié dans P. Perrineau, (Dir.), L'engagement politique. Déclin ou mutation? Presses de la FNSP, 1994, p. 239 et s/s.

(3) - J. Ion, L'évolution des formes de l'engagement publie, publié dans P. Perrineau, (Dir.), L'engagement politique. Déclin ou mutation? op. cit. p. 36.

ب ـ المظاهرات

شوهدت التجمعات على الطريق العام، الهادفة للتأثير سياسياً على الحكّام في النظم السياسية الأكثر تنوعاً، سواء في ملكيات النظام القديم، أم في روما الجمهورية، أم في الأمبراطورية البيزنطية (لكي نقصر حديثنا على المجال الأوروبي وحده). وفي عصر الثورة الفرنسية كان الكثير منها عبارة عن مواكب تضم مُقَدِّمي العرائض الذين يتجهون نحو «التويلري» أو «المؤتمر» لنقل نص مطلبٍ مدعومٍ من قِبَل آلاف التواقيع. أما في النظم القائمة على السلبية الكلّية للمحكومين، فإنه يجب حدوث غليان استثنائي لإثارة مشاركة في حركة جماعية يُنْظَر لها طواعية على أنها غير شرعية، أو غير طبيعية. وحينئذٍ تقوم التعبئة على الغضب الذي تثيره هزيمة عسكرية، أو اغتيال سياسي، أو كارثة طبيعية. ونادراً ما كانت تقوم على الغبطة التي يطلقها حدث سعيد: كسقوط طاغية، أو انتصار عسكري غير متوقع، أو أعجوبة فوق طبيعية... وعليه فإن المظاهرات والتجمهرات الغوغائية تقترن إذن بمفهوم الشغب. وكما يدلّ على ذلك مصطلح الكلمة فإنَّ المظاهرة تشير إلى تأكيد جماعي لوجود سياسي، متحرِّر بشكل أو بآخر من مراقبة سلطة الدولة. وهي تهدد، سواء كانت عفوية أو منظَّمة، الأقنية المؤَسَّساتية وهدوء النظام العام.

وإذا كان هذا البُعْد «البركاني» للمظاهرة لم يُنْسَ كلياً في أيامنا الحاضرة، فإن من الواضح مع ذلك أنّ تبدُّلاً عميقاً قد جرى مع قدوم الديمقراطية التعددية في القرن التاسع العشر. وعلى الرغم من أعمال العنف والمقاومات، تمَّ ابتذال المظاهرة، وإضفاء طابع شرعي وسلمي عليها، وتمييزها بذلك، بشكل واضح، عن التمرد العصياني. وفي المدن الكبرى اليوم، يمكن للمظاهرات أن تصبح شبه يومية، وتتعلق بالفئات الاجتماعية الأكثر تنوعاً، وتتجاوز كلياً وسطها الانتقائي الذي كان يتمثل، في القرن الأخير، بالعالَم العمالي. لقد أصبحت المظاهرات، بالمعنى الحديث، أسلوب التعبير الشرعي عن التوقعات الجماعية، المكونة لشكل من أشكال المشاركة السياسية المُعْتَرَف بها. وهي تشهد على اقتحام الجماهير المعاصر للحياة السياسية الروتينية، على غرار الانتخاب العام والشامل الذي يؤَسِّسه، والأحزاب التي تُوَجِّهه.

لقد ميّز بيار فافر بين ثلاثة نماذج من المظاهرات[1]. الأولى يسميها «المُحَرِّكَة»، وتكمن وظيفتها الرئيسية في فرض رهانٍ، أو قضية أخفتها اللعبة المؤسّساتية عن المسرح السياسي، بأكبر قدر من الوضوح. وبهذه الطريقة، نجح أنصار المرأة، وأنصار البيئة، في سنوات السبعينات، في جعل مطالبهم الخاصة بتشريع منع الحمل والإجهاض، وحماية البيئة. . . تؤخذ بالحسبان. والثانية، المُسَمّاة «بالروتينية»، وتسمح لبعض المنظمات بالتذكير مرحلياً بقدرتها على التعبئة، وبصفتها التمثيلية. وحينذاك تتمثل الوظيفة المزدوجة للشعارات المطلبية بالتعبير عن اهتمامات اللحظة الراهنة: الدفاع عن القدرة الشرائية، إعادة المندوبين «المُسَرَّحين للعمل. . . وبتأكيد هوية المنظمة ثانيةً. وهذه هي فئة المظاهرات النقابية الكلاسيكية. أما الفئة الثالثة، أخيراً، فتقترن بالأزمات السياسية الشاملة. ففي 6 شباط 1934، و30 أيار 1968، لم يَعُدْ رهان الحركات الجماهيرية يتجلّى في تبنّي المطالب الخاصة ببعض المجموعات الاجتماعية، وإنما في الحفاظ على السلطات العامة أو إسقاطها.

وهكذا نلاحظ وجود صلات بديهية بين اللعبة السياسية المؤسّساتية والتجمّعات في الشارع. إنّ قدرة الحزب على تعبئة أنصاره، سواء بصورة مباشرة أم بواسطة منظمات بديلة، تشكل مورداً سياسياً هاماً، أي وسيلة ضغط على الحكومات، وعلى الأحزاب أو على الشركاء الاجتماعيين. كذلك ينبغي أن يُنْظَرَ للمظاهرة كنجاح، الأمر الذي يرتكز على معايير تقويم عددي مائعة إلى حدٍ ما، وعلى قوة عَمل التنظيم الإعلامي الذي أثارته. إنَّ هناك اتجاهاً لتنظيم المظاهرات من أجل «الكاميرا»، أو من أجل الصحافيين، وهي ما أطلق عليها باتريك شامباني اسم «المظاهرات الورقية»[2].

ثانياً ـ العنف السياسي

قد يبدو غريباً النظر إلى هذه الظاهرة من زاوية المشاركة السياسية.

(1) - P. Favre, (Dir.), La manifestation, Presses de la F.N.S.P., 1900, p. 34 et s.

(2) - Patrick Champagne: La manifestation comme action symbolique, publié dans P. Favre, op. cit., p. 334 et s/s.

فاللجوء إلى الطرق العنيفة، في النظم الديمقراطية، على الأقل، يشكل اعترافاً بالفشل أو الرفض.

ومع ذلك، فإن استعمال العنف هو، عملياً، وسيلة للولوج إلى الوجود السياسي من خلال فرض النفس كطرفٍ مقابل على مختلف فاعلي اللعبة المؤسَّساتية، أي على الحكّام بالطبع، وكذلك على الأحزاب والقوى الاجتماعية الأخرى المُكْرَهة على تحديد موقعها بالنسبة لأهدافٍ مُعْلَنَةٍ بشكل صاخب. إنَّ العنف يكتسي غالباً وجه الاحتجاج، المُبَرَّر أو لا، ضد الطرد أو التهميش على المسرح المؤسَّساتي. ففي إفريقيا الجنوبية، كان يتمثل في النضال المسلح ضد سياسة الفصل العنصري، وفي أوروبا في معركة الجيش السري الإيرلندي أو الباسكي... وهكذا نلاحظ وجود تفاعل بين اللاشرعية التي تطال هذه المنظمات، واللجوء إلى القوة الذي يميزها.

ليس من السهل تعريف العنف السياسي. والتعداد البسيط يوضح، في آن واحد، تنوّع طرقه والقضية الصعبة الخاصة بالحدود التي تفصله عن العمل «السلمي». إنَّ العصيان المسلح ضد الدولة، والتفجيرات الإرهابية، والتمردات تتميز بالاستعمال المشترك للأسلحة، ولكن بمقياس متباين لأقصى حد: منظمات ذات طابع عسكري، خلايا سرية، تفجيرات عنيفة تستهدف هدم النفائس... ثم الدخول في فئة أخرى مع احتلال الأبنية (مصانع، دار المحافظة، أبنية الوزارات)، حجز الأشخاص، العزل الدقيق لحي سكني، وهي حالات يبقى القهر الجسدي فيها بديهياً تماماً، وإنْ لم يُستخدم فيها أي سلاح. وهناك أخيراً فئة أكثر إبهاماً، تتمثل في الإكراه المادي الذي يرتكز أحياناً على المقاطعة الاقتصادية، ورفض توريد المواد الحيوية (كالكهرباء، والماء، والهاتف...)، وكذلك على فرض عراقيل أمام الانتقال الحر للعربات والأشخاص. هل يتعلق الأمر دائماً بعنف؟ وهل ينبغي أن ندرج فيه المظاهرات على الطريق العام لأنها تمنع حركة سير السيارات، وفرق المضربين لأنها تقيد حرية العمل؟.

ونظراً لأن العنف مشهور أولياً بأنه غير شرعي، فإن تعريف حدوده الدقيقة يصبح رهاناً سياسياً كبيراً في بعض الظروف. وما يشهد على ذلك بوضوح، إنما هو الصلة، الثابتة أو لا، بين عنف الدولة والعنف ضد الدولة،

وكذلك الاستعمال المتواتر، في الحالة الرمزية الأولى، لمصطلح تلميحي: القهر، الإكراه المادي، الخ[1]. الأول يُبَرِّر عادة بالحرص على حماية النظام العام ضد مثيري الاضطرابات: الاستفزاز يثير القمع. والثاني، بالعكس، يعطي لنفسه بطيب خاطر عُذراً مُبَرِّئاً يتمثَّل في واجب النضال ضد الاستعباد: إنَّ القمع هو الذي يُغَذِّي الاحتجاج. ولهذا السبب يُلاحظ في تاريخ الفكر السياسي، في كل العصور، وجود نظريات تدافع عن قتل الطاغية أو تمتدح حق مقاومة الاضطهاد (دستور عام 1793).

لقد كانت الدراسات النظرية حول العنف السياسي تتعلق، كلاسيكياً، بمسعى فلسفي متمركز حول قضية قابليته لأنْ يُقْبَلَ أخلاقياً. ويحتل هذا الجدل مكانة هامة في تفكير ماركس، وسوريل، وجان بول سارتر وحنا أرندت. والأكثر تمثيلاً من منظور علم السياسة هي الأعمال التي ظهرت في الولايات المتحدة بدءاً من سنوات 1970: وهي، من جهة أولى، تحقيقات كبرى، قادها تيد غور، وايوڤ فيرابند، ودوجلاس هيبز، وراكمت معطيات تجريبية ستكون عبارة عن نماذج؛ ومن جهة أخرى، دراسات إجتماعية ـ تاريخية، عائدة لمؤلِّفين مثل بارينغتون مور، وشارل تيلي، وتيدا سكوكبول، وسعت جاهدة للتفكير بدور العنف في التغيير الاجتماعي.

أ ـ نموذج غور التفسيري

يستعير تيد غور من عالِم النفس بيركوفيتز (Berkowitz) نظريته المُسَمَّاة «الكبت / العدوان». الكبت هو الحالة المؤلِمة أو الكريهة التي تنجم عن تداخلٍ في سلوكٍ موجَّه نحو هدف. وبعبارات أخرى، إنها المتعة المأمولة التي يبدو بلوغها أمراً مستعصياً أو محظوراً. ويرى بيركوفيتز أن الجواب المعتاد يتمثل في المتتالية التالية: غضب ـ تماثل مع هدف ـ إنزال ضرر ـ إنقاص الغريزة العدوانية (بفضل إشباع جزئي على الأقل) واختزال ظرفي لشعور الكبت.

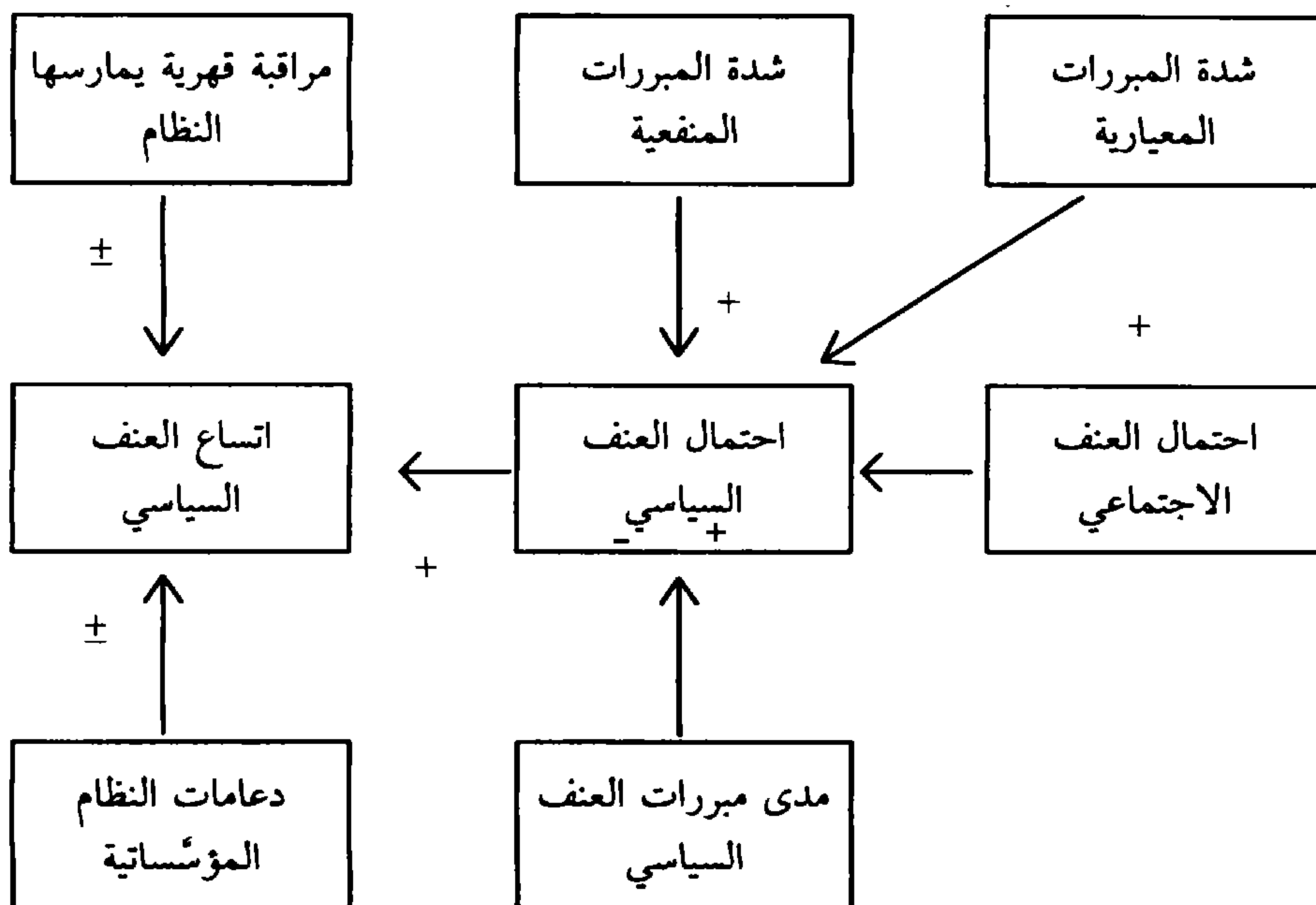
---

(1) حول هذه النقطة انظر:

- Ph. Braud, La violence politique: repères et problèmes, publié dans Ph. Braud, (Dir.) La violence politique dans les démocraties européennes occidentales, L'Harmattan, 1993, p. 17.

ويضع تيد غور هذا التحليل ضمن مخطط اجتماعي يقع فيه مفهوم الكبت النسبي في أصل العنف الاجتماعي. وينجم هذا الكبت عن شعورٍ بفرقٍ (سلبي) بين الخيرات التي يشعر الفرد بأن من المسموح له أن يطمع بها، والخيرات التي يستطيع فعلاً الحصول عليها. وإذا كان هناك إدراك بأن هذه المسافة بعيدة جداً، ولم يكن باستطاعة الفرد بلوغ إشباعات تعويضية من نوع آخر، وكان هناك، أخيراً، عدد قليل من الفرص التي يقدمها إليه المجتمع لتحقيق رغباته، فإنَّ الشروط تكون حينئذٍ قد تجمَّعت لوجود حدٍ أقصى من الحقد. إنَّ احتمالات العنف الاجتماعي تكون في قمتها عندما يجد حد أقصى من الأفراد نفسه موضوعاً في وضع مشابه.

الجدول رقم 10 ـ شروط الانتقال للعنف السياسي



إنَّ العنف السياسي ينجم عن احتمال العنف الاجتماعي الذي يغذّيه. لكن الانزلاق من الأول إلى الآخر ليس آلياً. فهناك نوعان من الاعتبارات التي تتدخل إما لتسهيله أو لعرقلته؛ وهذا ما يوضحه الجدول رقم /10/ (2).

(1) - D'après Ted Gurr, Why Men Rebel, Princeton University press, 1970, p. 320.

إن الانتقال إلى العنف السياسي يشجع عليه أولاً بثّ معايير أخلاقية مُبَرِّرة. وبالطبع، فإن السلطة السياسية تشجع، في المدرسة أو في الحياة العامة، حيث تحتكر لمصلحتها القهر الشرعي، الخُطَب التي تعترف، لمصلحة الدولة وحدها، بحق اللجوء إلى نوع من العنف بغية ضمان النظام الاجتماعي. فحتى ليبراليي القرن التاسع عشر، الذين كانوا يحرصون على وجود الحد الأدنى من الإكراه، كانوا يقرُّون «بالدولة ـ الشرطي»؛ والأكثر من ذلك أنَّ بعضهم أشار إلى أنَّ الإدارة (السلمية) للأشياء ينبغي، في النهاية، أنْ تحلَّ محلَّ حكومة البشر. ومع ذلك، فإنه يمكن أن تنتشر بشكل واسع تقريباً قناعات تُعَدُّ مقاومةُ القمع بموجبها واجباً يتضمّن، عند الاقتضاء، استعمال العنف. وفي عصر الصراعات الدينية في أوروبا الغربية، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كانت نظرية قتل الملك والاستعانة بقوات مسلَّحة أجنبية ضد ملكٍ ناسٍ «للدين الحقيقي» تشكل موضوعاً لبرهنة أخلاقية لدى عدد من المؤلفين الكاثوليك (أعضاء الرابطة) أو البروتستانت (المناهضون للملكية، بمن فيهم تيودور دوبيز)[1]. وعندما ظهرت، في القرن التاسع عشر، التوترات الاجتماعية المرتبطة بقدوم الصناعة الكبيرة، ظهرت نظريات جديدة مبرِّرة للعنف، في أثر الماركسية أو النزعة النقابية الفوضوية. وبما أن الدولة دولة طبقية، فإنَّ من الوهم الأمل بقلب سيطرة المستغِلين بالوسائل السياسية فقط؛ وفي المرحلة الأخيرة من المجابهة، يُدْرَك العنف-كأمرٍ مُحَتَّم، و «كردٍ» على عنف المسيطرين. واليوم، وبطريقة أقل إعداداً بكثير، ذُكِرَت غالباً مبررات أخلاقية بعد حدوث أعمال عنف في الشوارع: «الغضب المحقّ للعمال»، «الاستفزازات البوليسية»، «يأس الفلاحين»، وهي أفكار تريد أن تُذَكِّر باشكالية الدفاع الشرعي. وينبغي أخيراً أن نشير إلى طبيعة وكثافة الرموز العدوانية في وسائل الإعلام التي يمكنها أن تساهم، ضمن بعض الشروط، في تقوية

(1) يمكن أيضاً ذكر صورة «البطل المنتقم» من نمط روبن هود في إنجلترة، أو «اللص الشريف» صاحب الشعبية الواسعة خلال عدة قرون في العديد من بلدان البحر الأبيض المتوسط والبلقان. أنظر:

- Hobsbawm, The Noble Robber, dans son ouvrage classique: Bandits, 2e éd., Penguin Books, 1972, p. 20 et s

التصورات الثقافية التي ترفع من قيمة العنف.

إنَّ الانتقال إلى العنف، كما يقول لنا تيد غور أيضاً، يشجع عليه اليقين بأنه يمكن أن يبدو أمراً رابحاً. ويُعَدِّد هذا المؤَلِّف عدداً من العوامل المواتية: النجاحات التي سبق للمجموعة الاجتماعية أن حصلت عليها بفضل اللجوء في الماضي إلى العنف؛ مثال النجاحات التي انتزعتها مجموعات أخرى، والذي يدعو للتقليد من خلال العدوى الايمائية؛ مكانة العنف في الذاكرة التاريخية؛ طريقة الإشارة لفعاليته في الانتاجات الثقافية أو في المعالجة الإعلامية للأخبار الحالية؛ وأخيراً الشعور الذاتي بكون المجموعة مُهَمَّشة في اللعبة المؤَسَّساتية العادية. وكل هذا يمكن بالفعل أن يقوّي اليقين بأن العنف وحده، بشكل أو آخر، يسمح بالحصول على أخذ المتطلبات الجماعية بعين الاعتبار.

لكنَّ نموذج غور يأخذ، بالعكس، أيضاً بعين الاعتبار العوامل التي تساهم في جعل العنف مبرراً أقل وفعالاً أقل. وهذه العوامل تتمثل أساساً في الدعامات التي يمكن للنظام الدستوري أن يتبجَّح بها. فهذا النظام يسعى دائماً بالفعل لفرض إسقاط العنف الجسدي من الصراعات السياسية. وإذا كان نظام الحكم راسخاً منذ أمد طويل، وكان هناك إجماع واسع يحيط بأسلوب عمله، وكان قادته محترمين ومن ذوي الاعتبار، وكان لدى مجموع السكان، أخيراً، اليقين بقدرتهم على إسماع صوتهم (عبر الانتخابات الحرة، على سبيل المثال) فإن الخطب التي تبرر شرعية العنف ضد الدولة سيكون لها تأثير أقل بشكل كبير[1]. وعلاوة على ذلك، فإن الحكام عندما يمتلكون وسائل تقنية ملائمة لحفظ النظام: قوات شرطة كثيرة العدد، ومخلصة وجيدة التجهيز، فإنهم يرفعون الحدّ الذي يمكن للعنف، انطلاقاً منه، أن يبدو فعَّالاً. إما لأنهم يقتلون في المهد كل عمل يهدف لإثارة الفوضى، أو لأنهم يُدَفِّعون ثمن العنف غالياً (القمع القاسي في النظم الديكتاتورية...)، وإما ، بشكل

(1) حول المقارنة بين فرنسا وإيطاليا، في هذا الصدد، ولفهم المكانة المختلفة التي احتلها العنف السياسي في عقد السبعينات، راجع:

- I. Sommier, La forclusion de la violence politique en France et en Italie. 1969/1980. Thèse Université Paris 1, 1993, Reprogr.

خاص، لأنهم يستعملون تقنيات متطورة تسمح عموماً بتوجيه النزعة العدوانية المدمرة. ولهذا تُسْنِد النظم الديمقراطية الغربية عمليات حفظ النظام إلى قوات مُشَكَّلَة بعناية ومجهَّزة خصوصاً لاحتواء الخصم أكثر من تدميره[1].

وبالطبع فإن للمتغيرات التي تتدخل في هذا النموذج أهمية تختلف بحسب الشكل الذي ينبثق فيه العنف: فوضى شوارع (مظاهرات قاسية، عصيان مسلح، تمرد محدود مكانياً)، مؤامرات (تتضمن أعمالاً إرهابية، تمردات، محاولات إنقلاب. .) أو أخيراً حرب مدنية، أي عمليات مسلحة على نطاق واسع. ويمكن بالنهاية توجيه نقد إلى غور لكونه بنى نموذجه أساساً حول العنف الاحتجاجي، ولكونه أهمل، في أعماله، بشكل كامل تقريباً عنف الدولة. إلاّ أنّ عدداً من المؤلِّفين، من بينهم جورج ريديه، وشارل تيللي، وبارينغتون مور، أشاروا إلى أنَّ هذا الأخير قد بدا الأكثر تدميراً بكثيرٍ في أوروبا الحديثة منذ أربعة قرون[2].

ب ـ العنف والتغيير الاجتماعي: الثورات

يُعَدُّ عنف الدولة، عموماً، محافظاً، بمعنى أنه يحدث من أجل «حماية النظام الاجتماعي»، ويتأسَّس على قاعدة معيارية مُبَرِّرة: الدفاع الجماعي الشرعي. ومع ذلك، فإنَّ التاريخ يعرض لنا أمثلة يكون فيها عنف الدولة

(1) - P. Bruneteaux, La violence d'Etat dans un régime démocratique: Les forces de maintien de l'ordre en France. 1880/ 1980, Thèse Université Paris I, 1993, Reprogr.

(2) - Charles Tilly, La France conteste, Fayard p. 531.

«يبدو أن الحروب الخارجية أحدثت بين الفرنسيين، بين عامي 1816 و1980 أكثر من 80 ضعف عدد القتلى الذين سقطوا في الصراعات الداخلية الكبرى». كذلك يذكر ايكارت زيمرمين، كمثال حديث، أعمال الابادة التي ارتكبت في أوغندة في عهد عيدي أمين (300 ألف قتيل)، وفي غينيا الاستوائية في عهد نغوما (50 ألف شخص من أصل 330 ألف ساكن)، وكمبوديا في عهد بول بوت (أكثر من مليون قتيل)، في:

- Political Violence, Crises and Revolutions, Schenkman, 1983, P. 63.

وينبغي، علاوة على ذلك، أن نشير لكشف الحساب الختامي المرعب للحرب العالمية الثانية. ولمئات آلاف ضحايا الاضطرابات في رواندا في أيار ـ حزيران 1994 ـ 10% من العدد الاجمالي لسكان البلاد؟ ـ التي يمكن عزوها إلى عنف الدولة. فحتى لو أن الجرائم ارتكبت على يد ميليشيات غير مراقبة، فإنها كانت مسلحة من قبل الحكومة القائمة.

هذا، العسكري والبوليسي، موضوعاً علناً في خدمة عملية ثورية يكون المقصود حينذاك تعميقها وتعزيزها. وهذه هي الأطروحة اللينينية القائلة بديكتاتورية البروليتاريا، كمرحلة قهريّة انتقالية قبل الذبول التدريجي للدولة، وقدوم المجتمع الخالي من الطبقات. وهذا هو أيضاً، في القرن العشرين، طموح الكثير من النظم العسكرية المنبثقة عن انقلابات. ففي تركيا مصطفى كمال، ومصر جمال عبد الناصر، وُضِعَ جهاز الدولة القهري في خدمة تحويلٍ قويٍ للمجتمع، باتجاه تحديث متسارع.

وبالعكس، فإن العنف الاحتجاجي لم يقترن دائماً بمشروع تحويل سياسي. فالثورات الفلاحية في ظل النظام القديم، وتمردات سكان ضواحي المدن في العصر الصناعي تقع على صعيد انفجار العنف الغضبي. وهي تعبّر قبل أي شيء آخر عن السخط. وفي بعض الحالات الحدِّيَّة لم يكن لدى عنف «المُحَطِّمين» أي هدف سياسي دقيق: إنه هدف وغاية في ذاتها[1].

ومع ذلك تبقى هناك صلة مُمَيَّزة بين العنف السياسي ومفهوم الثورة. وإذا كنا نُعَرِّف الثورة، بعد تيدا سكوكبول[2]، بأنها «عملية مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي، وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد، فإنَّ من الواضح أن الثورة لا يمكن أن تجري من دون إثارة مقاومات قوية جداً تتجاوز كثيراً الإطار الدقيق للشرعية. إنَّ مأزق الاشتراكية الديمقراطية في القرن العشرين، وفي وجه ضغط الأحزاب الشيوعية اللينينية كان يتمثل، بدقة، فيما يلي: هل يمكنها البقاء متشبِّثة بفكرة الانفصال الجذري عن الرأسمالية في الوقت الذي ترفض فيه الطرق العنيفة؟ وهل يمكنها الوصول إلى السلطة السياسية، وتحويل المجتمع عن طريق صناديق الاقتراع وحده؟.

---

(1) إنه العنف «كتحقيق للذات» (ل. كوسر). ويكتب هذا المؤلِّف أيضاً ما يلي: «في ميدان العنف (المديني)، تنفتح فرص الغرور، التي كانت، في كل مكان آخر، فخاً، أمام الفرد فجأة. ففي غابة المدن، كما في الحدود، يصبح المسدس وسيلة فعّالة لتحقيق «المساواة بين الفرص».

- L. Coser, Les fonctions du conflit social, Trad. PUF, 1982, p. 128.

(2) - Theda Skocpol, États et Révolutions sociales. La Révolution en France, en Russie, et Chine, Trad. Fayard, 1985, p. 21.

لقد نَوَتْ عدة نظريات عملية القيام بتحليل السيرورات الثورية، سواء من وجهة نظر شروط انبثاقها، أم من وجهة نظر مسارها. ونتائجها. ويمكننا، على إثر فرانسوا شازيل، التمييز بين ثلاث فئات من التحليلات.

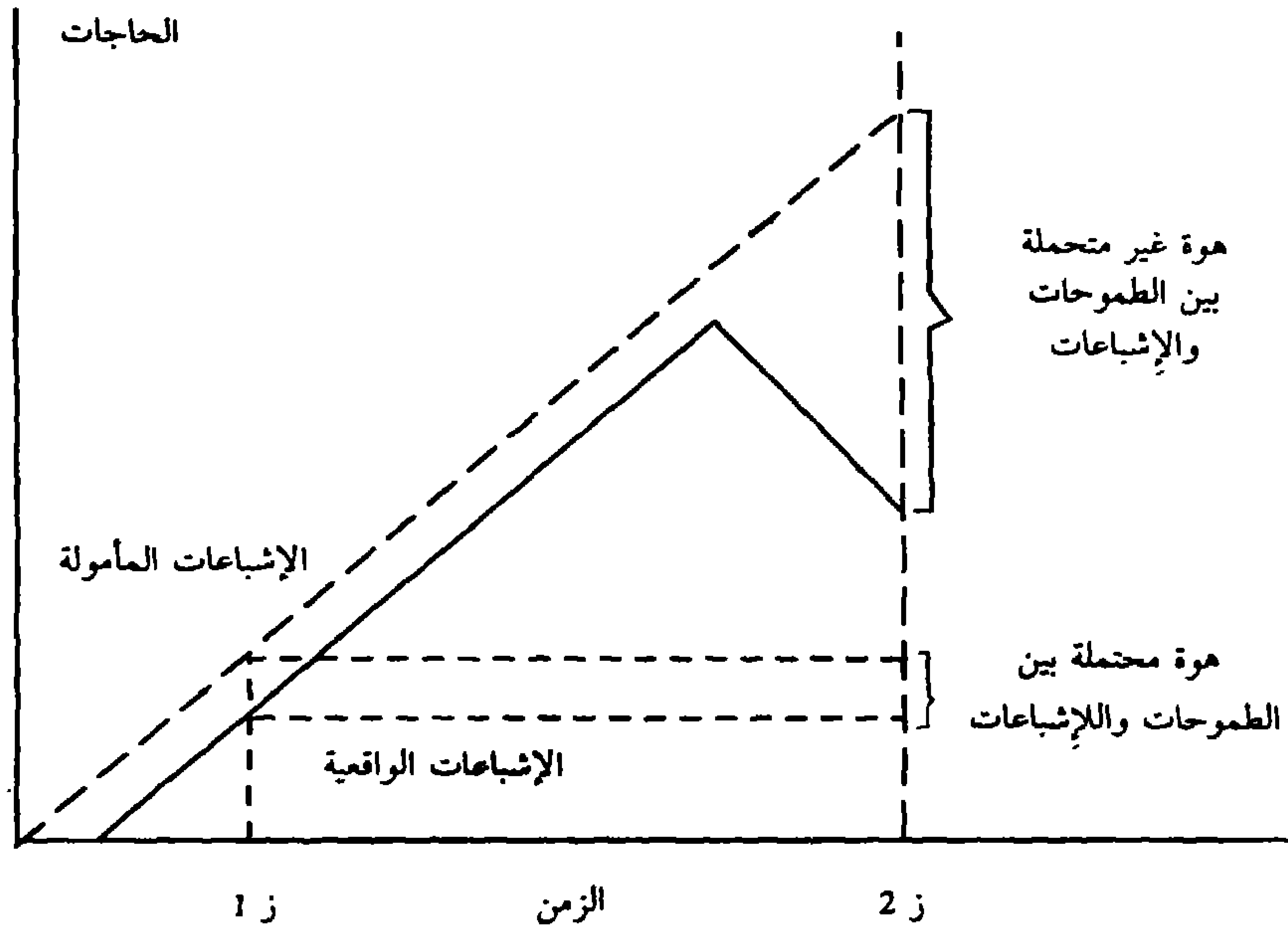
النماذج التسلسلية. وتكمن نقطتها المشتركة في الانتباه الذي توليه لواقع أنَّ السيرورة الثورية تعرف عدداً معيناً من المراحل المتتالية التي تُنتجها منطقياً ديناميتها الداخلية. ويرى كران برينتون[1]، على سبيل المثال، أن مقدمات الثورة تتمثل في اشتداد الصراعات الطبقية، وأزمة شرعية السلطة السياسية التي تثير تحولاً في ولاء المثقفين. وفي فترة أولى، تحاول الحكومة استعمال القوة من أجل مقاومة المطالب، لكنها تفشل بسبب ضعفها العائد، عموماً، لأسباب سياسية ومالية. وفي فترة ثانية، تعود السلطة لثوريين معتدلين يجدون أنفسهم مرفوضين، بشكل مزدوج، من قِبل قطاعات أكثر محافظة، وقطاعات أكثر راديكالية من الرأي العام. وتتميز الفترة الثالثة بالتفوق المطلق للثوريين الأكثر تصلباً، الذين يمارسون سلطة ديكتاتورية. وتنتهي بمحاولة لتوطيد نفسها. وهذا هو «ردّ الفعل التيرميدوري» الشهير، الذي كان تروتسكي يعتقد أنَّ بامكانه كشفه في سياسة ستالين بعد 1924، قياساً على المرحلة التي تلت مباشرة، في عام 1794، سقوط روبسبيير.

ويعود الفضل لأطروحة برينتون، التي قامت على دراسة تاريخية لأربع ثورات، هي: الانجليزية في القرن السابع عشر، والامريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر، والبلشفية في القرن العشرين، في توضيح التسلسلات التاريخية الفعلية، حتى وإن كانت هذه المرحلة أو تلك تكتسي، حسب الحالات، أهمية مختلفة. ومع ذلك فإنها تبقى، أساساً، أطروحة وصفية أكثر مما هي تفسيرية. كما أنها يمكن، أخيراً، أن تسمح بحدوث تبسيطات تحليلية في ملاحظة السيرورات الثورية المعاصرة.

النماذج النفسية ـ الاجتماعية. وهي تركِّز على شدة الكبت الذاتي من أجل تفسير انطلاق السيرورة الثورية. ويؤكد جيمس دايفز، على سبيل

(1) - Crane Brinton, The Anatomy of Revolution, 1er éd., 1938, New York, Vintage Books.

المثال، بأن: «للثورة الحظ الأوفر في الحدوث عندما تتلو مرحلة طويلة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي مرحلة قصيرة من الانقلاب الحاد الذي تتسع بسرعة أمامه الهوة بين التوقعات والمكافآت، وتصبح لا تُحْتَمل. وحينذاك يبحث الكبت، الذي ينجم عنها، وعندما يمتد بشكل واسع في المجتمع، عن أساليب تعبير في العمل العنيف»[1].



على هذا المنحنى جـ (المقلوب) يمثل ز 2 الزمن الذي ستنفجر فيه السيرورة الثورية.

ويَعتبر دايفز، الذي لم يكن بعيداً عن فرضيات توكوفيل[2] الشهيرة، أو حتى ماركس، أن تحليله يطبق أيضاً على الثورة الروسية لعام 1917، وعلى الانقلاب الناصري لعام 1952، كما ينطبق على الثورة الفرنسية لعام 1789، والثورة المكسيكية لعام 1911. إلاّ أن أطروحته تتكيف بشكل رديء مع أوضاع أخرى، كالثورة الصينية، على سبيل المثال. وهي تُبَسِّط، بشكل خاص،

(1) - James Davies, Vers une théorie de la révolution, publié dans P. Birnbaum, F. Chazel, (Dir.) Sociologie politique, textes, A. Colin, 1971, t. II, p. 254.

(2) - Tocqueville, L'Ancien Régime et la Révolution, Gallimard, t. 1, p. 223.

بإفراط مظاهر الأوضاع ما قبل الثورية. إنَّ شعور الكبت ليس له من أهمية سياسية إلاً بشرط تعبئته من قِبل منظمات وقادة يجابهون الحكّام. إلاً أن من المهم بالتأكيد معرفة درجة مقاومة الحكومة للموجة الاحتجاجية (وخصوصاً من وجهة نظر جهازها القهري).

النماذج الاجتماعية ـ التاريخية. وهي تقوم على تحليل مقارَن للظواهر الثورية، وتركِّز على العوامل الإجمالية للتفسير، وذلك من خلال تعبئة الخصائص المشتركة و«الحالات السلبية»، أي الأوضاع التي لم تحدث فيها الثورة.

وفي مؤَلّفه الكلاسيكي «الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية» (1966)[1]، يطمح بارينغتون مور لتفسير الأدوار السياسية التي لعبها الارستقراطيون العقاريون والطبقات الفلاحية في تحوُّل المجتمعات الزراعية الأوروبية إلى مجتمعات صناعية. ويميز المؤَلِّف بين ثلاثة سيناريوهات كبرى للتحديث، وهي: النماذج الديمقراطية والفاشية والشيوعية. ويركِّز مور، وهو يحدِّد موقعه ضمن إشكالية ماركسية، وإن كانت أرثوذكسية قليلاً، دور الطبقات الاجتماعية. وهو يعطي الأفضلية، في السيناريو الأول، للتحالف بين البرجوازية التي تسيطر (كما في الحالة الفرنسية)[2]، والجماهير الفلاحية المتحالفة ضد الارستقراطية العقارية. وفي السيناريو الثاني، تُقَاد الثورة، التي تجري من الأعلى، حول بيروقراطية قوية، مِنْ قِبَلِ برجوازية وسطى وأرستقراطية عقارية تراقب الجماهير الفلاحية القليلةَ الاحتجاج، لكنها تشاطرها القيم القمعية. وفي السيناريو الثالث، أخيراً، تجري الثورة من خلال مشاركة عريضة للجماهير الفلاحية (في روسيا كما في الصين) التي كان عدوها الرئيسي يتمثل في الأرستقراطية العقارية، والحكم الامبراطوري المطلق، في حين أنَّ البرجوازية والطبقات الوسطى الضعيفة جداً كانت تلعب، بكل بساطة، دوراً هامشياً.

(1) - Barrington Moore, Les origines sociales de la dictature et de la démocratie, Trad. Maspéro, 1969, rééd. La Découverte/ Maspéro, 1973. L'ouvrage original porte en sous-titre: Lord and Peasant in the Making of the Modern World.

(2) المرجع السابق ص: 43 وما بعدها.

وتركِّز تيدا سكوكبول، وهي من تلامذة بارينغتون مور، على ظواهر كانت بدون شك قد قُدِّرَت بأقل من قدرها في التحليل السابق؛ وهي تتجلى في وزن العوامل الدولية (هزائم عسكرية بشكل خاص. . .) والدور المستقل للنخب السياسية القادرة (أو غير القادرة) على تعبئة الطاقات الثورية للجماهير[1]. ولهذا السبب، فإنها تُرَكِّز أيضاً على النتائج السياسية البحتة للثورات، أي على بناء نموذج جديد للدولة، يُدَشِّن أشكالاً غير معروفة للمشاركة الشعبية.

وأخيراً، يقترح ايكارت زيمرمان، وهو يقوم بتحليل نقدي للنظريات التي صاغها قبله بعض علماء السياسة، نموذجاً سببياً يتمركز مباشرة حول العوامل السياسية البحتة للثورة. والأمر يتعلق أولاً، برأيه، بالاشارة إلى فقدان النظام السياسي للشرعية، الذي يُشجع عليه عجز الحكّام عن التحكم بأزمة (اقتصادية)، وضرورة مواجهة الجماهير الشعبية المستاءة بعمق. كما يتعلق ثانياً بهروب أفراد النخبة، و لاسيما المفكرين، الذين يمكن للكثير منهم أن يكونوا حينئذٍ جاهزين لتأطير المستأئين في منظمات احتجاجية. ويتعلق أخيراً بدرجة ولاء وقوة قوات القهر، البوليسية والعسكرية. فإذا كانت هذه القوات نفسها مُقَسَّمة أو ضعيفة بسبب هزيمة خارجية، أو كانت مستاءَة من الوضع المُعترَف به لها، فإنَّ احتمال نجاح السيرورة الثورية يجد نفسه مُقَوًّى من جراء ذلك[2].

وهكذا فإن العنف، كتهديد بسيط أو كعمل ملموس، يلعب دوراً كبيراً في زعزعة استقرار النظم السياسية، لكنه لا يكون كذلك غائباً كلياً في الظروف الروتينية. ويبقى احتمال حدوث العنف قائماً بالفعل في صلب السلوك الاجتماعي. ففي الميدان السياسي، يكتسي تأكيد الذات، الفردي أو الجماعي، بُعْداً عدوانياً غير قابل للإصلاح، حتى ولو كان هناك، كما أظهر ذلك بوضوح نوربير الياس، على المدى البعيد، اتجاه لإقامة إكراه ذاتي، مفروض ثقافياً، ويحلُّ محلَّ ممارسة العنف الجسدي الخالص.

---

(1) - Theda Sckocpol- États et Révolutions sociales. La Révolution en France, en Russie et en Chine, 1979, Trad. Fayard, 1985, p. 224 et s.

(2) - E. Zimmermann, Political Violence; Crises and Revolutions, Schenkman, 1983, p. 398 et s.

الفصل السابع

الأحزاب

الأحزاب هي منظمات، ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزي و/ أو المحلي. وهذا التعريف يحيل إلى عدة عناصر مُكَوِّنة سبق أنْ حُلِّلت، بشكل واسع، من قِبل مدارس علمية مختلفة.

إنَّ الأحزاب، كمنظمات، تتعلق إذن بمفهوم المشروع السياسي (ويبر، شومبيتر). ويعني هذا القول قيام أفرادٍ بوضعِ مواردَ، بصفة مشتركة، في خدمة مبادرات وأعمال على المسرح السياسي. وتعطي هذه المشاريع لنفسها حداً أدنى من الصفة المؤَسَّساتية، الأمر الذي يقود إلى جذب الانتباه إلى بُنَاها القانونية (دوڤرجيه).

وتطمح الأحزاب للتعبئة (أوبرشال). وهي تسعى بالفعل لفرض نفسها كممثِّلة للسكان، أو لمشروع مجتمعي، أو «القضية كبرى»... ولهذا ينبغي عليها أن تعمل لجعل الناس يشاطرونها صِحَّة نظراتها، ولإقناعهم بقيمة أهدافها أو برنامجها. ولقيامها بذلك، تدخل في تنافس مع بعضها البعض، في النظم التعددية على الأقل. كما أنها تصطدم أيضاً بمنافسة أشكال أخرى من المنظمات: النقابية، والدينية، والثقافية، الخ...

وتتميز الأحزاب أخيراً بكون عملها موجَّه نحو الدخول إلى المؤَسَّسات السياسية. وهي تريد أن تمارس فيها السلطة، لوحدها أو بالتحالف مع أحزاب أخرى. وتوجد، في العصر الحديث، صلة مميَّزة بين هذا النشاط الإجمالي ومؤسسة الاقتراع العام والشامل، باعتباره طريقة لتعيين الحكام. فاختيار المرشحين، والسعي لتأمين انتخابهم، ودعم عملهم وتنسيقه، هي بعض الوظائف الخاصة، والأكثر وضوحاً، للأحزاب.

وككل فاعل جماعي في الحياة العامة، تكتسب الأحزاب، بسبب الآثار اللغوية، حياة مزدوجة. فهي، من جهة أولى، شبكات أفراد (قادة، مناضلين نشطين، مجرد أعضاء بسيطين) يرتبطون فيما بينهم بعلاقات تفاعل، ويمتلكون، في هذه العلاقات، موارد غير متساوية. فعلى سبيل المثال، يتميز القادة على الأعضاء البسيطين بشيء من الشهرة، المتفاوتة في قوتها من جهة أخرى. ويمتلك بعض الأعضاء امتيازات إدارية أو مالية، بصفتهم مسؤولين على المستوى الاتحادي أو الوطني؛ ويكون بعض أعضاء الحزب أيضاً منتخَبين، يراكمون الولايات الانتخابية، بينما يكون آخرون مرشحون لذلك... وتوجد في داخل هذه الشبكات توترات بين الأشخاص والأتباع؛ كما تنعقد ولاءات، وتُبنى أيضاً عداوات. ويتشاطر أعضاء الحزب المعتقدات المشتركة، بدون شك، ويكون لديهم أيضاً مصالح وتحليلات خاصة.

وعلى صعيدٍ موازٍ لهذا الواقع الاجتماعي الملموس، يوجد الحزب أيضاً على المستوى الرمزي للغة. فتسميته بهذا الاسم يعني العمل على إحياء كيان موحّد، متماسك، ويمكن تبيُّنه كفاعل جماعي. أما المسؤولون، الذين يتولون حق الكلام «باسم الحزب»، فيعطونه وجهاً، وصوتاً. ويُزوّدونه بإرادة، وتحليل، ومواقف متخَذة. إلاً أنهم لا يكونون وحيدين، من جهة أخرى. فالخصوم الذين يتهمونه، أو يدينونه، والمراقبون (الصحافيون) الذين يعلّقون على أفعاله وحركاته، يساهمون جميعاً في بناء المفاهيم، الإيجابية أو السلبية، التي تحيط بالحرف الأول من اسم الحزب، وتعطيه حضوراً تشبيهياً تقريباً على المسرح الاجتماعي. «الحزب قرّر... الحزب يتردد... الحزب يتمنّى.... الخ»؛ وكل هذه التعابير تعبّر عن هذا الواقع، وتُمَوِّهه في الوقت نفسه، واقع أن رجلاً أو مجموعة رجال، يتولون نظامياً مناصبهم، ويعبّرون باسم عدد كبير من الناس، وعوضاً عنهم (وهؤلاء قد لا يكونون بالضرورة على علم بذلك، أو لا يكونون بالضرورة موافقين على ذلك) من دون أن يكون باستطاعة أحدٍ معارضتهم، شرعياً، بفعالية.

لقد وُلِدَت الأحزاب الأولى، بالمعنى الحديث للكلمة، مع ظهور النظم التمثيلية التي انبثقت في بريطانيا العظمى، في القرن الثامن عشر، ثم في فرنسا. ومنذ ذلك العصر، كان النواب، في مجلس العموم، يتجمّعون، ولو

بصفة غير شكلية جداً، تحت يافطة الويكز (Whig) أو التوري (Tory)، بحسب الموقف الذي كانوا يتبنُّونه من الحكومة التي عيَّنها الملك. وبالطريقة نفسها، شهدت الجمعيات الثورية الفرنسية قيام مجموعات نواب اعتادوا على الاجتماع معاً في نوادٍ (النادي البريتوني في الجمعية التأسيسية، أندية الرهبان واليعقوبيين في الجمعية التشريعية. . .) أو الجلوس في المقاعد العليا نفسها («الجبليون» في عهد «المؤتمر» (La Convention)).

لكن توسيع حق الاقتراع هو الذي دفع إلى إنشاء بُنَى دائمة خارج الأسوار البرلمانية. فلكي يتمكن المرشحون من التعرُّف بشكل صحيح على ناخبين يتزايد عددهم باستمرار، أصبح من الضروري بالنسبة لهم أن يقرنوا هويتهم السياسية بحرفٍ أول وبرنامج معروفين على نطاق واسع من قِبل الجمهور. وبصفة مميَّزة، تمَّت في إنجلترة، بعد الإصلاح الانتخابي لعام 1832 فقط، إقامة «جمعيات تسجيل»، أي لجان انتخابية تهدف إلى تسهيل تسجيل الناخبين الجدد. . . وتنظيم حملة المرشح. وفي فترة لاحقة (بين 1867 و1874) تمَّ دمج الكتل البرلمانية واللجان الانتخابية في بُنْية رخوة بما فيه الكفاية، لكنها متواجدة على المستوى الوطني. هكذا وُلِد أول حزبان كبيران: حزب المحافظين وحزب الأحرار. وإنْ لم يكونا بعد إلاَّ آلتين انتخابيتين في خدمة زعيم من الطراز الأول: دزرائيلي أو غلادستون، في ذلك الحين.

وشهد منتصف القرن التاسع عشر أيضاً ولادة جيل آخر من الأحزاب، نتيجة نمو المسألة الاجتماعية وانبثاق الحركة العمالية. فعندما نشر ماركس، في عام 1848، بيان الحزب الشيوعي، لم يكن على هذا التعبير المُثبَّت باللغة الفرنسية أنْ يثير أية أوهام. فهذا الكراس يتوجه إلى «الجناح» الشيوعي من الحركة الثورية، أي إلى تيار فكري راديكالي. ولم يكن «الحزب»، بالمعنى الحديث، قد وُجِدَ بعد. فالحزب الحقيقي الأول، الذي وُلِدَ من الحركة العمالية والثورية، هو «الرابطة العامة للعمال الألمان (A.D.A.V). لكن لاسال (Lassalle) الذي أسَّسه في عام 1863 قتل في مبارزة، في العام التالي. وقدَّم ماركس ترشيحه (بدون جدوى) لخلافته. ومن هذا التشكيل سيولد، بعد الانصهار مع تنظيمات أخرى، الحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني، في مؤتمر غوتا (Gotha)، عام 1875. ويصبح، في داخل الأممية الثانية، زعيماً

ونموذجاً للأحزاب الاشتراكية الأخرى التي ستُفَرِّخ في كل مكان من أوروبا، حتى الحرب العالمية الأولى. وستُظهر هذه التشكيلات، المرتبطة أحياناً بالمنظمات النقابية بطريقة صريحة، حرصاً على تزويد الحركة العمالية بأداة معركة في داخل الأسوار البرلمانية؛ وستلعب فوراً لعبة الانتخابات السياسية، وتحقق فيها نجاحات. لقد كان برنامجها ثورياً، ومع ذلك فانها لم تتخلَّ، من حيث المبدأ على الأقل، عن الأشكال الأخرى للنضال، كالعمل المباشر في الشارع. وكانت بعض هذه التنظيمات أحزاباً جماهيرية؛ بمعنى أنها جذبت اليها عشرات بل مئات آلاف من المنتسبين. وبقيت تنظيمات أخرى، بالعكس، مجرد مجموعات صغيرة، ذات فعالية نضالية ضعيفة، وقريبة من الدوائر الفكرية، أو الفئات الطائفية النشيطة. لكن ما يسمح دائماً بالحديث عنها بعبارات الأحزاب السياسية، إنما هو حضور مرشحيها في الصراعات الانتخابية.

ومع الثورة البلشفية، افتُتِحت في أوروبا مرحلة من عدم الاستقرار العميق، تميزت بظهور أحزاب جماعية من نمطٍ جديد أيضاً. فمن جهة أولى، تجسَّدت بشكل ملموس، في الاتحاد السوفياتي، النظرات التي كان لينين قد عبَّر عنها، منذ عام 1902، في كراسه الشهير: ما العمل؟ وفي مؤتمره العاشر، في عام 1920، أعطى الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي لنفسه قيادة مركزية وانضباطاً جديدياً سيكون مدرسةً يُحتذى بها في كل التنظيمات التي تعلن انتماءها للأممية الثالثة. وعلى خطٍ موازٍ، وبناءً على نموذج فاشية موسوليني الايطالية، ترسخت تنظيمات جماهيرية أخرى، ذات جوهر شمولي (الأحزاب النازية)، وتطلعت، على غرار الأحزاب الشيوعية اللينينية، لتحقيق تعبئة منهجية للأفكار والعقليات، لم تكن معروفة قبل ذلك الحين. وهذه الخاصية، إضافة لرفضها قبول مناهج التعددية الديمقراطية، تميزها بوضوح عن التشكيلات السابقة.

لقد فقد هذا النَسَب الثلاثي اليوم جزءاً من أهميته بعد انهيار المنظمات الناشئة عن النموذج اللينيني. وفرضت المنظومة التعددية للأحزاب نفسها، على نطاق واسع، ظاهرياً على الأقل، فيما وراء منطقتها الجغرافية الأصلية. فهذه المنظومة هي التي تساهم في صياغة السمات المهيمنة للأحزاب المعاصرة.

الفقرة الأولى

الصفة التمثيلية للأحزاب

ليس المقصود هنا القيام، بشكل تجريبي، بملاحظة البنية الاجتماعية للمنتسبين، بغية استخلاص نتائج ميكانيكية، فيما يتعلق بقابلية الحزب «لتمثيل» هذا القسم أو ذاك في المجتمع. فالقضية تكمن، بالأحرى، في تحليل المقدار الذي يمكن فيه إدعاء، أو إثبات، وجود صلة محتملة بين التطلعات الاجتماعية والسياسية لدى السكان والطموحات التي يُعلنها الحزب المعني.

أولاً ـ الأحزاب السياسية والفوارق الاجتماعية

بأية طريقة تعكس التنظيمات السياسية حقيقة التشقُّقات الاجتماعية؟ لإعطاء بعض عناصر إجابة، لا بد من التمييز جيداً بين حالة الأحزاب الواحدة، وحالة الأحزاب المتنافسة في داخل الديمقراطية التعددية.

أ ـ طموح الأحزاب الواحدة

إنَّ السمة المشتركة لهذه الأحزاب هي احتكار الحياة السياسية، حتى وإنْ انتمت، أو تنتمي حالياً، إلى عوالم جغراسية (Géopolitique) مختلفة، الأمر الذي يقرِّب فيما بينها بشكل محسوس. ففي سنوات 1920 ـ 1945، كان هناك أولاً في أوروبا أحزاب ذات نزعة تجمعية (Corporatiste)، فاشية ونازية: في البرتغال ثم في إسبانيا، وإيطاليا، وألمانيا، وأخيراً بطريقة عابرة في كرواتيا، ورومانيا، وسلوفاكيا. ومن جهة أخرى، في البلدان التي كانت تكوِّن حول الاتحاد السوفياتي، وكذلك حول الصين، المعسكر الاشتراكي من عام 1945، وحتى نهاية سنوات الثمانينات، كانت الأحزاب الحاكمة تُعلن

انتسابها المباشر للنموذج اللينيني: الرجوع للماركسية، والمركزية الديمقراطية. وفيما بعد، في الأقاليم التي كانت تتحرر من الدول الاستعمارية كان العديد من حركات التحرر الوطني يتكوّن في حزب واحد، إما قبل الاستقلال أو بعده. وكانت إفريقيا، وكذلك العالم العربي، المجال الرئيسي لانتشار هذا النموذج.

وكانت أغلبية ساحقة من هذه الأحزاب الواحدة تُعلن نفسها أحزاباً **طليعية**. فالحزب، في مفهوم لينين، هو الطليعة المستنيرة للطبقة العاملة، التي يحركها هي نفسها المفهوم الماركسي لموضوع الثورة التاريخي. وعليه فإن هذه الطليعة، المُشَكَّلة من مناضلين مُدَرَّبين في الصراعات الطبقية، ومُربِّين بدقة على المستوى الأيديولوجي، لها الحق في أنْ تعتبر نفسها الممثل الوحيد لتطلعات العمال الثورية. ولهذا السبب، فإنها لن تسمح، بعد وصولها إلى السلطة، بوجود أحزاب منافسة ـ لن يسعها إلاَّ تمثيل الطبقات المستغِلة ـ أو اتجاهات في داخلها ـ لأنها قد تؤدي إلى تقسيم الطبقة العاملة نفسها. إلاَّ أن حزب الطبقة العاملة هذا لن يتألف، بدون شك، من العمال حصراً. فالأمر الأساسي، برأي لينين، هو أن يتبنَّى القادة والمناضلون فعلاً «خطاً بروليتارياً صحيحاً» في تحليلاتهم وسلوكهم. إلاَّ أن هذا لا يُقَلِّل من حقيقة أنَّ الأحزاب الشيوعية، المنبثقة عن النموذج اللينيني، سعت دائماً للرفع من قيمة العنصر العمالي والفلاحي في صفوف أعضائها، و«لَوَت» عند الحاجة، الأُصول الاجتماعية لأعضاء القيادة في النشرات الرسمية الخاصة بالسِيَر الذاتية.

وكصيغة أخرى للحزب الطليعي، اعتبرت بعض حركات التحرر الوطني، بين 1950، و1960، نفسها بمثابة بوتقة الأمة التي ينبغي العمل على بعثها، أو «مقر» مقاومة الشعوب المضطَهَدة للامبريالية (تشي غيفارا). وهكذا تمَّ التخفيف من الصلة المُعْلَنَة بين الطليعة والطبقة الاجتماعية، بالنسبة لما هو قائم في النموذج اللينيني. لكن هذه الأحزاب كانت تستقطب عادة أعضائها من بين صفوف الفئات الوسطى المثقفة التي تشكل رأس الحربة في مقاومة القوى الاستعمارية، وهم: الطلاب، والأساتذة، والموظفون العموميون، وكذلك الفئات الوسطى من التجار وأصحاب المشاريع المستقلين.

ويتضمن إدراك الحزب لذاته كحزب طليعي عدداً من النتائج. فلغة الحزب، أولاً، تستند، غالباً، إلى مذهب حازم، إن لم يكن جامد، يبرّر إدعاء اعتبار نفسه ناطقاً وحيداً باسم ديناميكية إجتماعية معينة. وهذا المذهب كان، بالنسبة للأحزاب الشيوعية، الماركسية، التي حُوِّلَت عموماً إلى كتاب مُقَدَّس، وبالنسبة لأحزاب العالم الثالث، الأيديولوجية القومية والاشتراكية: كالوحدة العربية، بالنسبة لحزب البعث في سورية والعراق؛ و«الاشتراكية الافريقية» في بعض الدول الافريقية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأحزاب لا تتطلع لإقامة علاقات تحالف، قائمة واقعياً على مبدأ المساواة، مع التشكيلات السياسية أو الاجتماعية الأخرى، نظراً لأنها تعتبر نفسها طليعة مستنيرة. وإذا كانت، قبل استيلائها على السلطة، تعقد مثل هذه الاتفاقات، فإنّ هذه الاتفاقات لم يكن لها من معنى إلاّ كمرحلة في السعي نحو المراقبة المطلقة لجهاز الدولة. وهذا هو جوهر سوء التفاهم الأساسي الذي ساد العلاقات بين الاشتراكيين والشيوعيين في أوروبا الغربية من سنوات الثلاثينات وحتى السبعينات.

وقد تطورت الأحزاب الطليعية أحياناً، بعد وصولها إلى السلطة، إلى **أحزاب - شعوب**. وهذه الصيغة للأحزاب الواحدة كُرِّست رسمياً في الاتحاد السوڤياتي أثناء الإصلاح الذي طرأ على النظام الداخلي للحزب الشيوعي في عام 1961. كما جرى هذا التحوّل أيضاً، في بلدان العالم الثالث، بطريقة طبيعية أكثر نظراً لأن هذه الأحزاب، المنبثقة عن النضال من أجل الاستقلال، كان لديها نزعة مباشرة لأن تُنصِّب نفسها كحزب يضم الأمة بأسرها. جبهة التحرير الوطني الجزائرية في سنوات الستينات، على سبيل المثال. وقد تجلّى هذا التحول، أولاً، على مستوى التنسيب. فالحزب كان ينفتح في الواقع على كل الطبقات الاجتماعية، ولاسيما على فئات الناس الذين كانوا يمارسون، أو يطمحون إلى ممارسة، مسؤوليات في القطاعات السياسية، والاقتصادية، والادارية والثقافية. ولهذا الواقع، كان الحزب يتلقى في داخله تنافسات المصالح والمناهج المنطقية الخاصة بهذا القطاع أو ذاك من المجتمع. وخلف الواجهة الثابتة للوحدة المذهبية، كانت الآحادية الأيديولوجية الصارمة تخلي الميدان لتنوّعٍ كبيرٍ في الآراء، والتوقعات والمطالب العملية. وكان نوع من

التعددية الداخلية غير النظامية يقوم في النهاية في داخل هذا النمط من الحزب الواحد الذي تنتشر فيه المنافسات بين الزمر المختلفة، وتُبنى فِيه إئتلافات وتحالفات بين الاتباع (الحزب الشيوعي السوفياتي في عهد بريجنيف، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية في عهد الشاذلي).

وتشترك الأحزاب ذات النزعة التجمعية، الفاشية أو النازية، بالرغبة بإلغاء انقسام المجتمع إلى طبقات أو فئات اجتماعية متنافسة. وهي تدَّعي لنفسها التعبير عن وحدة الأمة، والدولة، والشعب. وبهذا المعنى، فإن مثل هذه الأحزاب كانت تشبه مفهوم الحزب ـ الشعب. لكن هذه التنظيمات لم تشكِّل، عموماً، إلاَّ أداة سلبية في يد الزعيم (هتلر، موسوليني، فرانكو)، ولم تكتسب الاستقلال السياسي الذي قد يسمح لها بأن تصبح المكان المميز الذي تتجابه فيه وتتوافق المصالح المتناقضة بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

ويسعى الطموح المشترك بين كل هذه الأحزاب الواحدة إلى فرض صورة قوة وتماسك حول مشروعٍ ما للمجتمع. ويُعَدُّ اللجوء إلى الاقتراع العام والشامل وسيلة لاختبار قدرتها على تأطير السكان. ولهذا السبب فإنَّ معدل امتناع طبيعي عن التصويت في النظم الديمقراطية التعددية سيأخذ بسرعة معنى الفشل الذي يأخذه تصويت مؤيد لا يقترب من نسبة 99%. وعلاوة على ذلك، فإن الانتخابات يُفترض فيها أن تُسْند شرعية إضافية للحكَّام لأنها تشهد على وجود إجماع، حتى وإن كان لهذا الأخير ـ بسبب عدم توفر خيار ممكن ـ نوعية نفسية وسياسية رديئة جداً.

ب ـ الواقع الاجتماعي ـ التاريخي للأحزاب الغربية

في النظم الديمقراطية التعددية، يتحدَّد موقع الأحزاب بالنسبة لبعضها البعض من خلال الرجوع إلى مذاهب، أو على الأقل، إلى كلمات مميَّزة أيديولوجياً: القومية، الليبرالية، الديمقراطية المسيحية، الاشتراكية الديمقراطية، الاشتراكية الثورية، الفوضوية، وفي الوقت الحاضر البيئية. وفي هذا الميدان، يُفْتَرض بالأحزاب أن تمثل أُسراً روحية، وتيارات فكرية. وبالمقابل، من الاستثنائي أن تدَّعي الدفاع عن مصالح شريحة واحدة من السكان، أو طبقة اجتماعية واحدة. صحيح أن الأحزاب الشيوعية،

والاشتراكية أرادت أن تكون عمالية، لكنه كان لديها مشروع سياسي أوسع. وفيما يتعلق بالأحزاب الفلاحية أو الزراعية، فقد احتفظت دائماً بمكان متواضع في مجمل النظم الديمقراطية الأوروبية (باستثناء الدول الاسكندنافية).

هل يعني هذا القول بأن الأحزاب تبقى مستقلة عن الفوارق الاجتماعية؟ وأنها تتحرك حصراً في عالم الأفكار والمذاهب السياسية؟ على هذا السؤال أجاب ستاين روكان مفصلاً أطروحة ذات فائدة خاصة جداً(1). فهو يرى أن الأحزاب السياسية المعاصرة وُلِدَت على إثر سلسلة من التشققات التي كوَّنت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية منذ القرن التاسع عشر.

ويقع التشقق الأول حول **مسألة الدولة**. فبعض القوى الاجتماعية تتطابق مع الاندفاعة الداعية للمركزية التي تميز نمو السلطة السياسية بدءاً من القرن التاسع عشر. وقد اقترنت الظاهرة نفسها بتقدم الثقافة (واللغة) القومية، وكذلك باتساع المبادلات التجارية التي نزعت عن نفسها أكثر فأكثر الطابع المحلي، بفضل الوسائل الجديدة للاتصالات عبر الطرق والسكك الحديدية. وكثيرون هم، في الوظيفة العامة، وفي المشاريع التي هي قيد التوسع أيضاً، أولئك الذين عاشوا هذه التغيرات برضى، لأنها تقدم لهم آفاقاً أوسع في مجال العمل المهني أو المنافذ الاقتصادية. إلاّ أن قوى اجتماعية أخرى قاومت لأنها أحسَّت أنها مهدَّدة في تقاليدها، وتوازنها الاقتصادي، وهويتها. فالخرق الاقتصادي يُشَوّش أنماط شروط الوجود القديمة، والأرياف لديها أحياناً الكثير مما تخسره من نمو المراكز الصناعية في المدن. وأخيراً، فإن توسُّع الآفاق الثقافية يزعزع وحدة الهويات المحلية، ويُجبر الأقليات الدينية أو اللغوية على تبنّي موقف دفاعي. وهذا التنافس بين ما هو وطني وما هو محلي، يقابله، كما يقول لنا ستاين روكان، الفارق الذي يفصل بين الأحزاب اليعقوبية والأحزاب «الجيروندية». فالأولى كانت تركز على الوحدة السياسية، والادارية، والثقافية واللغوية للبلاد، . وتعمل لصالح الاصلاحات التي

(1) - Stein Rokkan. Citizens, Elections, Parties. Approches to the comparative study of the processes of development. Olso Universitets Forlaget 1970. Analyse présentée en français par D.L.Seiler, De la comparaison des partis politiques, Economica, 1985, p. 109 et s.

توحدها شكلياً. والأخرى، بالعكس، كانت تسعى جاهدة لحماية الخصوصيات المحلية، وتحتفل بالاستقلال الإقليمي تجاه السلطة المركزية، والخصوصيات الثقافية تجاه الثقافة المسيطرة.

ويتعلق التشقق الثاني بمسألة العلاقات بين **الدين والسياسة**. ففي المجتمعات التي تكتسي أكثر فأكثر طابعاً دنيوياً، تحت تأثير الفلسفات العقلانية، تسعى بعض الشرائح الاجتماعية لأن تتطابق بشكل تام مع هذه الحركة، وتطالب بالفصل بين الكنائس والدولة، وكذلك بتهميش سلطة التأثير السياسي للدين. ويكمن الرهان الرئيسي هنا في مراقبة النظام المدرسي والجامعي بسبب دوره المتنامي في نقل القيم. أما الشرائح الأخرى فتسعى، بالعكس، لأن تتطابق مع القوى الدينية التي تقف في وجه هذا الطابع الدنيوي، وتندّد بوجود مجتمع أو مدرسة «بدون إله». ويتمثل هؤلاء، عموماً، بالمؤمنين، فيما عدا استثنائين هامَّين تقريباً: فالبعض، وخصوصاً في أديان الأقليات، يقبل بالفصل بين الدين والسياسة، في حين يدافع اللاأدريون المُحِبُّون للسلطة، أحياناً، عن الكنيسة (الكاثوليكية، أو الانجليكانية، أو اللوثرية. . .) كمبدأ ذي طابع أخلاقي. ويقابل هذه الخصومة الجديدة، الفتاكة في بعض البلدان حتى النصف الثاني من القرن العشرين، الصراع بين الأحزاب المناهضة للكنيسة، وتلك المؤيدة لها.

وينجم التشقق الثالث عن **الثورة الصناعية**. ففي كل مرحلة من مراحل هذه الثورة كانت بعض الفئات الاجتماعية تتطابق بشكل تام مع منطق النمو والتطور الاقتصادي لأنها كانت تستفيد مباشرة منه. وهؤلاء كانوا على حدٍ سواء من بين أرباب العمل أو الأُجراء في الفروع الصناعية التي تعيش حالة توسّع وازدهار. والأُطر الادارية والتقنية وكذلك أعضاء المهن الحرة في كل مرة كان مستقبلهم يبدو متعلقاً، مباشرة، بازدهار المجتمع الصناعي. وهذه الشرائح الاجتماعية كلها تشكل عموماً جزءاً لا يتجزأ من الحضارة المدينية. ومقابلها، كان المَنْسِيُّون، المستبعدون، أو ضحايا النمو ينتمون غالباً إلى العالم الريفي، أو إلى أساليب إنتاج اقتصادي يتميز بهيمنة الاستثمار العائلي: مشاريع صغيرة في الصناعة، والتجارة، والحرف اليدوية، والزراعة. وبالنسبة لهؤلاء كان التحديث يعني، في الواقع، نمو المنافسة وتهميشهم نتيجة ضعف

إنتاجيتهم. ومن هنا نفهم التعارض الخفي بين الأحزاب المؤيدة للتصنيع وأحزاب الزراعيين، أو بين المستقلين والفلاحين.

ويقع التشقق الرابع أخيراً في صلب أسلوب الانتاج الصناعي نفسه، الذي أصبح مهيمناً. وهو يضع وجهاً لوجه، وفي علاقات صراعية غالباً، مالكي وسائل الإنتاج (أرباب العمل)، بل بشكل أوسع المُلاّك، من جهة أولى، والأُجراء، وخاصة أولئك الذين حرموا من كل مشاركة في ممارسة مسؤوليات في المشروع (العمال)، من جهة أخرى. وهذه هي الخصومة الكلاسيكية بين **البورجوازية والبروليتاريا** التي يتمثل التعبير السياسي عنها بالفارق بين الأحزاب المحافظة والأحزاب الاشتراكية، أو أيضاً بين الأحزاب البورجوازية والأحزاب العمالية.

وهكذا يصل تحليل ستاين روكان في النهاية لتعيين ثمانية نماذج مثالية للأحزاب. إلاّ أن أشكالها الصافية نادرة، في الواقع[1]. هناك، بدون شك، أحزاب ذات نزعة استقلالية صارمة أو إقليمية (الفارق رقم 1)، وغالباً ما يكون بعضها ذا تبعية محافظة، والبعض الآخر ذا تبعية راديكالية أو ثورية، كما في بلاد الباسك الاسبانية. وهناك بدون شك الأحزاب التي تكونت تاريخياً كأحزاب طبقية، وهي تتعلق بالفارق رقم 3: كالأحزاب الفلاحية في أوروبا الوسطى أو في الدول الاسكندينافية، أو بالفارق رقم 4: كالأحزاب العمالية. لكن تطورها قادها سريعاً لاستقبال أعضاء من أصولٍ اجتماعية أوسع، كما أن ناخبيها، بشكل خاص، كانوا دائماً من فئات عِدّة. هكذا كان حال الأحزاب الشيوعية التي اعتبرت نفسها طليعة الطبقة العاملة، ولكن كان لها أيضاً قادة وأعضاء من بين الطبقات الوسطى، والفئات المثقفة، وحتى من عالَم العمال المستقلين أو المهن الحرة.

إلاّ أن تحليل ستاين روكان يجب ألاّ يُستعمل من أجل وضع تصنيف للأحزاب الموجودة، وإنما ينبغي، بالأحرى، أن يُستعمل كدليل لقراءة التناقضات والصراعات ذات الحساسيات السياسية، الموجودة حتى في داخل

---

(1) تشير دومينيك بيلاسي (Dominique Pélassy) أيضاً إلى أن هذه التفسخات تطبع بشكل مختلف جداً البلدان الأوروبية، أنظر:
- Qui gouverne en Europe? Fayard, 1992, p. 42 et s.

الأحزاب. فالقادة والأعضاء ينقسمون بين ميولٍ تقع على مستويات مختلفة؛ وهذه الظاهرة هي التي تعطي الأحزاب (ولاسيما الأكبر منها) حجمها السياسي. وهكذا فإن حزب الاتحاد المسيحي الاجتماعي (C.S.U) في باڤاريا، المتحد في ألمانيا مع الحزب المسيحي الديمقراطي (C.D.U)، هو في الوقت نفسه حزب من الفارق 2 (اتجاه اكليروسي)، وحزب من الفارق 3 (وهو يستند كثيراً على العالم الريفي وعالَم صغار التجار وأصحاب المشاريع)، وأخيراً حزب من الفارق 4 (لأنه يحظى بدعم أوساط رجال الأعمال). وهكذا يمكن أنْ تتمثل في الحزب نفسه الأجوبة المعاكسة للمعضلة التي نجابهها. وفي الحزب الاشتراكي الفرنسي، يمكن تبيُّن حساسيات ذات نزعة إقليمية، إلى جانب حساسيات يعقوبية بشكل واضح؛ فهو حزب منغرس في الوسط المديني والريفي على حدٍ سواء، وفي عالم الأطر العليا للوظيفة العامة، وكذلك في عالَم صغار المزارعين الذين يملكون قطعاً صغيرة من الأراضي.

وقد أخذ كلوس ڤون بايم[1] ثانيةً بتحليل ستاين روكان وأطاله مشيراً الى وجود فارقين إضافيين في المرحلة المعاصرة. فحول مسألة الدولة الحامية، يتجابه بالفعل، من جهة أولى، المستفيدون مباشرة من إعاناتها (وكذلك فئات الوكلاء المكلَّفين بتوزيعها)، ومن جهة أخرى، أولئك الذين يُقَدِّرون أنَّ الكلفة الاقتصادية والمالية «لكَرمها» لا تُطاق. وحول مسألة المجتمع الاستهلاكي أيضاً، يوضح أنصار البيئة أهمية العوامل التي تضعهم في موقع مُعَارِض للأحزاب المتعلقة بمسألة النمو، وذلك بعبارات اقتصادية بحتة تتجلى في المطالبة بأسلوب تنمية متميزة أكثر بطابعها النوعي[2].

إنَّ لهذه التحليلات الفضل في إتاحة المجال لرؤية فوارق واقعية جداً، لكنها غالباً ما تجري في داخل الأحزاب، وتكون مُقَنَّعة باللغة والبرنامج اللذين تتبناهما. وبالفعل، فإن قواعد المنافسة السياسية تقود لأن تجعل من

---

(1) - Klaus Von Beyme. Political Parties in Western Democraties, Aldershot Gower, 1985.

(2) حول هذه المواضيع الجديدة، أنظر:

- D. Pélassy: op. cit., p. 64 et s.

الأحزاب الكبيرة مُجَمَّعات لحساسيات متنوعة جداً تتوجه إلى أقصى حدٍ ممكن من فئات الناخبين. وإن مصلحتها الاستراتيجية، من منظور وصولها للسلطة عبر صناديق الاقتراع، لا تكمن في «الالتصاق» بشكل وثيق بالخصومات الاجتماعية؛ لأن ذلك قد يجعلها تجازف بالانغلاق على نفسها داخل «غيتو» أقلية ما طالما كانت المجتمعات المعاصرة مجتمعات متمايزة. إنَّ حزباً لأرباب العمل، أو حزباً للطبقات الوسطى، أو حزباً للموظفين ليس له في المستقبل أمل بأن يصبح حزب أغلبية. وعليه فإن التشكيلات السياسية لا تمثل بوضوح، وأمانة، فوارق المجتمع. بل بالعكس، فهي تخفيها جزئياً، بسبب الضرورة الانتخابية، وتستعمل لغة مفتوحة على كل فئات السكان تقريباً. وتساهم بذلك في استبدال الخصومات الفعلية بين المصالح بخصومات مُقَنْوَنة بموجب معايير مستقلة إلى حد بعيد عن التشققات الاجتماعية. ولهذا السبب يمكننا القول بأن الأحزاب تلعب دوراً في تشويش الصراعات التي تخترق المجتمع، وبذلك تقوم بإداء وظيفة مفارقة على صعيد التهدئة الاجتماعية[1].

ثانياً ـ الأحزاب السياسية ومنطق الانتخابات التنافسية

يمارس وزن الاقتراع العام والشامل في الحياة السياسية تأثيراً ضخماً على أساليب وجود الأحزاب. وفي حين يُستَخْدَم اللجوء إلى صناديق الاقتراع، في النظم ذات الحزب الواحد، لمنح الحكّام الصفة الشرعية واختبار قدرتهم على تأطير الناخبين فقط، يُشكل في النظم التعددية، اللحظة القوية في المنافسة بين التشكيلات المهتمة بالوصول الى السلطة، أو بالبقاء فيها. ولهذا فإن القواعد والمناهج المنطقية التي تحكم هذه المنافسة تمارس تأثيراً عميقاً جداً على استراتيجيات الأحزاب، ولغاتها، وبرامجها. ومن وجهة النظر هذه نميز بين الأحزاب الادارية (Les partis gestionnaires) والأحزاب الاحتجاجية.

(1) - Ph. Braud. Le suffrage universel contre la démocratie, PUF, 1980, p. 51 et s.

أ ـ الأحزاب الإدارية

وهي أحزاب مقيمة بالقرب من السلطة. وهذا يعني أنها مهيأة بصفة روتينية الى حدٍ ما، ووفقاً لتقلبات التناوب الديمقراطي، لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي. وتؤثر ممارسة هذه الأحزاب لمسؤوليات الدولة أو انتظارها المتوقع لعودتها لتولي الشؤون العامة على لغتها واستراتيجيتها، بشكل دائم، سواء كانت أحزاباً محافظة أم إصلاحية، أو كانت متجهة نحو اليمين أو الوسط أو اليسار.

ومن وجهة نظر حجم هذه الأحزاب وقاعدتها الانتخابية يمكن التمييز بين التجمعات ذات النزعة الأغلبية وما يمكن تسميته **«بنقابات المنتَخَبين»**. وهذه الأخيرة لا تتشكل إلاّ لكي تسمح لأعضائها بالاستفادة من التشريع الانتخابي أو من وضعها الاستراتيجي عندما يكون التحالف معها أمراً لا بد منه من أجل تكوين أغلبية حكومية. ولا تملك هذه الأحزاب قاعدة اجتماعية حقيقية، نظراً لافتقادها لأعضاء مناضلين ولهياكل منظَّمة؛ كما أنها لا تملك مشروعاً سياسياً حقيقياً ذا حدود مُثَبّتة. وهي تبقى على قيد الحياة طالما كانت تستفيد من نمطين من العوامل المواتية: من جهة أولى غياب أغلبية واضحة تجعل من مؤازرتها أمراً ثميناً من الناحية الاستراتيجية، ومن جهة أخرى، وجود شخصيات ذات قاعدة شعبية قوية (النواب ـ رؤساء البلديات على سبيل المثال) تضمن استمرارية صورة الحزب لدى الجمهور. وهذا هو حال العديد من أحزاب يسار الوسط الصغيرة في عهد الجمهورية الرابعة بفرنسا (تجمع الفالوازيين؛ R.G.R؛ U.D.S.R)، وفي إيطاليا المعاصرة (P.S.D، والجمهوريون)، أو حال بعض التشكيلات المنشقة التي يشجع على ظهورها في إسرائيل نظام التمثيل النسبي المتكامل (المنشقون عن الليكود، أو عن حزب العمل، أو الأحزاب الدينية).

وتمتلك **التجمعات ذات النزعة الأغلبية** وزناً سياسياً وصورة عامة أقوى بكثير بسبب عدد ناخبيها وأهمية الولايات الانتخابية التي تحتلها. وهذان العاملان هما بالفعل المؤشران الرئيسيان للصفة التمثيلية في النظام الديمقراطي التعددي. إنَّ الأمر يتعلق، على الصعيد الملموس، بتشكيلات كبيرة تتناوب

على السلطة بعد الحكم الذي تصدره صناديق الاقتراع[1]. وتملك هذه التجمعات ذات النزعة الأغلبية لغات واستراتيجيات سياسية يحكمها منطقان متعاكسان. الأول هو منطق إغراء كل الاتجاهات، حيث يسعى كل حزب لإيقاظ المصلحة لدى كل الفئات المهنية وكل شرائح السكان. ولا يكون قادراً على إهمال الشباب، والنساء، والمتقاعدين...؛ فالأحزاب اليسارية تسعى جاهدة لتطمين العمال المستقلين، وقادة المشاريع والمُدَّخرين؛ بينما تشير الأحزاب اليمينية الى حرصها على الأسر ذات الدخل المتواضع، وصغار الأجراء. وهذه الظاهرة تعمل بشكل خاص على تقريب الوعود والبرامج من بعضها البعض.

لكن هناك منطقاً آخر ينبغي إحترامه: إنه منطق الموقع السياسي؛ وهذا يعني، في الواقع، ضرورة الحفاظ على صورة وهوية خاصة. فالجهد المبذول من أجل كسب ناخبين جدد ينبغي ألاَّ يؤدي بالفعل الى تنفير كسب عدد أكبر من الناخبين الآخرين، الذين يمكن، خصوصاً، أن يختاروا الامتناع عن التصويت أو التوجه نحو أحزاب أكثر تطرفاً. ومهما كانت هذه التجمعات ذات النزعة الأغلبية متعددة الفئات، أي «تلتقط كل الأطراف» (Catch all parties) كما تُسَمّى، فإن لديها جذوراً تاريخية في معاقل اجتماعية محدَّدة. ففي الأُجراء والكاثوليك الذين يمارسون الطقوس الدينية يميلون تقليدياً وطواعية نحو اليمين؛ في حين أن عمال الصناعة وأُجراء الوظيفة العامة يميلون نحو اليسار؛ أما أحزاب الوسط فتتوجه للمزارعين في بعض المناطق، بيما تقيم الأحزاب الاشتراكية صلات وثيقة مع المنظمات الكبرى للمعلمين والدوائر الفكرية العلمانية. إن الخطاب المسكوني جداً يخاطر بإثارة سخط هذه النُوَى الصلبة؛ إلاَّ أن استمرارية التشكيلات السياسية ترتكز، بمقدار كبير، على الدعم الثابت لقاعدة نضالية وانتخابية مخلصة. ولكي تتجنب هذا التحلُّل في الهوية تحترم أحزاب التجمع تقاليد لغوية: الاستناد الإلزامي لمذاهب معينة، حتى وإن كان لديها قليلاً من المضامين الواضحة (كالليبرالية،

(1) من أجل عرض ممتاز لهذه الأحزاب في أوروبا، أنظر: - Dominique Pélassy, op. cit., p. 44 et s.

والاشتراكية، والانسانية)؛ والاحترام الطقسي المقدَّم «لرجال كبار» مثل جان جوريس، وانطوان بيناي، وشارل ديغون، في فرنسا؛ وكلمات بارزة تحيل الى مقولات تحليل بسيطَة بما فيه الكفاية لهيكلة الميدان الأيديولوجي حتى لدى ناخبين قليلي الاطلاع أو التيقُّظ: تخفيف أعباء المشاريع/ هدايا لأرباب العمل، مسؤولية رئيس المشروع/ تضامن اجتماعي...

وبناء على عدد الأعضاء المناضلين فيها، يمكن تقسيم التجمعات ذات النزعة الأغلبية الى فئتين. فهناك أولاً الأحزاب الجماهيرية ذات الأعضاء الكثيري العدد، المؤطرين في بُنَى مؤَسَّساتية متنوعة (على سبيل المثال: خلية، شعبة، فرع)؛ وهذه البُنَى تتفق عموماً مع أبعاد الدوائر الانتخابية. وهناك ثانياً، بالعكس، أحزاب الأطر التي لديها قاعدة ضيقة من الأعضاء؛ وهي بالأحرى عبارة عن أندية مُنْتَخَبين، ومرشحين محتمَلين، مترابطين على المستوى الوطني. أما الانضباط الداخلي، وكذلك الاهتمام بالتأملات المذهبية أو البرامجية فيكون فيها أضعف بكثير.

وتُعَدُّ التجمعات ذات النزعة الأغلبية قبل أي شيء أحزاب ناخبين (على حد تعبير جـ. شارلوت). وهذا يعني أنها تنزع لاستقطاب تمثيل ما يُسَمَّى «بالأغلبية الصامتة»، وهي كتلة الناخبين القليلي الاهتمام بالسياسة، والقليلي التأهيل لفهم آلياتها الحقيقية، والمعنيين قليلاً برهاناتها، في الظروف العادية على الأقل. وفي فرنسا، يُعلن أكثر من نصف المواطنين الذين يتوجهون إلى صناديق الاقتراع أنهم لا يهتمون، أو يهتمون قليلاً، بالسياسة[1]. وفي هذا المرمى الانتخابي العريض يُعَدُّ خطر التنفير كبيراً؛ ومن هنا ينبع ميل هذه الأحزاب لتبني لغة مُهَدِّئة تجنبها الحركات غير المنتظرة أو المساعي المغامرة. وعليه فإنها تُعتبر أيضاً من حيث النزعة أحزاباً متعددة الفئات أو الطبقات. وبالفعل، فإن الأغلبية السياسية في المجتمعات ذات التمايز الاجتماعي الكبير لا تُبنى بدعم انتخابي من طبقة اجتماعية واحدة. إلاَّ أن للناخبين مصالح متباعدة بل متناقضة. فسكان المدن وسكان الأرياف، والعمال الموظفون،

(1) أنظر على سبيل المثال:

- Cevipof, L'électeur français en questions, Presses de la FNSP, 1990, p. 132.

وطالبو العمل ومن لديهم عمل، والشباب والمتقاعدون. . . الخ لديهم جميعاً تطلعات أو متطلبات لا تتفق مع بعض بالضرورة. ولهذا فإن التجمعات ذات النزعة الأغلبية ستتبنى علناً لغة حذرة، ذات مخارج متعددة، متلألئة بما فيه الكفاية لتُغْري، ومُبهمة الى حد ما لكي لا تصدم أحداً. ولهذا السبب تُسْبَر بشكل منهجي أثناء الحملة الانتخابية الامكانيات التي تفتحها الصيغ الحادة والمتوازنة في آن واحد: «التغيير مع الاستمرارية»، «احترام الاختلافات كعامل لتوثيق الاتحاد»، الاصلاح الجريء الذي يحترم المكتسبات».

ب ـ الأحزاب الاحتجاجية

وهي تولد، في البداية، من الرفض. وتسعى لأنْ تشقّ لنفسها طريقاً لدى الناخبين من خلال استقطاب الاستياء أو الكبت، الأمر الذي يلوّن على الفور بشكل انفعالي اللغة السياسية التي تتبنّاها. وتجعل بعض هذه الأحزاب من نفسها ناطقة باسم مجموعات اجتماعية تنظر لنفسها باعتبارها مجموعات مضطهَدة أو مستبعدة من اللعبة السياسية. وقد لعبت الأحزاب الشيوعية الغربية هذا الدور إزاء الطبقة العاملة، وبعض فئات المزارعين أيضاً. كذلك سعت بعض أحزاب المزارعين أو الفلاحين، وأحزاب «الطبقات الوسطى»، في فترة ما بين الحربين، لأنْ تتكون بهدف وقف تطور اجتماعي كان غير مواتٍ لها. لكنّ شروط المنافسة الانتخابية لا تكون ملائمة للأحزاب التي تلتصق حصراً بما تنتظره مجموعة إجتماعية واحدة، وتنغلق على نفسها في داخل غيتو أقلية، لن تنجح، على كل حال، في أنْ تؤَمِّن لنفسها احتكار تمثيله. ومن هنا نشأ فشل الأحزاب النسائية، وزوال الأحزاب ذات القاعدة الفئوية أو الدينية البحتة، إلاّ في إسرائيل.

وتتكوّن أحزاب احتجاجية أخرى بالأحرى حول مطالب أهملتها التجمعات ذات النزعة الأغلبية، إما سهواً، أو لأنها قابلة خصوصاً لأن تقسّم ناخبيها. وهكذا كان العداء للنمو الاقتصادي الوحشي أو رفض الاستخدامات المدنية والعسكرية للطاقة الذرّية، يشكل البرنامج السياسي لأحزاب حماية البيئة في أوروبا الغربية، بدءاً من سنوات السبعينات. كذلك، كانت نزعة العداء العلني للأجانب هي السمة المشتركة بين أحزاب اليمين المتطرف التي ولدت ثانيةً في سنوات الثمانينات. وأخيراً، فإن بعض الأحزاب الاحتجاجية

تفضل البقاء كشهود مذهولين على «قضية كبرى»، دفنها تقريباً التطور الاجتماعي: إنها، في عصرنا الراهن، الأحزاب الملكية في فرنسا، أو الجمهورية في الدول الاسكندينافية، والمجموعات التي تكنّ الحنين الى تروتسكي، وستالين وماو. لكن دورها يكون غالباً سياسياً أقل مما هو علاجي: بمعنى أنها تدير الاضطرابات الناشئة عن مأتم مستحيل.

وتسعى الأحزاب الاحتجاجية لأن تفرض نفسها في المشهد السياسي بتبنيها لغة فظة تقطع صلاتها بالحذر المهدئ للتجمعات ذات النزعة الأغلبية. فمن السهل عليها أولاً التنديد بممارسات «السياسة السياسية»، لأنها لا تتطلع حقيقةً لممارسة السلطة، على المستوى الوطني على الأقل. وهي تجد خصوصاً مبرر وجودها في قدرتها على تحمّل عبء قضية مجتمعية، لا تستقطب الإجماع، أو تثير القلق. وهكذا يبني القادم الجديد لنفسه هوية تستمد قوتها من المزاج الأقصى بين هذه القضايا المتروكة للتصفية. وفي الفترة الأخيرة، تمثّل هذا الأمر بمسألة الهجرة الأجنبية التي استحوذت عليها القوى الجديدة لليمين المتطرف، وكذلك بمقاومة النزعة الصناعية أو الانتاجية المدمرة للمنظومات البيئية لدى «الخضر». وقد استقطبت مواقفهم الواضحة، والقاطعة، الاستياء ونشّطت الالتزام النضالي عندما أصبح الظرف السياسي مواتياً.

وبالطبع فإنّ الأحزاب القائمة تواجه هؤلاء «القادمين» الجدد بمقاومة. وقد بيّن غيوم سانتوني، على سبيل المثال، المنظومتين الدفاعيتين الكبيرتين اللتين استخدمتهما الأحزاب المسيطرة ضد حركة أنصار البيئة. وهما: الحفاظ على الحواجز القانونية التي تجعل انطلاقة الحركات الاحتجاجية أكثر صعوبة، وهي تتجلى في أحكام القوانين الانتخابية، وأنظمة التمويل غير المواتية للتشكيلات الصغيرة؛ ومحاولات استعادة المواضيع (تغيير اتجاه البرامج)، والناخبين («كنا دائماً من أنصار البيئة»)، والقادة (عروض الترقية السياسية)(1).

وتواجه الأحزاب الاحتجاجية، في معركتها لاكتساب صفة تمثيلية

---

(1) - G. Sainteny, La constitution de l'écologisme comme enjeu politique en France, Thèse Université Paris 1, 1992.

سياسية حقيقية، وللخروج من وضعها الهامشي، نمطين من العقبات. الأولى تعود لكون عوامل استياء الناس لا تضاف لبعضها البعض وإنما تتناقض. فالجبهة الوطنية التي يرأسها جان ماري لوبان التي تدافع بقوة عن قضية صغار التجار المعادين «لموظفي الدولة» يمكن أن تنفّر العاملين في الدولة الذين قد يكونوا حساسين تجاه انتقاداتها اللاذعة المعادية للمهاجرين. كما أن عدداً من الناخبين الشيوعيون لا يقرُّون تهجمات الحزب الشيوعي على الاشتراكيين، وأن أغلبية من الناخبين المؤيدين لجان ماري لوبان لا يوافقون على حدّته ضد حزب التجمع من أجل الجمهورية (R.P.R)، أو الاتحاد الديمقراطي الفرنسي (U.D.F). أما العقبة الثانية، فتتجلّى في ضرورة عدم إخافة الناخبين المتعاطفين الذين يتبنُّون تحليلات الحزب، لكنهم يخشون صيغتها الفظّة ومبالغاتها. ويوضح تاريخ الحركات الاحتجاجية وجود عتبة لقابليتها للاحترام، عتبة لا يتم تجاوزها إلاً في حال تخليها عن التحليلات الراديكالية جداً، وعن أسلوب عمل سياسي بعيد جداً عن الممارسات السياسية التقليدية[1].

وللمفارقة، فإنَّ النجاحات الانتخابية للأحزاب الاحتجاجية تكرهها على مجابهة مأزق صعب. فمن غير الممكن، بالفعل، الحفاظ بشكل دائم على ناخبين ومنتخَبين في ظل الانعزال السياسي. وعلى المدى الطويل، يوجد هناك أثر مُجَمِّد للعجز عن الدخول في تحالفات مع شركاء معتدلين. وفي كلا الحالتين، يوجد خطر إثارة خيبة أمل الأعضاء المتشددين الذين انتسبوا للحزب منذ تأسيسه، وخطر إضعاف هويتهم الاحتجاجية نتيجة «تسويات» (تلوثات؟) ممارسة السلطة. إنَّ موقف الحزب الشيوعي الفرنسي، بدءاً من عام 1977، تجاه اتحاد اليسار، يوحي بهذا النمط من الخطر السياسي. وبالمقابل، فإن أحزاب اليمين التقليدي، في ألمانيا ڤيمار، إذا كانت لم تنجح، كما كان يأمل فون شليشر أو ڤون بابن، في السيطرة على الحزب النازي، فإنَّ ذلك حدث لأن ألمانيا كانت في حالة أزمة عميقة اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ومؤسساتية في آن واحد.

---

(1) أنظر، على سبيل المثال، فضائل وحدود أسلوب تابي (Tapie) في العمل السياسي.

وهكذا فإن إعادة تركيب المشهد السياسي، في المجتمعات الديمقراطية، يمرُّ أحياناً باندماج حزب احتجاجي في اللعبة المؤَسَّساتية العادية. لكن هذه الظاهرة تبقى استثنائية، فكثير من أحزاب هذا النمط نُذِرَت لتبقى هامشية، ولتقوم بوظيفة خُرَّاج تثبيت للناخبين المستائين، وحافز للأحزاب «المستقِرَّة».

الفقرة الثانية

دور الأحزاب

تُساهم عدة عوامل في تنويع الوظائف التي تقوم بها الأحزاب. ويعود بعضها للبيئة الاجتماعية والسياسية التي توجد فيها: نظم ديمقراطية تعددية، أو نظم ديكتاتورية؛ أُمم مصنَّعة أو بلدان ذات مستوى نمو اقتصادي ضعيف؛ مجتمعات يتحقق فيها إجماع قوي على الصعيد الثقافي، أو تخترقها، بالعكس، توترات داخلية خطيرة. أما البعض الآخر فيعود للخصائص الخاصة بكل حزب: حجمه، صفته التمثيلية، أيديولوجيته، مشروعه السياسي. فليس هناك، ظاهرياً، أي شيء مشترك بين حزب إقليمي متواضع، محروم من ممثلين له في البرلمان، وأحزاب مسيطرة كالحزب الديمقراطي المسيحي في إيطاليا، والحزب الاجتماعي الديمقراطي في السويد، والحزب المحافظ في بريطانيا.

ومع ذلك، فلأن هذه الأحزاب كلها تُعَدُّ من أجهزة المنظومة السياسية، ولأنها تتطلع كلها للمشاركة المباشرة في سلطة الدولة، ولأنها أخيراً تسعى كلها لأن ترفع إلى أقصى حدٍ من صفتها التمثيلية، فإن من الممكن، من دون التقليل من قيمة التباينات الضخمة التي تفصل فيما بينها، التأكيد بأنها تتولى وظائف ذات طابع واحد، وبفعالية متفاوتة جداً بالطبع. إنَّ فئة واحدة من هذه الأحزاب تستبعد نفسها، في الواقع، من التحليل: إنها الأحزاب الميليشيات، وهي منظمات شبه عسكرية لا تتطلع للاستيلاء على السلطة إلا بالعنف، ومن دون اللجوء حصراً لوسائل سياسية بحتة. وما عدا هذا الاستثناء، تُعَدُّ الأحزاب كلها، في آن واحد، آلات انتخابية، وحلبات للجدل (سياسياً) وأدوات للتكيُّف الاجتماعي.

أولاً - الأحزاب كآلات إنتخابية

إنّه المظهر الأكثر وضوحاً لنشاطها في النظم الديمقراطية التعددية. فالاستحقاقات الانتخابية تُفَعِّل حياتها الداخلية، وتعمل على تناوب فترات التعبئة الكثيفة والسلبية النسبية (أو الكلية).

إنَّ الوظيفة الأولى للأحزاب، من وجهة النظر هذه، هي **انتقاء المرشحين للانتخابات** المحلية والوطنية. ومجرد دخولها في المعركة يكفي لتمييزها عن مجموعات المصالح. وقد يحصل استثنائياً، بدون شك، أن تدافع بعض هذه المجموعات أمام الناخبين عن مصالحها الخاصة. وهذا ما حصل، في فرنسا، عندما قدَّمت منظمات الصيادين مرشحين للانتخابات الأوروبية في عامي 1989 و1994، وكذلك في الانتخابات الاقليمية لعام 1992. وعندما يبقى هذا المسعى معزولاً، يتعلق الأمر بالتعبير بانتظام عن استياء بطريقة استعراضية بشكل خاص. أما إذا تعلق الأمر، بالمقابل بتغيير دائم بالاستراتيجية فإن هذا يعني تحوّل المنظمة الى حزب حقيقي. وهذا ما حدث، في عام 1956، بالنسبة لمجموعات الدفاع عن التجار والحرفيين التي تحولت الى «إتحاد الدفاع عن التجار والحرفيين (UDCA)، بقيادة بيار بوجاد (P.Poujade).

وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء في القواعِد حقوقاً متفاوتة في اتساعها. ويحصل أحياناً، كما في بعض الولايات الامريكية، أن تكون الجمعيات الابتدائية مفتوحة لغير المنتمين الذين يشاركون في عملية التعيين. ومع ذلك فإنّه يبقى استثنائياً أن لا تحتفظ القيادة المركزية للحزب لنفسها، على الأقل، بحق تثبيت الترشيحات التي جرت على الصعيد المحلي. ومن المعتاد أكثر أن تعطي نفسها حق التأثير على هذه الترشيحات، بل وتقريرها. وفي الأحزاب ذات البنية الداخلية القوية، تكون الاجراءات محددة بالأنظمة، أو في أحزاب الأطر ونقابات المنتخَبين فإن أسلوب التعيين يتعلق، بالعكس، بطرق اختيار لا شكلية، تُصادق عليها السلطة القيادية.

ويُعَدُّ اختيار المرشحين مساوياً، عملياً، لانتخابهم في حالتين بارزتين: الأولى، عندما يكون هناك حزب واحد يحتكر لمصلحته حق تقديم

المرشحين للانتخابات؛ والثانية، هي حالة الانتخابات التنافسية التي تعتمد أسلوب التمثيل النسبي، حيث يُعَدُّ وضع المرشح في مرتبة جيدة من قائمة حزبٍ له جمهور انتخابي قوي، مساوياً لليقين بأنه سيُنتخب (وخاصة عندما يتعلق الأمر، كما في الانتخابات الأوروبية، بقائمة طويلة جداً في دائرة واسعة جداً). ومن شأن هذا الوضع أن يُعَزِّز امتيازات القيادة المركزية للحزب.

إلاَّ أنه تنبغي الإشارة، مع كي لاوسون، إلى شيء من الانحراف في هذه الوظيفة، على الأقل في الآلات الانتخابية الامريكية الكبيرة. فكثير من المرشحين للانتخابات هم أناس عرفوا كيف يحصلون على دعم شخصيات أو مجموعات غير حزبية غنية وقوية؛ وهذا الأمر يسمح لهم بالحصول على ترشيح الحزب الذي لم ينتموا إليه، أحياناً، إلاَّ في اللحظة الأخيرة. وفي هذه الحالة، لا تكون الأحزاب هي التي تقوم، حقاً، بمهمة انتقاء المرشحين؛ بل تُفْرَض عليهم الاختيارات تحت تأثير الإكراه الخارجي[1]. وقد أخذت بعض إشارات هذا النمط من التطور بالظهور أيضاً في فرنسا، كما يشهد على ذلك مثال الحزب الراديكالي، في عام 1970، الذي نصَّب جـ. جـ. سيرفان شريبر رئيساً له، ومثال الراديكاليين اليساريين الذين انضوا، بعد عام 1993، تحت لواء رجل الأعمال برنارد تابي.

أما الوظيفة الثانية للتشكيلات السياسية فهي **تعبئة الدعم** بغية مجابهة المعركة الانتخابية في أفضل الشروط. وفي هذا الصدد، تمتلك الأحزاب القوية التنظيم أوراق خاصة للنجاح. فهي تضع تحت تصرف مرشحيها قوة جهازها. ويعني هذا الأمر موارد مالية مستقلة عن الإعانات المالية الاستثنائية التي تُجْمَع أثناء الحملة. كما يعني، بشكل خاص، ترويض النشاطات الدعائية، الذي يُكْتَسَب بالتجربة: توزيع المنشورات والصحف، إلصاقات الملصقات، تنظيم زيارات منزلية للناخبين، الاستدلال على مختلف المجموعات ـ المستهدفة في داخل الدائرة الانتخابية. صحيح أن النمو المعاصر للجوء للشركات المتخصصة في التسويق السياسي يُقلل إلى حدٍ كبير

(1) K. Lawson, Why We Still Need Real Political Parties, Publié dans J. Burns, (Ed.) The Democrats Must Lead, Westview Press, Boulder, 1992, p. 17.

من هذه الميزة النسبية، وخاصة إذا كان الحزب يمتلك وسائل مالية ضخمة جداً. وبالمقابل، فإنَّ ما يضمنه التنظيم القوي لحزبٍ ما بشكل خاص إنما هي أوراق النجاح التي يتوفر عليها الإنضباط النضالي الذي يُجَنِّب حدوث تنافر التحليلات والاستراتيجيات أثناء الحملة: إنَّ لها دائماً أثراً سلبياً على الجسم الانتخابي. وفي الانتخابات المحلية والاقليمية خاصة، وفي الانتخابات التشريعية كذلك، لا يكفي حضور القادة الوطنيين في وسائل الاعلام الكبيرة (تلفزة، إذاعة، صحافة مكتوبة) لتعويض غياب البنى الحزبية الديناميكية في الميدان. بل يجب أن يحصل إضعاف معاصر للأحزاب الجماهيرية الكبيرة، وتزايد في دور المال في الحملات الانتخابية من أجل تقليل المسافة التي تفصل في هذه النقطة بين أحزاب الأُطر والأحزاب الجماهيرية.

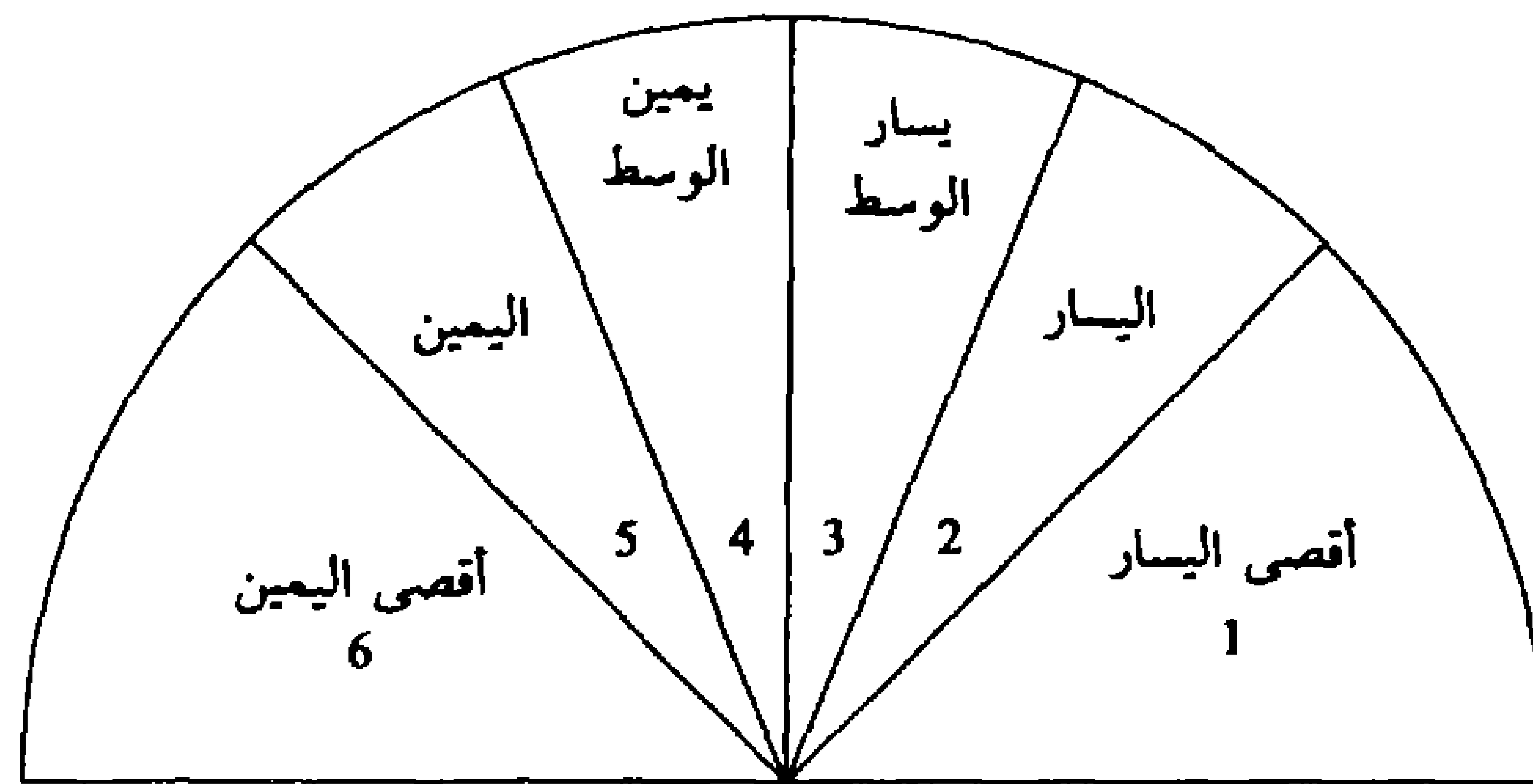
وتكمن الوظيفة الثالثة، أخيراً، **في اختيار القادة الوطنيين**. إن تكريس الأشخاص في هذا المستوى يُعَدُّ، في الأحزاب الأكثر أهمية، شرط الوصول إلى أعلى الوظائف في الدولة، إما بشكل آلي في أنظمة الحزب الواحد، أو على أساس تناوب في النظم التعددية. ومع ذلك، فإننا نتردد في الحديث عن اختيار يجريه الحزب؛ لأن التعبير يحمل في طياته هنا الكثير من الغموض. إنَّ الأمر يحتاج إلى كثير من الجهد لكي يكون لدى القاعدة النضالية، واقعياً، الامكانية «لاختيار» قادتها، على يد «مؤتمر» على سبيل المثال. إنَّ القادة يكونون غالباً قادرين على مراقبة الهيئات التقريرية التي يُفْتَرض فيها أن تنتخبهم أو تُثَبِّتهم في مناصبهم. وفي هذه الحالة يكون الصراع من أجل الهيمنة على القمة محصوراً في داخل دائرة ضيقة من «الشيوخ» المُؤَثِّرين. وهذا هو الحال بصفة خاصة في الأحزاب ذات القاعدة المحدودة العدد من الأعضاء (التي تُسَمَّى بأحزاب الأُطر) أو في الأحزاب ذات البنية المركزية القوية (الحزب الشيوعي، روابط اليمين المتطرف، الخ).

وفي نظم التعددية الحزبية، يكون على الأحزاب عموماً أن تعقد فيما بينها تحالفات للوصول الى الأغلبية الانتخابية، أو للأغلبية البرلمانية بعد الانتخابات. وهذه الضرورة تخلق صعوبات لأن الأحزاب القريبة من بعض سياسياً تكون في النظم الديمقراطية التعددية خطيرة انتخابياً كما هي الأحزاب الخصمة.

ويتأثر وضع الشركاء / الخصوم هذا بقوة بقواعد اللعبة التي يطرحها القانون الانتخابي. فإذا وُجِدَ نظام تمثيل نسبي صافٍ بصفة خاصة، فإن الاستقلال المتبادل للأحزاب أثناء الحملة الانتخابية، يكون أقوى. ولا تُطرح مسألة التحالفات قبل الانتخابات، وإنما بعد ظهور النتائج. أما أثناء الحملة الانتخابية، فإن حرية التقاتل المتبادل تبقى تامة وكاملة، شريطة معرفة كيف تُنسى فيما بعد الضربات وتُدْمَل الجروح بين الأحزاب التي ستُكَوِّن الأغلبية الحكومية. أما إذا وُجِدَ، بالعكس، نظام تمثيل نسبي مُخَفَّف جداً، أو أسلوب انتخاب أكثري، فإن الترابط يفرض قانونه منذ الدخول في المنافسة الانتخابية: عقد اتفاقات تنازل متبادل بغية الدخول في الدورة الثانية من الانتخاب، أو تقاسم الدوائر الانتخابية منذ الدورة الأولى وتقديم مرشحين وحيدين فيها.
وعليه فإنه يكون من المناسب التوفيق بين مطلبين متناقضين: تعبئة الحد الأقصى من الناخبين بكل الوسائل الممكنة، وصيانة تماسك التحالف. فأثناء الحملة الانتخابية، يهيمن الهمّ الأول ويمكن أن تحدث بعض البقع (مرشحون منشقون ضد مرشح الاتحاد، مجادلات بين المرشحين المرتبطين باتفاق تنازل متبادل في الدورة الثانية) التي تزعزع تماسك التحالف. وغداة الاقتراع يفرض نسيان السُباب نفسه، بالعكس. إنَّ الناخبين، مثلهم مثل المناضلين، يُحَيِّرهم أحياناً هذا السُبَاب. ومع ذلك فإن هذا الإرتداد الذي يُغذِّي نوعاً من العداء نحو رجال الحزب المتهمين «بتغيير آرائهم» يُعَدُّ منطقياً، إذا أخذنا بالحسبان القواعد الاستراتيجية التي يفرضها مبدأ الانتخاب العام والشامل.

وتتأثر استراتيجيات التحالف أيضاً بالأوضاع المتتالية للأحزاب على المسرح السياسي. فالتحالفات التي يمكن تصورها تضم عادة تشكيلات متقاربة، أو متجاورة، وتقع على محور تصنيف مقبول اجتماعياً كأداة قياس: هو عموماً محور اليمين ـ اليسار. ويكون لدى الأحزاب الواقعة على الحد الأقصى إمكانيات نظرية للاختيار أقل مما لدى الأحزاب الواقعة بالقرب من الوسط. فالأحزاب اليمينية المعتدلة يمكنها أن تتجه نحو الوسط أو نحو أقصى اليمين؛ والأحزاب اليسارية المعتدلة يمكنها أيضاً أن تفضِّل التحالف مع تلك التي تقع على يسارها أو في الوسط. وقد يحصل أيضاً أن يتحالف المعتدلون من اليمين واليسار معاً في «تحالف كبير». وهذه القدرة الافتراضية

الأكبر على المناورة تعطيها ورقة رابحة إضافية في المفاوضات السياسية الهادفة الى تكوين أغلبية. وبعبارات أخرى، فإن الأحزاب الواقعة بالقرب من الوسط لديها عدة خيارات جاهزة للاستعمال، في حين أن الأحزاب الواقعة في الحدين الأقصيين تكون خاضعة بشكل صارم للارادة الطيبة لشركائها «الطبيعيين»، عندما يتعلق الأمر بتكوين تحالف انتخابي (قبل الاقتراع) أو تحالف برلماني (غداة ظهور النتائج). وهذا ما يدل عليه الجدولان التاليان:



الجدول 1 ـ نصف الدائرة النظرية

	صيغة التحالف البرلماني	التسمية في مصطلح الجمهورية الثالثة
سيناريو 1	1 + 2 + 3	اتحاد القوى الشعبية/ الجبهة الشعبية
سيناريو 2	2 + 3	كتلة اليسار . كارتل اليسار
سيناريو 3	2 + 3 + 4	الكتلة الجمهورية (صيغة رقم 1)
سيناريو 4	2 + 3 + 4 + 5	الاتحاد الوطني
سيناريو 5	3 + 4	الكتلة الجمهورية (صيغة رقم 2)
سيناريو 6	3 + 4 + 5	الكتلة الوطنية (صيغة رقم 1)
سيناريو 7	4 + 5	الكتلة الوطنية (صيغة رقم 2)
سيناريو 8	4 + 5 + 6	الكتلة الوطنية (صيغة رقم 3)

الجدول 2 ـ التحالفات المعقولة

في هذا الجدول، يبدو أن كلاً من أقصى اليسار وأقصى اليمين لا يشارك كطرف إلاَّ في تحالف واحد من أصل ثمانية، في حين أن أحزاب الوسط تشارك في التحالفات ست مرات.

ومما لا شك فيه أن نتائج الانتخاب العام والشامل تُقَلِّل إلى حدٍ كبير من مجموعة الصيغ التي يمكن تصورها. إلاّ من الاستثنائي، في النظم المتعددة الأحزاب: كفرنسا في عهدي الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وايطاليا منذ 1947، واسرائيل، وهولندة، بل وبلجيكا في بعض فترات من تاريخها، أنْ لا تبقي مؤشرات صناديق الاقتراع على عدة إمكانيات للتحالف بين الأحزاب الراغبة بتشكيل حكومة[1].

ثانياً ـ الأحزاب كحلبات للجدل

سواء كانت هذه الوظيفة مكرَّسة، أم لا، بشكل صريح في النصوص الدستورية، فإن الأحزاب تساهم دائماً في تكوين الارادة العامة، بمعنى أنها تؤثر على الرأي العام، وتوجهه، وترشده بفضل المجادلات التي تثيرها. وتكون بعض هذه المجادلات داخلية، كتلك التي تشهدها مؤتمرات الأحزاب أو هيئاتها القيادية؛ وتسمح للقاعدة الحزبية باعلان موقفها من خط الحزب. كما يقع بعضها الآخر في داخل المؤسسات البرلمانية حيث تتجابه الأغلبية والمعارضة، ويكون الرهان المباشر دائراً حول مراقبة النشاط الحكومي. ويمكن لبعض المجادلات الأخرى، أخيراً، أن يُنقل إلى مقدمة المشهد الإعلامي، فيظهر من خلال البرامج المتلفزة، والمقالات الصحفية.

ومع المجادلات، تؤخذ بعض التوقعات، التي يُشاع أنها صادرة عن المجتمع، على عاتق الأحزاب، سواء تعلق الأمر بمتطلبات واضحة تماماً

(1) يفترض تكوين تحالف متين ووجود اتفاق يسمح بتجاوز الأغلبية الحسابية، بغية عدم البقاء تحت رحمة أحد الشركاء الراغب بالانسحاب. ولكن كلما كان الشركاء أكثر عدداً، كلما كان ينبغي تقاسم فوائد السلطة بشكل واسع، ولو لم يكن ذلك إلا على صعيد توزيع المناصب. وعلاوة على ذلك، فإنّ أخطار ظهور الخلافات في داخل الأغلبية تتزايد. ويكون هناك إذن توازن ينبغي البحث عنه بين هذين المطلبين المتناقضين: الأمن الحسابي، والتماسك السياسي.

لهذه الفئة أو تلك من السكان، أم تعلق باستياءات وآمال متعددة الأشكال، ومائعة، وغير مُصَاغة بشكل دقيق، فتسعى الأحزاب لإعطائها مضموناً جلياً. وتُضاف لهذه التوقعات الخارجية اهتمامات خاصة، تتعلق مباشرة بالأمور المنطقية للجهاز (في موضوع القانون الانتخابي، على سبيل المثال)، أو للأعضاء والقادة (التطلعات للحصول على مناصب عمل وتعويضات، وإصلاح قواعد اللعبة السياسية. . .). وقد يحصل بانتظام أن تكون مصالح الحزب متناقضة مع مصالح ناخبيه. فأي حزب من أحزاب المغارضة لا يمكنه، على سبيل المثال، أن يتمنّى علناً تفاقم أزمة اقتصادية قد يتعلق بها أحياناً وصوله للسلطة! وضمن نظام ترتيب الأفكار نفسه، نستذكر الحقيقة، التي أصبحت الآن ثابتة، والمتمثلة بأن قادة الحزب الشيوعي الفرنسي لم يَسُرُّهم، بمقدار ما سَرَّ ناخبيهم، انتصار فرانسوا ميتران في الانتخابات الرئاسية.

إنَّ أخذ التوقعات الاجتماعية على عاتق الأحزاب، من خلال الجدل، يمكن أن يجري على صعيد ملموس للغاية. إنه العمل الميداني، الذي يقوم به الأعضاء والمنتخَبون بهدف الإصغاء إلى شكاوى الناس، وتجميعها وعقلنتها. وهو يمكن أن يجري أيضاً على صعيد إجمالي عام، فيتجلى في عمل الإعداد الأيديولوجي والمذهبي الذي يهدف إلى إرساء أُسس شرعية مشروع مجتمعي واسع، يُعَدُّ بمثابة المشروع الذي يقدِّم الأجوبة الحقيقية على أسباب الاستياء المتعدد الأشكال للسكان.

ومن البداهة أن هناك أحزاباً ذات «طابع أيديولوجي» أكثر من غيرها، بمعنى أنها تولي أهمية أكبر للمذهب وللمراجع النظرية. وتتضافر عدة عوامل من أجل تشجيع هذا الاتجاه. فهناك، أولاً، واقع كون الحزب تنظيماً يطالب بإحداث إنفصال جذري عن النظام القائم. إنَّ الأحزاب الثورية تحتاج، في وقت واحد، لتبرير شرعية إدانتها للمجتمع، غير القابلة للاستئناف، وذلك بأسلوب «علمي» إنْ أمكن، ولشرح طرق ووسائل الانقلاب المطلوب إجراؤه. ومن هنا تنبع فائدة الرجوع للماركسية في الأحزاب الشيوعية. وفي فترة ما بين الحربين، كانت التشكيلات المعادية للديمقراطية الليبرالية تعاني أيضاً من ضرورة الاعتماد بطريقة ملحة على مذهب ذي حدود مُعَدَّة سلفاً

تقريباً: كالتجمعية والفاشية، والقومية الاشتراكية (النازية). وهناك، ثانياً، العامل الذي يحيل إلى وزن المثقفين في الحزب، الأمر الذي يساهم في توضيح سبب وجود ميل بارز لدى الأحزاب اليسارية للمجادلات في موضوع النظرية السياسية. وأخيراً، فإنّ مجرد البقاء لمدة طويلة بعيداً عن مسؤوليات السلطة يدفع الحزب للتعويض عن شعوره بالعجز بعمل مذهبي يؤكد على ملاءمة الأهداف الاجمالية في المدى البعيد. وهذا ما نشاهده جيداً في تاريخ الاشتراكية الديمقراطية حيث تترافق فترات ممارسة السلطة بخبوّ المجادلات ذات الطابع الأيديولوجي. أما في الأحزاب المنقسمة إلى اتجاهات، فيمكن أن يكون مفيداً، بعبارات القبول الاجتماعي، نقل المنافسات بين الأشخاص والأتباع إلى تيارات أيديولوجية خاصة.

ومع ذلك، فإنه ينبغي، بحسب جان توشار[1]، التمييز، حتى في داخل الأحزاب الأكثر «أيديولوجية»، بين عدة مستويات من الاهتمامات المذهبية. فهناك، أولاً، مستوى مفكري الحزب ومُنَظِّريه، الذي يتسم بطابع عقلاني قوي؛ وثانياً، مستوى القادة الذين يتجهون عادة للتمييز بين التسويات التكتيكية في المدى القصير، والحفاظ على المراجع المذهبية للمدى الطويل. ويُعَدُّ هذا المستوى أكثر مرونة. وهناك، ثالثاً، المستوى الخاص بالأعضاء المناضلين المُلْتَحمين بمعتقدات ورموز مشتركة[2]، ويُعَدّ أكثر اعتماداً على الإيمان. وأخيراً، مستوى الناخبين المتعاطفين مع الحزب، والذي يُعَدُّ، عموماً، مبهماً وقائماً على مفاهيم تقريبية.

وفي منتصف الطريق بين البراغماتية البسيطة والنظرية المجردة، تقع **الوظيفة البرنامجية** للأحزاب. فالبرنامج الذي يتبنّاه الحزب، باعتباره دليلاً للمبادئ، والنوايا، والمقترحات الملموسة، يندرج ضمن منطق «تعاقدي». وهو يرغب بأنْ يكون بمثابة التزام تجاه الناخبين. والحقيقة أن شروط ممارسة

---

(1) - Jean Touchard: Introduction à l'idéologie du P.C.F., publié dans «Le communisme en France», A. Colin, 1969, p. 85.

(2) راجع، في صدد الحديث عن الحزب الاشتراكي، على سبيل المثال:

- Henry Rey, Françoise Subileau, Les militants socialistes à l'épreuve du pouvoir, Presses de la F.N.S.P., 1991- p. 231 et s.

السلطة تجعل من النادر رؤيته مُطَبَّقاً بشكل كامل. وقد أظهرت بعض المؤلّفات الحديثة، بالعكس، القدرة الضعيفة جداً للأحزاب على التأثير في مضمون السياسات العامة(1). ومع ذلك، فإن لمناقشة البرنامج وتبنّيه آثاراً رمزية هامة. فهو يمثل، أولاً، فضيلة دلالية، لأن وجوده يهدف لإقناع الرأي العام بالجدّية التي ينظر بها الحزب إلى مسألة وصوله للسلطة. إنّ من شأن الالتزامات الدقيقة أمام الشعب، والتدابير التي تثبتها مناقشات الخبراء، أن ترفع من قدر سلطته لدى الرأي العام. وفضيلة تربوية، ثانياً. فالأعضاء يكون عليهم أنْ يُبدوا رأيهم في توجهات البرنامج. وبقيامهم ذلك يُقادوا لتمثُّل الأحكام الرئيسية فيه (على الرغم من أنهم يكونوا قادرين على تحويل اتجاهها) من جهة أولى؛ كما أن البرنامج يسعى جاهداً، من جهة ثانية، لتعريف الجمهور الواسع بمشروع مجتمعي. وذلك من خلال إقامة جسر بين أفكار قوية: كالليبرالية، والاشتراكية، وحماية البيئة... والاهتمامات اليومية لمختلف الفئات الاجتماعية. وفضيلة استراتيجية، أخيراً. إذ أن كل فقرة من فقرات البرنامج تسعى لإغراء طبقة معينة من السكان من خلال مقترحات تأخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار، أو تصيغ لها آمالاً بتحسين وضعها: وهذا هو المظهر الذي يدلّ على التدابير القطاعية.

إنّ الجدل السياسي ركن أساسي من أركان الديمقراطية التعددية. لكنه يوجد أيضاً، بدون شك، في النظم ذات الحزب الواحد. إلاّ أنه يكون، في أغلب الأحيان، ملبداً، سرياً، ومحصوراً بدقة في داخل الأوساط القيادية. أما في النظم التعددية فإن الجدل العام، بالعكس، يكون هو القاعدة. ونظراً لأن يتغذى باستمرار عن طريق التجابه بين التحاليل أو المجادلات البسيطة، فإنه يلعب دوراً هاماً في مراقبة عمل الحكّام. ويَنْسِب هؤلاء لأنفسهم بالفعل، وباستمرار الأخطاء، والإهمال والتقاعص عن العمل الذي يُعْزَى لهم مباشرة أو لدوائرهم. وبالعكس، فإن أحزاب الأغلبية تدافع عن السياسة المتبعة، وتشرحها وتبرِّرها، في الوقت الذي تشير فيه إلى ضعف مشاريع خصومها. إنّ هذه المجادلات يمكن أن تساهم في إنارة الرأي العام؛ وهذه، على

---

(1) - Bruno Jobert et Pierre Muller, L'État en action. Politiques publiques et corporatisme, PUF, 1987, p. 49 et s.

الأقل، هي وظيفتها الرئيسية بنظر المبادئ الديمقراطية. والحقيقة أنها تساهم ربما بشكل خاص في بناء الميدان السياسي من خلال تحديد موقع الفاعلين في معسكر ما بالنسبة لبعضهم بعضاً: الأغلبية/ المعارضة، أو المعارضة البرلمانية/ المعارضة خارج البرلمان. كما أنها تُغَذِّي المسرح السياسي بكلمات بارزة تقدم معالم للمواطنين، وتسهّل استبطانها بهوية سياسية: يمين/ يسار، أو ليبرالي/ اشتراكي/ مناصر للبيئة، الخ. وأخيراً، فإن من فضائل الجدل السياسي أن يحطّ من قيمة العنف والمجابهات الجسدية التي يحلّ محلها تبادل الأفكار. ويكون جدلاً ذا طابع «اقتصادي» عندما يتعلق الأمر بمجابهات بين الأرقام، والملفات، وكشوف الحسابات، أو بالعكس، جدلاً ذا طابع «أخلاقي» عندما يعبئ أبطال الرواية بشكل خاص قيماً: كقيم العدالة، والحرية، والتضامن، الخ. . .

ثالثاً ـ الأحزاب كأدوات للتكثيف الاجتماعي

الأحزاب هي منظمات تتجه للعمل على تنظيم المنتخَبين والمساعدة على وعي التضامنات بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. فالمذهب، والبرنامج، أو مجرد مواضيع الحملة الانتخابية تنقل، بالفعل، رسائل ستُستَخْدم كمرجع مشترك، ليس فقط لأعضاء الحزب نفسه، وإنما لناخبيه والمتعاطفين معه أيضاً. ويتعلق الأمر هنا بتسويات ملموسة بين مصالح مختلفة يمكن أن ينضمّ إليها المستأجرون وأصحاب الأملاك العقارية (سياسات السكن)، المعلمون وأولياء التلاميذ (السياسة التربوية)، سكان الأرياف وسكان المدن (سياسة إعداد وتنظيم الأراضي). كما يتعلق الأمر، بصفة خاصة، بقيم ذات حدود غير واضحة بشكلٍ كافٍ: كالحرية والتضامن، وحقوق الانسان. . . وذلك، على الأقل، لخلق الوهم بوجود معتقدات مشتركة بين فئات المواطنين الذين يتشاطرون أحياناً، في الواقع، تطلعات مختلفة جداً. لكن هذا «الوهم» يخلق الشعور بوجود تضامنات أفقية تتجاوز فوارق السنّ والطبقة والانتماء المحلي؛ ويشجع، بالتالي، على التكامل الاجتماعي.

وهناك ما هو أكثر من ذلك، فالقدرة الإقناعية للأحزاب السياسية لا تكون أبداً قوية كما هي عندما تلتقي، صراحة أو ضمناً، على تسليم نفس الرسالة، في الواقع، في حين أنها تنزع عادة لأن تتجابه، على المسرح

السياسي. إنَّ قابلية المواطنين لتلقي الرسالة واستبطانها يكون حينذاك في حدِّه الأقصى نظراً لعدم وجود تنافر بين المصادر المُرْسِلة لها. وبالعكس، فإن اتفاقها يساهم في اعتبار المواقف، والتصرفات التي تشجع عليها، «طبيعية»، ومُسَلَّماً بها. وهكذا، تقبل كل الأحزاب، المحافظة والاصلاحية والثورية (باستثناء بعض الحالات النادرة تقريباً) بمنطق الانتخاب العام والشامل، وذلك حين تقديمها للمرشحين؛ الأمر الذي يقودها للعمل على القبول بالمبدأ الأساسي لاحترام قانون الأغلبية وللاعتراف أيضاً، أو للعمل على الاعتراف، بالسلطة الشرعية للمنتخَبين في المجتمع. إنَّ الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطِّد الصور التي تجعل من المواطن، الحرّ، والمسؤول، قاعدة البناء الديمقراطي.

وبالنسبة لكثير من الأحزاب، يتوقف دور التكييف الاجتماعي الذي تقوم به عند هذا الحد تقريباً. ومع ذلك، فإن بعض الأحزاب يُشكل بالفعل مجتمعاً حقيقياً مضاداً. وهذا الأمر ينطبق حقاً على المجموعات الصغيرة ذات البناء التنظيمي القوي، والمُلْتَحمة من وجهة نظر أيديولوجيتها أو انضباطها الداخلي. وسواء كانت من أقصى اليمين أو أقصى اليسار، من أنصار الملكية، أو التروتسكيين أو من دعاة الاستقلال الذاتي للمناطق، فإنها تشكل شبكات لحياة اجتماعية كثيفة[1]. إن الحياة الحزبية الأكثر دعماً تشجع على وجود الشعور بامتلاك أسلوب حياة مختلف بعمق عن أعضاء الأحزاب الأخرى، وعن غير المنتمين لأحزاب، بصفة خاصة. ويطغى هذا النشاط القوي والتعارف المتبادل بين أعضاء المنظمة على العلاقات الخاصة، فينمي شعوراً حاداً بالهوية السياسية. إنَّ هذا الشعور، الذي يُعاش كتورّط إجمالي للشخص، يُخْتَلَق في الاجتماعات الداخلية العديدة التي يتم فيها اكتساب لغة، وأساليب تفكير، ومراجع خاصة واحدة. وهو يتأكد في النشاطات الخارجية الدعائية التي تكون، نفسياً، أكثر توريطاً، ولاسيما عندما ينبغي أن تنقل رسائل أكثر راديكالية.

---

(1) حول الجبهة القومية، بشكل خاص، أنظر:

- B. Orfali, L'adhésion au Front National, Kimé, P. 129 et s.

- G. Birenbaum, Le Front National en politique, Balland, 1992, p. 220.

كل هذه السمات المميزة تتواجد على صعيد أكثر وضوحاً بكثير عندما يتعلق الأمر بالأحزاب الجماهيرية الكبيرة التي تسعى جاهدة لتطوير مشروع مجتمعي غير قابلٍ لأنْ يُخْتَزَل في العالم الذي تتطور فيه. لقد كانت الأحزاب الشيوعية الغربية، في الفترة التي كان لها فيها تأثير كبير، تشكل أمثلة ملائمة بشكل خاص لهذه الظاهرة، ظاهرة «المجتمع ـ المضاد»، على حد التعبير الشائع شعبياً الذي أطلقته أني كريجل. فقد استطاع الحزب الشيوعي الفرنسي، الممتد عبر منظماته في أوساط الشباب، والمحاربين القدماء، والنساء، والمثقفين، والمدعّم بالنسيج الاجتماعي والاداري للبلديات التي كان يسيطر عليها، استطاع أن يصبح، في نظر العديد من مناضليه، «أسلوباً ووسطاً حياتياً»[1]، وأن يجعل من الأعضاء المتفرغين للعمل فيه المعادل لما يُمَثِّله رجال الدين في الكنيسة الكاثوليكية. لقد بيَّن انطونيو غرامشي أن هذه الأحزاب كانت تكوِّن، بشكل ما، «العقل العضوي للبروليتاريا». وكان هذا التعبير يهدف إلى بيان ما كانت تُمَثِّله، برأيه، الوظائف الاجتماعية للمثقفين: تسهيل وعي كل طبقة لمصالحها وتطلعاتها الجماعية، والقيام باسمها بصياغة مُثُل ومشاريع تأكيد الذات، وتبرير شرعية التمثلات التي تكوِّنها الطبقة عن هويتها وقدرها التاريخي. إنَّ هذا النمط من الأحزاب لا يُعَدُّ إذن مجرد فاعل للحياة السياسية. إنه كما سنقول الآن، طواعيةً، بعبارة أخرى، نوع من الحركات المحدِّدة للهوية، الحركات التي ليس لها فقط أساس طبقي (كالأحزاب الشيوعية التي تُعَرِّف نفسها بأنها عمالية) بل أساس عرقي ـ ثقافي أيضاً (أحزاب التحرر الوطني من القوى الاستعمارية) أو ديني (الحركات الاسلامية)[2].

(1) - Annie Kriegel, Les communistes français, Seuil, 1968, p. 119.

(2) حول هذه الأحزاب التي تعمل «كمجموعات لضمان الهوية» أنظر:

- J. Ion, L'évolution de l'engagement public, publié dans P. Perrineau, L'engagement public, Déclin ou mutation? Presses de la FNSP, 1994, p. 31.

الفقرة الثالثة

عمل الأحزاب

هناك ثلاث قضايا، على هذا الصعيد، تسترعي الانتباه بشكل خاص. ما هي وسائل العمل المادية التي تمتلكها الأحزاب؟ ما هي أهمية الطاقة النضالية لديها؟ كيف تعمل «حكومتها الداخلية»؟ وهذا ما يقود للتساؤل عن وجود الظاهرة الأوليغارشية.

أولاً ـ وسائل العمل المادية

يتطلب عمل أية منظمة دائماً وجود حدٍ أدنى من المتطلبات المالية، أي من النفقات التي ينبغي تغطيتها.

أ ـ المجالات الرئيسية للإنفاق

مهما تكن أهمية الحزب، يمكن دائماً التعرف على أربع فئات:

- التكاليف الثابتة للعمل الداخلي. وهي الخاصة بتكاليف المقرّات، المملوكة أو المستأجرة، ونفقات السكرتاريا، والاتصالات بين البُنى الوطنية والمحلية (هاتف، وسائل الاتصال المختلفة. . .)؛ ونفقات التوثيق والأرشفة؛ وتكاليف التمثيل ذي المدى المتفاوت بالتأكيد بحسب صورة الحزب وتأثيره في المجتمع[1].

(1) على المستوى الدولي أو الأوروبي، ينتمي كثير من الأحزاب لتيارات دولية يوجد فيما بينها نوع من التنسيق: كالأحزاب الاشتراكية، والليبرالية، والمسيحية الديمقراطية، وكذلك أحزاب الخضر، والأحزاب اليمينية الاستبدادية. أنظر، في هذا الصدد:
- G. Devin- L'internationale socialiste, Presses de la FNSP, 1993.

- نفقات تأهيل المناضلين، والأُطر، والمرشحين للانتخابات، والمنتخَبين. وهذه النفقات يمكن أن تُختزل إلى أقصى حدٍ، في الأحزاب الصغيرة جداً، بفضل العمل المجاني؛ أما في أحزاب الأطر ذات المرتكزات المالية القوية، فإنها تكتسي، بالعكس، أهمية كبيرة جداً، تأخذ عادة شكل دورات تأهيل تُسند إلى هيئات متخصّصة.

- تكاليف النشاطات الخارجية الخاصة بالدعاية وبالتغلغل في النسيج الاجتماعي. فنفقات طباعة المنشورات، والمجلات الدورية، وتنظيم الاجتماعات لا تكون أبداً معدومة حتى في أصغر الأحزاب. أما في الأحزاب الأكبر، فتضاف اليها، عند الاقتضاء، حملات الصور والملصقات، وفي بعض البلدان، الدعايات في الصحافة المكتوبة والسمعية ـ البصرية.

- تمويل الحملات الانتخابية. وهنا يجري بشكل دائم تقريباً توزيع للنفقات بين تلك التي يتحملها المرشح بصفة شخصية (حيث يقع عليه عبء إيجاد مصادر التمويل عبر «لجان الدعم»، على سبيل المثال)، وتلك التي تقع على عاتق الحزب، ويؤمنها من ميزانيته الوطنية أو المحلية. وعموماً، فإنه كلما قلَّ الطابع السياسي للانتخابات، كلما ارتفعت المشاركة الشخصية للمرشح. وهذا هو الحال في الانتخابات البلدية أو الاقليمية؛ وكذلك في تلك التي يكون فيها عدد المرشحين المُقَدَّمين كبيراً جداً. وبالمقابل، ففي أثناء الانتخابات الرئاسية في فرنسا، كان من المحتم أن ينخرط الحزب في عملية التمويل إلى أقصى حد، وذلك بسبب أهمية المبالغ المرصودة بالنظر لحجم الدائرة الانتخابية[1].

إنَّ الحزب الصغير جداً يمكن أن يكون لديه ميزانية لا تبلغ إلاَّ بضع آلاف من الفرنكات. أما الحزب الاشتراكي فإنه كان يرصد، بالعكس، ميزانية رسمية لعمله تعادل/ 120/ مليون فرنك في عام 1989.

(1) بناء على أقوال أمين صندوق الحزب الاشتراكي، حُدِّد المبلغ المخصص للتمويل الإجمالي للحملة الرئاسية في عام 1988، بـ / 150 / مليون فرنك (Le Monde، 18 تشرين الأول 1990).

ب ـ أساليب التمويل

يوحي هذا السؤال الشائك بعدد من التناقضات الخاصة بالديمقراطيات التعددية. ففي حين يوفر التداخل بين الدولة والحزب، في أنظمة الحزب الواحد، لهذا الأخير وسائل رسمية تماماً ومريحة للعمل، يجري الأمر على خلاف ذلك في البلدان التي تؤكد على استقلال الأحزاب تجاه الدولة. لقد ساد لأمد طويل في الماضي مبدأ التمويل الخاص البحت، وذلك باسم الحرية السياسية. لكن تفاوتات كبيرة يمكن أن تبرز ويكون من نتيجتها تزوير احترام التعددية بسبب القابلية العليا للأحزاب المحافظة، على سبيل المثال، للحصول على الأموال من أرباب العمل. وحينذاك يبرز الحرص على تحديد سقف للنفقات، ولاسيما نفقات الحملات الانتخابية. ومع ذلك، فإن من الصعب جداً تأمين احترام هذه النصوص. فإذا ربح حزب ما الانتخابات التشريعية، بفضل دعاية مكثّفة مُوّلَت جزئياً بشكل مخالف للقانون، فإن أي شيء لن يمنعه من إصدار قانون عفو بحق المخالفات، أو إيقاف الملاحقات. إلا أن المصدر الوحيد للزيادة الثابتة في نفقات الحملة لا يكمن فقط في المزايدة بين التشكيلات المتنافسة؛ بل إنها تُفَسَّر أيضاً بالشروط الحديثة للاتصال السياسي وببروز تقنيات جديدة مكلفة: تحقيقات سبر الرأي العام، حملات الملصقات على المستوى الوطني، المقابلات المتلفزة، تعويضات المستشارين، تلزيم شركات متخصصة بنشاطات هادفة للارتقاء بصورة المرشحين، الخ... ولهذا السبب، أُسِّست في العديد من البلدان الأوروبية، في سنوات السبعينات والثمانينات مساعدة سياسية مباشرة[1].

وفي نهاية هذا التطور، تبدو مرارد الأحزاب متمايزة إلى حدٍ ما. ويمكننا التمييز بين أربع فئات:

ـ **اشتراكات الأعضاء**. وهي الفئة الأكثر شرعية، من وجهة نظر المثال الأعلى الديمقراطي. وتشهد، بشكل ملموس، على تعلق المواطنين بالتعبير عن آرائهم السياسية. والواقع أن الوزن النسبي لهذه الاشتراكات يكون، في

(1) في ألمانيا (الاتحادية) منذ عام 1959. أما بريطانيا فإنها الدولة الوحيدة التي ما زالت تشكل الاستثناء لهذه الحركة العامة.

أغلب الأحيان، قليلاً في الأحزاب الجماهيرية. ففي بحثها عن تنسيب واسع لدى كل فئات السكان، بما فيها الأكثر تواضعاً، تحدد هذه الأحزاب معدل اشتراك منخفض إلى حدٍ ما، حتى وإن كان بالامكان تعديله تبعاً للدخل المُعْلَن من قبل المنتسب[1]. إلاَّ أن النقص العام في عدد الأعضاء منذ خمسة عشر عاماً بشكل خاص، وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه النفقات الانتخابية تزداد، قلَّل كثيراً من الأهمية الحقيقية لموارد الميزانية هذه.

وإلى هذه الفئة ينبغي أن نضيف الاقتطاعات التي تأخذها الأحزاب من أجور وتعويضات المنتخَبين. وهذه الاقتطاعات المرتفعة جداً في الأحزاب الشيوعية، والمتفاوتة في الأحزاب الأخرى، ليست أبداً قليلة الأهمية بالنسبة لأولئك الذين يتحملونها. والتبرير المُقَدَّم دائماً تقريباً يتجلّى في واقع أن ترشيح الحزب لعب دوره في الانتصار الانتخابي. وعلاوة على ذلك، فإنَّ هذا التبرير يهدف، في أحزاب أقصى اليسار، بما فيها الحزب الشيوعي، إلى تجنب حفر فجوة، نفسية ومادية، بين العمال والمنتخَبين.

- **تبرعات الأفراد والمشاريع**. إنَّ مبدأ حرية الأحزاب في العمل يمنع استبعاد مصدر الدخل هذا. لكن مبدأ المساواة في التنافس السياسي يُجْبِر على إيلاء انتباه خاص للتفاوتات الخطيرة التي يمكن أن تنجم عنها. وتتدخل في هذا الأمر أيضاً اعتبارات الشفافية السياسية (مَنْ يموّل مَنْ؟) وأمن الدولة (الحماية من التلاعبات الخارجية الممكنة). إن التشريعات العديدة النافذة في البلدان الغربية تُجري، عموماً، تمييزاً بين المنح التي يقدمها الأشخاص الطبيعيين، وتلك التي يقدمها الأشخاص الاعتباريون، كالشركات أو المؤسسات المصرفية؛ فالأولى تُقْبَل بطواعية، وبدون تردد، أكثر من الثانية. وينص التشريع الفرنسي على تحديد سقف للمنح: /50/ ألف فرنك للشخص الطبيعي الواحد، و/500/ ألف فرنك للشخص الاعتباري (**قانون 15 كانون الثاني 1990**). وفيما يتعلق بالمنح المقدمة من شخص اعتباري إلى المرشحين في الحملة الانتخابية، فإنها محدَّدة بـ 10% من النفقات الانتخابية الفعلية،

---

(1) وبالمقابل، نجد في الأحزاب الصغيرة ذات الاتجاه الثوري، أن المثال الأعلى الايديولوجي الصارم، والصعوبة الأكبر، غالباً، في إيجاد موارد أخرى غير تلك التي تتم جبايتها من الأعضاء، يتضافران للدفع باتجاه معدلات مرتفعة جداً.

وبحدود سقف لا يتعدى الـ / 500/ ألف فرنك (بالنسبة للانتخابات التشريعية)[1].

ـ **التمويلات الخفية**. تشكل الدفعات نقداً، أوْ على حسابات موجودة في الخارج، وكذلك المنح المُغْفَلة من الاسم ممارسات شائعة تتجه التشريعات الحديثة لحظرها الآن باسم شفافية حسابات الأحزاب. وهناك أساليب أخرى للتمويل تتمثل في وضع المقرّات، وأجهزة السكرتاريا، والعاملين الاداريين تحت تصرف الأحزاب. ويمكن للانزلاقات الوظيفية أن تشمل الموظفين العموميين (الموظفون الموضوعون تحت التصرف، وأعضاء المكاتب الوافرة في البلديات الكبيرة)، أو العاملين المتفرغين في الجمعيات الذين يقومون في الواقع بوظائفهم لخدمة الحزب. فمدينة باريس، على سبيل المثال، ضاعفت ثلاث مرات، بين 1980 و1985، عدد العاملين الملحقين بالمكاتب الذي بلغ حينذاك نحو 300 شخص.

وهناك فئات أخرى من الموارد التي تخالف أحكام القانون التجاري أو القانون الاداري. وهي، من جهة أولى، فواتير الأعمال الوهمية أو على الأقل، المُبَالَغ في قيمتها: دورات التأهيل المهني التي تنظمها جمعيات قريبة من الحزب، تحمُّل المشاريع لأعباء فواتير الطباعة التي تغطي في الحقيقة نفقات الدعاية الانتخابية (فواتير ملتوية)، مكاتب دراسات قريبة من الحزب تقوم ببيع «تحقيقات تقنية» لمشاريع قليلة الشموخ حول سعر أو نوعية الإعانات الفعلية المقدَّمة، الخ... وهذه الفئة تُسَمّى بفئة الفواتير المزيفة التي تعاقب الضريبة، وتشكل قانونياً «اختلاسات للأموال الاجتماعية»، على الرغم مِنْ أنَّ مِنَ المعتاد، في مثل هذه العمليات السرية، أنْ لا يحقق الأفراد لأنفسهم أي ربح شخصي غير شرعي: سواء كانوا من قادة الحزب أو المرشحين. كما أن هناك، من جهة أخرى، العمولات «المُقْتَرَحَة» بمناسبة عقد الصفقات العامة. وقد كشفت بعض الفضائح المدوية: لوكهيد في هولندة

(1) لتأمين احترام هذه الأحكام طالب المشرع الفرنسي بنشر مُبَسَّط لحسابات حملات المرشحين والمنح المقدمة من قبل أشخاص اعتباريين. أنظر على سبيل المثال بخصوص الانتخابات التشريعية التي جرت في آذار 1993، الجريدة الرسمية، عدد 12 نيسان 1994. الوثيقة الادارية الملحقة.

(1986)، ولوشير في فرنسا (1987) المدى الذي يمكن أن تأخذه هذه الممارسات في مساومات ذات فائدة كبيرة، لأن الأمر كان يتعلق بتوريدات طائرات وأسلحة. ولكن، على صعيد أكثر «تواضعاً»، تكون مثل هذه العادات عامة على مستوى الجماعات المحلية بمناسبة عقود صفقات الأشغال العامة[1].

إنّ من الصعب جداً النضال بشكل فعّال ضد هذه الممارسات التي تنجم عن مصدر مزدوج: إما رغبة المشاريع بالحصول، لقاء كرمها، على مقابل مثمر؛ وإما خضوعها تجاه السلطة السياسية (ضرورة تقديم عمولات للنظام لكي لا تُستبعد من الأسواق). ومن وجهة النظر هذه، فإن القاعدة المحلية للحزب في المدن الكبرى أو الجماعات المحلية تلعب دوراً أساسياً في يُسْرِه المالي. ويضاف إلى هذه الأمور، فيما يتعلق بأحزاب الأغلبية الحكومية، الحصول على «أموال سرية» يوزعها الوزير الأول، بصفة استنسابية، من دون أية مراقبة سياسية أو مالية.

المساعدات العامة. منذ أمد طويل، تمنح الدولة مساعدة للمرشحين بشكل مساهمات مجانية، كما تمنح تسهيلات للمجموعات البرلمانية. وتشكل هذه الأشكال من الدعم مساعدة غير مباشرة للأحزاب. ولكن، منذ سنوات الستينات، ظهر في النظم الديمقراطية الغربية، اتجاه قوي لتقديم مساعدة مباشرة[2]. وفي فرنسا، يُقَسَّم مجموع المساعدات العامة، منذ صدور قانوني 11 آذار 1988 و15 كانون الثاني 1990، بالشكل التالي:

- تعويض مجاني للنفقات الانتخابية (بناء على مستندات) التي تحملها المرشحون الذين حصلوا على نسبة 5% من أصوات الناخبين المعبِّرين

---

(1) - Y. Mény- La corruption de la République Fayard, 1992, p. 257 et s.

(2) بحسب دومينيك بيلاسي: «ما زال الحزب الاشتراكي العمالي النمساوي (S.P.O) يأخذ أكثر من نصف مداخيله من مساهمات أعضائه. لكن 20 إلى 30% منها تأتيه من صناديق الدولة.... وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية، تغذي الاعانات الأحزاب الصغيرة بنسبة 80 إلى 90%. وفي بداية سنوات الثمانينات كانت الأحزاب الاشتراكية السويدية والفنلندية تتلقى، على التوالي، مساعدات عامة بنسبة 54% و78% من إيراداتها». أنظر:

- Qui gouverne en Europe? Fayard, 1992, p. 144.

عن آرائهم. وإعادة للكفالة ولكامل نفقات طباعة النشرات والملصقات والبيانات الانتخابية. أما بالنسبة للنفقات الانتخابية الأخرى، فإن التعويض لا يمكن أن يتجاوز نسبة 10% من السقف المسموح به. وفي الانتخابات التشريعية، يصل هذا السقف إلى 500 ألف فرنك، في الدوائر التي يزيد عدد سكانها على 800 ألف نسمة. وعلاوة على دلك، يسعى التشريع للحدّ من نفقات الحملة الانتخابية؛ الأمر الذي يُعَدُّ طريقة للتقليل بصورة غير مباشرة من العائق الذي تعاني منه الأحزاب الأقل تجهيزاً.

- التسهيلات الممنوحة للمجموعات البرلمانية. تستفيد الأحزاب أو المجموعات البرلمانية، في المجالس، من المكاتب، والاعفاءات البريدية، وخدمات السكرتاريا والتوثيق. وتُمنح لها مساعدة متناسبة مع عدد النواب المسجَّلين فيها (تعويضات لملحقين برلمانيين). وفي الفترات الانتخابية، تستفيد من أوقات بثٌ مجانية في محطات الاذاعة والتلفزة.

- المساعدة المباشرة للأحزاب. ويمنحها قانوناً 1988 و1990 للأحزاب والمجموعات الممثَّلة في البرلمان (بنسبة عدد المنتخَبين) من جهة أولى، وللأحزاب والمجموعات التي قدَّمت مرشحين في 75 دائرة انتخابية على الأقل[1]، من جهة أخرى. وعلى هذا الأساس، تلقَّى الحزب الاشتراكي في عام 1993 مبلغ 127 مليون فرنك، والتجمع من أجل الجمهورية 87,5 مليون، والحزب الجمهوري 33,8 مليون، والحزب الشيوعي الفرنسي 16,1 مليون (والجبهة الوطنية 0,412 مليون، وأنصار البيئة صفر).

ثانياً - الطاقة النضالية

ليس هناك من تنظيم قابل الحياة بدون التزام حدٍ أدنى من الأفراد بشكل

(1) ألغى المجلس الدستوري، في قراره الصادر في 11 كانون الثاني 1990، ضرورة الحصول على 5% من أصوات الناخبين المعبّرين للحصول على هذه المساعدة، معتبراً «أنّ من شأن هذا الحد المختار أنْ يعرقل التعبير عن تيارات جديدة للأفكار والآراء».

نشيط في العمل لخدمة الأهداف التي يُحدِّدها لنفسه. إن «المناضل» (وهو تعبير ظهر في المصطلح السياسي في نهاية القرن التاسع عشر[1]) هو أكثر من مجرد منتسب أو دافع لاشتراك. إنه يقوم، في الحزب، بممارسات مشاركة. ويتميز، بالأحرى، عن المتعاطف الذي لم يقم بالمسعى الشكلي اللازم للانتساب.

إنَّ من الصعب تقدير النزعة النضالية الحزبية بعبارات رقمية. وكما كتبت كوليت إيسمال، فإن: «عدد بطاقات المنتسبين يبقى سرّاً من أسرار الحزب... ولهذا يخضع (الباحثون) للتصريحات غير القابلة للمراقبة التي تدلي بها التشكيلات السياسية، والتي يُعَدُّ عدد المنتسبين إليها مقياساً للقوة المفترضة للمنظَّمة»[2]. إنَّ ما يمكن الحصول عليه هو فقط تقديرات صادرة عن معلومات سرية يدلي بها المسؤولون، أو محدَّدة تبعاً لعدد المندوبين الذين يحضرون مؤتمرات الحزب. وتُقَدِّر هذه المؤلِّفة عدد أعضاء الأحزاب الرئيسية، في عام 1992، كما يلي: الحزب الاشتراكي 125 ألفاً، التجمع من أجل الجمهورية 200 ألف، الحزب الجمهوري 25 ألفاً، حزب الوسط (CDS) 12500، الجبهة الوطنية 50 ألفاً، الحزب الشيوعي الفرنسي (في عام 1990)، 220 ألفاً[3]. إلاَّ أنه يُسَجَّل وجود تباينات كبيرة بين البلدان الأوروبية. فأقوى معدلات الانتساب تُلاحظ في البلدان الاسكندنافية، والنمسا وبلجيكا، وكذلك في بريطانيا؛ ويُلاحظ حقاً أن الانتساب النقابي يقود معه، بصفة آلية أحياناً، الانتساب للحزب الاشتراكي (أو العمالي). ويتساوى عدد المناضلين السياسيين، الاشتراكيين، والمسيحيين الديمقراطيين في إيطاليا، وألمانيا، وبلجيكا، وهولندة. وبالمقابل، تُعَدُّ النزعة النضالية ضعيفة جداً في فرنسا، والبرتغال، وإسبانيا، وكذلك في أمريكا الشمالية، واليابان. وتجدر الإشارة إلى تأثير الظروف الانتخابية، وإلى أن نجاحات حزب ما تقود إلى تصاعد في وتيرة الانتساب له، وخاصة عندما تتضح في الأفق إمكانية وصوله إلى

---

(1) - R. Mouriaux, Les syndicats dans la société française, Presses de la FNSP, p. 53.

(2) - Transformations du militantisme et déclin des partis, Publié dans P. Perrineau, L'engagement politique; Déclin ou mutation? Presses de la FNSP, 1994, p. 46.

(3) المرجع السابق - ص: 48 و49.

السلطة. ومع ذلك، فإن هناك، فيما وراء هذه التغيرات الفجائية، اتجاه طويل، في فترة ما بين الحربين، لتآكل النزعة النضالية. ويبدو أنه يعود لعاملين رئيسيين: الحدّة المتناقصة في الصراعات الايديولوجية في النظم الديمقراطية التعددية، التي زاد من تفاقمها أيضاً الانهيار المعاصر للأحزاب الشيوعية، ومنافسة أساليب أخرى للتكيُّف الاجتماعي، وبخاصة التلفزة والرياضة[1].

ويُجَنَّد مناضلو الأحزاب السياسية، بشكلٍ غير متساوٍ، من مختلف فئات السكان. ويُلاحَظ وجود اتجاه عام للزيادة من حصة تمثيل الذكور، وكذلك من فئات اجتماعية ـ مهنية معينة تختلف بحسب الأحزاب. فعلى سبيل المثال، هناك في الحزب الشيوعي الفرنسي تمثيل كبير واضح لموظفي القطاع العام، والمدرِّسين؛ وفي الحزب الاشتراكي لكبار الموظفين، والأساتذة، وأصحاب المهن المتوسطة في الوظيفة العامة؛ وفي التجمع من أجل الجمهورية للمهن الحرة[2].

أ ـ مكافآت النزعة النضالية

يُعيدنا الالتزام النضالي ثانية إلى المفارقة الأولسونية الخاصة بالعمل الجماعي. هل يكفي لدفع الناس للعمل أن يأملوا بنيل حصتهم من المزايا (المشكوك فيها) التي ستعود على جميع المواطنين نتيجة تحسُّن السياسة المُتَّبَعة؟ من الواضح أن هذا لا يكفي، في الواقع، بالنظر للتكاليف التي يتحملها الأفراد، على صعيد الوقت والطاقة المبذولة. ولهذا ينبغي دفع المناضلين للعمل لقاء «مكافآت» تأخذ، بشكل خاص، طابعاً فردياً[3].

- بعض هذه المكافآت يكون مادياً، أو قابلاً على الأقل ليأخذ طابعاً مادياً. فالحزب يكسب إخلاص مناضليه، ويجتذب مناضلين بفضل

(1) أنظر حول هذه النقطة، مؤلّف كوليت إيسمال ـ المرجع السابق ذكره ـ ص: 51 وما بعدها.

(2) - H. Rey, F. Subileau, Les militants socialistes à l'épreuve du pouvoir, Presses de la FNSP, 1992, p. 64 et s.

(3) - D. Gaxie, Economie des partis et rétributions du militantisme, Revue française de science politique, 1979, p. 670 et s/s.

قدرته على توزيع المزايا. ففي داخل كل منظمة قوية البناء والتسلسل التنظيمي، توجد مناصب جذّابة قابلة لاعطاء مزايا لمن يشغلها. وهناك، بشكل خاص، «المتفرغون» المأجورون المكلّفون بمهام تنفيذية وببعض المسؤوليات. والأحزاب التي تحتل مواقع في السلطة على المستوى الوطني أو المحلي (البلديات، المناطق...) تكون، بشكل خاص، قادرة على تأمين الحصول على فرص عمل، والارتقاء فيها، وعلى تسهيل منح المخالفات، وعقد الصفقات العامة. وهذه الظاهرة تبدو، في بعض البلدان، أكثر بروزاً بشكل خاص. وقد كتبت دومينيك بيلاسي، وهي بصدد الحديث عن النمسا، ما يلي: «يؤكد أولئك الذين اجتازوا عتبة الانتساب أن الدافع لانتسابهم هو البحث عن فوائد مادية أو مزايا مهنية. وبرز هذا الأمر في 24 إلى 37% من الحالات فيما يتعلق بهم، وفي 70 إلى 78% من الحالات فيما يتعلق بالآخرين»(1).

- ويقع بعض المكافآت الأخرى أكثر في مجال القيم الفائضة المأمول نيلها من السلطة. فالمنظمة التي توجد فيها مستويات متمايزة بشدة من المسؤوليات والأوضاع يمكن أن تجعل من منظور تسلّق السلالم المختلفة: كأمانة الشعبة، والمسؤولية على الصعيد الاتحادي، وعضوية اللجنة القيادية أو الأمانة الوطنية، أمراً جذاباً. ويبدو هذا بشكل خاص إنْ كان يعلق اعتباراً خاصاً على هذه المناصب كما كان الحال في الفترة الكلاسيكية للأحزاب الشيوعية، حين كانت الترقية الى «عضوية اللجنة المركزية» شرفاً يطمع به الجميع. وعلاوة على ذلك، فإن قسماً من المناضلين يمكن أن يتطلع إلى ترشيح نفسه ليحظى بترشيح الحزب له للانتخابات المحلية أو الوطنية. إن الالتزام بالحزب وبذل الجهد في سبيله يشكّل إذن بطاقة دخول للحياة السياسية المهنية، ولممارسة المسؤوليات العامة.

- وتقع فئة ثالثة من مكافآت النزعة النضالية على المستوى النفسي العاطفي مباشرة. وتتجلى، على سبيل المثال، في إيجاد شكل خاص

(1) - D. Pélassy- Qui gouverne en Europe? Fayard- 1992- p. 26.

من القابلية للحياة المشتركة[1]، أو في مِتَع التآمر، والتقرب من «الكبار»؛ كما تتجلى، بشكل خاص، في إمكانية التماثل مع قضية حقيقية، وذلك على الأقل، عندما يعرف الحزب كيف يبني حول مشروعه مثالاً أعلى مُعَبِّئ: كالوطن، والثورة، والعدالة الاجتماعية، وتنمية العالَم الثالث، الخ..[2]. وهذه الدوافع المنزَّهة عن الغرض، والتي تسمح بإقامة صلة مع البحث عن التقدير الذاتي، يمكن أن تثير تفانياً شديداً، وتعلقاً ثابتاً. لنفكر، على سبيل المثال، بوجدانية قصائد أراغون، وهو يمجّد حزبه «الذي أعاد له ألوان فرنسا». إنَّ لِمثْل هذه البواعث فعالية سياسية خاصة، لأنها تعطي عن المنظمة صورة حزب يتجه بأكمله نحو المصلحة العامة، وتجاوز الأطماع الشخصية البسيطة بالسلطة. وكان هذا الأمر يمثل، منذ أمد طويل، إحدى الأوراق الرابحة الهامة لدى الشيوعيين.

إنَّ إخلاص المناضلين، وتعلقهم بالحزب يتناسب مع «التعويضات» التي يمكنهم أن يجدوها فيه بشكل دائم. وكثير منهم لا يقوم، في الواقع، إلا بمرور مختصر في الحزب، وذلك بسبب وجود تحولات هامة في أغلبية المنظمات السياسية. وإلى جانب نواة من المناضلين الثابتين والمُجَرَّبين، الذين يمارسون عموماً المسؤوليات الأكثر أهمية، يشكل المناضلون العابرون، من خلال افتقادهم للتجربة السياسية، كتلة يقوم القادة باستخدامها لصالحهم. ويُفَسَّر خروج هؤلاء من الحزب إما بسبب الضعف الأولي في قيمة ما يحصلون عليه من «مكافآت»، أو بسبب خيبة الأمل: كبت لعدم الحصول على المزايا المأمولة، وخيبة أمل نسبية بالقضية الكبرى.... وهذا هو الارتداد الذي تكلم عنه هيرشمان.

(1) يشير جـ. ايون (J. Ion) إلى بقاء الكوى، و«النوى الصغيرة ذات التماسك القوي والمفاهيم العاطفية الكبيرة» في داخل الأحزاب التي تطورت نحو أساليب عمل محقِّقة لقدر أقل من الاندماج. أنظر:

- L'évolution de l'engagement public, publié dans P. Perrineau, L'engagement public. Déclin ou mutation? Presses de la FNSP, 1994, p. 31.

(2) - A. Muxel, Jeunes des années quatre-vint-dix, publié dans P. Perrineau, L'engagement public, Déclin ou mutation?, Presses de la FNSP, 1994, p. 260.

إنّ تنوع الدوافع، والطموحات، والمسارات النضالية يوضح واقع أن الحزب، مثله مثل أية منظمة، بالمعنى الذي يعطيه كروزييه لهذا التعبير، هو في الواقع منظومة عقلانيات خاصة، مترابطة فيما بينها بطريقة عفوية تقريباً. ولكي يعطي لنفسه صورة المشروع المتماسك، المتجه نحو أهداف مشتركة، وليس مجرد شبكة شبكات، ينبغي على الحزب أن يقوم بعمل امتلاك ثابت لبعض القيم المُمَيِّزة من قِبَله؛ وأنْ يزود نفسه بلغة لها كلماتها المُسَجِّلة، ومراجعها الخاصة؛ وأن يبني تاريخاً وذاكرة يعطيانه هوية ثابتة. إنَّ الحرف الأول من اسم الحزب يلعب في هذا الصدد دوراً هاماً في تكثيف المعنى. وإذا ما اكتسب مفاهيم إيجابية قوية، فإنه يسهل قيام أفضل تماثل نفسي بين المناضلين (والناخبين). ويشكل القِدَم التاريخي لتسمية الحزب (الحزب الراديكالي، الشعبة الفرنسية للأممية العمالية، الحزب الشيوعي) رأس مال رمزي يساهم في بقاء منظمات أصبحت منخورة[1] جداً في الواقع، على قيد الحياة. أما فيما يتعلق بموقع الحزب على مستوى محور اليمين/ اليسار فإنَّه يلعب دوراً أساسياً في تعزيز الشعور بالهوية الجماعية لدى المناضلين: الحزب الاشتراكي كحزب «راسخ على اليسار»، أو «الجبهة الوطنية»، التي تمثل «اليمين الذي يجرؤ على قول اسمه».

ب ـ وظائف النزعة النضالية

يمكن التطرق لهذا السؤال أولاً من وجهة نظر المهام النضالية التي ينبغي إنجازها. وهذه المهام تُرَتَّب تقليدياً وفق سُلَّم انخراطٍ متنام في حياة الحزب. ويأتي في المقام الأول من هذه المهام حضور الاجتماعات، بشكل سلبي بحت أو مطبوع بالتحدث فيها، وكذلك المشاركة في نشاطات الدعاية الانتخابية: إلصاق الملصقات وتوزيع المنشورات... وهناك، في المقام الثاني، العمل الهادف إلى امتلاك، و«تجنيد» ما يبني الهوية الجماعية للحزب: قراءة صحافته، ونشراته الداخلية، ومناقشته وهضمه لأهدافه السياسية، وبرنامجه، ومذهبه، ومراجعه التاريخية والنظرية... وهناك، أخيراً، الانخراط المباشر والقوي في المهام التنظيمية الداخلية والخارجية:

(1) حول الوظائف الرمزية للأحرف الأولى لاسماء الأحزاب، أنظر:

- Ph. Braud, Le suffrage universel contre la démocratie, PUF, 1980, p. 41 et s.

تنشيط صحيفة الحزب في الحيّ أو المشروع، إدارة عمل دعائي في الميدان، مشاركة في إعداد «الخط». . .

ما هي أهمية النزعة النضالية في الفعالية السياسية لحزب ما؟ إنَّ الجواب يختلف بحسب النموذج التنظيمي الذي يتعلق الأمر به. فالأحزاب التي تُعَدُّ مجرد «آلات انتخابية»، منظّمة حول مرشحين بهدف تسهيل حظوظهم بالفوز في صناديق الاقتراع إلى أقصى حدٍ ممكن، تستطيع اليوم أن تعمل على تأمين قسم هام من هذه المهام التقنية من خلال شركات متخصّصة في التسويق السياسي. وهي تستطيع أيضاً دفع أجور أشخاص يُعَوِّضون غياب المناضلين الذين يعملون مجاناً، ويقومون بمزيد من الروح الاحترافية بنشاطات لا بد منها، كنشاطات حفظ النظام، وإلصاق الملصقات، واجتذاب الهبات المالية. وهذه الأحزاب يمكنها إذن بشكل تام أن تتمنى عدم وجود الكثير من المناضلين لديها، لأنها تعتبرهم قابلين لأن يشدُّوا إليها الورطات: عندما يتعلق الأمر، على سبيل المثال، بتعيين مرشحين لوظائف انتخابية، وبتحديد الأهداف السياسية للحملة. وهكذا تتجنب أحزاب الأُطر ذات الطاقة النضالية الضعيفة جداً نمطاً من الصراع الافتراضي، الذي يُعَدُّ كلاسيكياً في الأحزاب الجماهيرية، وهو التنافس بين المناضلين المُجَرَّبين في الجهاز، والأكثر تصلباً في الدفاع عن البرنامج، أو عن المذهب، وبين أصحاب الولايات الانتخابية الملتفتين، بمزيد من النزعة الكنائسية، نحو توقعات ناخبيهم.

وبالمقابل، تتمنى الأحزاب الجماهيرية أن يكون لديها الحد الأقصى من عدد الأعضاء المناضلين. وهي ترى فيهم الضمانة لأفضل انغراس في النسيج الاجتماعي، وخاصة اذا نجحت، بفضلهم، في تنشيط منظمات متخصصة، تعمل، على سبيل المثال، باتجاه النساء، والمشاريع، والمهن الحرة، والمثقفين (الأندية الفكرية) الخ. . . وتنظر بمزيد من الريبة إلى الانجاز «التقني» البحت لمهام الدعاية الانتخابية (التي تُسْنَد حينذاك بدون مشاكل إلى وكالات متخصصة)، التي ترغب أكثر بأن ترى فيها عملاً إقناعياً. وأخيراً، فإنها تعتبر أن «خط» الحزب، ومذهبه، وكذلك أهدافه، يتم إعدادها مع المناضلين من خلال تبادل سياسي متواصل بين القاعدة والقيادة. وفي هذا النمط من الأحزاب، المتحدر غالباً من الاشتراكية الديمقراطية، يُفترض في المناضلين، الذين أنضجتهم الصراعات الجارية في الميدان، أن تكون لهم دائماً الكلمة الأخيرة.

ثالثاً ـ أساليب الحكم

أ ـ تنظيم القيادة

للأحزاب **أنظمة داخلية** تنصُّ على مختلف مستويات التأطير والتقرير، الموجود خارج إطار سلطة «المؤتمر» السيدة.

وبحسب المخطط الأكثر شيوعاً، توجد في القاعدة خلايا أو شُعب مزودة بسلطة مبادرة ضعيفة، إلاّ في مجال تنفيذ توجيهات القمة. وفي المستوى المتوسط، تقع الفروع (في فرنسا ضمن إطار المحافظة). أما في المستوى الوطني، فإن بعض الأجهزة يكون من النمط «البرلماني»: مجلس وطني[1]، مجلس يضم ممثلين عن عدة مناطق، لجنة قيادية، لجنة مركزية، الخ... والمشكلة الرئيسية التي تبرز في تأليفها هي مشكلة التوازن بين الأعضاء المنتخَبين من قِبَل المناضلين، والأعضاء المعيَّنين أو المنتقين خصوصاً من بين الحاصلين على ولايات انتخابية. وهناك نموذجان من الأجهزة التنفيذية، التي تختلف تقريباً بحسب أهمية الحزب: جماعية (مكتب سياسي، مكتب تنفيذي) وفردية (أمين عام و/ أو رئيس الحزب). وغالباً ما يتعايش النموذجان. لكن يحصل أن تهيمن الرغبة بوجود القيادة الجماعية: لدى الخضر، على سبيل المثال، حيث يوجد عدة ناطقين باسم الحزب.

والأكثر أهمية من الأنظمة الداخلية، **هي علاقات القوة** الداخلية التي تحكم التوزيع الحقيقي لسلطة اتخاذ القرار. وهذه العلاقات تتعلق بمنطقين متميزين: من جهة أولى، آثار الوضع. فالعمل السياسي اليومي يتطلب غالباً قرارات أو مداخلات عامة سريعة، من دون توفر الامكانية لإجراء استشارات موسعة؛ وهو يفترض أيضاً وجود معرفة معمقة بموارد الحزب وبالحالة الذهنية لمناضليه؛ كما يتضمن أخيراً وجود صفة احترافية في وظائف الممثل أو الناطق باسم الحزب. ولكل هذه الأسباب، تتجه سلطة القيادة للانزلاق من القاعدة نحو القمة، وفي القمة من الأجهزة الجماعية العديدة نحو دائرة محدودة العدد من القادة.

أما المنطق الآخر المستخدَم في علاقات القوة، فيتمثل في الصراعات

---

(1) حلّ المجلس الوطني، في الحزب الاشراكي، محل اللجنة القيادية منذ عام 1992. وهو مؤلّف من 204 أعضاء منتخَبين وفق قاعدة التمثيل النسبي من قِبل المؤتمر، ومن 102 من أوائل أمناء الفروع الاتحاديين.

بين الاتجاهات، والنزاعات بين الحساسيات، والاتباع، والأشخاص. ففي داخل الحزب، يُفتَرض في المنافسات على الزعامة أن تكون عنيفة جداً. وفي بعض الحالات، تكون شرعية، وبالتالي مقبولة علناً، باسم التعددية. ونرى حينذاك كيف تتنظم الاتجاهات التي لكل منها قادتها، واجتماعاتها الخاصة، وحدٍ أدنى من وسائل التعبير. وهذا الوضع يمكن أن يعطي عن الحزب صورة جذابة إنْ كان يُعَبِّر عن الروح الديمقراطية، والتسامح، والانفتاح؛ أما إذا بدت المنافسات بين التيارات حادّة جداً، بالعكس، فإنها يمكن أن تؤدي لإثارة صورة تمثيلية تحقيرية لحزب مُمَزَّق في مشاجرات داخلية. وفي حالات أخرى، يسعى الحزب أولاً لأن يعطي عن نفسه صورة الوحدة المقرونة بلازمتها المفترضة: الفاعلية. وسيُعمل كل شيء حينذاك لإخفاء صراعات الاتجاهات ومنافسات الاتباع، بقدر الإمكان. وسيُستخدم القادة في هذا السبيل الوسائل التي من شأنها أن تُؤَمِّن لهم مراقبة مجموع المنظمة. الأمر الذي يفترض الاشراف الصارم على حركات الانتساب، والتدخل المباشر في عملية تعيين المرشحين للانتخابات، ووضع مخلصين في الأجهزة الحزبية على المستوى الوطني، والإعداد الدقيق لانعقاد المؤتمرات وسيرها.

ومن شأن عدم انضباط المناضلين أو المنتخَبين، في حزب ما، أنْ يُضْعِف بشكل خطير قدرته على التأثير. والواقع أن الاتفاق في الكلام هو الذي يفرض، في الحياة العامة، فكرة أننا لسنا أمام أفراد يعبرون عن أفكارهم، وإنما أمام منظمة. إنَّ القدرة على تجنب التصرفات (الانتخابية) المُنْشَقَّة أو فرض جزاء عليها هي التي تُثَبِّت السلطة الشرعية للقادة. وعليه فإنَّ المظهر الأساسي للعمل السياسي الذي يجري في داخل الحزب يكمن في السيطرة على المبادرات العامة للمناضلين والمنتخَبين بطريقة تخلق هذه الهالة من السلطة التي ترتبط بمنظمة تتكلم «بصوت واحد». وهذا الأمر يتضمن عموماً قيام احتكار في التحدث باسم الحزب لصالح عدد ضئيل جداً من الأفراد. ويكون التماثل مع شخصية معينة قوياً جداً، في بعض الحالات، بحيث نصل عادة إلى استعمال عبارات مثل: «حزب موريس توريز»، أو «حزب جان ماري لوبان».

ومع ذلك، فإننا نلاحظ بحسب الأحزاب السياسية، **أساليب في القيادة** مختلفة، وترتكز على أساليب غير قابلة للاختزال في مجال إضفاء الصفة

الشرعية. النموذج الأول هو الحزب ذو القيادة الكاريزمية. ففي هذه الحالة، من الواضح ـ ومهما كانت أحكام الأنظمة الداخلية ـ أن سلطة الدفع تهبط من الأعلى. ولا يستمد المسؤولون، في كل المستويات، وسواء كانوا مُعَيَّنين أو منتخَبين، سلطتهم، القابلة دائماً للإبطال إلاً من ثقة الرئيس الأعلى. وهذا النموذج من نماذج الحكم كان يُلهم، في فترة ما بين الحربين، منظمات عديدة، مثل منظمة الصلبان النارية، ثم الحزب الاشتراكي الفرنسي، حول الكولونيل دولا روك، وخصوصاً الحزب الشعبي الفرنسي (PPF) حول جاك دوريو. كما سيؤثر أيضاً على تجمع الشعب الفرنسي (RPF) الذي أنشأه الجنرال ديغول، والحزب الشيوعي الفرنسي في عهد عبادة الشخصية.

أما النموذج المثالي الثاني، فهو نموذج الحزب الجماهيري ذي القيادة الديمقراطية. وفيه يُفْتَرض في القاعدة أنْ تُحَدِّد في المقام الأخير اختيارات الحزب، وتختار بكل سيادة القادة الذين سيُجَسِّدونها. وهذا الأمر يتطلب، على صعيد النظام الداخلي، العديد من الأحكام التي تكرس انتخاب المسؤولين في كل المستويات، والاعتراف بحق وجود الاتجاهات، وبمبدأ القيادة الجماعية ذات مُدَدِ الولاية المحدودة في الزمن. لكنَّ الواقع يختلف جداً في أغلب الأحيان. فالدائرة المحدودة العدد من الأشخاص المؤثرين، سواء على المستوى المحلي أم المستوى الوطني، تمسك في الواقع بسلطة القيادة. وإذا كان هؤلاء يتمتعون بثقة المناضلين، فإن المظاهر الديمقراطية ستكون سليمة؛ وإلاً فإنها ستُثير زوال المحبة ونفاذ الصبر. وإلى هذا النموذج تنتمي، بصفة خاصة، الأحزاب التي تحمل عموماً راية الاشتراكية الديمقراطية. أما أحزاب الخضر، الأكثر طموحاً في ميدان إضفاء طابع ديمقراطي حقيقي على أجهزتها، فإنها تُشَوِّش، وتخلق غالباً إنطباعاً بالعجز.

والنموذج المثالي الثالث، أخيراً، هو نموذج الأحزاب التي يتم انتقاء قياداتها بطريق الاختيار. وهي، بحسب مصطلحات دوفرجيه، أحزاب الأُطر، التي تضمن، من حيث الحق والواقع، هيمنة المنتخَبين، في وجه قاعدة حزبية قليلة العدد. فالأحكام الأساسية للنظام الداخلي تضمن لهؤلاء مكاناً متفوقاً كأعضاء لهم الحق في حضور اجتماعات كل الهيئات التي تُتَّخذ فيها قرارات هامة. وهذا النموذج من الحكم يُلْهم العديد من الأحزاب التي تتبع يسار الوسط، واليمين المعتدل.

ب ـ المسألة الأوليغارشية

مهما كانت الفروقات بين هذه الأساليب الثلاثة للحكم حقيقية، فإنّه ينبغي، مع ذلك، عدم المبالغة في تقدير قيمتها. فالملاحظة تكشف بالفعل، في كل حزب يبلغ حداً أدنى من الأهمية، عن قوة الظاهرة الأوليغارشية، حتى عندما يبرز فيه قائد بلا منازع[1]. وقد تساءل روبيرتو ميتشل، في مؤلفه الكلاسيكي: الأحزاب السياسية، بحث في الاتجاهات الأوليغارشية في النظم الديمقراطية»[2]، عن الآليات التي تؤدي إلى الابقاء في داخلها على سلطة دائرة قيادية ضيقة. وكرائد للملاحظة ـ المشاركة، اختار المؤلِّف أن يدرس بدقة سير العمل الداخلي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، بصفته منظمة كانت، حينذاك، تدفع بعيداً بشكل خاص ضرورة السير الديمقراطي للعمل. لكنه بيَّن أن هذا الحزب لا ينجو أبداً، على الرغم من هذا المناخ المواتي، من الجاذبيات الأوليغارشية؛ والأسباب التي يقدمها لذلك ما زالت قابلة للنقل إلى يومنا هذا.

وإذا كان القادة يتمتعون بعمرٍ سياسي طويل، فلأنهم يتمنون البقاء في القمة، ولديهم الوسائل اللازمة لذلك. وكان ميشيل قد أشار أولاً، في هذا الصدد، للعوامل ذات الطابع النفسي. فعندما ينجح القادة في فرض أنفسهم، يستمدون من ذلك شعوراً متزايداً بأهميتهم، الأمر الذي يجعل أفق العودة للقاعدة أمراً لا يُطاق. لكنَّ الضرورات ذات الطابع التنظيمي هي التي تسهل لهم هذا البقاء المرغوب في القمة. ما هي هذه الضرورات؟ إنَّ ميشيل، وهو يُحَدِّث تحليله قليلاً، سيتحقق من وجود ثلاث فئات كبرى.

إنَّ القادة يتمتعون، أولاً، **بامتيازات مستمدة من أوضاعهم**. فالمنظمة

---

(1) حول الأحزاب الأوليغارشية ذات الاتجاه الأحادي السلطة:

- William Schonfeld, Ethnologie du P.S. du R.P.R.,m Economica, 1985.

(2) - Roberto Michels- «Les partis politiques. Essai sur les tendances oligarchiques des démocraties». Leipzig, 1911, Trad. rééd, Flammarion, 1984.

ـ حول هذا المؤلّف، أنظر:

- W. Schonfeld, La stabilité des dirigeants des partis politiques: La théorie de l'oligarchie de Roberto Michels, Revue française de science politique, 1980, p. 846 et s. également, même revue, p. 477 et s.

الهامة تستلزم إقامة أدوات إدارة: أموال، أرشيف بطاقات للمنتسبين، جهاز إداري تنفيذي، مركز توثيق الخ. . . وهذه الأدوات ينبغي، بشكل طبيعي، أن تكون مركزية، الأمر الذي يعطي للمسؤولين عن هذه الإدارات وسائل عمل تطبيقي لا يتمتع بها، بنفس النسبة، خصومهم في الحزب. وتُعطي الأنظمة الداخلية للقادة، علاوة على ذلك، هامشاً معيناً للمناورة يقررون بواسطته الوقت والمكان الأكثر مواتاة لدعوة الهيئات التقريرية الجماعية؛ كما أنهم يستطيعون، بشكل كبير، التأثير في تحديد جدول أعمالها، ومجراها، وتأليفها.

ويتمتع القادة، ثانياً، بامتيازات **معلوماتية**. فبما أنهم يوجدون على رأس الحزب الذي له تنظيم هرمي بالضرورة، يُعَدُّون الأفضل موقعاً ليكونوا أول من يمتلك نظرة إجمالية حول حركات عدم الرضى التي تخترقه أو، بالعكس، حول قوى الدعم التي ما زالت تقف معهم. وعليه، فإنهم يستطيعون تكييف مواقفهم مع التطور السياسي للمناضلين، واستباق مطالبهم أو تهدئتها. وعندما تُحَظِّر القواعد التأديبية للحزب الاتصالات الجانبية، التي يُنَدَّد بها باعتبارها فئوية، يجد هذا الامتياز المعلوماتي نفسه مُدَعَّماً أكثر فأكثر من جراء ذلك. لكنَّ هذا الامتياز يتضمن أيضاً مظهراً آخر. فقيادة حزب ما، تعني الرد على التأثيرات الخارجية، وعلى الخصوم، وتحليل الوضع السياسي باستمرار لجني أفضل فائدة منه. ولهذا فإن المهم حينئذٍ هو الطابع الاحترامي المحتَّم لهذه الوظيفة. إنَّ مسؤولي الحزب لا يمكنهم إلاَّ أنْ يجنوا الفائدة من تجربتهم المتراكمة عبر الزمن، لتحقيق أفضل مستويات الملاحظة.

ويتمتع القادة، أخيراً، **بامتياز الشهرة**، على الصعيدين الخارجي والداخلي. وقد أخذ هذا المظهر، اليوم، أهمية كبيرة نتيجة نمو المجتمع الإعلامي. فالوظائف العالية المُؤَمَّنة على رأس الحزب، حتى ولو كان متواضعاً، تسهل، مع الزمن، الوصول المنتظم، بما فيه الكفاية، إلى وسائل الإعلام، بحيث تكتسب شخصية زعيمه شهرة تتجاوز، بشكل واسع، دائرة الأعضاء. وهذا، على سبيل المثال، حال آلان كريفين (Alain Krivine) أو أرليت لاجيّه (Arlette Laguiller)، وهما زعيما تشكيلين تروتسكيين صغيرين. وينبغي الإشارة إلى المقاومات التي أثارتها هذه

السيرورة لدى الخضر، وكذلك إلى المثال المعاكس الذي قدمه منذ أمد طويل الراديكاليون الذين غيّروا كثيراً رؤساءهم. إنّ شهرة الزعماء، في الأحزاب الكبيرة، تُنَصِّب بعضهم كمرشحين لمنصب «الرئاسة» أو الوزارة. وبذلك يصبحون قاطرات انتخابية من مصلحة مجموع الحزب أن يقف وراءها كتلة متراصّة. إن الشهرة تُبنى، بالفعل، ببطء، وآثار جمودها هامة جداً. ولهذا فإنه يبدو خطيراً بالنسبة للأعضاء أن يسمحوا بتدمير هذا الرأسمال من خلال معارضة طائشة.

وكما لاحظ هانز دالدر (Hans Daalder)، فإن هناك، بدون شك، تنافساً داخلياً على الزعامة في كثير من الأحزاب الأوروبية. لكنَّ هذه الظاهرة ليست متعارضة مع الاتجاهات الأوليغارشية؛ بل على العكس، فالملاحظة تكشف أن صراعات الاتجاهات أو منافسات الأشخاص تصبح فيها مُجَمَّدة سريعاً، بعد الفترة الأولية التي تتم فيها إقامة السلطات القيادية. وفي المنظمات التي تقرُّ بمبدأ التعددية الداخلية (كالحزب الاشتراكي)، نرى موازين القوى بين الاتجاهات تُقَاس بواسطة التصويت على مشاريع القرارات في المؤتمرات. وهذه الموازين تتطور ببطء، وتحدد موقع زعمائها، على الصعيد الوطني، وتكرّسهم كسادة أو «فيلة» للحزب. ونادراً ما تؤدي تغييرات الأشخاص لتغيُّر مجمل القيادة. وإذا قادت التبدلات في مواقع التأثير، في داخل الدائرة القيادية، أحياناً إلى إبعاد شخص ما، فإن ذلك يكون خاصة لأنه يمكن أن يُنَصَّب كضحية، نتيجة الاخفاقات الانتخابية للحزب التي أضعفته. ومع ذلك فإنَّ هذه التغيّرات في الأشخاص نفسها تكون عرضيَّة جداً بحيث لا يسعها أن تُنسينا الاستقرار غير العادي وطول العمر السياسي للفِرَق القيادية، سواء كانت جماعية أو خاضعة لسيطرة زعيم لا نزاع حوله (الأوليغارشيات ذات الاتجاه الآحادي السلطة).

وبالنتيجة، فإن من الممكن أن نتبيَّن، في الأحزاب ذات التاريخ الطويل، بروز دورة حياتية نموذجية تخضع التشكيلات السياسية لها بدقة متفاوتة بالطبع (أنظر الجدول).

دورة الحياة السياسية للأحزاب (فرنسا)

السلاسل الزمنية	السمات السياسية	الأمثلة التاريخية
المرحلة الأولى البناء	ـ حماس نضالي ـ ميل قوي لمناقشة الأفكار ـ دائرة قيادية في حالة توازن مائع ـ شباب نسبي للقادة	ـ الحزب الشيوعي (1920 ـ 1935) ـ الشعبة الفرنسية للأممية العمالية (1905 ـ 1920) ـ الحزب الاشتراكي (1969 ـ 1972) ـ الحركة الديغولية (1947 ـ 1951) ـ الجبهة الوطنية (1972 ـ 1983) ـ الخضر (1983 ـ 1989)
المرحلة الثانية التوطيد	ـ نجاحات انتخابية ـ مناضلون جدد مهتمون «بالفعالية» ـ تعزيز السيطرة على الحزب، من قبل المنتخَبين أو، عند الاقتضاء، من قبل المسؤولين الحكوميين. ـ استقرار الصراعات في داخل الدائرة القيادية.	ـ الحزب الشيوعي (1935 ـ 1956) ـ ش.ف.أ.ع (1920 ـ 1936) ـ الحزب الاشتراكي (1972 ـ 1981) ـ الحركة الديغولية (1958 ـ 1974) ـ الجبهة الوطنية (1983 ـ 1992) ـ الخضر (1989)
المرحلة الثالثة الشيخوخة	ـ ركود انتخابي ـ ذبول المجادلات الفكرية الداخلية ـ تحجُّر الصراعات في داخل الدائرة القيادية. ـ شيخوخة بيولوجية وعدم قابلية القادة للعزل	ـ الحزب الشيوعي (1956 ـ 1981) ـ ش.ف.أ.ع (1936 ـ 1958) ـ الحزب الاشتراكي (1981 ـ 1992) ـ الحركة الديغولية (1974 ـ 1992) ـ الجبهة الوطنية (1992 ـ)
المرحلة الرابعة إعادة البناء أو فشل محاولات التجدّد	ـ إنحطاط انتخابي ـ بروز تيارات الشباب في داخل الحزب ـ معارضة مفتوحة للزعامة القائمة على رأس المؤسسة ـ قلب الفريق القيادي، أو نخر الحزب	ـ الحزب الشيوعي (1981 ـ) ـ ش.ف.أ.ع. (1958 ـ 1969) ـ الحزب الاشتراكي (1992 ـ) ـ الحركة الديغولية (1993 ـ) ـ الجبهة الوطنية ( ) ـ الخضر (1990 ـ)

الفصل الثامن

الممثلون والحكَّام

بالمعنى الواسع للكلمة، يُعَدُّ كل نظام حكم، في مجتمع كبير الحجم، نظاماً «تمثيلياً». فمن المستحيل تقنياً، بالفعل، أن يتكلم الجميع، ويتصرفون باسم الجميع. وهذه الاستحالة تستلزم بالضرورة وجود سيرورات تفويض - أو امتلاك - لسلطة القرار الجماعي. والحكّام، مهما كان المصدر الحقيقي لسلطتهم، يُشْتَهَر عنهم أنهم يُعَبِّرون عن إرادة المجموعة بأسرها.

إنَّ ظاهرة التمثيل ليست غريبة عن الحركة الأعم للتقسيم الاجتماعي للمهام، وما يرافقها من تخصّص متنام في الأدوار، وهو التخصص الذي يسمح، لوحده بتكوين مجموعات سكانيةً واقتصادية واسعة قابلة للحياة. لكن سيرورة تمايز المهام السياسية أصبحت الآن أكثر تعقيداً في المجتمعات المعاصرة المتقدمة. أولاً لأن السلطة تُمَارَس ضمن شروط تفسح مجالاً أوسع لمطلب الشرعية: ينبغي على الحكّام أن يثبتوا باستمرار صفتهم التمثيلية وفقاً لمعايير الديمقراطية. ثم لأن الطابع الاحترافي للحياة السياسية - ولعدد متزايد من الناس الذين «يعيشون منها ولأجلها» (على حد تعبير ماكس ويبر) - إزدادت حِدَّته بشكل كبير منذ قرنين في الغرب. وترافق بتعزيز العلاقات بين الدائرة السياسية **بالمعنى الضيق للكلمة**، ودوائر الادارة العامة، والاقتصاد والثقافة... الأمر الذي يطرح بعبارات جديدة السؤال التالي: مَنْ يحكم، في المقام الأخير، في المجتمع؟ وأخيراً، فقد تفتَّحت مقولة المهنة السياسية، المرتبطة بسيرورة الاحتراف، في الوقت الذي كان فيه الوصول إلى الولايات التمثيلية، وإلى حكم الدولة، يجري وفق طرق مُقَنْوَنَة بوضوح.

الفقرة الأولى

قضية التمثيل

يتكلم الممثلون والحكام، ويتصرفون باسم أفراد آخرين يرون أنفسهم منغلقين تقريباً في داخل الوضع السلبي الخاص بالمحكومين. إن التمثيل، بالمعنى الأوسع للتعبير، يعني الحلول محل... لكنَّ التمثيل السياسي يتضمن بُعداً آخر، يتداخل بشكل وثيق مع البُعد الأول، هو بُعْدُ القيادة، التي تُعَدُّ حالة خاصة في سيرورات مشابهة تصنع مجمل الحياة الاجتماعية.

أولاً ـ وظيفة الحلول محل

هنا يكمن البُعد المألوف لسيرورة التمثيل. فهناك أفراد يتكلمون باسم أفراد آخرين صامتين أو غائبين؛ وهم يُعَبِّرون، بدلاً عنهم، عن إرادة سيُشاع عنها ـ ضمن بعض الشروط، وبمقدار معين، أنها إرادتهم أيضاً. وهذا الابتذال الاجتماعي للآلية لا يلغي تعقُّدها السياسي، كما يوضح ذلك تساؤل سريع في إتجاهين.

أ ـ «الضربة الرمزية» للتمثيل

هذه العبارة الموفقة لبيار بورديو تُركِّز على مظهر سحري بحت لمفهوم التمثيل. فالواقع أن عملية اعتبار الشخص المنتخَب من قِبَل أغلبية الناخبين ممثلاً لجميع السكان، بمن فيهم أولئك الذين لم يبلغوا سن التصويت، والذين لم يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع (من غير المسجلين، أو الممتنعين عن التصويت)، والذين صوّتوا لخصومه، تبقى أمراً يصعب تفسيره، وفقاً لقوانين المنطق العقلاني البحتة، حتى في النظم الديمقراطية التعددية التي يوجد فيها نظام انتخابات تنافسية. ومع ذلك، فإنه يُعَدُّ وهماً ضرورياً يتعلّق

الممثلون به بقوة عندما يعبِّرون سياسياً عن آرائهم بصفتهم تلك. فكل واحد منهم لا يُعلن فقط أنه سيكون «رئيس بلدية كل الباريسيين» أو «رئيس جمهورية كل الفرنسيين»، بل أنه يؤكد أيضاً أن هؤلاء هم الذين يتحدثون أو يقرِّرون عبر شخصه. «اللوريون يعلمون جيداً أنّ. . .»، «الفرنسيون لم يعودوا يريدون أن. . .».

هذه البلاغة، المقبولة بشكل إجماعي، لا يسعها حرفياً عرض الواقع الفعلي. وإنه لأمر إشكالي بوضوح أن تُعْزَى لمجموع السكان في دائرة ما معرفة مشتركة أو إرادة إجماعية. **والأحرى**، أن يكون الأمر كذلك عندما يسمح الممثل لنفسه بالرجوع إلى شخص اعتباري: كالمدينة، أو المنطقة، أو الأمة. فوراء هذا المفهوم الذي بنته اللغة، لا وجود إلاَّ لأفراد، مضبوطين بشكل مجرد كمواطنين، ومرتبطين فيما بينهم بعلاقات قانونية وسياسية، هي في حد ذاتها مؤَسَّسة. ولهذا كان بيار بورديو على حق حين صاغ هذا التحليل: «لأن الممثل موجود، ولأنه يمثل (أي يقوم بفعل رمزي)، فإن المجموعة المُمَثَّلة والمرموز لها توجد، وتجعل بالمقابل من ممثلها ممثلاً للمجموعة»(1). وتزداد قيمة هذا الرأي أكثر فأكثر عندما لا تكون هناك انتخابات حرة، ولا اختيار شرعي للحكّام؛ وهذا هو حال الملكيات الوراثية التقليدية التي يمكن فيها للملك أن يؤكد بأنه «يشكل والأمة جسداً واحداً»، أو حال الديكتاتوريات التي يُعلن فيها الزعيم أنه المُعَبِّر عن الإرادة الشعبية.

إنَّ السيرورة التي تقود الممثل لأن يعتبر نفسه «بديلاً» لا يمكن واقعياً حلّ لغزها خارج تحليل استراتيجي يكون موضوعه التعرُّف على كل الفوائد التي يمكن للفاعلين، وللنظام السياسي بأسره، أن يستمدوها من هذا «النشاط السحري».

إنَّ التذرع بالإرادة الجماعية، حتى ولو كانت مُجَرَّدة من القوام الواقعي العملي، وإعلان الممثِّل أنه المُعَبِّر المأذون والشرعي، يؤديان إلى **تقوية الرابطة التي توحِّد بين الممثَّلين والممثل**. أما المواطنون فيرون أنفسهم

(1) - P. Bourdieu, Délégation et fétichisme, Repris in Choses dites, Éd. de Minuit, 1987, p. 194.

مُزَوَّدين بتطلعات، ومعارف ومتطلبات. «الفرنسيون يتمنُّون . . . الفرنسيون لن يسمحوا أكثر. . . الفرنسيون يرفضون بسخط فكرة. . .». وهذا الأسلوب البلاغي الشائع لا يمكن إلاً أن يُساهم في إيقاظ أو تنشيط انتباههم للحياة السياسية: فيتعرَّفون تماماً على أنفسهم فيما يُقال عنهم، ويكتشفون فيه الصياغة الدقيقة للتوقعات العائمة واللاواعية، ويتحملون بمتعة رصيد الذكاء السياسي والضرورة الأخلاقية الذي فُتِحَ لهم بسخاء. إنَّ الناخبين يمتلكون بالفعل، في أنظار المرشحين للتمثيل، توقعات شرعية دائماً؛ كما إن لديهم قيماً مطبوعة دائماً بعظمة أخلاقية؛ وتحركهم الرغبة في العدالة، والحرية، والتضامن. والحكام المنتخبون لا يستطيعون إلاً أن يكسبوا مزيداً من الشرعية إذا نجحوا، بهذه الطريقة، في تنشيط الاهتمام الذي يولده المحكومون لخُطَبهم. وهذا الحد الأدنى من الانتباه هو الشكل الأولي ـ والأساسي ـ للدعم الذي يمكن للمواطنين منحه للحكومة التمثيلية.

أما المطلب الاستراتيجي الثاني الذي يوجد في أساس هذا الخطاب السلطوي، فيتمثل في ضرورة **بناء جهاز رمزي حامي** في وجه الخصوم السياسيين. فالمنتخَب في دائرة انتخابية يجب أن يعمل على جعل الناس ينسون أنه كان قد اختير من قِبَل جزء فقط من السكان، جزء هزيل إنْ كان قد فاز بأغلبية نسبية بسيطة، في اقتراع متميز بنسبة قوية من الامتناع عن التصويت. إن الممثل الذي تكرسه صناديق الاقتراع يقول، وهو يتوجه للناخبين، وليس فقط لناخبيه، ما فحواه: «أنتم، أنا. . .» ويشير بذلك للخصوم: «أن انتقادي، هو انتقاد للشعب، وتحقير للمدينة (أو للبلاد، أو للدين)». وكلما نجح أكثر في صياغة نظرات يمكن أن تُقَدَّم كمعتقدات مشتركة بين مجموع السكان في الدائرة الانتخابية، كلما وجد نفسه محمياً، بشكل فعّال، من معارضة مُتَحَدِّيه. وهذه الآلية ليس لها آثار خيِّرة على الممثلين وحدهم؛ بل هي تريح مبدأ الحكومة التمثيلية نفسه. من خلال تسهيل قبول الجميع بالقرارات المتخَذة من قِبَل البعض. ولكي تكون المعارضة السياسية للمُتَحَدِّين فعَّالة، فإنها ينبغي أن تكون قادرة بالفعل على التذرُّع بدرجةٍ من الشرعية أعلى من درجة شرعية خطاب المنافِس، في أنظار الناخبين.

ومع ذلك، فإنَّ الممثل، كبديل، يجد نفسه مُقَسَّماً بين متطلبات متناقضة. فالنظرية السياسية الديمقراطية توضحه، على مستواها، تماماً عندما تصف كلاسيكياً التمثيل إنطلاقاً من زوجين من المنافسات.

الأول هو **المعارضة بين السيادة القومية والسيادة الشعبية**. فالسيادة القومية، لدى سيياس لا تتضمن بالضرورة الانتخاب العام والشامل. لماذا؟ لأنَّ الممثلين ليس عليهم أن يجعلوا من أنفسهم المُعَبِّرين الشفافين عن إرادات الممثَّلين؛ إنهم يُعَبِّرون بدلاً عنهم، وحين يقومون بذلك يجعلونهم صُمّاً من الناحية السياسية. أما مفهوم السيادة الشعبية فإنه يحمل في ذاته دينامية معكوسة، وأكثر راديكالية: فالشعب يريد ويقرر عبر ممثليه الذين يُعَبِّرون بالتأكيد بدلاً عنه، لكنهم يكونون أيضاً أُمناء، بشكل خاص، على متطلباته. وهذا هو مفهوم القانون، كتعبير عن الارادة العامة (على حد تعبير كاري دو مالبرغ). وبناء عليه فإن الانتخاب العام والشامل يندرج، بشكل طبيعي، ضمن هذا المنطق، كما تندرج فيه أيضاً الولاية الآمرة، وإقالة المنتخَبين[1]. إلاَّ أن هذين الاجرائين استُبعدا، على الصعيد العملي، الأمر الذي يشير إلى المدى الذي تغلَّب به، في النظم التعددية، المفهوم الذي بموجبه يُعَدُّ الممثلون «البدلاء»، بالمعنى القوي للكلمة، لسلطة التقرير مكان الـ .... (على حدّ تعبير جـ . شومبيتر). ومع ذلك فإن التناقض يبقى قائماً بين تعبير الممثِّل عن إرادته الخاصة، ورأيه الشخصي، بشكل مستقل عن أي ضغط خارجي، وضرورة أخذه بالحسبان للمصالح والتطلعات التي لا يتفق معها بالضرورة، ولو لم يكن ذلك إلاَّ من أجل تأمين إعادة انتخابه.

أما الزوج الثاني من التنافسات، في النظرية الكلاسيكية، فيعارض بين الحرص على **تمثيل وحدة المجموعة**، والحرص على **تمثيل عناصرها المتنوعة**. ومن هوبس إلى روسو، كانت النبرة موضوعة على المفهوم الأول. فالممثلون ليسوا مندوبي هذا القسم أو ذاك من السكان: بل هم يجسدون

---

(1) تتضمن الولاية الآمرة (Le mandat impératif) أن يرتبط المنتخَب بالتزامات يتعهد باحترامها أمام ناخبيه؛ أما الإقالة (The recall) فهي الإجراء الذي يسمح للمثِّلين بالحصول من ممثِّلهم على استقالته عندما يكفّوا عن الموافقة على المواقف التي يتخذها.

مجموع الجسم السياسي، ويعبّرون عن إرادته العامة. وإذا كان من الواجب أن تتغلب المصلحة العامة على المصالح الخاصة، والوحدة على كثرة التنوّعات، فإنه ينجم عن ذلك ميل قوي لتفضيل التمثيل عبر شخص وحيد، أو الاجراءات التي تسمح باستخلاص إرادة إجماعية. أما التمثيل لدى ليبراليي القرن التاسع عشر (ب. كونستان، بريفوست ـ بارادول، ثم لدى الجمهوريين) فإنه يجب أن يسمح، بالعكس، بالتعبير على المسرح السياسي عن صراعات المصالح والتطلعات التي تنجم بشكل محتم عن تقسيم المجتمع إلى طبقات وفئات إجتماعية. فالبرلمان، على سبيل المثال، يجري تصوُّره كحقل مغلق تتوافق فيه، عبر المفاوضة والتسوية، المناهج المختلفة، بل المتناقضة. وفيما بعد، إندرجت الحركة الداعية للتمثيل النسبي، ضمن منظور مشابه، وخاصة عندما بدت الأحزاب مرتبطة بمجموعات اجتماعية محدَّدة بشكل جيد: أحزاب فلاحية، أحزاب عمالية، أحزاب «بورجوازية»... يسعى القانون الانتخابي لأن يضمن لها حصتها العادلة في توزيع المقاعد.

ويتعايش عملياً في النظم التعددية المفهومان اللذان يتوازنان بشكل من الأشكال، لكنهما يتضمنان نوعاً من التسلسل في الشرعية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل الثال، يمثل الرئيس المصلحة القومية، ووحدة الشعب الامريكي. بشكل أفضل من النواب في مجلس الممثلين، الذين يُتَّفق علناً على أنهم يعبِّرون عن مصالح فئوية: جغرافية، مهنية الخ... وفي فرنسا، دافع الجنرال ديغول عن وجهة النظر القائلة بأن الرئيس المُنتَخَب بالاقتراع العام والشامل في فرنسا، التي تمثل دائرة انتخابية واحدة، يمثل المصلحة العليا للبلاد أكثر من الجمعية الوطنية التي تجمع المنتَخبين من عدة دوائر انتخابية صغيرة. كما يُلاحَظ **بالأحرى** وجود نوع من التسلسل في الشرعية بين قادة الجماعات المحلية، وقادة الجماعة القومية. والنتيجة: أن على كل ممثل فردي إذن أن يوفِّق بين الدفاع عن بعض المصالح الفئوية، والمصالح الفئوية الأخرى المتناقضة معها، والمصلحة العامة ذات الحدود غير الواضحة، أحياناً، بشكل مؤكد.

ب - إثبات الصفة التمثيلية

تسمح الملاحظة الاجتماعية «للمُمَثّلين»، أو لمواطني الدولة، بالتعرف

على مجموعات متباينة جداً من الأفراد الذين تتجلى السمة المشتركة الوحيدة لديهم في أنهم يخضعون لقوانين واحدة. إن الصفة التمثيلية للحكّام تتجه لأن تُعَرِّف نفسها إنطلاقاً من تجميع فوتوغرافي يجعل من الممثِّلين نسخة طبق الأصل عن الممثَّلين، بمعنى أنَّ الجمعية الوطنية، على سبيل المثال، تكون النسخة الدقيقة المصغَّرة للعناصر التي تتألف منها الأمة بأسرها. إلاَّ أن هذا المفهوم يُعَدُّ وهمياً تماماً لأنه غير قابل للتطبيق. «فالحلول محل الأمة» لا يعني أولاً «الشبه بها...»، وإنْ كنّا نعثر على بعض الآثار السياسية المتناثرة لهذا الطموح. كما إننا نرى أيضاً بعض المرشحين للانتخابات يلحّ على صفته التمثيلية الاجتماعية: «أنا مثلكم... فرنسي متوسط...» (ب. بوجاد، وجـ. م. لوبان).

وفي المجتمعات الشديدة التنوع، كما هو حال البلدان المتقدمة، يؤدي هذا الموقف سريعاً إلى مآزق. إنَّ ضعف تمثيل فئات كاملة من السكان في المجالس المنتخَبة ـ سواء تعلق الأمر بصغار الأُجراء، والعمال المستقلين، والنساء ـ أو بالمقابل الارتفاع الواضح في نسبة تمثيل فئات أخرى: كبار الموظفين في الحكومة، والريفيون في مجلس الشيوخ الفرنسي يخلقان بدون شك حالة من القلق. لكن هذا القلق يثير فقط اقتراحات تصحيحية. ويجري كل شيء كما لو أن هذه التفاوتات في الصفة التمثيلية كانت أمراً مسموحاً به بشكل تام شريطة ألاَّ تتجاوز العتبة، النسبية جداً من الناحية الثقافية، والتي يمكن اعتباراً منها أن تصبح «صارخة».

كما أن الصفة التمثيلية لا يمكن أيضاً تعريفها من خلال الرجوع للمطابقة الدقيقة بين آراء الممثِّل وآراء الممثَّلين. ومن المستحيل، بالفعل، أن يقود المنطق المتتالي لكل من الطرفين إلى تحليلات متشابهة. إنَّ آراء الممثَّلين، عندما توجد، تكون عموماً مائعة وغير مؤكدة في الكثير من القضايا والملفات المعقدة. وبالعكس، فإن إحدى مهمات الممثِّلين تكمن في المساهمة في صياغة آراء مفوضيهم، أو بشكل أفضل، العمل على الحصول على نوع من رصيد الثقة.

وانطلاقاً من هذا الأمر، فإن البحث عن الصفة التمثيلية سيجري في اتجاهات أخرى. فبدل أن تُكَوِّن اليوم صفة ما للشخص، أو عنصراً ثابتاً

مرتبطاً بالوضع والآراء، فإنها تنجم عن صراع متواصل، لا يُنْجَز أبداً، للحصول على حق التحدث مع السلطة باسم الغير، وفي وجه إدعاءات الخصوم. ومهما كان نظام الحكم المدروس، فإن المعركة من أجل الصفة التمثيلية يقع في صلب كل الصراعات السياسية؛ وهو يشكل العنصر الذي يبنيها.

ولكي يؤكد الشخص المعني صفته التمثيلية، يجب عليه أن يثبت قدرته على التعبئة. وفي النظم الديمقراطية التعددية المعاصرة، يلعب الانتخاب العام والشامل في هذا الصدد دوراً كبيراً. فالفوز في الانتخابات يعني، قبل كل شيء، نجاح المرشح في جعل الناخبين يصوتون لصالحه، وفي إظهار قدرته على التأثير على الناخبين. وهذا ما يصنع التباين مع المؤشرات التي تعطيها تحقيقات سبر الرأي التي تكتفي بقياس النوايا أو التفضيلات، ولكن بناءً على أسلوب سلبي مجرد من المضامين العملية (والحقوقية). ومع ذلك، فإن الاختبار الانتخابي مهما كان حاسماً فإنه لا يُعَدُّ الوسيلة الوحيدة المُقْنِعة. ففي النظم الديمقراطية السياسية الحالية تتعايش، في الواقع، فئتان من المؤشرات: تلك التي توضح القدرة على تعبئة الأغلبيات الصامتة ـ إن الدور الطبيعي للجوء إلى صناديق الاقتراع يكمن في تسجيل دعم الجماهير القليلة التسيُّس أو غير المُسَيَّسة ـ وتلك التي تشير إلى القدرة على تعبئة الأقليات النشيطة.

وضمن هذه الفئة سيُصنَّف الاستعداد لبناء حزبٍ من منتسبين عديدين، مُعَلَّلين، ونشيطين؛ والقدرة على تنظيم مظاهرات كثيفة ومنضبطة؛ وتأمين احترام التعليمات الخاصة بالعمل أو بالامتناع. وتكون هناك أزمة في التمثيل الديمقراطي عندما لا تلتقي سلسلتا المؤشرات، وتُنْتِجا إشارات متناقضة.

ويتم إثبات الصفة التمثيلية بشكل مغاير في النظم غير التعددية. فهي تُعْلَن ذاتياً إلى حد كبير من قِبَل الحكام الذين يدّعون لأنفسهم حق جعل البرهنة على العكس مستحيلة بفضل مراقبتهم لأساليب التعبير التي قد تسمح بتأكيد إدعاء معاكس. وفي نظم الحزب الواحد، تهدف الانتخابات غير التنافسية للبرهنة على قدرة الحكام على التأطير بحيث يتمثل الاختبار الرئيسي في مستوى الامتناع عن التصويت. أما في النظم الملكية التقليدية، فقد كان هناك «تطبيع» للصفة التمثيلية. فحق الملك في التعبير عن إرادة الجسم

الاجتماعي بأسره (وحق برجوازيّي المدن الرئيسيين في التعبير عن إرادة جماعتهم) كان راسخاً في تقاليد تنشطها، استطراداً، احتفالات الولاء: التتويج، الصلوات العامة من أجل الملك، السفر إلى «المدن الصالحة» وما يرافقها من طقوس تسليم المفاتيح... وهذا الاعتداد بالصفة التمثيلية، القائم على المراقبة الفعلية للسلطة، لايمكن إحباطه إلاّ بضربة قوة: قلب السلالة الحاكمة، التمرد، الثورة.

ثانياً ـ وظيفة القيادة

إنَّ الممثلين ليسوا مجرد أشخاص «يحلُّون محلّ» آخرين، بل هم أيضاً، وبنشاط أكثر بكثير، قادة. إنَّ مفهوم القيادة يعاني في الأدبيات العلمية، وكما أظهر ذلك جيداً جيمس بيرنز[1] من انفصال بين الدراسات ذات الاتجاه النخبوي غالباً، المكرَّسة للقادة أو «للرجال الكبار»، وتلك التي تهتم بالجماهير. والحقيقة أن ظاهرة القيادة هي بنية تفاعلية تربط بين القادة و«التابعين» في علاقة تأثير دينامية، ومتقابلة، وغير متكافئة في آن واحد. ومن المؤكد أنَّ الممثِّلين كلهم لا يدخلون مع الممثَّلين في علاقة متعادلة: فالعديد من العوامل تساهم في تنويع خصائصهم، ومنها طبيعة الولاية المُمَارَسة (المُعْتَبَرة بشكل غير متكافئ)، والصفات الشخصية للمنتخَب. إنَّنا سنميز بين قيادة التسوية بشكل بحت والقيادة المُحَوِّلة، مستلهمين في ذلك تحليلات بيرنز، المتمركزة حول ما يُعَدُّ أساسياً في هذه العلاقة.

أ ـ قيادة التسوية

في هذا الأسلوب، الأكثر شيوعاً بكثير، يُسيطر على العلاقة بين الممثَّلين والممثِّلين توقع حدوث تبادل منتِج. فعندما يتوجه القائد إلى أولئك الذين يدعمونه أو يأمل بأنْ يدعمونه، فإن ما يقترحه عليهم أساساً إنما هو مقابلٌ ما لهذا الدعم[2]. فعلى سبيل المثال، يَعِدُ المرشح الذي يخوض حملة

---

(1) - James Burns- Leadership, Harper and Row, 1975, p. 3.

ـ أنظر أيضاً: - M. Edelman, The Symbolic Uses of politics, New York, Academic Press, p. 73 et s.

(2) - D. Gaxie, Enjeux municipaux, PUF, 1985, p. 14 et s.

انتخابية مقابل الأصوات التي يلتمسها عملاً قوياً لصالح تنمية الدائرة الانتخابية. وعلى هذا النمط من الأوضاع تطبق، خصوصاً، نظريات السوق السياسي التي تجعل من مقترحات المرشحين للتمثيل المُعَادل للعرض، المقابل للطلب الذي تُمَثِّله حاجات الممثَّلين وتطلعاتهم. إنَّ القادة يسعون للتعرّف على المصالح، الصريحة أو الخفيّة للسكان الذين يتوجهون إليهم؛ وعليهم أن يدركوا بدقة وواقعية ما هي قيمهم ومعتقداتهم. وانطلاقاً من هذه المعطيات يبني الممثلون برنامجاً، ومنظومة اقتراحات أو دفتر مطالب بغية تعبئة الممثَّلين لصالحهم، وذلك بمناسبة إقتراعٍ، أو أي شكلٍ آخر من أشكال التعبير (مظاهرات. . .).

أما مع الممثَّلين، فيقوم أسلوب آخر للتسوية تسيطر فيه قابلية قوية لتبخُّر العلاقات التبادلية. فالجدل، على المسرح السياسي للديمقراطيات التعددية، يكون، بالفعل، دائماً، ومجابهات الآراء تكون ثابتة. وانتباه الجمهور، الذي يُلْتَمَس غالباً، يمكن أن يكون من نوعية شديدة التغيُّر. ويتبع ذلك أنَّ التسوية تقوم أحياناً، ببساطة، على التقاء عابر بين إشارات مبثوثة، وتوقعات لاواعية. ويثير الأداء الناجح لقائد سياسي في التلفزة موافقة مؤسَّسة بشكل واسع على مكافآت ذات مدة حياة محدودة. إن الحركات، والابتسامات، والنبرة، والصيغ المستعمَلَة تساهم في نجاح الرسالة بمقدار ما يساهم مضمونها في ذلك، على الأقل. ويتعلق الأمر، بالفعل، بالنسبة للممثِّل بالإغراء. ويُقَابل متعة الممثِّل في فرض صورةٍ قَيِّمَة عن ذاته، وعن قضيته، متعة «التابع» في تَمَثُّلِ أكثر من صورةٍ إيجابياً. ومع ذلك، فإنَّ الأمزجة تكون قابلة للتغير، والآراء تكون قابلة للسقوط، وينبغي استعادتها دائماً، والظروف الاجمالية تكون في تطور دائم، نظراً لتنوُّع الرسائل التي يتعرض لها الممثَّلون من جانب القادة المتنافسين(1). ولذلك فإنَّ قابلية القادة للتكيُّف مع حركات الرأي العام التي يدركونها لدى الجمهور، تُعَدُّ، في هذا النمط من القيادة، قاعدة عامة. فالهدف المطلوب يتجلّى في اختزال المسافة الفاصلة بين الآراء التي يُعلنها الممثِّلون وتوقعات الممثَّلين. إنَّ هناك علاقة تأثير متقابل، في سياقٍ من عدم التكافؤ الضعيف نسبياً.

---

(1) - M. Edelman, Political Language, New York, Academic Press, 1977, p. 10 et 11.

وفي أيامنا الحاضرة، يُستعمل **التسويق السياسي** لمنهجة هذا البحث عن تسوية مثمرة بشكل متبادل بين المرشح للتمثيل والجمهور ـ الهدف. وللقيام بذلك، يُشَكِّل الفصل بين الفرد والصورة العنصر ـ المفتاح لهذه العملية. إنَّ تقنيات الاتصال الجماهيري تسمح بالفعل بخلق الوهم بوجود تقارب كبير بين الممثِّلين والممثَّلين، في حين أن توسّع المجال الاتصالي (تغطي التلفزة مجمل أراضي الدولة، وتتجاوزها أحياناً) يتضمن الحفاظ على مسافة غير قابلة للاختزال بين الفرد الحقيقي وجمهوره. وتقوم المشورة في مجال التسويق بوظيفة التقريب هذه على ثلاث مراحل:

- الإحاطة بالتوقعات المحتملة أو الفعلية للجمهور المستهدَف، وذلك من خلال القيام بتحقيقات للرأي العام، أو بدراسات على البنية الاجتماعية للدائرة الانتخابية، وخصائصها الاقتصادية، والسكانية، والثقافية، الخ... بغية الاستدلال على «حاجاتها» وتطلعاتها الافتراضية.

- التعرُّف لدى السكان ـ الهدف على إدراكاتهم لصورة الحزب، ومرشحيه، وقادته على المستوى الوطني، والتمثلات التي تكونها مختلف فئات السكان عن إنجازاته ونواياه.

- التقريب، من خلال سياسة إشارات ملائمة، بين الصورة المُدْرَكة واقعياً والصورة المغرية مثالياً. فبناءً على التوقعات التي تمَّ التعرُّف عليها تسعى استراتيجيات الاتصال المقامة إلى خلق انطباع بأن المرشح أو الممثل هو ذاك الذي سيأخذ بشكل أفضل على عاتقه توقعات أولئك الذين سيقومون بانتخابه. وعليه فإنَّ من المناسب محو المظاهر الطفيلية للواقع بغية اصطناع صورة قائدٍ، مُنَظَّفة من جوانبها القبيحة، ومُجَرَّدة من كل أعباء سمات من شأنها تشويش وضوح الرسالة[1].

(1) حول هذه القضايا، أنظر:

- Ph. Maarek, Communication et marketing de l'homme politique, Litec, 1992.

ـ وفيه يصف المؤلِّف بشكل ملموس المراحل الرئيسية للمسعى الذي اتبعه «المستشارون»، ولوسائل التحليل والإعلام القابلة للتعبئة. أنظر أيضاً:

- J.M. Cotteret, Gouverner c'est paraître, PUF, 1991.

ومع ذلك فإن قيادة التسوية لا يتحدد موقعها في هذه المواجهة المباشرة فقط مع الممثِّلين. فهي تمتد بشكل طبيعي في الحياة الحزبية أو البرلمانية. وسواء تعلق الأمر بالنسبة للقادة بإدارة المصالح المأخوذة على عاتقهم بالشكل الأفضل، أم بقيادتهم لاستراتيجيتهم الخاصة بتأكيد شخصياتهم، فإنهم سيكونون دائماً مُكْرَهين على الدخول في علاقات تسوية مع الفاعلين الآخرين للعبة السياسية. إنَّ هذه التبادلات، المتمثلة بوعود الدعم المتبادل، والخدمات التي ينبغي تأديتها مقابل الخدمات المؤَدَّاة، تكمن في أساس التحالفات، العابرة أو الثابتة، التي تتكون بين القادة بغية تحسين قدرتهم على الفِعْل. هكذا ينبثق القادة المؤَثِّرون في داخل الحزب أو البرلمان؛ ويمكن أنْ يفرض الممثِّلون أنفسهم في عَتَلاَت السلطة التنفيذية، وذلك بغض النظر (تقريباً) عن كل كاريزمية شخصية.

ب ـ قيادة إعادة التركيب

بينما يكتفي الممثِّل، في علاقة من النمط القائم على التسوية، باستغلال شروط التبادل كما تبدو في وضع معين، بأكبر قدر ممكن من المنهجية، يتبنّى هنا موقفاً، أكثر دينامية بكثير، يهدف إلى تحويل الأُطر نفسها التي كانت تُدرَك فيها علاقة التمثيل. إنَّ «كبار رجال» التاريخ، والمشرّعين القدماء، والاصلاحيين والثوريين الحديثين، والمحرِّرين ومؤَسِّسي الأوطان يندرجون طبيعياً ضمن هذه الممارسة القيادية الطموحة. لكننا نتبيَّن، على صعيد أكثر تواضعاً، في الحياة السياسية الروتينية، أفراداً يعملون على تحريك قواعد اللعبة من خلال تعبئتهم للدوافع والتطلعات التي بقيت حتى الآن كامنة كلياً، أو من خلال إثارة مستوى من الالتزام الشخصي أكبر بكثير لدى مؤيديهم. وبقدر ما يمكن لقول: «أنا قائدهم، أنا أتبعهم» أنْ يُطَبَّق على قيادة التسوية، بقدر ما يتعمَّق هنا التباعد بين القدرة المتتالية للتأثير لدى «القادة» و«الأتباع».

ويمكن التمييز بين شكلين نموذجيين ـ مثالين من قيادة إعادة التركيب: الأول أكثر «شخصانية»، والآخر أكثر «أيديولوجية»[1].

(1) - J. Burns, Leadership, Harper and Row, 1975, p. 186 et s.

ـ في الأسلوب الأول، نلتقي بوضع تفاعلي قريب من ذاك الذي كان ماكس ويبر يقصده «بالسلطة الكاريزمية»، وهو ما يُسَمِّيه جيمس بيرنز «بالقيادة البطولية»(1). إنَّ النقطة الخاصة بمعرفة ما إذا كانت كاريزمية القائد تخضع لصفاته الفردية الاستثنائية أو (و) للتطلعات الإسقاطية لأولئك الذين يتبعونه، وهي نقطة غير واضحة. ومع ذلك، فإن من المناسب عدم الفصل بين هذين العنصرين، والاهتمام بطبيعة **العلاقة** القائمة بينهما(2).

إنَّ هذا النمط من القيادة يبرز في المجتمعات أو المنظمات التي تعيش أزمة قيم عميقة، ولاسيما في ميدان الهوية. ونجد هذه الحالة، بشكل خاص، عندما تكون مصابة بتغيرات قاسية (أزمات تحديث في المجتمعات التقليدية)، أو عندما تدخل في فترات انحطاط: هزائم قاسية للدولة على الصعيد العسكري، مآزق اقتصادية تواجهها مجموعة اجتماعية يُهَدِّدها تطور غير مواتٍ بشكل خطير، أزمة شرعية يواجهها النظام السياسي. إنَّ حاجات عاطفية قوية تبقى غير مُشْبَعَة بعبارات الأمن النفسي. ويتبلور القلق حول قضايا هوية المجموعة ومستقبلها. كيف تُعَرِّف المجموعة نفسها؟ كيف تواجه التهديدات (الحقيقية أو الوهمية) التي تُثْقِل عليها؟ هل يمكنها البقاء على قيد الحياة؟(3). إنَّ الأفراد سيبحثون حينئذٍ عن قائد يستطيعون أن يعيشوا معه علاقة تكون تماماً لا صراعية، ولا نقدية، وذلك بغية تحقيق الطمأنينة لأنفسهم. وكما كتب دانيال كاتز: «بدل أنْ يبحث الناس عن تفسيرٍ للدوافع المدفونة، يبحثون حينئذٍ عن شكلٍ من أشكال التهدئة لصراعاتهم، وذلك بإسقاط مخاوفهم، وعدوانيتهم، وتطلعاتهم على موضوع اجتماعي ما يسمح باعطائها حلاً بعبارات رمزية»(4). والقائد المستفيد من هذا «الاستسلام الذاتي

---

(1) ضمن إطار هذا التحليل المُسَمَّى «بمنظور القيادة الجديدة» المستوحى صراحةً من ماكس ويبر بهدف مجابهته مع عالَم المشروع، أنظر:

- A. Bryman, Charisma and Leadership in Organizations, Sage, 1992.

(2) - A. R. Wilner, The Spellbinders, Yale University Press, 1984, p. 13 et s.

(3) بهذه العبارات يحب القادة من هذا النمط طرح المسألة السياسية الأساسية. أنظر في عام 1992 التحاليل السياسية لـ : ميلوسفيتش في بلغراد، ولـ : م. غامشا خورديا في جيورجيا.

(4) - Daniel Katz, Patterns of Leadership, in Jane Knutson (Ed.), Handbook of Political Psychology, San Francisco, Jossey Bass, 1973, p. 216.

سيكون لديه هامش أوسع من العمل يمكنه من إعادة صياغة التوقعات والتطلعات الصريحة لأولئك الذين يتبعونه. لكنّ نوعاً من الإشباع الدائم يقوم بين «القائد» و«الأتباع»، ويقود إلى تعزيز العلاقة. وهذا النوع من القيادة يتميز بالفعل بأهمية الاتصالات المباشرة التي تقوم بمناسبة الاجتماعات، والمظاهرات العامة، وطقوس المؤتمرات. إنَّ للتصفيقات وللتدفقات الحماسية تأثيرات اتصالية على الجماهير والقائد الذي تجرفه بشكلٍ ما موجة الإسقاطات العاطفية التي يكون موضوعاً لها. أما التحفظات أو الروح النقدية للأفراد الذين يتبعون القائد فقد غرقت بفعل «العدوى الإيمائية» (على حدٍّ تعبير رينيه جيرار). وبالمقابل، تتجه الحواجز السياسية والنفسية التي تعرقل مبادرات القائد، التي قد تكون مغامِرة، لأنْ تضعف أمام كل مظاهرات الدعم العاطفي الخالي من التحفظ.

ـ أما ـ القيادة من النمط الأيديولوجي، فيعني جـ. بيرنز بها، بالعكس، العلاقة المتميزة باستثمار فكري هام، موجَّه لتسهيل فهم البيئة الاجتماعية وتفسيرها. هنا يتمّ اقتراح تصوُّرات معينة لإدراك العالَم، والحكم على قيم مرجعية، وإنجاز مهمات محدَّدة. وتكمن قوة الأيديولوجية في «إنتاج الواقع» من خلال اقتراح تمثُّلات معقولة له، تكون خصوصاً شديدة التماسك. وينبغي على هذه التمثلات أنْ تستجيب إيجابياً للتطلعات الصريحة أو الكامنة للمحكومين؛ لكنها يمكن، بالمقابل، أن تساهم بنشاط في تعديل هذه التطلعات، وتعمل على توليد متطلبات جديدة ستحجب الادراكات القديمة[1]. ففي سنوات الخمسينات، كانت القيادة، التي تمارسها قيادة الحزب الشيوعي الفرنسي على الصعيد الوطني، تقوم على تحكُّم بالخطاب «الماركسي ـ اللينيني»، الذي كان يستمد قدرته على تعبئة الدعم من تماسكه الداخلي الخاص، ومجابهته لأيديولوجيات خصمه، على حدٍ سواء. وهكذا كان يلتحم بقوة، وبفضل الحاجز بين الأصدقاء والأعداء، معسكر المنتسبين للحزب.

وعلى الصعيد التطبيقي، يُلاحظ أن كثيراً من أساليب القيادة يكون من

(1) - M. Edelman, Political Language, New York, Academic Press, 1977, p. 126 et s.

النمط الشخصي والنمط الأيديولوجي في آن واحد. فمن الصعب على قائد ما أن يفرض نفسه، على رأس أمة ما، إنْ لم يكن لديه حدّ أدنى من العقيدة الأيديولوجية الصريحة، كما بيّنت ذلك جيداً مغامرة البولانجية (Le Boulangisme) التي تدعو للرثاء. وبالمقابل، فإنّ من الاستثنائي ألاّ يقوم قائد مستند على أيديولوجية تدعو بقوة لتحويل المجتمع، ببناء هالة شخصية قوية حول نفسه، تكون مُوَلِّدة لقدرة على تحقيق استقلال نسبي تجاه العقيدة الأصلية.

الفقرة الثانية

الوسط التقريري المركزي

يسمح هذا التعبير الموفق، العائد لكاترين غريميون[1]، بالتفكير بشكلٍ أفضل بواقع البُنى الفعلية للحكم، المحجوب غالباً خلف مظهر خادع: مظهر السلطة السيدة للقادة السياسيين المقيمين في مراكز الدولة. فهؤلاء لا يُقَرِّرون لوحدهم، في الواقع؛ وإنما من خلال تفاعلٍ مستمر مع الشركاء الذين ينتمون إلى جهاز الدولة (كبار الموظفين)، أو الذين يُعَدُّون بعيدين كلياً عنه (كبار أرباب العمل، مسؤولو المنظمات المهنية، والنقابية، والجمعيات، الخ. . .). هل يتبع ذلك تقسيمهم إلى فئات قيادية متعارضة، يدافع كل منها عن منطق خاص؟ أم ما زال من الممكن الحديث عن طبقة قيادية؟ قبل التصدي للنظريات التي تفسِّر الظاهرة، من المناسب القيام أولاً بعمل استدلال على المجموعات المعنية (محدود في المثال الفرنسي).

أولاً ـ الدوائر الثلاث في الوسط القيادي

من الخطير دائماً التطرق، من وجهة نظر إجمالية ومجردة، لقضية سلطة التقرير في المجتمع[2]. فالمظهر الخارجي للمقررين يمكن، فعلاً، أن يتغير إلى حد كبير وفقاً للرهانات القائمة والقطاع المعني بالأمر. فبعض المسائل، ذات الطابع التقني الرفيع جداً، يُبَتُّ بها في الواقع، وبشكل أساسي، على مستوى الخبراء؛ أما الوزراء أو رئيس الحكومة فيكتفون باتباع الآراء التي تشتهر بأنها إجماعية. وهذا ما جرى في ميدان الصحة العامة عندما كانت

(1) - Catherine Grémion: Profession: décideur, Éd. Gauthier- Villars, 1979.

(2) المثال الحدّ لهذا الانزلاق، هو مؤلَّف Nicos Poulantzas في سنوات السبعينات.

هناك حاجة، في سنوات 1983 ـ 1985، لوضع سياسة لمكافحة مرض السيدا: فقد اتفق الخبراء ومستشارو السلطة السياسية فيما بينهم علىَ تقديم توصيات متقاربة يكفلها الوزراء المعنيون (ومن هنا نشأت الصعوبات اللاحقة أثناء المتابعات القضائية الجارية في القضية المُسَمَّاة بقضية «الدم الملوَّث») أما الإصلاحات في الميدان التربوي أو الضريبي فلا تتطلب إسهام الوزارات نفسها أو الشركاء الخارجيين أنفسهم. كما لا يمكن، أخيراً، التصدي، بدون اتخاذ الاحتياطات، للوزن السياسي بذاته لرئاسة الجمهورية أو لوزارة المالية: فالوضع الدستوري، وشخصية صاحب المنصب، وتقلّبات سلطتهم المرتبطة بنجاحاتهم أو إخفاقاتهم، تساهم كلها في الرفع أو التقليل من مكانة هذه المؤسَّسة الخاصة في مجمل البنية التقريرية.

ومن بين الشركاء المحتملين في القرار العام، هناك مَنْ يرتبط بالسلطة السياسية، أو بالسلطة الادارية، وهناك مَنْ لا علاقة له بجهاز الدولة. لكن الأمر لا يتعلق، بالطبع، بثلاثة أوساط منفصلة تماماً عن بعضها البعض؛ بل العكس، لأن هناك فيما بينها عدة علاقات تداخل وتفاعل[1].

أ ـ الدائرة السياسية، بالمعنى الضيق للكلمة

لا يمارس محترفو السياسة كلهم ـ كما ينبغي ـ تأثيراً في الوسط التقريري المركزي. وأولئك الذين لديهم حظ أوفر بالبقاء خارج إطاره ينتمون إلى فئتين، قابلتين من جهة أخرى للتقاطع مع بعض. فهناك، من جهة أولى، أعضاء المعارضة المُسْتَبعدين، من حيث المبدأ، من سيرورات إعداد السياسات العامة. ولكن من حيث المبدأ فقط، لأنه يمكن أنْ يحصل، من قبيل الاستثناء، أنْ يتمنّى الحكّام استشارة شخصيات سياسية من خارج الأغلبية الحكومية، إما بسبب الطابع الشائك بشكل خاص للملف المدروس، أو لأنه يبدو ضرورياً (ولاسيما في المسائل الدولية) تقديم جبهة مُوَحَّدة إلى أوسع حدٍ ممكن. وتشجع الأزمات الدبلوماسية الخطيرة على إجراء هذه الإتصالات مع المعارضة، وتفتح الطريق لقيام صيغة حكومة وحدة وطنية.

(1) أنظر في الفصل الخامس مفهوم «الشبكة السياسية».

وإلى الفئة الثانية من الممثّلين المُسْتَبْعَدين من الوسط التقريري المركزي، ينتمي أولئك الذين لا يمارسون إلاّ وظائف متواضعة جداً، تمنحهم شهرة وسلطة غير كافيتين. وهؤلاء هم البرلمانيون العاديون، أي النواب الذين لا يجمعون إلى جانب ولاياتهم الانتخابية مسؤولية كبرى، سواء في الجمعيات التشريعية (مثل رؤساء اللجان، أو المقرر العام للموازنة، على سبيل المثال)، أم في أحزابهم، أو مناطقهم (رئيس بلدية مدينة كبيرة جداً، رئيس المجلس العام لمحافظة، أو لمنطقة)، أم في المجتمع المدني (صاحب صحيفة، قائد مؤَثّر لمجموعة مهنية، رجل أعمال على المستوى الوطني أو الدولي).

أما القادة السياسيون الحقيقيون فهم أولئك الذين يتولون وظائف على رأس وزارة أو، بالأحرى، على رأس الحكومة والدولة. ومع ذلك فإنه ينبغي أن نُمَيِّز من بين هؤلاء القادة ـ الأقل عدداً ـ الذين تصعد نحوهم عادة كل السيرورات التقريرية الجارية. وفي فرنسا، يتعلق هذا الأمر برئيس الجمهورية ومساعديه الأكثر قرباً منه، وخصوصاً الأمين العام للرئاسة، ومدير مكتب الرئيس. كما يتعلق الأمر أيضاً بالوزير الأول، والمؤسسات المساعدة له كالأمانة العامة للحكومة[1]، ومكتبه الخاص. ويتعلق الأمر أخيراً بوزير المالية، و«أركان حربه» لأن كل تدبير هام له عملياً إنعكاسات على الميزانية. وتنبغي الاشارة، في بعض الحالات الخاصة، لأهمية سلطة كسلطة المجلس الدستوري القادر على إكراه السلطة على تعديل مضمون قراراتها لتتطابق مع الدستور

وفيما يتعلق بالوزراء فإنهم يمكن أنْ يبقوا بعيدين عن الملفات الهامة

(1) وهي مؤَسَّسة تنسيق هامة جداً، ولها بنية خفيفة ـ أربعون شخصاً ـ يعود أصلها إلى عام 1935. وتحضِّر الأمانة، تحت إشراف الأمين العام، وهو شخص لا يتأثر وجوده في منصبة بتغير الأغلبية البرلمانية، جدول أعمال مجلس الوزراء، وتقترح عقد اجتماعات وزارية مشتركة لوضع مشاريع النصوص، وتدير البرنامج (الفصلي) لعمل السلطة التنفيذية. إنها السلطة الأكثر تعدداً في الاختصاصات، والتي تضم لجان الخبراء الذين يساعدون السلطة السياسية. أنظر حول هذا الموضوع:

- J. Fournier, Le travail gouvernemental, Presses de la F.N.S.P., Dalloz, 1987.

جداً، إما لأنها لا تتعلق بقطاعهم، وهذا أمر طبيعي، أو على الرغم من أنها تتعلق باختصاصهم (في هذه الحالة، يعني الأمر وجود مناورات سياسية ذات تفسيرات خاصة دائماً). أما الاجتماعات الوزارية المشتركة العديدة التي تسمح بالتقدم في مجال ضبط نص تشريعي أو تنظيمي، فتقتصر على ممثلي الوزارات المعنية فقط: وبعضهم يشارك فيها غالباً، بينما لا يشارك الآخرون فيها أبداً تقريباً. واجتماع مجلس الوزراء الاسبوعي، المحاط بطقوس قوية، ليس هو الاجتماع الذي يسمح لهم بالكلام، بشكل مفيد، عن ملف كانوا مُسْتَبعَدين عنه حتى ذلك الحين.

ب ـ دائرة الادارة العامة

تُعَدُّ الدوائر العامة للدولة أدوات لا بد منها للسلطة السياسية، بالمعنى الضيق للكلمة. وذلك كأمكنة لتحضير سياسة إجمالية، وإعدادها وتصوّرها، وكأدوات لتنفيذ القرارات المُتَّخذة، في آن واحد. ومع ذلك فإنّ كبار الموظفين، الذين يمارسون مسؤوليات من المقام الأول، هم الوحيدون الذين لديهم حظ في أنْ يُشْرَكوا بشكل حقيقي في قيادة السيرورة التقريرية.

إنَّ مكانة كبار الموظفين في الدوائر القيادية يجب أنْ تُقَوَّم انطلاقاً من ثلاث وجهات نظر مختلفة. الأولى تنظر لهم بصفتهم أصحاب أشغال رفيعة في التسلسل الاداري: مكلَّفين، على سبيل المثال، بمديرية الخزينة، أو التجارة الخارجية في وزارة المالية. ويكون إندماجهم في الوسط التقريري المركزي تبعاً للملفات المعالَجة. ففي كل مرة ـ ولكن في كل مرة فقط ـ تكون فيه إدارتهم معنية، بصفة رئيسية أو جانبية، تتم إستشارة هؤلاء الأعضاء القياديين، ويجدون أنفسهم قادرين على دمج نظراتهم في الجهاز التشريعي أو التنظيمي الجاري إعداده.

وتنظر وجهة النظر الثانية لكبار الموظفين المُنْدَبين بصفتهم أعضاء في المكاتب الوزارية، أي مساعدين شخصيين للوزير[1]. ويجدون أنفسهم هنا

(1) من المعلوم أنهم يشكلون الأغلبية العظمى من أعضاء المكاتب الوزارية للوزراء: ر. ريمون، وايلين كوترو، وإيزابيل بوسار، أنظر:

- Quarante ans de cabinets ministériels, Presses de la F.N.S.P., 1982.

موضوعين خارج الملاك التسلسلي؛ ويخضع دمجهم في سيرورات التقرير فقط للثقة، القابلة دائماً للنقض، التي يبديها «المُعَلِّم» تجاههم.

أما وجهة النظر الثالثة، أخيراً، فتنظر لكبار الموظفين المُنْدَبين لمهمة في رأس المشاريع العامة الكبيرة، والمؤسسات المالية، والهيئات الدولية الخ. . . وذلك من دون نسيان أولئك الذين يمارسون مسؤوليات من المقام الأول في القطاع الخاص. وأولئك الذين دخلوا إلى عالَم السياسة من الباب العريض (الوزراء الموظفون). وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن أعضاء الأجهزة الكبرى في الدولة لديهم نزعة قوية بشكل استثنائي لترك وظائفهم الأصلية بحيث يُندبون لمدة طويلة تقريباً[1].

ولا يشكل هؤلاء الموظفون، بدون شك، وسطاً متجانساً، وهذا على الأقل بسبب الطابع المطّاط تقريباً للروابط التي تشدهم للوظيفة العامة، بالمعنى الضيق للكلمة. لكنه سيكون من الخطأ التقليل إلى أدنى حدٍ من عنصرين. من جهة أولى التضامنات العرضانية التي يخلقها التكوين المشترك: عندما يكون قد تمَّ في معهد العلوم السياسية بباريس، حين يتعلق الأمر بالمدرسة الوطنية للادارة؛ أو في المدارس العلمية الكبرى التي يأتي في مقدمتها معهد البوليتكنيك[2]. ومن جهة أخرى، التضامنات القائمة على شبكات تعارف متبادل تكوَّنت في داخل نفس الهيئة الكبرى، أو أثناء مسار في المكاتب الوزارية. وهكذا تقوم جسور بين المتعاونين من وزارات مختلفة، وبين إدارات الدولة والقطاع العام أو الخاص، وفي حالة التناوب بين «أتباع» الوزراء الحاليين، و«أتباع» الوزراء السابقين. وينطبق هذا الأمر على منطق

(1) - M. C. Kessler, Les grands corps de l'État, Presses FNSP, 1986, M. Bauer, D. Danic, L'Inspection des Finances, Seize ans de pantouflage, 1974- 1989, Rapport CNRS, 1990, reprogr.

(2) تصريح بيار شاتونيه، رئيس لجنة الخصخصة، التي أُنشئت في عام 1987: «إننا نعرف بعضنا جميعاً. وقد عملنا بروح ثقة وصداقة كبيرة جداً. . . لقد كان الأمر يتعلق بعلاقات طبيعية تماماً بين موظفين كبار ينتمون إما إلى نفس الهيئة أو إلى هيئات قريبة من بعض كمجلس الدولة، ومحكمة الحسابات، والتفتيش المالي. لقد كنا نعرف بعضنا جميعاً في شارع سان غيوم». في: - L'État privasiteur, Mémoire D.E.A. Université Paris 1991; Rapport Douyère. Auditions, cité par F. Lassagne.

المصالح المهنية المفهومة جيداً: التخفيف خصوصاً من آثار القفزات السياسية على المهنة؛ لكنَّ تماسك الوسط التقريري سيجد فيه، بشكل أوسع، غذاءً قوياً، لأن هؤلاء الموظفين الكبار (القائمين على رأس عملهم أو المندبين) يشتركون «في القدرة على التطرق بطريقة تقنية للقضايا السياسية، وبطريقة سياسية للقضايا التقنية»[1].

جـ - دائرة الشركاء الخارجيين

لن نتأخر في الوقوف بشكل خاص عند هؤلاء الفاعلين الظرفيين تقريباً للقرار السياسي المركزي لأننا سبق أن تصَّدينا لهم أثناء الحديث عن ظواهر إنبثاق مجموعات المصالح. ومع ذلك، فإن من المفيد التذكير بأن الأمر يتعلق بقطبين رئيسيين.

الأول يُحيل إلى عالَم المشروع الاقتصادي. فالسلطات العامة يمكنها بصعوبة تجنب التشاور مع الفاعلين الرئيسيين المعنيين في القطاع لأنهم سيتساءلون عن سياستها الصناعية، والتجارية، والزراعية، وكذلك عن الإعداد الاقليمي، والدفاع عن النقد، والإصلاح الضريبي، الخ... وهي ستجد في ذلك، من جهة أخرى، مزيّة مزدوجة: إكمال معلوماتها عن المعطيات التقنية للملفات التي ينبغي معالجتها، والتعرُّف على خطوط المقاومة التي يمكن تصوُّرها بغية اختزالها أو محاصرتها بشكل أفضل. ويمكن لهؤلاء الفاعلين الذين أصبحوا شركاء للدولة في السيرورات التقريرية القابلة للتأثير في قطاع نشاطاتهم، أن يكونوا مسؤولين ميدانيين: قادة مشاريع (عامة أو خاصة)، خبراء من مستوى رفيع مرتبطين بشركات قيادية. كما يمكن أن يكونوا أيضاً ممثلين لمجموعات مهنية اقتصادية تُنَظِّم مجمل الفرع، أو توحِّد بين مصالح أكثر شمولية: كالمركز الوطني لأرباب العمل الفرنسيين، الاتحاد الوطني لنقابات المستثمرين الزراعيين، لكي لا نذكر إلاَّ الأكثر تأثيراً. وبالمعنى الواسع للكلمة، فإن كل شركاء الدولة، الحاضرين في سيرورات إعداد السياسات العامة التي تعنيهم، هم عبارة عن **مدراء** (managers).

(1) - Pierre Muller, Les Politiques publiques, PUF, 1991, p. 70.

أما القطب الثاني للشركاء الخارجيين القابلين لأنْ يندمجوا في الوسط التقريري المركزي، بحسب القضايا المطروقة، فيحيل بالأحرى إلى عالَم **رجال الدين**، وهم الوكلاء المتخصصون بالعمل المباشر في مجالات التمثلات والمعتقدات. ونقصد بهذا التعبير الأفراد أو المجموعات الاجتماعية القادرة على التأثير، بطريقة مستقلة، على إدراك التوقعات والاستياءات، وحتى على المساهمة في صياغتها. ويخضع كثيراً للصحافة المكتوبة، وللإذاعة والتلفزة، أنْ «يشكل الحدث حدثاً». فالحرب المَنْسِيَّة، والصراع الاجتماعي المجهول غير موجودين سياسياً. ويُقال أن فضيحة ما «انفجرت» عندما تصل معلومة عن سلوك غير قانوني أو لا شرعي إلى الجمهور الواسع من خلال الصحافة. وبهذه الطريقة، يؤثر «صانعو الرأي»، المتمثلون برجال الصحافة وكُتَّاب الافتتاحيات، على الحكّام بشكل مباشر أو غير مباشر(1). وتفسِّر الأهمية المعاصرة لهذه الظواهر تزوُّد الوزراء ورؤساء الحكومات بمستشارين في مجال الاتصال، مكلَّفين بتحليل الصحافة المكتوبة والمقروءة، وبإعداد وتعهّد علاقات مميَّزة مع «وسائل الإعلام».

ويُعَدَّ القادة النقابيون، ومُنَشِّطو الحركات الاجتماعية، والناطقون باسم «الجماعات النضالية» أيضاً قادة رأي، كلٌّ بطريقته. فهم يسمحون للمجموعات الاجتماعية بأن تعي مصالحها التي كانت غير مُدْرَكة حتى الآن، ويُعَيِّنون لها الأهداف الشرعية، والآمال السهلة البلوغ. ويساهمون في ترتيب توقعاتها ومطالبها تسلسلياً. وعندما ينجحون في خلق ميزان قوى لصالحهم، يصبحون مخاطبين للحكّام وغير قابلين للمحاصرة. ولنشر أيضاً لتأثير شخصيات ذات شهرة قوية: الحاصلون على جوائز نوبل(2)، وفنانو المنوعات، والرياضيون من المستوى الرفيع، والعلماء المشهورون في

(1) يُعَدُّ تعبير «صانع الرأي» مُبَالَغ فيه جداً في الحقيقة، لأن الصحفيين أنفسهم يخضعون لإكراهات مهنية صارمة. من أهمها - في نظام حرية الصحافة - نذكر بدقة توقعات الجمهور، وقدرته على تلقي المعلومة المقدَّمة.

(2) حول تأثيرهم الدولي، أنظر:

- J. Laroche, Le Nobel comme enjeu international, Revue française de science politique, 1994, Ne IV.

فروعهم العلمية. ويمكن لهؤلاء، باعتبارهم أحياناً ممثلين «للمجتمع المدني»، أن يندمجوا، بانتظام، في الوسط التقريري المركزي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بملفات ذات ثقل معنوي أو عاطفي قوي. ويمكن أن نذكر، على سبيل المثال، إنشاء لجنة وطنية للأخلاق، في فرنسا عام 1982، تُستشار في مسائل مثل: القتل الرحيم، والتجارب في مجال علم الوراثة، الخ.

ثانياً ـ وحدة الطبقة القيادية أم تعدُّدها؟

سمح جدل قديم بصياغة الرهانات الأساسية لهذه القضية، وخاصة من وجهة نظر المنطق الديمقراطي. ومقابل الرؤية المُسَمَّاة بالتعددية، المهتمة بالاشارة إلى خصوصيات كل عنصر، هناك الأطروحة الأحادية التي تُسَلِّم بوجود تقارب عميق في مصالح كل الأجزاء القيادية المشاركة في ممارسة السلطة.

أ ـ الأطروحة التعددية

يرى كل من روبير داهل وريمون أرون، اللذين كتبا في سنوات الستينات، أن مفهوم الطبقة القيادية خادع. فليس هناك وجود، في نظرهم، لكتلة منسجمة من المسيطِرين الذين توحِّدهم أهداف متشابهة، وينمُّون استراتيجيات متماثلة. بل العكس، فهناك تنوُّع كبير في التطلعات والمتطلبات، والمناهج المنطقية الخاصة بمصالحهم، يتكشف في سلوكهم. وعليه، فإنَّه يمكن أن نلاحظ، في داخل الوسط القيادي، وجود مجموعات مهيأة إما للتجابه، أو للتفاوض فيما بينها على تسويات.

وكان روبير داهل قد ميَّز، في دراسته التجريبية الكلاسيكية عن السلطة البلدية في نيوهاڤن، بين عدة شرائح تاريخية من القادة: الممارسون المنتمون إلى عائلات بارزة، أصحاب المشاريع المرتبطون بعالَم الأعمال، الممثلون المنحدرون من أوساط شعبية، وأخيراً «الرجال الجدد» من الإداريين والخبراء. وتمتلك كل فئة من هذه الفئات وسائل تأثير، أي «موارد سلطة» متميزة وفعّالة بشكل غير متكافئ، بحسب الظروف أو الملفات المُعَالَجة: سياسات التربية، الصحة، التجهيز الخ.. وبعد أن يستعرض النماذج الرئيسية القابلة لعرض بنية السلطة في النظام الديمقراطي المدروس، وهو هنا نظام

الولايات المتحدة، يحتفظ داهل بثلاثة نماذج تبدو له قابلة بشكل خاص لوصف الواقع[1].

ـ **تحالف تحالفات متمركز حول قائد**. ففي أمريكا فرانكلين روزفلت أو ترومان، كان بعض القادة المنتخبين، ومسؤولو مجموعات المصالح التي تمثل كل منها قطاعات مختلفة من الجماعة القومية، يتحالفون فيما بينهم. وهذا التحالف يُنَسَّق ويُعَزَّز من خلال انبثاق رئيس لسلطة تنفيذية مزوَّد بسلطة قوية أو حتى بقيادة كاريزمية حقيقية. وهكذا يتم الحفاظ، خلف وحدة القيادة، بل بفضلها، على تنوُّع حقيقي في الوسط التقريري المركزي.

ـ **تحالف البارونات**. وما يُمَيِّزه عن النموذج السابق، كما يبدو له، هو الفرق في الدرجة بشكل خاص. فبينما كان هناك تسلسل واضح يفرض نفسه بين القادة، ولاسيما لصالح رئيس السلطة التنفيذية، نجد هنا بنية تشاور وتفاوض لا يهيمن عليها حَكَمٌ بلا منازع. وهذه هي، برأي داهل، الطريقة المعتادة التي تشكل بها التحالفات، الحزبية وغير الحزبية، التي تراقب سياسة الكونغرس، ومجلس الشيوخ بصفة رئيسية. وحتى لو كان بعض «البارونات» أكثر نفوذاً من غيرهم، فإنهم يبقون خاضعين لبعضٍ بشكل متبادل، إذا أرادوا بلوغ أهدافهم بشكل تام. ولهذا السبب يكونون مضطرين لأنْ يتبادلوا فيما بينهم المعلومات، والمحاباة، والخدمات. وهذا ما يُعرف بأسلوب تبادل المعونة والخدمات.

ـ **تقاسم دوائر النفوذ**. في هذه البنية من السلطة، يُرَاقب كل قطاع من قطاعات السياسة العامة مِنْ قِبَل قادة تتكيف أهدافهم واستراتيجياتهم مباشرة مع مصالح قطاعات المجتمع التي يُعَدُّون ممثلين لها. ويستشهد داهل، على سبيل المثال، بالمؤَلَّف الكلاسيكي لودرو ويلسون (الحكومة المجلسية) (Congressional Government) الذي يصف النظام الامريكي في بداية القرن، باعتباره نظاماً تهيمن عليه لجان مستقلة، بشكل فرضي، بعضها عن بعض. وهي نتيجة تتفق وبعض التحليلات البريطانية الحديثة الخاصة «بسياسة الشبكات» أي بتلك الشبكات من الشركاء، السياسية والادارية والخاصة، في

(1) - R. Dahl, Who Governs? Yale University Press, 3e édition, 1969, p. 186 et s.

آن واحد، والتي تشكل المظهر الخارجي، الذي لا يمكن الاحاطة به، للفاعلين القادرين على مراقبة مجرى السيرورة التقريرية.

وبتركيزها هكذا على الفوارق في المصالح والتطلعات التي يمكن أن تفصل بين الزمر المختلفة للأوساط القيادية، تشير الأطروحة التعددية، بشكل مباشر أو غير مباشر، لقدرات التأثير التي يمتلكها المواطنون في ممارستهم للتصويت. إنَّ المشاركة الشعبية، كما سبق لفينلاي أنْ أشار إلى ذلك، وهو في صدد حديثه عن المدينة القديمة، لا تأخذ معناها سياسياً إلاَّ إذا ساهمت في تغيير علاقات القوى بين الفئات القيادية. وفي النظم الديمقراطية، تدخل هذه الفئات في تنافس من أجل أن تضمن لنفسها الدعم السياسي للناخبين، لكن بعضها ينجح في ذلك أكثر من البعض الآخر، الأمر الذي يسمح لها بالحصول على ولايات تمثيلية أكثر عدداً، ويعطي «مزيداً» من الشرعية للطلبات التي تأخذها على عاتقها. وينجم عن ذلك تغيير في اتجاه السياسات التي يتبناها الوسط التقريري المركزي. وحسب هذا المفهوم التعددي، يتمتع الناخبون إذن بسلطة اختيار، محدودة بدون شك، لكنها حقيقية. فتفضيلاتهم، المُعَبَّر عنها يوم الانتخاب، تُتَرجم بشكل ملموس بسياسات عامة مختلفة عمَّا يمكن أنْ تكون عليه من دون حكم صناديق الاقتراع. وعليه، فإنَّ الديمقراطية، كحكمٍ للشعب، تبقى حقيقة ملموسة.

ب ـ الأطروحة الأحادية

مقابل هذه الرؤية التعددية للوسط التقريري المركزي، تقف أطروحة الوحدة العميقة «للطبقة القيادية». إلاَّ أنّ هذه الأطروحة، التي صاغها سابقاً في علم السياسة رايت ميلز، بقوة خاصة (في كتابه: سلطة النخبة) (1956)، تتضمن اليوم مقاربات من نمط مختلف إلى حدٍ ما.

لقد كان هناك، لدى ميلز، نمطان من اللوائح موضوعان في المقدمة. الأول هو نمط تداخل مختلف أجزاء الطبقة القيادية. وهنا يتم التركيز على وحدة التكوين الفكري (جامعات معتبرة، مدارس كبرى. . .) التي توحِّد بين العاملين المؤثرين في الميدان السياسي، وكبار الموظفين، وخبراء مجموعات الضغط المسيطرة؛ ويُشار إلى أهمية شبكات التضامن والتعارف العرضانية،

سواء قامت على أساس مسارٍ مشترك (أصول اجتماعية أو جغرافية، شهادات من نفس المؤسّسات التعليمية الكبرى، تجربة سياسية مشتركة)، أم بُنِيَت بفضل حركية الوظائف المشغولة (تسرب كبار الموظفين نحو القطاع الخاص أو الحياة السياسية النشيطة؛ مبادلات متقاطعة ـ وهي نادرة كثيراً في فرنسا ـ بين المسؤوليات المُمَارَسة في الأعمال الخاصة، والمسؤوليات السياسية في مستوى رفيع؛ واهتمام مؤكَّد بالسياسة وبوسائل الاعلام من قِبَل كبار أرباب العمل). وفيما يتعلق بفرنسا، فإننا سنشير إلى أن الطلاب القدامى في المدرسة الوطنية للإدارة أو البوليتكنيك حاضرون ومؤثرون، في آن واحد، في المراكز العليا من الوظيفة العامة، وبفضل التسرب، في صفوف الطبقة السياسية، وإدارة الأعمال الكبرى[1]. فـ 35 إلى 40% من الوزراء في حكومات شيراك، وروكار، وكريسون، هم من خريجي المدرسة الوطنية للادارة؛ ونحو 50% من نفس الطلاب القدامى يشغلون وظائف مدراء في وزارات. وكان عزرا سليمان قد شدَّ الانتباه لهذه الظاهرة مشيراً إلى «حضور نخبة تتشاطر نفس التكوين، ونفس الأصول، في المناصب القيادية بالقطاع الخاص (المشاريع الديناميكية الكبرى) والقطاع العام، بشكل شبه حصري»[2]. وتعيِّن الشركات الخاصة الكبرى بعض كبار الموظفين فيها بغية جني الفائدة بالضبط من علاقاتهم في الوزارات؛ وبخطٍ موازٍ فإنَّ إدارات المشاريع العامة الكبرى، حتى التي حُوِّل قسم منها ثانيةً للقطاع الخاص، أصبحت غالباً مَصَاداً خاصاً للطلاب القدامى في المعهد الفلاني أو في المدرسة الوطنية للادارة.

أما اللائحة الأخرى المُتَّجهة لإظهار الوحدة العميقة للطبقة القيادية فتستند على وجود وحدة في الأهداف الأساسية. وعزرا سليمان هو أيضاً الذي أشار للتقارب الكامل، بدءاً من سنوات السبعينات، بين أفراد النخبة الإدارية (والسياسية) والعالَم الصناعي الفرنسي للأعمال الكبرى، حول ضرورات النمو، والقدرة على المنافسة، وتوسيع المجال الاقتصادي إلى ما

---

(1) - J. F. Kessler, L'ENA. La Société et l'État, berger-Levrault, 1985.
- Y. Mény, La corruption de la République, Fayard, 1992, p. 127 et s.

(2) - Ezra Suleiman, Les élites en France, Trad. Seuil, 1979, p. 272.

وراء الحدود القومية. وقد اتجهت هذه الطبقة القيادية، علاوة على ذلك للحكم على سياسة ما، «ليس بناءً على مضمونها، وإنما على الطريقة الـ ستؤثر فيها سلطتها الخاصة على المناطق التي تراقبها»[1]. وهنا نعثر ثانية ع الصيغة النظرية لبيار بورديو، المُعَبَّر عنها بطريقة ملموسة، والقائلة بأن «ءَ الناس المنخرطين في ميدان ما يشتركون بعددٍ معين من المصالح الأساسيـ وبخاصة ما يتصل منها بوجود الميدان نفسه: ومن هنا ينبع التواء الموضوعي الذي يكمن في داخل كل المنافسات»[2]. وبعبارات أخرى، ف الفئات المستفيدة من منطق النظام الاجتماعي القائم لديها حتماً مصلـ حاسمة في حفظه وإعادة انتاجه.

وتعبِّر التفاعلات بين مجموعات المصالح المسيطرة، وكبار الموظفـ والقادة السياسيين عن نفسها وفق أسلوبين رئيسيين. الأول يتضمن اتصالا مؤسَّساتية متطورة جداً في داخل اللجان الاستشارية، ومجموعات الخبـ المختلطة، والمجالس الاقتصادية والاجتماعية: وهذا هو النموذج التجمـ الجديد، الذي وصفه شومبيتر وليمبروخ. وفي هذا النموذج، تتجنب النخـ القيادية طرح القضايا أمام الرأي العام، وتدعو إلى تعبئة قواعدها المتتاليـ لأن التسويات والتصحيحات بين المصالح تجري بشكل أسهل عندما لا يُذْ الجدل استقطابات عاطفية مُفْرِطة. ومع ذلك، فإنه يمكن أنْ يحصل تتجاوزها قاعدة غير صبورة، كما يجري عادة في قطاع الزراعة بفرنسا. ا الأسلوب الثاني فيفضّل الاتصالات غير النظامية، والتسهيلات من خلا شبكات التعارف والصلات الرفاقية. وفي التحقيق الذي أجراه فرانك ويلسو في أوساط قادة مجموعات المصالح الفرنسيين، أعلن نحو 70% من ممثا منظمات أرباب العمل أنه كان لديهم «غالباً جداً» أو «في كل الأيام تقريـ اتصالات مع كبار الموظفين أو المنتَخبين المشهورين بأنهم فعَّالين جداً[3].

---

(1) ع. سليمان ـ المرجع السابق ـ ص: 281.

(2) ‹. Bourdieu, Quelques propriétés de Champs, Publié dans Questions de sociologie. Éd. de Minuit, 1981, p. 115.

(3) ‹ranck Wilson: Les groupes d'intérêts sous la Ve République. Revue française de science politique, 1983, p. 239.

وبالمقابل، يبقى بعيداً عن هذا الوسط التقريري المتكامل القادة السياسيون للمعارضة، وخاصة مسؤولو النقابات والجمعيات الذين بقوا منذورين لاستراتيجيات احتجاجية صاخبة، سواء في وسائل الاعلام أم في الشارع. وهذه الاستراتيجيات الفعَّالة بشكل منتظم عندما يكون ميزان القوى مواتياً تُعَبِّر كقاعدة عامة عن استحالة التأثير بشكل مفيد من الداخل على السيرورات التقريرية الفعلية.

وتحتوي كل من الأطروحة التعددية والأطروحة الأحادية على جزء من الحقيقة، يخضع توازنها كثيراً للمنظور الذي يقف فيه المؤلِّفون. فإذا فكّروا بالمجتمع الذي يُحَلِّلونه، إنطلاقاً من وضع خارجي، أي كمتمردين عليه أو رافضين له، مثل ميلز، أو ببساطة من حدٍ أدنى من مسافة ثقافية، مثل الامريكي سليمان بالنسبة لفرنسا، فإنهم سيميلون للرفع من قيمة العناصر المتجانسة بشكل عميق، والتي توحّد الأطراف المعنية في الوسط التقريري المركزي، بالرغم من الصراعات الثانوية التي لا تُنكر، والتي تُعارض بينها من وجهة نظر مصالحها، وتطلعاتها، أو مخططاتها الإدراكية. وبالمقابل، فإن المؤلِّفين الذين اندمجوا كلياً في منطق المجتمع المدروس، أو الذين لا يفكرون أبداً بعبارات الانفصال الجذري، فإنهم ينزعون للرفع من قيمة أهمية الصراعات نفسها؛ وسيقرؤون فيها علامات تعارضات حقيقية بين التحاليل، والاستراتيجيات، وأشكال السلوك التي سيترجمونها بعبارات التعددية. لكن تفوق هذا المنظور أو ذلك سيتأثر أيضاً بالظروف الثقافية الاجمالية. فالبُطْلان المعاصر لفكرة الثورة، وصعوبة التفكير بطريقة مستساغة «بمكان آخر» أو بغيرية جذرية، يشجع اليوم على فكّ رموز الوسط التقريري المركزي، بعبارات الاشكالية التعددية؛ مهما كان نسبياً.

الفقرة الثالثة

الدخول للطبقة السياسية

تكتسي مسألة معرفة كيفية اختيار العاملين السياسيين المحترفين، المتحدرين من صناديق الاقتراع، أهمية خاصة في الوسط التقريري المركزي، وذلك بالنسبة للتحليل العلمي، ولإضفاء طابع شرعي على النظام الدستوري، في آن واحد. وقد قامت دراسات تجريبية عديدة، بشكل صريح أو ضمني، على أساس الفكرة القائلة بوجود صلة بين أصل الحكام، وطبيعة المصالح التي يعملون على تغليبها. وهذا المفهوم، وإنْ كان من الممكن أن يبدو «طبيعياً»، لا يُعَدُّ أمراً مسلماً به. وهو يفترض، بالفعل، أنَّ لدى القادة حرية عمل كافية من أجل تغليب نواياهم المقصودة تجاه الإكراهات السياسية، والقانونية، والاقتصادية، والمالية، والادارية، والدولية، العديدة التي تُثقِل كثيراً عليهم. وعلاوة على ذلك فإنَّه يُقَلِّل إلى أدنى حدٍ من واقع أنّ الحكّام، حين مباشرتهم لمهامهم، يقادون لتحمُّل دور جديد، راسخ بشكل خاص: وهذا الأمر يقودهم لأن يغيروا كثيراً طرقهم الأولية في إدراك المشاكل وحلّها، كما «أنهم يُعيدون النظر تدريجياً ببعض طرق وجودهم وعاداتهم ليتبنوا أسلوبَ ونمط حياة جديد»[1].

وبالمقابل، فإنَّ مسألة شرعية النظام السياسي تطرح نفسها كقضية كبرى عندما يُلاحَظ وجود إفراطٍ في تمثيل بعض الفئات الاجتماعية، ونقصٍ، ملازمٍ له بالطبع، في تمثيل فئات أخرى. ففي النظم السياسية التي كانت تناديَ بديكتاتورية البروليتاريا (الاتحاد السوفياتي، والديمقراطيات الشعبية) **كان من**

(1) - Ph. Garraud, Profession: homme politique, L'Harmattan, 1989, p. 79 et s.

الواجب أنْ يتمكن القادة من الظهور بمظهر المتحدِّرين من الطبقة العاملة، والفلاحية أو المثقفين المرتبطين بالبروليتاريا. وفي النظم التعددية، كان النقص الكثيف في تمثيل بعض فئات السكان: كصغار الأجراء على سبيل المثال، أو النساء خاصة، يخلق شيئاً من القلق الذي يبرز دورياً، في الجدل السياسي.

إن التحليل الكلاسيكي يهتم عموماً بالمعايير الاجتماعية لانتقاء العاملين في الميدان السياسي. وذلك من خلال التركيز على التفاوت في الموارد القابلة للتعبئة بحسب أوساط الانتماء. لكنه لا يكفي المرء أن يكون في وضعية **القادر** بسهولة أكثر على مزاولة السياسة لكي ينخرط فيها، وينجح. بل ينبغي أن يكون لديه **الإرادة** أيضاً. الأمر الذي يحيل إلى معايير تمييز أخرى. وأخيراً فإنَّ الرغبة الأساسية في المواظبة على العمل بالسياسة «محترف» هي التي توجد في أساس المهنة السياسية، التي تفترض وجود تسلسل هرمي في المهام، ومسار من العقبات ينبغي قطعه.

أولاً ـ القدرة على مزاولة السياسة

تسمح الأعمال العديدة التي تمَّ القيام بها في هذا الميدان[1] باستخلاص بعض الاتجاهات الثقيلة.

فمنذ فجر النظم التمثيلية الحديثة (وحتى الثلث الأخير في القرن التاسع عشر) لوحظ، في صفوف العاملين القياديين في الميدان السياسي وجود زيادة في تمثيل الارستقراطية أو، في الولايات المتحدة، في مَنْ أطلق عليهم تعبير «المُتَمَرِّسين». كما كان الأعيان الذين ينتمون إلى بورجوازية الأعمال الكبرى أو بورجوازية المَلْبَس، حاضرين بقوة سواءً في الجمعيات التشريعية أم الحكومة، أم الوظيفة العامة العليا في الدولة. ومع تعميم الانتخاب العام والشامل، والإدخال المتنامي لمعايير الكفاءة في تعيين الموظفين، بدأ تطور ملموس يرتسم. وقد أعطى هذا التطور تمييزاً أكثر للمهن الحرة: الأطباء،

(1) على سبيل المثال، في سنوات الثمانينات في فرنسا:

- P. Birnbaum (Dir.) Les élites socialistes au pouvoir, PUF, 1985.
- M. Dagnaud, D. Mehl, L'élite rose, 2e éd. Ramsay, 1988.

المحامون، رجال القانون، أعضاء ما سيُسَمَّى بالقطب الفكري للطبقات الوسطى: الصحفيون، الأساتذة، وإنْ كان بعضهم يتمتع بنفوذ اجتماعي استثنائي. وبدأ التقدم في فرنسا نحو ما سيُسَمِّيه تيبوديه، في عام 1930، بـ: «جمهورية الاساتذة». وبخطٍ موازٍ، ظهر، مع انطلاق الحركة الاشتراكية في أواخر القرن التاسع عشر، وفي المجالس الدنيا على الأقل، ممثلون للعالَم العمالي، سواء في بريطانيا[1]، أم في ألمانيا، وفرنسا.

وتميَّز النصف الثاني من القرن العشرين بتحولٍ جديد في الاتجاه كان محابياً لارستقراطية الوظيفة العامة، وخاصة في مستوى الوزراء ومساعديهم. وكان «نبلاء الدولة» (كما سمَّاهم بورديو) أقوياء بشكل خاص في فرنسا، في حين بقي حضور أوساط رجال الأعمال ورجال القانون قوياً جداً في بريطانيا والولايات المتحدة (ينتمي نصف النواب المحافظين البريطانيين إلى فئة رجال الأعمال). ومع ذلك، فقد تجلى في كل مكان اتجاه لاحتكار الولايات من قبل الطبقات الوسطى العليا، المتميزة بحصولها على مستوى رفيع من الشهادات، في حين انحدر مستوى تمثيل صغار الأجراء، والمزارعين، ورؤساء المشاريع. وأخيراً، بقي هناك، باستثناء الديمقراطيات الاسكندنافية، تفوق ساحق في تمثيل الرجال بالنسبة للنساء. ومثل هذا الوضع لم يشكّل، منذ أمد طويل، مشكلة حقيقية، وهو أمر قوي الدلالة. ولكن تحت تأثير الثورة الثقافية الحقيقية التي حدثت أثناء سنوات السبعينات، ترسخ مطلب قوي يدعو لوضع التفوق الذكوري الساحق موضع الاتهام. وتجسَّد هذا المطلب في تطبيق المساواة الدقيقة لدى الخضر، منذ عام 1983، في الانتخابات التي جرت على أساس قاعدة التمثيل النسبي؛ وقد انتشر هذا التطبيق شيئاً فشيئاً، لأن عدة قوائم وضعته موضع التنفيذ في الانتخابات الأوروبية لعام 1994. لكن النسبة بين الرجال والنساء بقيت مع ذلك غير متساوية في فرنسا، ولاسيما بالنسبة للبلدان الاسكندنافية على سبيل المثال.

كيف تُفَسَّر هذه التباينات الضخمة في التمثيل في النظم التعددية؟.

---

(1) تمَّ بلوغ القمة في عام 1931، حيث أعلن 83% من نواب حزب العمال أنهم من أصل عمالي.

من المناسبة أولاً ذكر الآليات السياسية البحتة. فالانحطاط المعاصر للأحزاب الشيوعية الغربية (فرنسا، إيطاليا)، الحريصة على تطبيق سياسة إراديّة في مجال الانتقاء الاجتماعي للمُنْتَخَبين، ساهم في تراجع ممثلي الطبقة العاملة وصغار الأُجراء، مثل المستَخْدَمين والمعلمين. كذلك فإن تصحيح حدود الدوائر الانتخابية لتتلاءم مع الوقائع الحضرية والسكانية الجديدة عجَّل في تقهقر الأعيان المحليين التقليديين. ومع ذلك، فإنّه، من أجل فهم وجود بؤر الفاعلين الاجتماعيين المُمَيَّزين بشكل حقيقي، ودورها في اختيار العاملين القيادين في الميدان السياسي، ينبغي الالتفات نحو عوامل تفسيرية أخرى[1]. إثنان منهم يبدوان أساسيين.

أ ـ عدم التكافؤ في الوصول إلى الكفاءة السياسية

يعترف رجال السياسة عادة بأنهم يحملون اهتماماً مُبَكِّراً بالسياسة؛ وهذا خصوصاً بفضل الوسط العائلي. وهذه هي أولاً الحالة، الخاصة قليلاً، لأمثلة الالتزام السياسي بفضل صلة القرابة المباشرة: الأب، الجدّ، الشريك، إلخ... ويلعب الإرث دوراً هاماً في الوصول إلى الولايات السياسية الهامة الأولى (رئيس بلدية مدينة كبرى، نائب...)، الأمر الذي يؤكد قدرة الأوساط السياسية على مراقبة الانخراط في صفوفها بشكل مباشر[2]. وهذه هي أيضاً حالة الأُسر التي يُهْتَمُ فيها كثيراً بالسياسة، والتي تُنَاقَش فيها أُمورها عادة. لكنّ هذه المناخات الجزئية المواتية لا تتجلّى بنفس الاحتمال في كل الأوساط الاجتماعية. فبعض الثقافات الفرعية تعاكس بوضوح الاهتمام بالسياسة أو، على الأقل، الاعتراف بشرعيتها غير القابلة للنقاش. كما أنها تعرقل البحث عن تأكيد اجتماعي أو مهني في هذا الميدان.

وهناك أولاً مثال تلك الطبقات الاجتماعية المتواضعة، ذات المستوى المتدني من الشهادات، والتي ترى «أن السياسة تعني أشياء معقدة جداً». فالسياسة، لدى صغار الأجراء، والمزارعين، والعمال المستقلين، هي فنُّ

---

(1) - D. Gaxie, Les logiques du recrutement politique, Revue française de science politique, 1980, p. 5 et s/s.

(2) - C. Patriat, J.L. Parodi, (Dir.), L'hérédité en politique, Économica, 1992.

الفعل السهل الذي يثير الخوف أو السخط (شعور الدونية الثقافية)[1]؛ وهي أيضاً قناع العجز عن أخذ مصالحهم بعين الاعتبار، بطريقة فعَّالة في نظرهم.

كذلك، فإن القيم المسيطرة، لدى الأُطر العليا في القطاع الخاص، وأرباب العمل الكبار، تتجلّى غالباً في الفعالية الاقتصادية، والربح، والعقلانية التجارية. وهذه الثقافة الفرعية، في مظاهرها الأكثر راديكالية، تتجه لاختزال رجل السياسة في شخصية السياسي الثرثار، غير الكفء، والطفيلي الميَّال لتبذير أموال دافعي الضرائب.

وهناك، بالمقابل، أوساط اجتماعية تنجو من هذه التمثلات المُحَقِّرة. فالسياسة تُدْرَك فيها باعتبارها نشاطاً اجتماعياً مغرياً، وخصوصاً عندما يكون ممكناً مقارنة المكافآت التي تعرضها بتلك التي تقدمها الحياة المهنية، وبشكل ملائم. ولهذا فإنها ستبدو طوعاً لأفرادٍ منغلقين داخل آفاقٍ قليلة التمجيد، بمثابة الطريق لصعود اجتماعي جذاب بشكل خاص. وهذا ما يلاحظ لدى المعلمين، والأُطر الوسطى، أو لدى بعض أعضاء المهن الليبرالية، على سبيل المثال. ويحصل أيضاً أن يؤدي النجاح المهني إلى توليد الفرصة أو الرغبة بالشروع في مهنة ثانية. وهذا هو الوضع الذي يجد رجال الأعمال أنفسهم فيه أحياناً (وخاصة في العالَم الانجلوسكسوني)، كما أنه وضع كبار الموظفين الذين عملوا سراً في ظل رجال سياسة من الطراز الأول، واكتسبوا معرفة دقيقة للغاية بأجهزة السياسة وقوانينها، ووصلوا إلى حد تمني الاستفادة، بدورهم، من تسهيلات العمل والمزايا الرمزية للشرعية السياسية. وهكذا جرَّب عدد من المساعدين الشخصيين لجورج بومبيدو، لاحقاً، حظهم في العمل السياسي بوضح النهار، وحققوا من ذلك نجاحات غير متساوية: كإدوار بالادور، ماري فرانس غارّو، ميشال جوبير.

ويجب أنْ نشير أخيراً إلى تلك الجُزر الاجتماعية الثقافية المنعزلة التي يُقَوَّم الالتزام السياسي فيها باعتباره خدمةً مُنَزَّهة للدولة، أو إخلاصاً لقيم

(1) ينبغي تقريب هذا التحليل من تحليلات ب. بورديو ودانيال غاكسي، حول شعور عدم الكفاءة السياسية لدى الطبقات الاجتماعية المُسَيْطَر عليها. أنظر، بشكل خاص: D. - Gaxie, Le Cens Caché, Seuil, 1978, p. 105 et s.

عليا. وقد أطلقت قيم العدالة الاجتماعية، والثورة، والتضامن مع العالَم الثالث دعوات في الأوساط الاجتماعية التي كانت تحمل معتقدات أخلاقية قوية، مرتبطة مباشرة، في أغلب الأحيان، بعالَم ديني. وقد أضعفت الأزمة المعاصرة «للقضـايا الكبرى» نسبياً من أهمية هذا النمط من العوامل، على الرغم من أنها ما زالت تساهم في تفسير الكثير من الالتزامات[1].

ب ـ أهمية التكاليف الاجتماعية للالتزام

هناك ثلاثة أسئلة مختلفة تطرح نفسها، برأي ليستر ميلبراث[2].

- هل يقدم النشاط الاجتماعي أو المهني الوسائل والوقت لتحضير النفس بفعالية للدخول إلى السياسة؟ إنَّ أرباب العمل الكبار يملكون المال والتسهيلات اللوجستية، التي يمكنهم أيضاً وضعها تحت تصرف الأُطر العاملة معهم. لكنّ هذه الميزة تُعَوَّض عادة بعوائق أخرى، ستتجلى في تعبئة كثيفة غالباً للطاقة في خدمة مشاريعهم حصراً. أما وظيفة التدريس فإنها تقدم هوامش واسعة من الوقت الحرّ، مثلها مثل الوظيفة العامة العليا، وذلك بفضل إمكانيات الندب. لكن الجاهزية التي يتركها العمل يمكن أن تنجم عن استبعاد: بسبب الارتياب السياسي في الوظيفة العامة العليا، أو لأسباب مهنية بحتة (عدم اهتمام بالعمل المطلوب).

- هل يمكن للمتطلع للالتزام السياسي أنْ يجني فائدة من المعارف والتجارب المهنية المكتَسَبة؟ لقد أشار ميلبراث لواقع أن بعض النشاطات المهنية تتطلب حيازة كفاءات مشابهة لتلك التي تتطلبها المهنة السياسية. وهذا العامل يهيِّأ بقوة ليس فقط للاهتمام بالسياسة، وإنما للانخراط بها عند الاقتضاء. وهذا هو حال الفئات المهنية التي تتلقى تأهيلاً قانونياً وإدارياً (كبار الموظفين. . .) أو التي تسمح باكتساب قدرة جيدة على الجدل. شفهياً أو كتابياً (الصحافة، المحاماة. . .). وعلاوة

(1) - P. Perrineau (Dir.), L'engagement politique, Presses de la FNSP, 1994.

(2) - Lester Milbrath, en collaboration avec M.L.Goël, Political Participation. Why People et involved in Politics? 2e éd. Chicago Rand MC Nally, 1977, p. 103 et 104.

على ذلك، فإنَّ بعض كبار الموظفين، ومحترفي الإعلام، ومسؤولي الجمعيات، يكونون، بحكم وضعهم أو نشاطهم، مراقبين مميَّزين للحياة السياسية. وتُعَدُّ معرفتهم الجيدة بقوانين عملها الحقيقية عنصراً مشجعاً على ولادة الرغبة بامتهانها.

هل يصبح الوضع الاجتماعي أو المهني قابلاً للانجراح في حال ممارسة مهنة سياسية أو محاولة ممارستها؟ في النظم الديمقراطية التعددية، ليس هناك مجال، من حيث المبدأ، للخوف من ضغوط السلطة السياسية. بل إنَّ موظفي الدولة يكونون في وضع مواتٍ بشكل خاص لأنهم يستطيعون الاستفادة من ندب طويل الأمد يضمن لهم أمناً يُحْسَدون عليه. ومع ذلك، فإن من غير المريح غالباً الانطلاق في العمل السياسي النشيط تحت راية حزب متطرف. وقد ينجم عن ذلك وسم ايديولوجي قابل لأنْ يزعج الرؤساء التسلسليين (في المشروع أو الادارة)، والأتباع (المهن الحرة والمستقلون)[1]. ويُلاحظ أخيراً أنه إذا كان للسياسة النشيطة، بالنسبة للبعض، إسقاطات مهنية خيّرة، فإن هذا الأمر لن يتحقق إلاّ من خلال توسيع شبكة العلاقات بالنسبة للمحامي وصاحب المشروع (مع المجازفة أحياناً بالخلط بين الأعمال والسياسة)؛ وبالعكس، فإن التجار، والأعيان، والمهندسين يجازفون خاصة بترك تطور الممارسات المهنية التي ابتعدوا عنها، لفترة من الزمن، يتجاوزهم.

وعندما نُقَرِّب الميول الطبيعية الايجابية، والسمات السلبية من بعضها البعض، نفهم بشكل أفضل أسباب الزيادة في التمثيل المعاصر للمعلمين، خصوصاً في الجمعيات التشريعية، ولكبار الموظفين، خصوصاً على رأس الوزارات، وفي المكاتب الوزارية.

---

(1) كتب غي جيرنبوم، وهو بصدد الحديث عن الجبهة الوطنية، ما يلي: «إن الجاذبية القليلة التي أثارتها قوائمها (في الانتخابات البلدية لعام 1983) تُفَسَّر بكون هويتها ما زالت ثقيلة على الحمل: لقد ردع بعض الضغط الاجتماعي، وخصوصاً على المستوى المحلي وفي المناطق الريفية، البعض عن التقدم تحت ألوانها» ـ في:

- Guy Girenbaum: Le Front National en politique, Balland, 1992, p. 163.

انياً ـ الرغبة في مزاولة السياسة

لا تكفي دراسة الاحتمالات الاجتماعية للدخول إلى الأوساط القيادية، حدها، لفهم كيفية عمل سيرورات الانتقاء. فهناك، بالفعل، أفراد ينتمون ى الأوساط الاجتماعية ـ المهنية المميَّزة، ويتحولون عن السياسة، أو لا رغبون بامتهانها بعناد قوي ومدعوم بشكلٍ كافٍ لتمكينهم من النجاح في لك. هل يتعلق الأمر بمجرد معاينة طريفةً لا علاقة لها في الواقع بميدان علوم الاجتماعية؟ يمكن سطحياً التفكير على هذا النحو بقدر ما تكون دوافع الشخصية للأفراد هي وحدها المعنية بالأمر. ومع ذلك، فإن وجهَة نظر هذه لا يمكن الدفاع عنها. فالرغبة في مزاولة السياسة لا تُدْرَكَ فعلاً إلاّ النسبة للمكافآت التي يمكن للسياسة أن تقدمها لأولئك الذين يريدون أن جعلوا منها مهنتهم. إلاّ أنَّ منظومة المكافآت هذه (والتكاليف) توحي هي فسها بمنطق واقعي لسير النظام السياسي. وتسمح باستكشاف جوانب كاملة، خفاها خطاب الفاعلين حول دوافعهم الخاصة.

ـ بناء المنطق النفسي الاجتماعي

هناك طرق عديدة لمزاولة السياسة، تحمل كل منها «فوائد نفسية» جذّابة شكل غير متكافئ. وتدخل أولاً في الاعتبار قواعد اللعبة السياسية بالمعنى لدستوري للكلمة. ففي نظام الحزب الواحد، على سبيل المثال، تخضع طرق الصعود نحو القمم، بشكل وثيق، للثقة التي يوحي بها المتطلعون مختلف فئات السلم، في كل مستوى من مستويات المهنة. وفي الحزب لشيوعي السوفياتي، في عهد ليونيد بريجنيف، بيَّن ڤوسلنسكي كم كان ضرورياً الإعلان باستمرار عن أسلوب باهت، وإخلاص لا عيب فيه، ورتابة طمئنة تتضمن تحكماً ثابتاً بالذات المتاخمة لنزع الشخصية[1]. وبالعكس، إن بطاقة الدخول في السياسة المحترِفة، في الديمقراطيات التعددية، تتجلى ن الانتخابات التنافسية القائمة على أساس مبدأ الاقتراع العام والشامل. فلكي ربح المرشح في انتخاب أحادي، ينبغي عليه أنْ يُظهِر صفات مغرية، ويبرهن عن قابلية نفسية كبيرة للتغيُّر. ونقصد بذلك قدرة على المرونة والتكيُّف،

(1 - Mikhaïl Voslensky, La Nomenklatura, Trad. Belfont, 1980, p. 127 et s.

تسمح له «بفهم» التطلعات المختلفة للغاية: سواء لدى الشباب أم لدى الأشخاص المسنين، أو لدى صغار الأُجراء، والأُطر، والعمال المستقلين، والنساء، وأرباب العمل، الخ. . .

وتوجد أيضاً، في الديمقراطية التعددية، طرق لمزاولة السياسة تهيمن عليها متطلبات أوضاع متناقضة جداً. والمثال الواضح بشكل خاص هو الذي يقارن بين سلوك الوزير، وسلوك مستشاريه. ففي حين يكون الأول موضوعاً باستمرار تحت أضواء الواجهة، مع ما يتضمنه هذا الأمر من حرص على عدم فقدان ماء الوجه، ينبغي على الآخرين البقاء متوارين بعناية في الظل. ويمكن أيضاً ملاحظة أنه لكي يفرض المرء نفسه كمرشح في حزبٍ يضم عدداً كبيراً من المناضلين، المقتنعين والمخلصين، من جهة أولى، والمتغطرسين والصلبين من جهة أخرى، ينبغي عليه أنْ يُظْهِر براعة، يمكن لمرشح بارز اختاره أحد أحزاب الأُطر أنْ يسمح لنفسه بتجاهلها.

وبالرغم من هذا التنوع في المتطلبات، فإنه يمكن استخلاص بعض السمات المشتركة التي تحكم كل ممارسة سياسية.

وهناك سمتان تبدوان أساسيتين تماماً. الأولى هي شدة المنافسة (التي تُؤَجِّجها الاطماع المتعاكسة) حول مواقع السلطة والولايات الانتخابية. فمن المستحيل سياسياً العيش في أمن مطلق. إنَّ حظوة «الأمير» والناخبين يجب أنْ تُلْتَمس باستمرار، وتُحْمى من أطماع الخصوم. ولكي يتمكن المرء من البقاء، والتقدم في هذه المهنة المُشَرِّفة، ينبغي عليه أن يعرف (ويحب) كيف يقاتل بعناد. وعليه أيضاً أن يعبئ الحد الأقصى من الدعم، الأمر الذي يتطلب حسّاً حاداً في استخدام العلاقات الانسانية، والبحث منهجياً عن علاقات «مُنْتِجَة» مع الغير، وبناء شبكة علاقات خاصة به بالنتيجة[1].

أما السمة المشتركة الثانية لكل ممارسة سياسية تتجلّى في الحِمْل الثقيل

---

(1) أنظر في هذا الاتجاه: - L. Milbrath, M.L. Goël, op. cit., p. 85.

وكذلك:

- Ph. Braud, Le jardin des délices démocratiques, Presses de la FNSP, 1991, p. 179 et s/s.

للدور، بدءاً من مستوى معين من مستويات المهنة على الأقل. ونقصد بذلك ضرورة تحديد موقع كل عمل، وكل حديث ضمن الإطار الضيق لقانون سلوك إكراهي، وخصوصاً في النظام الديمقراطي، حيث يمكن لكل ابتعاد عنه أنْ يُسْتَغَلّ بقسوة من قِبَل وسائل الإعلام أو الطبقة السياسية. إنَّ الاستعداد القوي للسيطرة على الذات (وخصوصاً على الانفعالات العفوية) هو إذن صفة لا بد منها للنجاح في الحياة السياسية[1].

ويُعَدُّ الحمل الثقيل للدور شديداً بشكل خاص في قمة الدولة. فرئيس السلطة التنفيذية والوزراء عليهم، فعلاً، الامتثال بشكل صارم لمنظومة توقعات ومعتقدات ساحقة مبنيَّة بهدف تمجيد سلطة القوة العامة، وبالتالي تسهيل طاعة المحكومين للقانون. لكن هذا الحِمْل يعني أيضاً، ولكن بدرجة أكثر تواضعاً، المُنْتَخَب بالاقتراع العام والشامل. فضرورة تأمين إعادة انتخابه تملي عليه أن يراقب عن قرب، بل ويَسْتَبق مدَّ وجزرَ تطلعات كل فئات السكان التي يمثلها. وعليه أن يدير بأقصى حدٍ من الدقة المسافة المحتملة بين قناعاته الشخصية، وما يمكن لناخبيه أن يتسامحوا به بالنسبة للمواقف المتخذة المتعلقة بمصالحهم. ويتبع ذلك شيء من نكران الذات الذي تكون له آثار سياسية بليغة الدلالة كلما كان مشروطاً من الناحيتين الثقافية والسياسية.

ب ـ الجاذبية غير المتكافئة لنظم المكافآت

تثير المهنة السياسية ازدواجية في المشاعر، يُؤكدها اليوم العديد من عمليات السبر. فمظاهرات الرفض يمكن أنْ تُفَسَّر كتعبير عن خيبة أمل سياسية بالنسبة للآمال، وكتفدير هزيل لما يضع ثمن وجاذبية هذا النشاط بالنسبة للمحترفين. وبالمقابل، فإنه يمكن اعتبار أن الدخول في السياسة، وخصوصاً واقع المواظبة فيها بشدة للنجاح فيها، يُفَسَّران بسبب الفوائد النفسية

(1) وهذا ما أوصت به كاثرين دو مديتشي، في آرائها الشهيرة «لإبنها شارل التاسع» ـ أنظر:
- C. Haroche, Les cérémonies et les rituels de cour, publié dans Curapp, La communication politique, PUF, 1991, p. 183 et s./
- وأنظر أيضاً حول هذه النقطة، الملاحظة الدقيقة لسان سيمون في «مذكراته» المتعلقة بنهاية عهد لويس الرابع عشر، وسنوات «عهد الوصاية على العرش».

المقدَّمة. ونقصد بذلك الفرق الايجابي بين المزايا والتكاليف من وجهة نظر التعبير عن الشخصية.

وإذا فكرنا فقط في مثال الممثل المنتخَب، فما هي المكافآت الرئيسية القابلة للحساب على المستوى النفسي الاجتماعي؟ إن الحصول على ولاية انتخابية يعني أولاً اكتساب «مزيد» من الشهرة والسلطة الشرعية. **والشهرة** يمكن أن تُعتبر كشيء رافع للقيمة، وكمصدر للعديد من الإشباعات على مستوى تقدير الذات؛ وسيبحث عنها، كهدف في ذاته، بعض نماذج الشخصيات، في حين أن البعض الآخر سيخشاها، بالعكس، بسبب توريطاتها: خضوع أكبر تجاه الغير؛ ومجازفات التدخل في ما يُسَمِّيه الانجلو - سكسون «الحياة الخاصة»؛ تشوُّش مختلف النشاطات الاجتماعية أو المؤسَّساتية التي تتطلب السرية. أما **السلطة الشرعية** المرتبطة بمسحة الانتخاب العام والشامل، فتسمح باكتساب سلطة تأثير، وبالوصول إلى مواقع السلطة الفعلية، باعتبار صاحبها مديراً لمدينة أو لإدارة وزارية. إنَّ هناك، بدون شك، العديد من الطرق الأخرى للحصول على الشهرة أو السلطة على الغير، في مجال الأعمال والخلق الفكري، على سبيل المثال[1]. ومع ذلك، فإن منطق الحياة السياسية الديمقراطية يتجه لتأمين تفوق مسرحي حاسم لنشاطات أولئك الذين «يحكمون الدولة»؛ مهما كانت حقيقة وزنهم الفعلي في السيرورات التقريرية. فهو يقدم خصوصاً الامكانية لإضفاء طابع مثالي على دوافع الالتزام؛ وهذا ما يكدّ في سبيله باستمرار كثير من رجال السياسة: كالبحث عن الخير المشترك، والرغبة بالتأثير على البيئة، والاهتمام بالنضال في سبيل العدالة والتضامن؛ وهي كلها تشكل مثلاً عليا رفيعة القيمة ثقافياً، لأنها تتضمن مفاهيم الانفتاح على آفاق أوسع، والانشغال بمتطلبات أخلاقية أكثر نبلاً.

إنَّ مِنْ شأن مهنة الممثل أنْ تقدم إذن مكافآت هامة جداً لأولئك الذين يخضع تقدير الذات لديهم لموافقة الغير بشكل خاص. لكنها تتطلب،

---

(1) حول مسألة لماذا نفكر؟ وما هي الإشباعات الخاصة التي يجنيها العالِم، والمفكر، والفيلسوف من ذلك؟ أنظر:

- Sophie de Mijolla-Mellor, Le plaisir de pensée. PUF, 1992.

بالمقابل، قابلية نفسية للتغيير، كبيرة جداً. إنَّ المنتخَب يخضع لأقصى حدٍ للرأي العام وحالاته المتغيرة. وعليه أنْ يعرف كيف يتأقلم مع مستمعين مختلفين، ويستعمل لغات متعددة، ويهتم بقضايا مُجَرَّدة من كل صلة فيما بينها، وهذا ما يُكْرِهه على العمل سريعاً و، في كثير من الحالات، سطحياً. ومن منظور العودة إلى صناديق الاقتراع، يكون من الحكمة بالنسبة له أنْ يعرف كيف يتخلّى عن التحليلات البعيدة عن توقعات ناخبيه. ويكون عليه تغيير اتجاه التعبير العام عن المعتقدات التي أصبحت عقيمة وكل هذه العناصر تتجه لتشجيع بروز شخصيات مرنة لحد الظهور بمظهر عدم الثبات، وجديرة بذكاء حاد في مجال العلاقات الاجتماعية، لكنها مجرَّدة من الحزم في إيمانها بالقيم. إنَّ الحياة السياسية الديمقراطية تعمل، في الحقيقة، على توليد متطلبات أكثر تعقيداً. والمواطنون يبحثون، على قدم المساواة، بالفعل، عن معالم ثابتة تسمح لهم بتحديد موقعهم كمقرَّبين من قائد، أو حزب، أو قضية كبرى. والأمر موضوع اللعبة إنما هو مفارقة الهوية السياسية. فهي تشكل بالفعل بحثاً عن الثبات، حيث (ولأن) كل شيء يتطور. وللرد على هذا المنطق المتناقض، يحتاج «الممثلون» للتدليل على مرونة قصوى، في الوقت الذي يعطون فيه باستمرار الانطباع بأنهم «رجال مبادئ». وهذا الأمر عبارة عن تمرين صعب تتأقلم معه بعض نماذج الشخصيات أكثر من غيرها[1].

وتشكل ضرورة تحمُّل هذه الإكراهات النفسية الاجتماعية في الحياة السياسية مبدأ انتقاء يُفَسِّر الكثير من إخفاقات المهنة. وهي تلعب دوراً في تهميش بعض أساليب السلوك (النفسية ـ الصلبة، أو الأخلاقية، على سبيل المثال). وبالمقابل، فإنَّ قابلية التغيُّر النفسي تشكل عنصراً حاسماً في سير عمل الديمقراطية. وهي تُسَهِّل استبطان الثقافة السياسية الفرعية المصنوعة من التسوية والتسامح، والتي تسمح بإدارة الأزمات وأشكال الرفض القادمة من الحركات الاجتماعية بمزيد من المرونة.

---

(1) من أجل تعميق هذه المسألة، أنظر:

- Ph. Braud, Le jardin des délices démocratiques, Presses de la FNSP, 1991, p. 179 à 213.

ثالثاً ـ المهنة السياسية

يفرض احتراف الحياة السياسية نفسه بدءاً من اللحظة التي تكون فيها ممارسة الولايات الانتخابية الهامة مأجورة تماماً. إنَّ العيش من السياسة يسمح إذن بجعلها مهنة، تستمر وتغذي الأمل بارتقاء المراتب التسلسلية تدريجياً. لقد سمحت الأعمال المخصَّصة لهذه القضية باستخلاص مسارين نموذجين لهذه المهنة، وكلاهما يتضمن إتجاهات ذات دلالات بليغة تعمل بعمق في ميدان تشكيل المجال السياسي.

أ ـ المسار الكلاسيكي

ويمكن تحليله إلى أربع مراحل.

الأولى هي مرحلة **التعلُّم** التي تجري في القاعدة، ويقوم بها مَنْ يتولّى ولاية محلية ذات أهمية محدودة: رئيس بلدية صغيرة، مستشار بلدي أو مساعد رئيس بلدية مدينة كبيرة، أو مستشار عام. وفي بعض الحالات، ينبغي عليه الحصول على ترشيح حزبٍ ما، بعد إظهار أنه مناضل مخلص، متفانٍ، وسبق أنْ مارس على الأرجح مسؤولية متواضعة في الجهاز المحلي. إنَّ «الموارد السياسية»[1] الأولية للمرشح ترتبط إذن بشكل وثيق بالثقة التي منحته إياها منظَّمة سبنيَّة وبشكلٍ يكفي لجعل المرشح يجني فائدة من هذه التبعية. وفي حالات أخرى، هي عموماً حالات الحزب الضعيف البنية يفرض المُنْتَخَب الجديد نفسه كمرشح بفضل «موارده الشخصية». ونقصد بذلك شهرته المحلية القائمة على كفاءته المهنية أو تجربته في مجال الجمعيات والنقابات، أو وضعه الشخصي المميَّز: إنتماؤه إلى أُسرة مشهورة، قرابته مع شخصية سياسية مؤثِّرة.

وتتميز المرحلة الثانية **بانغراس محلي** حقيقي. وهي لا تُبنى فقط على الحصول على ولايات انتخابية أكثر أهمية: رئاسة بلدية مدينة كبيرة، ولاية مؤَثِّرة في مجلس عام لمحافظة، أو في مجلس إقليمي، نيابة في الجمعية

---

(1) يستعمل كثير من المحللين (بورديو ـ غاكسي ـ أوفرليه) تعبير: رأس المال السياسي. إلاَّ أن سهولة استعماله ينبغي ألاَّ تحجب مساوئ رصينة، منها: النزعة الدائمة لمتابعة المقارنة مع رأس المال الاقتصادي على أُسس استعارية بحتة؛ والانزلاق الممكن من منظور تفاعلي صارم إلى شكل أو آخر من أشكال النزعة الجوهرية.

الوطنية، وإنما، خصوصاً، بفضل حد أدنى من الجمع[1]. فالنائب ـ رئيس بلدية مدينة كبيرة على سبيل المثال، والعضو أيضاً في مجلس اقليمي، قادر على جمع كمية أكبر من المعلومات المفيدة، والتأثير بمزيد من الفعالية على منظومات التمويل المشترك: الدولة/ الجماعات المحلية التي تتحكم بكل قرار مهما كان قليل الأهمية. ومن جهة أخرى، فإنَّ تولي الشخص لعدة مناصب يقوّي من احتمال شهرته من خلال مضاعفة مناسبات التغطية الإعلامية لنشاطاته: احتفالات رسمية، حملات انتخابية... كما إنه يحمي المُنتَخَب من إنقلاب عنيف في الحظوة، من خلال توزيع تجديدات ولاياته زمنياً. ويُوَلِّد الارتقاء إلى وضع الشخص المشهور محلياً إمكانية حدوث خلافات مع المناضلين في الحزب، عندما يكون المُنتَخَب، المطمئن لوجود قاعدة تأثير مستقل لديه، مُتَحَدِّراً من حزب جماهيري قوي البنية. والطريقة المعتادة لحلّه تكمن في مراقبته مِنْ قِبَل الجهاز المحلي. ويؤدي هذا الأمر مع ذلك إلى أثر ضار: تسريح المناضلين الذين يجدون أنفسهم موضوعين تحت الوصاية، ومحرومين من الآفاق في آن واحد.

والمرحلة الثالثة، التي لا يمكن للكثير من الناس تجاوزها، فهي مرحلة **الانغراس الوطني**. وهي تستلزم ضرورة تعبئة الموارد السياسية الهامة بعبارات الشهرة والسلطة الشرعية. فلكي يصبح الشخص برلمانياً مؤثراً: رئيس لجنة، مقرر عام للميزانية... وبالأحرى رئيس مجموعة برلمانية، سكرتير دولة، أو وزير، فإنه ينبغي أن يكون متمتعاً بصفة تمثيلية لا نقاش فيها. ويخيل هذا المفهوم إلى الشعور، المشترك بشكل واسع، بوجود تماثل مُمَيَّز بين المنتَخب والمجال الذي تحدَّر منه (منطقة، اقليم...)[2]، أو نمط من القضايا التي

(1) حول جمع الولايات والوظائف في النظام السياسي، أنظر:
- Ph. Garraud, Profession: homme politique, L'Harmattan, 1989, p. 116 et s.
- J. Becquart-Leclercq, Le cumul des mandats, publié dans O. Duhamel, Y. Mény, Dictionnaire constitutionnel, PUF, 1992, p. 259.

صدرت ترجمة هذا المعجم عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ـ بيروت تحت عنوان: المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، مراجعة العميد د. زهير شكر.

(2) على سبيل المثال، جاك شابان دلماس في بوردو، وغاستون دوفير في مرسيليا، وبيار مورُوا في ليل، الذين كانوا سادة ممثلين جداً لهذا النمط من المسار.

اكتسب معرفة خاصة بها بفضل تجربته الميدانية (زراعة، إعداد الاقليم، اعادة هيكلة الصناعة، قضايا البحار. . .). ففي هذا المسار التقليدي، تُعَدُّ المعرفة المباشرة للوسط البشري، التي أغنتها عادة الممارسة الادارية الطويلة، هي الأمر المُعْتَمَد بالفعل. لكنَّ المهم بشكل خاص، في الحقيقة، إنما هو «الجانب الرمزي» الذي نجح المنتخَب في بنائه، أي مجموع الإشارات الحاملة للدلالات الاجتماعية المنتظَرة، بغض النظر عن شخصه.

أما المرحلة الرابعة، أخيراً، فهي المرحلة التي تكون مدخلاً للوصول إلى **القامة الوطنية**. إنَّ عدداً قليلاً جداً من محترفي السياسة يمكنهم أن يفرضوا أنفسهم على هذا الصعيد، ويتطلعوا لاحتلال موقع في قيادة الدولة ورئاسة السلطة التنفيذية. ليس لأن لديهم ندرة افتراضية في المواهب، ذاك أن هناك بالتأكيد كثير من الأفراد الذين بامكانهم، نظراً لوضعهم في شروط تعلُّم مواتية، أن يوازنوا بشكل واسع ذكاء قادة الصف الأول وبراعتهم السياسية. إن القضية توجد في مكان آخر، كضرورة للنظام. ففي النظم الاستبدادية تكمن إحدى انشغالات القائد الأعلى، بالضبط، في إبعاد كل المنافسين المحتملين، أو العمل على الحد من قدرتهم على البروز. ويكون ولي العهد المُنَصَّب، دائماً، عندما يكون موجوداً، تحت المراقبة. أما الديمقراطية التعددية فتستلزم، بالعكس ـ وتجعل من الممكن ـ ظهور الطامعين: رئاسة الجمهورية في فرنسا والولايات المتحدة، وزعامة المعارضة البرلمانية في بلدان أخرى. لكن كل الأحزاب ليس لديها مصلحة في أن يكون فيها كثير من الأشخاص الذين يتطلعون لمنصب رئاسة الجمهورية، وذلك إذا كانت تريد تجنّب ظهور انقسامات ضارة في داخلها، كما بيَّن ذلك جيداً التاريخ الحديث للحزب الاشتراكي. كذلك فإن وضوح الحملة الانتخابية يوصي باختزالٍ كبيرٍ في عدد المرشحين الذين لديهم فرص قوية للفوز. ولهذا السبب فإن نادي رجال السياسة من ذوي القامة الوطنية، هو نادٍ مغلق، ويجب بنظرهم أن يبقى كذلك.

ب ـ المسار الحديث

ويُسَمَّى أيضاً بالمسار «المعكوس»، وهو يتميز بترابط مختلف بين المراحل الأربعة السابقة.

مرحلة التعلُّم، وهي لم تَعُدْ تجري في قاعدة النظام السياسي، أي في الحقيقة بعيداً عن المركز، بل، بالعكس تماماً، في قلب الجهاز السياسي للدولة نفسه. فمن جهة السلطة، يتم الدخول في السياسة كعضو رسمي، أو على الأرجح، شبه رسمي في الوزارات؛ ومن جهة المعارضة، يفترض الدخول في محيط القادة من الطراز الأول، أو من دائرة الخبراء الذين تستشيرهم الهيئات الوطنية للحزب[1]. وهنا توجد فئتان من الموارد ضروريتان. من جهة أولى، الكفاءة المُعْتَرَف بها اجتماعياً، والمُقَوَّمة بشكل رفيع، وهي التي يشهد عليها، على سبيل المثال، دبلوم مدرسة عليا ذات اعتبار. ومن جهة أخرى، الانتماء إلى شبكة حاملة تسمح بإقامة علاقة حاسمة. وهذان الموردان يجتمعان بسهولة لدى خريجي المدرسة الوطنية للادارة أو البوليتكنيك الذين ينتمون إلى حزب، ويرتادون نادياً فكرياً قريباً من قائد، أو ينتسبون هم أنفسهم، بشكل معتاد، إلى الوسط السياسي. ومع ذلك، فإن تضامن المدرسة وحده يشكل ورقة رابحة هامة بالقدر الذي يسعى فيه كثير من المسؤولين السياسيين للبحث عن معاونين قادرين على إقامة شبكات أفقية في دخل الوسط التقريري المركزي.

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة **الانغراس الانتخابي** الأكثر انفتاحاً. ففي الفرضية الأكثر مواتاة، يمكن أن يحصل دخول مباشر لمسؤولية وطنية. لقد سمح انتصار فرانسوا ميتران في عام 1981، وانتصار ڤاليري جيسكار ديستان في عام 1974، لبعض الشباب بالدخول مباشرة للحكومة أو بشغل منصب رئيسي في الحزب (خلف ليونيل جوسبان فرانسوا ميتران في منصب الأمين الأول للحزب الاشتراكي). وفي عملية إنقاذ غير موفقة، سلَّم الحزب الراديكالي نفسه، في عام 1971، لجان جاك سرڤان شريبر. وفي الفرضية

(1) - Brigtte Gatti, Politique d'abord. Le chemin de la réussite ministérielle dans la France contemporaine, publié dans P. Birnbaum (Dir.) Les élites socialistes au pouvoir, PUF, 1985, p. 65.

- Annie Collovald, La République du militant, Loc. cit., p. 22 et s.

- شدَّ رولان كايرول الانتباه إلى الأهمية السياسية للخبراء الذين لم يُنتخبوا بعد، في قيادة الحزب الاشتراكي، في: المجلة الفرنسية لعلم السياسة (RFSP) ـ 1978، ص: 201 وما بعدها.

الأكثر شيوعاً، يتجلى الانغراس في إسقاط المرشحين بالمظلات في دوائر انتخابية مضمونة أو شبه مضمونة (حسب التأثير المُكْتَسَب)، أو في تسجيل أسمائهم في مرتبة متقدمة بقائمة المرشحين، حين يتعلق الأمر بنظام الانتخاب النسبي. ويثير الإسقاط بالمظلة، الذي قُدِّرت قيمة أهميته السياسية والثقافية بأقل مما تستحق، عموماً ولكن ليس دائماً، احتجاجات في الميدان: حيث يرى مرشحون محليون «مستحقون» أنفسهم مُسْتَبَعَدين من الترشيح.

وتتميز المرحلة الثالثة باستراتيجية **التوطيد المحلي**. فلكي يتم تجنّب تبعية خطيرة تجاه سلطة الترشيح، التي يمكن نقض تسامحها، من الضروري تأمين منطقة نفوذ؛ الأمر الذي يفترض، كما في حال المسار التقليدي، وجود حدّ أدنى من الجمع بين الولايات، وذلك للأسباب نفسها. كذلك ينبغي أن تتجلى بعض الأمور الملائمة: إنسحاب «طوعي» لممثل خارج ينتمي لنفس الأسرة أو ضعفٍ كافٍ للخصوم الذين يشغلون الولاية المطموع بها.

أما المرحلة الرابعة فتشهد حدوث تقارب بين المسارين. فالوصول إلى **القامة الوطنية**، بالمعنى المحدَّد أعلاه، يصبح إلى حد كبير مستقلاً عن نقاط الانطلاق. إنَّ العوامل السياسية والحزبية تلعب دوراً حاسماً في الاستغلال الأمثل «لفرصة» فتحتها الظروف بشكل عرضي: على سبيل المثال، السباق للترشيح لرئاسة الجمهورية في حزب كبير. ومع ذلك، فإننا سنلاحظ أن الكثير من المرشحين الذين بدأوا مهنتهم كشخصيات تدلّلهم الحظوة الأولية «للأمير» (آلان جوبيه، ريمون بار، جاك دلور وادوار بالادور) سيكون لهم أسلوب سياسي وعلاقة بقواعد لعبة المنافسة، مختلفين جداً عن تلك التي كان عليهم محاربتها بشكل شرس ومتواصل، من أجل فرض أنفسهم في كل مرحلة من مراحل المسار التقليدي.

ويوحي التعارض النموذجي بين هذين المسارين، بالاتجاهات الثقيلة التي تصنع المنظومة السياسية والاجتماعية. وهذا هو التوتر بين المركز والمحيط. ففي المسار الكلاسيكي، يمكن لرأس المال المتوفر عند الانطلاق أن يُبنى خارج الآلات الانتخابية الكبرى المركزية، التي أصبحت أحزاباً سياسية، وخاصة بدءاً من شهرة بارزة أو نضالية. أما في المسار الحديث، فإن هذه الحالة تُستبعد، وسيشكل الدعم المباشر للبنى الوطنية، وحظوة

أعلى الموظفين، المفتاح الذي لا بد منه للنجاح الانتخابي. إنَّ التعارض بين المهنتين يتضاعف في مستوى الأحواض المتتالية للاختيار. والمرشحون الذين يسلكون المسار الكلاسيكي يجب عليهم أن ينغرسوا بشكل صلب في النسيج المحلي: أن يكونوا «قريبين من الناس»، ويعرفوا جيداً «الميدان»، ويتمتعوا، في الأحزاب الجماهيرية، بثقة مناضلي القاعدة. ويكون احتمال رؤية بروز المعلمين، ورؤساء المشاريع، وأعضاء المهن الحرة، فيه أقوى مما هو في المسار الحديث. وبالفعل، فإنَّ هذا السياق يميز حملة دبلومات المدارس العليا. والأُطر العليا في المشاريع الكبرى، وكبار الموظفين، المتحدرين غالباً من المدرسة الوطنية للإدارة، أي باختصار الأفراد الذين سمحت لهم كفاءتهم الخاصة بالاعتياد على دخول اللعبة مع الملفات الوطنية، في المحيط المباشر لقادة الأغلبية أو المعارضة[1]. وفي باريس، في المدارس الكبرى ذات الاعتبار، وكذلك في مسالك السلطة تقع طرق الدخول الفعالة لهذا المسار.

إنَّ كون المسار الحديث هو الطريق الذي يسلكه قسم متنام من العاملين في الميدان السياسي يعكس وزن سيرورات المركزية في داخلً المجتمع، وبشكل موازٍ، الانتقال الجاري في مستوى القيم المضنية للشرعية: شهرة الكفاءة الداخلة بشكل منتصر في حالة توازن مع شهرة التفاني (النضالي). ومع المسار الحديث، تتصاعد قوة «جانب رمزي» آخر من جوانب العاملين في الميدان السياسي. وعندما يثير إسقاط المرشحين على المستوى الوطني بالمظلات صعوبات محلية، خلف المظاهر الحقيرة للخصومات بين الأشخاص، يحدث، في الواقع، انقلاب حقيقي في علاقات القوى بين المركز والمحيط.

(1) يُعَدُّ متميزاً في هذا الصدد الاختيار المتتالي لمرشحي الخضر والجيل البيئي للانتخابات الاقليمية والمحلية لعام 1992. فمن جهة أولى كان هناك الكثير من مناضلي الجمعيات المرتبطين بالمنظومة المدرسية والجامعية، ومن جهة أخرى، الكثير من كبار الموظفين والأُطر العليا، المتحدين من مكتب بريس لالوند الوزاري، أو في الادارات التي قادها كوزير.

الفصل التاسع

العمل السياسي

إنَّ إضفاء طابع احترافي على الحياة السياسية يعني إقامة نشاط متخصِّص يُطْلَق عليه تعبير: المهنة السياسية. ما هي خصوصية هذه المهنة؟ ليس من السهل الإجابة على هذا السؤال بدقة، على الرغم من أنها تُمَارَس، في المجتمعات الغربية المتميزة بوجود وسائل إعلام قوية فيها، علناً وتحت أنظار الجميع. إنَّ أحد العناصر الأساسية للمهنة السياسية يُحيل إلى ممارسة الكلام. هل هناك فعاليّة خاصة للغة، أم أنَّ الأمر يتعلق فقط بنشاطٍ عقيم في النهاية، بل طفيلي إلى حدٍ كبير؟ إنَّ الحسَّ العام يُحبُّ فعلاً معارضة عالَم الكلمات، التي تُعتبر غير فعَّالة، بعالَم الأفعال التي تُحَوِّل الواقع في الميدان. إلاَّ أن هذا الانقطاع لا يُعَدُّ، برأي التحليل العلمي، مقبولاً بدون فحص جديد. فآثار اللغة، المُخَفَّفة بفعل الصدى الذي تعطيه لها وسائل البثِّ الحديثة، تشكِّل جزءاً لا يتجزأ من عملٍ فعَّال إزاء المحكومين. لكنَّ هذا البُعْد «اللغوي» للسياسة يتعايش، بالطبع، بشكل حميم مع العمل التقريري والتنفيذي. والنمو الهام، اليوم، للدراسات المُكَرَّسة للسياسات العامة يتجه لإظهار أنَّ من غير السهل الإحاطة بالدور الدقيق للحكَّام (بالمعنى الدستوري للكلمة) في السيرورات التقريرية المعقَّدة التي تؤدي إلى تبنّي تنظيمات عامة حديثة.

الفقرة الأولى

خصوصيات المهنة السياسية

هل يجب على المرء أن يكون مُتخصِّصاً في مشاكل المدن لكي يكون رئيس بلدية مدينة كبيرة، أو خبيراً في القضايا الزراعية لكي يكون وزيراً للزراعة؟ لو كان الأمر كذلك، لكان ينبغي تسجيل عدد من الأمور اللامعقولة بشكل ظاهر. إن المهارة الضرورية لكي يفرض المرء نفسه انتخابياً كرئيسٍ لبلديةِ مدينةٍ كبيرة ليس لها عملياً، بالفعل، أية علاقة مع الكفاءة الادارية التي سيكون من المناسب فيما بعد إظهارها في ممارسته لولايته؛ إن انتزاع ترشيحٍ جيدٍ، وتكوين قائمة جيدة، والقيام بحملة انتخابية جيدة يتعلق بدائرة قدراتٍ مغايرة لقدرات «المدير»، بالمعنى الدقيق للكلمة. وهناك أمرٌ شاذ آخر يتمثل في مسار رجال السياسة الذين وصلوا للقمة. فهذا المسار يندرج بشكل رديء ضمن رؤية اختصاصِ خبيرٍ في ملفاته: إنَّ من الطبيعي، بالفعل، في المهنة الوزارية الكلاسيكية أن يبدأ المرء بمنصب كاتب دولة (... للسكن، أو الشؤون الاجتماعية، أو العمل)؛ ثم يتقدم إلى منصب وزير كامل الصلاحية في قطاع محدود الرهانات (الزراعة، النقل، التجارة...)؛ ثم يتقدم أيضاً إلى وزارات مفتاحية كبيرة (الداخلية، الدفاع، الشؤون الخارجية)، ثم يصل أخيراً إلى وزارة ذات صلاحيات واسعة بشكل خاص (المالية، الشؤون الاقتصادية). إنَّ العنصر الواضح يتجلّى إذن في قابلية تبادل المسؤوليات؛ وهو أمر غير قابل للفهم إنْ كان يستلزم فعلياً ـ وهذا ما يفترض الكثير من الوقت ـ الحصول على تحكُّمٍ شامل بكل الملفات والقضايا التي تديرها الوزارة.

وعليه، فأين تقع بدقة خصائص المهنة السياسية؟ للإجابة على هذا السؤال، ينبغي أولاً التحقق من هوية المهام المُضْطَلَع بها ضمن هذا الإطار،

قبل أن يكون باستطاعتنا استخلاص الوجه المزدوج للعمل السياسي.

أولاً - عالَم الممارسات

ويمكن تصنيفها حول أربعة محاور:

أ - الترافُع

يجب على رجال السياسة أن يكونوا محامين. فالنواب يتدخلون لصالح دائرتهم وناخبيهم، أو لصالح مصالح قطاعية لمجموعات اجتماعية خاصة... وذلك من دون نسيان القتال في سبيل الفكرة التي يكوِّنونها عن المصلحة العامة. ويكرِّس الوزراء جزءاً أساسياً من طاقتهم وهم يسعون للحصول من الحكومة على قرارات تحكيمية مواتية لوزاراتهم، في الوقت الذي يسعون فيه أيضاً لإقناع مُحَدِّثيهم الاجتماعيين بصحة الاختيارات التي يعتزمون القيام بها، أو التي سبق لهم اتخاذها. ويأخذ الجميع بالاعتبار، بالمقابل، النتائج التي تمَّ الحصول عليها، أو يُؤمَل بالحصول عليها، ويلعبون بذلك دور الوسطاء بين المحكومين والحكام الآخرين.

وفي ممارستهم لهذا النشاط، ينبغي على الممثلين أن يعرفوا كيف يُبدون مجموعة كاملة من الصفات المقرونة بالقدرة على الإقناع. فهناك أولاً فن الكلام الذي يحيل، على حدٍ سواء، لأناقة منصة الاجتماع، ولبراعة التعبير في جلسات اللجان؛ لحسن التأثير في وسائل الإعلام، ولفن الجدال في جلسات البرلمان العامة. وهناك أيضاً قدرتهم على أن يستخرجوا من ملف معقد، بل مُنَفِّر تقنياً، عناصر البرهنة القادرة على أنْ ترفع من قيمة الحلِّ المدعوم، وتُحيِّد المقاومات المتوقعة في الرأي العام. ويفترض هذا الأمر شكلاً مُحَدَّداً من الرشاقة الفكرية، المختلفة على سبيل المثال عمَّا تتطلبه دراسة الخبير. وهناك أخيراً القدرة على التحكم بتقنيات الإغراء الخليقة بتعبئة وسائل الدعم. فمن فنِّ المجاملة المختار إلى سياسة الخدمة المُقَدَّمة، تُعَدُّ ترسانة التقنيات التي يمكن لرجل السياسة استعمالها باتجاه الناخبين وزملائه (الأصدقاء منهم أو الخصوم)، وكذلك باتجاه الصحفيين، وقادة الرأي، والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، واسعة جداً.

إنَّ إحدى القضايا الكبرى للمهنة السياسية، المنظور لها من خلال هذه

العلاقة، تكمن في بروز تناقضات غير قابلة أحياناً للحلّ بين المصالح التي ينبغي الدفاع عنها. وإذا فكرنا على غرار النائب فقط، لرأينا جيداً أنه ليس هناك بالضرورة تقارب بين المرافعات التي يُلقي بعضها لصالح مجمل الدائرة الانتخابية أو النُوَى الأكثر إخلاصاً من الناخبين، وبعضها الآخر لصالح مجموعات المصالح. ففي دائرة انتخابية زراعية ذات سكان مُسِنِّين، يفترض الاهتمام بالتنمية، بدون شك، خلق فرص عمل جديدة؛ لكنَّ وصول مشروع ضخم جداً يمكن، من وجهة نظر النائب، أن يحدث اضطراباً في بنية ناخبيه، ويثير مخاوف لدى أرباب العمل المحليين الذين كانوا مؤيدين له حتى ذلك الحين. وتُشَكِّل هذه التناقضات النسيج اليومي للقضايا التي ينبغي على الممثل أنْ يُجابهها؛ إلاّ أنه يجب عليه أنْ يسعى جاهداً لإخفائها بعناية، وذلك تحت طائلة عدم الظهور إلاّ بمظهر المدافع عن زمرة معينة.

ب ـ المشاركة في سيرورات اتخاذ القرار

يشارك رجال السياسة، وفق أساليب متفاوتة في أهميتها، في سيرورات إعداد التشريعات والأنظمة، ويلعب بعضهم دوراً أهم في مجال المبادرة لإطلاق هذه العملية وتوجيهها. إنَّ سلطة المبادرة يمكن أن تكون ذات طابع قانوني بحت. فالدستور، على سبيل المثال، يعترف النواب والشيوخ بحق تقديم اقتراحات قانون. . . يكون قَدَرُها عموماً أنْ تبقى حروفاً ميِّتة. إنَّ سلطة المبادرة، بالمعنى القوي للكلمة، تتجلّى في القدرة على إطلاق عملية اتخاذ القرار، وذلك من خلال إثارة دينامية دراسات، ومشاورات، ومفاوضات. ويعود هذا الامتياز، في النظم الديمقراطية المعاصرة، للوزير، بشكل رئيسي، ولرئيس السلطة التنفيذية، بشكل خاص. فبتعبئتهم لإداراتهم، وخلقهم للجان خبراء، وفتحهم لحوار مع شركاء اجتماعيين لهم صفة تمثيلية، يرسم الحكام حدود منظومة التفاعلات أو، بتعبير أفضل، «المظهر التقريري» الذي سيأخذ مشروع النص شكله إنطلاقاً منه تدريجياً. وعليه فإن قيادة عملية إعداد التشريعات والأنظمة تعني أولاً تنسيق مداخلات كل أولئك (موظفون كبار، دواوين وزارية، خبراء، مسؤولو الهيئات المهنية، نقابيون أو أعضاء جمعيات) الذين يتدخلون، في لحظة أو أخرى، وبصفة دائمة أو منتظمة، في أعمال دراسة المشروع وتحريره. لكنَّها تعني أيضاً التأثير سياسياً على تطور

المفاوضات، وتعبئة الدعم، والبتّ في النقاط المُتَنَازَع فيها، والتقليل من المقاومات التي تظهر ضد هذا النص أو ذاك؛ إنها، بعبارات أخرى، تعني العمل على إحياء «بنية القرار»[1].

وتتطلب مهمة الدفع والتنسيق هذه، وكما سبق لروبيرتو ميشيل أن أشار لذلك، «معرفة معمقة بالتشابك الاجتماعي، وخصوصاً بحركة الآلة السياسية وسير عملها». ويعني هذا، على الصعيد الملموس، أولاً السيطرة على المعارف الاجتماعية ذات الطابع التجريبي: يجب إدراك تطلعات المجموعات الاجتماعية ومشاكلها، وقياس الشدّة الحقيقية لتوقعاتها، والتعرُّف على المقاومات المتوقعة، وفاعليها الذين لا يمكن الإحاطة بهم. ويعني هذا أيضاً معارف قانونية، ابتدائية على الأقل، حول تنظيم السلطات العامة وعملها، والنصوص التي تحكم، في خطوطها الكبرى، الملفات المُعَالَجَة. ويعني، أخيراً، استعداداً خاصاً للتعرُّف، ضمن دائرة الفئات القيادية، على ما يساعد على تقويم الصفة التمثيلية، والسلطة، والقدرة على الدعم أو العرقلة، بشكل سريع. وبالفعل، فإنَّ نشاط دفع السيرورة التقريرية أو، بشكل أوسع، السياسة العامة، يفترض وجود حسّ استراتيجي متطوّر، أي فنّ تنسيق الموارد الضرورية (معلومات، ضغوط، إقناع)، في أفضل لحظة ممكنة، بغية بلوغ هدف يمكن الوصول إليه، على الرغم من العقبات التي يمكن توقعها.

ج ـ تحمُّل مسؤولية القرارات

يتحمَّل أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى الأغلبية الحاكمة، وبشكل أوسع أولئك الذين يصوتون بالموافقة على نص ما، نسبته إليهم، ومسؤوليته أيضاً. وهذا البُعد المزدوج يتجسد قانونياً، لدى الحكّام، بالتوقيع أو التصديق الذي يضعونه في أسفل النص التشريعي أو التنظيمي؛ لكن ترجمته العامة

(1) يتجلّى المظهر الأساسي لهذه المهمة في تنسيق، مختلف الوزارات المعنية بمشروع ما. وهو التنسيق الذي يضمنه التحكيم المتتالي لرئيس الحكومة. حول التسارع المعاصر لظاهرة التشاور بين الوزارت، أنظر:

- J. L. Quermonne et D. Chagnollaud, Le gouvernement de la France sous la V^{e} République, 4^{e} éd. Dalloz, 1991, p. 220.

- Jacques Fournier, Le travail gouvernemental, Presses FNSP, 1987.

تتجلى في هذه الصيغ الشائعة في اللغة السياسية: «قررت الحكومة أنْ. . .، اتخذتُ القرار. . .» إلاّ أن طرق تحمُّل المسؤولية هذه، المبتذَلة، تغطي واقعاً ذا واجهات متعددة تتميز فيه ثلاثة أوضاع.

في الوضع الأول، يُقاد الحكّام لوضع توقيعهم في أسفل القرارات، مهما كانت صغيرة بأنظارهم، وكانوا غير مهتمين في الواقع بمضمونها المُحَضَّر كلياً من قِبل آخرين: معاونوهم، المصالح الادارية، وهذا هو حال التعيينات العديدة في وظائف «قليلة الحساسية» سياسياً؛ وحال الصكوك الإجرائية التي لا أهمية كبيرة لها، أو الأنظمة ذات الطابع التقني. إنَّ دور السياسي، الممثِّل المنتخَب، يكمن في إعطاء هذه التدابير هالة عليا من السلطة الشرعية و، بشكلٍ موازٍ، حماية المعاونين الباقين في الظل من كل أثر يثيره المستاؤون بالمقابل.

وفي الوضع الثاني، يكون صانعو القرار صانعون له بالمعنى التام والقوي للكلمة، فيمارسون بشكل متواصل على العملية تأثيراً حاسماً من مرحلة الدفع الأولي، إلى مرحلة صياغة المضمون، إلى تحديد الحلول الأساسية. وهذه الفرضية ليست بالتأكيد معتادة جداً؛ وهي لا يمكن أن تتعلق إلاّ بعمليات تقريرية «قصيرة»، لكنها ذات أهمية خاصة بل إستثنائية. والميدان المفضل لهذا النمط من القرارات هو ميدان التعيين في الوظائف الحساسة سياسياً، ولاسيما في المناصب العليا من الوظيفة العامة.

إلاّ أن دورالحكّام في حقيقته الروتينية يبدو، في الواقع، في فرضية ثالثة. فالعمليات التقريرية المعقَّدة، التي كانوا غالباً الدافعين لها، تتطور بموجب ديناميتها الخاصة؛ وانتباههم لا يُلْتَمَس إلاّ في فترات ـ مفتاحية من العملية، من أجل إطلاقها أو تحويل إتجاهها. أما في المرحلة النهائية من نضج المشروع، فإن أمر **تقرير** القرار يعود لهم. إنَّ هذا التعبير ينبغي أنْ يُفْهَم بمعناه المزدوج: من جهة أولى، إيقاف سيرورة التشاور، ووضع حدٍ لها؛ ومن جهة أخرى، وضع شكل قانوني لنتاج العمل المعقَّد الذي جرى في أوج الموافقة النهائية. وعندما تضع الحكومة، على سبيل المثال، مشروع قانون، أو عندما يقرر الوزير قراراً تنظيمياً، فإنه يرفع يده عن «بنية القرار»، اللاشكلية أو الشكلية، التي كان قد كوّنها من أجل دراسة النص. ويحلّ محل الميوعة

الدائمة لمختلف نصوص المشاريع التمهيدية والمشاريع النهائية، الثبات والاستقرار اللذان يُمَيِّزا مضمون القرار الذي تمَّ تبنِّيه.

إنّ تحمل المسؤولية يعني أيضاً تحمل مسؤولية التدابير المتَخذة سياسياً، مهما كان النصيب الحقيقي للتأثير المُمَارَس في سيرورة الإعداد. ومن المناسب، في المجتمع الحالي، التذكير بأنَّ حلّ قضية ما مهما كانت قليلة التعقيد يفترض أخذ عدة إكراهات بالحسبان: إقتصادية، مالية، تقنية، إدارية، قانونية، ودولية، بحيث أن المدى الحقيقي لعمل رجل السياسة، وإنْ كان قوياً جداً، يكون دائماً محدوداً بشدة. وعليه، فإنَّ تحمل مسؤولية قرار ما، يعني بشكل خاص العمل على تقديم أفضل «عرض إجتماعي» ممكن له. ونقصد بهذا التعبير، قياساً على تعبير «العرض التجاري» لمُنتَج في دائرة السوق، النشاط الذي يكمن في إظهار السياسة المُتَّبَعة بالمظهر الأكثر جاذبية. وإذا كان على الحكّام باستمرار أن يشرحوا سياستهم، فإنَّ ذلك لا ينبغي أن يتم بحجج ذات طابع تقني أساساً (حجج مالية، اقتصادية، إدارية. . .) لأنَّ هناك مَنْ هم أفضل موقعاً منهم للقيام بذلك في داخل المجامع العلمية الضيقة التي يمكن فيها لكفاءتهم المتخصصة أن تنتشر بشكل مفيد[1]. ولتجنب الخطر الكبير المتمثل بازعاج الجمهور (المؤَلَّف في أغلب الأحيان من مشاهدي نشرة أخبار الساعة الثامنة مساءً، والمتسكِّعين في حفلات التّدشين الرسمية) أو إثارة خيبة أمله، يكون عليهم أن يكونوا بسيطين أو مُبَسِّطين، و«قريبين من الناس»، بينما يثير الخبير خوفهم؛ مقاتلين وودودين أكثر مما هم فقهاء أو دقيقين، لأن العاطفة تشدُّ الانتباه أكثر من البرهان. إنَّ كفاءة رجال السياسة غير القابلة للاستبدال ليست تلك الكفاءة العليا الوهمية التي تبَزُّ كفاءة كل مستشاريهم أو مجموع دوائرهم، بل هي قابلية التربوي لأنْ يترجم، بعبارات «يمكن تقديمها» للجميع، معطيات مشكلةٍ لم يكن يسعها بالحقيقة أنْ تصل إليهم في كل مظاهرها؛ وهي أيضاً براعة المُغْرِي الذي يُثير الانتماء إلى شخصه بغية الحصول على دعم القرارات التي يكفلها.

(1) يمكن لبعض الحكايات الطريفة أنْ تُبرز التبعية التقنية المحرجة التي يشعر الوزير بها تجاه أحد معاونيه أثناء الجلسات العلنية للبرلمان.

د ـ المراقبة

هذه الوظيفة هي أولاً، بالطبع، وقفٌ على المعارضة، التي يكمن اهتمامها الاستراتيجي البديهي في تفحُّص الانتباه النقدي الدقيق لوقائع أعضاء الأغلبية الحاكمة، وحركاتهم ومواقفهم، وقراراتهم. لكنها تعود أيضاً للسياسيين الذين يتولون السلطة. فبما أنهم سيُعتبرون مسؤولين عن تصرفات دوائرهم، سيكون عليهم إبداءُ يقظة كبيرة بغية تجنُّب الأخطاء والبقع، واستباق ردود الفعل العدائية في الميدان، ونزع فتيل الفضائح القابلة لأنْ تُسْتَغَل ضدهم. إنَّ قدرة جيدة على الارتياب ـ تقع على النقيض من براءة ساذجة ـ ستكون ضرورية لهم إذن. وهي يمكن أحياناً أن تبدو استحواذية بشكل واضح، وخاصة في القطاعات الحسَّاسة (الاستخبارات، المحافظة على النظام. . .) أو في ظروف استثنائية صعبة (أزمات اجتماعية. . .).

ولا تتطلب وظيفة المراقبة هذه استعدادات فكرية ملائمة للشك فقط، بل هي تتطلب مهارات أيضاً. فلدى المعارِض بشكل خاص، تسمح المعرفة الجيدة للتعقيدات القانونية بإزالة التشوّهات، وبالدخول بشكل أفضل للأهداف الحقيقية للسياسة التي ليس لها بالضرورة شفافية تصريحات النوايا الرسمية. وتفترض المراقبة أيضاً إمكانية الوصول إلى مصادر المعلومات. وفي النظم الديمقراطية، يُشَجَّع هذا الأمر بطرق متنوعة: وثائق إلزامية خاصة بالموازنة، تقارير تمهيدية للمداولات التشريعية، الاستماع لأعضاء الحكومة، الخ. . ومع ذلك يبقى هناك عدم مساواة أكيدة بين الحكام والمعارضين، لأن الدوائر الإدارية، وهي مصدر ثمين بشكل خاص للمعلومات، توجد تحت السلطة التسلسلية الهرمية للوزراء. إلاّ أن هناك وسائل أخرى متوفرة للتقصّي: فعلاوة على الصحافة، هناك الاتصالات الفردية، وهي الشبكات العلائقية التي ينسجها رجال السياسة مع الصحفيين، وكبار الموظفين، والمسؤولين في المنظمات التمثيلية الخ. . . وهي تعطي غذاءً ضرورياً لفعاليَّة المراقبة السياسية.

وإذا كان الارتياب المنهجي، والاستبسال في كشف الخطوات الخاطئة، يبدو غالباً مُكَدِّراً للحياة السياسية الديمقراطية، فإنه يُشَكِّل المقابل الحتمي «لفضيلة» اليقظة النقدية، التي تُعَدُّ وظيفية تماماً. إنَّ المناهج المنطقية الخاصة

بمختلف فئات الممثلين تسير في نفس اتجاه منطق الديمقراطية التعددية الذي يتطلب وجود أوسع انتقال ممكن للمعلومات. فمصلحة الحكام تكمن في نشر كل المعطيات المواتية لهم؛ بينما تكمن مصلحة المعارضة في تزويد الجمهور بتلك التي يريد الحكام إخفاءها، لأنها تبدو لهم مُرْبِكة. وبالنهاية، فإن هذين المنهجين العقلانيين يُساهمان، معاً، بتزويد المواطنين بمزيد من التوضيحات حول السيرورات التي تحكمهم.

ثانياً ـ وجها العمل السياسي

تحتاج كل منظومة حكم، لكي تدوم أبداً، لتعبئة دعامات؛ الأمر الذي يفترض أنها تُشْبع حداً أدنى من التوقعات أو المتطلبات. فقادة النظام الدكتاتوري البروليتاري (أو نظام الحكم الطغياني الخالص وفق النموذج القديم)، على سبيل المثال، عليهم على الأقل أنْ يُشْبِعوا القوى القمعية التي تستند عليها سلطتهم، وذلك من خلال منح مادية (رواتب مرتفعة، امتيازات. . .) وأرباح رمزية (وضع مُعْتَبَر في المجتمع، أو قضية كبرى رفيعة القيمة من الممكن تقمّصها) في آن معاً. أما في النظام الديمقراطي الذي يُعَرَّف بأنّه «حكم **من أجل** الشعب» (على حدّ تعبير لينكولن)، فإنَّ العمل السياسي لا يهدف فقط إلى تعبئة الدعامات التي لا بد منها، لكنه علاوة على ذلك يتجه مباشرة، من حيث المبدأ، نحو منح إشباعات لصالح الجماعة بأسرها، وزُمر السكان التي تتألف منها.

إنَّ العمل السياسي كلّه يتجه إذن نحو هذا الهدف: تقديم إشباعات لمجموعات محصورة تقريباً، أو (و) لمجموع المنظومة الاجتماعية. وعليه يصبح من الضروري تعريف مفهوم «الإشباع»[1]. وللقيام بذلك، من المفيد الانطلاق من صيغ استياء مبتذلة قدر الإمكان. ففي صيغ من نمط: «الحكومة لا تفعل شيئاً ضد البطالة»؛ أو: «أعباء المشاريع ثقيلة جداً»، يمكن الكشف عن ثلاث رسائل:

---

(1) أنظر لدى ستيوارت ميل، التعارض بين السعادة والإشباع، في:

- L'utlitarisme (1861), Trad. Flammarion, 1988, p. 53.

- المتكلِّم يقول أنه معني، ويوجد من جانبه تماثل، ولو ضئيل للغاية، مع المجموعة التي تُعَدُّ ضحية للبطالة، وللضريبة... سواء كان هو نفسه، أم لا، عاطلاً عن العمل أو قائداً لمشروع.
- المتكلِّم يتمثل وضعاً يعتبره غير طبيعي، بمعنى أنه يستدعي من جانبه أحكام تقدير سلبية.
- المتكلِّم يُعَبِّر، بالعكس، ولو بطريقة ضمنية، عن توقُّع يبدو له شرعياً: وتقتضي الضرورة معالجته. وبالمقابل، فإن تعبيراً من نمط: «البطالة لا تُحتَمَل، لكن الحكومة تفعل ما تستطيع» ينقص هذا العنصر الذي يعمل على قلب عدم الإشباع إلى انتظار عملٍ ما من السلطات العامة.

إنَّ تطبيق سياسة تقترح «إشباعات» يعني إذن السعي لتقليص المسافة الفاصلة بين الإدراكات السلبية لوضع معين، وآمال التحسين المُدْرَكة كآمال شرعية. وللقيام بذلك، فُتِحَت استراتيجيتان معاً أمام السياسات[1]. الأولى تكمن في القيام مباشرة، على مستوى الوضع نفسه، بإثارة تراجع في الإدراكات السلبية، وتقدُّم في الإشباع. والثانية تهدف للتأثير على تمثّلات الواقع، وكذلك على المعتَقدات التي تقوم عليها، بطريقة تؤدي إلى تقليص المسافة الفاصلة بين إدراكات ما هو كائن، وما يجب أن يكون. وهذه هي ثنائية النموذج ـ المثالي: السياسة الادارية/ السياسة الرمزية، وكلتاهما مرتبطتان في الممارسة بشكل وثيق.

أ ـ العمل السياسي بصفته عملاً يتناول أوضاعاً ملموسة

وهو يُبدي عدة خصائص بارزة.

الأولى هي **الاتجاه لإلغاء الفصل بين الأقوال** (التي يُشْتَهَر عنها أنها عقيمة) **والأفعال** (التي يُشْتَهَر عنها أنها مثمرة). فرجال السياسة يختبرون عادة في ممارستهم لمسؤولياتهم أو لاختصاصاتهم القانونية هشاشة التمييز. وبالفعل، فإن التمايز القوي للمهام الحكومية، المرتبط بتكلُّف سيرورات

(1) - Murray Edelman, Political Language. Words that Succeed and Policies that Fail. New York, Academic Press, 1977, p. 9 et s.

التقرير والتنفيذ على مستوى مجموعة كبيرة، يقود للتمييز بين عدة مستويات من العمليات: عمليات فكرية (في مرحلة تصوُّر العمل)، وأخرى اتصالية (في مرحلة المفاوضات والتبني)، وأُخرى مادية أساساً (في مرحلة التنفيذ الميداني). إلاّ أن تدخُّل السلطة السياسية يتجلّى بالشكل الأوضح في المستوى الاتصالي[1].

والخاصة الثانية هي **وزن الإكراهات** من كل الأنواع، التي تقلّل بشكل كبير من القدرة على التأثير في الميدان بطريقة مُجَدِّدة بشكل محسوس، وخاصة إذا ما أردنا تحديد موقعنا في مجال الظاهرات الاجتماعية الكبيرة، وعلى المدى الطويل. لِنُشِر أولاً إلى أهمية الالتزامات القانونية: الداخلية، والأوروبية، والدولية. فإذا بلغت ميزانية الدولة، على سبيل المثال، حجماً مرتفعاً من الانفاقات العامة، فإنَّ أكثر من 90% منها يحيل إلى التزامات قاسية من الصعب جداً التملُّص منها: إنها، في القانون الفرنسي، «الخدمات المُصَوَّت عليها»[2]. وهي تقابل إنفاقات التشغيل، والصيانة، أو رواتب الموظفين المُثَبَّتين الذين يحميهم الوضع القانوني للوظيفة العامة، أو الشرائح السنوية من برامج التجهيز التي يمتد تنفيذها على مدى عدة سنوات. أما المبادرات الجديدة حقيقةً فإنها تندرج بالضرورة ضمن شبكة معقدة من الإكراهات الادارية، والتقنية والمالية، التي تُضاف إليها المقاومات المتوقعة لمجموعات المصالح، بل مقاومات فئات اجتماعية كاملة. إنَّ مِنْ آثار السياسة الشاملة والمُجَدِّدة بشكل صحيح أنْ تُثير تدريجياً اضطرابات هامة في النظام الاجتماعي، وتعمل على رفع أمواج واضحة من الاستياء. أما فوائد «الجديد» فتبدو عموماً مع شيء من التأخير، في حين أن تكاليف تهديم «القديم» تظهر فوراً.

إنَّ الاستحقاقات الانتخابية المتقاربة، في النظم الديمقراطية التعددية،

---

(1) على المستوى المحلي، أنظر:

- J. Fontaine, L'élu patron, in: J. Fontaine, C. Le Bart, Le métier d'élu lpcal, L'Harmattan, 1994, p. 73 et s/s.

(2) تشكل «الخدمات المُصَوَّت عليها»، بخلاف التدابير الجديدة، موضوعاً لتصويت وحيد وإجمالي. الأمر الذي يشير للطابع الشكلي للإذن البرلماني.

تجعل هذه الزعزعات المؤقتة للاستقرار التي تصاحب التغيرات الفعلية صعبة بشكل خاص على الحكّام. ويتبع ذلك أن التحولات الاجتماعية التي يمكن النظر إليها من دون مجازفة سياسية كبيرة هي تلك التي تندرج بشكل وثيق ضمن متطلبات تنمية المجتمع، وأنها أُخِذَت أو ثُبِّتَت (بعد «فترة لياقة» محتملة) من قِبل الخصوم السياسيين أنفسهم، إذا ما وصلوا بدورهم إلى السلطة. وقد أظهر تاريخ السنوات الثلاثين الأخيرة في النظم الديمقراطية الصناعية أنّ تحولات السياسات العامة المُجَدِّدة، التي استطاعت فعلياً أنْ توضع موضع التنفيذ، هي التي كانت، في الواقع، تحظى بالإجماع[1].

أما الخاصة الثالثة فتتمثل في **صعوبة استباق آثار** العمل الملموس في الميدان **والسيطرة عليها في النهاية**؛ الأمر الذي يجعل من تقويم الإشباعات التي سيكون باستطاعته توليدها أمراً مشكوكاً فيه. إنَّ تدابير النضال ضد البطالة، على سبيل المثال، ستفتح إمكانيات عديدة أمام أصحاب المشاريع (من أجل الاستثمار في شروط مالية أكثر مواتاة)، وأمام العاطلين عن العمل (من أجل السماح لهم باكتساب تأهيل)؛ لكنّ الكثير من الشكوك يُثقل على ردود فعل الأشخاص المُرْسَلَة لهم: هل أخذوا علماً بالأحكام الجديدة؟ هل أدركوها باعتبارها مثيرة، بالحقيقة، للاهتمام؟ هل سيكون لديهم الرغبة في الاستفادة منها؟ وبشكل أوسع، فإن كل سياسة عملٍ ملموس تثير «آثاراً بارزة» (على حدّ تعبير بودون) تنجم عن ردود فعل فردية مُضافة، تؤدي لإنتاج نتيجة لا يمكن لأي شخص السيطرة عليها، وتمنّيها. لقد قاد تحسُّن محاور تداخل الطرق في المدن الكبيرة، على سبيل المثال، إلى اختناقات مرورية نتمنى بدقة محاربتها (أثر ضار، لم نتمناه ولا يمكن أنْ نتمناه)

وبعبارات الإشباعات المُقَدَّمة، ينتمي عمل الحكّام الملموس، من عدة جهات، لمشروع سيسيف (Sisyphe) وصخرته. إنها مشكلة الكبت النسبي [دولارد، غور] في مجتمع الاتصال الكثيف، الذي تكون فيه المقارنة بين الإشباعات التي حصل عليها هؤلاء وأولئك ممكنة دائماً. وهناك واجهتان

---

(1) - B. Jobert, P. Muller, L'Etat en action. Politiques publiques et corporatismes, PUF, 1987, p. 151 et s.

- Richard Rose, Do Parties Make a Difference? Londres, Mac Millan, 1984.

ينبغي النظر إليهما. الأولى تتجلّى في واقع أن المزايا، التي لا يمكن إنكارها، والتي مُنِحت لفئة اجتماعية أو منطقة تثير لدى الفئات والمناطق الأخرى الشعور بأنها محرومة أو منسيَّة بشكلٍ ظالم. إنَّ «الهدايا المُقَدَّمة للمشاريع» تُنَشِّط مشاعر الاستياء لدى بعض الأجراء. والنمو الممتاز للطرق في مقاطعة ما سيقوّي لدى المقاطعة المجاورة الشعور بأنها «مُطَوَّقة» أو «مُسْتَبْعَدَة».

والواجهة الأخرى للكبت النسبي تحيل للاهتمام «بالتمييز» الذي يُنْظَر له هنا باعتباره الانشغال بعدم الانمحاء، وبالحفاظ على المسافة التي تعطي القيمة[1]. فالسياسة الإجمالية الرامية للرفع من مستوى الأجور الأدنى تثير عدم الرضى لدى الفئات التي يتم «اللحاق بها»، وتؤدي لإطلاق متطلبات جديدة. وهذه الظاهرة معروفة جيداً في الوظيفة العامة حيث يمكن أن يؤدي أيّ تحسين مُعْطَى لهيئة ما، تدريجياً، لإطلاق كتلة من المطالب المشابهة؛ ويساهم هذا الأمر في النهاية في إثارة تصلُّب كبير في التسلسلات الهرمية القياسية تُعَوِّضه، عند الاقتضاء، مكافآت غير مرئية. وهكذا فإنه يمكن القول بأنَّ سياسة إجمالية هادفة لتقديم «إشباعات» تُوَلِّد دائماً «لا إشباعات» أخرى. ومن هنا ينشأ، أحياناً، هذا التفاوت بين الانجازات المادية التي لا يمكن إنكارها للسلطات العامة، وبقاءِ استياءٍ هامٍ موجَّه ضدهم.

ب ـ العمل السياسي بصفته عملاً يتناول تمثلات الواقع

إنَّ المعتقدات، والطلبات والمتطلبات السياسية التي تُوَلِّدها ليست لدى أغلبية المواطنين، وكما أظهر ذلك موراي أدلمان، صلبة أو ثابتة نهائياً. بل على العكس، فإذا استثنينا الأجزاء المُسَيَّسة للغاية من السكان، فإنها تبدو في الواقع مُتَشَتِّتة عادة في تجلّياتها، مُتغيرة في شِدَّتها، مزدوجة في مضمونها[2].

(1) أنظر تحليل دور الاستهلاك كوسيلة للحفاظ على المسافات الفاصلة بين الطبقات الاجتماعية، لدى:

- J. Baudrillard, Pour une critique de l'économie politique du signe, Gallimard, 1972.

(2) - Murray Edelman, Politics as Symbolic Action, New York, Academic Press, 1971, p. 3 et s.

ففي قضية كقضية المساعدات الاجتماعية للعاطلين عن العمل، يتطور موقف أغلبية المواطنين بين عدم الانتباه اليومي والاهتمام المتيقظ مؤقتاً؛ وينتقل بعضهم بشكل تناوبي من القبول بدون تحفظ إلى التردد، بحسب الظرف السياسي الاجمالي أو التأثيرات الجزئية لمحيطهم. إنَّ التحقيقات بواسطة عمليات السبر تعمل، من خلال احتجاز المُحَقَّق معه داخل سؤال دقيق، وترسم ـ بالمعنى التصويري للكلمة ـ الرأي؛ وفي النهاية، «تَبْنيه» (على حدّ تعبير ب. شامبانيه). ويوجد بالفعل بين تحقيقين نوع من عدم الثبات في الرأي، تُلاحظ ميوعته عندما تتم متابعة الأشخاص بانتباه ودأب خلال مرحلة من الزمن طويلة بما فيه الكفاية.

ـ وتُعَدُّ هذه الملاحظة أساسية لأنها تفتح الطريق لإمكانية قيام رجال السياسة، المتفاعلين مع قادة الرأي العام الآخرين، بالعمل لصالح إعادة بناء إدراكات المُعَاش، والتوقعات المتعلقة بالمستقبل[1]. إنَّ نجاح العام السياسي، الذي يُقَوَّم بعبارات إشباع المواطنين، يتعلق ليس فقط بتدابير مواتية بشكل ملموس، وإنما بمقدار أكثر بالتمثلات الإيجابية التي ينجح الحكّام في إثارتها. وهذا العمل يجري عبر الغة، لكنه يُعَدُّ أيضاً الأبعاد الرمزية التي ترتبط بعمل ملموس. لقد كان الإطلاق الناجح لصواريخ إيريان الأولى يؤكد الرغبة بتأكيد الذات القومية في الفضاء؛ وكان افتتاح ورشة لبناء طريق سريع يشير للجهد والاهتمام المبذول لصالح منطقة معينة. وبالنهاية، فإن النشاط الإداري يهدف، بشكل مفارق، في بعض الحالات، لإنتاج نتائج حاسمة في الميدان أقل مما يهدف تشجيع انبثاق هذه التمثلات الإيجابية التي تُوَلِّد الإشباع (آثار الإعلان). وهذه عادةً هي الحالة في قطاع العمل الاجتماعي الذي يجد فيه جهد إعادة الدمج حدوده الملموسة سريعاً، لكنه يكتسب قيمته مع ذلك من خلال البرهان المرئي على «التضامن»، وخاصة لدى أولئك الذين ليس لديهم

---

(1) هذا المظهر الأساسي للعمل السياسي ليس جديداً. وقد كتب إيف ماري بيرسيه عن ريشيلو ما يلي: «كان ريشيلو يعلم منذ زمن بعيد أن السيطرة على الرأي العام، ومراقبة الأمور الجديدة، وصياغتها، واختيار الروايات الملائمة للوقائع بالنسبة للمعاصرين وللأجيال اللاحقة كانت قِطَعاً أساسية في فنّ الحكم» في:

- Yves-Marie Bercé, La naissance dramatique de l'absolutisme, 1598- 1661, Seuil, 1992, p. 138.

إلاّ معرفة مُبْهَمة بقضايا من هذا النموذج[1].

- إلى أي حدٍ يمكن القيام بعمل إعادة بناء إدراكات الواقع وإعادة بناء التوقعات بشكل مستقل عن المعطيات الملموسة؟ إنَّ من الممكن، عبر المثالين التاليين، ضبط فئات العقبات التي يصادفها القادة السياسيون. ففي خطاب مشهور مُذاعٍ ومُتَلْفَز، ألقاه غداة استسلام العراق (بداية آذار 1991) قدَّم صدام حسين كشفَ حساب ختامي للحرب، واعتبره إيجابياً بشكل واضح بالنسبة لبلاده؛ وقد أعلن حرفياً: «كَمْ أنَّ النصر حلو!»[2]. ففي هذا النظام الدكتاتوري لا يمكن لأي صوت حينذاك أن يحتج علناً على هذا التفسير. وبالمقابل، فإن التجربة المباشرة والفورية للجنود المسحوقين تحت القنابل، أو تجربة سكان المدن المحرومين من الخدمات الأولية بسبب تدمير البنية التحتية، كانت تشكل، بدون شك، كوابح قوية أمام الاستبطان الشامل لهذا الادراك الإيجابي للحرب. وفي مثال آخر، تبرز العقبات من جهة أخرى. فقد سعى رئيس الولايات المتحدة، جورج بوش، في كانون الثاني 1992، لتقديم رحلته إلى اليابان كنجاح كبير على الصعيد الاقتصادي. وقد لقي في هذا الصدد دعم القادة اليابانيين المهتمين هم أيضاً بهذه الرؤية الايجابية. إلا أنه كان من الصعب، بالمقابل، على المواطنين الامريكيين البسطاء أن يُقَدِّروا مباشرة أثرها الواقعي. وقد برزت الصعوبات من واقع أنَّ الصحافة، في أغلبيتها الساحقة، وأرباب عمل المجموعات الامريكية الكبرى الثلاث المُصَنِّعة للسيارات، ندّدوا بالاتفاق المعقود باعتباره غير كافٍ.

هذان المثالان، المختلفان جداً، يسمحان بفهم العقبات التي يمكن أن يصطدم بها العمل السياسي حول تمثلات الواقع. إنَّ المقاومة ستكون قوية لدى الأفراد، الذين يختبرون مباشرة التفاوت بين ما يدركونه، وما هم مدعوون لإدراكه؛ وستكون قوية، أيضاً، لدى أولئك الذين يعتبرون أن الإدراكات المتفاوتة منبعثة من مصدر شرعي، بشكل خاص، في أنظارهم:

(1) وهذا ما يسميه أدلمان «قابلية السياسات غير الناجحة للحياة السياسية»، في:

- Edelman, Political Language. Words that succeed and policies that fail, Academic Press, 1977, p. 146 et s.

(2) - Le Monde, 6 mars 1991.

ناخبون متعاطفون من حزبٍ معارض، مواطنون ينظرون لوجهة نظر أحد علماء الاقتصاد، أو أحد أصحاب المشاريع باعتبارها ملائمة بشكل خاص في القطاع المنظور له.

إنّ آليات بناء التمثلات الايجابية للواقع تنجو في النظام الديمقراطي التعددي من احتكار القادة السياسيين المتواجدين في الساحة. إلاّ أنهم عندما يصطدمون بتوريطات حرية التعبير، لا يكونوا منزوعي السلاح تماماً. ولهذا السبب تسيطر على المجادلات والصراعات السياسية المنافسة الدائمة من أجل فرض الحسّ الشرعي الذي ينبغي إعطاؤه للعمل الذي يُنْجَز[1].

---

(1) - L. Bennett, Public Opinion in American Politics, New York, Harcourt 1980, p. 232 et s.

(حول الصعوبات التي واجهها الرئيس كارتر في فرضه على الرأي العام إدراكاً إيجابياً لسياسته الجديدة في ميدان الطاقة).

الفقرة الثانية

اللغة السياسية

تكتسي اللغة، كأداة مميَّزة لعمل الحكّام والممثّلين، عدداً من الخصائص الموحية بالمظاهر الأساسية لسير العمل السياسي. واللغة، بالمعنى الواسع للكلمة، هي منظومة منظمة من الإشارات الحاملة لمعانٍ عبر مجموعة رموز مُقسَّمة. وإذا كان هناك حضور كلّي للغة، المحكية أو المكتوبة، على المسرح السياسي، فإنه يجب ألاَّ نتجاهل وجود أشكال أخرى غير لفظية للاتصال. إنَّ سفر المسؤولين الرسميين الذين يشدُّ انتباه وسائل الاعلام، لا يُعَدُّ مجرد سلسلة من الكلمات المُلْقَاة، بل هو أيضاً طقس بروتوكولي، وإضفاءٌ لطابع مسرحي على الاتصال: فاختيار الأمكنة والوقت، وأُسلوب عناصر حفظ النظام، والديكورات المُقَامة، تُساهم كلها في إنتاج رسالة. إن هناك إذن عدم قابلية لفصل العناصر اللفظية وغير اللفظية للاتصال.

أولاً ـ اللغة كمنظومة استدلالية

ويُقْصَد بذلك توضيح بعض العلاقات الضرورية التي تنعقد بين اللغة السياسية وامكانيات اللغة أو الإكراهات التي تفرضها اتجاهات الاتصال.

أ ـ الطُرُق

تحمل اللغة السياسية مضامين متنوعة للغاية بحسب السياق الظرفي الذي تندرج فيه، والمتكلمين، والجمهور الذي تتوجَّه اليه، الخ. وبالمقابل، من الممكن ملاحظة أنَّ النشاط الاستدلالي يندرج عادة في عدد قليل جداً من

السجلاّت، التي يمكن تسميتها «بالرموز»[1]، بالمعنى الذي يعطيه بارت (Barthes) لهذه الكلمة.

1 ـ **بيان الإعلان عن موقف**. يجد القادة السياسيون، وخصوصاً الحكّام، أنفسهم أحياناً في وضع يعلنون فيه عمّا سيحدث، ويعملون بذلك على إيجاده. ولا يكتفي البيان بالوصف، بل يُنَفِّذ العمل[2]. من هذا القبيل إعلان رئيس الجمعية الوطنية افتتاح الجلسة، وقبول (أو رفض) أحد المرشحين للانتخابات بالانسحاب لمصلحة مرشح آخر؛ ومصادقة مؤتمر الحزب على تقرير مُقَدَّم من أحد أعضائه، وتحويله إلى وثيقة رسمية مزجعية. إن بيان الإعلان يستمد سلطته وفعاليته من وضع صاحبه: ومن المناسب أنْ يكون هذا الأخير في موقع سلطة، إما بسبب أهليته القانونية (رئيس الجمعية الوطنية، مؤتمر الحزب)، أو وضعه الاستراتيجي (مرشح). أما إرادة المتكلِّم وحدها أو نواياه المقصودة فلا تكفي. بل ينبغي بطريقة ما وجود تواطؤ، عفوي أو إكراهي، من قِبَل المُرْسَل إليهم. وبالفعل، فإنّ «لغة السلطة، بحسب صيغة بيار بورديو، لا تحكم مطلقاً إلاّ في حال تعاوُن أولئك الذين تحكمهم، أي بفضل مساعدة الآليات الاجتماعية القادرة على إنتاج هذا التواطؤ...»[3].

2 ـ **خطاب النوايا**. إنّ تعداد تدابير ينبغي اتخاذها، وصياغة برنامج، وتقديم مشروع مجتمعي، تتعلق كلها بمتطلبات غير قابلة للحصر لخطاب سياسي يهدف للتعبئة. ومع ذلك، فإنّ الحكّام والمعارضين يجابهون مناهج منطقية لأوضاع مختلفة بما فيه الكفاية.

فالأوائل يخضعون للمأزق التالي. إما أنْ يتبنّوا استراتيجية حذرة تكمن في الإعلان عن أهداف معتدلة: وهم يجازفون بذلك في تخييب أمل أولئك

---

(1) من أجل تصنيف نموذجي للغات السياسية من وجهة نظر السلطة المستخدمة، أنظر:
- M. Edelman, The Symbolic Uses of Politics, University of Illinois Press, 2e éd. 1985, p. 133 et s.

(2) - J. L. Austin, Quand dire c'est faire, Seuil, 1970.
- O. Ducrot, Dire et ne pas dire, 3e éd. Herman, 1991. p. 297 et s.

(3) - P. Bourdieu, Ce que parler veut dire, Fayard, 1982, p. 113.

الذين يدعمونهم، ويحثُّ أولئك الذين لديهم أحلاماً أكثر طموحاً من بينهم، لِنَقْلِ آمالهم لأمكنة أخرى؛ وإما أن يقترحوا مخططاً واسعاً، ويطلقون وعوداً مغرية، ويرتبطون بالتزامات هامة: ويمكنهم حينذاك أنْ يخشوا أنْ يكذبهم، في آن واحد، كشف حسابهم الماضي و، في المستقبل، الحدود الملموسة لقدرتهم الواقعية على العمل.

ولكي ينجوا من هذا الفخ، يبدو الحكّام عادة ميالين لمسعى مختلف. فبفضل دوائرهم الوزارية، وبفضل الوسائل العديدة للبحث التي تشجع عليها مراقبة السلطة، يكتسبون قبل خصومهم معرفة أكيدة بالاتجاهات الثقيلة التي تظهر في البلاد (أو على المستوى المحلي، في المنطقة، أو المدينة. . .)؛ وهكذا يكونون في وضع أفضل يمكنهم من توقع التطورات المواتية بشكل معقول. إنَّ مهمتهم تكمن حينئذٍ في الأخذ ثانيةً بهذه المعطيات لحسابهم، وبإعطائها وحدة المشروع السياسي، وتماسكه: ويفترض هذا الأمر القيام بتبسيطات، ووضع الأشياء في منظور معين، واستعمال مصطلحات كلمات ـ بارزة تُذَكِّر مَنْ تُوَجَّه الرسالة لهم بالموقع الأيديولوجي للقادة. وهكذا يتبلور في شكلٍ برنامجٍ سياسي ما كان يمكن، بالأصل، أنْ يكون مجرد إسقاطات تكنوقراطية. وفي أيامنا الحاضرة، تشكل أفكارٌ مثل فكرة البناء الأوروبي، أو تحديث المجتمع، أو تحقيق ديمقراطية التعليم، مواضيع لهذا النمط من العمل السياسي.

أما المعارضون فلديهم انشغالات مختلفة، فهم يسعون، وظيفياً لإثارة التوقعات والمتطلبات. وللمزايدة حول الآمال التي ينبغي توليدها. ويكمن اهتمامهم فعلاً في الإشارة للاستياءات القابلة لإضعاف الحكّام. إلاّ أنَّ أولئك الذين لم يقتربوا مطلقاً من مسؤوليات السلطة، من بينهم، يكونون أكثر حرية في إثارة الأوهام الأكثر تطرفاً. أما المعارضون الذين لديهم نزعة حكومية مؤَكَّدة، وكانوا قد مارسوا سابقاً السلطة أو بدوا قابلين للوصول إليها قريباً، فإنهم لا يستطيعون، بالعكس، أن يسمحوا لأنفسهم، من دون عقبات، بإثارة آمال مُفْرِطة: فهؤلاء سيُرفع في وجههم كشف حساب إداراتهم السابقة، أو سيُشار إلى لا مسؤوليتهم أو لعدم كفاءتهم.

ومع ذلك فإن الجميع، من حكّامٍ ومعارضين، يخضع لنفس الإكراه،

إكراه المعارف والمعتقدات المهيمنة في المجتمع. فهي تستطيع أن تقف عقبة أمام مصداقية مقترحاتهم، بل أمام معقوليتهم. وهكذا فإنَّ تنمية أفضل معرفة للآليات الاقتصادية الأولية، التي تستخدم أقنية المدرسة ووسائل الإعلام ساهمت كثيراً، في البلدان الغربية، بدون شك في تهميش «الإشكالية - المعجزة»، مثل: «المشروع للعمال»، أو «هدم الغستابو الضريبي» أو «جعل المصارف تدفع». وبالمقابل، فإن عدم كفاية الإعلام حتى بداية السبعينات، حول سير عمل النظام الاقتصادي العالمي، وخاصة فيما يتعلق بالمعتقدات الراسخة بقوة حول فكرة التقدم، والتي تُقَدَّر بعبارات اقتصادية وكمية بحتة، شكَّلت منذ أمد طويل عقبة أمام بروز الأفكار المؤيدة لحماية البيئة. إن مقترحات من أمثال: النمو صفر، تقاسم العمل، الحماية المتشددة للأجناس المُهَدَّدة، لن تكون عقلانية ومعقولة إلاَّ من خلال الرجوع إلى عوامل معتقدات ومعارف مغايرة لتلك التي كانت موجودة في العقود الماضية.

3 - **الحكم التقويمي**. في الصراع الدائم الذي يشنّه الحكّام والمعارضون على بعضهم البعض من أجل فرض إدراكات مواتية أو غير مواتية للواقع، تلعب المقارنة في الزمان والمكان دوراً حاسماً. وهو ما يسمح، بالفعل، باقتراح «مرجع»، تبدو نفس الإنجازات، ونفس كشف الحساب، بالقياس معه في يوم ما أكثرَ إيجابية أو أكثر سلبية نسبياً.

الجدل السياسي والعلاقة مع الزمن

(منطق اللغة)

	الحاضر (ز)	**الماضي (ز - 1)**	**المستقبل (ز + 1)**
الحكّام	نعمل بحماس. وانجازاتنا أصبحت ملموسة	وزن الإرث المشؤوم. أهمية الطريق التي قُطِعَت	ما زال هناك كثير من الأشياء التي ينبغي فعلها، وسنعمل جاهدين في سبيل ذلك فاعطونا الوقت الضروري
	اعتقاد	**تقدم**	**تفاؤل**
المعارضون	جمود مُفْجِع. نتائج تكذب العين	لا نلتفت نحو الماضي	المستقبل مظلم. والسياسة الأخرى أمر ممكن
	حزن	**دعوة للتغيير**	**نظرة مأساوية، تفاؤل مشروط**

ويستخدم الحكّام الماضي في تقويم الحاضر، كما يستخدمون الحاضر في استكمال مستقبل أفضل. وفي المجتمعات التي تقود فيها مقولات النمو والتنمية إلى ظهور مفاهيم مواتية[1]، ينبغي على الحُكّام أنْ يُرَكِّزوا الانتباه على ما هو ديناميكي، أي ما هو في حركة صاعدة: **نمو فرص العمل** والقدرة الشرائية، عدالة اجتماعية أو ضريبية **أفضل**، **ارتفاع** مستوى التربية والصحة، الخ. وهذه المقاربة التي تعبئ مؤشرات مُرَقَّمة مرتفعة[2]، تهدف لتثير لدى المواطنين تمثلات عن حياتهم المُعَاشة، تتجلى بعبارات الإشباع النسبي. وتُلْتَمَس المقارنة في الزمان بشكل خاص عندما يكون من الممكن تبني مرحلةٍ كان فيها الخصوم في السلطة، وحققوا إنجازات أقل بحسب نموذج المؤشرات المأخوذة، باعتبارها مرحلة مرجعية. وحينذاك، يكون من المسموح به إلقاءُ أغلاط الحاضر على «الإرث الثقيل»، وعلى اختيارات سابقة خاطئة أو تعيسة، أي على قنابل زمنية مُوَرَّثة من الماضي بمكرٍ.

وبالعكس، فإنَّ المعارضين، الذين لديهم ماضٍ حكومي ما زال حياً في ذاكرة المواطنين، سيُلِحُّون غالباً على ضرورة الالتفات بعزم نحو المستقبل؛ ويعلمون بالفعل أنَّ كشف حسابهم ما زال فارقاً (عندما لا يَكون، بصراحة، سلبياً في بعض النقاط)، وأن من السهل بالتالي على المُشَنِّعين أن يركزوا انتباههم على الإخفاقات أو نصف الإخفاقات. أما المستقبل فسيُنظر له بمنظور قاتم، لكنه سيجري الإلحاح على واقع أن سياسة أخرى يمكن أن تُسْتَخْدَم.

وتساهم المقارنة في المكان، هي أيضاً، في إعطاء إحساس بالأحكام الواقعة المُنْصَبَّة على التجربة المُعَاشة. إنها مقارنة بين بلدان ذات أنظمة

(1) الأمر الذي لم يكن قائماً دائماً في كل المجتمعات المعروفة تاريخياً، بل العكس، أنظر:
- P. Clastres, La société contre l'Etat, Éd. de Minuit, 1974.
صدرت ترجمة هذا الكتاب تحت عنوان مجتمع اللادولة، عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، مجد ـ بيروت.

(2) تحدُّ النزعة الاحترافية لدى المعاهد الاحصائية الكبرى (INSEE, CERC) اليوم من اتساع أشكال الرفض للأرقام المزورة أو المُتلاعب بها. ومع ذلك فإن هذه الأشكال ما زالت موجودة.

مختلفة: فالرجوع إلى تجلّيات بلدان الكتلة السوفياتية لعب لأمد طويل دور الدافع، وخاصة تجاه معارضة تضم عنصراً شيوعياً (إيطاليا، فرنسا، إسبانيا...). وتبدو المقارنة بين بلدان ذات نظم قريبة من بعض، في الممارسة، أكثر شرعية لأن المراجع فيها تكون مشتركة: معايير الاستهلاك، الانتاجية الاقتصادية، مفهوم نوعية الحياة أو الحماية الاجتماعية... ويسعى الخطاب السياسي جاهداً للرفع من قيمة مؤشرات المقارنة القابلة جزئياً للمناقشة أو لرفضها، سواء تعلق الأمر، ضمن منظور انتصاري، بتأكيد مكانة البلاد «في عداد المُجَلِّين بين الأمم المتطورة»، أم تعلق، ضمن منظور أكثر تواضعاً، بذكر «الصعوبات المشابهة لشركائنا». وهذه المعركة بين القادة والمعارضين لإثارة تمثُّلات مواتية أو معاكسة للحاضر لا يمكنها أن تُوفِّر المنظومات المرجعية المتمثلة بالمعتقدات الخاصة بكل ثقافة. فملاحظة الانخفاض النسبي في مستوى الحياة ستُخَفَّف من خلال التركيز على نوعية الوجود أو البيئة. وسيتم التقليل إلى أدنى حدٍ من انتصارات البلد الخصم ذات الطابع الاقتصادي البحت، والإشارة في الوقت نفسه لأفضل حماية في البلاد للقيم الانسانية. وهذا هو معنى الجملة الشهيرة للوزير الأول السابق أديث كريسون التي قارن فيها اليابانيين بشعب من النمل.

4 ـ **مناداة القيم**. القيم هي معتقدات (بالمعنى الذي قال به باريتو) ستسمح بإصدار حكم يضفي صفة شرعية على المواقف والسلوك والأحداث أو يُنَدِّد بها. وهي لا تتوجه فقط بالنداء إلى الفهم العقلاني، وإنما إلى استثمار إنفعالي يتضمن المحبة أو النفور، الانتماء أو الرفض. إن الخطاب السياسي لا يستطيع بالفعل أنْ يأخذ بالسجل الاداري، والاقتصادي والتقني البحت. فمن المستحيل، على هذا الأساس، تعبئة الدعامات بشكلٍ كافٍ. إنَّ على رجال السياسة أن يستدعوا أيضاً المبادئ الأساسية الكبرى. وينبغي عليهم مطابقة معركتهم مع «قضية كبرى» ذات طابع معنوي أو أخلاقي.

وتتجلى فائدة هذا الانزلاق في الميدان أولاً في تسهيل تجمع المواطنين ذوي المصالح المتباينة بل المتنافسة حولهم. وبالفعل، فإنَّ قابلية القيم للسقوط، مثل: الحرية، التضامن، المساواة في الحظوظ...، أي تبدلها الذي يقرّ بمفاهيم عديدة، تشجع على وجود إسقاطات عديدة من التوقعات

والآمال. فالدفاع عن الحرية «يتحدث» إلى صاحب المشروع والنقابي، المثقف والصحفي، التاجر الصغير والعامل المهاجر، ولو لم يكن ذلك أبداً بنفس النبرة. وهذه القابلية للسقوط تشجع على تجاوز الصراعات الملموسة للمتطلبات، وعلى حجب المنافسات الخفية للادراكات؛ كما تسمح بتجميع الناس بشكل أوسع حول القائد.

لكن الخطاب حول القيم يُبدي أيضاً ميزة **تمجيد** الشخص الذي يلقيه، ويميل لأن يجعل من الرجل السياسي سلطة أخلاقية. وتموضُع الشخص في ميدان المسؤولية أو الكرم، يعني إظهار قدرته على تجاوز الصراعات البسيطة للسلطات والمصالح. كما أنه أيضاً طريقة في الرفع من قيمة المواطنين الذين يتوجه إليهم، وذلك من خلال إعطائهم دوافع رفيعة، ومُثُل عليا متشدِّدة. وباختصار، فإن ذلك يعني تحديد موقع العلاقة بين القادة والأتباع على صعيد معبئ بشكل أوسع. لكنَّ الأُسر السياسية، في هذا الصراع من أجل التطابق مع القيم الحاملة، لا تكون مسلحة بدقة بنفس الطريقة. فالتقليد التاريخي، والماضي الحديث يشجعان على قيام تجمعات تفضيلية: فاليمين «يبدو» أكثر مصداقية عندما ينادي باحترام حرية المشروع، واليسار عندما يعلن تعلُّقه بالتضامن. إنَّ الجدل السياسي، على مستوى اللغة، ينطبع إذن بالاستبسال في حفظ، أو في زيادة، «تفاضل الثقة» الذي تتمتع به كل أسرة سياسية عندما تتطابق مع قيم محدَّدة[1].

ب ـ الإكراهات

تقع اللغة السياسية ضمن لعبة العلاقات بين المتكلِّم، وجمهوره واتجاهات الاتصال المُسْتَعْمَلة. لنسجل هنا باختصار بعض مضامينها.

1 ـ علاقة المتكلِّم بجمهوره. وهي تثقل بوزنها على شكل الخطاب المُتَبَنَّى، ومضمونه. والعنصر الأول الذي ينبغي النظر له هو الوضع

(1) - Ph. Braud, La réactivation du mythe présidentiel. Effets de langage et manipulations symboliques, publié dans B. Lacroix; J. Lagroye, La Présidence de la République. Usages et genèses d'une institution, Pesses de la FNSP, 1992, p. 389 et s/s.

السياسي. فكلما كانت الولاية المُمَارَسة أكثر أهمية تسلسلياً، كلما كان إكراه الدور أكثر قسوة: فمن رئيس بلدية بلدة صغيرة إلى رئيس الجمهورية، من الواضح أن حرية النبرة تتأثر بطريقة متنامية. وبالفعل، فإن التوقعات والإسقاطات التي تَنْصَبُّ على المُتَكلِّم، الذي يتقلد ولاية رفيعة، هي أكثر تعقيداً بكثير، من حيث عددها، وعدم تجانسها، وشدَّتها في آن واحد. والطقوسية القوية للغة المُعْتَمَدة، والمُنْصَبَّة على أُسلوب الخطاب والمواضيع المعروضة، تسمح بتجنب خلق الكثير من الأوهام لدى البعض، والكثير من خيبات الأمل لدى البعض الآخر، وذلك من خلال القيام بعناية بنصب معالَم حقل التوقعات الشرعية.

أما العنصر الثاني فيتجلى في التبعية تجاه الانتخاب العام والشامل. فرجال السياسة، المنتخبون، والمرشحون عموماً لإعادة انتخابهم، عليهم السعي لتعبئة الدعامات في القطاعات الأكثر اختلافاً في المجتمع. وعندما يقادون للتدخل علناً، في الحملة الانتخابية، وكذلك في الهيئات المُؤَسَّساتية التي يجلسون فيها، فإنَّ أحد مشاكلهم الرئيسية هو مشكلة تقطيع الجمهور الذي تمَّ الوصول إليه. إن جمهور المستمعين يمكن أن يكون متجانساً على الصعيد المهني أو الاجتماعي ـ الثقافي: جمهور من صغار التجار، الأُطر العليا، قادة المشاريع. ويمكن لرجال السياسة الذين يتوجَّهون اليه حينئذٍ أن يتحدثوا بلغة متكيِّفة مباشرة مع توقعات كل مجموعة فرعية، لغة أكثر دقة، وتقنية، وتشدُّداً من وجهة نظر الحجج المذكورة. فهم لا يقترحون، بالفعل، نفس الخطاب الاقتصادي على صغار التجار، وجمعيات الدفاع عن البيئة، وأصحاب المشاريع الكبرى.

وبالعكس، فإنَّ الجمهور لا يكون مُقَطَّعاً عندما يجمع بين فئات اجتماعية متنافرة، كما هي، على سبيل المثال، حالة مشاهدي برنامج سياسي تَبُثُّه التلفزة في ساعة إصغاء كبرى، أو حالة قُرَّاء صحيفة يومية محلية كبيرة تمتلك شبه احتكار. فبما أنَّ الجمهور، في هذه الفرضية، تخترقه بالضرورة مصالح وتوقعات متناقضة، فإنَّ اللغة يجب أن تكتفي أكثر فأكثر بالعموميات: ويجب عليها، بالفعل، تجنب إثارة استياء البعض حين ترغب بإرضاء الآخرين. ومع ذلك، فإنَّ من المناسب تعويض الابتذال المحتم للكلام بصيغٍ

مرصّعةٍ جيداً، وببراعة بلاغية. أما الحجج ذات الطابع الانفعالي فتكون فيها أكثر ملاءمة من التحاليل العقلانية، حتى وإن وجدت هناك عتبة سينقلب الإفراط، في حال تجاوزها، ضد صاحبه.

2 ـ علاقة المتكلم بالظروف. يتكلم رجال السياسة إلى جمهورهم من خلال علاقة تبعية وثيقة تجاه الحوادث الجارية. إذ أن عليهم باستمرار، بالفعل، أن تكون لديهم ردود فعل، وأن يُعَلِّقوا، ويتبنُّوا مواقف، ويصدروا أحكاماً. وعلى الصعيد الأكثر تواضعاً في الولايات المحلية، يصدر الضغط ببساطة عن متكلّمين اجتماعيين يُصَادَفُون في كل لحظة من الحياة العامة؛ أما على الأصعدة الأكثر ارتفاعاً، فإنه يصدر عن صحفيّي الصحافة الوطنية أو الدولية. إن الكلام يعني إذن الاندماج في منظومة لا نهاية لها من المواقف المُتَّخذة وردود الفعل، يتحكم فيها ما قيل أمس، بشكل وثيق، بالطريقة التي يتم فيها التعبير اليوم، وهي الطريقة التي ينبغي أنْ تستبق ما سيُقَال غداً. إنَّ رجل السياسة الراغب بالبقاء يجب باستمرار أنْ يُعطي انطباعاً بالتماسك، والاستمرارية، والتضامن. ولكن يجب عليه أيضاً أنْ يتكيَّف من دون أن يُعطي مطلقاً الانطباع بأنّه يُناقض نفسه. ولهذا السبب يجب أنْ يعتني بالحجج المرنة ذات المخارج العديدة، وأن يتجنب ترك نفسه ينغلق داخل مواقف «نهائية»، ويُطَبِّق أخيراً الفنّ الصعب الذي يكمن في عدم الإجابة بشكل صحيح على الأسئلة التي كان قد انتقاها بنفسه.

وتشكّل الظروف (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. . .) الإطار الإكراهي للخُطَب. وبالفعل فإن إدراكات الواقع التي تسعى اللغة السياسية لفرضها تخضع للمناخ الذي تخلقه تسلسلات الأحداث التي ترى وسائل الإعلام بأنها جديرة بالنقل، وكذلك للخطب، والتحليلات وردود الفعل التي تقود إليها. لكنَّ رجال السياسة، وخاصة إنْ كانوا من مستوى مرتفع جداً، لا يكونوا محرومين من أية وسيلة للعمل من أجل السعي لتغيير مجرى الظروف[1]. فهم يستطيعون التدخل مباشرة من خلال السعي لخلق الحدث: تصريحات احتفالية، رحلات رسمية، مواقف مُجَلْجَلَة، كشف عن

(1) - J. Gerstlé, La communication politique, PUF, 1992, p. 90.

«قضية». . . ويستطيعون التدخل بشكل غير مباشر من خلال محاولة التأثير على العمل الصحفي الخاص بإخراج وقائع الحوادث الجارية: وهذه هي اللعبة البارعة لحجز المعلومات، وتهريبها بشكل مُسَيْطَر عليه؛ وهي أيضاً، إنْ أمكن، لعبة خلق روابط تواطؤ متسامِح مع «صانعي الرأي».

3 ـ **علاقة المتكلم باتجاهات الاتصال الجماهيري**. وهذه الاتجاهات تشكل الممر الإلزامي للجزء الأهم من اللغة السياسية إلى المجال العام. فالصحافة المكتوبة والتلفزة تفرض، بشكل مستقل عن كل رقابة، إكراهاتها التقنية.

إنَّ الرجل السياسي لا يسعه إملاء عرض مداخلاته الذي تنشره صحيفة أو مجلة. فالصحفي يتدخل بينهما بصفات عديدة: إما لأنه يختار أنْ يعرضها أو لا، وإما لأنه ينتقي المعلومات الموجودة تحت تصرفه، وإما أيضاً لأنه يعود له أن يُبرِز قيمتها بفضل العنونة أو الإخراج. وباستثناء حالة الضغوط المباشرة أو غير المباشرة على فريق التحرير، يكون الرجل السياسي محروماً من التأثير على عرض خُطبه الخاصة. ويكون من المباح له فقط التكيُّف مع المعايير المهنية للصحافة بهدف تسهيل عرض ما هو أساسي من رسالته. وهذا الأمر سيقوده للبحث عن صيغة قابلة للإغراء، ولصنع شفافية البرهنة على أمل رؤيته يُنشر بكامله. وعند الحاجة، يعبئ القادة من الطراز الأول مساعدة خبراء الاتصال. ومع ذلك، فإنَّ النتائج تكون دائماً مشكوكاً فيها نسبياً، بحيث أن الرجل السياسي يمكن أن يعيش الانطباع بنزعِ حيازةٍ حقيقي. ولن يكون لديه إلاّ شيء من نمط المقابلة التي يمكن أن تضمن للمتكلم مراقبة نسبية مباشرة على تصريحاته الخاصة؛ وخاصة إنْ كان في وضع يسمح له، بشكل مُسْبَق، بمناقشة الأسئلة المطروحة، وتعديل نص أجوبته قبل نشرها.

ولا تفرض التلفزة حضوراً متوسطاً قوياً كقوة حضور صحفي الصحافة المكتوبة. ويمكن للرجل السياسي أن يكون لديه انطباع مرح بالاتصال المباشر، من دون حواجز، مع الجمهور الأوسع. والواقع، أنَّ إكراهات الوسيط تكون قوية جداً أيضاً. أولاً لأنَّ ضرورة شَدّ انتباه المشاهدين بأي ثمن تتضمن وتيرة (سريعة) ونبرة (حيَّة)، ومعالجة لمواضيع (واسعة بما فيه الكفاية)؛ وهي أُمور تصنع خصوصية اللغة التلفزية. ثم لأنَّ اللغة التي تصل

الجمهور ليست فقط لغة كلمات ملفوظة، بل هي أيضاً لغة حركات، ومواقف جسدية، وتعابير وجوه؛ وباختصار نتاج التزام إجمالي للشخصية التي كرَّست نفسها للرؤية، أحياناً بدون عِلْمِها. ولهذا السبب تتطلب اللغة التلفزية تَعَلُّماً حقيقياً، وتدجيناً لرموزها العديدة على حدّ تعبير (ا. نوڤو).

ثانياً ـ اللغة كعمل رمزي

إنَّ إضفاء صفة مستقلة على السلطة السياسية يعني أولاً، وكما أظهر ذلك إلياس، تفوُّق الصراعات الرمزية على طرائق العنف الجسدي. ولكن في هذا الميدان الذي تلعب فيه اللغة دوراً حاسماً تماماً، لا تبقى المجابهات أقل شدة. ويتعلق الأمر، برأي المعنيين، بالسعي لفرض عالَم تمثُّلات الواقع الذي يُسَهِّل وصولهم أو بقاءهم في السلطة. إنَّ المعركة يمكن أن تَنْصَبَّ، في مستوى أكثر شمولاً، على رؤى متنافسة للعالَم الاجتماعي، أي لإعادة بناء متماسكة ـ إنطلاقاً من وجهة نظر معينة ـ للتاريخ ولمصير المجتمع. لكنها تتعلق أيضاً بالبناء اليومي للميدان السياسي، سواء كان هناك صراع من أجل فرض الكلمات «التي تعمل على توفير الرؤية والاعتقاد»، أم إجماع ضمني بغية تبرير شرعية التمثلات الضرورية لكل المعنيّين. إننا، من دون إدعاء الشمولية، سنوضح ثلاثة أهداف كبرى للغة السياسية، المنظور لها من زاوية فعاليتها الرمزية.

أ ـ بناء الهويات

المعجم السياسي غزير بالعبارات التي تُعيِّن لكل فرد مكاناً ضرورياً، أو موقعاً ممكناً، في الميدان السياسي. فالمحكومون هم مواطنون عندما يمارسون حقوقهم أو ينجزون واجباتهم. وناخبون عندما يُنْظَر لهم من خلال علاقتهم بالتصويت، ومنتفعون من مصالح الخدمات العامة، الخ. ومن المفيد أن نلاحظ أحياناً وجود تفرُّع ثنائي ذي دلالة بين المصطلح السياسي بنوع خاص، واللغة الشائعة، والتحليل الاجتماعي. فالمستثمرون الزراعيون يصبحون، في مصطلح بعض الأحزاب، فلاحين؛ والطبقات الوسطى التقليدية تصبح، في سجل آخر، «بورجوازية صغيرة»؛ والعمال اليدويون «طبقة عاملة». وفي كل حالة، يحمل التعبير الدالّ على هوية مجموعة من المفاهيم

الغنية ذات القيمة الإيجابية أو السلبية، ويترسّخ في الذاكرة التاريخية: الفلاحون كقاعدة لمجتمع تقليدي مستقر، الطبقة العاملة «كمحرّك للتاريخ»؛ وينقل، أخيراً، معه قيماً إيجابية (تضامن، حسّ سليم لدى الفلاحين)، أو سلبية (دناءة، شراسة وضيق أفق لدى «البورجوازية الصغيرة»، كما يراها المفكرون «الثوريون»[1]).

ويجري عمل رمزي هام بشكل خاص حول موضوع تعيين فاعلي الحياة السياسية. ويتعلق الأمر بالنسبة لهم بالفعل في إعطاء أنفسهم هوية تقرن تسميتهم الذاتية بالحدّ الأقصى من الأصداء الإيجابية. وبالطبع، فإن خصومهم كانوا يسعون جاهدين بخطٍ موازٍ لمعاكسة بناء هذه المفاهيم المواتية واستبدالها بمفاهيم سالبة. وهذه هي إحدى الرهانات الكبرى للصراعات الرمزية التي تجري في فرنسا حول مقياس تصنيف: يمين / يسار، فالبعض يرفضه لأنه يشغل فيه موقعاً غير مواتٍ، والآخرون يعطونه قيمة رفيعة لأنهم يتمنون أن يستمدوا منه الهالة المرتبطة ببعض الأوضاع؛ على سبيل المثال اليسار المقترن بالليبرالية الثقافية وبالانشغال بالقضية الاجتماعية[2].

وتُذْكَر هوية المنظمة السياسية بشكل خاص انطلاقاً من الأحرف الأولى لاسمها. لكنها تتميز، بشكل أعمق، بلغة نوعية خاصة يُسْتَدَل فيها على مراجع مميَّزة (رجل كبير، حدث مؤَسِّس)، وعلى كلمات بارزة على الصعيد المذهبي، والتنظيمي والنضالي. وهنا نشير لأهمية كلمة صاحب (Compagnon) لدى الديغوليين، وكلمة رفيق (Camarade) لدى الشيوعيين، وكذلك لدى الاشتراكيين الراغبين بالدلالة رمزياً على انغراسهم في الحركة العمالية. كما أن المناضل المُحَنَّك يتكلم باختصار مكتفياً بذكر الأحرف الأولى: ل. م. (لجنة مركزية)، م. س (مكتب سياسي) الخ. وفي النهاية تنمو لغة خاصة مختصرة ترتسم بفضلها بحزم حدود المجموعة (نحن)

---

(1) أنظر تحاليل عدد من الرموز المُحَدِّدة للهوية في:
- Edmond-Marc Lipiansky, L'identité française. Représentations, mythes, idéologies, Éd. de l'Espace européen, 1991, p. 59 et s.

(2) - G. Grunberg, et E. Schweisguth, in Cevipof, L'électeur en questions, Presse de la FNSP, 1990. p. 45; ainsi que G.Michelat, Loc. cit., P. 71 et s/s.

وخارجها (هم). إن ما كتبه جاك جيرستليه عن خطاب الاشتراكيين يمكن نقله بدون أي شك لمجموع التشكيلات السياسية: «لغة مغلقة بهدف الفهم، ولغة مفتوحة بهدف التكثيف»[1]. ومن المناسب ببساطة تسجيل مستويات مختلفة جداً من تكلُّف اللغة «الداخلية» وذلك بحسب درجة الاندماج الخاص بكل حزب: من حزب جماهيري إلى حزب أعيان، ومن حزب ثوري إلى حزب ناخبين. وعلاوة على ذلك، فإن أزمة الهوية التي يمكن أن تصيب تشكيلاً سياسياً ما تُعَبِّر عن نفسها في تشوُّش للرموز اللغوية الأكثر اختباراً. ففي الحزب الشيوعي الفرنسي هناك، على سبيل المثال، اختفاء تركيب تعبيري بارز: «دكتاتورية البروليتاريا»، منذ عام 1976؛ وفي الحزب الاشتراكي، بعد عام 1983، تعبير «قطع الصلة بالرأسمالية»[2].

وتقود ضرورات النشاط الحكومي أحياناً إلى ممارسات ترتبط بشكل سيء بالهوية السياسية المُعْلَنة. فالعمل الرمزي الذي يجري بواسطة اللغة سيقود إلى تغيّرات معجمية هامة. فالحكومات الليبرالية تفضل الحديث عن حفظ النظام، وهو تعبير تلميحي، في الوقت الذي يستحضر فيه خصومها تعبير «القمع البوليسي». أما مصطلح «تعديل البنية الصناعية» فقد فرض نفسه في سنوات السبعينات والثمانينات من أجل تجنيب القادة المهتمين بالانتاجية، أو التقدميين، الحديث عن التخفيف من النزعة الصناعية أو عن تسريح العمال. وأما تعبير «اللاتموضع»، الذي برز في سنوات التسعينات، وكان يعني إنشاء المؤسَّسات العامة والمدارس الكبرى خارج باريس، فكان تعبيراً خاطئاً[3]، ومع ذلك فقد سمح بتجنُّب تعابير أخرى: «كاللامركزية» لأنها

(1) - J. Gerstlé, Le langage des socialistes, Stanké, 1979, p. 171 et 173.

(2) حول تاريخ التعبير السياسي الشهير، أنظر:

- J. Perus, Un emprunt au russe dans la terminologie politique des années trente: front populaire, Mots, 1987, n° 15, p. 189.

ـ أنظر أيضاً الدور الذي لعبه الارتباط العاطفي برموز الشيوعية الكلاسيكية: العلم الأحمر، المنجل والمطرقة، الحزب الشيوعي عندما رفض دعاة الانشقاق، في كانون الثاني 1992، تحويل الحزب الشيوعي الايطالي إلى حزب اليسار الديمقراطي (موتمر ريميمي).

(3) إذا كان فِعْلُ «مَوْضَعَ» يعني تحديد الموقع في مكان محدّد، فإنّ اللاتموضع يعني عدم تحديد الموقع في مكان محدّد بدقة (!).

تتضمن مفهوم التخلي عن اختصاص الدولة، وهو أمر غير مرغوب فيه، أو «النقل» و«الانتقال»، اللذين يَشُدَّان اليهما كثيراً وصمة «الإبعاد».

ب ـ تأكيد سلطة التأثير

تجد اللغة السياسية للقادة أسلوبها التعبيري الأقوى ترميزاً في نصوص قانونية ذات قيمة إلزامية: قوانين، مراسيم، قرارات. ففيها لا تكمن فقط «قوة لاتعبيرية خفية» (أوستن)، وإنما ببساطة إشارات لغوية دقيقة: تأشيرات، توقيع، وتصديق، الخ ستُذَكِّر بأنَّ شروطاً إجرائية خاصة بالصلاحية قد نُفِّذَت. وهذا ما يأذن لمَؤَلِّف النص (الفردي أو الجماعي) بفرضه: لقد قُلِّدَ صلاحية تُمَارَس وفق الأشكال المُقَرَّرة. هذه الإشارات اللغوية التي ينبغي أنْ نضيف إليها أحكام المواد، واستحضار العقوبات. . . تقوم أيضاً بوظيفة أخرى: تصنيف النص بشكل واضح ضمن فئة النصوص التي تُعَدُّ عادة قابلة للتنفيذ أو منفَّذة. إنَّ الشروط القانونية لإنتاج قانون جديد تُحيل بالفعل لنصوص أُخرى مشابهة وسابقة استُخْدِمَت فعلياً، لأنَّ الوكلاء المكلَّفين بتنفيذها والأشخاص الخاضعين الموجَّهة لهم تعاونوا، كقاعدة عامة، على تطبيقها. إنَّ طقوسية اللغة القانونية تسعى لأنْ تُنَشِّط باستمرار قوة السابقة، وتُذَكِّر بما سينعقد بشكل طبيعي بين الحكّام والمحكومين في العلاقة الاجتماعية التي تمَّ إحداثها على هذا النحو.

إنَّ السلطة لا تعني دائماً التقرير. بل هي تعني أحياناً القدرة على القول فقط، قبل القدرة على التأثير. وهناك في الكلام عنصران يتدخلان، ويُعَبِّران عن علاقة كل لغة سياسية بالسلطة.

هناك أولاً **تأكيد الذات وشرعيتها**. فعندما يجري هذا الكلام ضمن إطار مؤَسَّساتي، كما هو حال المداخلات في الجمعية الوطنية أو في مجلس الوزراء، فإنه يكون محكوماً بقواعد دقيقة جداً تشهد على سلطة مَنْ يتكلم، وعلى صفته التمثيلية. والقول بأن المناقشات البرلمانية «منظمة» يعني بأن وقت الكلام موزَّع بعناية بين المجموعات بحسب وزنها السياسي. فهذه المجموعات تُعَيِّن بأنفسها ممثليها، آخذة بالاعتبار طبيعة جدول الأعمال المحدَّدة وأهميته. وفي حلبات الحياة السياسية (مجادلات متناقضة على حلبة

التلفزة، مداخلات من منصة مؤتمر) يخضع أخذ الكلام أيضاً لنظام، يكون بالكاد أقل دقة أحياناً. إنَّ مجرد مشاركة شخص ما في برامج سياسية شهيرة، أو كونه الذي يستخلص النتائج من نقاشٍ جرى في داخل حزب ما، يُكَرِّس شهرته، ويؤكد سلطته الشرعية.

والسلطة التي تتجلى في أخذ الكلام، هي أيضاً سلطة **فرض تصوّرات لإدراك الواقع**(1). فالرجل السياسي ينمّي تحليلاته من أجل السعي للتأثير على الطريقة التي سيُكَوِّن فيها جمهوره حُكْمَاً. فإذا تعلق الأمر، على سبيل المثال، بتدابير ذات طابع حكومي، فإن نجاحها أو فشلها لا يخضع فقط لقابليتها للتطبيق في الميدان، وإنما أيضاً للطريقة التي ينجح فيها القادة في تقديمها كتدابير إيجابية في وجه المعارضين، أو الشركاء الاجتماعيين الآخرين الذين يرفضونها. ومن الاستثنائي بالفعل أن يكون المحكومون في وضع يمكنهم مباشرة من تجريب صلاحيتها، وتقدير آثارها ذات المدى الطويل على مجموعات اجتماعية أخرى. ويصطدم هذا العمل المنظوري، الذي يجريه القادة باستمرار، في النظم الديمقراطية التعددية، بأعمال منظورَيْ منافسة أو مناقضة، يقوم بها رجال سياسة آخرون أو معلِّقون خارجيون عن المسرح السياسي (مراقبون، متحدثون باسم مجموعات المصالح). ففي مجتمع إتصالات مثل مجتمعنا، تقوم السلطة بإيقاف السلطة (بحسب صيغة مونتسكيو) أيضاً في هذا المستوى الأساسي تماماً.

ويحصل أخيراً أنَّ أخْذَ الكلام يهدف **لتأكيد التحكم الفكري البحت** بالوقائع، أي التأثير الذي يقع حصراً في مستوى الخطاب. فالمعارضة التي تُعْلِن برنامج عمل، والحركة المذهبية التي تنمي مشروعاً مجتمعياً أو تصيغ مخططاً كبيراً تسعيان لتأكيد قدرتهما الكامنة على التأثير على الواقع، على الرغم من أنهما بعيدتان عن مرتكزات السلطة الفعلية. ومن الممكن، من جهة أخرى، ملاحظة أن الحزب يكون لديه نزعة أكبر لإعطاء مضمون مذهبي لمجادلاته كلما بقي بعيداً باستمرار عن الشؤون العامة، أو لم يكن لديه أمل بالعودة لها قريباً. لكنَّ الحكّام يكونون، هم أيضاً، محرومين أحياناً من كل

---

(1) - L. Bennett, Public in American Politics, New York, Harcourt, 1980, p. 117 et s.

قدرة فعلية على التأثير على الأحداث المنتظِمة، أو على الاتجاهات الثقيلة للمجتمع. وحينذاك يهدف خطابهم لإخفاء عجزهم، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إعطاء الوهم بالمبادرة، في حين أنهم يجدون أنفسهم مُكْرَهين، أو أيضاً من خلال أخذهم لحسابهم تسلسل الأحداث في حين أنهم يخضعون لها.

جـ ـ بناء سببية سياسية

إذا كانت هناك أرضية لقاء بين كل فاعلي الميدان السياسي، مهما كانت الخلافات التي تفصل بينهم، فإنها تتمثل في تأمين سمو السلطة السياسية كعاملٍ محرك للحياة الاجتماعية. والأمر يتعلق، بالنسبة للحكام، بإضفاء طابع شرعيٍ على وجودهم في السلطة من خلال إرجاع الحد الأقصى من الآثار الخيّرة لنشاطهم. وهكذا فإنّ كل حدث سعيد، وكل مؤَشِّرٍ مواتٍ لاتجاه ما، وكل ظاهرة إجتماعية إيجابية يمكن أن تكون موضوعاً «لإسناد ذاتي»[1]. إنَّ لغة القادة، الذين يُسيطر عليهم هذا المنطق، ستسعى إذن جاهدة لإظهار الروابط القائمة حصراً بينهما، إذا وُجِدَت فعلياً علاقة مباشرة، كعلاقة السبب بالنتيجة. لكنها ستهدف أيضاً لإثبات وجود حدٍ أدنى من المعقولية في رابطة ما، عندما يبدو نوعا الظواهر أكثر استقلالاً. بل مَجَرَّدان صراحة من أية علاقة. فانحصار التضخم سيُوضع في رصيد الحكومة وحدها، حتى ولو كانت له أيضاً أسباب اقتصادية أو دولية. وكذلك هو حال إنخفاض معدلات الجريمة، وتحسُّن المنحنيات السكانية، على الرغم من أنها قد تتعلق باتجاهات اجتماعية ثقيلة لا يُسيطر عليها أي شخص واقعياً.

إنَّ عمل التملك أو إعادة التملك يتم أولاً لمجرد قيام جدل سياسي. فهذا الجدل لا تكمن وظيفته الرئيسية في السماح للخصوم السياسيين بأن يكون لديهم القدرة على إقناع بعضهم بشكل متبادل بصحة موقفهم، حتى ولو كان هذا الأمر يمكن أن يحدث بشكل استثنائي. والحقيقة، كما رأى ذلك إيدلمان جيداً، أنّه «يسمح للشركاء بالقبول بحلٍ يمكن أنْ ينحرف عن

---

(1) - Ch. Le Bart, La rhétorique du maire entrepreneur, Pédone, 1992, p. 27 et s.
- والتحليل يمكن نقله إلى المستوى الوطني.

معتقداتهم الخاصة حول السياسة المثلى»[1]. وبعبارات أُخرى، فإنه يضفي طابعاً شرعياً على كون القضية قد وُضِعَت بين أيدي السياسيين، بدل تحوُّلها لتصبح رهاناً في مجابهات فوضوية.

ويتم عمل التملُّك فيما بعد عبر تحليلات تُرَكِّز على توضيحات سياسية بحتة، وتترك في الظل، بقدر، بقدر ما يكون ذلك ممكناً فعله، من دون الإضرار بمصداقية هذا التفسير الجديد، الحدَّ الأقصى من العوامل المستقلة عن السياسة. إنها المعالجة التقليدية للمؤشرات الاقتصادية: الميزان التجاري، معدلات نمو مستوى البطالة، حجم الاستثمارات والإنتاج الصناعي. وبدون شك، فإنَّ الحكّام يسعون، بالعكس، للإشارة لحصة التأثير التي تفلت منهم عندما يتبيَّن أنّ النتائج مخيبة للآمال أو غير مواتية. لكن منطق المعارضين يعاكس هذا «التصحيح» الذي تقوم به السلطة السياسية. فلكي يضفوا، بالفعل، من وجهة نظرهم، طابعاً شرعياً على رغبتهم بالاستيلاء (ثانيةً) على السلطة، ينبغي عليهم التركيز على مظاهر عجز الحكّام، وعلى قدرتهم الخاصة على تنفيذ عمل فعّال في الميدان نفسه. «السياسة الأخرى ممكنة... والوضع ليس حتمياً». إنَّ ترابط الخطب المتنافسة، في الجدل الديمقراطي على الأقل، يقود دائماً إذن للرفع من قيمة الإرادة السياسية، باعتبارها عاملاً سببيّاً رئيسياً للظواهر التي تتجلى في المجتمع.

إنَّ عمل التملُّك أو إعادة التملك يجري أيضاً عبر **طقوس** كتلك التي نشاهدها أثناء حفلات تدشين ورشاشات أعمال كبرى أو أثناء تظاهرة ثقافية... وما يُقال حينئذٍ في التفوق المسرحي البسيط للشخصيات، وفي الخطاب الرسمي الذي يلقونه، إنما هو القدرة على التملك بواسطة السلطة السياسية. ومجرد حضور نائب، أو وزير، أو رئيس دولة في مظاهرات اجتماعية، أو في مباراة رياضية، أو معرض علمي، يوحي بوجود صلة، ولو رخوة، بين العمل السياسي المبذول في أمكنة أخرى، والنجاحات المحتملة التي يؤكدها الحدث. إن الحضور المسرحي للسلطة السياسية في كل مكان يُسهّل استبطان دورها في مجال المبادرة، وإدراك قدرتها على التحكّم[2].

(1) - Edelman: Politics as Symbolic Action, Chicago Markham, 1971, p. 45.

(2) - David Kertzer, Ritual, Politics and Power, Yale University Press, 1988, p. 90 et s.

وتوضح الدراسة العلمية الدقيقة للسيرورات التقريرية، في أغلب الأحيان، بشكل مغاير كلياً، الحصة الدقيقة للقادة السياسيين في تحديد التدابير المتَّخذة أو في مسؤوليتهم عن الظواهر الاجتماعية التي تحدث فجأة. كيف يُفَسَّر حينئذٍ هذا التقدير القوي المُبَالغ فيه لدورهم، والذي يتجه لتجميله أو للإساءة له؟ إنَّ عدة عوامل حاسمة تلتقي في الاتجاه نفسه. هناك أولاً البنية التسلسلية والهرمية للسلطة التي تقود الخاضعين للأمير أو المتعاونين معه لالتزام الصمت حول الحصة الدقيقة التي بامكانهم لعبها في السيرورة التقريرية. إنَّ التنسيق الجيد للخدمات، والانضباط الضروري الحكومي، وتماسك الفريق القيادي يتطلَّب إيجاد تنظيم دقيق جداً لإلقاء الخطب العامة لصالح المسؤول السياسي الأرفع. وفضلاً عن ذلك، فإنَّ صحفيي الصحافة المكتوبة أو السمعية البصرية، الذين يعرضون أحداث الحياة السياسية اليومية، يخضعون لإكراهات الاتصال الدقيقة. ولهذا ينبغي عليهم التبسيط من أجل شدِّ الانتباه، والتشخيص من أجل الإغراء؛ ولهذا يشكل عمل رجال السياسة ميدان ملاحظتهم المميَّز.

وبشكل أعمق، ينبغي على الحكام أن يستجيبوا لتوقعات كبرى. أما المحكومون فيحتاجون للقدرة على نقل الإكراهات التي يتعرضون لها إلى أفراد يمكن التعرف عليهم. كما يحتاجون لأن يدركوا أنفسهم ليس كأشخاص تسيطر عليهم قوى عمياء أو سيرورات لا فاعل لها. وإنما كأفراد يقودهم رجال آخرون. وهؤلاء هم، في الظلم الديمقراطية، المُمَثِّلون الذين يختارونهم **بحرية**. كذلك فإن اللغة التي تشير، من كل الجهات، لأهمية السببية السياسية، هي التي تلقى الصدى الأساسي: فهي تعيد إلى المحكومين الشعور بالقدرة على التعرُّف على المسؤولين الذين يمكن دعمهم أو إيقاع الجزاء عليهم؛ وتستبعد شعورهم بعدم الراحة لإحساسهم بالعجز، أو الحرمان، وهم في وضع شِدَّة[1].

(1) - D. Riesman, La foule solitaire, Trad. Arthaud, 1964, p. 294.

الفقرة الثالثة

السياسات العامة

إنتشر التدخل العام، الذي بدأ بشكل خجول، في القرن التاسع عشر، في قطاعات محدودة (تكثُّف الجهاز الاداري، إقامة بنية تحتية مدرسية، تحسين شبكة الطرق) بطريقة مذهلة في القرن العشرين. فقد أُقيمت آليات ضبط قانوني وتنظيمي في كل الميادين، وجسَّد ذلك رغبة الحكّام بالتصرف، وضرورة قيامهم بذلك. وكانت الدولة، بشكل واسع، المهندس الرئيسي لهذه النزعة التدخلية: حتى وإنْ كان ينبغي أخذ الممارسات المختلفة بحسب البلدان بالحسبان[1].

ومع ذلك، فإنَّ عاملَيْن خفَّفا، في أوروبا الغربية على الأقل، من هذا التفوق غير القابل للنقاش، خلال العقد الأخير من السنين. البناء الأوروبي أولاً. فقد شجع على قيام حركة واضحة للتقليل من تدخُّل الدولة من خلال فرضه على كل البلدان الأعضاء منطق ليبرالية السوق. وبشكل موازٍ، فرضت بروكسل نفسها على حساب الدول كوكيل هام للتنظيم من خلال التوجيهات التوحيدية، والحق الذي ولَّدته: فالسياسة الزراعية، والسياسة في مجال الطاقة، وسياسة النقل، والسياسة النقدية أصبحت الكلمات الأساسية في اللغة الأوروبية. أما العامل الثاني لإعادة التوازن فيكمن في العودة الواضحة للمحلي. وهو يتجلى في كل مكان تقريباً بأشكال مختلفة. فأحياناً، يتعلق الأمر بحركات إقليمية قوية، أو حركات أقليات قومية (اسكتلندة، الفلاندر

(1) أظهرت نويل بورجي، وهي بصدد الحديث عن بريطانيا، أن تدخل الحكام يمكن أن يبدو قوياً حتى في بلاد تتمتع فيها الادارة العامة بقوة أقل من تلك الموجودة في فرنسا. أنظر:
- Noëlle Burgi: L'Etat britannique contre les syndicats, Kimé, 1922, p. 235 et s.

وڤالونيا، صقلية وسردينيا، بلاد الباسك، كاتالونيا. . .) تطالب، وتحصل أحياناً على انتقال واسع في الصلاحيات على حساب الدولة المركزية. وفي أغلب الأحيان، نلاحظ حركة لامركزية تتجه للتخفيف من اختصاصات المركز لتعطيه ثانيةً المزيد من الفعالية. ففي فرنسا، سعت قوانين 1983، بدون شك، لتحرير قدرة المبادرة الادارية لدى المنتخَبين المحليين، وكذلك لإيجاد حلول لبعض المآزق والتناقضات التي يواجهها عمل الدولة العاجزة عن إدارة كل شيء بنفسها.

وتُعَدُّ السياسات العامة تعبيراً عن الرغبة الحكومية بالعمل (أو بالامتناع عن العمل). ويمكن تعريفها بأنها مجموعات مَبْنيَّة، ومتماسكة، لنوايا، وقرارات، وإنجازات، يمكن عزوها لسلطة عامة (محلية، وطنية، أو فوق وطنية[1]). وهكذا يمكن الحديث عن سياسة عامة في ميدان الصحة، والسكن، والإعداد السياحي، إلخ. وهي تأخذ شكل صكوك تشريعية وتنظيمية تتبناها أجهزة تقريرية منتخَبة. لكنَّ الشيء الهام بشكل خاص هو أن الأمر يتعلق بإعانات بالأموال أو الموارد بموجب إجراءات إكراهية من الناحية القانونية، وتشهد على امتيازات القوة العامة. ونشير أخيراً إلى أن مفهوم السياسة العامة يتضمن وجود فكرة تماسك، مُتَعَمَّدة ومُسْتَخْلَصة من خلال نظرة مرتدة إلى الماضي. إلاّ أن هذا الأمر لا يعني بالتأكيد أن لدى صانعيها بالضرورة، وبشكل مُسْبَق، نظرة واضحة عن كل ما يجري؛ ويقيناً فيما يتعلق بالنتائج المأمولة من الأعمال التي شُرِعَ بها. وببساطة، فإنّ مفهوم السياسة العامة يحثُّ على التفكير بالقرارات ليس بشكل منعزل، وإنما باعتبارها مندمجة مع بعض في حدٍ أدنى من الاستمرارية، مشروطة بحد أعلى، وشارطة لحدٍ أدنى.

أولاً ـ مُقَدَّمات التدخل العام

ركَّز التحليل المعاصر على مسألتين رئيسيتين ذات طابع نظري وعملي

(1) يرى جـ . س. تونيغ أن السياسة العامة هي «برنامج عمل خاص بسلطة عمومية أو حكومية واحدة أو بعدة سلطات».

- J. C. Thoenig, in Traité de Science politique, PUF, 1985, t. IV, p. 6.

في آن واحد. الأولى هي مسألة انتقال قضية مجتمعية إلى الميدان السياسي. بأية شروط تصبح الرهانات الجماعية، وتسويات المصالح الفئوية، موضوعاً لسياسات عامة، وتستدعي تعبئة وسائل إدارية وتقنية، واستخدام إجراءات، وإقامة ميزانيات؟ إنَّ هذا التسجيل لانشغالات القادة المنتخَبين على جدول الأعمال يشكل ما اتُّفِقَ على تسميته بالوضع في المفكرة السياسية. أما الثانية فتتعلق بعالَم التمثلات، والمعارف، والإدراكات، الذي يشكل اللوحة الخلفية للسيرورة التقريرية التي تمَّ إطلاقها. إنَّ إعداد سياسة عامة، كما كتب بيار موللر، تفترض وجود «صورة عن الواقع الذي يُرَاد التدخل فيه». وهذا ما يُسَمِّيه مرجعية السياسة.

أ ـ مفهوم المفكرة السياسية

بأخذه ثانيةً بتحليل كوب وإيلدر، يعرِّف جان باديولو المفكرة بأنها «مجموع القضايا التي تُدْرَك باعتبارها تستدعي جدلاً عاماً، بل تدخلاً من قبل السلطات السياسية الشرعية»[1]. وبالفعل، فإنَّ هناك ضمن كتلة صراعات المصالح، والصعوبات الاجتماعية، والتطلعات الجماعية من كل الأنواع، جزءاً فقط يُحْمَل إلى المسرح السياسي (المحلي، والوطني، وفوق الوطني)، ويُؤْخذ على أنه قضية ينبغي حلُّها أو، على الأقل، إدارتها. إنْ آلية انتقاءٍ تتمُّ. ولكن على أساس أية معايير؟.

المعيار الأول يحيل إلى تحديد **الاختصاصات القانونية** لمختلف السلطات القابلة لأنْ تشعر بأنها معنيَّة. ففي الدول البسيطة اللامركزية، لا يمكن مدُّ مفهوم الشؤون المحلية إلى ما لا نهاية. إنَّ آليات الإغلاق القانوني (الوصاية السابقة أو اللاحقة) تمنع الجماعات العامة من إعطاء نفسها الصلاحية للتدخل في أية مسألة كانت. ففي فرنسا، في فترة ما بين الحربين، رأت البلديات التي أرادت فتح محلات لتجارة التجزئة، بغية عرض حدٍ أدنى من المنتجات الأساسية على المستهلكين ذوي الموارد الضعيفة بسعر الكلفة،

(1) - J. Padioleau, L'État au concret, PUF, 1982, p. 25.
أنظر أيضاً: - R. Cobb, Ch. Elder, Participation in American Politics: The Dynamics of Agenda Building. Baltimore, The John Hopkins Press, 1975, p. 14.

أنَّ قراراتها ألغيت من قِبَل القاضي الاداري. وفي زمن أحْدَث، تمت أيضاً إدانة رؤساء البلديات الراغبين بتطبيق سياسة «إعادة توازن سكاني» في المدارس البلدية أو في مخصصات سكن ذوي الدخل المحدود. وعلى المستوى الأوروبي، كانت المعاهدات المؤسِّسة للسوق الأوروبية المشتركة تُحَدِّد ميادين اختصاص شكلت موضوعاً لتفسيرات واسعة. إلا أن مقاومات الدول قادت، هنا أو هناك، لوضع حدود لتدخل سلطات السوق المشتركة. وبالمقابل، فإن معيار الاختصاص القانوني هذا يُثْقل قليلاً على الحكّام، على الصعيد السياسي الوطني. فالسيادة، التي تؤمن عليها الأجهزة السياسية المنتخَبة، تأذن، بالفعل، بتسلُّم ذاتي للصلاحيات، من حيث المبدأ، وإلى حدٍ كبير جداً. ومع ذلك، فإن توزيع الاختصاصات بين مختلف الوزارات، والمؤسسات العامة، والمصالح الادارية الأخرى، يشكل عنصراً هاماً يحكم إجراء الوضع في المفكرة. وليس من قبيل اللامبالاة، بالفعل، أنْ تُعتبر قضية الهجرة أمراً متعلقاً بوزارة السكان أو بوزارة الداخلية.

أما المعيار الثاني فهو معيار **طبيعة القضية المطروحة**. إنَّ أية مسألة، بدون شك، لا تُعَدُّ سياسية من حيث الجوهر. فالبطالة في عهد لويس الخامس عشر، وحماية البيئة في عهد التصنيع الأوروبي لم تكن كذلك. وفي حين أنَّ حِدَّة هذه الظواهر كان يمكن أن تكون أعلى من حِدَّتها اليوم، فإنَّه لم يكن هناك أي تعبير لتسميتها سياسياً. إنَّ الخصائص التي تسهِّل أخذ قضية مجتمعية بالحسبان من قِبَل سلطة سياسية، ترتبط في الواقع بالتمثلات التي تولِّدها، في عالم معين من المعتقدات. إنه شعور، يتشاطره المعنيون أو ممثلوهم، بأن شيئاً ما «لا يسير على ما يرام»، وأن السلطات العامة تعمل لإيجاد علاج لهذا الوضع. وفي أوج عصر الدولة ـ الحامية، كان هناك، بشكل طبيعي، توسيع لهذه النزعة إلى الحدّ الأقصى؛ وبالعكس، اتجهت العودة القوية للعقيدة الليبرالية لكبح انبثاق هذا النمط من التمثلات.

ولكي تقوم السلطات العامة بأخذ المسألة بالحسبان، ينبغي أن تتحول إلى إشكالية بعبارات سياسية. ونقصد بذلك في المقام الأول سيرورات بناء دعم منظَّم. إنَّ الفاعلين الاجتماعيين «التمثيليين» يدركون ذلك، سواء تعلق الأمر بجامعي صراعات، أو جمعيات، أو نقابات أو، بالطبع، بمنتخَبين

منتمين للمعارضة أو للأكثرية. ويجب، في المقام الثاني، أن تكتسب حداً أدنى من الرؤية. أما درجة هذه الرؤية فيمكن أن تكون متغيرة جداً: تعبئة بسيطة للمتكلمين الرسميين المعنيين، أو توجُّه كثيف باتجاه الجمهور الكبير. ويجب أخيراً أن تُتَرْجَم القضية بلغة سياسية؛ وهذا بالخصوص ما يُسَمِّيه جان باديولو بإجراء «وضع البطاقة» الذي يكمن في تسمية الرهان بعبارات تجعله يبدو متعلقاً باختصاص السلطة العامة[1]. وهكذا وُضِعَت بطاقة «ديمقراطية التعليم» على القضية التي طرحها الطلب المتنامي على التعليم الجامعي، الذي اعتبرته طبقات اجتماعية أكثر فأكثر اتساعاً، في ذلك الحين، بأنه طريق الدخول الممكن والشرعي للارتقاء الاجتماعي.

أما المعيار الثالث، أخيراً، فهو **ميل الفاعلين السياسيين**، بالمعنى الدقيق للكلمة، للاستيلاء على السلطة الحاكمة، أو لاحتجازها[2]. وفي بعض الحالات، يكون هناك إجماع بين الأغلبية والمعارضة من أجل مناقشة سيرورة العمل وبدئها. إنَّ الأمر يتعلق بقضايا قد يؤدي رفض تحمُّل أعبائها، في لحظة معينة ومجتمع محدَّد، للإضرار بشرعية الممثلين. ففي الوقت الحاضر،

(1) أنظر حول هذه النقطة أيضاً:

- J. C. Thoenig in M. Grawitz, J. Leca, Traité de Science Politique, PUF, 1985, t. IV, p. 20 et s.

(2) يميز روجيه كوب، بشكل ملائم، بين ثلاثة نماذج من المفكرات المختلفة، وذلك بحسب مبادرة الفاعلين والاستراتيجية المُتَّبعة. 1 ـ **نموذج المبادرة الخارجية**، وفيه يكون الوضع في المفكرة، من مصدر خارجي، مفروضاً من قِبل منظمات غير رسمية، ويكون هناك انتقال من «مفكرة عامة» (تسلُّم الرأي) إلى «مفكرة شكلية» (إدراج في جدول أعمال المؤسَّسة). 2 ـ **نموذج التعبئة**. وفيه تكون المبادرة داخلية، ومقتصرة على الدوائر الحكومية، لكن الرغبة في البحث عن دعم لدى الرأي العام تتضمن تسجيلاً متزامناً تقريباً في «المفكرة العامة» و«المفكرة الشكلية». 3 ـ **نموذج المبادرة الداخلية**. وفيه يسعى المبادرون للوضع في المفكرة الشكلية، بشكل خاص، لتجنب أنْ تشكل المسألة المعالَجة موضوعاً لجدل عام. أنظر:

- R. Cobb, J. K. Ross, M. H. Ross, «Agenda Building as a Comparative Political Process», American Political Science Review, 1976, p. 127 - 128.

ـ ويوضح المؤلِّفون أن احتمال اللجوء لهذا النموذج أو ذاك يتأثر بأسلوب الوضع الطبقي الاجتماعي (المرجع السابق، ص. 137).

من غير المُتَصَوَّر بالنسبة للقيِّمين على الشؤون المحلية أنْ لا يكترثوا بإلغاء عدد هام من فرص العمل في مدينتهم، أو بالنسبة للحكومة أن تتجاهل بشكل مستمر حركة إضراب على الصعيد الوطني. وأحياناً يوجد هناك إجماع سلبي بين الأغلبية المعارضة بهدف منع وصول قضية صعبة، وحساسة أو مُفَجِّرة للمفكرة السياسية. وعموماً، يقوم هذا الإجماع على الخوف من انقسام ناخبيهم المتتالين من خلال العمْل على إبراز فوارق جديدة ذات نتائج لا يمكن التنبؤ بها. ويمكن أيضاً أن يتغذَّى من شعور العجز أو الخوف من وضع التوازنات الاقتصادية الكبرى قيد الاتهام.

في مثل هذه الشروط يمكن للأحزاب السياسية الهامشية أن تستولي على المواضيع التي تُرِكَت شاغرة[1] فنظراً لكونها لا تملك بالأصل رأس مال انتخابي هام، يكون لديها كل المصلحة في السعي لقلب اللعبة السياسية التي تجري في ملعب الكبار رأساً على عقب. وفي بعض الحالات، تصبح قوية بما فيه الكفايةِ لفرض قضية مجتمعية في صلب الجدل السياسي الذي كان يريد أن يُسْقِطَها. وهذا هو حال موضوع الهجرة بالنسبة لدعاية حزب لوبان التي تدور حول فكرة «الأفضلية القومية»، وكذلك حال موضوع حماية البيئة، التي يضعها الخضر في منظور معادٍ للصناعة. ولكن في الظروف الروتينية، تجري آلية انتقاء المواد الشرعية للمبادرة العامة، عبر «الشِجَار» الدائم الذي يقوم، في النظم الديمقراطية التعددية، بين الأغلبية والمعارضة. وحينذاك تكون هناك مجادلة حول تعريف الرهان نفسه، وأساس التدخل المحتمل. إنَّ مسألة التأميمات، ثم مسألة الخصخصة فُرِضَتا على المفكرة النسياسية بسبب قابليتهما لتركيز الفروق في المفاهيم الأيديولوجية بين اليسار وخصومه.

ب - مفهوم المرجعية (ب. موللر)

لتجسيد ما يقصده بهذا المفهوم، يأخذ مؤَلِّفنا المثال التالي. «إنَّ الاقتراحات التي يمكن طرحها في موضوع السياسة الصحيَّة ستخضع للتمثلات

---

(1) حول هذا المنطق الخاص بوضع «الأحزاب الدخيلة»، أنظر:

- Ph. Braud, Le jardin des délices démocratiques, Presses de la FNSP, 1992, p. 130 et s.

المُكَوَّنة حول وضع المرض في المجتمع الحديث (بعيداً عن صورة الحياة والموت) ووضع العاملين المُكَلَّفين بتنفيذ منظومات العلاج»[1].

إنَّ مرجعية سياسة عامة ما تكمن إذن، في المقام الأول، في مجموع الإدراكات، والمعايير، والقيم التي ستُبنى انطلاقاً منها القضية التي ينبغي معالجتها، وتُحَدِّد أُطر العمل الذي يمكن النظر له. وليس هناك من معارف شاملة حول معطيات مسألة ما غير تلك التي تقرر السلطات العامة التصدي لها. وفي مرحلة التحليل، تأتي المعلومات المتوفرة من عدد معين من الأقنية التي تشترط، على الفور، طريقة تحديد فقدان التوازنات التي ينبغي إعادتها، والتغيُّرات التي ينبغي إصطحابها أو تسهيلها. وهذه الأقنية هي المصادر الإحصائية، بالطبع، التي تضعها المصالح الإدارية أو المعاهد المتخصصة بناء على منطق خاص بها، ويرفع من قيمة قدرات المعالجة الرياضية؛ والتحقيقات الميدانية، واستشارات الخبراء الذين لديهم، بنظر الحكّام، سلطة شرعية على المادة التي يتعلق الأمر بها. وإلى جانب هذه الأقنية التي تعطي الأفضلية «للمعرفة العلمية»، هناك أقنية أخرى تنقل، بشكل مباشر أكثر، إنشغالات المجموعات الاجتماعية المعنية، وتوقعاتها ومتطلباتها. ولكي نأخذ ثانيةً بمثال الصحة العامة، نشير إلى المعلومات التي تقدمها المنظمات النقابية لمختلف فئات العاملين في ميدان العلاج، أو ـ لأنَّ الظاهرة تنمو ـ جمعيات الدفاع عن المنتفعين أو المرضى. وعلاوة على ذلك فإنَّ لدى أصحاب المختبرات والصناعيين المنتجين للأدوية، والصيادلة، ومدراء المشافي، بصفة أو بأخرى، وجهة نظر يريدون إظهار قيمتها، وتوضيحات إضافية يرغبون بإعطائها.

إنَّ هذه المعلومات بمجموعها ليست بالضرورة متضافرة: فهي ترفع من قيمة أحد أبعاد القضية، وتساهم في حجب مظاهر أخرى لها. ومن الوهم التفكير بأن من الممكن أن يُستخلص منها عرض «موضوعي»، وشامل، ومنسجم. إنَّ المعلومة المأخوذة بالحسبان تخضع بشكل واسع لقدرة كل طرف على فرض نفسه بشكل مؤسَّساتي في سيرورة التحليل والفحص: على

(1)
- P. Muller, Les politiques publiques, PUF, 1990, p. 43;
- B. Jobert, P. Muller, L'État en Action, PUF, 1987, p. 65 et s.

سبيل المثال، عبر ممثلين في داخل اللجان المتخصصة التي تساعد السلطة السياسية والادارية. وهي تخضع أيضاً «لملاءمتها»، أي لتوافقها مع ما هو *معلوم سابقاً، أو أيضاً مع ما لا يمكن التراجع عنه لأنَّ البرامج والاعتمادات* سبق أنْ استُخْدِمَت.

إنَّ مرجعية السياسية العامة هي أيضاً مجموع المعايير والقيم المقبولة في لحظة معينة. ففي موضوع الصحة، لا تُعَدُّ الفكرة القائلة بأنه يمكن أنْ يكون هناك طب بسرعتين (أو عدة سرعات!) بحسب قدرة الطلب على الوفاء بكلفته، شرعية لأنها تتضمن القبول باللامساواة أمام الموت. ولكن حتى لو كان هناك، على الصعيد العملي، تسويات عديدة مع هذه الحالة الذهنية، فإنَّ هذا الأمر ينبغي أنْ لا يُقال. بل إنَّه يجب أنْ يبقى «مكبوتاً» بتدابير تتجه لتقيم، في الظاهر على الأقل، حدّاً أدنى من المساواة في الوصول إلى المعالجات الموجودة. إنَّ هذه المعايير والقيم تلعب إذن دوراً في انتقاء المعلومات الجاهزة، وفي اختيار أساليب التدخل التي يمكن النظر إليها. وهي تُبَرِّر وتجعل من الممكن صدور الأحكام التي يُطلقها الفاعلون السياسيون، والتي بموجبها يُعَدُّ وضع ما أمراً «لا يمكن السماح به»، و«تستدعي قضية ما حلاً»، و«تتطلب أزمة ما تدخلاً». ولأنَّ المرض لم يَعُدْ يُنْظَر له اليوم كأمر حتمي غير قابل للعلاج (حكم قيمي + معرفة تقنية) أُطلق ظهور مرض جديد (السيدا) تدخلاً عاماً يتجه لتعبئة الوسائل الكفيلة بإيقافه.

وكما كتب بيار مولر، فإن مرجعية السياسة العامة تلعب إذن دوراً مزدوجاً: «إجراء فك رموز الواقع بفضل إبداع عاملين فكريِّين يسمحون بالتقليل من كثافة العالَم، وذلك من خلال تحديد نقاط إرتكاز جديدة للفِعْل، وإجراء فك رموز للواقع عبر تعريف أساليب عملياتية قابلة لتحديد برنامج العمل السياسي»[1].

ومرجعية السياسة العامة هي، في المقام الثاني، العلاقة التي تُبنى في التمثُّلات الفكرية بين قطاع يمكن التعرُّف عليه (على سبيل المثال، السيارات، الثقافة، تأهيل الشباب، الخ) والمجتمع الشامل (فرنسا كلها، أوروبا،

---

(1) - Pierre Muller, Les politiques publiques, PUF, 1990, p. 44.

الاقتصاد العالمي). إنَّ السياسة العامة هي دائماً قطاعية، لكن موضوعها إدارة «عدم تطابق» هذا القطاع مع بيئته: أي مع القطاعات الأخرى المستقلة عن المجتمع الشامل. فسياسة تأهيل الشباب تفترض قيام الدوائر القيادية بالتعرُّف، في آن واحد، على «الشباب» كمجموعة على حدة، وعلى «التأهيل» كمهمة نوعية خاصة. لكن هذه السياسة لا يمكن التفكير بها إلاّ في علاقتها مع ما يجري في قطاعات أخرى: البطالة في الصناعة، قابلية الجامعة لتجديد نفسها، الإنجازات العليا للنظام المدرسي، وجود أو غياب مؤسَّسات التكوين المستمر. وهكذا توجد تقاطعات قطاعية تكون، لكي تبدو «طبيعية»، مَبْنِيَّة اجتماعياً وسياسياً، ولو كان ذلك عبر سيرورة إنبثاق تدريجي للإدارات الوزارية كما نعرفها اليوم. إنَّ القطاعات والقطاعات الفرعية يمكن أن تتطور كما أظهر ذلك الظهور الحديث لسياسة البيئة، وما يوجد في داخلها من سياسات للماء، والفضلات، والإرث الطبيعي، والطاقات المتجددة، الخ. . .

إن السياسات المحلية تطرح قضية الترابط بين المجال والقطاع. ألا يعني العمل ضمن إطار تجمع حضري أو منطقة ما، قطع الصلة بمنطق قطاع بأسره، لأن هذا الأخير لن يدع نفسه ينغلق داخل حدود جغرافية ضيقة؟ وبالمقابل، فإنَّ هذا الأمر يؤدي لإعادة التقارب مع المواطنين. فكلما كانت مساحة الدائرة ووزنها السكاني ضعيفاً (بلدية زراعية، مدينة صغيرة. . .) كلما تلاشى المظهر «السياسي القطاعي» بالمعنى الحصري للكلمة، وتفوَّق الانشغال بالشمولية: الانفتاح، إبقاء السكان في البلاد، حماية التماسك الاجتماعي والتقاليد الخاصة. وفي هذا المستوى، لا يكون لدى رئيس البلدية الوسائل للقيام بسياسة تشغيل أو تأهيل، ولا حتى بسياسة ثقافية. وبالمقابل، فإن نموذجاً جديداً من الإدارة «المندمجة» يجعل من رؤساء بلديات جدُد الضامنين والمدافعين عن هذا المجال الذي يسعى للبقاء ككيان متماسك وحيّ[1].

(1) - Ph. Garraud, Profession: homme politique, L'Harmattan, 1989, p. 152.
- Y. Mény, «Les politiques des autorités locales», in Traité de Science politique, PUF, 1985, t. IV, p. 433.

«السلطة المحلية تكون (أحياناً) سمسار سياسة. إن دور المُجَمِّع هذا هو الذي يجعل من المنتخَبين المحليين مختصِّين في السمسرة الادارية والمونتاج المالي».

ثانياً - طرق التدخل العام

يتأثر الاستخدام الملموس للسياسة العامة بعدد من المعطيات: التحديد الدقيق للقضايا التي ستؤخذ على العاتق؛ الموارد الجاهزة بشكل طاقة بشرية، ومادية ومالية كامنة؛ سيناريوهات الحلول التي يمكن تصوُّرها؛ الفُرص التي تُقَدِّمها الظروف فيما يتعلق بلحظة التدخل. لقد تمّ اقتراح عدة مخططات تحليلية[1] سنشير من بينها إلى تحليلين كلاسيكيين.

أ - التحليل التسلسلي

تهدف هذه المقاربة لتقديم تقطيع مثالي - نموذجي لسيرورة الإعداد والتنفيذ. ولا يعني التمييز بين عدد معين من المراحل أو الفترات أنَّ هذا التسلسل أو الترتيب سيكون، بشكل ملموس، محترماً دائماً. لكنه يسمح بتوضيح الرؤية الإجمالية للعمليات المتعددة التي يمكن ربطها بالسيرورة. والتحليل التسلسلي الذي يُذْكَرَ عادة أكثر من غيره هو تحليل شارل جون الذي يرجع اليه كلُّ المؤلِّفين الفرنسيين.

- المرحلة الأولى هي مرحلة التعرُّف على القضية وتحديدها، باعتبارها تتعلق بالعمل الحكومي القادم. وفي هذه المرحلة يجري أولاً عمل إدراك. فالأحداث ينبغي أنْ تُسَجَّل، وتُقَرَّب من بعضها البعض، بحيث يصبح لها معنى في أنظار الفاعلين المسؤولين عن السياسة العامة المُسْتَخْدَمة. فعلى سبيل المثال، ستُحَلَّل أعمال التخريب ضد التجهيزات الجماعية، وظاهرة نمو جنوح الصغار، وصعوبات سير عمل المنظومة المدرسية، الخ... باعتبارها مؤشرات على «قلق الضواحي». وسيجري أيضاً عمل تنظيمي لبُنى التحليل والتأمل. أيُّ نمط من السلطات والمشاورات ستُقام؟ مَنِ الذي سيُدعى ليعطي فيها رأيه، وللجلوس فيها بصفة دائمة، ويُعَيَّن كمسؤول عن دراسةٍ موجَّهة

(1) من أجل عرض شامل، وإنْ كان قديماً، أنظر في:
- M. Grawitz, J. Leca, Traité de science politique
المذكور سابقاً، إسهامات J.C. Thoenig (ص: 17 وما بعدها) وY.Mény (ص: 423 وما بعدها). وأنظر أيضاً في العدد الخاص من مجلة L'Année sociologique، 1990، المجلد 1 - بعنوان «السياسات العامة» (Les politiques publiques)، إسهام:
- Patrick Duran: Pour une approche raisonnée des politiques publiques.

لإنارة السلطات العامة؟ إنّ الحلول المُقدَّمة في هذه المرحلة تخضع للتوجُّه المستقبلي للسيرورة[1].

ـ المرحلة الثانية هي مرحلة دراسة واختيار الحلول التي يمكن تصوُّرها. فالخبراء يعملون وفق عدة سيناريوهات، ويُقَوِّمون النتائج المنتظَرة، والإكراهات التي ينبغي مراعاتها، والتكاليف التي ينبغي توقُّعها. وتقدِّر «السياسات» قابلية القبول الاجتماعي لهذه الحلول، أي مدى الدعم الذي يمكن لكل حلٍ مُقْتَرَح أنْ يحصل عليه، والمقاومة التي يمكن أنْ يثيرها. وهي تتوقع، في الواقع، نموذجين من الأوضاع: الطريقة التي يمكن للمشروع النهائي أنْ يُستقبل بها لدى سلطات القرار السياسي (ولاسيما لدى الجمعيات التشريعية)، وردود الفعل التي يمكن أنْ يثيرها لدى الرأي العام (العرض المُقَدَّم من قِبل وسائل الإعلام)، رضى أو إستياء الأطراف المعنية بالمشروع بشكل مباشر أو غير مباشر).

ـ المرحلة الثالثة هي مرحلة وضع القرارات المتخذة موضع التنفيذ. وهي تفترض أنْ توضع تحت تصرف المسؤولين عن التنفيذ، الوسائل المالية، والدوائر الادارية وكل التجهيزات التقنية الضرورية. لكنها تجرُّ معها أيضاً شكوكاً أو صعوبات في التفسير تتيح المجال لإصدار توجيهات إضافية. ولا يُستبعد أبداً بمناسبة العقبات المُصَادَفة في الميدان، أو بسبب التفسيرات المعطاة، أن يكون هناك تحولٌ محسوسٌ في اتجاه النوايا والقرارات المُتَبَنَّاة. بل على العكسِ تماماً. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة المُعْلَنة لا تستبعد وجود سياسة أُخرى، كامنة ومقصودة في آن واحد، وتنجم عن الآثار،

(1) عندما أرادت حكومة الجبهة الشعبية، في تشرين الأول 1936، البدء بتفكير مشترك مع المحترفين حول إصلاح المصارف والاعتماد، سعت لجنة فرعية، أُحدِثَت في مجلس النواب في 23 تشرين الثاني، لإجراء تحقيق في أوساط أصحاب المصارف الذين قاطعوها. وبالمقابل، شارك هؤلاء في أعمال لجنة منافسة أنشأها المجلس الوطني للاقتصاد؛ وكان أعضاؤها بشكل مكثف، بالفعل، ممثلين لمنظمات مهنية غير مأجورة. وكان لدى المصارف الخاصة، في ذلك الحين، الكثير مما يخشونه من نتائج اللجنة البرلمانية، لكنهم كانوا يخشون قليلاً جداً النتائج التي توصلت لها لجنة «البرلمان الاقتصادي» الفرنسي. حول هذه النقطة، أنظر:

- Claire Andrieu, La banque sous l'occupation, Presses FNSP, 1990, p. 43 et s.

المُنْتَظَرة ولكن غير المُعْتَرَف بها، لمجموع التدابير المُتَّخَذَة. وهذا هو المثال الكلاسيكي لسياسات التجديد الحضرية التي يقوم بها رؤساء بلديات المدن بأمل تحويل اتجاه البنية الانتخابية في الأحياء التي تُعاد هيكلتها لصالحهم.

ـ المرحلة الرابعة هي مرحلة التقويم. ففي مؤلَّفه المُخَصَّص لتنوّع الطرق التي يمكن تصوُّرها، يُرَكِّز أريك مونيه على تطور المعايير المأخوذ بها[1]. لقد كان التحليل الكلاسيكي يكتفي بمقارنة النتائج التي تمَّ الحصول عليها بالأهداف المُعْلَنَة أصلاً. وبقيامه بذلك، كان لا يأخذ بالحسبان عنصرين أساسيين. الأول هو أن النوايا المُعْلَنَة لا تكون كلها مُهَيَّأة لأنْ تكون متبوعة بآثار: فالسلطة العامة يمكن أنْ تتمنى الاكتفاء بإعلان رغبة (أثر الإعلان) في حين أنَّ الأمنيات المقصودة يمكن، بالعكس، ألاّ تكون صريحة أبداً. والثاني أنَّ هناك دائماً عملية «إنحراف»، بمعنى أنَّ إعادة صياغة متتالية للأهداف تجري أثناء العمليات التنفيذية، وتؤخذ فيها بالحسبان ردود الفعل والمقاومات الميدانية.

ـ إنَّ التحليل التقليدي لا ينظر أيضاً بشكل منهجي، للعلاقة بين فائدة الأهداف التي تمَّ بلوغها، وكلفة الوسائل المبذولة في سبيلها. وبما أن الأمر يتعلق بالادارات، فإن من غير السهل، بدون شك، تحديد الكلفة الدقيقة لعملية ما بالأرقام، والمردود الفعلي لدائرة معينة، والانتاجية الوسطى لوكيل مُحَدَّد. كما أن من الأصعب أيضاً تقويم الفوائد الاجتماعية من سياسة ثقافية، أو من إعادة الأمن لأحياء المدن. ومع ذلك فإن وضع مقاربات إدارية منطقية (الحساب الأمثل للوسائل المُسْتَعْمَلة) ونمو المؤشرات الكمية المُصَفَّاة حوَّلا بعمق طريقة النظر للتقويم. فرهاناته أصبحت بالفعل كبيرة بسبب اتساع الوسائل المُسْتَخْدَمة من قِبل الدولة، والجماعات المحلية والمؤسسات العامة.

---

(1) أنظر:

- Eric Monnier, L'évaluation de l'action des pouvoirs publics, Économica, 1987.
- J.P. Nioche et R. Poinsard, L'évaluation des politiques publiques, Économica, 1984.
- P. Duran, E. Monnier, Le développement de l'évaluation en France. Nécessités techniques et exigences politiques, Revue française de science politique, 1992, P. 235 et s.

وإذا لم يكن من المؤكَّد أبداً أن تكون النتائج المُحَقَّقة من قِبل سلطة سياسية كافية لتضمن لها رقابة جيدة على الجسم الانتخابي، فإن الوزن الضخم للاقتطاعات الالزامية المأخوذة من الناتج الفردي القائم يستبعد اليوم، بالمقابل، أنْ لا يُكْتَرَث «بإنتاجية» استعمالاتها، في بيئة قومية ودولية يُعَدُّ مطلب القدرة على المنافسة أكثر ضغطاً باستمرار.

ـ أما المرحلة الخامسة، والأخيرة، في مخطط جونز، فهي مرحلة إقفال البرنامج. وهو يتدخل لأنّ القضية حُلَّت، أو ببساطة لأن السلطة العامة أنجزت استعمال الاعتمادات المخصصة للبرنامج. ويتبع ذلك إعادة توجيه الوسائل الادارية والبشرية نحو أهداف أُخرى أو، في بعض الحالات النادرة، حلِّ البنية الادارية المكلَّفة بالسياسة المُنَفَّذة. وهذا ما جرى في حالة بعض المدن الجديدة، مثل: سيرجي بونتواز، إيڤري، ايل دابو... فعندما بلغت هذه المدن تدريجياً نضجها من الناحية السكانية، حَوِّلَت إلى بلديات كاملة الحقوق، وتمَّ إلغاء المؤَسَّسة العامة المسؤولة عن مشروع تطويرها.

إنَّ هذا المخطط يُعَدُّ مثالياً ـ نموذجياً، بمعنى أنه يمكن، على الصعيد العملي، أن يكون من الصعب التعرُّف على بعض المراحل، بل يمكن أن يكون بعضها غائباً. ونشير أيضاً إلى أن جونز لا يعزل المرحلة التي ستكون مرحلة القرار بالمعنى الدقيق للكلمة. ففي رؤيته لهذه العمليات، هناك بالفعل قرارات، سياسية أو غير سياسية، تُتَّخذ طوال هذا التعاقب التسلسلي المترابط.

ب ـ التحليل الاستراتيجي

ما هو هامش الحساب والاختيار الذي تمتلكه السلطات العامة الراغبة في دفع سيرورة التدخل؟ من الواضح، لأسباب عديدة، أن هذه السلطات لا تجد نفسها أبداً أمام صفحة بيضاء. فالتصرف يعني التحيُّز في نسيج اجتماعي تخترقه منافسات المصالح، وصراعات المبررات العقلانية، وتطلعات لا يمكن أن تتوافق عفوياً. إنَّ هناك إذن مقاومات ينبغي توقعها، وبعضها لا يمكن التغلب عليه بسبب الموارد السياسية التي يمكن لبعض الأطراف تعبئتها. وعلاوة على ذلك، فإن التدخل العام يخضع لإكراهات مؤسَّساتية (توزيع

الاختصاصات بين الدولة والجماعات المحلية) تُضاف إليها إكراهات مالية، وتقنية، وقانونية (احترام الحقوق المكتسبة، واستمرار الخدمة العامة).

إنَّ السياسة العامة الجديدة تنبثق إذن في مجال اختيارٍ ضيقٍ إلى حدٍ ما. وهذا المظهر سُلِّطَ عليه الضوء بقوة في النموذج الكلاسيكي لشارل ليندبلوم، المُسَمَّى «بالتدرُّجي»[1]. فهو يرى أن عمل السلطات العامة، في المجتمعات الحديثة الشديدة التمايز، هو أساساً **عمل هامشي**. فالسياسات المُتَّبعة سابقاً نادراً ما تُلغى كلياً. وهي تشكل بالعكس قاعدة انطلاق، مقبولة إلى حدٍ ما، لانعطاف أو تغيير أو تنشيط أو إبطاء. ويُعَدُّ مثال موازنة الدولة مثالاً ساطعاً لأن الأمر يتعلق فيها، بنسبة تزيد عن 90%، بإنفاقات مُتَجَدِّدة بالضرورة، إما لأسباب قانونية (عقود مُوَقَّعة، أوضاع مُؤَسَّسة لحقوق، غياب الأثر الرجعي) أو لأسباب اقتصادية (مراعاة التوازنات الكبرى). فالحاضر يكون دائماً مرهوناً بالاتجاهات الثقيلة الموروثة عن الماضي، والتي لا يمكن لأحد، في الواقع، السيطرة عليها[2].

إن التحليل الاستراتيجي، بعبارات الكلفة (السياسية)، والدعم، يسمح أولاً بفهم العوامل المُطْلِقَة لسياسة قطاعية ما، والانعكاسات التي تخضع لها أثناء التطبيق، بشكل أفضل. ولإظهار هذا الأمر وضع كوب وإلدر جدولاً بالأوضاع الأربعة التالية[3].

ـ في الوضع الأول: تكون السياسة العامة الموضوعة قيد التنفيذ، في الواقع، عبارة عن ترتيب مطلوب من قِبَل مجموعة إجتماعية. فمجموعات المصالح نجحت في الحصول على تدخل السلطات المختصة لأنها عرفت كيف تخلق علاقة قوى مواتية لها: إما لأنها كانت تمتلك موارد سياسية فعَّالة

---

(1) - Charles Lindblom, The Policy Making Process, Englewood Cliffs, Prentice Hall, 1968.

(2) ومن هنا تنبع الاستمرارية المفاجئة في السياسات العامة القطاعية، بالرغم من التغيرات السياسية الجذرية. من 1936 إلى 1947، في ميدان الاعتماد (أنظر: C. Andrieu ـ المرجع السابق ذكره ـ ص: 284)، ومن 1973 إلى 1985، في ميدان الاتصالات (B. Jobert, P. Muller, PUF, 1987, p. 115 et s.).

(3) - Participation in American Politics, The John Hopkins Press, 1975, p. 103 et s.

بشكل خاص في لحظة ملائمة، وإما لأنها كانت تحدّد موقعها ضمن منطق إجمالي خاص بمساومة متقابلة للدعم.

ـ في الوضع الثاني: تتم المبادرة لاتخاذ السياسة العامة على إثر وعي الفاعلين السياسيين بأنَّ لديهم فائدة (مشروعة) يجنونها منها. فهم يستغلون أو يضخمون قضية ما في حين يكون الجمهور المعني بالأمر معتصماً بموقف عدم انتظار. وهذه هي، على سبيل المثال، ظاهرة الاهتمام السابق للانتخابات.

ـ في الوضع الثالث: تكون السياسة العامة نتاج ردّ فعل تفرضه الظروف. فالفضيحة التي تسبّبها دائرة استخبارات قد تؤدي لإعادة تنظيمها أو إلغائها.

ـ في الوضع الرابع: يتبنى القادة السياسيون قضية ذات فائدة عامة في حين لا يكون لديهم، بالضرورة، فائدة مباشرة يجنونها منها. ويكونوا خائفين مِنْ أنْ تثير الكثير من المقاومات والاستياء. والمثال الأوضح لهذا الوضع يتجلّى في سياسات التقشف المالي أو النقدي.

وفي كل هذه الحالات تلعب العوامل الظرفية، والاستعداد لتقديم العملية التقريرية بشكلٍ مواتٍ، والسلطة والصلاحية اللتين يتمتع بهما القادة، دوراً هاماً جداً في بناء البيئة السياسية المواتية للإنجاز الجيد للعمل الذي شُرِعَ به.

لقد اقترح جان باديولو، وهو بصدد تقديم عرض منهجي لتحليل التكاليف/ الفوائد (السياسية) تحليلاً لأساليب السياسات العامة يدمج، في آن واحد، بين عامل الزمن وعامل مستوى الادراك لدى أولئك الذين يعانون منها أو يجنون منها مزايا. ويحصل غالباً، على سبيل المثال، ألاَّ تحمل سياسة إعادة هيكلة اقتصادية ثماراً قَيِّمَة إلاَّ على المدى المتوسط، في حين تكون تكاليفها الاجتماعية (تخفيض فرص العمل) واضحة في المدى القصير. ويكون مثل هذا التفاوت مصدراً لضعف سياسي. إنَّ السياسة المالية القائمة بشكل خاص على الحدّ من الاستهلاك (المؤلِم أقل من الضريبة على الدخل) تُقَلِّل من التكاليف الواضحة للتدخل بأنظار العديد من الخاضعين لها، بل تحجبها كلياً. وهكذا يمكن لفوائد وتكاليف السياسة العامة أن تكون «مُكَثَّفة»

أو «متفشية»، أي أن تمسّ بشكل واضح فئات من الأشخاص يمكن التعرّف عليهم جيداً، أو أنْ تنتشر، بالعكس، لدى طبقات أوسع، وفي مستوى إدراكات أضعف. ويقاطع جان باديولو بين هاتين الفئتين من الثوابت، ويلخّصهما في الجدول التركيبي التالي(1).

تأثير حساب التكاليف / الفوائد السياسية

علاقات: سلطات تنظيمية/ خاضعين لها	نموذج 1 فوائد مكثفة تكاليف متفشية	نموذج 2 فوائد مكثفة تكاليف مكثفة	نموذج 3 فوائد متفشية تكاليف مكثفة	نموذج 4 فوائد متفشية تكاليف متفشية
درجة التأسيس	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	ضعيفة
نموذج/ أسلوب	مفاوضة كتمان	تحكيم عرض عام	سلطة عرض عام	رضى كتمان/ معارضة
بدء التنفيذ	تعاون	علاقات قوة	صراعات	رضى
احتمال النجاح	قوي	متوسط	غير مؤكد	قوي

(1) - Jean Padioleau, L'État au concret, PUF, 1982, p. 90.

الفصل العاشر

وصف الواقع أم بناؤه؟

يدفع الطابع الدنيوي لفرعٍ علمي ما لاعتناق الوهم العفوي القائل بأن المعرفة ستكون صورة للواقعَ. ولهذا يماثل علم الاجتماع السياسي، والتاريخ، والفيزياء وعلم الأحياء بين الوقائع والسيرورات التي تختفي عن أنظار عامة الناس، ويكتشفها **كما هي**(1). وتُعَدُّ هذه النظرة للأشياء خاطئة، لأن إحدى خصائص الخطاب العلمي تكمن، بدقة، في قيامه بالتفكير في شروط إنتاجه نفسها. أما طموحه لتوضيح موضوعٍ ما فيتطلب بالفعل أنْ يتم الشك، على الأقل، بأنظمة تشويه النظرة للموضوعَ (أو إكتشافها). وفي فرعٍ، مثل علم السياسة، الذي **يبدو** ميدان الملاحظة فيه في متناول الجميع، بفضَل وسائل الإعلام التي تُلقي في كل يوم بمعلومات غزيرة، تُعَدُّ ضرورة الكشف عن الآليات المُنْتِجة للأوهام أمراً ملحّاً بشكل خاص. وهي تُشَكِّل، حين تؤخذ على محمل الجدّ، محوراً أساسياً لهذا العلم الاجتماعي.

بعد الإشارة لبعض هذه الآليات، سنسعى لإعطاء عناصر جواب على السؤال المركزي لعلم الاجتماع السياسي: ماذا يعني «فهم» الظاهرة السياسية؟

---

(1) يُرْجِع ا. جيدينز «اللأمن الوجودي» هذا التطلع للاعتقاد بأنَّ العالَمَ الطبيعي والعالَم الاجتماعي هنا كما يَظهران.

- A. Giddens, La constiution de la société, Trad. PUF, 1987, p. 443.

الفقرة الأولى

انحرافات اللغة والمنهج

مثل كل فرع علمي، ينتج علم الاجتماع السياسي مفهوماً لعرض الاكتشافات الجارية. ويعني هذا الأمر ترجمة حساسة، في معجم ملائم، للنتائج المكتسبة، انطلاقاً من مناهج وتقنيات تحقيق مُحَدَّدة. والواقع أن «الترجمة»، وضبط «المناهج الصالحة»، لا يجريا بسهولة. ولهذا السبب ينبغي دائماً على الباحثين الحقيقيين أن يحتفظوا بموقفِ يقظةٍ إبيستمولوجية؛ فالنظرية النقدية يجب ألاَّ تنفصل عن مراحل البحث الأخرى، لكي تكون مثمرة بشكل حقيقي[1].

أولاً ـ حقيقة الواقع في الخطاب العلمي

شدَّت الأعمال حول اللغة والاتصال، المنشورة منذ عشرين سنة، الانتباه لاستحالة نقل المعلومات مُحَرَّرة من أي تشويش. ومن المفيد التذكير ببعض هذه النتائج، عندما تبدو ملائمة خصوصاً لعلم الاجتماع السياسي؛ لكن يجب أيضاً تناول الصعوبات الخاصة بهذا الفرع العلمي؛ وسيكون من المناسب خصوصاً تحديد موقعه بالنسبة للمأزق النظري الذي يثيره ما يُسَمَّى «بالبنائية».

أ ـ ديناميات اللغة وإكراهاتها

سنكتفي بالاشارة لأربع قضايا هامة بشكل خاص.

---

(1) يسمح الموقف المعاكس بنتائج سهلة. فالتخصص في «نقد الـ ...» يعني طرح النفس كمراقب لنواقص بحثٍ سبق للباحثين الحقيقيين أن عَلِموا أنّه غير كافٍ.

1 ـ الشروط المؤَسَّساتية للاستقبال. إنَّ الانتاج العلمي ـ على سبيل المثال مؤَلَّف عن الأحزاب السياسية ـ لا يمكن أنْ يُفْهَم من دون الرجوع إلى ميدان فكري، أي إلى مجال مبني تتجابه فيه النظريات المزوَّدة بسلطة غير متساوية، والمطبوعة بشكل متنوع بخاتم الشرعية. كذلك فإنَّ معنى نص دستوري بسيط: «الأحزاب تساهم في تشكيل الارادة العامة» لا يتبلور إلاّ في سياق مُحَدَّد؛ في حين أنه سيتكثف خارجه بحيث يصبح غير قابل للفهم. على هذا الأساس يكون لدى الأستاذ، وهو يُعَبِّر عن آرائه أمام الطلاب، وقائد الحزب، وهو يتصدى للقضية نفسها مع المناضلين، كلٌ في الوضع الناشئ، أفضل الحظوظ في العمل على تغليب تفسيره الجيد للقضية المطروقة. وفي الحالتين، يُلاحَظ أثر سلطة المتكلم، المرتبطة بوضعه، والخضوع الفكري والسياسي والنفسي للمستمعين[1]. لكنَّ العوامل المكوِّنة للسلطة العلمية ليست، بالطبع، هي نفسها العوامل المكوِّنة لسلطة القائد السياسي، جزئياً على الأقل. ففي الحالة الأولى، ستوضع النبرة على المعرفة (وفرة الأعمال الجادة على سبيل المثال)، والشهرة داخل جماعة العلماء، وكذلك على الاستعداد لذكر مناهج التحقيق المُعْتَرف بها قانونياً (تحقيقات ميدانية، عمل أرشيف. . .). كما أن خضوع المتلقي يرتبط بالضعف النسبي لمعارفه التقنية، وبتبعية وضعه. فالاستاذ الجامعي الذي يدافع عن فكرة له في ندوةٍ أمام أقرانه، الذين قد يكونون خصوماً له، سيكون لديه صعوبات أكثر في تغليب وجهة نظره مما لو كان أمام طلابه. وبالفعل، فإن الرقابة المؤَسَّساتية، السهلة أو الصعبة، للخطب المتناقضة حول نفس الموضوع هي عنصر أساسي في النهضة العلمية. وبعبارات أخرى، فإن الآثار السلطوية من النمط المؤَسَّساتي أو التابع، تتدخل باستمرار من أجل حرف الجدل الفكري، بالمعنى الدقيق للكلمة، وإنكار هذه الآثار يساهم أكثر في تفاقمها[2].

2 ـ قضية الملاءمة. يكون للاقتراح، بالمعنى الذي يعطيه فستينغر،

(1) هذه الظواهر يمكن أن تولِّد استراتيجيات استشهاد مؤسفة، في العلوم الاجتماعية، يتكاثر فيها الرجوع لمؤلَّفات قابلة قليلاً للاستعمال، أو غنية جداً بالتحاليل والصيغ المُسْتَعارة.

(2) حول هذه القضية في العلوم الدقيقة، أنظر:

- Bruno Latour, La science en action, La découverte, 1989, p. 49 et s.

مُنَظِّر الاتصال، لهذه الكلمة، حظوظ أكثر بأنْ يكون مقبولاً، ويعتبر صحيحاً من قِبل المُرْسَل إليه، كلما كان مريحاً للمعتقدات التي يتمسك بها الشخص المعني بشكل خاص؛ أو كلما كان يسير بالاتجاه نفسه الذي تسير به المقترحات الصادرة عن سلطات أُخرى تُعْتَبَر، بنظره، شرعية. إنَّ تفسير النص الدستوري المذكور سابقاً حول الأحزاب وتشكيل الارادة العامة، كان، في الوقت الذي ينكر فيه وجود الارادة العامة، يفترض منذ عدة عقود من السنين، وجود برهنة صارمة بشكل خاص لأنها كانت تصدم، في آن واحد، اعتقاداً مدنياً، ورأيَ أغلبية الفلاسفة السياسيين، أو فقهاء القانون الدستوري. أما اليوم، فإنَّ تأكيد الاقتراح نفسه يمكن أنْ يُعْتبر مُثْبَتاً لمجرد إعلانه من قِبَل سلطة شرعية (علمية).

إنَّ ملاءمة التمثُّل العلمي للحقيقة يمكن أنْ تُفْهَم بمعنى آخر، هو المعنى الذي يأخذ به دان سبربر[1]. فالنظرية العلمية، مثلها مثل الاقتراح البسيط، تكون ملائمة أكثر كلما أدَّت لدى المُرْسَلَة له إلى ظهور حدٍ أقصى من الآثار الإدراكية مقابل حدٍ أدنى من الجهد. وبعبارات أخرى، فإنها تلك التي تعالج أكبر قدر من المعلومات، وتقدم أكبر قدر من التفسيرات المثمرة من دون أن تثير الكثير من قضايا التعارض مع التعاليم المكتسبة من خلال الملاحظة، والتجربة وتكوين المفاهيم. وهي تنتج، بالفعل، الحد الأدنى من التكاليف بالنسبة للباحثين الامتثاليين، والحد الأدنى من المخاطر بالنسبة لأولئك الذين يستهِلُّون عملهم في ميدان تسيطر عليه ظواهر السلطة، وأخيراً الحد الأدنى من بطلان المعارف المكتسبة بالنسبة للعلماء المختصين، أو الذين بلغوا نهاية مدة خدمتهم.

وتقود اعتبارات أُخرى أيضاً لإضفاء طابع نسبي على العلاقة مع ما هو حقيقي في كل نظرية علمية (بما في ذلك العلوم الدقيقة، حتى وإنْ كانت

(1) - Dan Sperber, D. Wilson, La pertinence: Communication et cognition, Trad. Ed. de Minuit, 1989.

- من أجل عرض سهل المنال، أنظر:

- D. Wilson, D. Sperber, Resssemblance et communication, in D. Andler (Dir.), Introduction aux sciences cognitives, Gallimard, 1992, p. 228 et s.

العوامل ذات الطابع الخارجي، في هذه العلوم، والمشار إليها فيما بعد، تلعب بدون شك دوراً أقل من الدور الذي تلعبه في العلوم الاجتماعية). إنَّ النظرية تستند دائماً، وكما أشار لذلك كوهن[1]، إلى مثال نموذجي، أي إلى مجموعة فرضيات مُسْبَقة لا بد منها لانبثاقها ونموها، من دون أن يكون من الممكن البرهنة عليها، أو أن تكون واعية أحياناً. والثورات العلمية هي عبارة عن تغيُّرات في الأمثلة النموذجية، أو تعديل من منظومة الأسئلة و (أو) انقلاب في المفاهيم والمعجم المُسْتَعْمَل. وعلى صعيد علم الاجتماع الانتخابي، من المفيد ملاحظة التعاقب (والتكرار) القائم منذ خمسين عاماً، في النماذج الحاضرة من المقاربات، التي تستخدم عبارات الطبقة الاجتماعية، ونظريات الناخب العقلاني، والتحليلات البيئية، والتفسيرات النفسية ـ الاجتماعية، الخ. وهذه النماذج المتعاقبة تعدِّل مفهومَ ما سيبدو «ملائماً».

3 ـ **الخضوع لبناءات اللغة.** إنَّ الوقائع التي تعبئ الباحث في العلوم الاجتماعية لا يمكن بلوغها بسهولة في معظم الأوضاع إلاَّ عبر اللغة والتمثلات المبنية اجتماعياً. وهذه هي الأطروحة التي كان جورج سيمّل قد قال بها[2]. ففهمنا للحقائق الاجتماعية، كما يلاحظ، لا يقوم على إدراك مباشر للوقائع. كما أنَّ طابعها المادي، أو بالأحرى مجموع العقلانيات الجزئية للفاعلين الفرديين، لا يمكننا بلوغها بسهولة مباشرةً. وما نُسَمِّيه «واقعاً» يبدو، في الحقيقة، نتاج سيرورة إعادة بناءٍ عبر لغة الشخص الذي يُدَوِّنه: باحث مُحَقِّق، صحفي، إحصائي، مُدَوِّن أخبار، إلخ.

ولإيضاح هذه الفكرة سنأخذ مثال الانقلاب. فشهود العيان لا يرون إلاَّ بعض الإشارات المجزَّأة: هنا دبابتان عند مدخل شارع، وهناك مسلحون يجتاحون مكتباً رسمياً، وفي مكان آخر تَغَيُّر في مُقَدِّم برامج التلفزة، وعزف موسيقى عسكرية فجأة... وبعض الأفراد الذين كانوا مُدَلَّلين بالأمس، يُقَيَّدون بالأغلال أو يُدْعَوْن، بلطف ولكن بحزم، لمغادرة البلاد إلى جهة

(1) - Kuhn, La structure des révolutions scientifiques, (1962), Trad. Flammarion, 1972.

(2) - Georg Simmel, Problèmes de la philosophie de l'histoire (1982), Trad. Boudon, PUF, 1984.

مجهولة. إنَّ مفهوم الانقلاب هو الذي يعطي معنىً وتماسكاً لهذه الأحداث المبعثرة. لكن هذا الانقلاب نفسه له قصة. فهو يوقظ مفاهيم تختلف بحسب البلاد، والثقافات، والقناعات الديمقراطية المشتركة.

وإذا لم يكن الباحث شاهداً مباشراً، وهذا ما يُلاحظ في كل الحالات تقريباً، فإنه سيعمل إذن حصراً بناءً على قصصٍ شفهية أو خطية. وينجم عن ذلك خضوع مزدوج. فالحدث غير المُسَجَّل في مصادر المحفوظات هو لا حدث، تماماً كالواقعة غير المعالجة حالياً بواسطة وسائل الإعلام. وهكذا فإن عمل المؤرِّخ يكون مشروطاً للغاية بوجود مختلف المصادر المكتوبة، وطبيعتها، وبالاختيارات التي يجريها المؤلِّفون لهذه المصادر التي يمكن الوصول إليها. كذلك فإن مُحَلِّل الأحداث الجارية يخضع لصمت أو ليقظة وكالات الصحافة الدولية التي تُغَطِّي بشكل متفاوت البلاد والمجموعات الاجتماعية. وهناك ما هو أكثر: فالواقعة لا توجد إلاَّ عبر مصطلح ورموز قصصية مُحَدَّدة ثقافياً. فعبارة «دسائس الامبريالية...» كان لها معنى لدى سكان الاتحاد السوفياتي والعالم الثالث حتى أواخر سنوات السبعينات؛ ولكن ما هو وضعها الآن؟ لقد استخلص بول فيرابند، وهو يفكر بالعلوم الفيزيائية النتيجة الغريبة التالية: «إنَّ أية نظرية لم تكن أبداً متفقة مع كل الوقائع التي تُطَبَّق عليها، ومع ذلك فإنَّ النظرية ليست هي دائماً التي تكون مخالفة. إنَّ الوقائع نفسها تتكون من خلال أيديولوجيات أقدم؛ والانقطاع بين الوقائع والنظريات يمكن أن يكون علامة تقدم»[1].

4 ـ **استقلالية المواد اللغوية**. مهما كانت صياغة عالِم السياسة للمفاهيم التي يستعملها دقيقة، فإنها تولِّد بنفسها انحرافات في فهم «الواقع». فالكلمة التي تُسَمِّي ليست الشيء المُسَمَّى؛ ووجود الكلمة لا يتضمن بالضرورة وجود الشيء. فالديمقراطية، على سبيل المثال، تُعَرَّف بأنها حكم الشعب بالشعب ومن أجل الشعب. وإذا كان التفكير يسمح بسهولة بفهم هذا التناقض، فإن مقولات اللغة (مصطلحات، مفاهيم، تصوُّرات) تحتفظ، في التطبيق، باتجاه مؤسف للاستقلال الذاتي. وتنجم عن هذا الواقع نتيجتان هامتان على الأقل:

(1) - P. Feyerabend, Contre la méthode, Trad. Seuil, 1979, p. 55.

الأولى، خلق أوهام ثبات. فكلمة: فرنسا، فرنسيين، تنطبق على تعيين وقائع تعود للحاضر والماضي على حدٍ سواء: ولكن هل الأمر يتعلق بنفس البلاد، ونفس السكان؟ ففي كثير من النواحي، أعاد التصنيع، وتوسُع المدن بقوة تشكيل المناظر، وأساليب الحياة، والقيم منذ القرن السابع عشر، بحيث نشك بالمدى الذي قد يشعر به فرنسيو قرن لويس الرابع عشر، بأنهم غرباء في فرنسا المعاصرة. إنَّ الدالَّ يمحي الفوارق، ويخلق عفوياً الشعور بالتشابه. وبنفس ترتيب الأفكار، نلاحظ إلى أي مدى تنزع مفاهيم، شرعية تماماً من وجهة نظر ما، إلى مقارنات لاشرعية من وجهات نظر أخرى. فالدولة، على سبيل المثال، عندما تُعَرَّف بأنها مجتمع منظَّم قانونياً، وشخص من أشخاص القانون الدولي، تضم في نفس الفئة التحليلية الولايات المتحدة وغواتيمالا، واليابان وجزر ساموا. وإذا كانت المقارنة غير مُبَرَّرة من وجهة النظر الدقيقة لمقدمات التعريف المنطقية، فإنها تنزع مع ذلك إلى مقارنات مزعومة في كثير من المستويات الأخرى: انتاج الحق، ممارسة القهر، أسلوب الحكم، ممارسة الحريات العامة، سيرورات التعبئة السياسية، منظومات تبرير شرعية السلطة، الخ. وهذا الأمر لا يتضمن وجوب التخلِّي عن هذا المفهوم. إلا أنه ينبغي حينئذٍ أن يُستبعد من اللغة العلمية كثير من العبارات الأخرى التي تطرح قضايا مشابهة: كالحزب السياسي، الادارة العامة، مجموعة المصالح، إلخ. . . وحينئذٍ قد يصبح الاتصال أمراً مستحيلاً. ولهذا ينبغي، ببساطة، وعي أخطار التجاوزات خارج نواة التماسك التي تبرِّر بناء مفهوم مُحَدَّد.

ـ وتخلق استقلالية اللغة بالنسبة للواقع أوهامَ تشابهٍ أيضاً. ونعني بذلك التقليل، عفوياً، من قيمة تعدّد معاني الكلمة، أو الاقتراح(1) أو المؤَلَّف. فالمؤَلِّف، كما كتب بارث، لا يُنتج إلاّ «افتراضات معنى». وهذه الظاهرة تعمل حتى في اللغة العلمية بالرغم من الانتباه الكبير الذي يتم إيلاؤه لقضية

(1) «من المعروف جيداً أنّ البنية اللغوية لبيان ما لا تُحَدِّد تفسيره إلاّ جزئياً. إنَّ الدلالة اللغوية تكون عموماً مُبْهَمة، ويمكن أنْ تكون إيجازية أو غامضة. وهي تحتوي تعابير مرجعية تكون مراجعها غير مُحَدَّدة». أنظر:

- D. Wilson, D. Sperber, Ressemblance et communication, Publié dans D. Andler (Dir.) Introduction aux sciences cognitives, Seuil, 1992, p. 228.

دقة التعبير. إنَّ للكلمات والتصوّرات تاريخ؛ وهي تغتني بمفاهيم عديدة. لنفكر على سبيل المثال بمفهوم الاوليغارشية لدى أرسطو، ومونتسكيو، وباريتو؛ وبمفهوم الشمولية لدى ر. أرون أو حنا أرندت، أوَ حتى بمفهوم العادة لدى القديس توما الاكويني، ونوربير الياس، وبيار بورديو. وذلك من دون الحديث عن مقولات، كمقولة البنية، والرأي، والدور، الخ... إنَّ ثقافة القارئ واستعداداته الفكرية تجعله يُسْقِط دائماً على النص فوارق بالمعاني لا يُدركها المؤلّف أو يرفض إعطاءها له. بحيث يكون التحليل العلمي حاملاً جيداً في أعمال تفسير النصوص المؤسِّسة لكبار المؤلّفين: إننا لم نَعُدْ نَعُدُّ القراءات الجديدة لماركس، ودوركهايم، وويبر؛ أما الإشكاليات الكبرى «للتنمية السياسية» و«للشخصية الاستبدادية»، و«للفاعل العقلاني» فقد طُرِحَت مُجَدَّداً بشكل دوري.

وهكذا تكون كل المؤلّفات العلمية، حتى الأقوى منها، مخروقة بتقريبات، لأن مجرد **قول** الحقيقة يعني إفقارها، وخيانتها، وتحريفها. ولهذا فإن من السهل قليلاً أنْ نتبنّى إزاءها وضعاً نقدياً بحتاً يتجاهل إكراهات اللغة هذه، ويسمح بالتَّدثر بنوع من الرِفعة الفكرية الرخيصة تجاه الأعمال المدروسة. وقد يكون أمراً بناءً أكثر، بالعكس، الجمع بمنهجية بين موقفين: الابتعاد، الذي يفترض رفض الاحترام المُكَرَّس أكاديمياً، والبحث عن فهم «من الداخل»، بغية التعرُّف على منطق مؤلّف مُجَدِّد.

ب ـ مقولات الحياة السياسية ومقولات التحليل السياسي

من بين العلوم الاجتماعية، يجابه علم الاجتماع السياسي، بشدَّة خاصة، قضية المنافسة مع الخطب الأخرى. إنَّ النشاط الحكومي، والانتخابات، وحياة الأحزاب، لكي لا نذكر إلاَّ الأمثلة الأكثر وضوحاً، تُغَطّى باستمرار من قِبَل وسائل الاعلام، في حين أن رجال السياسة يكدُّون، في هذه الميادين، ليس فقط لفرض تحليلاتهم وأحكامهم، وإنما أيضاً لفرض طريقتهم في تحديد الرهانات، ووصفهم للوقائع، والأفكار، والفاعلين. وباختصار، فإنَّ وسائل الإعلام ورجال السياسة يُعَدُّون منتجين لمصطلح، ولترسانةِ مفاهيم ينبغي على عالِم السياسة أنْ يُحَدِّد موقعه بالنسبة لها. ومن غير المفيد توضيح أنَّ علماء الأحياء، والفيزياء،

والاقتصاد، لا يجدون أنفسهم مجابهين بوضع مشابه.

1 ـ الضغط لصالح تبنّي مقولات الحياة السياسية يبدو، في التحليل العلمي، قوياً جداً. أولاً بسبب منطق السهولة. فقبل الدراسات السياسية لعلم الاجتماع الانتخابي بوقت بعيد، كان الفاعلون والمراقبون يتكلمون عن الرأي العام والجسم الانتخابي. ولذلك كان «طبيعياً» تماماً أنْ نتساءل عن طريقة تأليفهما، وتكوينهما، و«قوانين» تطورهما، قبل التساؤل عن الصِحَّة العلمية لهذه المفاهيم. ووجد منطق الاستعارة هذا نفسه مُعَزَّزاً بالروابط التي نشأت بين بعض الطلبات الاجتماعية، وبعض ميادين البحث. إنَّ تقويم السياسات العامة، المُقام بمبادرة من الحكّام، يتطلب، جزئياً على الأقل، تبنّي المقولات القانونية التي خلقتها احتياجات الادارة. كذلك، فإنَّ التحقيقات قبل ـ الانتخابية بواسطة عمليات السبر، التي تجري بناء على طلب السلطات العامة، أو الأحزاب، ومجموعات الصحافة الخ... تهتم أولاً بأدوات القياس النى تسمح بتوقع نتائج الاقتراع قبل أقرب وقت ممكن. ومن هنا تنبع، في هذا المنظور العملي، أهمية مفهوم كمفهوم القُرْب الحزبي أو مفهوم قياس التموضع السياسي من نمط: اليمين/ اليسار.

وإلى هذه العوامل التي تفسِّر التأثير المتبادل بين المصطلحات والأدوات المفهومية، يمكن أنْ نضيف أيضاً الانشغال بالمعقولية. ويشاطر علم الاجتماع (السياسي) فروعاً علمية أخرى، كالتاريخ، هذا الانشغال. فكلاهما يُحَدِّد، بالفعل، موضوعه من خلال التعرُّف على الممارسات، المُعَاشة من قِبَل السكان، والتي يهتمُّ جزء منهم على الأقل بتوضيح ما يجري فيها، وتفسيرها. ولهذا فإن فائدتهما الاجتماعية ليست إذن من نفس طبيعة فائدة علم الفيزياء أو علم الأحياء. فهنا يكتفي الجمهور الكبير أساساً بتقدير تطبيقاتهما الملموسة (الهاتف، التلفزة ذات الوضوحية العالية، تقنيات المواد الطبية الدقيقة، الخ). أما علم التاريخ وعلم الاجتماع (السياسي) فيواجهان طلباً اجتماعياً موسَّعاً **لرؤية أفضل** بفضل تحليلاتهما. وهذا الطلب لا يعني فقط المراقبين المحترفين للحياة السياسية، أو المقرِّرين. لنضف أخيراً بأنَّ الشهرة التي تمَّ الحصول عليها بفضل لغة «الجمهور الكبير» تُعَدُّ، برأي المؤرخين وعلماء السياسة المُكَرَّسين، مصدراً لفوائد نفسية، وثقافية، ومؤَسَّساتية هامة. وتساهم دائماً

تقريباً في تزييف التسلسلات الفكرية الواقعية.

2 ـ هذا التقارب في المصطلحات والمفاهيم، بين الحياة السياسية والتحليل العلمي، يبدي بالفعل مساوئ رصينة. والمنطق الانتاجي لكل منهما مختلف بالفعل. إنَّ ضرورات الاتصال بين الحكّام والمحكومين، والشروط الدائمة للمجابهة بين الأحزاب والقادة المتنافسين في سبيل مراقبة السلطة تُعَدّ، في الحياة السياسية، الأساس للقراءات الأسطورية للوقائع. أما السببية السياسية فتركز على دور الفاعلين، سواء تعلق الأمر بتملُّك كل الأحداث الخيِّرة (تصحيح الاقتصاد، تراجع البطالة، هبوط معدل الجريمة) من خلال إسنادها للذات، أم تعلق بإسناد مسؤولية الأحداث السلبية (العنف الاجتماعي، التضخم، تأخر التجهيزات) للخصم. إنَّ هناك إذن صراعاً دائماً لفرض أوصاف الوقائع التي ترفع من قيمة معسكر الذات، وتحطُّ من قيمة معسكرات الخصوم[1]. إنَّ اللغة المفهومية المستعملة تخضع لأهداف استراتيجية. أما التحليل العلمي فيستند، بالعكس، على منطق توضيح إجمالي للسيرورات التي تقود، غالباً، للتقليل من الدور المقصود للأفراد، من خلال الاشارة لإكراهات الأوضاع، ووزن الاتجاهات الثقيلة للاقتصاد، وعلم السكان، والثقافة... وهو يتفحَّص، ضمن منظورٍ مزيل حتماً للأوهام، كيفية عمل مقولات اللغة السياسية. فعندما كان الحزب الشيوعي يستعمل تعبير: «الجمهوريون التقدميون»، كان يقصد بذلك مجموع الشخصيات غير اليسارية التي كان يبدو له مشروعاً مع ذلك التحالف معها انتخابياً. إن المفهوم لم يكن له أي معنى خارج إطار هذا الاهتمام التحالفي، لكن المصطلح المستعمل كان مُبَرَّراً من وجهة نظر الحزب الشيوعي الفرنسي، لأن كلاً من التعبيرين المُلْصَقين ببعض يحمل مفاهيم إيجابية ثقافياً لدى قطاعات هامة من المجتمع.

وبشكل أوسع، فإن مجموع المقولات اللغوية التي يستعملها الفاعلون من أجل بناء المجال الايديولوجي هي التي يجب أنْ يسألها علم الاجتماع السياسي. يمين ويسار؟ محافظون؟ اشتراكيون؟ وسطيون؟ ماذا تعني بدقة هذه التسميات للأسر السياسيَة؟ إنَّ لها، بالطبع، وظيفة واستعمالات في المنظومة

---

(1) من أجل توضيح هذه الآليات على المستوى المحلي، أنظر:

- Christian Le Bart, La rhétorique du maire entrepreneur, Pédone, 1992.

السياسية: على سبيل المثال، إعطاء مؤشرات مبسَّطة للناخبين الباحثين عن تماثل سياسي ذي قيمة؛ والتدليل على التحالفات التي يمكن تصوُّرها (بسبب «التقارب» الحزبي) الخ. لكنَّ الملاحظة الأكثر دقة تُظهر فوراً التباين غير العادي للسكان الذي تدلّ عليهم، هذه التسميات، من وجهة نظر مصالحهم، وقيمهم المرجعية العملية، ومعتقداتهم.

وأخيراً فإن بعض المفاهيم، ذات الاستعمال العلمي الواسع، تكتسي في اللغة الجارية دلالات انسانية. فالإدارة، المُشَبَّهة بشخص، لا تجد نفسها فقط مزوَّدة بارادة، وبقدرة على الفِعل، وإنما بصفات نفسية أيضاً: فهي فعَّالة أو مشلولة، عطوفة على القضايا الانسانية أو متجاهلة لها. وكذلك حال الأحزاب التي يُقال عنها أنها غير منضبطة، أو مُحبة للشجار، أو متقلِّبة. وإذا تحدثنا بدقة، فإنَّ هذه المفاهيم تهدف لعرض «منظومات تفاعل منظَّمة بين أفراد يتبادلون فيما بينهم التأثير بموارد غير متكافئة». وفي الحقيقة، فإنَّها تأخذ معنى مستقل بشكل واسع عن السيرورات الملموسة التي يَفْتَرِض أنْ تشير إليها. وهي، بدون شك، ضرورية، في علم الاجتماع السياسي، من أجل تكثيف المعنى، وتسهيل الاتصال. لكن الدلالات الوهمية التي تُسندها لها لغة الفاعلين، تتطلب عملاً نقدياً مستمراً من أجل إبعاد المعاني الطفيلية علمياً عنها.

إنَّ استعمال مقولات الحياة السياسية، بدون اتخاذ الاحتياطات اللازمة، يمنع بسهولة طرح أسئلة كبرى: في ماذا تُستخدم؟ أي الرهانات تدور حول استعمالها، وما هي أشكال المعارضة لاستعمالها؟ وهو يؤدي بشكل محتمل إلى برهنات دورية: اليساريون هم الأشخاص الذين يقولون عن أنفسهم أنهم يساريون؛ والقيم اليسارية هي التي يقول عنها الناس إنها يسارية... إن على علم الاجتماع السياسي إذن أنْ يتبنَّى تجاهها مسافة منهجية تقوم على اليقظة وإعادة الفحص. ويجب عليه أن يبني مقولاته الخاصة ويُنَمِّيها، حتى ولو كان مستحيلاً عليه رفض كل مصطلحات اللغة السياسية الجارية. وعليه فإننا سنأخذ في هذا المجال، بالنصيحة العاقلة لاميل دوركهايم: «في الممارسة، ننطلق دائماً من مفهوم مبتذل، ومن كلمة مبتذلة. ونبحث، بين الأشياء التي تعنيها هذه الكلمة بشكل مبهم، عما إذا كان فيها شيء يبدي سمات مشتركة. فإذا وجدنا فيها شيئاً من هذا القبيل. وإذا كان المفهوم التي تكوِّنه الحكومة

عن الوقائع المتقاربة يتطابق جزئياً على الأقل، إنْ لم يكن كلياً (وهو أمر نادر)، مع المفهوم المبتذل، فإنه يمكن الاستمرار بتسمية الأول بنفس الكلمة التي نطلقها على الثاني، والاحتفاظ في العلم بالتعبير المُسْتَعمَل في اللغة الجارية. ولكن إذا كان البُعْدُ كبيراً جداً، وإذا كان المفهوم العام مندمجاً بعدة مفاهيم متميزة، فإنَّ إحداث كلمات جديدة وخاصة يفرض نفسه»[1].

ج ـ الواقعية والبنائية في العلوم الاجتماعية

إنَّ الشك بوجود «انحرافات» تُدْخِلها اللغة في إدراكاتنا للواقع، والتعرُّف على الفخاخ التي يخفيها الاستعمال غير المراقَب لمقولات الحياة السياسية يقود، من خلال توسيع المنظور، للالتقاء بمأزق مركزي. هل يمكن للمعرفة العلمية للظواهر أنْ تستند على ملاحظات بسيطة، مُصَفَّاة بقدر الإمكان، أم إنها محكومة بإعادة بناء الواقع إنطلاقاً من مناهجها التفسيرية الخاصة؟ بعبارات أخرى، هل يوجد «الواقع» لنشاط تفسيري؟.

من أجل توضيح مضامين هذا المأزق، يمكن أنْ نُحَدِّد موقعنا، بشكلٍ متتالٍ، ففي ثلاثة مستويات من الأجوبة.

1 ـ المستوى الأول هو مستوى إثبات الوقائع. فبرأي النظريات التجريبية توجد الوقائع في الحقيقة القابلة للملاحظة، سواء فرضت نفسها فوراً على المراقب، أم عُرِّيَت بواسطة تقنيات الاستقصاء الملائمة. إنها توجد هنا، عنيدة، مقاوِمة؛ ولا يمكن لأية نظرية تفسيرية رصينة أنْ تعفي نفسها من الاستناد عليها. ومع ذلك، فإن من البديهي أنَّ سلوك عصفور مُطَوَّق، يراقبه عالِم طيور، وسيرُ مظاهرة يراقبها عالِم سياسة، يطرحا قضايا مختلفة. فالقائمون بالمظاهرة يدركون أنفسهم كمتظاهرين؛ وبمعنى ما، فإنهم يتعرَّفون على أنفسهم أثناء العرض، أي كأشخاص يُنْظَر لهم، ويُصَوَّروا، ويُسَجَّلوا. إنَّ كلمة: مظاهرة، مثقلة بالعديد من المفاهيم التاريخية، والثقافية، والسياسية، الخ. . . وأثناء سيرها تُصَنَّف المظاهرة نفسها مِنْ قِبَل فاعلين، ومراقبين آخرين، وفق نعوتٍ موجودة مُسْبَقاً: ضخمة أو هزيلة، عنيفة أو

(1) - E. Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, rééd., Quadrige, 1990, p. 37.

سلمية، نقابية أو سياسية، ولكن من دون أن تكون كل الأحكام التصنيفية المنصبَّة عليها متفقة بالضرورة. وعليه، فما هي الواقعة التي ينبغي جمعها؟ هل هي فقط الواقع المادي لتجمع أشخاص على الطريق العام، أم هي أيضاً مجموع «التمثلات» التي يثيرها لدى المشاركين، والمراقبين؟ إذا تمسكنا بالفرضية الثانية التي تمتنع، وحدها، عن بتر الموضوع المُلاَحظ، فإن عنصر (إعادة) بناء الواقع ينزلق بشكل محتم في سيرورة تسجيل الواقعة. وبالفعل، فإنه يجب القيام بأكثر من مجرد ملاحظة للوقائع المادية، وأخذ العلم «بالتمثلات»، المتفقة أو المختلفة، التي تكونت حول هذه الوقائع ـ من دون مناقشتها؟ ـ . ويحصل غالباً، في العلوم الاجتماعية، وخصوصاً في علم السياسة، أن تكون المواد المدروسة أولاً عبارة عن «تمثلات»: الهوية الوطنية، الهيئة الناخبة المحافظة، اليسار، اليمين، الخ على سبيل المثال. وعليه فإنَّ الواقعية الصارمة التي نكوِّنها عن «المواضيع التي أُضفي عليها طابع مادي»، من دون التساؤل عن سيرورات بناء هذه التمثلات واستعمالاتها في ميدان قوي، ستتحول إلى عمى نظري، وتعمل بقوة على بناء شاشات كتيمة بين المراقب والعالَم الملاحَظ[1].

2 ـ **المستوى الثاني هو مستوى تصنيف المعطيات**. هل العالَم المدروس مُنَظَّم سابقاً، أم أنّ المراقب هو الذي ينظمه من خلال إسقاط تصنيفاته عليه؟ هذه الصيغة الحدّية تؤدي في الواقع إلى مأزق. فالعمل الاجتماعي في مجال تنظيم العالَم يجري دائماً. والباحثون يشاركون به في مستوياتهم المختلفة. وهذا هو، على سبيل المثال، حال فئات السنّ. فنحن نلاحظ، بالطبع، واقعاً بيولوجياً يتمثل في الأفراد وهم في بداية أو في نهاية دورة الحياة، أي باختصار شباب وأشخاص مُسِنِّين. لكنهم ينتقلونَ من دون انقطاع من مرحلة

(1) يُعَدُّ الجدال، في هذا المستوى، صدى للجدل الشهير الذي حدث في العصور الوسطى بين أنصار النزعة الإسمية، الذين يرون أن «الكلّيات» كانت مجرد بناء للعقل، في حين كان الواقعيون يعتبرون أن هذه المقولات الجماعية مزوَّدة بوجود حقيقي. وكما يلاحظ نوربير إلياس، فإن ماكس ويبر كان يميل نحو «النزعة الإسمية الاجتماعية»، بينما كان اميل دوركهايم يميل نحو الواقعية. أنظر:

- Norbert Elias, Qu'est-ce que la sociologie? (1970), Éd. de l'Aube, 1991, p. 139.

ـ أنظر أيضاً لدى فقهاء بداية القرن العشرين الجدل حول الشخص الاعتباري: حقيقة أم وهم.

إلى أُخرى. لقد بيَّن ريمي لونوار، بعد موريس هالباخ[1]، أن تحديد طبقات السنّ الذي يمكن أنْ يبدو طبيعياً جداً يحيل إلى أُسس اجتماعية. وفي العصر الحديث تضع مؤسَّسات مثل: النظام المدرسي، النظام الطبي، هيئات الحماية الاجتماعية، معايير محدَّدة قانونياً (سنّ التقاعد على سبيل المثال، أو سنّ أول دخول إلزامي للمدرسة). والأمر الذي يكون قيد التساؤل، إنما هو «تحديد السلطات المقترنة بمختلفْ لحظات دورة الحياة، ومدى وأساس السلطة المتغيرة بحسب طبيعة الرهانات الخاصة بكل طبقة أو كل جزء من طبقة، والصراع بين الأجيال»[2].

ويساهم عالِم السياسة بأعماله، ومن خلال دراسته لسلوك «الشباب» و«الأشخاص المسنين»، بإراحة بعض هذه التصنيفات، لأنه قد يكون أحياناً من غير الملائم، بل من المستحيل، عدم الرجوع إلى مؤشرات سبق لعلماء الإحصاء والسكان أنْ أخذوا بها. وهو يقترح بدلاً عنها تصنيفات جديدة ستكون تقريباً مبرَّرة باعتبارها «طبيعية» من قِبل الفاعلين الاجتماعيين. وإذا كان من الممكن التعرُّف على مثل هذا العمل التصنيفي الخاص بالسنّ، فإن أهميته تزداد، بالأحرى، عندما يتعلق بالفئات الاجتماعية المهنية أو بالطبقات الاجتماعية. إن فائدة أعمال لوك بولتانسكي[3]، وآلان ديروزييار، ولوران تيڤينو، تكمن في تسليطها الضوء على ما يجري فيها من حيث السلطة، والقدرة على المطالبة، والنفوذ الرمزي. فالتموضع الاجتماعي المتتالي للطبقات والمهن هو، بالفعل، رهان الصراعات المفتوحة أو المُقَنَّعة الذي يورِّط أولاً الفاعلين، ثم المراقبين.

---

(1) - Rémi Lenoir, Les statistiques en sociologie, (1935), in M. Halbwachs, Classes sociales et morphologie, Éd. de Minuit, 1972, p. 329 et s.

(2) - R. Lenoir, Objet sociologique et problème social, in P. Champagne, R. Lenoir, D. Merllié, L. Pinto, Initiation à la pratique sociologique, 2e éd., Dunod, 1990, p. 64.

صدر هذا الكتاب مترجماً بعنوان: دراسات تطبيقية في البحث الاجتماعي، ترجمة: د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت - 1993.

(3) - Luc Boltanski, Les cadres, La formation d'un groupe social, Éd. de Minuit, 1982.

ومع التصنيفات السياسية بشكل مباشر، مثل «اليمين» و«اليسار»، يبلغ العمل الايديولوجي البحث في مجال بناء هذه التصنيفات الحد الأقصى من الوضوح. وحينذاك يجد عالِم السياسة نفسه أمام الخيار التالي: إما أنْ ينظر للموضوع من وجهة نظر ظواهرية صارمة، فيلاحظ كيف يحرف الأفراد، والذين يقولون عن أنفسهم أنهم يساريون (أو يمينيون، أو وسطيون، الخ)، هذه الهوية السياسية؛ ويكون بالتالي منتبهاً لتجربتهم الذاتية. وإما أنْ يسعى، من خلال الملاحظة التجريبية، لاستخلاص الانتظامات الموضوعية لأشكال السلوك، والتنافس بين الآراء، والمواقف والقيم. في الفرضية الأولى، يمكن للباحث أن يُفَاجأ، بل يقع في الحيرة من جراء تباين مواقف الأفراد الذين لا يشتركون إلاَّ بتحديدهم الذاتي لموقعهم (على اليسار، على اليمين، الخ). وبالمقابل، فإنه سيُقاد للتساؤل عن الاستعمالات الاستراتيجية المختلفة لهذه الهوية المُعْلَنة، وعن الفوائد السياسية والأرباح النفسية المرتبطة بها، وحسبما يتعلق الأمر بقادة أم بمناضلين أم بمجرد ناخبين. أمَّا في الإشكالية المعاكسة من النمط الموضوعي/ الواقعي، فإنَّ الهوية اليسارية (أو اليمينية، أو الوسطية، الخ) توجد في ذاتها. وعليه فإنَّ الأفراد سيُصَنَّفون بالنسبة لها وفق درجة متنامية من الأرثوذكسية أو الإخلاص. أمَّا التبخُّر الانتخابي، أي عدم استقرار توجُّهات التصويت، فسيُحَلَّل كنتيجة لثبات ضعيف في الهوية المعنية. وبعبارات أخرى، فإننا سنفكر أكثر بعبارات عدم التقلُّب (اليسار، اليمين. .) التي ستُبنى بالنسبة لها أشكال السلوك المتقلبة لدى الأفراد، ومقاربات التحليل العلمي أيضاً.

3 ـ **المستوى الثالث هو مستوى وضع المعرفة**. ماذا نعلم عمَّا تعنيه كلمة: معرفة؟ حسب أطروحة كانط الكلاسيكية، هناك «مقولات سابقة في وجودها على الادراك». ويعني هذا الأمر أن ملاحظة الظواهر يمكن فك رموزها انطلاقاً من البُنى «المتعالية» للعقل البشري الكلِّي، ومنها، على سبيل المثال، علاقة السببية. هذه المقولات توجد في ذاتها، بشكل مستقل عن كل تجربة، وقبلها. وعليه، فإن الباحث، ضمن هذا المنظور، يجب عليه - ويمكنه ـ أنْ يتكوَّن كمراقب غير متحيز، ويستعمل مناهج استقصاء وتحليل دقيقة. وهكذا سيصل إلى رؤية حقيقية للواقع. إنَّ الحقيقة **واحدة** لأن «أ» لا

يمكن أنْ تكون «أ» ولا «أ»، في آن واحد. وهي، علاوة على ذلك، سهلة البلوغ شريطة استعمال أدوات مفهومية ملائمة.

هذه الرؤية، التي أثقلت بقوة على العلوم الاجتماعية، تزعزعت مع ذلك، منذ سنوات الثلاثينات، على يد التيار الظواهري الذي سيطر عليه هوسرل. وقد عَرَّف موريس ميرلو - بونتي بهذا التيار في فرنسا، بدءاً من عام 1945؛ لكنَّ المواضيع الأساسية للظواهرية الهوسرلية أدخلت في إشكاليات البحث الاجتماعي[1] بتأثير الفريد شوتز وتلامذته: برجر ولوكمان[2]. فلديهم يتضمن هذا الأمر، أولاً، رفعاً كبيراً من قيمة الأبعاد الرمزية لكل إدراك اجتماعي؛ وهذه الأبعاد تحيل إلى معتقدات مشتركة تُلْزِم عاطفياً الفاعلين والمراقبين. كما يتضمن أيضاً وجود نزعة نسبية جديدة تتعلق بمقولات التحليل العلمي التي يستعملها الباحث. وهي تبدو بالفعل مشروطة بشكل مزدوج. أولاً **بآثار الأوضاع**. ونقصد بذلك واقع أنَّ الباحث يشغل مكاناً مُحَدَّداً في الميدان الفكري المُكَوَّن هو نفسه تاريخياً[3] وبعبارات أخرى، فإن الميدان العلمي يُبنى من خلال مستوى نمو المعارف والمؤسَّسات التي تنظِّمه: مخابر، مراكز بحوث، تقاليد فكرية، مدارس فكرية، مناقشات بارزة، الخ. وهو بدوره يشرط الباحثين الذين يشغلون فيه وضعاً مركزياً أو محيطياً (من حيث التأثير، والشهرة، والسلطة العلمية. . . .)، أي وضعاً مسيطراً أو مسيطَراً عليه. وثانياً **بآثار الاستعدادات**. فالباحثون كأفراد يتأثرون بالمعارف التي اكتسبوها، كما يتأثرون أيضاً بميولهم العاطفية والأخلاقية، وباستراتيجياتهم المتنافسة في مجال تأكيد الذات، وبصلات نسبهم المهتمة بالشبكات. وكل هذا يلعب دوراً في تبني مواضيع العمل، والانحيازات المنهجية، وانتقاء الوقائع الملاحظَة، وتوجّه التفسيرات.

(1) ينبغي أنْ نشير أيضاً إلى نمو العلوم الادراكية التي قلبت، منذ عشرين عاماً، العديد من المقاربات المتعلقة بأساليب انتاج النظريات والمفاهيم. أنظر على سبيل المثال:

- D. Andler, Introduction aux sciences cognitives, Gallimard, 1992.

(2) - P. Berger, T. Luckmann, La construction sociale de la réalité (1966), Trad. Klincksiek, 1986. p. 44 et s.

(3) - P. Bourdieu, Le champ scientifique. Actes de la recherche en sciences sociales, 1976, p. 88 et s.

وفي إثر مانهايم (في كتابه: **أيديولوجيا ويوتوبيا**، 1929)، ركّز بعض المؤلّفين بشكل أخص على ضرورة علم اجتماع المعرفة. وهذه هي، في فرنسا، خصوصاً حالة بيار بورديو ومدرسته. فبرأي مؤلّف كتاب «الحسّ العملي» يعني: «إضفاء الطابع الموضوعي على التوضيع» التساؤل اجتماعياً عن «العلاقة الذاتية بين العالِم والعالَم الاجتماعي، والعلاقة (الاجتماعية) الموضوعية التي تفترض وجودها هذه العلاقة الذاتية»(1). وبعبارات أخرى، فإنّ أساليب التفكير التي يستخدمها التحليل العلمي لا يمكن أنْ تُفْهَم بشكل صحيح، وتُسْتَعْمل إذا لم يجرِ التساؤل عن سلسلة نَسَبها، وعن تاريخ الصراعات الفكرية، والأيديولوجية، والمؤسّساتية التي فرضت نفسها بناءً عليها. إنّ لغة العلوم الاجتماعية لا يسعها أن تكون محايدة سياسياً. ومفهوم الطبقة، ومسألة وجود أو عدم وجود الطبقات كذلك؛ وهو يرى فيها بالعكس «رهاناً لصراع الطبقات». إنّ سيرورة التوضيع المفهومة باعتبارها توضيحاً وصياغة علمية لما يعيشه الوكلاء الاجتماعيون يجب أنْ تُطَبّق أيضاً على المفكرين والعلماء، حتى ولو وجدوا أنفسهم، عفوياً، متفقين دائماً على «ترك لعبتهم الخاصة ورهاناتهم الخاصة خارج اللعبة». وبكتابته «**الانسان الاكاديمي**» (Homo Academicus) يُطَبِّق بيار بورديو هذه المبادئ على الوسط الجامعي نفسه، ويستخدم حينذاك ما يُسَمّيه «بالتوضيع المشارِك» من أجل اكتشاف أنّ هناك «سلسلة كاملة من المؤسّسات التي من أثرها أنْ تجعل مقبولاً أمْرَ التفاوت بين الحقيقة الموضوعية والحقيقة المُعَاشة عمّا نفعله... ولاسيما... المنظومات الدفاعية الجماعية التي تسمح، في عالَم يناضل فيه كل فرد من أجل احتكار السوق الذي ليس له فيه مِنْ زبائن إلاّ منافسين، وتكون الحياة فيه، وبالنتيجة، قاسية جداً، تسمح للأفراد بأنْ يقبلوا ببعضهم بعضاً من

(1) - P. Bourdieu, Le sens pratique, Editions de Minuit, 1980, rééd. 1989, p. 49. Également du même auteur: Réponses, Seuil, 1992, p. 175.

- من أجل استيراد هذه الفكرة لعلم السياسة، أنظر:

- B. Lacroix, Ordre politique et ordre social, publié dans Traité de science politique, t. 1, p. 469 et s/s.

- أنظر تحليلاً ملموساً لهذه القضية في:

- B. Latour, La science en action, La Découverte, 1989.

خلال قبولهم بالحجج، وبالمكافآت التعويضية التي يقدمها الوسط»[1].

هل هذا يعني القول بأنه يجب تبني موقف نسبية مطلقة تجاه العلوم الاجتماعية عموماً (وعلم الاجتماع السياسي خصوصاً)؟ **نعم**، بمعنى أنَّ إحدى الخصائص الكبرى للتحليل العلمي تتمثل بدقة في أنه يُدْرِك نفسه كشيء يمكن تجاوزه؛ إنَّ التأمل في شروط إنتاج المعرفة يؤدي لموقف تواضع يلتحق بالاقتراح السقراطي: ما أعرفه، هو أني لا أعرف شيئاً (شيء نهائي أو مغلق على كل حال). **لا**، بمعنى أنَّ كل قراءات الواقع لا تتساوى بعبارات التوضيح الفكري، والقوة التحليلية، والقدرة على تفسير الظواهر القابلة للملاحظة. إنَّ صِحَّة الخطاب العلمي تُقَدَّر أولاً بدءاً من استعداده لزيادة «الرؤية» (وهي ليست، بالتأكيد، الحالة في كل المؤَلَّفات المشهور أنها علمية)؛ وهي تُقَدَّر أيضاً بدءاً من قابليته للتنبؤ بالمواقف وبأشكال السلوك السياسي. ومن وجهة النظر المزدوجة هذه، لا يُنْكَر بأن علم الاجتماع السياسي سجل، منذ قرن، مكتسبات ثمينة؛ منها تخزين معطيات أكثر دقة بشكل لا يُقَارن، وصياغة إشكاليات تغني النظرة من خلال مضاعفتها لزوايا المقاربة، وتحقيق أفضل تماثل مع البناءات الأسطورية للميدان السياسي، بما فيها الأساطير ذات الطابع العلمي.

ثانياً ـ طغيان المنهج

يتحكم اختيار مناهج وتقنيات الاستقصاء المستخدَمة فعلياً في الإنارة التي ستُعطى للموضوع. ففي مسألة، كمسألة انبثاق العنف السياسي في أشكال السلوك الاحتجاجي، على سبيل المثال، «سنجد» وقائع تختلف بحسب كون البحث جرى انطلاقاً من تحليلات للخطب، أو تحقيقات بواسطة عمليات السبر، أو ملاحظة سلالية للميدان، أو من خلال مقابلات شبه أو غير توجيهية. والأمر المثالي سيكون، بالطبع، المزج بين المناهج المختلفة. ولكن علاوة على كلفة وثقل هذا النمط من المساعي، وهو ما يفسر ندرته، يجب أيضاً الاستسلام للقبول بأن تقنيات الاستقصاء متوفرة بشكل غير متكافئ بحسب الموضوع المُلاَحظ، والإشكالية المدروسة. إنَّ الاهتمام الشرعي جداً

---

(1) - P. Bourdieu, Réponses, Seuil, 1992, p. 225.

بتركيز علم الاجتماع السياسي على أُسس صلبة قاد، في وجه خطاب تأملي بحت، لتفضيل المناهج الكمية، التي أثبتت قيمتها في الفروع العلمية الأخرى. لكنَّ القيام بذلك أدّى لترك رقع كاملة من الواقع بلا عناية، لأنها لا تتلاءم مع هذا النمط من المقاربات نظراً لافتقادها لمعطيات قابلة للترجمة كمياً. وكما كتب دان سبربر، وهو في صدد الحديث عن النزعة ضد النفسية في العلوم الاجتماعية: «إنَّ الظواهر الذهنية تكون، أساساً، كلّية الوجود، في السيرورات الاجتماعية. وتجاهلها بحجة أنَّ طابعها المادي مشكوك فيه، أو من الصعب إثباته، والتفرغ لدراسة الظواهر التي يبدو طابعها المادي أكثر وضوحاً، يؤدي لتجنب المشاكل، لا لحلّها، ويعني هذا أيضاً التخلي عن كل نظرية عامة»[1].

إنَّ المنهجية الموضَّحة بعناية هي أمر لا بد منه لتقدم الاستقصاء العلمي. ومع ذلك فإن من المفيد معرفة أنها تنتج أيضاً حوادث عارضة[2]، وتساهم في وضع الأبعاد الأساسية للظاهرة المدروسة في الظل. ولتوضيح هذا الأمر، سنفكر في ثلاثة أمثلة.

أ ـ المعالجة الاحصائية للمعطيات

«ليس لدينا إلاّ وسيلة واحدة للبرهنة على أن ظاهرة ما هي سبب لأخرى، وهي تتجلّى في مقارنة الحالات التي كانت حاضرة فيها أو غائبة عنها، في آن واحد. . . لكنّ ما يجب القيام به إنما هو المقارنة ليس بين متغيرات معزولة، وإنما بين سلاسل متغيرات، متكوِّنة بشكل منتظم، وترتبط حدودها بعضها ببعض بتدرُّج متواصل بقدر الامكان، وتكون، علاوة على ذلك، ذات امتدادٍ كافٍ»[3]. حين كتب إميل دوركهايم هذه السطور في عام

(1) - Dan Sperber, Les sciences cognitives, les sciences sociales et le matérialisme, publié dans D. Andler, Introduction aux sciences cognitives, Gallimard, 1992, p. 419.

(2) وهي ظاهرة مبنية اصطناعياً من خلال استعمال مناهج ملاحظة أو تحليل الواقع. فعلى سبيل المثال، تعمل تقنية سبر الرأي على بروز رأي لدى قسم من المستجوبين الذين كان لديهم جهل أو عدم اكتراث.

(3) - E. Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, (1895), rééd., Quadrige, PUF, 1987, p. 124 et 134.

1895، كان يفكر باستغلال المعلومات الاحصائية. فهي تسمح فعلاً، وفي آن واحد، بتسجيل انتظامات السلوك، المكوّنة بذاتها للوقائع الاجتماعية (على سبيل المثال، حساب الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب في كل دائرة) و، من جهة أخرى، السماح بوضعها ضمن منظور واحد مع ظواهر أخرى (الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الأخرى في الانتخابات نفسها، أو التي حصلت عليها في البلاد نفسها في مراحل مختلفة، أو أخيراً في انتخابات بلدان مختلفة). إنّ التمثيل الكمي هو طريق الدخول إلى مقولات تحليلية وحيدة المعنى، وشفافة، ومتجانسة.

في الواقع، إلى حدٍ ما فقط. فلكي يُستعمل فعلاً على أفضل وجه، من الضروري التساؤل عن شروط انتاج الأدوات الاحصائية[1]. وهنا نلاحظ أولاً أنّ المعطيات الكمية متوافرة وقابلة للاستعمال بشكل غير متكافئ. فالبلدان المتقدمة ذات التقاليد الادارية القوية تضع تحت تصرف عالِم السياسة من المعطيات القابلة للاستغلال أكثر مما تضعه بلدان آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وهذه الظاهرة تحد من إمكانية القيام بكثير من المقارنات الدولية، في حين أن موضوع البحث يتطلب بناء عيِّنة بلدان متنوعة بقدر الإمكان[2]. وحيث تكون الاحصائيات قابلة للاستعمال (رياضياً على الأقل) تبرز صعوبة أخرى: فهي تكون غزيرة فقط في قطاعات محدَّدة، وتتعلق بمتغيرات دقيقة. وهكذا تتوفر عموماً في مجمل البلدان الغربية معطيات رقمية خاصة بالعاملين في المجال السياسي. وهي تتعلق خاصة بتوزُّعهم حسب الجنس، والسنّ، والأصل الاجتماعي والجغرافي، ومستويات واختصاصات التكوين. إنَّ صياغة الأسئلة الملائمة حول آليات انتقاء العاملين في المجال السياسي ستكون إذن مشروطة بوجود احصائيات سكانية واجتماعية ـ اقتصادية. وسيقود هذا الأمر

---

(1) - M. Dogan, L'analyse quantitative en science politique comparative: us et abus, Revue internationale de politique comparée, 1994, nº 1, p. 37 et s/s. Egalement, Varii, L'imagination statistique, Politix, 1994, nº 25.

(2) على سبيل المثال، لأن الأمر يتعلق بدراسة الصلات بين مستويات النمو الاقتصادي، وأشكال عدم الإستقرار السياسي. أنظر الـ 58 بلداً التي درسها Hibbs في مؤلَّفه:
- Mass Political Violence. A. Cross-national causal analysis, New York, Wiley, 1973.

إلى تفضيل نمط من المتغيرات، وسيعمل على نسيان إمكانية صياغة أسئلة أخرى ذات طبيعة مختلفة جذرياً: تكيُّفات الطموح لممارسة مهنة سياسية، الاستعدادات السِمَاتية التي تشجع على هذا المشروع، الصلات بين آليات الانتقاء المؤَسَّساتية وأساليب السلوك النفسي. إلاّ أنَّ بنية الاحصائيات المتوفرة ليست بدون دلالة؛ فهي تُعَدُّ بالعكس انعكاساً للاهتمامات الكبرى للمؤَسَّسة التي تنتجها (على حدّ تعبير شامبوردون).

وهنا، أخيراً، حيث المعطيات الكمية تكون غزيرة وقابلة للاستعمال (رياضياً)، يجب ألاّ ننسى مع ذلك أن قضايا توصيف الفئات الاحصائية يمكن أنْ تشوّش الانسجام الظاهري للسلاسل. والأمثلة على ذلك معروفة جيداً في علم الاجتماع الانتخابي. ففيه تُدْمَج معاً نوايا التصويت والأصوات التي ليس لها نفس الدلالة، ونفس القوة. فبعض الأصوات تُعَبِّر عن التأييد لشخص المرشح، وبعضها الآخر لبطاقة الحزب الذي رشحه. وبعض الأصوات تكون تعبيراً عن رفض الخصم، أو عن رغبة في أنْ تكون مفيدة (في الدورة الثانية). وتُقَارَن هذه التراكمات المتنافرة، زمانياً ومكانياً، مع تراكمات أُخرى مُكوَّنة في شروط مختلفة من التنافس الانتخابي. فأصوات «اليسار غير الشيوعي» في سنوات الخمسينات لم تحصل عليها الأحزاب السياسية بناء على برامج مشابهة لبرامج سنوات السبعينات. وأخيراً، فإن الدراسات حول البنية الاجتماعية ـ المهنية للاخبين الحزبيين واجهت صعوبة تعريف من هو العامل، والمستخدم، والاطار العالي. ولأن توصيف النشاطات المهنية عبارة عن رهان اجتماعي، «فإنه سيكون عقيماً في هذا الميدان أنْ نرغب باختزال هذا التعدد في المعاني المُلاَحظ في التحقيقات الاحصائية، إما بتفضيل معنى منها (باعتباره أكثر موضوعية، أو أكثر أهمية...) وإما بفضل تلك التي يمكن تمييزها تماماً...»[1]. وضمن هذه الشروط يمكن للمقارنة الدولية للمعطيات الانتخابية أن تبدو تقريبية لأنَّ كل التوصيفات (السياسية، أو الاجتماعية ـ المهنية)، وكل المعطيات السياقية (رهانات تسيطر على المنافسة، بنية الترشيحات) ليست متماثلة تماماً.

(1) - D. Merllié, La construction statistique, publié dans P. Champagne et alii, Initiation à la pratque sociologique, Dunod, 1990, p. 151.

ب ـ عمليات سبر الرأي والتحقيق الميداني

تشكل عمليات سبر الرأي حالياً مصدراً هاماً للمعلومات في علم الاجتماع السياسي. ليس فقط من أجل التعرُّف على تفضيلات السكان إزاء قضايا الساعة، أو القادة السياسيين من المقام الأول، وإنما أيضاً من أجل الإحاطة بشكل أفضل بالوقائع، وأشكال السلوك إنطلاقاً ممَّا يُعْلِنه الأفراد المستجوبون. وعلاوة على ذلك، فإن تكرار نفس الأسئلة، على فترات منتظمة، يسمح بإقامة «مقاييس للرأي» تقيس، على سبيل المثال، فيما يتعلق بالشخصيات الرئيسية، تطور شعبيتها، أو حظوظ فوزها في المستقبل.

وتكتسي عمليات سبر الرأي، في الميدان السياسي، وضعاً علمياً مبهماً[1]. صحيح أنها تُنْجَز، من الآن فصاعداً ـ وخاصة تلك التي تقوم بها المعاهد الكبرى على الأقل ـ ، ضمن شروط دقة منهجية مُرْضِية تماماً: بناء العينات التمثيلية وتجديدها، وتوضيح الاستبيان، وأسلوب الإدارة بواسطة محققين مراقَبين، واستغلال إحصائي للنتائج. ولا يعني هذا الأمر عدم بقاء مشاكل في هذه المستويات التقنية؛ لكننا نتعرَّف عليها جيداً. إنَّ احتمال التفاوت في الصفة التمثيلية بين العينة ومجموع السكان يمكن أنْ يُحْسَب. ولكن إذا وُجِدَت «انحرافات» هامة أدخلها النص البسيط للأسئلة (من الصعب، على سبيل المثال، تبني مصطلح يكون مفهوماً من كل الناس بنفس الطريقة) فإن من الممكن اختزال مساوئها من خلال القيام، على فترات، بتكرار نفس الاستبيانات، التي تقيس حينئذٍ تطور الآراء أكثر من الرأي نفسه.

ومع ذلك فإن عمليات سبر الرأي ليست تقنيات لا قيمة لها في مجال جميع المعطيات. إن ثلاث ظواهر تستحق في هذا الصدد أنْ تُسَجَّل:

ـ الأولى، أنَّ التحقيقات بواسطة السبر، في الميدان السياسي، تقود لتوليد آراء لم تكن موجودة بعد، ولوضع صياغات كانت هناك تذبذبات،

---

(1) حول هذه القضية، أنظر: - Patrick Champagne, Faire l'opnion, Éd. Minuit, 1990, p. 110 et s.

يعود الفضل بالإشارة لبعض الأسئلة الحقيقية لتحليله الذي يُعَدُّ أحياناً مفرطاً في منهجه النقدي.

وترددات، وتناقضات حولها. صحيح أنَّ هناك دائماً قسماً من المستجوبين لديه عن القضية المطروحة رأي ثابت، وموجود قبل السبر. وهذه النسبة تتغير حسب طبيعة الأسئلة المطروحة. وندرك جيداً أنَّ هناك عدداً من الفرنسيين الذين كوَّنوا حُكْماً، إيجابياً أو سلبياً، حول شخص رئيس الجمهورية، أكثر مِنْ عدد الذين يُكَوِّنون حكماً حول ملاءمة تعديل تقسيم المناطق. ومع ذلك، فإن كل الأفراد الآخرين المستجوبين لن يلجؤوا لفئة مَنْ «لا رأي لهم». لقد أظهرت تحقيقات الرقابة أن من الممكن جمع الكثير من الأحكام الإيجابية أو السلبية، حول رجل سياسة لم يكن موجوداً، أو حول وزير كان اسمه مجهولاً[1]. وهذا الأمر يجب ألاَّ يفاجئنا. إنَّ إدارة الاستبيان ذي الأجوبة المغلقة، وبشكل أخص العلاقة بين المحقِّق والمحقَّق معه «تتطلب» جواباً؛ ومن المريح أكثر بالفعل حجب الجهل، وعدم الاهتمام، وعدم اتخاذ القرار، وذلك من خلال إعطاء «رأي» قليل التوريط بكل الأحوال، وفي سياقٍ له علاقة مع الوضع القائم. وهكذا، تنتج عمليات السبر السياسي رأياً عاماً، إما انطلاقاً من الأحكام المُعَبَّر عنها في المجالس الخاصة، أو إنطلاقاً من غياب كلِّي للتفكير في موضوع السؤال، وللمعلومات المُسْبَقَة عنه. وعلى كل حال، فإنها تجمِّد رأياً يتميز، عموماً، بالعكس، بنوعٍ من الليونة، ما عدا ما هو لدى المواضيع الصلبة جداً والعقائدية. إنَّ الآراء توجد «في وضع معين»، وليس في ذاتها. وهي تتشكل من خلال علاقة مع أفراد محدَّدين، وفي سياق مكاني وزماني لا قيمة له أبداً، باعتبارها تتأثر باستمرار بالتاريخ الخاص للموضوع، وببيئته الاجتماعية.

---

(1) تلامس الظاهرة نوابض عميقة لسلوك الأفراد الراغبين بتأكيد ذواتهم بأي ثمن. ويمكن لأثر فرض الأسئلة أن يذهب بعيداً. ففي 11 أيار 1992، بثت التلفزة سبع مقابلات كانت تشترك في الخصائص التالية: كان الأشخاص المستجوبون يعطون بطريقة مفصَّلة شعورهم حول قيمة فيلم، وسيناريو، وإنجازات الفاعلين، واهتمامهم بأسلوب المؤلِّف. وعلى السؤال الأخير المطروح، كانوا يجيبون، بدون حرج ظاهر، بأنهم لم يروا الفيلم الذي كانوا يتحدثون عنه. أما التجربة المتجددة في اليوم التالي، والتي توصلت لنفس النتائج، فلم تكن تتعلق بفيلم حقيقي، وإنما بفيلم لم يوجد أبداً. Nulle part ailleurs، Canal +، 11 و12 أيار 1992، وهذا النمط من الوقائع لم يكن من قبيل النوادر. وهو يستحق إنتباهاً منهجياً ونفسياً كبيراً.

ـ إنَّ الممارسة المتكررة للتحقيقات بواسطة السبر، في الميدان السياسي، تجري على الطابع الفعلي للظواهر التي تعدِّل سير عمل النظم الديمقراطية. فهي تساهم أولاً في عمل الاحتفال بالمواطن، الذي يشتهر عنه أنه مُطَّلِع، ومُتنبِّه، وواعٍ. وكما يلاحظ باتريك شامبانيه، يُفْتَرَض في كل الناس، مع هذا النمط منَ التحقيقات، أن يكون لديهم رأي حول كل قضية أو كل شخصية سياسية قليلة الشهرة. وهذا هو منطق العقيدة الديمقراطية التي يقوم عليها مبدأ: رجل واحد = صوت واحد. إنَّ عمليات سبر الرأي تتجه أيضاً لتصبح شبه إستفتاءات متكررة تكتسب نتائجها شيئاً من السلطة السياسية. وتُنَصِّب الكتلة الضخمة ـ والمتنامية ـ من المعطيات المُجَمَّعَة بواسطة عمليات السبر، «حاكماً جديداً» في اللوحة المؤَسَّساتية، هو: «الرأي العام». إلاَّ أن هذا «الحاكم» لم يصبح، بدون شك، المماثل «للإرادة الشعبية» في النظرية الديمقراطية الكلاسيكية؛ ففقهاء القانون الدستوري يشيرون للفروق بين القيمة القانونية للاستشارة الانتخابية، والقيمة الدلالية للسبر. ومع ذلك فإن الاستعمالات السياسية والاعلامية لنتائج التحقيقات تُكْرِه الممثلين المنتَخبين على دمجها في تحليلاتهم أو حساباتهم. فالنتائج السيئة لقياسات الرضى أو الثقة تحثُّ الحكام على الحذر واليقظة؛ والتفاوتات القوية جداً بين الرأي العام والقادة في أسلوب حلّ قضية ما تجبرهم على القيم بتفسير أكثر عمقاً، إلخ. وهكذا فإن تقنية التحقيق لا تسمح فقط بمراقبة الوقائع السياسية بشكل أفضل، بل بخلقها أيضاً.

ـ وأخيراً، فإنه ينبغي التصدي لقضية العلاقات بين سبر الرأي والتحقيق الميداني بواسطة الاستبيان. ففي الحالة الأولى، يكون الرأي المسجَّل عبارة عن تصريح يتلقَّفُه المحقِّق في وضع دقيق واصطناعي في آن واحد. إلاَّ أنَّ ما يعلنه المحقَّق معه يمكن أنْ يخضع نفسياً لدوافع متناقضة جداً: البوح بتفضيل فعلي، إخفاء تفضيل «لاشرعي»، حجب عدم اكتراث في لعبة بلا نتيجة. إعطاء جواب يُعَبِّر عن إرادة حسنة أو مجاملة إزاء المحقِّق، إلخ. . . أما في التحقيق الميداني، بالعكس، وخاصة عندما يستغرق عدة أسابيع أو أكثر، فإن الباحث يكون لديه الوقت الكافي للمقارنة بين الآراء التي يجمعها وأشكال السلوك الفعلية، وكذلك بين الآراء نفسها الصادرة تبعاً لأوضاع ملموسة

يعيشها المحقِّق معه. وهو يُدْرِك، بشكل خاص ربما، الآراء في تفاعلاتها، أي المجابهات، والمجادلات، والتواطؤات بين أعضاء الجماعة الملاحَظَة. وهكذا فإنَّ سبر الرأي يُنتج معلومات أكثر فقراً، لكنها قابلة للتعميم إحصائياً على شريحة أوسع من السكان. أما التحقيق «الإتنولوجي» فينتج معلومات أكثر غنى بشكل لا يُقارن، لكنها قابلة للنقل بصعوبة، على الفور، لمجموعات أخرى، وليس من السهل معالجتها إحصائياً. ونضيف، أخيراً، بأن الباحث الميداني، وخاصة إذا مارس الملاحظة المشارِكة، يتناول موضوع دراسته باستعدادات فكرية ونفسية ستتحكم باستمرار في اختيار الوقائع، وانتقاء القرارات الممكنة للظاهرة الملاحَظَة. وبدون عملٍ ثابت حول آلياته الدفاعية الخاصة، ونُظم إسقاطاته الخاصة[1]، ستكون لديه حظوظ قليلة بالارتياب ببساطة بوجود هذه الانحرافات الكبرى.

جـ ـ النمذجة

لا يمكن التفكير بالعالَم السياسي من دون اللجوء إلى مقولات إجمالية تَبْنيه، وتنظِّم إدراكات أولئك الذين يعيشون فيه، وترتِّبها. إنَّ النماذج، التي تُعَدُّ طرقاً لهذه التصنيفات، تُبْنى من خلال مقارنات قائمة على وجود أو غياب سمات خاصة مُمَيِّزة. وبعض هذه المقارنات يُستعمل بشكل شائع في الحياة السياسية، بحيث يجد نفسه، بشكلٍ ما، «طبيعياً»، فيعتبر أمراً مُسَلَّماً به، وراسخاً في حقيقة الأشياء. ومنها، على سبيل المثال، التعارض بين الدولة والجماعات المحلية، أو الانقطاع بين قضية سياسية وقضية تقنية، والأحزاب ومجموعات الضغط، والنقابات والجمعيات، الخ. أما بعضها الآخر، المُسْتعمَل على نطاق اجتماعي أضيق، فبُني من أجل إشباع ضرورات البحث، سواء تعلق الأمر بنماذج مُعَدَّة انطلاقاً من جهدِ تأملٍ نظري، أو فحصٍ لمواد تجريبية، أو من عملٍ رياضي يتجه لاستخراج تفرعات ثنائية قائمةٍ على علاقات إرتباط إحصائية بين العوامل المختلفة (تحليل النماذج بالمعنى الضيق للكلمة).

---

(1) وهي آليات انتقاء ونُظم إسقاطات خاصة أيضاً، وإلى حدٍ كبير، بالجماعة العلمية التي ينتمي إليها.

إنَّ بناء النماذج يمكن أنْ ينتهي إلى صياغة نماذج مثالية. وكان ماكس ويبر قد حذَّر من تفسيرٍ «واقعي» لهذه المقولات. فهي لا تصف، بالمعنى الدقيق للكلمة، نُظُماً، وممارسات، ووكلاء، بالطريقة التي تعمل بها في وضع خاص. بل أن موضوعها يتمثل في القيام بعرضٍ **مجرَّد** للانتظامات الموضوعية لأشكال السلوك، أو للتماثل بين السيرورات، أو للاتفاقات المشتركة المميَّزة بين الأفكار، والحجج، والقيم. وهكذا تمكن إيف ديلوا، انطلاقاً من كتب تعليم مدني، ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر، من استخلاص منظومتين للتمثلات المثالية النموذجية لمفهوم المواطنة[1].

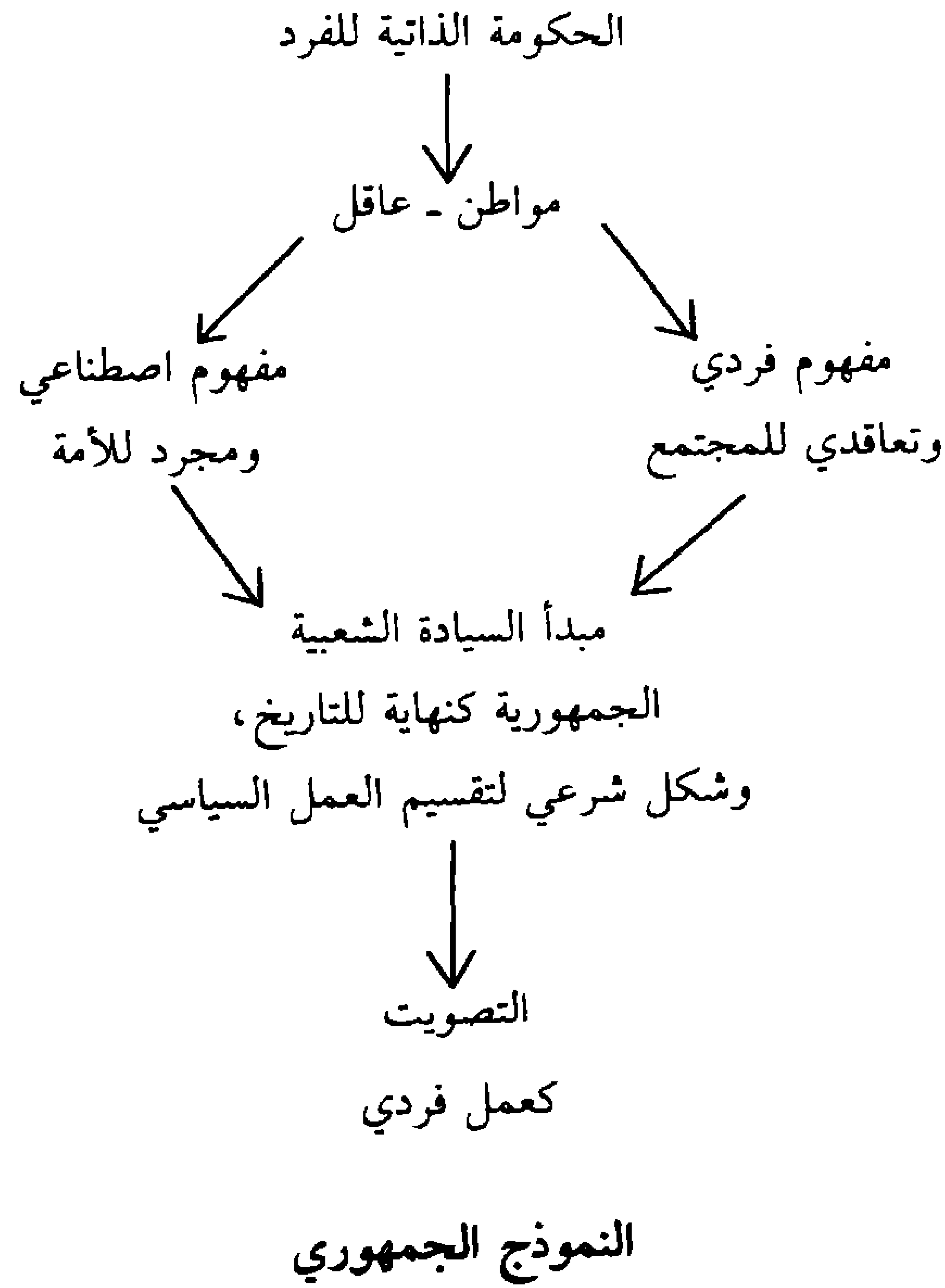
وتُعَدُّ النمذجات حاملة، بنسب متغيرة بالطبع، لقدرة مزدوجة على التفسير والحجز. **فالتفسير** يتجلَّى في أنَّ اختيار معايير ذات دلالة في الواقع يسمح بالذهاب بعيداً في مجال الملاحظة والتحليل. ففي المثال المذكور سابقاً تكمن فائدة التعارض الثنائي بين النموذج الجمهوري والنموذج الكاثوليكي ـ المركزي في استخلاص تركيبٍ واضح حيث يوجد إفراط في الحجج وتنوُّع في التراكيب. وعلاوة على ذلك، فإنه يسهل حلَّ رموز الصراعات ضد النزعة الاكليروسية التي ستبني بطريقة مهيمنة الجدل السياسي. وبالطبع، فإنَّ قدرة التصنيف النموذجي على تسهيل الملاحظة والتحليل تَشْتَرِط، بشكل وثيق، باختيار معايير مميِّزة يمكن أنْ تتغير إلى ما لا نهاية. ففي ميدان، كميدان الأحزاب في النظام الديمقراطي، حيث أوضاعها القانونية بعيدة جداً عن أن تكون لها أهمية الاستراتيجيات الانتخابية، وحيث عدد المناضلين لا يُعَدُّ مؤشراً حاسماً للموارد الحقيقية، وحيث تُشَكِّل البرامج كواشف عابرة للنوايا العملية، فإنَّ التصنيفات النموذجية، التي تميِّز البُنى التنظيمية أو المراجع المذهبية، تُعَدُّ أقل قدرة على التوضيح من تلك التي تقوم على الوظائف المؤَمَّنة فعلياً في النظام السياسي بصفتها أحزاب ناخبين (جـ. شارلوت) أو أحزاباً إحتجاجية (جـ. لافو). وتحتوي النمذجات أيضاً قدرة على **حجز** التحليل، ينبغي ألاَّ نُقَلِّل أبداً من قَدْرِها. والأكثر انتشاراً من

---

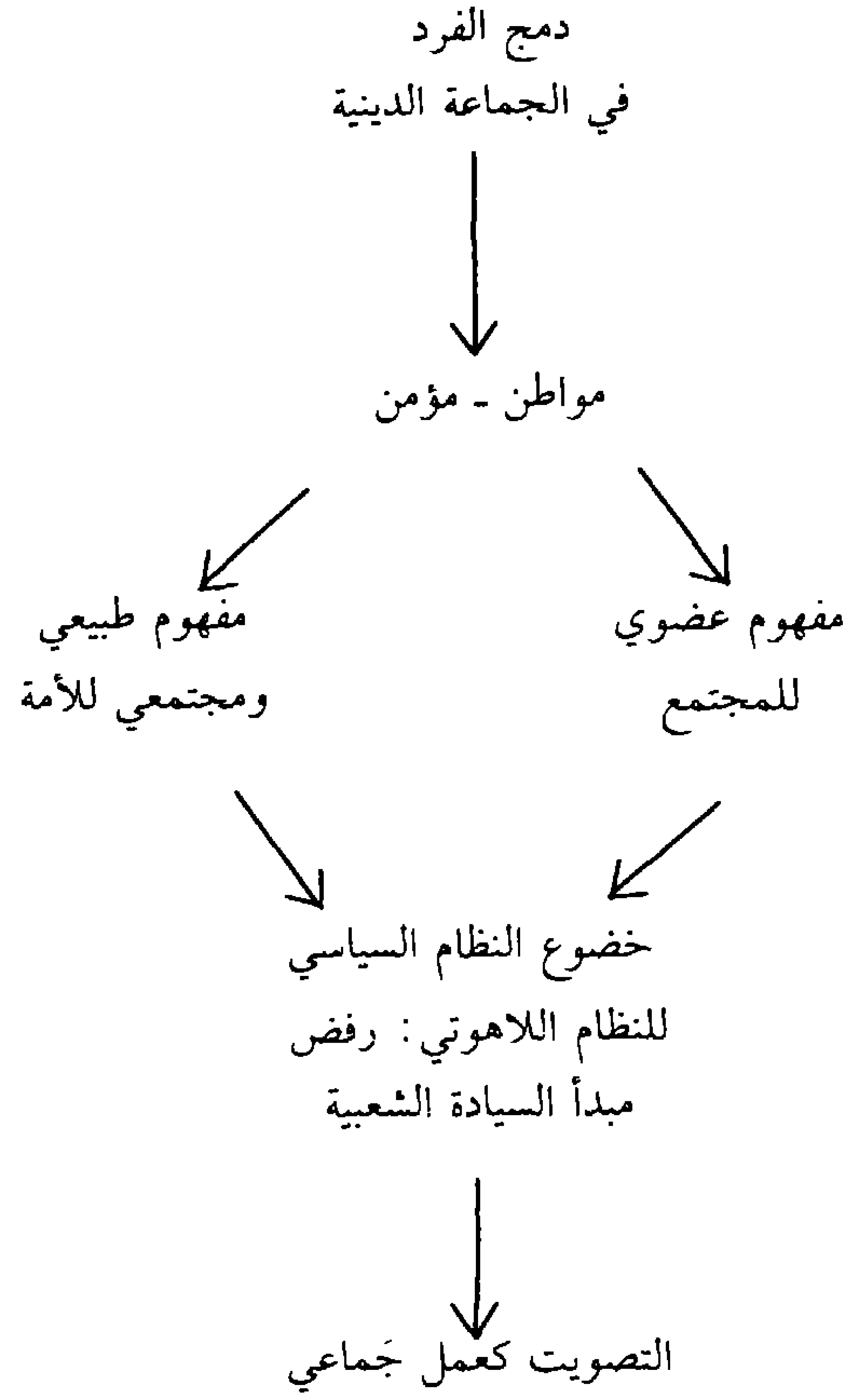
(1) - Yves Déloye, La citoyenneté au miroir de l'école républicaine et de ses contestations. Thèse Université Paris I, 1991, reprogr. P. 461 et 462.

ويتعلق الأمر هنا بإعادة إنتاج جزئية للنماذج المثالية التي أعدها المؤلِّف.

بينها يفرض في الحياة السياسية حقيقة التمثُّلات التي ستُقْبَل ككيانات غير وهمية، ومنتجة لآثار اجتماعية. وهكذا يقود التصنيف الثلاثي: ديمقراطيات ليبرالية، نظم استبدادية، نظم شمولية، المحكومين لأنْ لا يروا عناصر من الثقافة الاستبدادية، وأوضاعاً شمولية حقيقية، في داخل النظم التعددية: على مستوى قيادات الأحزاب أو الجماعات المحلية، على سبيل المثال. وبالنسبة للمُحَلِّل، يصبح من الصعب أكثر التفكير بالظواهر التي تقع في فجوات «النماذج المثالية» المتكوِّنة. فالتعارض بين الأوليغارشية والديمقراطية يحجب واقع كون الديمقراطيات هي أيضاً أوليغارشيات، وذلك حتى في المدينة القديمة. والفارق بين اليمين واليسار يقود للإشارة إلى الاختلافات التي تعارض بين أحزاب كل معسكر، لكنه يشكل عقبة أمام أخذ عوامل الالتقاء الأساسية، التي توحِّدهم في وجه القوى الأخرى التي حُدِّدَت هويتها بشكل سيء، بعين الاعتبار (على سبيل المثال، حول النزعة الصناعية أو حول رؤية اقتصادية أساساً للتنمية).



النموذج الجمهوري



النموذج الكاثوليكي - المركزي

وإذا كانت هناك تصنيفات نماذج مثمرة تقريباً، فإنَّ أيَّ تصنيف لا ينجو من خطر التعامي جزئياً عن الأوضاع المتوسطة أو عن كثرة الوقائع السياسية التي بقيت خارجة عنها. ولهذا السبب ينبغي على الباحث بالضرورة أنْ يتساءل عن الشروط الثقافية، والاجتماعية، والنفسية التي تقوده لاختيار معاييره للتمييز. إنَّ ظواهر المدارس، واستراتيجيات التأكيد المؤَسَّساتي، والامتثالية الشخصية والشجاعة الفكرية تلعب دوراً، مخفياً غالباً، في تبني أساليب النمذجة. وعليه فإن تجديد البحث يعني أحياناً تغيير النموذج، وتعديل أُسس التصنيف، وإدخال معايير تمييز غير معروفة سابقاً.

ومهما كانت مناهج المقاربة المستعملة من أجل ملاحظة «الواقع»

وتفسيره، فإنَّ لكل منها حدوده الخاصة. ولهذا السبب فإنَّ التعددية المنهجية، المفهومة بمعنى التعدد والتنوع الفكري للمقاربات ولتقنيات الاستقصاء، تشكل ضرورة ملازمة للخطاب العلمي حول الظاهرة السياسية. ويعني هذا الأمر، على سبيل المثال، أنه يجب اللجوء للتحقيق الموحَّد النمط (المطبق في عمليات السبر) وللمقابلة المعمَّقة على حدٍ سواء؛ كما يجب إفساح مجال للملاحظَة المشارِكَة التي تتضمن بقوة أحياناً وجود نزعة ذاتية لدى الباحث، حتى ولو كنا، في أمكنة أخرى، نفضل بدقة المثال الأعلى للبقاء على مسافة ما منها. وإذا كان التحليل الكمي قد احتل شرعية علمية، فإنه يجب ألاَّ يستبعد المقاربات النوعية التي تعبئ موارد التفاعل الفكري والعاطفي بين الباحث وموضوع دراساته. فهي وحدها التي تستطيع، بالفعل، أنْ تعيد إلى مكانها الظواهر التي لا يمكن للمناهج التجريبية الكلاسيكية بلوغها.

الفقرة الثانية

تفسير الظاهرة السياسية

إنَّ المشروع طموح وصعب بالتأكيد. والظواهر الاجتماعية هي بالفعل ذات تعقُّد خاص، ولاسيما بالنسبة لظواهر العالَم الطبيعي. وهي تدين غالباً بجزء من وجودها لمناهج منطقية فردية جزئية غير قابلة للإدراك، في كلّيتها وآنيتها، مِنْ قِبَل الفاعلين أنفسهم. وسيكون هناك إذن دائماً، من وجهة نظر الباحث، نقص في المعلومات الضرورية لفهم سيرورة ما. وإلى هذا تُضاف الاعتبارات، المذكورة في الفقرة السابقة، والخاصة بالانحرافات من كل الأنواع التي تُحرِّف إدراكاتنا للواقع، حتى وإن كانت من أكثرها تجريباً من الناحية المنهجية.

وإذا كان من غير المطروح إذن أنْ نرغب بتفسير أية ظاهرة سياسية بطريقة شاملة، فإنَّ التحليل العلمي يسمح دائماً بوضع أُطر التحليل التي تحدُّ من ضِياع المعنى، وتشدّ الانتباه لوقائع مُهْمَلة، أو مُصَغَّرة أو مخْفيّة. إنَّ الفرع العلمي، في العلوم الاجتماعية، لا يتميز بقدرته على إعطاء أجوبة إجمالية ونهائية عن ظاهرة ما، وإنما باستعداده لأنْ يُقَدِّم للمراقب منظومة أسئلة ملائمة تساعد على تفسيرٍ أعلى جداً من التفسير الذي تسمح به ملاحظة بسيطة «ساذجة». ويتم هذا الأمر بفضل نماذجه، ومفاهيمه، وأساليب تفكيره، ومصطلحاته[1].

(1) ينبغي أيضاً ملاحظة أن كل فرع علمي يُوَلِّد شخصيات كشخصية ديافواروس (Diafoirus)، وفي مسرحية موليير «مريض بالوهم». وهذه الشخصيات تستعمل، على غرار أطباء موليير، الجهلة والمُدَّعين، لغة مشوَّهة وخفية، لها وظيفة كلاسيكية معروفة: إخفاء تحكُّم غير كافٍ (أو مستحيل) بالموضوع، وإخافة القارئ بغية فرض علاقة خضوع لاشرعي عليه. من أجل =

إنَّ المشروع العلمي للتفسير هو سيرورة غير مقفلة أبداً. ولكي يتقدم، يجب أن يُزَوِّد نفسه بوسائل كشف الأبعاد الملائمة الرئيسية للموضوع المدروس، والتفكير خاصة بما يعنيه تعبير «التفسير».

أولاً ـ أبعاد الموضوع المدروس

باستثناء الرياضيات، تدرس كل الفروع العلمية منظومات تفاعل، وينطبق هذا الأمر على علم الفيزياء، والأحياء، وعلم النفس، على سبيل المثال. وفي العلوم الاجتماعية، تتضمن هذه المنظومات الأفراد الذين لا يمكن لوجودهم وتصرفاتهم أنْ تُغَطّى وراء المفاهيم التي تشير إلى «كائنات جماعية»، كالدولة، أو المشروع، أو النقابة، وإلى سيرورات معقدة أيضاً: كالعمل الجماعي، والمشاركة السياسية، الخ. وهؤلاء الأفراد ليسوا «جواهر فردية» (بالمعنى الذي يعطيه ليبنتز لهذا التعبير)، بل كائنات تؤثر على بعضها البعض، ضمن إطار أوضاع مبنيَّة اجتماعياً. وممارساتهم، المنتِجة لآثار واقعية لا يستطيعون السيطرة عليها دائماً، تشكل المادة المميَّزة للعلوم الاجتماعية، لأنَّ «التحليل الاجتماعي يهتم بالتفاعل بصفته سيرورة مُفَصَّلَة، أقل مما يهتم بنتائجه ومنتجاته»[1]، وهذا ما رثي له بحق انسلم ستروس. ومع ذلك، فإن الهدف الذي ينبغي للتفسير الصحيح أنْ يُحَدِّده لنفسه إنما هو الرؤية المتكاملة لهذه المستويات الثلاثة من التحليل: الأوضاع، الوكلاء، والممارسات.

أ ـ الأوضاع المبنية اجتماعياً

يسمح مفهوم «الشكل» الخارجي (نوربير إلياس)، و«الميدان» (بيار بورديو)، و«نظام العمل» (ميشال كروزييه)، كلٌ بطريقته، بالكشف عن المستويات الأساسية الثلاثة لبناء الأوضاع.

= تفسير اجتماعي للظاهرة، أنظر:

- M. Dogan, R. Pahre, L'innovation dans les sciences sociales. La marginalité créatrice, PUF, 1991, p. 48 et s/s.

(1) - A. Strauss, Miroirs et masques. Une introduction à l'interactionnisme, Trad. Seuil, 1992, p. 75.

ـ هناك أولاً مستوى **الرهانات**، «فأربعة أشخاص جالسون حول طاولة ليلعبوا الورق يشكلون شكلاً خارجياً»، كتب إلياس[1]. ولكي يشاركوا بشكل مفيد، ولكي يكتسب الوضع، الذي تصفه كلمات: «أفراد يلعبون الورق»، معنى ما، يجب أن يتشاطروا المعارف والمعتقدات التي تسمح لهم باعتبار ربح اللعبة هدفاً مرغوباً به. ولذلك فإنهم يحتاجون لحدٍ أدنى من المؤشرات الخَاصة بالطابع الرمزي للورق، وبمتعة اللعب، والانقطاع بين الشركاء والخصوم. وكذلك فيما يتعلق بالأوضاع الاجتماعية ـ السياسية. فالأفراد الذين نجوا كلياً من كل تكيُّف من النمط الديمقراطي يعتبرون الرهانات السلطوية، التي يُبْنَى حولها الجدل البرلماني أو تنظيم الحملة الانتخابية، أموراً غير مفهومة تماماً.

ـ المستوى الثاني هو مستوى **القواعد**، المنتِجة لمناهج المنطق الاجتماعية. ومن الملائم تمييز القواعد بالمعنى القانوني والمؤسّساتي. إنها القواعد الدستورية، القانونية، والتنظيمية التي تُعَرِّف الأوضاع الموافقة أو المخالفة للحق. فالخروج عن الشرعية يمكن أن يبدو خطيراً إنْ كانت هناك آليات فعَّالة للرقابة والجزاء. وهناك أيضاً قواعد بالمعنى الثقافي للكلمة، أي قواعد أخلاقية، وأعراف وعادات تُحيل لاحترام بعض المعتقدات. وهي تُنَصّب، بالنسبة للمجموعة بأسرها، أو لبعض أجزائها فقط، إنقطاعاً بين ما هو شرعي وغير شرعي. ففي مجال الممارسات اللاقانونية المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، يتبنى كثير من الأفراد القاعدة القائلة بأن هذا السلوك لا يُعَدُّ غير مقبول إلاً إذا سمحت المبالغ المختلَسة بغنى شخصي. وفي هذه الحالة لا تتقاطع القاعدة القانونية مع القاعدة الثقافية. وهناك أخيراً قواعد بالمعنى الاستراتيجي للكلمة، أي مناهج منطقية لحساب التكاليف والمزايا، والتي توصي الفاعل العقلاني باتباع سلوك معين، بناءً على مستوى محدَّد من المعلومات. على سبيل المثال، عدم كشف الملك في لعبة الشطرنج، وعدم المساعدة على نجاح خصم محتمل في الحياة السياسية.

ـ أما المستوى الثالث فهو مستوى توزيع **موارد السلطة**. في هذا الوضع

(1) - N. Elias, Qu'est-ce que la sociologie? Trd. Éd. de l'Aube, 1991, p. 157.

المبني اجتماعياً، يوضع الأفراد في وضع غير متكافئ من وجهة نظر الوصول إلى المعلومات المفيدة، والسلطة التي يمكنهم ممارستها على الغير: إما بأمر (قانوني أو واقعي)، . أو بفعل التأثير. ففي حملة انتخابية ما، على سبيل المثال، وبالرغم من مبدأ المساواة بين المرشحين، يمتلك ممثلو الأحزاب الصغيرة مواردَ مالية هزيلة جداً، ووصولاً شاقاً لتقنيات الاتصال الحديثة، ورأسمالاً ضئيلاً من الشهرة والمصداقية. ومع مفهوم الميدان، ركّز بيار بورديو بشكل خاص على المناهج المنطقية المختلفة للفاعلين، وذلك بحسب الوضع المسيطر أو المُسَيْطَر عليه، المركزي أو الهامشي، الصاعد أو الهابط، الذي تحتلّه فيه. أما ميشال كروزييه فيُذَكِّر بأن أي شخص، مهما كان مسيطراً عليه، لا يكون أبداً محروماً كلياً من موارد السلطة التي يمكن جنيها من الوضع المُعَاش (أنظر: العبد وسيده).

ومن المناسب أيضاً الإشارة لمظهرين أساسيين لكل وضع اجتماعي سواءً كان كلياً أو جزئياً. الأول أنه يمكن أن توجد فيه منافسات وصراعات حول قواعد قابلة للتطبيق. على سبيل المثال، تناقضات بين القواعد القانونية والقيم الأخلاقية، والاختلافات حول ماهية القاعدة الشرعية. ولهذا السبب، لا يوجد، في أية مجموعة اجتماعية، إجماع حول «قواعد لعبة» لا تكون مفروضة، جزئياً على الأقل. أما المظهر الآخر الذي ينبغي النظر له فهو درجة وضوح أو كتامة العناصر التي تبني الوضع. فالرهانات الظاهرة يمكن أن تخفي رهانات مُقَنَّعة: والقواعد القابلة للتطبيق رسمياً يمكن أن تحجب قواعد أخرى فعلية في علاقات التفاعل الواقعية. ويمكن هنا أن يُنْقَل للحياة السياسية التمييز الشهير لغوفمان بين المسرح والكواليس، أو بين «المنطقة الأمامية» و«المنطقة الخلفية»[1].

وكلما كانت القواعد محدَّدة بطريقة صلبة، كلما أدخلت مزيداً من قابلية التوقع في علاقات التفاعل. ولهذا السبب نجدها في الأوضاع التي تتطلب فيها أهمية الرهانات موضوع الخلاف اختزال مخاطر سوء التفسير إلى أقصى

(1) - Goffman, La mise en scène de la vie quotidienne, Trad. Éd. de Minuit, rééd., 1983, t. I, p. 110 et s.

حدٍ ممكن. وفي قمة الدولة، تحمي الطقوس البروتوكولية الدقيقة جداً سلطة الأشخاص الذين يتولّون أعلى المسؤوليات، وذلك من خلال تقنين ظهورهم الرسمي بطريقة إكراهية بشكل استثنائي. وفي ميدان مغاير كلياً، يتمتع الموظفون التنفيذيون بصلاحيات محدَّدة بدقة، وخصوصاً الأشخاص المكلفون بحفظ النظام. ويتعلق الأمر بإدخال الحد الأقصى من الأمن في العلاقات مع الرؤساء التسلسليين، ومع المستعمِلين على حدٍ سواء. والهدف الذي يجري البحث عنه هو، في آن واحد، الانضباط المنتِج للفعالية، وتجنب البقع المرتبطة بمبادرات شخصية مزعجة، وحماية الوكلاء التابعين أنفسهم، الذين، من دون تعريف دقيق للوضع، قد يتخلُّون عن اتخاذ أية مبادرة، أي أية مجازفة، بنظرهم.

ب ـ الأفراد المتفاعلون

تتميز علاقات التفاعل في المجتمعات الجزئية أو الكلية بتدفق ثابت في المبادلات التي تعني، في آن واحد، السلطة والإعلام. فلا يحصل أبداً أنْ لا يحدث شيء (ا. غوفمان) ففي العلاقة، يمارس كل سلوك، وإن كان سلوك صمت أو امتناع، تأثيراً مهما كان طفيفاً، ويُقَدِّم معلومة. وعلاوة على ذلك، فإنَّ أية علاقة سلطة أو اتصال لا تكون وحيدة الاتجاه كلياً. والديكتاتور الذي يمارس أكثر سلطة مطلقة لا ينجو من التأثير الذي تمارسه عليه إشارات الاحترام، والخضوع الناشئ عن الخوف، واللامبالاة، والكراهية التي يتلقاها من السكان الخاضعين.

1 ـ إنَّ سلوك الفرد في التفاعل يثير **قضية الحرية**. هل لديه قدرة على الاختيار؟ إذا كان الجواب إيجابياً، فإنه يتضمن بالنسبة له إمكانية حساب سلوك بعد أخذه ردود فعل شركائه القابلة للحسم بالحسبان. إن التفاعل يصبح حينئذٍ، وبحسب مفهوم نظرية الألعاب، «تبادلاً للضربات». لكن النظرية النفسية تشدُّ أيضاً الانتباه إلى ظواهر عدم التحديد النسبي للأنا[1]. فالأفراد يمكن ألاَّ يكون لديهم آراء ثابتة حول القضية المطروحة عليهم. وأمام ضرورة التصرف يُجَرِّبون عادةً التردد الذي يمكن أن يبدو، في بعض الظروف،

(1) - A. Strauss, Miroirs et masques, Trad. A. M. Métailie, 1992, p. 40 et s.

مكلفاً. ولهذا السبب، فإنّ الفرد، لكي يتحكم بقلق التقطيع القابل لأن ينجم عن ذلك، سيتمنى ربما التنازل عن كل حرية الاختيار، والامتثال بدون تحفظ للأوامر الخارجية. وهذا هو «تسليم الذات» للغير الذي يتمتع بقيمة قوية، أو أيضاً الانشغال الدقيق بالامتثال «لدور» ما. ونعني بذلك ترتيب المواقف وأشكال السلوك المنتظرة من فردٍ بسبب وضعه القانوني أو / وموقعه في الميدان الاجتماعي.

ويجد الفرد نفسه، في التفاعل، ملتَمساً مِنْ قِبَل مسعَيَيْن يمكن تصوُّرهما نظرياً:

ـ **القيام بحسابٍ واعٍ للتكاليف والمزايا**. وهو، بحسب النموذج المنفعي، النشاط العقلانيّ بامتياز. إنَّ الفرد يفكر، ويكيِّف الغايات التي يبحث عنها (مزايا مادية، وخيالية، ورمزية) مع الوسائل التي يمتلكها. إنه الحساب العقلاني؛ وهو يكتسي بُعْدَاً استراتيجياً بقدر ما يكون على الفاعل أنْ يعرف كيف يقوِّم الموارد المتوفرة في الوضع الذي يجابهه، ويسلسل أهدافه حسب الأفضلية، ويستبق ردود فعل الغير القابلة لأنْ تؤثر في مستوى أرباحه وتكاليفه المحسومة. وتنبغي الاشارة إلى «أنّ ترك النفس تسير حسب حدسها يمكن، في الواقع، أن يتعلق غالباً بحساب للتكاليف والمزايا. لكنه حساب يجري في مستوى لاشعوري.

ـ **الامتثال للدور المرسوم**. فيما عدا حالة الوضع الاجتماعي غير المعروف كلياً، يدخل الفرد في منظومة تفاعلات لها معالَم موضوعة سابقاً. وهو يعلم ما هي أشكال السلوك المستاغة المُنْتَظَرة منه، ويمكن أن يتكيَّف معها عن عمد أو بحكم العادة. وهذا هو، على سبيل المثال، حال الوزير القائم على رأس عمله، الذي ترسم له اختصاصاته الدستورية، ومظهره السياسي، وضرورة التضامن الحكومي، الخ... مجموعة من الأجوبة المحتملة في كل وضع ينبغي عليه إدارته.

وأحياناً يُعَرَّف الدور قانونياً و/ أو ثقافياً بطريقة محصورة بشكل خاص، بحيث لا يبقى أمام الفاعل أية إمكانية للاختيار، ولو الافتراضي، إلاَّ امكانية الامتثال له بشكل صارم أو انتهاكه: أعضاء قوات حفظ النظام الخاضعين لانضباط صارم، على سبيل المثال.

2 ـ يتأثر احتمال تصرُّف الفرد **كاستراتيجي حاسب** أو، بالعكس، **كمجرد موظف** لدور، بآثار استعداداته أولاً. ونقصد بذلك، من جهة أولى، مجموعة الموارد الفكرية والمعارف القابلة للتعبئة (بُعْد إدراكي)، ومن جهة أخرى، الميل العاطفي أو الأخلاقي (بالمفهوم الذي يعطيه أرسطو لهذا التعبير) للقيام بشيء ما. وهكذا فإن شعور الناخبين الذاتي «بكفاءتهم السياسية» (على حدّ تعبير د. غاكسي) يقودهم لحساب تصويتهم، في حين أن الآخرين، القليلي الاطلاع والقليلي الاهتمام بالسياسة، يمكنهم القيام بتصويت إيمائي بحت بتأثير بيئتهم الجزئية (الشريك، الزملاء...). وهذه الاستعدادات تكون مشروطة بآليات التكيُّف الاجتماعي؛ والتجارب الفريدة للأفراد أو المجموعات التي يتطابقون معها بطريقة مُمَيَّزة. ومثل تلك التجارب تُحَلُّ رموزها عبر آثار الذاكرة، وإعادة بناء الماضي التي تجري بواسطة انتقاء بعض المظاهر، أو إخفائها، أو المبالغة في تقديرها. إنَّ «الاستعدادات»، الملوَّنة انفعالياً، لا تتأقلم بالضرورة مع الاستقلال الأمثل للموارد المتوفرة في الوضع المدروس. ويمكن للآليات الدفاعية أنْ تُقَام، وتشكل سدّاً في وجه البحث عن معلومات مفيدة للموضوع: احترام مفرط تجاه السلطات القائمة التي تحرف الحكم النقدي، أو إرتكاسات الخوف، الناشئة عن صدمة سياسية، والقادرة على البقاء بعد علاقات القوى الموضوعية التي عملت على ولادتها... أما الأشكال الأخرى «للاستعدادات» الموروثة: فهي عادات التفكير أو السلوك المنتِجة لأعمال (إكراهات متكررة)، والمشجِّعة على حجزها ضمن حدود دورٍ مُصَاغ بدقة. وهكذا فإنَّ ما يُسَمَّى بالروتين يوضح كم يمكن أنْ تكون عميقة جداً سيرورات استبطان التقاليد التي يُنْظَر لها على أنها موحية بالأمان؛ فهي تعفي من القيام بأي تحليل رصين «للموارد» الجاهزة في الوضع المدروس.

إنَّ احتمال التصرف كاستراتيجي حاسب أو كموظَّف دور مشروط أيضاً بهوامش المناورة على الصعيد الملموس. وهناك أوضاع تكون بالأحرى مفتوحة، أي متميزة بامكانيات مبادرة أو اختيار هامة، وأوضاع بالأحرى مغلقة، يبدو فيها التناوب أمراً مقيَّداً أو مكلَّفاً بشكل خاص. والناخب لا يمكنه أن يكون «حاسباً» في نظام سياسي يكون التصويت فيه إلزامياً،

والمرشحون وحيدون. ولا يبقى عليه إلاً لعب الدور المرسوم له، وإلاً فإنَّه سينتهكه ويعرض نفسه لمجازفات وأخطار. أما في النظام التعددي، حيث توجد هذه الإمكانية للقيام بحساب التكاليف والمزايا نظرياً، فإن الجميع لن يستعملها. ذاك «أنَّ الرجال، في القسم الأكبر من حياتهم، لن يرفعوا شيئاً إلى أعلى حدٍ، ولن يسعوا لبلوغ هدفٍ يمكن التحقُّق منه بشكل ملموس، وإنما هم يحرصون بكل بساطة على الاندماج، أو على البقاء في قطعة ظاهرة للعيان»[1]. إنَّ الناخبين يمكنهم التصويت فقط لأنهم يحرصون على تأكيد ذواتهم «كمواطنين صالحين» عبر هذا الأسلوب من المشاركة ذي القيمة القوية في اللغة الديمقراطية. وإذا صوتوا لهذا الحزب أو ذاك، فلأنهم، كما يقولون، يشعرون بأنهم «قريبين منه»، أو بعبارة أخرى لأنه يشكل عنصراً لتأكيد هويتهم. وهكذا نرى أن وجود وضع مفتوح لا يكفي لإثارة أشكال سلوك من النمط الحسابي. وبالمقابل، فعندما يجد الشخص نفسه في مواجهة وضع غير معروف سابقاً، فإن الشك الذي ينجم عن ذلك، يخلق شروطاً مواتية لحدٍ أدنى من اللجوء لحساب استراتيجي، يأخذ بالحسبان المعلومات المتوفرة. وهذا هو، على سبيل المثال، الحدث الاستثنائي (كارثة طبيعية، جريمة سياسية، انفجار اجتماعي...) الذي يجبر الممثِّل المُنْتَخَب على الخروج من حدود دوره الروتيني؛ إن حبَّة الرمل في آلة مُزَيَّتة جيداً هي التي تُكرِه مسؤولاً ميدانياً على اتخاذ مبادرة غير متوقعة (نتيجة حالة طارئة...).

وفي تذبذبهم بين المبادرة الحاسبة، والتنفيذ البسيط للأدوار المرسومة، يتأثر الأفراد بالإشباعات التي يتوقعون الحصول عليها، أو بالإزعاجات التي يأملون تجنّبها. مِتَعُ الامتثال، والأمن، والارتياح للشعور بالتأقلم؛ مِتَع انتهاك (الدور)، والحساب، واللعبة المغامِرة؛ وأخيراً مِتَعَ تأكيد هوية ذات قيمة إما «بالاستغراق» كلياً في سلوك اجتماعي مُعْتَرَف به (عالياً) أو، بالعكس، بتحرير امكانيات الخلق في الابتعاد عن الأدوار المفروضة. وفي هذا الصدد يؤثر المنطق الثقافي، والاجتماعي، والسياسي المُسْتَخْدَم في المجتمع، بشكل كبير في توزيع المكافآت والجزاءات التي ترتبط بكل من هذه المواقف. وإذا كان

(1) - Ernest Gellner, L'animal qui évite les gaffes, publié dans P. Birnbaum J. Leca, Sur l'individualisme, Presses de la FNSP, 1985, p. 33.

من الخطأ كلياً تفسير خصوصيات أشكال السلوك القابلة للملاحظة لدى شعب معين أو آخر «بمزاجه الأخلاقي»، فإن من الواضح، بالمقابل، أنَّ احتمال بروز هذا النمط من الأجوبة في هذا النمط من الأوضاع، يتأثر بالآليات الاجتماعية الثقافية لبناء المكافآت والجزاءات التي ترتبط بكل منها. إنَّ البلاغة تُدْرَك هنا كبلاغة وجدانية يمكن في مكان آخر أن يُحَطَّ من قيمتها باعتبارها تفخيمية. وموقف التمرد، الذي يُحْكَم عليه بقسوة باعتباره موقفاً غير مدني وغير متأقلم، سيبدو في سياق آخر باعتباره تأكيداً للذات، جديراً «برجل حقيقي». ولهذا السبب فإن احتمال توزيع الأجوبة، المعطاة مِنْ قِبَل الوكلاء الاجتماعيين على أوضاع متشابهة ظاهرياً، يختلف بحسب البلدان والمجموعات الاجتماعية، منذ أنْ يكون لديها منظومات قيم خاصة بها[1].

جـ - الممارسات المُنْتِجة لآثار واقعية

سواء جرت في ختام حساب استراتيجي أو، بالعكس، بشكل مطابق تماماً لمتطلبات الدور، تندرج أشكال سلوك الوكيل الاجتماعي ضمن سلسلة متصلة، وغير متقطعة، من الأفعال والأجوبة، الدامجة لنوايا، وتوقعات، وتقديرات. وهذه الممارسات الاجتماعية التي تشكِّل نسيج التفاعلات نفسه تتكون، أساساً، من وقائع لغوية (بالمعنى الأوسع للكلمة) وعمليات مادية. ويترجَم تسجيل هذه الممارسات في الواقع القابل للملاحظة، أحياناً، بتجسيد مادي: تكليف قوات حفظ النظام، ظهور مرشح في التلفزة، الكرسي الشاغر لشريك في طاولة مفاوضات. وتكشف هذه التظاهرات المادية دائماً، وعبر التمثلات التي تتصاعد منها، عن بُعْدٍ رمزي، أي ثقل زائد في المعنى، تُضْفيه المفاهيم اليقِظة على المستويين الإدراكي والانفعالي. إنَّ تفريق تجمهر بالقوة، هو أيضاً في أنظار الفاعلين والمشاهدين، تأكيد لتفوق الدولة، وشكل مُدَان للعنف، أو برهان على طاقة مُبَرَّرة: إنه يطمئن أو، بالعكس، يغذّي المرارة، الخ.

وفي الدائرة السياسية، يقع كثير من الآثار الواقعية على صعيد التمثلات وحده. وهذه هي بشكل خاص حالة الوقائع اللغوية، والمواقف التي يتخذها

(1) يعمل نظام القيم هنا كجهاز مُوَلِّد، في أوضاع معينة، لمكافآت رمزية (أو لتكاليف) خاصة.

القادة، والتي تثير ردود فِعْلٍ، وتسلسلاً في الأجوبة المكوّنة «لجدالٍ» أو «لمماحكة». إن الوقائع غير المُثبَتَة، أو حتى الخيالية كلياً، تنتج آثاراً واقعية منذ أنْ تُبَثَّ منها تمثُّلات نشيطة اجتماعياً. وقد ساهمت شائعات خالية من أي أساس من الصحة، على سبيل المثال، في تغيير مجرى مسلسلات دبلوماسية (برقية ايمز (Ems) في عام 1870) أو ثورية (نوايا القتل المَعْزُوَّة للويس السادس عشر). واليوم، مع انتشار وسائل الإعلام الجماهيرية، هناك تباين، يمكن التحقق منه بشكل خاص، بين الواقعة المروية، والتمثلات المنقولة عنها، والتمثلات التي تلقتها منها مختلف فئات المشاهدين.

1 ـ إنَّ الظواهر الجماعية، الاجتماعية والسياسية، تنجم عن أشكال سلوك فردية مُجَمَّعة. ففي الأوضاع التي يوجد فيها عدد كبير من الفاعلين الفرديين العاملين معاً في نفس الاتجاه تحت تأثير شروط مُحْدَثة (جمهور من المتظاهرين، انتخابات على المستوى الوطني)، ينتج مجموع الأفعال الفردية نتيجة جماعية تكون من طبيعة متميزة. فاستجابة 300 أو 30 ألف شخص لدعوة للتظاهر في الشارع تُوَلِّد ظاهرة ذات ديناميكية مختلفة؛ وحساب الأصوات المُعَبَّر عنها وفق الأشكال المحدَّدة يُنتج أثراً قانونياً وسياسياً. هناك إذن ظهورٌ «لآثار جماعية بارزة»، ومتميزة عن الآثار الفردية. وفي الأوضاع التي لا يظهر فيها إلاَّ عدد صغير من الفاعلين، تنجم الآثار البارزة بالأحرى عن ترابط بين الأفعال والأجوبة، أو أيضاً عن «تبادلٍ في الضربات». وهنا نفكر بشكل خاص بالمفاوضات: فكل طرف من الأطراف يمتلك وسائل للتأثير على الطرف الآخر لا يمكن إهمالها كلياً أبداً. وإلاَّ فإنه لن يُقْبَلَ للجلوس إلى الطاولة.

إنَّ الظاهرة الجماعية توجد بسبب اجتماع عدة أعمال فردية (تكون قصديَّة تقريباً) لا لأنها نتاج إرادة فاعلٍ جماعي[1]. وهي تفلت، من جهة أخرى، في كثير من الأوضاع، من تحكُّم أيّ من المشاركين فيها إذا أُخِذَ بشكل منعزل. ويُعَدُّ هذا الأمر صحيحاً إنطلاقاً من اللحظة التي لا يُمارس

(1) إنَّ اللجوء المعتاد لمفهوم الفاعل الجماعي: الدولة، الحزب، الشعب، هو مجرد تسهيل في التعبير اللغوي الذي يسمح بتكثيف المعنى بفضل بناء استعارة مجازية.

فيها أي منهم لوحده سلطة أمر مُفرِطة أو تأثير على الآخرين. وإذا أخذنا ثانية بالمقارنة مع لعبة الورق، التي لجأ إليها الياس، عندما يكون للمشاركين قوة متماثلة تقريباً، ويتمتعون بتوزيع متكافئ إلى حدٍ ما، فإنَّ أي شخص منهم لا يتحكم إفرادياً بمجرى اللعبة، الذي يبدو كنتيجة منبثقة عن القرارات التي يتخذها كل لاعب. وتكون الظاهرة قابلة، بالأحرى، للملاحظة إذا وُجِدَ فيها عدد كبير جداً من اللاعبين.

ويؤكد ظهور نتائج بارزة غير مُتَعَمَّدة، أو حتى نتائج ضالَّة، صعوبة وجود تحكُّم حقيقي في الظواهر الجماعية، حتى في الحالات الأكثر مواتاة، التي يكون فيها عدد «اللاعبين» محدوداً، وتوزيع موارد السلطة فيما بينهم غير متكافئ أبداً، وهناك ظاهرتان تفسِّران الظهور ـ المعتاد ـ للنتائج غير المُتَعَمَّدة، أي غير المرغوب بها، وبالأحرى غير المحسوبة. الأولى تتجلى في الخطأ في التنبؤ. فنظراً لنقص المعلومات الكافية، أو الملائمة، يقدر الفرد بشكل رديء ردود الفعل التي قد يثيرها عمله، إلاَّ إذا تبنَّى الشركاء في التفاعل، بكل بساطة، أجوبة غير متوقَّعة، أي «لاعقلانية»، أو متعلقة بعقلانيات معروفة بشكل رديء، وخاصة بعوالم ثقافية مختلفة. وهكذا لا يثير عرض قوته، التي «ليس عليه أنْ يستخدمها»، نفس الأجوبة لدى السكان الذين وُجِّهَت لهم هذه الإشارات. إنَّ حرب الخليج لعام 1991 اندلعت ربما، جزئياً، نتيجة عدم فهم من هذا النمط. والسبب الآخر، الذي يشجع على ظهور نتائج غير متعمَّدة، يمكن القبول به بصعوبة أكثر من نظرية الفاعل الفردي الكلاسيكية. ويتجلى هذا الواقع في أن عدداً من الأعمال يجد نفسه مدفوعاً بعوامل لاشعورية، بحيث تجد نفسها مطروحة ظاهرياً «بدون دوافع» أو مُبَرَّرة بدوافع أعذار (وضع تعلقه «بالمبادئ» في المقدمة ليحجب بحثه عن مصالح حقيرة). إنَّ المحادثات المعمقة مع ناخبين أدلوا لتوِّهم بأصواتهم تعمل عادة على ظهور نمط من الأوضاع التي تتحلل فيها الأسباب المذكورة عفوياً لصالح أشكال من العوامل أكثر تعقيداً للغاية.

2 ـ ينجم منهجياً عن هذا التمييز بين النتائج المُتَعَمَّدة، أي القصدية، والنتائج غير المُتَعَمَّدة، **النتيجة المزدوجة القائلة** بأنَّ من التهوّر أنْ نستنتج من النتيجة ما كانت عليه نيَّة الفاعلين، وأن نعطي تقريباً قيمة مطلقة للبواعث التي يدَّعونها.

وعندما تنجم الظاهرة الجماعية عن أشكال سلوك يُجْمِع عليها عدد كبير من الأفراد، يكون من السهل تصوُّر أنّ النتيجة يمكن ألاّ ترضيهم جميعاً. فمن بين الناخبين المدعوّين إلى صناديق الاقتراع، صوَّت بعضهم للخاسر (أو للخاسرين)؛ وبعد الانتهاء من التصويت على نص قانون، يكون بعض البرلمانيين مستائين من تبني هذه المادة أو تلك منه، الخ. وضمن هذا السيناريو، يكون مفهوماً أنهم لا يعترفون بأنفسهم كفاعلين، أي كسبب للظاهرة. ولكن ضمن سيناريو آخر، نرى ظهور نتائج بارزة متناقضة مع نوايا أولئك الذين قرَّروا فعلياً إقامة سيرورة ما (أو مؤسَّسة). ويبرهن ميشال فوكو في كتابه «الرقابة والعقاب» على الأطروحة القائلة بأن السجون لا تقلل معدَّل الجريمة، بالرغم من أنها تشكل حجر الأساس في سياسة الزجر الجزائية، منذ إلغاء التعذيب في القرن الثامن عشر، وعقوبة الموت في القرن العشرين. فهي تبدو، بالعكس، عاملاً حاسماً عندما تحوّل الجانح الظرفي إلى شرير ثابت[1]. ويُعَدُّ هذا المثال مدخلاً لسيناريو ثالث: هو سيناريو الآثار الضالة، أي التي لا يتمناها **مجموع** أولئك الذين شاركوا فردياً في الظاهرة الجماعية. وكان التيار الفكري المؤيد لمبدأ التمثيل النسبي يتمنى مزيداً من العدالة في التعبير عن التفضيلات الشعبية، وليس الشلل البرلماني الذي أثاره هذا المبدأ في العديد من البلاد. ويمكن لهذا الأثر الضار، من جهة أخرى، أن يشكل، بشكل مفارق، عاملاً لتعزيز هذا النظام الانتخابي، نظراً لأن الأحزاب الصغيرة المِفْصَلِيَّة التي عمل على بروزها جعلت من نفسها المدافعة العنيدة عن مؤسَّسة سمحت لها بقبض ثمنٍ مرتفع لقاء مشاركتها في الحكومة (ايطاليا، إسرائيل).

إنَّ السياسة العامة، والحركة الاحتجاجية، والانهيار الانتخابي لحزب مسيطر، الخ... يمكن وصفها، عند الاقتضاء، «بسيرورات بلا فاعل» (على حدّ تعبير التوسر) شريطة الاشارة لجانبها المفارق بشكل عميق. فأي فاعل جماعي، وأي شخص مزوَّد بحرية لا يعي إرادياً بروز الظاهرة، ولا يتحكم بها؛ لكن أي شيء، بشكلٍ موازٍ، لا يمكن أنْ يُنْتَج خارج نطاق الأفراد الفاعلين في داخل منظومات التفاعل المبنية اجتماعياً. ولهذا السبب فإن من

(1) - M. Foucault, Surveiller et punir, Gallimard, 1975, p. 269.

الممكن الرد على الجدل الكبير بين الحتمية والإرادية، أي على الدور المتتالي للاكراهات الاجتماعية والحرية الفردية، برفض فكرة وجود تعارض بين الفرد والمجتمع. وذلك على غرار ما فعله إلياس. «فالنشاط الفردي للبعض يخلق التشيُّع الاجتماعي للآخرين». وبالنتيجة «فإن المجتمع وقوانينه لا يكون شيئاً خارج الأفراد. إن المجتمع ليس مجرد موضوع تجاه أفراد معزولين؛ إنه ما يعنيه كل فرد عندما يقول: نحن»[1].

ثانياً ـ أبعاد الفهم

يوجد في العلوم الاجتماعية إجماع عام حول ضرورة تجاوز الوصف البسيط والمجرَّد للظواهر. إن التسجيل ليس كافياً، بل يجب محاولة التفسير والفهم. ولكن ماذا يعني الفهم؟ إن السؤال يثير، في الواقع، عدداً لا يُحصى من القضايا التي يستحيل التطرق لها هنا بطريقة معمقة. ولهذا سنكتفي بالكشف عن ثلاثة أجوبة كبرى قابلة للتصوُّر، وتشكل محاور للتأمل المنهجي في هذا الميدان.

أ ـ التعرُّف على الأسباب

1 ـ **هناك مفهومان متعارضان للسببية** يبدوان بوضوح في العلوم الاجتماعية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، ففي «قواعد المنهج الاجتماعي» يعارض إميل دوركهايم مسعى سبنسر وكونت، ويقوم باجراء الضبط التالي: «إنَّ الكشف عن الشيء الذي تكون فيه واقعة ما مفيدة، لا يعني تفسير كيف وُلِدَت، ولا كيف تكون على ما هي عليه[2]... ولهذا يجب «البحث بشكل منفصل عن العلة الفاعلة التي أنتجتها، والوظيفة التي تقوم بها»[3].

ـ إن المقاربة الوظيفية البدائية، الموروثة من بعض النواحي عن النزعة العضوانية السبنسرية، تتجه فعلاً، وخاصة لدى العالِم الاتنولوجي

---

(1) - N. Elias, La société des individus (1939) Trad. Fayard 1991, p. 97 et 105.

(2) - E. Durkheim, Les règles de la méthode sociologique, (1895), PUF, 5e éd., 1990, p. 90.

(3) المرجع السابق ـ ص: 95.

مالينوفسكي[1]، لتعريف المجتمع بأنه منظومة حاجات أو مهمات «تتطلب»، لكي يتم إشباعها، إنبثاق مؤسسات، ومواقف، وأشكال سلوك ملائمة. وكما أن ضرورة الاتصال تولِّد أعضاء الحواس، وتُنَمِّيها، كذلك تُفسِّر الحاجة لتبرير طاعة السلطة، في ثقافة محدَّدة، ظهور معتقدات تضفي عليها طابع الشرعية. لكن روبير ميرتون، أحد مفكري النزعة الوظيفية الجديدة، هذَّب، فيما بعد، هذه الإشكالية من خلال ردِّه على بعض الاعتراضات الصارخة عليها. فالمؤسَّسات تستمر بالوجود، بحكم العادة، بعد أن تفقد فائدتها الأولية. وظهور وظائف جديدة، لم يتوقعها مؤلِّفو التجديد الاجتماعي، يمكن أنْ يُفَسِّر سبب بقائها، وتوطُّدها وتطورها، في حين أنها لا تُفَسِّر أبداً ظهورها. وهكذا انقاد ميرتون للإشارة إلى التعددية الوظيفية لكثيرٍ من المؤسَّسات، وميَّز بشكل خاص، بين الوظائف الظاهرة والوظائف الخفيّة. فالنقابية العمالية، على سبيل المثال، الناشئة قبل أي شيء عن ضرورة مطلبية، تقوم بوظائف الضبط الاجتماعي للصراعات (وهذا ما يبتهج له أحياناً أرباب العمل)، وكذلك بوظائف تكييف أُطرها اجتماعياً، ومساعدتهم، والعمل على رقيِّهم الاجتماعي.

- إنَّ البحث عن العلل الفاعلة (وليس فقط عن الوظائف التي تقوم بها المؤسَّسات) هو أسلوب التفسير الذي كان دوركهايم يعلِّق عليه قيمة سامية. ويعني هذا الأمر، في صيغته الأولية، إقامة علاقة سببية بين مُتَغَيِّرَيْن: على سبيل المثال، الحملة الرديئة لمرشح كان عضواً في البرلمان (السبب)، والفشل الانتخابي الذي لحق به (النتيجة). لكن هذا الفشل، في الحقيقة، هو بدون شك نتاج أسباب عديدة، من بينها الصورة المتدهورة للحزب الذي ينتمي اليه، ونوعية خصمه أو خصومه، واتجاهات الظرف الاقتصادي، الخ... فهناك عادة «تحديدٌ مُبَالَغ فيه»، بالمعنى الالتوسري للتعبير، أي مبالغة في العوامل الفعَّالة.

- إنَّ رؤية أكثر واقعية للسببية الفاعلة تكمن في التفكير بعبارات العلاقات البنيوية. ففي المثال، المشار إليه أعلاه، لا تُعَدُّ حملة المرشح

(1) - Robert Merton, Une théorie scientifique de la culture, (1944), Trad. Seuil, 1970.

الرديئة عاملاً سببياً معزولاً، بل إنه يندمج، بالعكس، في مجموعة من العوامل التي تتبادل التأثير فيما بينها: حساب الادارة غير المواتية، عدم تعبئة المناضلين، دينامية الخصوم، الخ. إنَّ العلة الفاعلة تصبح حينئذٍ منظومة عوامل. وبالمقابل، فإنَّ الأثر الذي تنتجه هذه البنية السببية لا يُعَدُّ حدثاً معزولاً، يتمثل في عدم انتخاب المرشح الخارج من البرلمان. فهو يقترن بأحداث أخرى مثل اندلاع معارضة داخلية في الحزب، وانسحاب بعض وسائل الدعم (المالي) الخارجي، والضعف العام للتشكيلة التي ينتمي إليها...

ـ إنَّ تحليل النظم يقود إلى ما هو أبعد من خلال الاشارة إلى غياب العلاقة الاحادية الاتجاه بشكل بحت، من نمط «آ» «ب». فـ «ب» تؤثر بالفعل على «أ» أيضاً. وبعبارات أخر، فإنَّ الظواهر التي تولدها بنية محددة من عوامل يمكن أنْ تعدِّل بالمقابل التوازن الأولى بين هذه العوامل. ففي بداية القرن العشرين، شجعت النزعة النقابية الثورية، من خلال انتزاعها لمكاسب اجتماعية لا يمكن إنكارها لصالح الطبقة العاملة، على قيام سيرورة اندماج، ساهمت، بالمقابل، في جعلها تتطور نحو نقابية إصلاحية بل إدارية. ووجود مثلِ هذه الحلقات من التأثير المتبادل، والتي أوضحتها تحليلات النظم، يتجه لحلِّ مفهوم السببية لصالح ترتيبات تفاعلية معقَّدة.

2 ـ يسعى التفسير الاجتماعي، من المنظور الدوركهايمي، لإقامة علاقات ضرورة بين نظامَيْ وقائع اجتماعية. لكن عدداً من الفِخَاخ سيظهر. فمؤَلِّف هذا الكتاب المرجعي (قواعد المنهج الاجتماعي) يحذِّر صراحة من خطرٍ أول. فوصف التعاقب الزمني للوقائع، ولو جرى بأكبر قدر من الدقة، لا يتضمن اكتشاف علاقة توالد. ويجب عدم الدمج بين التسلسل التاريخي للحوادث ورابطة التفسير السببي، حتى ولو كان هذا الدمج جذاباً بشكل عفوي. إنَّ تعاقب التسلسلات الثورية (المعتدلة ثم الراديكالية) لا يقوم مقام تفسير أسباب الثورة؛ وكون هزيمة فرنسا في عام 1870 قد سبقت صعود قوة المانيا الموحدة، لا يعني أن الأولى كانت سبباً للثاني. وينبغي الاشارة إلى أن خطر الانزلاق المنهجي هام، بشكل خاص، لدى كاتب السيرة الذاتية الذي يسعى لاعادة بناء معنى حياة أحد الأشخاص أو المؤَلَّفات. وتقلبات الطفولة

والمراهقة يمكن أنْ تُنصَبَّ كعوامل مُفَسِّرة، إنْ لم تُعتبر إشارات مُغلَّفَة لقَدَر.

وهناك خطر آخر يكمن في أخطاء التفسير التي تُرتَكب بمناسبة توضيح علاقات الترابط الاحصائية، أو شروط التغيير المشتركة بين فئتين من الظواهر. فاكتشاف مثل هذه العلاقات يقابل مرحلة أولى من الاستقصاء، سيكون من الخطير الاكتفاء بها. إنَّ علم الاجتماع الانتخابي يعرض العديد من الأمثلة على الفِخاخ التي ينبغي تجنّبها. وقوة علاقة الترابط بين التصويت لصالح اليمين وممارسة الشعائر الدينية (الكاثوليكية) بانتظام هو أمر مُثْبَت إحصائياً على مدى مرحلة طويلة. هل هذا يعني أن الأفراد يميلون للتصويت لصالح اليمين لأنهم كاثوليك، أو لأنهم بقوا مطبقين للشعائر الدينية (في طرف متميز منذ أمد بعيد بتقهقر الالتزامات الربانية)، أو لأنهم متعلقون بقيم النظام والتقاليد؟ حسب الفرضية المأخوذ بها يُقْلَب اتجاه علاقة الترابط، ومعه العامل السببي. أو أنه يمكن أيضاً اعتبار أن التصويت لصالح اليمين، والتعلق بالممارسة المُنْتَظَمة للشعائر الدينية مظهرين متوازيين لبنية ذهنية تستمد جذورها من نظام اعتبارات مغاير كلياً: التعلق بإرث الانتماء لهوية معينة، والرفع من قيمة عالَم الأُسرة ـ الملاذ، والميل لقيم ذات طابع أخلاقي، والرفع من قيمة المعايير القمعية لأشكال السلوك الفردية(1).

أمثلة أخرى: علاقات الترابط التي تقع في مستوى من الشمول المُفْرِط، ولا تصمد أمام تصفية الوحدات التحليلية. ففي «الوقائع الانتخابية» المُكَرَّسة للجمهورية الرابعة، وبداية الجمهورية الخامسة، يثبت فرانسوا غوغيل وجود صلة بين المقاطعات ذات الدينامية الاقتصادية والسكانية القوية، والتصويت لصالح الأحزاب الديغولية والشيوعية، في حين أن المقاطعات ذات الدينامية الضعيفة تميل أكثر، برأيه، لتشجيع الأحزاب المسماة «بالقوة الثالثة»(2). كذلك أثبت هيرفي لوبرا وايمانويل تود في كتابهما «اكتشاف فرنسا»(3) وجود

(1) - Ph. Braud, l'inclination à droite des catholiques pratiquants réguliers, Mélanges, G. Burdeau, LGDJ, 1977, p. 377 et s.

(2) - François Goguel- Chroniques électorales, presses de la FNSP, 1981, p. 117.

(3) - Hervé Le Bras, Emmanuel Todd, Invention de la France, Librairie Générale = Française, P. 53.

علاقة ترابط بين النتائج الجيدة التي حصل عليها اليسار في ثلاثين مقاطعة من جهة أولى، وأهمية نسبة «الأُسر التي تتساكن فيها بشكل مشترك أجيال مختلفة»، من جهة أخرى. وفي الحالتين الأولى والثانية، ينبغي أولاً أنْ يُؤخذ بالحسبان واقع أن بعض المقاطعات قليلة التجانس (صوتت مقاطعات شرق موربيهان وغربها، والسارت، وبادو كالية، والشمال... الخ لصالح الاتجاه المعاكس، من دون الحديث عن المدن والأرياف)؛ كما ينبغي أيضاً التحقق من أنَّ القوى المؤيدة للتحديث أو الأُسر المشتركة، في داخل كل مقاطعة، تدلي بالتصويت المُنتَظَر منها، أكثر من المجموعات الاجتماعية الأخرى. وأخيراً، فعلى فرض وجود علاقة ترابط مثبتة عند هذا المستوى، فإن من المناسب تفسيرها من خلال اللجوء لفرضيات عديدة.

ب ـ استخلاص القوانين

1 ـ **مفهوم القانون**: منذ أفلاطون، كان احتواء مجموعة ظواهر يُفْهَم بمعنى نشاط تنظير، يتضمن صياغة علاقات عامة، مجردة وقابلة لأنْ يُعاد انتاجها، بين عناصر مميِّزة لهذه الظواهر. ويقول سقراط في اوتيفرون (Euthyphron)[1] إنه ينبغي أن يكون هناك تعريف عام للورع والزنديق، لكي يكون بالامكان التمييز بين آلاف الأعمال (في هذه الحالة، لجوء الابن للعدالة ضد أبيه) بين تلك التي تكون ورعة أو زنديقة. وهذه هي المرحلة الأولى التي ينبغي إنطلاقاً منها أن تُبنى الفرضيات. إلا أن هذه المقترحات لا يسعها أن تكتفي، لكي يكون لديها قيمة تفسيرية، بمجرد تلخيص المعطيات المتوفرة؛ بل يجب أن تكون لديها قدرة تنبوئية تتعلق بالعلاقات بين المعطيات غير المُعَالَجة والمعطيات المستقبلية. وهكذا فإن من غير الممكن الحديث عن «قانون قُلُز (Loi d'airain) أوليغارشي» في الأحزاب السياسية (ر. ميتشلز) إلاّ

= وهو تحليل تمّ تفصيله في مؤلفات تود اللاحقة، التالية:

- La troisième planète, Seuil, 1983; La nouvelle France, Seuil, 1988.

ـ من أجل نقدٍ قاسٍ ولكن مُبرَّر، أنظر:

- H. Lagrange, S. Roche, «Types familiaux et géographie politique en France, Revue française de science politique, 1989, p. 941 et s/s.

(1) - Platon, Œuvres complètes, Gallimard, 1950, T. 1, p. 373.

إذا كانت الصيغة التي تمت صياغتها حول عدد محدود من الأحزاب المدروسة، يمكن أن تطبق، بطريقة ملائمة، على أحزاب أخرى غير مدروسة، أو على أحزاب ستولد لاحقاً.

أما المرحلة اللاحقة فهي مرحلة البحث عن انتظامات موضوعية في أشكال السلوك، أو عن صلات ضرورية وثابتة بين الظواهر. وهذا الأمر يتعلق أيضاً بأساليب عمل المجموعات، والمؤسسات، الخ. . . وبالطريقة التي «يحسب» بها الأفراد، أو يلعبون دورهم. وعندما يبدو النشاط عقلانياً، بمعنى علاقة مباشرة بين غايات صريحة، ووسائل مستخدَمة من أجل بلوغها، يكون متلائماً بشكل أفضل مع هذا النمط من التحقيق. لكن الانتظامات الموضوعية لأشكال السلوك، التي سيُدْركها الباحث كأمور لاعقلانية، فإنها يمكن أن تخضع فعلاً إما لعقلانية تكون ببساطة غريبة عنها، وإما لعقلانية مخبأة (غامضة حتى على الوكلاء الاجتماعيين أنفسهم)، تستخدم منظومات مكافآت مطمورة بعناية، وإما لعقلانية غير أدواتية، تتقاطع جزئياً من جهة أخرى مع الحالة السابقة.

والمرحلة الأخيرة هي مرحلة البرهنة. فالنظرية التفسيرية، كما يقول كارل بوبر، ليس لها من صِحَّة حقيقية إلاّ بشرط أن تكون قابلة للتزييف. إن منظومة الفرضيات تفي بهذا الشرط عندما تسمح «بتقسيم مجموع كل البيانات الممكنة إلى مجموعتين: تلك التي تكون متناقضة معها، وتلك التي تكون متفقة معها. ونجد بين تلك الأخيرة، النتائج التي يمكن أن تُشْتَقَّ منها»[1]. إنَّ «القانون» الذي يُطَبَّق، مهما كانت النتائج المسجَّلة للملاحظة، ليس «قانوناً»؛ فهو غير قابل للتنبؤ. وفي المؤَلَّف نفسه، يعتبر بوبر أن من الممكن نادراً الجمع بين الشروط الضرورية للبرهنة على قابلية التزييف، وبالتالي على التفسير العلمي؛ وهذا الأمر ينطبق أيضاً على علوم المادة (أو العلوم الصلبة). وسيُشْتَهر عن القانون، ببساطة، أنه حقيقي عندما يعرض، بطريقة مقبولة منطقياً، أكبر عدد ممكن من المعطيات، المتميزة عن بعضها البعض والمُثْبَتة

(1) - K. Popper, La logique de la découverte scientifique, Trad. Rééd., Payot, 1990, p. 90.

بدقة، في آن واحد. وهو سيكون حقيقياً أيضاً ـ وهذا مظهر مغاير كلياً للأشياء ـ عندما يلقى إجماعاً معمماً لدى جماعة العلماء؛ الأمر الذي يطرح قضية الشروط المؤسَّساتية لانتاج «الحقيقي»! ومن الأمور الاستثنائية تماماً، في العلوم الاجتماعية، أن يكون الشرط الأول مُحَقَّقاً: فالمواد المتوفرة تكون عملياً غير وفيرة بشكلٍ كافٍ دائماً لتكون مُقْنِعة. لنلاحظ أيضاً، بالنسبة للنقطة الثانية، أن الإجماع (الجزئي أو العام) يمكن أنْ يُبنى على أُسس غير علمية؛ تحت تأثير ظواهر المدارس، أو بفعل تنظيم للبحث مؤسَّس ومُسَلْسل بشكل مُفْرِط، على سبيل المثال.

بناء عليه هل يمكن للتفسير العلمي أن يُغَذِّي الطموح باكتشاف قوانين عمل المجتمع المدني والسياسي، المشابهة لتلك التي تحكم عالَم المادة؟ إنَّ تقليداً كاملاً، يمثله ماركس ودوركهايم، بشكل خاص، يقع بوضوح ضمن هذا المنظور التفسيري الإجمالي الذي يسمح باستباق المستقبل، والإعلان عن انبثاق وقائع اجتماعية. وهذا هو البحث، لدى مؤلِّف «رأس المال»، عن قوانين الاقتصاد الرأسمالي (التنامي في عدد أفراد الطبقة البْروليتارية وفي مستوى الفقر، الانخفاض في معدل الفائدة) وبشكل أوسع، عن اليقين المُفَصَّل منذ **بيان 1848** بوجود قراءة إجمالية وعلمية لتاريخ المجتمعات انطلاقاً من صراع الطبقات. وهذا هو، لدى دوركهايم، الدور التفسيري الكبير المُسْنَد لظاهرة التقسيم الاجتماعي للعمل، الذي يولِّد تضامنات من النمط العضوي، ويثير، من قبيل التعويض، نمو الفردية. وهذا التقليد الذي يلحُّ على الحتميات الاجتماعية، والقدرية التي تحكمها، كان مستعداً، من الناحية الفكرية، للقبول بوجود هذه «القوانين المخبأة» التي يكمن قَدَر العالِم، بدقة، في توضيحها. وفي أيامنا الحاضرة، تندرج أعمال بورديو، وبالانديه، وتورين، مهما بدت مختلفة ومتناقضة، ضمن هذا المنظور الذي كان قد جسَّده قبلهم مارسيل موس وجورج غيرفيتش.

ولدى كلود ليڤي ـ ستروس، إتجه البحث عن القوانين نحو التحقق من هوية منظومات العلاقات البليغة الدلالة التي تحكم الظواهر. ففي مؤلَّفه: «الانثروبولوجيا البنيوية»[1]، يلحّ على ضرورة البدء بتوضيح التعارضات الثنائية

(1) - Claude Lévi-Strauss, Anthropologie structurale, Plon, 1958, notamment p. 37 et s.

الأساسية التي تبني الحلول الاجتماعية الممكنة لقضية معينة. وعلى صعيد «البُنى الابتدائية للقرابة»، يستذكر، على سبيل المثال، التعارض الأول بين نظام النسب الأبويّ ونظام النسب الأمومي؛ أما الثاني فيتعلق بقاعدة العلاقات؛ فبعضها يقوم على الحنان، والألفة العائلية، والمحبة المُعَبَّر عنها، وبعضها الآخر يقوم على البرودة، والتحفظ والطقسية. وهكذا فإن القرابة، كمؤسَّسة اجتماعية، تبدو كتركيب بين اختيارات خاصة أُخِذَ بها في كل مستوى من مستويات التعارض القاعدي. وهذا التركيب غير قابل للفهم إلاَّ بالنسبة لتركيبات ممكنة نظرياً لكنها لم تُنْتَقَ من الثقافة المدروسة. ومن جهة أخرى، فإنَّ من المفيد فكرياً ملاحظة ما إذا كانت التركيبات التي لم يُؤخذ بها هنا، أُخِذَ بها في مكان آخر، أو لم يؤخذ بها في أي مكان. وهنا يوجد تحدٍ ينبغي قبوله، وهو منتج للمعقولية. وهذه الطريقة، المنقولة إلى قضايا خاصة أكثر بعلم الاجتماع السياسي، تكمن، على سبيل المثال، بالبحث، فيما يتعلق بالديمقراطية التعددية، عن السبب الذي يجعل منها الوصلة الضرورية للحلول الخاصة بالمخططات البدائية للتعارض الثنائي: الخضوع/ المشاركة، الحكومة المباشرة/ الحكومة التمثيلية، المسؤولية/ اللامسؤولية، الخ. . . إنَّ البنية الاجمالية يجب، بالفعل، أنْ تخضع لمبدأ تماسك لكي تبقى دائماً، ولهذا، فإنها تلعب دور انتقاء دقيق للحلول الممكنة.

2 ـ **صعوبات نظرية**. هذه المساعي، التي ترفع من قيمة مفهوم القانون، وتشدُّه في اتجاه حتمي أقل مما هو احتمالي ببساطة (أنظر مفهوم «الميل الطبيعي» لدى بوبر)، تطرح قضيتين على الأقل.

الأولى هي قضية التوافق بين هذا المفهوم للعلم، والحرص على إعادة وضع الظواهر في سياقها التاريخي الخاص. هل يمكن التفكير بالنسبة في مقولات كلّيّة (أو قابلة لاكتساب طابع كلّي) كما يتضمنها مفهوم القانون؟ لقد ندَّد ماكس ويبر، وهو يستهدف إتباع هيغل وماركس، بهذا الإدعاء التاريخي القائل بأن مجموع التاريخ سيكون معقولاً في ضوء مبدأ العقل. وهو يرى أنه سيكون من الوهم الاعتقاد بأنَّ «هدف علوم الثقافة، مهما كان بعيداً، يمكن أن يكمن في إعداد منظومة مغلقة للمفاهيم التي قد تكثف، بطريقة أو

بأخرى، حقيقة الوصلة النهائية التي يمكن إنطلاقاً منها استنتاجها مجدداً[1].

هل ينتمي مفهوم القانون بشكل خاص لعالَم العقلانية الغربية، أم هل يمكن القبول بأنه يتسامى فوق حدود كل منظومة تاريخية أو ثقافية؟ إنَّ الجواب ليس بسيطاً، وماكس ويبر نفسه كان يتخبط، وهو يدعو لقيام «علم اجتماع شامل»، في تناقضات مخيفة: الطموح لجعل الوقائع تجريبية وأكثر معقولية في ضوء المقولات الفكرية للتحليل بحيث يكون من المستحيل إطلاق طابع مطلق عليها؛ ترجمة منظومة معتقدات خاصة بعالَم ثقافي محدَّد، بعبارات تكتسي معناها خارجه، أي لدى جماعة علمية دولية على سبيل المثال. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن كل الواقع إذا لم يكن أبداً سهل البلوغ كلياً على المراقب العلمي، فإنَّ من الممكن الكشف عن انتظامات موضوعية لأشكال السلوك، وعملها في داخل تشكيلات اجتماعية محدَّدة. وبعبارات أخرى، إضفاء طابع نسبي على مفهوم القانون نفسه، لكي يُعطى مكانه بشكل أفضل.

القضية الثانية: العلاقة بين الحتمية (التي يتضمنها هذا المفهوم) وعدم القابلية للتنبؤ النسبي التي ترتبط بالتعبير عن أشكال سلوك بشري حرّ. إنَّ الإعلان عن القوانين الاجتماعية أو التاريخية يصطدم وجهاً لوجه مع كل أولئك الذين ينتفضون ضد التقليل من دور الأفراد إلى أقصى حدٍ ممكن. وهذا هو الموقف التقليدي للعديد من الفلاسفة الذين يرون فيه لاجاهزية جذرية لاقتحام الحدث الفريد، أو لأخذ القدرة على مقاومة مجرى الأمور لدى رجال استثنائيين بالحسبان بشكل جدّي (وهي أفكار فُصِّلَت بغزارة، كما يُذَكِّر بذلك بيار بورديو، على يد حنا أرندت وكلود لوفور). كذلك بالنسبة لأنصار الفردية المنهجية، فإنَّ اختيارات الفاعلين لا يمكن أبدً توقعها تماماً لأنهم يمارسون حرية لا يمكن اختزالها، من حيث تعريفها، في أية حتمية اجتماعية دقيقة[2]. لكن الضعف الرئيسي، بدون شك، لمنظومات التفسير

---

(1) - Max Weber, Essais sur la théorie de la science, Trad. Plon, 1965, p. 175. Texte commenté par P. Bouretz, La théorie de l'État et du Droit chez Max Weber, Thèse IEP de Paris, 1994, t. 1, p. 13.

(2) أنظر في هذا الاتجاه: - R. Boudon, Effet pervers et ordre social, rééd. PUF, 1989, p. 35 et s.

- M. Crozier, E. Friedberg, L'acteur et le système, Seuil, 1977.

الشمولية الكبرى[1] يكمن في صعوبة عرضها لكل الوقائع التي أوضحتها تحقيقات خاصة أو أعمال مؤرخين مُطَبَّقة في مرحلة معينة، وعلى منظومة (سياسية) محدَّدة جيداً. ومن دون أن يرفض بالضرورة مفهوم القانون، يلحّ التقليد المضاد للشمولية أكثر على الخصوصيات و«المعاينات المحلية»، وكذلك على استحالة استخلاص قوانين غير تلك التي تحدِّد الاتجاهات العامة (احتمال وجود علاقة بين نوعين من الوقائع أو الأحداث). وهي تحذيرات صحية، لكنها يمكن أن تؤدي إلى موقف مرتاب، بشكل مبالغ فيه، تجاه محاولات التركيب الكبرى التي ينبغي النظر إليها كمراحل في سيرورات المعرفة، أو كأدوات لتعلُّم الروية، بمقدار ما يكون صحيحاً «أنَّ النظرية هي التي تقرِّر ما نستطيع ملاحظته» (على حد تعبير انشتاين).

جـ ـ إدراك الشيء الذي يصنع المعنى

يرى دوركهايم أنَّ الوسط الاجتماعي هو مصدر كل تفسير للوقائع الاجتماعية. «بما أنَّ السلطة التي ينحني الفرد أمامها عندما يتصرف، ويحسّ ويفكر اجتماعياً، تسيطر عليه إلى هذا الحدّ، فإنها تُعَدّ نتاج القوى التي تتجاوزه، والتي لا يسعه، بالنتيجة، فهمها. فليس منه يمكن أنْ تأتي هذه الدفعة الخارجية التي يتعرض لها؛ وما يجري فيه ليس هو إذن الذي يمكنه تفسيره»[2]. إنَّ هذا المسعى يدير ظهره إذن لكل مشروع يهدف إلى إعادة بناء نَسَبي للظاهرة الجماعية إنطلاقاً من أشكال السلوك الفردية، وبالأحرى من الدوافع الجزئية للفاعلين.

ويلحُّ ماكس ويبر، بالعكس، على إمكانية فهم أية ظاهرة جماعية (سياسية) منذ أنْ تُسْتَخلص منها عقلانية خاصة، أي ما الذي يصنع المعنى بأنظار الفاعلين أنفسهم، المنخرطين في علاقات اجتماعية ملموسة. «إنَّ مفهوم المعنى يعني هنا إما المعنى الذي يقصده وكيل، ذاتياً وواقعياً، في حالة

---

(1) على سبيل المثال، النموذج الشهير لبارسون (المشار له سابقاً). في هذا الموضوع، أنظر:
- G. Rocher, T. Parsons et la sociologie américaine, PUF, 1972.
- R. Robertson, (Ed.) Talcott Parsons, Theorist of Modernity, Londres, Sage, 1991.

(2) - Les règles de la méthode sociologique (1895), rééd., PUF, 1990, p. 101.

تاريخية مُعْطَاة. . . أو وكلاء في كتلة معطاة من الحالات، وإما هذا المعنى الذي يقصده، ذاتياً في نموذج خالص مبني مفهومياً، الوكيل أو الوكلاء المُدْركين كنماذج. ولهذا فإنَّه ليس أي معنى **صحيح** موضوعياً، أو أي معنى **حقيقي** مُعَدَّ ميتافيزيكياً. وفي هذا يكمن الفرق بين العلوم التجريبية للنشاط، مثل علم الاجتماع أو التاريخ، وكل العلوم الدوغمائية. . . التي تسعى لاستكشاف المعنى الصحيح والمقبول لموضوعها»[1]. إنَّ النواة الصلبة «لعلم الاجتماع الشامل» تجد نفسها حاضرة في هذا التعريف. والأمر لم يَعُدْ يتعلق بقراءة الظواهر المدروسة في ضوء عقل كلِّي، يحكم على الشطط والفوارق (ويُدينهما)، وإنما بتعبئة مبدأ عقلانية محدودة، مُتَنَبِّه للأبعاد العاطفية، وإلى أحكام القيم الخاصة.

إنَّ كل مؤَسَّسة، بما في ذلك الممارسات السحرية التي كَرَّس لها دراسة مختصرة، يمكن التفكير بها إذن ضمن السياق الاجتماعي العائد لها، وذلك مع أخْذِ المخططات الثقافية النافذة، ومستويات المعرفة التي تمَّ بلوغها، والعلاقات الاجتماعية المسيطرة، بالحسبان. إنَّ المراقب يمكنه أنْ «يفهم»، أي يُدْرك المنطق المُسْتَخْدَم، والدلالات التي يحملها، والوظائف التي يقوم بها، بشرطين: تراكم كتلة كافية من المعلومات لديه عن الوكلاء الاجتماعيين، من جهة أولى؛ وتخلّصه من تصوراته الذهنية الخاصة التي تجعل من الصعب عليه تفسير ما يجري في عالَم آخر غير عالَمه (القضية العرقية، أو الاجتماعية المركزية). وبقدر ما يمكن التسليم، ضمن إطار العقلانية الأداتية، بأنَّ منطق الرفع من المصالح إلى أقصى حد أو إضفاء أفضل طابع على التكاليف/ والمزايا، هو أمر مشترك عالمياً، بقدر ما تُدْخِلُ العقلانية المنطقية[2] المراقب في منظومات معتقدات متمايزة بوضوح في المكان وفي الزمان. إنَّ فهم قبائل النامبيكواراس البرازيلية استدعى من كلود ليڤي ـ ستروس القيام بعمل ابتعاد عن ثقافته الأصلية، يمكننا أنْ نشك دائماً أنه استطاع القيام به حتى النهاية.

ومقابل المسعى الويبري، يخترق المنظور الاجتماعي، الذي يتبناه

(1) - M. Weber, Economie et société, Trad. Plon, 1971, p. 4.

(2) العقلانية المتكيِّفة منطقياً مع تجسيد القيم التي ينتمي إليها الفرد.

دوركهايم، عدة تيارات من العلوم الاجتماعية في القرن العشرين، من ليڤي ستروس إلى بورديو. ومع ذلك فإن هذا الأخير بدا أيضاً قابلاً بأهمية أن يكون مُتَنَبِّهاً لما يصنع المعنى في مستوى الفاعلين أنفسهم، بغية تصفية (أو تأمين) فهم الظاهرة الاجتماعية. ويعترف مؤلِّف «التمايز» بأنَّه يجب إكمال التحليل الاحصائي بتحليلات نوعية تستند على عدد صغير من الحالات (بما فيها التحليلات الأدبية). «إنَّ تقنيات ملاحظة «الاجتماعي» التي تصفي تحليل الانتظامات الموضوعية للسلوك هي أساسية **للفهم**، أي لتفسِّر تماماً ما لا تقوم الاحصائيات إلاَّ بملاحظته»[1]. إنَّ فهم ظاهرة ما هو إدراك العلاقات التي تقوم بين ممارسات الوكلاء والانتظامات التي يخضعون لها، وكذلك إعادة بناء المنطق الخاص بمنظومات الانتظام هذه، ولاسيما تلك التي لها علاقة مع ظواهر السيطرة الطبقية؛ وهو أيضاً التعرُّف على العادات الاجتماعية أو الوظائف التي تقوم بها، فعلياً، ظاهرة معينة.

ويرى ريمون بودون، بالعكس، «أن المناهج الاجتماعية لا تقابل المراحل الأولية للبحث. وهي تتمتع بقيمة كشفية أكثر مما تتمتع بفضيلة تفسيرية»[2]. أما الترابط الإحصائي، والانتظام الموضوعي للسلوك الاجتماعي فسيبقى، في آن واحد، غامضاً وغير مؤكد «طالما لم ننجح في ردِّه للأفعال الفردية التي يتألف منها»[3]. وبعبارات أخرى، فإننا لن نهتم فقط بالأسباب الاجتماعية للسلوك، وإنما أيضاً بالأسباب التي يعطيها الفاعلون لأنفسهم، وبتلك التي ألهمتهم فعلياً. وهذه الأسباب الأخيرة لا تتضمن فقط الحساب الذي تمليه المصالح، وإنما، بشكل أوسع، كل الأسباب التي تصنع المعنى برأي الفرد: على سبيل المثال، الحرص على التطابق مع دور مُحَدَّد مُسْبَقاً، دور تأكيد التعلق بقيم معينة. ويلاحظ ريمون بودون أن المعلومات الضرورية تنعدم، عادة، ولا تسمح بالذهاب إلى المرحلة النهائية من الفهم؛ ولهذا السبب، تبدو التفسيرات التي تتوقف في منتصف الطريق، في العلوم الاجتماعية، مُكَذَّبة لاحقاً، في أغلب الأحيان، مِنْ قِبَل الوقائع، وغير قادرة

---

(1) - P. Bourdieu, Questions de sociologie, Éd. de Minuit 1981, p. 291.

(2) - L'idéologie, Fayard, 1986, p. 313.

(3) - Dictionnaire de sociologie, Article Action, PUF, 1982, p. 6.

واقعياً على استباق ما سيحدث عندما تتغير العلة الفاعلة. وبالعكس، يسجل بودون أن دوركهايم نفسه يقبل بأن يكون غير أمين على هذه المبادئ، ويذهب إلى ما هو أبعد في فهم الظاهرة. وبعد توضيحه علاقات الترابط الاحصائية بين الدورات الاقتصادية ودورات الانتحار، يشرع، بالفعل، في صياغة فرضيات نفسية حول الأسباب التي تدفع الأفراد للانتحار في هذه اللحظة أو تلك. وانطلاقاً من هذه الفرضيات فقط استطاع دوركهايم «فهم» معنى الترابط المُلاحَظ في المستوى الاجتماعي الكلّي.

هذا الجدل حول المستوى الذي يجري فيه السعي للتفسير في العلوم الاجتماعية، وعلم الاجتماع السياسي، يتداخل مع النقطة الخاصة بمعرفة مكان التحليل النفسي في المسعى الاجتماعي. ويُبَرَّر الرفض شبه العام لكل نزعة نفسانية عندما يسعى إلى فهم العمل الجماعي من خلال الكشف عن الدوافع الخاصة للفاعلين، أو بشكل أسوأ، لسمات شخصياتهم. وهنا يتجلى مشروع صعب البلوغ ولا جدوى منه في الوقت نفسه. وبالفعل، فإنَّ المواد الملائمة ستكون تقريباً غير كافية دائماً من أجل السماح بفهم ولو تقريبي لهذه الظواهر؛ وعلاوة على ذلك، فإن الظواهر الجماعية تُبنى انطلاقاً من تفاعلات مشروطة بأوضاع محدَّدة اجتماعياً.

ومع ذلك فإنَّ رفض نمط آخر من المقاربة النفسية الاجتماعية سيضاعف بشكل خطير من فهم الواقع القابل للملاحظة. وهذه هي قوة التيار المُسَمَّى «بالفاعلية الرمزية» (تيار غوفمان، وإلياس، وسبربر) الذي يأخذ على محمل الجدّ دراسة أشكال المنطق الاجتماعي والسياسات المنتِجَة للمكافآت (أو التكاليف) على المستوى العاطفي. إنَّ المؤَسَّسات، والمنظومات السياسية، وآليات التكيُّف الاجتماعي تبرِّر مختلف أشكال العدوانية، أو تُنَدِّد بها؛ وهي تقيم آليات متمايزة في مجال إدارة القلق (تنافر مظاهر الهلع، خطاب الكراهية أو الحقد، استخدام المسؤولية السياسية أو الجزائية)؛ وتعرض على كل فرد إمكانيات انتقائية لإسقاطات تمتدح تقدير الذات (إسقاطات تماثلية، إنتماء لقيم الحرية والتضامن، التزام بخدمة قضية كبرى). وبالمقابل، فإنَّ أشكال السلوك الفعلية، المُلَوَّنة انفعالياً؛ على سبيل المثال غضب المتظاهرين، خيبة أمل الناخبين. . . تمارس بالطبع نتائج عكسية على سير عمل المنظومة

السياسية. وهكذا فإن فهم الظواهر السياسية بعمق يتضمن مسعى متشدِّد، غير مكتمل أبداً، ويجعل كل نزعة علمية مُخْتَزِلَة، ومضمونة بشكل مزيف، أمر يدعو للسخرية[1].

(1) يقول ك. ليڤي - ستروس: «من جهة أولى، أضع إيماني في المعرفة العلمية... وفي الوقت نفسه، يبدو لي أن كل قضية محلولة، أو نعتقد بأنها كذلك في الواقع، تنبثق من جديد، وهكذا إلى ما لانهاية. وحتى لو كنا محكومين بالذهاب من مظاهر إلى مظاهر، فإن من المهم معرفة أنَّ من الحكمة التوقف في مكان معين. فبين المظاهر السطحية، والبحث المتعب عن معنى وراء المعنى الذي لم يكن أبداً جيداً، تُظْهِر تجربة عريقة جداً في القدم، كما يبدو، أن هناك مستوى متوسط، للناس مصلحة أكثر في التموضع فيه، لأنهم يجدون فيه مزيداً من الراحة الأخلاقية والفكرية... وهذا المستوى هو مستوى المعرفة العلمية، والنشاط الفكري، والخلق الفني».

De près et de loin. Entretiens avec Didier Eribon, O. Jacob, 1988, p. 224 - 225.

مصطلحات

- **الامتناع** (Abstention): عدم توجُّه الناخب إلى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونياً (وهو أمر ينبغي التمييز بينه وبين عدم التسجُّل في سجلات اللوائح الانتخابية).

التثاقف (Acculturation): تمثُّل جماعة ما لسمات ثقافية خاصة بمجموعة أخرى.

النشاط الاجتماعي (Action collective): تعبئة مجموعات أفراد مُتَّجهة ظاهرياً نحو أهداف مشتركة، لكنها تكون مستوحاة، في أغلب الأحيان، في مناهج منطقية مُنَوَّعة، تُعطيها آلية التكامل فعالية إجمالية.

المفكرة السياسية (Agenda politique): عندما يرى رجال السياسة أنّ قضايا مجتمعية معينة تستدعي جدلاً، أو تدخلاً من جانب السلطات المختصة، تؤدي هذه الظاهرة إلى تسجيلها في جدول أعمال انشغالاتهم.

- **دمج المصالح** (Agrégation des intérêts): العمل الذي تسعى مجموعات الضغط أو الفاعلون السياسيون بواسطته لتحقيق تماسك مصالح متباينة ووحدتها.

- **العدوانية** (Agressivité): حالة نفسية مُوَلِّدة لمواقف وتصرفات ديناميكية ومُدَمِّرة في آن واحد. وهي تُعَدُّ مصدراً للإبداع ومسؤولية عن أضرار واتلافات في النظام الاجتماعي.

- **اللاسياسة** (Apolitisme): موقف الرفض أو اللامبالاة تجاه المنافسات الحزبية.

ـ **الحادث المصطنع** (Artefact): ظاهرة يبنيها اصطناعياً فِعْل المناهج المستعَمَلَة في مرحلة ملاحظة ظاهرةٍ ما وتجربتها.

ـ **التوقع** (Attente): حالة الفاعلين الذين يسيطر عليهم شعور ذاتي بأنَّ عملاً عاماً لمصلحتهم يجب الشروع به.

ـ **النظام الاستبدادي** (Régime autoritaire): شكل الحكم الذي يُحَظِّر التعبير العلني عن الاختلاف (أو عدم الاتفاق، أو المعارضة).

ـ **السطوة** (Autorité): نمط سلطة التأثير الذي يقوم على الوضع القانوني للشخص الذي يمارسها، أو كفاءته، أو قوته الكاريزمية.

ـ **الانحراف** (Biais): عامل غير مُرَاقَب يُدْخِلُ تفاوتاً بين الواقع القابل للملاحظة وما يُدْرِكه المراقب منه.

ـ **البيروقراطية** (Bureaucratie): حرفياً تعني: حكم المكاتب أو الادارة. وهي ظاهرة يُنْظَر لها بطريقة مُحَقِّرة في التقاليد الليبرالية والماركسية على حدٍ سواء. لكنها تُعَدُّ العنصر الايجابي الأساسي في السيطرة القانونية ـ العقلانية لدى ماكس ويبر.

ـ **المهنة السياسية** (Carrière politique): نشاط الممثِّلين (المنتخَبين أو غير المنتخَبين) المتميز بالاحتراف، وبوجود مسار متسلسل.

ـ **المقولات التحليلية** (Catégories d'analyse): تصورات إدراك للواقع يبنيها المراقب. وهي بعكس المقولات، بالمفهوم الكانطي للكلمة، التي تُعَدُّ أشكالاً **مسبقة** للادراك.

ـ **السببية السياسية** (Causalité politique): سيرورة يعزي الفاعلون السياسيون لأنفسهم بموجبها المسؤولية الحصرية لسيرورة تقريرية معقَّدة (أو يرون أنها تُعزى لهم).

ـ **السببية العلمية** (Causalité scientifique): مجموع العوامل المترابطة فيما بينها، والذي يولِّد بطريقة احتمالية تقريباً ظاهرة محدَّدة.

ـ **الميدان الاجتماعي** (Champ social): مجال مبني من أوضاع ومراكز يمكن تحليل خواصّها بشكل مستقل عن خصائص شاغليها، لأنها تُحْكَم مِنْ قِبل المنطق الاجتماعي للميدان (بورديو).

ـ **الكاريزمية** (Charisme): القدرة على الاغراء السياسي التي يتمتع بها القائد، والتي تقوم على صفات غير عادية مَعْزُوَّة إليه (ويبر).

ـ **المواطنة** (Citoyenneté): القدرة على ممارسة الحقوق المرتبطة بمشاركة سياسية من النمط الديمقراطي.

ـ **الطبقة الاجتماعية** (Classe sociale): مجموعة أفراد متجانسين نسبياً من حيث شروط وجودهم الملموسة، والمعايير والقيم التي يتشاطرونها. أو مجموعة أفراد يُحدِّدها مكانهم في سيرورة الانتاج (الماركسية).

ـ **الموالاة** (Clientélisme): منظومة علاقات اجتماعية شخصية وغير متكافئة في آن واحد، ويهيمن عليها تبادل الاعانات المفيدة لكلا الطرفين.

ـ **القانون الثقافي** (Code culturel): تصورات إدراك للتصرفات أو للتقديرات المبنية اجتماعياً، والمنظَّمة وفقاً لمبدأ تماسك.

ـ **القهر** (Coercition): إكراه جسدي يتضمن عند الاقتضاء عنفاً مادياً.

ـ **الجماعة** (Communauté): مجموعة أفراد توحدهم روابط ثابتة، عاطفية وغير إرادية في آن واحد: روابط القرية، والتجمع الحرفي، وروابط الأُسرة أو المجموعة العرقية (تونيز).

ـ **الاتصال السياسي** (Communication politique): تبادل الرسائل (المعلومات والدلالات الرمزية) بين الفاعلين السياسيين أو بينهم وبين المواطنين.

ـ **السلوكية** (Comportementalisme): أسلوب مقاربة تجريبية لنشاطات الوكلاء الاجتماعيين، وهو يعارض، بشكل خاص، النظرية التأملية البحتة، أو علم الاجتماع الشامل الذي يهتم بتمييز كل ما يصنع المعنى بنظر الفاعلين.

ـ **علم الاجتماع** (Sociologie compréhensive): دراسة النشاط الاجتماعي الذي يميز البحث عمّا يصنع المعنى بنظر الأفراد أو المجموعات المعنية (ويبر).

ـ **الصراع** (Conflit): تفاعل اجتماعي يستخدم تصرفات متنافسة أو متعادية (كوسر).

- **الظروف السياسية** (Conjoncture politique): مجموعة ظروف تساهم في التوازن المؤقت لعلاقات القوى التي يمكن ملاحظتها على المسرح السياسي.

- **الإجماع** (Consensus): إجماع، صريح أو ضمني، في أحكام تقويم موضوع سياسي محدَّد.

- **البنائية** (Constructivisme): مقاربة ابستمولوجية (معرفية)، ذات صلة بالظواهرية، تركِّز على أولوية تمثّلات الواقع المبنية اجتماعياً، بالمعارضة مع المعرفة **الفورية** للواقع (شوتنر).

- **السياق** (Contextualité): بيئة عمل أو تفاعل في مجال ـ زمن (جيدنز).

- **المراقبة الاجتماعية** (Contrôle social): مجموعة ضوابط تؤثر على الوكلاء الاجتماعيين، سواء كان من الممكن (أو من غير الممكن) رده لإرادة الحكام.

- **التجمعية** (Corporatisme): مفهوم تنظيم سياسي يقوم على تعاون إلزامي بين الطبقات الاجتماعية، ولاسيما بين الأجراء وأرباب العمل، في داخل هيئات (تجمعات) مزودة ببعض السلطات التنظيمية تحت إشراف الدولة.

- **الأزمة السياسية** (Crise politique):

1 ـ قلب الحكومة أو تصدّع إنسجامها في النظام التمثيلي.

2 ـ زعزعة استقرار الضوابط الروتينية الخاصة بنظام أو منظومة سياسية، بفِعْل التنافسات التي لا يمكن التحكم بها (لوسيان بي، توماس شللينغ).

- **الثقافة الضيقة الأفق** (Culture parochiale): منظومة إدراكات، ومعارف، وتماثلات سياسية محصورة ضمن أفق محدود (مجال محلّي أو قبلي).

- **الثقافة السياسية** (Culture politique): إرث معارف ومعتقدات وقيم

تعطي معنى للتجربة الروتينية التي يكوّنها الأفراد عن علاقاتهم بالسلطة التي تحكمهم، وبالمجموعات التي تُستخدم لمرجع تعريفي لهم.

ـ **تعدُّد الولايات** (Cumul des mandats): ممارسة ولايتين أو عدة ولايات انتخابية في آن واحد (تنظمها في فرنسا قوانين 30 كانون الأول 1985).

ـ **اللامركزية** (Décentralisation): نقل اختصاصات السلطة المركزية لصالح مؤسسات عامة لها أجهزة متميزة عن أجهزة الدولة (جماعات اقليمية، هيئات عامة).

ـ **عدم التركيز** (Déconcentration): نقل اختصاصات في داخل مؤسسة، من المستوى المركزي إلى المستويات التقريرية الأدنى.

ـ **الديمقراطية** (Démocratie): نظام سياسي يعتبر الرأي أنه يقيم **حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب** (لينكولن). منظومة حكم تتضمن عنصر مشاركة شعبية هام (شومبيتر، فينلاي).

ـ **الديمقراطية التعددية** (Démocratie pluraliste): أسلوب في الحكم يقوم على التنافس الحرّ بين المرشحين والأحزاب على تأمين تمثيل الشعب.

ـ **اللاتنظيم** (Dérégulation): حركة معاصرة تتجه لتخفيف، أو لإلغاء، الأنظمة القانونية المفروضة على النشاط الاقتصادي.

ـ **خيبة أمل العالم** (Désenchantement du monde): فقدان اليقين الأخلاقي أو الاحساس بالسِّرِّ الذي يصيب المجتمعات المعاصرة بتأثير تقدم العلوم (ويبر).

ـ **الحتمية** (Déterminisme): نظرية عامة في سببيّة الظواهر الاجتماعية تلحّ على أهمية القوانين بالنسبة للعمل الحر للفاعلين.

ـ **التنمية السياسية** (Développement politique): مدرسة لبعض علماء السياسة الامريكيين تحدِّد موقع المنظومات السياسية وفق المقياس الخَطّي للتأسيس والتحديث المتنامي (أبتر).

ـ **السيطرة** (Domination): أسلوب في الحكم يُنظَر له من زاوية خضوع

المحكومين للحكام (ويبر). أسلوب توزيع غير متكافئ لموارد السلطة في المجتمع (كليج).

- **الرأي** (Doxa): مجموع التمثلات الاجتماعية المقبولة بدون مناقشة، ولا فحص، باعتبارها مُسَلَّماً بها، والمصحوبة بشعور بداهة وضرورة ناشئ عن تقارب الخطب المسيطرة (بورديو).

- **التحليل البيئي** (Analyse écologique): تحليل الظواهر الانتخابية الذي يفضل تفسيرها من خلال المتغيرات الثقيلة للبيئة الاجتماعية.

- **أثر الإعلان** (Effet d'annonce): ممارسة يطبقها الحكام في بحثهم عن دعم الرأي العام من خلال مجرد قيامهم ببراعة باختيار لحظة، وشكل، ومكان إتخاذ مبادرة ما، بشكل مستقل عن التتمة الملموسة التي يمكن أن تُجرى لها.

- **الدولة** (État):

1 - السلطة المحتكِرة للقهر الشرعي في داخل المجتمع الشامل.

2 - مجموعة إقليمية منظَّمة قانونياً، ويُنْظَر لها كشخص من أشخاص القانون الدولي (الدول الأعضاء في هيئة الامم المتحدة).

- **الأخلاق** (Ethos): منظومة ترتيبات مكوَّنة اجتماعياً، وتقوم ببناء إدراكات العالَم الخاصة بمجموعة أو بطبقة ما (بورديو). ويستعمل هذا المؤَلِّف أحياناً هذا التعبير باعتباره مرادفاً، عملياً، للعادة الجماعية.

- **قابلية التزوير** (Falsifiabilité): سمة الفرضية التي تسمح بتقسيم مجموع البينات الممكنة بين مجموعتين: البيانات التي تكون متناقضة معها، وتلك التي لا تكون كذلك (بوبر).

- **الاتحادية** (Fédéralisme): أسلوب في التنظيم الداخلي للدولة، يتميز باستقلال قوي للكيانات المتحدة.

- **سقوط الحق** (Forclusion): رفض حدث، أو تفسير، أو قضية، يكون مصحوباً بكبت مُنتج لديناميات تعويضية (لاكان).

- **الحدود** (Frontière): تحديد مجالات سياسية، له مضامين قانونية ورمزية.

- **الكبت** (Frustration): حالة ذاتية مؤلمة يثيرها تداخل خارجي في رغبة موجَّهة نحو هدف ما (غور).

- **الوظيفية** (Fonctio ınalisme): مدارس فكرية تركِّز انتباه البحث على الحاجات والتطلعات التي تشبعها المؤسَّسات (المفهومة بمعناها الواسع). وهناك عدة مدارس وظيفية (مالينوفسكي، مرتون).

- **الجماعة** (Gemeinschaft): (أنظر الجماعة Communauté).

- **الجمعية** (Gesellschaft): رابطة أفراد تقوم على مشاركة طوعية، وتتجه نحو منفعة مشتركة (تونيز).

- **مجموعات المصالح** (Groupes d'intérêts): منظمات تسعى للتأثير على سلطة الدولة باتجاهٍ مواتٍ للمصالح التي تأخذها على عاتقها.

- **مجموعات الضغط** (Groupes de pression): مصطلح مرادف لمجموعات المصالح. إلاَّ أنه يركِّز على بُعْد الفِعْل في المنظومة السياسية.

- **العادة** (Habitus): منظومة ترتيبات دائمة وقابلة للنقل، تدمج كل تجارب الماضي، وتعمل كرحِم للادراكات، والتقويمات، والأفعال (بورديو).

- **التاريخانية** (Historicisme): تعبير يستخدمه بوبر (Popper) بشكل خاص للتنديد بالمفهوم القائل بأن التاريخ يمكن كلياً أنْ يُدْرَك بالعقل وأن تُفَك رموزه من وجهة نظر علمية، بفضل استخدام مبدأ عقل خارجي ومتعالي. ويوجد هناك أشكال عدة من النزعة التاريخانية (هيغل ، ماركس).

- **الجماعية** (Holisme): مقاربة من الظواهر الاجتماعية تميِّز الفاعلين الجماعيين أو التصرمات المجمَّعة، وذلك بالتعارض مع الفردية المنهجية.

- **النموذج المثالي** (Type idéal): تعريف مجرَّد، واختيار لمتغيرات ملموسة موجَّهة، من خلال المقارنة، لتسهيل فهم الواقع التي لا يتفق أبداً بشكل تام مع السمات المأخوذة ذات الدلالة (ويبر).

- **الهوية السياسية** (Identité politique): تمثّل للذات أو للغير، مطبوع بالحرص على الانغراس في الديمومة والاستمرارية.

ـ **الأيديولوجية** (Idéologie): مجموعة مبنية عن تمثلات العالَم الاجتماعي، تدور حول الاعتقاد (السياسي) والعنف (الرمزي).

ـ **التدرُّجية** (Incrémentalisme): سياسة تغيير اجتماعي تقوم على فِعْلٍ محدودٍ على الهامش (على سبيل المثال: إعادة توزيع ثمار النمو، بدل تحويلَ أسلوب الانتاج).

ـ **الفردية المنهجية** (Individualisme méthodologique): مقاربة من الظواهر الاجتماعية تنادي كنقطة انطلاق بتحليل التفاعلات بين الأفراد، وكأسلوب تفسير بما يصنع المعنى برأيهم (بودون).

ـ **سلطة التأثير** (Pouvoir d'influence): قدرة الحصول على شيء ما من شخص ما من دون اللجوء للتهديد بجزاء يفرضه القهر.

ـ **سلطة الأمر** (Pouvoir d'injonction): قدرة الأمر بسلوك يؤدي عدم تنفيذه لجزاء يضمنه الاستعمال المحتمل للقهر.

ـ **المؤَسَّسة** (Institution): بنية مُثَبَّتة لتفاعلات مُنَظَّمة قانونياً وثقافياً.

ـ **النزعة التأسيسية** (Institutionnalisme): تيار علمي يميِّز دراسة الأطر القانونية للفِعْل السياسي. إنَّ النزعة التأسيسية الجديدة (مارش) تتجه لتوسيع مفهوم المؤَسَّسة، إلى حدّ جعلها قابلة بصعوبة للاستعمال، لكنها تشير إلى أي حدٍ لا تشكل المؤَسَّسات بحد ذاتها أُطراً مستقرة، ومحايدة، وثابتة، وإنما هي رهانات ومنظومات ديناميكية؛ وهو ما يُعَدُّ مثمراً بشكل خاص.

ـ **التفاعل** (Interaction): علاقة بين فاعلين أو أكثر، تتميز بتبادل غير متكافئ تقريباً للمعلومات والسلطات.

ـ **التفاعلية** (Interactionnisme): هي، بالمعنى الواسع للكلمة، إشكالية أساسية في العلوم الاجتماعية يتناول موضوع دراستها المميَّز في علاقات السلطة والتبادل بين الفاعلين أكثر مما يتناول الفاعلين أنفسهم. ويوجد هناك عدة نزعات تفاعلية.

ـ **المصالح** (Intérêts): هي، في المنظور المنفعي، عوامل قابلة لتعليل سلوك فاعل عقلاني.

- **التدخلية الاجتماعية** (Interventionnisme sociologique): مفهوم يقول بأن البحث في العلوم الاجتماعية يجب أن يؤدي لممارسات قابلة **لرفع الحصار** عن الأوضاع غير المرضية (تورين).

- **القيادة** (Leadership): قدرة الممثل على قيادة علاقات السلطة في داخل المجموعة بطريقة ديناميكية.

- **تبرير الشرعية** (Légitimation): سيرورة إعداد منظومة معتقدات منتِجة للشرعية (ويبر).

- **الشرعية** (Légitimité): قابلية قبول اجتماعية قائمة على معتقدات مشتركة.

- **المقايضة** (Logrolling): المقايضة البرلمانية. القبول بالتصويت لصالح شيء ما (أو شخص ما) بالرغم من عدم المبالاة به أو التردد حياله، بهدف الحصول بالمقابل على تصويت لهدف مرغوب به (توللوك).

- **المظاهرة** (Manifestation): تجمُّع يهدف للتعبير العام عن مطالب.

- **التلاعب** (Manipulation): تعبير عن إقتناع سري.

- **السوق السياسي** (Marché politique): مجال رمزي يلتقي فيه العرض: مقترحات **المقاولين** السياسيين (ممثلون أو مرشحون)، والطلب: توقعات المواطنين (الناخبون).

- **المناضل** (Militant): عضو نشيط في حزب أو منظمة اجتماعية (نقابة، جمعية).

- **التعبئة** (Mobilisation): نشاط يهدف لاستعمال الموارد السياسية ضمن إطار فِعْل جماعي (أوبرشال).

- **الأسطورة السياسية** (Mythe politique): فكرة قوية (أكثر مما هي فكرة خاطئة) تستمد فعاليتها السياسية من قدرتها على إثارة إسقاطات إنفعالية (سيادة الشعب، على سبيل المثال).

- **النزعة التجمعية الجديدة** (Néo-corporatisme): مفهوم يهدف لعرض أهمية المشاركة بين الدولة ومجموعات المصالح في سير العمل الروتيني للقوة

العامة بعيداً عن كل عناصر الإكراه القانوني التي تميّز النزعة التجمعية الأولى (شميتر، ليمبروخ).

- **محاباة الأقارب** (Népotisme): إتجاه لمحاباة الأقارب، بدون حق، في الترقيات السياسية والادارية.

- **الحياد الخِلاقي** (Neutralité axiologique): موقف العالِم الذي يمتنع عن إطلاق حكم قيمي على المواضيع التي يدرسها، لكنه يكتفي طوعياً بعرض ما يُشَكِّل المعنى في نظر الفاعلين الاجتماعيين (ماكس ويبر)، أو يقوم ببساطة بالفصل بدقة بين البيانات الوصفية والأحكام المعيارية (هابرماس).

- **الشهرة** (Notoriété): مورد سياسي يتميز القابلية لتركيز الانتباه العام.

- **التوضيع** (Objectivation): قابلية الوكلاء الاجتماعيين لرؤية وصياغة الظواهر المعاشة (أو المُنْتَجَة) بشكل علمي.

- **الموضوعانية** (Objectivisme): مفهوم يمكن للدراسة التجريبية للظواهر بموجبه أن تسمح بالفهم المباشر للواقع، لأن هذا الواقع موجود بذاته.

- **الاوكلوقراطية** (Ochlocratie): الشكل الفاسد للديمقراطية، لدى روسو.

- **الأوليغارشية** (Oligarchie): حكم الأقلية الذي يتم إسناده بواسطة الاختيار (بشكل أو بآخر).

- **الرأي العام** (Opinon publique): تمثُّل مبني اجتماعياً (بواسطة الصحافة، وتحقيقات السبر، والأعيان) عمّا يُفْتَرَض أن يفكر به مجموع السكان.

- **التسرب** (Pantouflage): هجرة كبار الموظفين إلى عالَم المشاريع، فيجنون هكذا ثمار كفاءتهم المكتسبة في داخل جهاز الدولة.

- **النموذج** (Paradigme): مجموع المقترحات المقبولة إتفاقياً من قِبَل جماعة العلماء كلها، أو من قِبَل جزء منها، والتي يتم إنطلاقاً منها بناء تقاليد بحثية (كوهن).

ـ **الحزب** (Parti): منظمة، ثابتة نسبياً، تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة في ممارسة السلطة السياسية.

ـ **الإقناع** (Persuasion): سلطة تأثير متميزة بتعبئة معلومات من شأنها تغيير الادراك الذي يكوِّنه المتأثر عن مصالحه.

ـ **السياسة العامة** (Politique publique): مجموع نوايا وأفعال تُعْزَى لسلطة عامة، ويُشْتَهَر عنها أنها متماسكة.

ـ **الشعبية** (Popularité): شهرة ذات مفهوم إنفعالي إيجابي. مورد سياسي.

ـ **السلطة** (Pouvoir): هي، بالمعنى التفاعلي، قدرة «أ» على أنْ يحصل من «ب» على قيامه بفعل «ف»، لم يكن قد قرر القيام به (داهل). بالمعنى المؤَسَّساتي، تعني الحكام.

ـ **السيرورة التقريرية** (Processus décisionnel): سلطة معقَّدة لدراسات، وتحليلات، وأفعال (يُشارك فيها عدة أطراف بوزن غير متكافىء) بهدف إنتاج قرار يمكن التعرُّف عليه سياسياً.

ـ **الجانب الرمزي** (Profil symbolique): هوية فاعل مبنيّة انطلاقاً من إشارات مثقَلَة بالدلالات الواعية وغير الواعية.

ـ **الفائدة النفسية** (Profit psychologique): مجموع المكافآت الفردية، على المستوى الادراكي أو الانفعالي، التي يمكن للفاعلين أن يستمدوها من الفعل الجماعي.

ـ **التحليل النفسي الاجتماعي** (Analyse psychosociologique): مقاربة للأبعاد الانفعالية والسيرورات الادراكية التي تميز التفاعلات بين الأفراد.

ـ **مجموعة العمل** (Répertoire d'actiôn): مجموعة وسائل الضغط التي يمكن استعمالها نظرياً مِنْ قِبل سكان يعبئهم الدفاع عن مصالحهم الجماعية (تيللي).

ـ **التمثيل** (Représentation): نشاط سياسي يقوم على تفويض مزدوج: أن يحلّ شخص محلّ آخر.. وأن يقرر بدلاً عنه...

ـ **الصفة التمثيلية** (Représentativité): قابلية شخص لأن يعبئ حول نفسه دعامات سياسية بحيث يضفي طابعاً شرعياً على تطلعه للحديث باسم الغير.

ـ **المسؤولية** (Responsabilité): إجراء إسناد أحداث أو قرارات لممثل، يقوم ليس على أساس تحليل علمي للأسباب، وإنما على تحليل سياسي للنتائج.

ـ **المورد السياسي** (Ressource politique): وسيلة للتأثير في علاقات السلطة.

ـ **الأثر المرتد** (Effet de rétroaction): التأثير المرتد للسيرورة المُسَبَّبَة على السيرورة التي سبَّبتها.

ـ **الطقوس** (Rituel): سلسلة مدونة بقوة لأعمال أو تصرفات اكتسبت دلالة رمزية.

ـ **الدور** (Rôle): ترابط مواقف وتصرفات منتظَرة من فردٍ بسبب وضعه أو موقعه في الميدان الاجتماعي.

ـ **التنميط** (Routinisation): سيرورة بنهايتها ستُعتبر بعض مواقف أو نشاطات الوكلاء الاجتماعيين، التي يتم إنجازها من خلال العادة، مكتسَبَة ثقافياً (ويبر، جيدنز).

ـ **البروز** (Saillance): قابلية رؤية قضية اجتماعية أو سياسية في الجدل العام.

ـ **الدنيوة** (Sécularisation): سيرورة تاريخية تتجه لتشجيع الفصل بين الميدانين الديني والسياسي، وبشكل أوسع لحصر الدين ضمن دائرة المجال الخاص.

ـ **علم الأعراض** (Sémiologie): تحليل علمي لمنظومات الاشارات المنتجة للاتصال الاجتماعي.

ـ **الوضع الاجتماعي** (Situation sociale): مجال/ زمان مبني من خلال التقاء متغيرات (اقتصادية، وثقافية، وسياسية. . . .) ومُكَوِّن للبيئة التي يقع فيها كل تفاعل.

ـ **التكيف السياسي** (Socialisation politique): سيرورة ترسيخ معايير وقيم تنظِّم الادراكات بواسطة الوكلاء الاجتماعيين للسلطة السياسية (البُعْد العامودي) والمجموعة (البُعْد الأفقي).

ـ **التحليل الاستراتيجي** (Analyse stratégique): إشكالية، في تحليل المادة الاجتماعية، تميّز الطريقة التي يستخدم الوكلاء، المنخرطين في تفاعل يتبادلون فيه «الضربات»، بموجبها قواعد اللعبة لصالحهم، ويستثمرون الموارد المتوفرة.

ـ **التحديد التضافري** (Surdétermination): تعدُّد الأسباب الكافية لتفسير ظهور ظاهرة ما.

ـ **الرمزي** (Symbolique):

1 ـ كصفة: تميز، بالتعارض مع الواقعي، والخيالي، الدعوة للانفعال وللاشعور.

2 ـ كموصوف يعني منظومة إشارات مُثْقَلَة بالمعاني من وجهة النظر المزدوجة: الادراكية والانفعالية، وذلك بسبب مفاهيم غنية، مبنية ثقافياً، وترتبط «بالدال».

ـ **التحليل المنظومي** (Analyse Systémique): إشكالية، مشتركة بين كل الفروع العلمية، تميز العلاقات الوظيفية التي تسمح لمجموعة ما بالبقاء.

ـ **الوضع الشمولي** (Situation totalitaire): وضع سياسي يتميز بابطال كل الحمايات القانونية، والمؤسساتية، والثقافية التي تضمن للأفراد المعالم الضرورية لأمنهم النفسي، وذلك لمصلحة قائد (هتلر، ستالين...) أو منظمة («الحزب»).

ـ **الصدمة السياسية** (Traumatisme politique): ضغط دائم مرتبط بذكرى حدث مؤلم انفعالياً.

ـ **العمل السياسي** (Travail politique): نشاط متخصص يقوم به الممثلون أو الحكام، ويتضمن بُعْداً فعلياً (قرار) أو بُعْداً إتصالياً (استعمال الرموز).

ـ **التصنيف النموذجي** (Typologie): منظومة منظَّمة لتصنيفات يبنيها الباحث.

ـ **المنفعية** (Utilitarisme): نموذج يمكن بموجبه تفسير تصرفات الأفراد انطلاقاً من حساب الكلفة/ المزايا التي يتم إجرائه في وضع معين (لدى بنتام: الحد الأقصى من اللذة، وتجنب الألم).

ـ **القيم** (Valeurs): معتقدات (بالمعنى الذي يعطيه باريتو لهذه الكلمة) تسمح باطلاق أحكام لاضفاء طابع شرعي على المواقف، والآراء، والتصرفات، أو للتنديد بها.

ـ **العنف السياسي** (Violence politique): وسيلة سياسية تستخدم التهديد بالاكراه الجسدي أو اللجوء الفعلي له.

الفهرس

الفصل الثاني: الدولة

الفصل الثامن: الممثلون والحكام

الفصل التاسع : العمل السياسي

من منشوراتنا

في العلوم السياسية والادارية

اسم الكتاب	اسم المؤلف/ المترجم
الرأي العام والاعلام والدعاية	د. هاني رضا ود. رامز عمار
مكافحة الجريمة	د. علي جعفر
إدارة محفظة الأوراق المالية	د. ناجي جمال
الدولة العثمانية. الثقافة المجتمع والسلطة	د. حسن الضيقة
الفكر السياسي وأساطير الشرق الأدنى القديم	د. عمر عبد الحي
النظام الاقليمي الخليجي	د. عبد الخالق عبد الله
علم الاجتماع السياسي	فيليب برو/ ترجمة محمد عرب صاصيلا
الواقعية السياسية	د. ملحم قربان
من قضايا الفكر السياسي: ـ القانون الطبيعي ـ القوة ـ الإرادة الخيرة ـ العدالة	د. ملحم قربان
الحقوق الإنسانية: فعل إلتزام	د. ملحم قربان
الحقوق الإنسانية: رهناً بالتبادعية	د. ملحم قربان
المنهجية والسياسة	د. ملحم قربان
تاريخ لبنان السياسي: ـ ج1 الاستقلال السياسي ـ ج 2 بناء دولة الاستقلال	د. ملحم قربان
العملية الانتخابية والديمقراطية في لبنان	د. رياض الصمد
مؤسسات الدولة الحديثة ـ دراسة مقارنة	د. رياض الصمد
العلاقات الدولية في القرن العشرين ـ فترة ما بين الحربين	د. رياض الصمد

ـ بعد الحرب العالمية الثانية

النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية	جيمس دورتي/ ترجمة وليد عبد الحي
المافيا في إسرائيل	جاك ديروجي/ ترجمة د. سليم حداد
تاريخ الفكر السياسي في جزءين	جان جاك شوفالييه/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
الدعاية والدعاية السياسية	غي دورندان/ ترجمة رالف رزق الله
الدولة	جورج بوردو/ ترجمة د. سليم حداد
العلاقات القنصلية والدبلوماسية	د. عدنان البكري
مخاطر التغلغل الصهيوني في أفريقيا	حلمي عبد الكريم الزغبي
الامبراطورية السوفياتية الجديدة	هيلين كارير دانكوس/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
لا سلام ولا حرب	
التغيير الاجتماعي بين علم الاجتماع البورجوازي وعلم الاجتماع الاشتراكي	د. محمد أحمد الزغبي
مطالب جبل عامل الوحدة، المساواة في لبنان الكبير	د. علي شعيب
قوات الامم المتحدة العاملة في جنوب لبنان	د. سليم حداد
الإدارة المحلية وتطبيقاتها في الدول العربية	د. حسن عواضة
الإصلاح الممكن والإصلاح المنشود	د. نواف سلام
الليبرالية المعاصرة	موريس فلامان / ترجمة علي المصري
المكان والسلطة	بول كلافال/ ترجمة د. عبد الأمير شمس الدين
إتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث	د. مهدي محفوظ
تبعية الاعلام الحر	د. محمد السماك
المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى	موريس دوفرجيه/ ترجمة د. جورج سعد
علم السياسة	جان ماري دانكان/ ترجمة د. محمد عرب صاصيلا
علم اجتماع السياسة	موريس دوفرجيه/ ترجمة د. سليم حداد
التفاوض والعلاقات العامة	د. حسن الحسن
علاقات دولية	ادمون جوف/ ترجمة منصور القاضي
الأفكار السياسية في القرن العشرين	شانتال ميلون دلسول/ ترجمة د. جورج كتورة

نظام الحكم في عهد الخلفاء الراشدين	المحامي حمد الصمد
الموجه الدليل العملي للقيادات الإدارية	روبير بابين/ ترجمة تمام الساحلي
القواعد الصحيحة للسلوك المهني	جان ميشال لوفيفر/ ترجمة علي المصري
سيدة الموساد ملف المرأة التي اغتالت أخطر القيادات الفلسطينية:	ولهلم ديتل
وثائق وأسرار مثيرة من الملفات السرية للموساد الإسرائيلي	
دور الاتصال والاعلام في التنمية الشاملة بحث نظري ميداني	د. اسكندر الديك ود. محمد الأسعد
اليونسكو والصراع الدولي حول وسائل التنمية والاعلام والثقافة	د. اسكندر الديك
الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر	د. عدنان السيد حسين
السلوكية والإدارة	د. شفيق رضوان
سلم أوسلو:	د. حسن الجلبي ود. عدنان السيد حسين
الدولة ـ القضية ـ الشرق أوسطية	
الإدارة ـ عملية ونظام	د. كامل بربر
الإقطاع الشرقي بين علاقات الملكية ونظام التوزيع	د. فؤاد خليل
لبنان في القرن الثامن عشر	بإشراف د. منير إسماعيل
العنصرية	فرنسوا دو فونتيت/ ترجمة د. عاطف علبي
ألمانيا الموحدة هل توحدت؟	د. اسكندر الديك
خمس مصاعب تعرقل اندماج الشعب الواحد	
نظام الإدارة المحلية ـ دراسة مقارنة	د. كامل بربر
إدارة الموارد البشرية وكفاءة الاداء التنظيمي	د. كامل بربر

في القانون

معجم المصطلحات القانونية (في جزءين)	جيرار كورنو. ترجمة منصور القاضي
نظرية الفقه في الاسلام	محمد كمال الدين إمام

شرح قانون العقوبات	سمير عالية
تاريخ القانون	د. علي جعفر
قواعد الجات	د. مصطفى سلامة
قانون العقوبات الخاص	د. سليمان عبد المنعم
المعجم الدستوري	دوهاميل ومونيه/ ترجمة منصور القاضي مراجعة العميد د. زهير شكر
قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان	د. سليم حداد
تاريخ القانون والفقه الإسلامي	د. علي جعفر
الأحداث المنحرفون ـ دراسة مقارنة عوامل الانحراف ـ المسؤولية الجزائية ـ التدابير	د. علي جعفر
العقوبات والتدابير وأساليب تنفيذها	د. علي جعفر
الشورى والديمقراطية	د. علي محمد لاغا
الإرهاب والقانون الدولي	د. إسماعيل الغزال
قانون العلاقات الدولية	د. أحمد سرحال
أبحاث في التأمينات العينية	د. أسعد دياب
مدخل إلى نقد الحقوق	ترجمة د. سليم حداد
دولة القانون مقدمة في نقد القانون الدستوري	ميشال مياي/ ترجمة د. سليم حداد
الضرائب: أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية	د. عبد الأمير شمس الدين
مجموعة اجتهادات محكمة التمييز الجزائية ج 1: لعام 1971 الغرفة الخامسة ج 2: لعام 1971 الغرفة السادسة ج 3: لعامي 1972 و1973 بغرفتيها ج 4: من 1974 إلى 1978 بغرفتيها	د. سمير عالية
إجتهادات محكمة التمييز الجزائية في قضايا المطبوعات والصحافة	د. سمير عالية
إجتهادات المجلس العدلي	د. سمير عالية
موسوعة الاجتهادات الجزائية 1950 ـ 1970	د. سمير عالية
قوة القضية المقضية أمام القضاء الجزائي	د. سمير عالية
علم القانون والفقه الإسلامي ـ نظرية القانون والمعاملات الشرعية	د. سمير عالية
الملحق التطبيقي العملي لأصول قانون العقوبات	د. سمير عالية

أصول القانون التجاري د. سمير عالية
مبادئ المحاكمات الجزائية د. علي جعفر
قانون العقوبات د. علي جعفر
جرائم الرشوة والاختلاس والاخلال بالثقة
العامة والإعتداء على الأشخاص والأموال
علم الإجرام والعقاب د. علي جعفر
التنظيم القانوني للبحار والأمن القومي العربي د. سليم حداد
المسؤولية الجنائية ـ أساسها وتطورها د. محمد كمال الدين إمام
دراسة مقارنة في القانون الوضعي والشريعة
الإسلامية
ضمان العدوان في الفقه الإسلامي د. محمد أحمد سراج
دراسة فقهية مقارنة بأحكام المسؤولية التقصيرية
في القانون
في تاريخ التشريع الإسلامي د. محمد أحمد سراج
دراسات منهجية في تحليل النصوص د. نهاد رزق الله
السلطة التشريعية في الدول العربية ذات النظام
الجمهوري د. قائد طربوش
السلطة التنفيذية في الدولة العربية ذات النظام
الجمهوري د. قائد طربوش
الوسيط في القانون الدستوري د. زهير شكر
سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام
البرلماني د. عبد الغني بسيوني عبد الله
المبادئ القانونية العامة د. سليمان بو ذياب
دراسة نظرية وتطبيقات عملية في القانون
ـ الحق ـ الموجب والمسؤولية
المبادئ الأساسية للقانون الإداري. دراسة
مقارنة د. حسن عواضة
فلسفة العقوبات في القانون والشرع الإسلامي د. علي جعفر
الأمن الإسلامي صباح محمود محمد
دراسات في التحديات الجيوبوليتيكية
النظام القانوني للتحكيم التجاري. دراسة
مقارنة د. أحمد أنعم بن ناجي الصلاحي
الوصايا والأوقاف في الفقه الإسلامي د. محمد كمال الدين إمام

نظام الإرث في التشريع الإسلامي	د. أحمد فراج حسين
مقدمة لدراسة الفقه الإسلامي ـ مدخل منهجي	د. محمد كمال الدين إمام
الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي	د. محمد كمال الدين إمام
النظرية العامة للقانون الجزائي اللبناني	د. سليمان عبد المنعم ود. عوض محمد عوض
أصول المحاكمات الجزائية ـ الدعوى الجنائية	د. سليمان عبد المنعم
النزاع المسلح والقانون الدولي العام	د. كمال حماد
نظام الدولة والقضاء والعرف في الإسلام	د. سمير عالية
التجارب الوحدوية في العالم العربي كونفدرالية فيدرالية اندماجية ـ تحليل قانوني مقارن	د. قائد طربوش
التعددية الحزبية ـ وضعها ـ والتنظيم الحاكم الوحيد في الدساتير العربية والواقع ـ تحليل قانوني مقارن	د. قائد طربوش
أصول الفقه الإسلامي	د. محمد كمال الدين إمام
أصول علم الإجرام والجزاء	د. سليمان عبد المنعم
قانون العقوبات اللبناني ـ القسم الخاص	د. سليمان عبد المنعم ود. محمد زكي أبو عامر
مبادئ القانون التجاري دراسة في قانون المشروع الرأسمالي	د. هاني محمد دويدار
موجز القانون البحري	د. هاني دويدار
أصول قانون العقوبات ـ القسم الخاص معالمه ـ نطاق تطبيقه ـ الجريمة ـ المسؤولية ـ الجزاء ـ دراسة مقارنة	د. سمير عالية
التنظيم القانوني للتجارة	د. هاني دويدار
أصول الإجراءات الجزائية	د. سليمان عبد المنعم



المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع